



باب الشهادۃ بالقتل
٦٩

İSTANBUL MÜFTÜLÜK KÜTÜPHANESİ	
KISMI	YAZMA-FIKIH
YENİ KAYIT NO.	119
ESKİ KAYIT NO.	
TASNİF NO.	297/511

شرح موالکس

في الثالث من القسوس في رجب الجامع الكبير للشيخ
 امام العلامة شيخ الاسلام جمال الدين محمود الحصري رحمه الله
 اعان الله على فراغه وتجهيزه ووقف البايه به في يوم الاربعاء
 وعشرين شهر ربيع الاصب سنة ثمان وستين وثمان مائة بالمدرسة المعينية بدمشق
 المحروسة وكان مدرسا يومئذ المولى القاضي بدر الدين مظفر نايب
 شيخ المجلس العالي المولى الامام قاضي القضاة شمس الدين احمد
 رحمه الله عطا الخنفي ادام الله عاقبه واحسن حاله كاتب لنفسه
 المولى ابو الدرداء وجميع المجلس
 المولى الشريف منصور اي بكر منصور المولى الفخري شيخ النافسي
 المولى ساركت شيخ عمر

احمد بن ساركت شيخ عمر

في رجب سنة
 السهادة - الرجوع عنها الطلاق المناسك القضا
 الطان الابواب المتفرقة السوع

كما السهاد ان باب ما يجره من الشهادة وما يجل منها البراهين
الباب الثاني متى اقام البينة وقد سبق منه ما يناقض دعوته وتخالفا خلافا
لا يمكن التوفيق بينهما لا تقبل بینه لان الدعوي بطلت المناقضة فيقتضى البينة
دعوي ولا تقبل فيما اشترط فيه الدعوي بالاقرار على البايع في الماضي اقرار
يؤكد ملك الشري فلا يكون مناقضا وان سبق منه ما يؤكد دعوته او مخالفا
لكن خلافا يمكن التوفيق بينهما ووفق وشهد الشهود بذلك قبلت وان لم يوفق
او وفق لكن لم يشهدوا بالتوفيق بل اطلقوا ان تجرد الاقرار عن البراهين بان
هذه العين كانت لفلان ثم ادعى انه اشتراها منه قبلت وان لم تجرد الاقرار عن
قال هذه العين كانت لفلان لا شيء فيها ثم ادعى الشري منه لم تقبل الا اذا شهد
الاقراران قوله لاحق قبل فلان او في ماله من ابي للدعوي فلا يترك لا يبين حروفا
ان اقرار الانسان على نفسه صحيح وعلى غيره لا وقد مر غيره حروفا اخر لا يبرأ من
بالرد صرحا ودلالة كرد المقر له انه تملك ما في ذمته من وجده ان كان اسقاطا من
ولقد لا يصح تعليق بالشروط كالتعليق وهذا الواو الوكيل بالشري عن ائمة
على الموكل انه ملك ما في ذمته فيرجع كالموكل بالاداء والجهة بخلاف الوكيل لا
اسقاط من كل وجه ولهذا لا يرتد بالرد ويصح تعليقه بالشروط ولا يرجع على
الابرا ويرجع في الاداء او الجهة ولو هب من الكفيل فرد ارتد لا تملك اذا
هذا قال من اجل ان هذا العبد كان لفلان ثم اقام بینه انه اشتري منه بكنهين فا
الشهود ووفقا قبلت لانه سبق منه ما يؤكد دعوته لان الشري انما يصح من المال

بطل مناقض الدعوي الشري لا يبين لانه يجوز ان يحدث الشري ولا الشري
حدث في حال به الى اقرب الاوقات هو زمان ما قبل الدعوي ولهذا يستحق الروايف
لا تزيان لو قال كان له على الفتم قال كنت قضيتها اياه قبل ان اقربها وجابا بینه
قبلت لان قوله كان كذا لا يكون نضرا بقيامه في الحال وانما جعل قايما باعتبار
الحال اذا لم يبق الدليل بخلافه وقد قام جنبا بینه على ما ادعى من القضا خلاف
نعم البينة لان الظاهر دوام الثابت وكذا لو قال عند الفتم هذا العبد لفلان ثم
شترته ثم اقام بینه انه اشتراه منه بكنهين ولم يوفقا وقتا قبلت لان ملك البايع
للمشري كل مشتة مقرر ملك اياه فاذا احتل الشري قبل الاقرار وبعد احتل
فلا تبطل بكونه موكدا بل يدرج هذا ولو قال هذا العبد لفلان ثم اقام بینه انه
اشتراه منه قبل الاقرار لم تقبل لانه تغدر التوفيق بين الطرفين فان مناقضا
اذا اقرانه لفلان فمعاقرانه لم يشتر منه فاذا ادعى الشري صار مناقضا الا تزيان
له على الفتم قال بعد ما سكت قضيتها اياه قبل ان اقربها وجابا بینه لم تقبل
قضيتها بيان مغير لظاهر كلامه لان ظاهر كلامه يوجب الاخبار بوجوب المال
عليه في الحال على احتمال ان يكون مراده كان ومثل هذا البيان انما يصح موصوفا
فاداسكت بقر وجوب المال عليه في الحال فبدعوى القضا يصح مناقضا فيما
ولو قال هذا العبد لفلان اشتريته منه امسى بكنهين وادعى بینه فان فصل الكلام
تقبل ان وصل قبلت استحقاقا وقيا سالا وهو قول زفر لانه اقرب
وادعى الشري منه امسى بينهما تناقض لا يمكن التوفيق بينهما ولا يسمع

ولا تقبل بيته كالمفصل وعلى هذا لو قال هذا العبد فلان اشتريته ووصلام فعل
واقام البيعة على الشري قبل الاقرار وجد الاحتقان ان هذا بيان معتبر قوله
هذا العبد فلان حقيقة قيام الملك للحالة كحتمل النسبة الى الماضي مجازا
لان الشئ قد يسمى باسم ماضي كاسم القاض بعد الغزل فاضيا فاحتمل هذا مجازا
حيث انه كحتمل كان بيانا ومن حيث انه خلاف الحقيقة كان مقرا فكان هذا بيانا
مقبرا فيصح بشرط الاصل والاستثناء والشرط لا يزيل الرجل يقول هذا الثوب للامير
وهذه الدابة للامير حملي عليها والمراد انه كان له لا انه في الحال له وهذا لان الكلام
يعطى له الحكم باخره فاذا جازي اخره ما يبين مراده في اوله كان الحكم له كما في
تخلو ما اذا فصل لانه اعطي للاقرار حكم الصحة فاذا ادعي الشري صار مناقضا على
هذا اذا قال فلان علي الف وقد قضيتها واقام بيعة على القضاء ولو اقر عند القاضي
او عند غيره ان هذا العبد فلان ثم ملكت شهرا او يوما او وقتا ملكه الشري ^{في اقام} الحق
بيعه على الشري من فلان وابوقتنا قبلت لان التوفيق عمل ولانه اذا مضى وقت بيعة
هذا باقراره وانه كان له وكذا لو اخرج الشهود تارة بعد الاقرار ولو اخرجوا قبله لم تقبل
لانه صار ملكا بالشهود ولو اقر ان هذا العبد الذي في يدي فلان استوربته ^{منه بالف} على كل
وقد تده الثمن ثم قال بعد ذلك اشتريته من فلان بخساية ونقدته الثمن فان اقام دون
جاز وعليه الاول الثمن والثاني ايضا مراده من هذا الجواب اذا اقام بيعة على البيعين
نقد الثمن اما اذا اقام بيعة على ثمن لا شيء عليه واذا اقام على البيعين فقط ^{واما بيع}
وانتوفيق مكن وثمن البيع مغبوض متأكد على المشتري وفي المدد مع فيلزمه الثمن

وان لم يكن له بيعة فالعبد الاول ان يجد البيع لان اقراره بالشري اقرار باصل ملك ^{العبد له}
ولم يثبت الشرا منه حتى يخرجه فعليه رد العبد عليه وقد اقر للثاني انه قبض العبد منه
بجدة البيع فان صدق عليه ذلك فلا الثمن خساية لانه غير مصدق عليه فيما يدعي ^{نقد الثمن}
وان وجد البيع ضمن له فبيعه لان المقبوض على حده الشري مضمون بالقيمة على القاض ^{فالمقبوض}
حقيقة الشري اذا لم يجد الثمن المسمى وكذا هذا في الدار والارض والعروض ولو قال عند القاضي
العبد لاحق لي فيه ثم ملكت حينئذ اقام بيعة على الشري منه لم تقبل لان بوقتنا ^{القبض}
بعد الاقرار لانه قوله لاحق لي فيه مناقضا للدعوى لانه اقرار على نفسه بسلطان
وانه ابراه الا براتق الدعوى لا اذا ظهرت الصحة بالدعوى بعد الاقرار وهذا
لفظه ابراه فلو قلنا بعد الدعوى بطلت فايده ابراه بخلاف ما سبق لانه لم يقض
الا براه عن الخصومة فلو ثبت التناقض لما يثبت كون الشري قبل الاقرار وفيه شك
فلا يثبت وهذا اطلق الشري ايضا فاحتمل الشري قبل الاقرار وبعد فلا يبطل
مناقضهما بالشكل وجب الترجيح عند التردد ليكون علاما هو الاصل عند التردد في ^{المستقبل}
وكذا لو قال قد علمت انه لاحق لي قبل فلان ثم ادعي قبله حقا واقام بيعة لم تقبل لاننا نخرج بعد
الاقرار بالبراه وكذا لو قال استيفيت لانه ذكر هذين النقطتين لتأكيد معنى العلم واليقين
بما يخبر به لان قوله علمت خبر عن الماضي وقد يقرون به التأكيد ولو اطلق الاقرار بالبراه
لم نسمع من الدعوى الا بتأخير بعده فاذا اكده ما قوربه كان اولى وكذا لو قال هذا العبد
لفلان عام اول لاحق لي فيه وقال كنت اقررت ^{اول} ان فلان لاحق لي فيه ثم اقام ^{اقام}
بيعة على الشري لم تقبل لاننا نخرج بعد الاقرار لانه لا فوقه بل انشا الاقرار وبين الاخبار ^{عن} قال محمد ارايت

ولا تقبل بيته كالموكل وعمل هذا الوفاق هذا العبد فلان اشتريته ووصلام فصل
واقام البيعة على الشري قبل الاقرار وجه الاختصاص ان هذا بيان معتبر قوله
هذا العبد فلان حقيقة قيام الملك للحالة وحتم النسبة الى الماضي مجازا
لان الشئ قد يسمى باسم ماضي كاسم القاضى بعد الغرض فاحتمل هذا مجازا
حيث انه محتمل ان كان بيانا ومن حيث انه خلاف الحقيقة كان مقرا فكان هذا بيانا
معتبرا فيصح بشرط الاصل والاستثناء والشرط لا يزيل الرجل يقول هذا الثوب للاسير
وهذه الدابة للاسير حتى عليها والمراد انه كان له لا انه في الحال وهذا لان الكلام
يعطى له الحكم باخيه فاذا جاز في اخر ما يبين مراده في اوله كان الحكم له كما في
تخلاف ما اذا فصل لانه اعطي للاقرار حكم الصحة فاذا ادعى الشري صار مناقضا على
هذا فاذا قال فلان علي الف وقد قضيتها واقام بيته على القضاء ولو اقر عند
او عند غيره ان هذا العبد فلان ثم ملكت شهرا او يوما او وقتا ملكه الشري ^{في} الحق
بيته على الشري من فلان ^{اقراره} او بوقتوا قبلت لان التوفيق مكن ولانه اذا مضى وقت
هذا باقراره وانه كان له وكذا لو اخرج الشهود نازحا بعد الاقرار ولو اخرجوا قبله لم تقبل
لانه صار ملكا بالشهود ولو اقر ان هذا العبد الذي في يده فلان استوربه ^{منه بالف} على ذلك
ونقدته الثمن ثم قال بعد ذلك اشتريته من فلان خمسمائة ونقدته الثمن فان اقام بيته دون
جواز وعليه للاول الثمن والثاني ايضا ومراده من هذا الجواب اذا اقام بيته على البيعين
نقد الثمن اما اذا اقام بيته على هذا الشئ عليه واذا اقام على البيعين فقط ^{والما بيع}
وانتوفيق مكن ومن البيع مغبوض متأكد على الشري وفي المردد منع فيلزمه الثمن

وان لم يكن له بيته فالعبد للاول ان هذا البيع لان اقراره بالشري قرار باصل ملك ^{العبد له}
وله ثبوت التزامه حتى يخرجه فعليه رد العبد عليه وقد اقر للثاني انه قبض العبد
بجمله البيع فان صدقه على ذلك فله الثمن خمسمائة لانه غير مصدق عليه فيما يدعي ^{نقد الثمن}
وان هذا البيع ضمن له فبذلك لا يقبض على حمة الشري مضمون بالقيمة على القاضى ^{فلم يقبض}
حقيقة الشري اذ لم يحجب الثمن المسمى وكذا هذا في الدار والارض والعروض ولو قال عند ^{القاضي}
العبد لاحق لي فيه ثم ملكت حينئذ اقام بيته على الشري لم تقبل لانه بوقوع اقراره
بعد الاقرار لانه قوله لاحق لي فيه مناقضا للدعوى لانه اقراره على نفسه بطلان ^{لان هذه}
وانه ابرأه الا بواضع الدعوى لا اذا ظهرت الصحة بالدعوى بعد الاقرار ^{لان هذه}
لفظه الا بواضع فلما بقى الدعوى بطلت فابده الا بواضع ما سبق لانه من ^{القبض}
الا بواضع الخصومة فلو ثبتت المناقضة انما ثبتت كون الشري قبل الاقرار وفي شك
فلا يثبت وهذا اطلق الشري ايضا فاحتمل الشري قبل الاقرار وبعده فلا يبطل
مناقضته بالشكل وجب التردد ^{المستبين} ليكون علاما هو الاصل عند التردد في
وكذا لو قال قد علمت انه لاحق لي قبل فلان ثم ادعى قبله حقا واقام بيته لم تقبل لانه لا ينافي ^{بعد}
الاقرار بالبراءة وكذا لو قال استنبهت لانه ذكره من النقطتين لتأكيد معنى ^{العلم واليقين}
بما أخبر به لان قوله علمت خبر عن الماضي وقد يقرون به التأكيد ولو اطلق الاقرار بالبراءة
لم تمنع من الادعاء الا بتأخر بعده فاذا اكد ما قرنه به كان اولى وكذا لو قال هذا العبد
لفلان عام اول لاحق لي فيه وقال كنت اقر بانه اول لانه لاحق لي فيه ^{اقام}
بيته على الشري لم تقبل الا بتأخر بعده لانه لا فرق بين الاقرار وبين الاخبار ^{عن} قال محمد ارايت

لو ان جلا كثر جلا براه علي نفسه انه لا حق في ذلك في عين ولا في دين لا شري اقام
بينه علي شري عهده او علي قرض لم يقبل الا بتأخير بعد البراه وكذا لو كثر براه
وقال اني ادعيت علي فلان ديونا وبيعوا واشيا ادعيت اني اشتريتها منه فتنظر
في الدعوي فوجدتها باطلة فاقررت اني لا حق في قبله ولا دعوي ولا طلبة ثم
بعد ذلك اقام بينه علي انه اشترى منه عبد بالثمن فبقي للقاضي ان لا يقبل
علي الشري حتي يعلم انه كان بعد البراه استدل بالبراه العام علي البراه الخاصه
وكذا لو نظر العبد في نفسه وقال للقاضي كنت ادعيت شري هذا العبد في يدي اليك ^{شهاده}
فلان وفلان ثم وجدت دعوي باطلة او اقررت انه لا حق في قبله ثم ادعي شراة
باوليک الشاهدين باعيانها لم يقبل الا بتأخير بعد البراه وكذا لو قال اخي فلان
ثم اقام بينه علي عهده انه غصبه منه وقال لم يكن في يده يوم اقررت وانا غصبته ^{بعده}
لم تقبل حتي تشهد انه غصب بعد الاقرار حل قال ما في يدي من قليل وكثير عهده
فلان صح هذا الاقرار انه عام وليس محمول فان حضر فلان لياخذ ما في يدي للمقر ^{او اقر}
عنده في يده فقال المقر له كان في يدي يوم اقررت فمولي قال المقر له بل انما ملكته
ولم يكن في يدي يوم بيند قال المقر له ان يقيم المقر له بينه ان كان في يده يوم اقررت
اقراره بان ما في يدي فلان لا يدعي ان هذا العبد بعينه كان في يده فوقع ^{المشكك في قطع}
يده واليد له ثابتة في الحال فلا تقطع بالشك اذ اليد تصلح للدفع وفي مسلم البراه
حدوث الغصب فلا بد من تحت البراه واحتمل التقدم فتلقا وله البراه فجعلنا اليك
فلم يقض للدعي الا بيقين وذكر بعض روايات الاقرار من الميسر ان جلا لو قال
فلان ثم

وقال ابو حنيفة وعمل الاقرار والشهادة كل واحد منها خبر عن امر ماضي وما كان ماضيا
فليس يثبت عند في الحال لا في حق نفسه ولا في حق غيره لجواز ان يكون عند ان الدين
وليس بواجب براه الطالب اياه واستيفائه سر من ماله او تبرع اجنبي بالفضاعة
او بنفسه في اصل السبب وجوب الحال وقوله فيما اعلم كل شيء فيكون استثناءا
في الفصلين جميعا بخلاف قوله قد علمت ان علي فلان الف فان حرف قد للتأكيد والتحقق ^{فقد}
الذي ما كذب به فكان هذا تأكيدا لا قراره الا تري ان شاهد لو قال قد علمت فانا انهد
قد علمت او قال شهد ان فلان علي فلان الف قد علمت صحة الشهاده ولم يكن ذلك قد جاني
شهادته فكذا لا يكون قد جاني اقراره وقال بعضهم لا براه علي الخلف ايضا وقال بعضهم ^{بعضهم البراه}
انه لا تحصل البراه وفرقوا لا يوسع الفرق ان اتفقا حقوقه من العيق لا طرفي سببه
فقوله فيما اعلم في هذا الموضع لنفي اليقين كما في الشهاده اما وجوب الحق للغير ^{اما البراه}
حقيقه فلم يكن قوله فيما اعلم للتشكيك فيه لا في الاقرار بالحال يجوز فيما في يده وفيما في يد الاصح
لا يجوز الا في حق نفسه خاصة فلم كان امرا لا قراره من البراه جازا قراره ولم تجز البراه او حاي
انه علي الخلاف كذا لو قال في علي او في نفسي او في ظني او في رأي او فيما اري او فيما اظن عهده ^{او}
او كذا لان هذه اللفاظ انما تذكر لاستثناا اليقين فيما تقرر به فيخرج كلامه من ان يكون له
موجب البراه ولو قال اخي عليك شاهدك عليك الف وقال الاخر اجله الحق ^{عليه}
بالدعي ان شهد بيمينه فذلك كله فهو باطل ولم يلزم شي ولا يصح الشهود ان تشهد بواجب
بما تقدم من تصادقها علي اتفقا خفة عنه يبين ان المراد الا شهادا بالزور والباطل ^{ما ليس بالشهود}
لا يصير بالاشهاد واجبا الا تري انه لو فعل ذلك عند القاضي لم يجز للقاضي ان يقضي عليه شي

ان يشهدوا عليه ثم يفتقر نسخ الجامع ذكر هنا بابا وفي اكثر النسخ ان يذكر بابا
 وادرد المسائل من غير ان يجعلها بابا والمسائل هذه شاهدان شهدا على رجل
 بعقوبه فردت شهادتهما التهم ثم وكل الموالي احدا ما يبيعه فباعه من صاحبه
 البيع والعبد حر ولا وه موقوف اما جواز البيع فلا قول الشاهدين لما لم يفتقر
 على الموالي بقى العبد على ملكه فصح توكيله وقام الوكيل مقامه فيه لو باع
 والبائع والمشتري وان تضاد قاعلي فساد البيع لكن قولها غير مقبول في حقه
 وقد مررت عليه في الاقرار واما حريه العبد فلا قرار المشتري بحريته وتوقف
 الاقرار باله للوكل وهو ينكر لما مر والمشتري يبرئ من التمس في قياس قول ابي حنيفة
 وهو ويضمن البائع التمس الامر وعند ابي يوسف لا يبرئ المشتري من التمس ولا يضمن الوكيل
 والتمس الامر على المشتري اصله الوكيل بالبائع اذا امر المشتري عن التمس يبرئ ويضمن الوكيل
 للوكل وعند ابي يبرأ وكذا لو وهب التمس منه او اجله به والوكيل هنا لا اقر
 حرا فقد اقرانه لا تثر على المشتري فكان لا يبرأ فيكون على الخلاف قال ابو يوسف
 استحسن ذلك ادع القياس فيه قال محمد بن مقاتل وهذا من ابي يوسف ^{عنه} يقول
 استحسن والقياس ما قاله لان التمس ملك الموكل لانه بدل ملكه وانما ملك البدل
 لا يبرئ من قبضه شفعين ملك الموكل وانما يتعين بالقبض ملك من كان مالكا قبله
 تصرف في ملك الغير بخلاف ما امر به فلا ينفذ تصرفه كالوقبضه فوهبه منه
 على انه تصرف بخلاف ما امر به انه يضمن عندكم وانما يضمن اذا خالف والدليل على
 ملك الموكل ان الموكل لو كان هو المبري عنه او وهبه له صح ولو قبضه جاز قبض

في هذا الخبر ما لا يثبت في غيره وهو ان يبرأ المشتري من التمس في قياس قول ابي حنيفة

وادي شيئا ما في الخافوت انه وضعه بعد الاقرار وكذب المقر فالتقر قول المقر هذه
 الرواية موافقة لروايات الجامع وتاويلها انه ادي عقيب الاقرار فبعد ذلك
 او حال ذلك اليها في الخافوت يفتقر ثبوت كون ذلك في الخافوت وقت الاقرار وفي هذا
 لو صورنا المسألة هكذا كان الجواب فيه كذلك ولذا كونه في الاقرار جاز في يد حانون فقال
 فيما في هذا الخافوت ثم قال ادخلت هذا العدل بعد الاقرار من غير ان يبرئ
 وهو على الشركة الا ان ياتي بيته على ما ادي وكان القبط ابو جعفر يقول عن اصحابنا
 في هذه المسألة روايتان في احد ما ثبتت له الشركة في العدل كما ذكر هنا وفي بعض
 القول قول المقر ولا شركة المقر كقول جميع ما في يد يميني وبين فلان وهو المذكور في الجامع
 وهو القياس لان اقراره يفتقر لخل خاص وهو الموجود في الخافوت وقت الاقرار ما لم يثبت
 هذا العدل بالجم لا يستحق المقر له ان وجوده في الخافوت دليل على انه كان فيه وقت الاقرار
 ظاهرا والظاهر يجب للدفع لا الاحتقاق كما ذكر في الجامع اذا قال ما في يدي كله فلان
 ثم ادي شيئا انه لم يكن في يده وقت الاقرار كان القول قوله وجه ما ذكر في حديث الروايتين
 وهو الاستحسان انه اقربني لا يحتاج الي تغييره وبيانه علل وقال لان الخافوت
 وما فيه معلوم ومعنى هذا الكلام انه وقع الاستغناء عن بيان المقر في معرفته
 بتعيينه محله وهو الخافوت لان ما فيه يعرف بالمشاهدة بدون بيانه فلا يفتقر
 البيان ولكن جميع ما يوجد فيه يكون بيننا الا ان يثبت الحجج انه ادخله فيه بعد الاقرار
 وهو كالأبرار غيره عن كل قليل وكثيره عليه ثم ادي عليه بعد ذلك شيئا وقال وجب لي هذا
 وهذا الاحتقاق ما لو قال جميع ما في يدي فلان او مشترك بيني وبين فلان ثم قال الشئاع

على يدي هذا

حدث بعد الاقرار كان القول قوله لانه لم يقع الاستغناء بيبانه هذا لان ما في يده
لا يعلم الا بقوله وهو من اهل تجرد الملك له ساعه فباعه فلم يبر من اقله كلامه
فقبل قوله فيبانه مسلم الجامع اذا قرانه لاحق له في يده لانه انقطع خصوصته
بالبراه واستغنى عن بيبانه فالمرئيه وجه الصحة لا يجوز ان قوله لاحق له لان
كله عام وتناول المال والحدود جميع الدعوى وقوله جميع ما في يدي فلان تناول ما في يده
فكان هذا اخص من الاول وانما كان اخصا كان الببان وانه لما كان عاما استغنى عن بيبانه
علي البراه فالمرئيه وجه الصحة لم يقبل وقرئ في الاصل فقال ان المدعي علم هو
جميع ما في يدي فلان ثم قال هذا التوب يمكنه بعد الاقرار والمقر له بيبانه دخل في الاقرار
مدعي لان كونه في يده لم يقر ظاهر ومن كان في يده شي فالظاهر انه له الاقرار وقد قد
ادعي باطنا ليزيل به الظاهر فلا يصح فلا يبينه ولا كذلك قوله لاحق له قبل فلان هذا البراه
له عن الخصوم ظاهر فاذا ادعي بعبه لكان عينا في يده انما له فقد ادعي امرا باطنا
فلا يصح لانه لا يبينه فصار المدعي في المستلزم واحد ولو قال لاحق له قبل فلان او على فلان او بيبانه
ثم قام بيبانه له عليه حقا مستحقة وليست هذه البراه بشي لانه صحبها بقوله فيما اعلم اشهد ان
قولي يوسف هذا وذكر في الاقرار لو قال فلان علي الف فيما اعلم فهو باطل لقوله
فلان علي فلان الف فيما اعلم وكذا لو قال في عيني وقال ابو يوسف هو شرك في الشهادة بتحقيقا
لانه في الاقرار خبر عن واجبه عليه ولا ينافي بعرف حقيقة المال فيها عليه فكل قول فيما اعلم واجب
لقوله علي الف لقوله يتفق وقد علمت فلا جاز عن نفسه كونه موكله لا قراره لا مطلقا لاما في الشهادة
للغير علي الغير ولا طريق له الي معرفته حقيقة فكان قوله فيما اعلم استغناء لنفسه قوله فيما اعلم

لو اشترى شيئا او صالح منه علي عين الثمن صح ولو كان المشتري علي الموكل من
فاشترى من الوكيل اشيا حتى وجب الثمن علي المشتري وقع فضا صا بيبانه
تبيين الثمن الذي وجب بعقد الوكيل ملك الموكل وان الزكوة فيه تجب علي الموكل
فعرنا ان الملك له ان الوكيل تصرف في خالص حقه فنقد تصرفه كالوكان عاقل
لنفسه وبيان الوصفة التاجيل ظاهر لانه يؤخر المطالبة ويستقطط اصل الثمن والمطالبة
حق الوكيل حتى يتفرد به علي وجه لا يمكن احدا من غيره وليس لاحد ان يطالبه بالبره
وكذا البراه لانه اسقاط حق القبض والقبض خالص حقه لانه حكم العقد وهو
حكم العقد كالعاقبة لنفسه بدليل انه لا يعزله احد عنه والمشتري لا يجزي عن النسل
الاليه وانما يخلو الموكل في ملك المال في مقابلة ملكه والمال هو المقبوض دون
الدين الذي بين يدي الختلاف من خلافه لا مال له وله ديون علي الناس لم تحت قوله
ان القبض خالص حقه فصح اسقاطه بالبراه ثم يتعدي هذا التصرف الي ابطال
الموكل في المال باعتبار المال لانه لو قبض كان المقبوض ملكا له وقد فات ذلك
باسقاطه فيكون ضامنا له كالراهن اذا اعتق المرهون حيث ينفذ تصرفه لمصادقته
ملكه ويضمن قيمته المالية للمؤمن لانه تلف تصرفه ملكا ماليه ولذا لا يحل السريكين
اذا اعتق وهو موسر او هو مسقط للقبض علي وجه فيه تملك الدين من
من حيث انه اسقاط صح منه وبري للمشتري من حيث انه تملك الثمن الذي هو حق الموكل
من المشتري صار ضامنا له كالوكيل الشريك في ارضي العيب واي الموكل الرضي لان
رضي الوكيل معتبر في انقطاع منازعته مع البايع غير معتبر في الزام الموكل

فمقتضى هو بخره وهذا لا لا إسقاط أصل في الأبرار ومعنى التملك فيه ^{وذلك}
صح بعد القول وان كان يرتد بالرد وهذا لا نصح الأبرار عن الأعيان
إذا قبض الثمن فالمقتضى عن ملك الموكل فقبضه بعد تصرفه في ملك الغير وهو
كرد البيع بالعيب قبل التسليم إلى الموكل وبعد وأما فصل المقاصة فهو على ثلاثة ^{أقسام}
أوجه ^{أولها} أن كان دين المشتري على الوكيل وهو مثل الثمن وقع قصاصا بدينه ^{عند} المالك
ومحمد ويضمن للموكل مثله وان كان على الموكل وقع قصاصا بالاتفاق ^{لأن اعتبار}
لموكل الموكل وهذا الوصل إليه المشتري جاز فيقع قصاصا بدينه وان كان ^{بالدين}
على كل واحد منهما وقع قصاصا بدين الموكل لأنه لو وقع قصاصا بدين الوكيل
ضامنا للموكل فله ثم يحتاج إلى قضا دينه به وإذا وقع قصاصا بدين ^{الموكل}
لم يضمن أحدهما فلهذا الجانب الأيسر الوصي تصح أبرارها وتأجيلها ^{فيها}
وجوب للصبي بعقد ما عند ما ويضمن له أبا ما وجب لا بعقد ما لا تصح لأنها نائية
أمر بالتصرف في ماله على وجه الأنظر وذلك لا يحصل إلا بالبراءة والوكيل بالسلم
المسلم إليه عن طوعه السلم إذا خرج عنه بعد حلوله صح ويضمن للموكل غدرها
وعند الأصح وروى الشيخ عن أبي حنيفة أنه لا تصح الأبرار ما لم يقبل المالك إليه
فإذا قبل أنسخ العقد كالمشتري إذا رهب البيع من البايع قبل القبض ^{والفرق}
على هذه الرواية أن المسلم فيه مبيع وتملك المبيع من البايع قبل القبض ^{لا يجوز}
ما لم يقبل فإذا قبل أنسخ لما ذكرنا وهو بناء على أن المسلم فيه هل يقبل الأبرار قبل
القبض أم أوجه ظاهر الرواية أن المسلم فيه لا يستحق قبضه ^{بالحل}

7
كأنه بخلاف بدل الصرف ورأس مال الملاك قبضه في المباح مستحق لتعيين ما هو ^{شرط العقد}
والأبرار موقوف له أما الدين الذي لا يستحق قبضه في المجلس لعينه ليس بشرط يجوز
القبض فيه بالأبرار يوصي أن المسلم فيه من حيث أنه دين يجب بالعقد كأنه من حيث
أن العقد يضاف إليه ويرد عليه كالسلم والمبيع ^{في قوله} الشبهين فنقول لما اشبه
المبيع لا يجوز استبداله قبل القبض ولما اشبه الدين ما إذا سقط قبضه بالأبرار
ثبت هذا فيما إذا كان الأبرار من الأصل وكذا لا بد من الوكيل صح عند ما ويضمن
أي يوسف لا يصح وعلى هذا الخلاف متاركة الوكيل السلم مع المسلم إليه بخلاف أقاله الوكيل
بالتصريح بالبائع لأن غير المشتري لم يملكه للموكل ^{لأنه} لا قاله تصرفه في ماله
والمسلم فيه دين والثابت بدخول القبض مادام في الذمة وهو حق الوكيل وإذا لم
يبرأ المشتري عند أبي يوسف مسلما لا يكون الوكيل ولا يه الاستيفاء لأن من
دعم أن لا ثمن على المشتري فيعجز عن المطالبة بالاستيفاء فيقوم للموكل مقامه ^{هذا}
قال بعض مشايخنا أن الوكيل إذا مات قبل قبض الثمن وله وصي انتقلت ولا يه القبض
إلى الموكل دون الوصي لأنه عجز عن القبض بنفسه وقال بعضهم تنتقل إلى الوصي لأنه قائم
مقام المرحوم فأنعز عجز الوكيل عن القبض لأن فعل نائبه كفعله أما في مسلما ^{العجز}
القبض مستحق لعدم النيابة فانتقل إلى الموكل بخلاف ما إذا أبرأ الوكيل المشتري ^{صريحاً}
حيث يكون ولا يه القبض له ولا ينتقل إلى الموكل لأن من رعدان الأبرار تصح وإن الثمن واجب
على المشتري فبقي ولا يه القبض له كما كان قبل الأبرار هذا إذا باعه من صاحبه فإن باعه ^{بالباع}
جائز ولا يقتضي العبد يأخذ البايع الثمن من المشتري ويرد على الموكل ما جاوز البيع ^{ولا يباح}

في الملة الاولى مع اتفاقها على الضاد فلان يجوز هنا ولي لم يعلم
 المشتري وعدم قبول قول البائع عليه وعلى الامر واما الحق للطالبه فان البائع
 اقر بقاء المشتري الا ان المشتري رد اقراره حيث كذبه فيه والاقرار بما يرد
 فان صدق المشتري البائع ينظر ان كان بعد نقض التمسك بالعقد باقراره والتمسك بالامر
 اليه او كان في يد الوكيل لانه ملك عينه والوكيل لا يملك اطلاقا ملك العين عليه الا ان
 اذا قبض التمسك وهي من المشتري وادراه منه كان باطلا الا ان هناك ايضا المشتري
 بمن مثل القبول ان هناك التمسك كان واجبا ولم ينص حينئذ وادراه فكان وجوده
 سواء اما هنا الوكيل يزعم ان التمسك كان على المشتري وان ماله اخذ منه بغير حق وقد عجز
 فوجب عليه الضمان وان صدق قبل نقض التمسك بطل عنه التمسك ونعم البائع التمسك الا ان
 اي حينه ومهر وفي قياس قولنا في بطلان التمسك على المشتري الامر هو الذي يقضي
 باب الشهادة التي تبطل بعد قضا القاضي اصل الباب ان شاهد بغير ما تلت
 اذا ظهر كذبه وانما يظهر كذبه اذا شهد للمال اذا رجع عن شهادته وقد ذكرنا في
 او يشهد بالقتل ثم يرجع بعد الاستيفاء او يبي المشهود بقتله جافض على
 كولي القتل عندنا وعند الشافعي يقتضونه وعلى هذا الخلاف اذا قال الولي
 انا لشهود كذبه عند الاقصاص ونجس اليه في ماله وعنده يجب القصاص لان
 القصاص جده فيجب بانه انما قصد اقله بسبب نقص اليه بالقتل عدوانا لما ذكر
 القصاص كالمكره وكنى التمسك على اخرجه فقتلته او اغري عليه سبعا حيث
 من التمسك مع اعداء المباشرة وهذا لان المجرور في فصل المباشرة ليس

وهو الذي يدخل في وسع العباد وواظبه لان له تعالى الما اجر العباد ان
 هذا الامر يعقب هذا السبب جعل ذلك ما شره الا انه قد قيل الواسطة
 العبد وبين الما وقد تكلموا ولا عبره به اذا حصل المقصود في استويا في الكتاب
 لا ترجيحان استويا في الموجب سد الباب العدوان وقد شهد له اصله اعتبار
 وهو الاكراه ولا يلزم على ما ذكرنا حقا البير ووضع الحجر على الطريق لان
 والوضع قد يقصد به غير القتل فيمكن الخلط في قصد فلا يكون القتل
 وهنا لا يقصد به الا القتل ولا نه ثم لم يقصد شخصا بعينه فصار في حق كل واحد
 غير قاصد وهو شرط وجوب القصاص اما هنا فصل شخصا بعينه فكان كالمباشرة
 والدليل على وجود التمسك على هذا الوجه ان القاضي يصير ملجأ من جنهم
 له الامتناع شرعا ولو امتنع فسق واستحق العزل او الغول وبعد القضا يصير
 الولي محمولا عليه طبعاً فكانت الشهادة مفضية الى القتل الا ان الاكراه مفضي الى القتل
 من المكره طبعاً بل اولى ان هنا العمل بالشرع او ثمة لا كان الاقضاء هنا اظهر
 وجبت اليه عندكم مقصورا عليهم مع انها لا تجب الا بالقتل وهذا لان المباشرة للقتل
 هو الولي عند اجتماع المباشرة مع التمسك يكون الضمان على المباشرة دون
 لزم الضمان هنا علمنا انهم اخطوا بالمباشرة والقائل حقيقة فيجب عليهم القصاص
 اهدوا دمه واسفطوا عصمه عدوانا وقد اقل الاستيفاء هذا الاهدار
 فيجازون بالاهدار علما بالادلة المتضمنة للماتلة في العدوان وبعد ما سقطت
 العصمة تعين الولي للاستيفاء اذ منار عاوه انه اقر المباشرة

وهذا ان القصاص اعم من تعويض النفس فتعلق بشهادة الزور كالموجب الاخر
وهو الذي بيانه ان التعويض للحكي في حق الضان كالتعويض للحكي بدليل الاموال
والعقوبة في حق الانسان انما يكون له اذا لم يرا فيه غيره واختص به
مختصا بغيره شرعا وانقطعت عنه ولايته صار كالمعدوم في حق تعجب الضان
كذا النفس انما تكون له مادامت معصومه فاذا صار مقتله على صارت
كالمعدوم والغاية حسا وانما ان اليهود لم يباشروا القتل لا اكرهوا
القتل عليه فلا يجب القصاص كافي الخاف والممسك قولنا لم يباشروا القتل
ظاهر لانه لم يوجد منهم الا الشهادة وانما قول القتل فعل لهما في ان يقال
بالقتل لم يقتل ولهذا لو كان مورثه لم يحرم من الميراث شجر الوي لو كان انا
لان شاهد لو كان قاتلا لا يخلو اما ان يكون قاتلا انباشرة الوي او بدونهما
لان الوي مختار وفعله معتبر في حق نفسه شرعا بالاتفاق اما عندكم فلو جوب القصاص
لو اقر انه تعلم قتل غيره حق اما عندنا فلو جوب بالدية والقول اذا صدر عن عاقل
مختار حقيقه شرعا لا يجوز اضافة الي غيره لساير الافعال الثاني باطلا لانه
فعل اخر حصل به القتل واذا لم يقتل اضافة الي الشاهد يكون قاتلا واذا لم يكن
قاتلا لا يجب القصاص لانه يستدعي المماثلة ولا مماثلة بين القتل وغيره من الافعال
او يلزم الاجماع او لان وجوب القصاص محل دمه وقد قال الله لا تاكل لحم امرئ
مسلم الا باحدى معاني ثلث ولم يوجد شي ايشة هنا فلا عمل الا ان اترك الفعل
وزدنا قاطع الطريق بالنقص فيها وراه في حق نصية الدليل وجوب الدية ليدل

علي وجوب القصاص لان المال يثبت مع البهات والقصاص من يدعي البهات وقوله
الخاف لا يقصد شخصا بعينه بطلان المسك من يقصد قتل غيره وهو يقتل غيره
فلا يصل اليه سلاح قاصده فجا اخر اخذ ترسه حتى صار اليه سلاح فقتله
فانه لا تقاصر على اهل الترس وهو المنسوب اليه لا يصل اليه القتل فوق الشهادة ففعل
ان النسب لا يصلح سببا لوجوب القصاص بخلاف اكره لانه فعل المكره
المكره وصار له وهو يصلح اليه وقد طلب منه الفعل وخوفه بقتله لانسان
حكم الطبع مجبور على جنته وحيوته فيصير فعله منسوبا اليه وهذا
لم يطلبوا الفعل بل الولي بل خيره في ذلك بل يدعو الي العفو والتول كما تدبيرة له تعالى
فكان الولي مختارا فلا يضاف اليهم ولهذا قلنا باننا لا يجب شي على المكره لصيرورته
فعله الي المكره وهذا فعل الولي معتبر في حقه ولا ينقل الي غيره واما السبع
منوعه على قول اي حقيقه ثم الفوق ان في طبعها القتل فاذا قربها اليه يوجد الاستقام
طبعها ولا معارض لهذا الطبع فيضاف اليها ما الولي ان كان طبعه يدعيه
والشبي لكن العقل والشرع يدعوانه الي العفو ولان فعله معتبر في حقه
والخاف بخلاف الجية والسبع اقضي ما في الباب انه يضاف اليه بالنسب لكن النسب
المباشرة والمماثلة شرط في القصاص وحقاخر ان كل من حقه الضان لمقتله عليه اذا
لا يرجع على غيره بذلك مني حقه الضان لمقتله حصل لغيره فلم حق الرجوع
مرفقا هذا قال محمد رجلان شهدا على رجل انه قتل فلانا خطأ وقضي القاضي
بالدية على العاقل في ثلث سنين فبعضها منهم جاء المشهود بقتله جيا فاقاطع الجزار

ان شاؤوا ولو انهم قبضوا ليس له حق القبض ان شاؤوا ^{شهود} ^{عن ملك}
لانهم اتفقوا احكاما لانهم اكرهوا القاضي على القضاء والقاضي ازال المقتضي به
المقتضي عليه وانه انما حكم فصار القاضي اية للشهود وهذا النوع من الاتفاق
مضاف الى الشهود فيوجب الضمان كالواكره جلا على الاتفاق حال الغير فان
ضمنوا الولي لم يرجع على الشهود لانه انما الحققة الضمان لنفسه وقد حصل
له ملك المضمون والحصل من احد جنايه عليه بعد ملكه وان الاتفاق ^{ببدل}
يوجب الضمان كالو شهود ابا البيع بمثل قيمته وقضي به ثم رجعوا او شهدوا
بالنكاح بمثل المثل ثم رجعوا فهذا الولي ان ثم لم يحصل له المال في مقابلته
وهنا حصل له مثل ما ضمن وان ضمنوا الشهود رجعوا على الولي ان ^{الضمان}
لحقهم لمنفعة حصلت للولي كالموكل والمودع حيث يرجع على الموكل
والمودع بالحقة من الضمان لانهم ملكوا المضمون بادا الضمان وظاهر ان
الولي جني عليهم باخذ ملكهم فكان لهم الرجوع على كل واحد اذ ضمن الغاصب
حينئذ ان يرجع على غاصبه لان العاقلة لم تضمن الولي فما ضمن ^{الشهود}
فقد اقام مقام نفسه في حق الرجوع كالو غصب مدبرا وغصب منه ^{احر}
في يده واجاز المالك تضمن الاول حيثان يرجع على الثاني فانه شهدوا بالقتل
فقتله الولي ثم جاء الشهود بقتله حيا فورثه المقتول بالحيا وانه شاؤوا ضمنوا
القاتل الذي لانه قاتل حقيق وان شاؤوا ضمنوا الشهود لانهم قتلوه حكاه
ولا فصاص على احد اما الولي لان قضا القاضي حيا ^{بشبهة} في حقه

الشهود فلا هم منسحبون والقصاص جزا المباشرة فاذا لم يجز على المباشرة
فعلى المنسحب ولي فان ضمنوا الولي لم يرجع على الشهود لما ذكرنا ولا ^{سأله}
بذلك ضمن وهو نفس الشهود عليه وان ضمنوا الشهود لم يرجعوا على الولي ^{في حقيقته}
وعند ما يرجعون لان سبب المضمون وجده هو القدي والضمان فان ^{تعد}
الحجاب الملكة المضمون وهو الدم في حق نفسه يجب في حق ملكه كفا ^{للمدبر}
اذا ضمن يرجع على الخاص الثاني اذا هلك المدبر في يده لانها ضمن ^{حصلت}
للولي والقصاص اذا صار مالا يعني الخطا بدليل انه تقضي منه ديونه ^{تقدر صاياه}
وقد صار موجه هذا القتل المالا في الخطا يرجعون فكذلك اهاولان الورثة ^{ضمنهم}
اقاموهم مقام انفسهم في التضمن لانه وصل اليهم قيمة النفس فصار المضمون
المنقوم للضامن ضرورة والمضمون ان لم يكن قابلا فبدله قابلا كالمدبر ولا ^{في حقيقته}
ان الشهود عند الضمان لم يملكوا المضمون لانه دم والدم مالا يملك لهذا قلنا انه ^{لو قتل}
عبد انسان خطا وادي القيمة لا يملك المحدث حتى يكون القتل على المالك واذا لم ^{يملكوا}
لم يكن الولي تلقا ما هو مملول لهم فلا يرجعون عليه بخلاف الفصل الاول لان المضمون ^{مال}
وتحلاق المدبر لانه مال منقوم ولهذا الوجه بين القتل في البيع صايب ^{في القتل}
بالحصد الا ان الشرع منع الاستقلال من ذلك لئلا يملك الحق في حيث انه قال ^{منقوم}
لا يمكن جزم ملكا للشهود في حق ملكه لولا ان الضمان انما يجب على كل فرد ^{بجنايته}
وكل فرد مقرر بالجناية فانما يضمن بفعله لولي الجناية الحقيقية والشهود ^{بالحناية}
فلا يرجع على غيره الا ان ملك المضمون في ضمنه والمضمون هنا النفس وهو ليس ^{بقابل}

المالك حتى يظهر ان التعدي به رد على ملكهم او حقه بخلاف المالك لانه مال متقوم ^{فيجعل}
المالك ولقد اوردوا في المذهب وظهر له كسبه يكون للغاصب من المصوب ^{منه} لانه لا يتبع
صياغة الحق بعد موت المولى فاذا ظهر اعيد اليه ^{صياغة} الحق وقد بطل ذلك كما
موت بولاه فالحق بالحق فبين ان صار ملكا للغاصب بالرضان ^{فيرجع} على الغاصب ^{ولقد}
قيمة يوم غصبه الاول الف ويوم غصب الثاني الفين ورضي الاول الثاني ^{رجع} على الغاصب ^{وهو}
القيمة ثم ليست مدل عن العين لعدم شرطه وهو ملك المضمون في مقابلته بل ^{العين}
الذي حاز به وتغيب به وقد وجد هذا من الغاصب الثاني اما هذا ^{رجع} على الغاصب ^{في}
الشاهدين لكان الرضان بالتلف بشهادتهما واما وجبا حق استيفاء القصاص ^{ولقد}
يرجعان على المالك والربيل على انه ليس له ان يوشد بالعموم رجعا لا بضمان ^{الشيء}
عليه بل بالخطا لانهما وجبا المالك واخذ الوي عين المالك لما ضمه المالك ^{المالك}
فيرجعان عليه وهذا استوفى المشهود له القصاص واخذ منه مال بلاء عن المالك ^{وذلك}
ولا يصح عليه فلا يرجع ولو كانت الشهادة في الخطا والعد على اقرار المالك ^{وكان}
الشهود لانه لم يظهر كنههم وليس من ضرور جباة عدم الاقرار ولكن الرضان على الوي ^{خطا}
لانه اخذ الدية واستوفى القصاص بخبر حتى وكذا لو شهدا على شهادة شاهدين ^{على}
فلا اخطا والملاحا لهما ثم جبا المشهود بقتله جبا فالرضان على الوي ^{خاص}
اما الفروع فلا يظهر كنههم لجواز ان اصول شهدوهم على ذلك كاذبين ^{في}
شهدوا على الاقرار واما اصول فلذا اذا اكلوا الاشهاد لانهم اكلوا التعدي ^{والصا}
انكارها في ايجاب الرضان على الفروع ايضا لانهم لا يجدون في ايجاب الرضان عليهم

11
ان صلبا ان شهدنا به وكذا كاذبين عالمين بملك فلا رضان على الاصول ايضا عند ^{اي} حيف
وايوسفه قال محمد بن عثمان بن ابي العافله بالخيار ان شأوا ضمنوا الوي
وان شأضنوها وعلى هذا الخلاف ارجع الاصول في باب المال وان رجع الفروع
مع ذلك ضمن الفروع خاصة عندك حيفه واي يوسفه قال محمد بن عثمان
وهذا الخلاف ارجع الي ان القضا ^{بالشهاد} على الشهاد يقع بشهادة الفروع
ام بشهادة الاصول فعلى قولها بشهادة الفروع وعلى قول محمد بن عثمان
وجه قول محمد بن عثمان الفروع يقومون مقام الاصول في نقل شهادتهم ^{المجلس} القاضي
اما القضا فيقع بشهادة الاصول ولقد تضمنت عدلتهم وتعلمهم ^{تعليم}
حضراد شهدوا بانفسهم ثم رجعوا ولاهم حلوا الفروع على الادا حتى ^{الشيء}
الاداء انشؤا فسقوا فكانوا كالمكرهين من جنسهم كالقاضي من جنس ^{الشيء}
الضامن عليهم وصار كالمكره رجلا على ان يكره اخر على تلاف مال انسان ^{حيث}
لذا هنا ولا في فعل كل فريق اثر في التلاف فيجب الرضان على الكل وجه قولها للقضا ^{الموجه}
مختارون في الادا حيفه فكان القضا واتعا يشهداتهم وهذا لان الشهادتهم ^{الشهادتهم}
هي الشهادتهم في مجلس القضا لان الشهادتهم تختص بمجلس القضا ^{الاصول}
ليكن في مجلس القضا الاتري ان الشهادتهم لو كانت في مجلس القضا والرجوع في غير ^{القضا}
المجلس الرضان فمن الاول لان الشهادتهم لم يكن ايجابا من الاصول على الفروع لان ^{ان}
تسلوا او اذ لم يكن ايجابا لاجب الرضان عليهم بخلاف القاضي وانما يجب الرضان ^{عليهم}
على الحاكم لانهم ارجعوا على الحاكم القضا ولا تنقل ان الفروع نايون عن الاصول

المجلس القاضي لهم بطلان الشهادة لو منصرف عن ادائها كان عليهم اذا
 المدعي ولو كانوا ابايين عن الاصول لما كان لهم ذلك لانهم لا يثبتون
 على ما تخلوا وهو اشهاد الاصول اياهم على شهادتهم ولو شهدوا على غير الحق
 نايين فيد على حد ذلك اذا شهدوا على شهادتهم الاصول فيل هذا الاختلاف
 اصل اخر وهو انه هل مسح الفروع ان تستعوا عن ادائها الشهادة ام لا فثبت
 لهم ذلك ولو قيل في ادائها الشهادة انهم لا يعرفون وجوب ذلك الحق على الحقيقة
 باختيارهم غير اكرام الاصول وقال محمد لا يسعهم الاشهاد كشهر الاصل
 لما يجب على الاصول وجب على الواجب خاصة لانه قبض بالبشر له قبضه وعند محمد
 ان شامخ الاصول وان شامخ الوالي ولو رجح الفروع عن شهادتهم استقر
 بالاتفاق لانهم ايجابوا الحكم الى القاضي في كل جامع الصغير في المال اذا رجحوا
 في الضمان عند محمد وذكر محمد في الشرعي في الرجوع عن الشهادة اذا رجح
 يجعل فحق كل فريق كانه هو الشهود بالرجوع وتخير المشهود عليه لا بد من شهادته
 الفريقين لان شهادته الاصول على الحق وشهادته الفروع على شهادته
 لتجعل شهادته الحكم في حكم شهادته واحد فيكون الضمان عليه جعلا يجعل الاصول
 والمشهود على الحيث في تعيين اي فريق شاكا لخاصة مع غاصب الغاصب هذا اذا رجح
 انهم كذبه اما اذا جاز المشهود بقتله جازا هل يضمن الاصول فثبت بالادلة لا يضمنون
 فكذا هذا وعند محمد في ثلثان بعضهم يضمنون كافي الرجوع وجواب ظاهر انهم لا
 يضمنون الفروع لمجرد شهادته الفروع بقتل شهادته الا عند القاضي

القضا لكن ضرورة امكن للقضا ونفاذ على القاضي عليه ولا ضرورة الى قبولها
 في حق الاصول عند انكارهم بل ما جاز المشهود بقتله جازا وشهادتهم في حقهم غير ثابتة
 لم يضمنوا كذا الرجوع لان شهادتهم ثبتت باعتراضهم اذا الرجوع لا بعد
 واذا ثبتت في حقهم وانقلبت الى مجلس القاضي بنقل الفروع ضمنوا عند الرجوع
 رجلا ان شهدوا على رجل انه تزوج امرأة على الف وهو ينكر والمواة تدعي
 بالنكاح ودفع المهر اليها ولم يدخل بها حتى علم ان الزوج ابوها من الرضا
 بطل النكاح وترد المهر ولا ضمان على الشهود لانه لم يظهر كذبتهم لانهم شهدوا
 ومن الجائز ان النكاح قد كان الا ان العاقد من اخطا او لم يعلم بالابوة قاله النووي
 لو ظهر ان الشهود عبيد ومحمد ودون في قد لا ضمان عليهم لانه لم يظهر كذبتهم لانهم شهدوا
 هو الذي قصر في البحث فاقطع في قضايه وكذا لو شهدوا على رجل انه اشترى هذا
 العبد من فلان بالالف والمشتري يحد فقصي بذلك ودفع الثمن ثم استحق العبد
 اما المشتري فيرجع على البائع بالثمن ولا ضمان على الشهود لانه لم يظهر كذبتهم
 لو شهدوا على امرأة انها اخلعت من زوجها بالالف وقضي بذلك ودفع الف
 ثم اقامت بينه انه كان طلقها قبل شهادتهم ثلثا قبل الخلع بطل الخلع ويرد المال
 الالف ولا ضمان على الشهود وكذا لو ادعى انسا اعتزلت امرئ الف وقضي ثلثا
 اقامت البينة انه كان اعتقها قبل ذلك ورجعت على الموي ولا ضمان عليهم بل اقام
 لا يثبت على رجل ان فلانا اقرضه الف عام اول وقضي عليه ودفع الف في الرجوع
 القاضي عليه بنية ان المدعي امراه قبل شهادتهم يوم من كل قليل وكثير قضى بالبراءة

بالمال على المدعي ولا خان على الشهود لانهم لا يظهر كذا منهم لانهم شهدوا بالقض من
 الخبير ان القرض قد كان ثم ابراه ولو شهدوا ان القرض قد فسخ ما كان اقام
 المدعي عليه عليه البراه قبل شهادتهم يوم فالمدعي عليه بالخيار ان يراجع على
 الشهود لانه ظهر كذا منهم بالشهادة على البراه لانهم شهدوا بقيام الحق للحال
 ضرورة البراه قبل ان يكون عليه دين فثبت الشهاده فصار كجسي المشهور بقتله جيا
 بخلاف الفصل الاول لانه ليس من ضرورة البراه قبل الشهاده ان لا يكون راجع
 حقا وان شارح على المدعي لانه ظهر انه اخذ ما ليس له بحق فان رجع على المدعي
 على الشهود لما ذكرنا وان رجع على الشهود رجعوا على المدعي لانه اخذ ما هو
 وارفع محمد هذه المسئلة بفصل اليمين وهو ان رجلا قال امراني طابق يمينه
 على شي فشهد الشهود ان فلانا افترضه القافل اليمين فقصي بها على الخالف في
 ولا تطلق امراته لانه جعل شرط الحث قيام الدين للحال واليمين اثبتت الاقاضي
 باسنتها بالحال لاحتمال السقوط بالابراء وغيره غير ان الاحكام بالسقوط
 وكما لا حكم بالسقوط بالثبوت لا حكم بالطلاق بالشك لعدم دليل وجوده
 ونشك في شهادته ان فلان عليه القرضي بالمال وبوقوع الطلاق لان شرط الحث
 وهو وجوب المال عليه في الحال باليمين فكذا ما سبق وروي هشام عن محمد
 نطق امراته في الفصل الثاني ايضا لانهم وان شهدوا عليه الحال لكن يحتمل اليمين
 بسبب فوه قبل اليمين ويحتمل انه قضاه او ابراه فصار كالفضل الاول
 ان يقع الطلاق في الفصلين لان الشرط قيام الدين عليه في الحال وقد ثبت ذلك بقضاء القاضي

بايم من الشهود والشهادة على اصل المال المشترك بين اثنين يميني مشتركا
 بين الشريكين ما لم توجد قسمة واحدة والقسمة الصحيحة ان يشار نصيبا من نصيب
 حتى لو كانت الصبرة بين اثنين فقالا هذا الجانب لفلان وهذا الجانب لفلان رجع
 الامتياز حتى لو هلك شيء كان عليهما قسمة الدين قبل لا يجوز ان القسمة افراز
 النصيبين عن الآخر وجميع مكان اخر على وجه عتار احد سماعا عن الآخر وقوله
 يتحقق في الدين قبل القبض لان جميع مجتمعة في ذم مالكه دون فكيه يتحقق لا افراز
 وهذا لان القسمة شرعية كمال المنفعة ولا ينصور الا انتفاع بالدين مادام في ذم مالكه
 وهذا لان لا يجوز قسمة الاولاد في بطون الامهات لان المقصود الحيازة والانتفاع
 في البطل لعدم التمكن من اثبات اليد عليه قبل الانفصال ولهذا قال ابو حنيفة ومحمد اذا سلم
 رجلا لابي رجل في طعام فصاح احد سماعا على ابي المال فوقف على الجارة شريكة
 لانه تعذر جعله صلحا عن نصيبه خاصه لانه قسمة الدين قبل القبض لانه يتحقق
 الايمانه نصيبه عن نصيب صاحبه ولا يمكن جعله صلحا عنها الا باجارة صاحبه العاقبة
 ضرورة وان الدين معد له لانه عباره عن حق للمطالبة لكن الحق بالاموال باعنا بالاشارة
 لحاجه الناس لان كل احد لا يجد ما يشترى به كل ما يحتاج اليه ولو وجد ما يتعين
 فلا بد من اجابه في الذمة لا حاجة الي جعله موجودا في حق القسمة يميني يتحققا
 فلاز فتفكيك الدين من غير من عليه الدين وذلك لا يجوز وحرف اخر لا يستبدال
 حكم فيه قبل القبض لا يجوز لانه مبيع بدليل ما روي عن النبي عليه السلام انه نهى عن بيع المتحررات
 عند الانسان ورخص في السلم والاستبدال بالبيع العيين قبل القبض لا يجوز مع ان قبول العيين

أظهر من الدين فإذا لم يجد الاستدلال بالبيع المتقرب قبل القبض في الدين ^{البيع}
فلما ان راس المال كان عيناً وملك بعد القبض ثم تقابلا السلم يجوز وهذا حكم
التوريث إذا قال بعد هلاك البيع لا يجوز وحرف حران أحد الشريكين إذا استوفى
من الدين حصته شيئاً كان المستوفى ملكاً له وللآخر فيه حق المشاركة حتى تنفذ تصرفاته
ولو هلك في يده قبل المشاركة كان الملاك على القابض وحرف حران لصان نفسه بطل
لما كان الثاني ولهذا قلنا ان الوكيل بالبيع اذا ضمن للوكيل والمضارب اذا ضمن ^{الدين}
المال يجوز لان حق القبض له فلو صح الضمان صار صاناً لنفسه وان كان خلافاً للوكيل
بالتكاح اذا ضمن المهر عن الزوج حيث صح لانه سفير ومجرب محض لا يرجع اليه من الحقوق
ولا يصير صاناً لنفسه وحرف اخر ان الدار في الملك الفاسد من الاصل كالمقصود
فيما ينقض بعد البيع لوضع القبض صحيحاً وجوب الدين عليه بعد وفيه تعبد
التصرف لعدم القبض روايتان ذكر في كتاب العرف والافراد انه يتعين وهو الصحيح ^{المذكور}
في عامه الروايات وحرف حران صرف المالك اذا كان عن تسليم من له الحق يكون ^{له حق القبض}
سواء كان حقه مقصوداً على العين او لم يكن كما اذا كان للملك بتسليمه بان كان الشفع
بالبيع او كان البيع بشرط الخيار للشفيع فامضاء او شرط ان يكفل بالدين وكذا وان
لم يكن عن تسليمه فان كان الحق مقصوداً على حق القبض وان لم يكن وحرف اخر ان الشاهد
تد بالتمه لقوله عليه السلام لا شاهد لمنه اذا عرفنا هذا قال محمد بن جلان لما عجل ^{الدين}
بينها وكذا احكام الصلح حيث فاض ان باطل لانه لا شاهد امان مع قيام التوبة ^{الدين}
لا وجه اليها الثاني لانه قسم الدين وان لا يجوز ولا وجه الي الاول لان كل حصة

فإذا ضمه بطل نصفه لانه ضامن لنفسه ثم الباقي مشترك بينهما ايضا فيبطل
فلا يزال كذلك حتى يبطل كله ولان الموقوف اذا قبض شيئاً من الكفيل كان للكفيل
يشترك فيما قبض لقيام الشركة واذا الكفيل كاد المطلوب ولو اد المطلوب كان له
حق المشاركة فاذا شارك فيما قبض واستوفى نصفه بطلاً اذا فيما قبض لان الانسان
لا ينفق قاضياً دينه بالدينه واذا انتقض القضا في هذا القدر بقي القبض ما بقي
الشريك فيرجع بنصفه ايضاً هكذا الى ان ياتي على الكل فيؤدي الى التناقص منه
في الاخر ان الكفيل لم تقدر شيئاً فلا يجوز فلو انه ادى بحكم هذا الضمان كان له ان يستوفى
لانه ادى بحكم عقد فاسد فكان مستحق النقض ولو لم يكفل لكن قبض نصيب ^{احدهما}
جاءا القضا وليس له ان يرجع على صاحبه قال محمد في الاصل لانه متبرع مسلم وبيان
وجوب احدهما ان ضرره هو التبرع بالقضا بطلان الشركة عما يقضي فصار هو مبرأ له
عن حق المشاركة وصحت الا برائتها فان سبب الحق ان سبب حق المشاركة فحق الدين
شيئاً من الدين المشترك ان المقبوض صار عيناً وغير المقبوض بقي ديناً ولا مساواة بين
والدين والشركة تقتضي المساواة فكان له حق المشاركة لتعقق المساواة فكان سبب ^{هذا الحق}
القبض والابواب اذا قارنت سبب الحق في مقارنته الابواب بنصفه سبباً متيناً
الضمان لانه جهة لا توقف على القبض فيكون مبرأ قبل وجود السبب لوجوب الحق وعند
ان من ضرره هو التبرع بالقضا قطع الشركة فيما يقضي ولا تنقطع ^{الابواب}
احداً الشريكين على نفسه لا ترى ان احدهما لو قبض نصيب من الدين سلم له شريكه صح
وانقطع الحق وكان قسمه فاذا احتل وجب تقديمه عليه صحيحاً للتبرع ولان نصيبه

والعين على الذي نصار متاراً بخلاف الصانع لأنه تعدد نصيبه من سائر خلاف
ما اذا تبرع اجني بقضا نصيب احد ما حيث الماخروا به المشاركة في المقبوض
ليس الاجني ولا به ابطال المشاركة وليس من ضرره **معه** تبرعه ذلك ايضا
حتى شاركه قال محمد لا يري انه لو كفل جمل عن المكاتب بدل الكتاب لا يجوز
او يمحى الكتاب رجح ولو تبرع به جاز فبين بهذا ان حكم التبرع
لحكم الضمان لجواز ان يحج التبرع ولا يصح الضمان وانما لا يصح الكفالة بدل
الكفالة لانه لو صححت اما ان تضع علي وجه يلزمه الاداء له حاله **عليه**
او على وجه تخبر به لا وجه الى الاول لان الاصل لا يلزمه الاداء له حاله ولا يكون
الواجب على الكفيل الا على الصفة التي على الاصيل ولا وجه الى الثاني لانه لا يثبت
قبل الكفالة كان مخيرا في الاداء على وجه التبرع وهذا المعنى له بوجوب التبرع
ولان بدل الكتابة غير واجب على المكاتب من كل وجه لوجود المناهي وكلمة
من اسقاطه عن نفسه فان مات الغريم وتوي ما عليه لم يرجع للتبرع على القابض
بشيء لانه لم يثبت حقه فيما قضى اصلا اما اثبوت الا برأ لصاحبه عن المشاركة فيما
قضى ضرورة صحة التبرع او لتقدم القسمة ضرورة صحة التبرع وفي هذا الفرق
اذا توي الباقي على الغريم ولم يتوفاد لم يثبت له يرجع ولانه ساقط في قبض
فلا يملك ذلك فان قضى الغريم احدا من نصيبه من الدين وتبرع اجني عن الغريم
المشاركة بخلاف الفصل الاول لان ثم وجدنا لابرأ او تقدمت القسمة
لانه لو لم توجد لم تقدم لشاركة في المقبوض واسترد نصفه فيقبض استرجع

نصف الباقي لا يزال لذلك حتى ينتقض كله اما هنا لا ضرورة لانه لو شارك في المقبوض
صحيح ولا ينتقض التبرع ولا قضا الغريم فان سلم للمساكن القابض ما قبضه صحيح لانه بطل
حق نفسه في المشاركة فان الغريم وتوي ما عليه رجح على اشريكه بنصف ما قبض
بخلاف الفصل الاول لان هنا ثبت له حق المشاركة من الابتداء لانه بالتسليم ابطال ذلك
لكنه بعد شروط سلامة ما بقي في ذمه الغريم هذا هو المعتمد فاذا لم يعلم
كالماتسما لالحال عليه فملاسا اما هنا لم تثبت المشاركة اصلا ليطه شرط سلامة
ولا يثبت له حق المشاركة قال محمد كان ابو حنيفة وابو يوسف اذا اراد ان يتوفقا من صلح
الوارث الذي صالح مع وارث اخر واخرج من ميراث العين والدين جميعا يكتب اني صلحتك
بما تملك الميت من العين كذا وكذا نصيبك من الدين الذي على الناس ولو كان للميت ان يرجع
فيما ادي لم يكن وثيقه وقد سماه وثيقه استدلال بذلك على صحة التبرع وعلى بطلان حق
المشاركة وفي صلح المبسوط اذا كان رجلين على رجل الف من ثمن مبيع حال فاجر احدهما
حصته لم يجد ذلك في قول ابي حنيفة وجازي قوله ما وبأجله اجر حصته ولا يشاركه في
حتى يضي لا جلا وحديثه ان يشارك القابض فيما قبضه لانه تصرف في خاصه لا
على شريكه في تصرفه فنقد الويلع احدا اشريكه نصيبه من العبد او وجهه وهذا
الاجيل اسقاط المطالبة اليه ولو اسقط حقه في المطالبة اصلا بالابرأ
ط الى غايه او لم يلو اشترى احدا من نصيبه شيئا او صالح من نصيبه على عين
فهو له نصيبه في الانسان صحيح لانه تصرف في خاصه فلهذا اذا جلا ولو اقر احدا
بانه موجه الى سائر الاخر صح اقراره في نصيبه فلهذا اذا انشأ ان الاقرار انما لا

فيما هو حق الغير لتكرار التهمة وذلك ان لا ملك تحصيل مقصوده ^{بالاشارة}
 ولما صح اقراره عرفنا انه يصح تاجيله ولاي حيفه طريقا لحدسما ان ^{بما}
 بعض نصيبه ^{بما} وهو كما ذكرنا لا اتفاق وبيانه ان اصل الدين ^{بما}
 بينهما بعد التاجيل ^{بما} ان جعل تاجيله مصادفا نصيبه ^{بما} خاصة ^{بما}
 وانه لا يجوز طاردا كفاها تميز وتلك كل واحد منها نصف نصيبه ^{بما}
 عما تملكه عليه وانا قلنا ان هذا قسمه لان نصيب ^{بما} يصير محالاً للنصيب ^{بما}
 الوصف والحكم في القسمة ليس الا هذا والدليل على ان تاجيله صادق بعض ^{بما}
 ان لا يخرج اقبض نصيبه ^{بما} حل الاجل كان للوجز ان يشاركه في المقبوض ويكون ما بقي
 مشتركاً بينهما والباقي هو ما كان موجلا ولو سلم للقابض ما قبض واختار اتباع
 المدعيون ثم نوي ملعله كان له مشاركة القابض فيما قبض باعتبار ان نصف ^{بما}
 حقه وانا سلم بشرط ان سلم له ما في ذمة المدعيون فاذا لم يسلم ^{بما}
 ان الاصح ما قال ابو حنيفة لانه بعد التاجيل اذا لم يكن للوجل ان يطالب ^{بما}
 للاخر ان يقبض شيئا من نصيبه وان جعل الاخر قابضا لنصيب ^{بما} كان ذلك ^{بما}
 يكون للوجل ان يشاركه بعد حلول الاجل وان جعل قابضا لبعض نصيبه ^{بما}
 لم يكن للوجل ان يطالب بنصيبه قبل حلول الاجل يكون ذلك لغيره بطريق ^{بما}
 بخلاف الاول لانه لا يفي نصيبه وانا القسم مع بقا نصيب كل واحد منها ^{بما}
 نصيب من الغير لانه لا ياتي شيئا من نصيبه بدليل انه لا يشارك في الثمن ^{بما}
 اذا استوفى احد المالين القسمة هناك اعتبارا بخلاف المحل لان نصيب ^{بما}

ولذا اذا اشترى بصبية او صلح او قبل الحوالة لانه وجب اخلاف المحل
 بخلاف الاقرار لانه اقراره حجه في حق نفسه وهو يزعم ان الدين كله موجل
 يتحقق معنى القيمة باعتبار زعمه وانا لا يظهر حجة الاجل في حق الآخر المقصور
 الحجة في حد ذاته لان نصيبه غير موجل في حق المقر ولا يكون في اعمال اقراره
 نصيبه معنى فهم الدين بخلاف انشا الاجل حتى لو اقر احد المالين نصيبه ^{بما}
 كان على الخلاف والطريق الاخر ان يقصر في الموصوفين بشرط واحد ^{بما}
 اذا اتفقت في نصيبه على ان يصور بشرطه لم ينفذ في حق شريكه كمالو كانت احدهما
 نصيبه من العبد وبيانه انه يجعل مونه المطالبة بجميع الدين على شريكه لانه
 نصيبه حتى استوفى الاخر نصيبه فاذا حل الاجل شاركه في المقبوض فلا يزال ^{بما}
 هكذا حتى تكون مونه المطالبة بجميع الدين على شريكه وفيه من الضرر ما لا يخفى
 وبه فارق الاول لانه ليس فيه اضرار بشريكه لانه لا يشاركه فيما يقبض ولذا في
 استيفاء نصيبه او الشري بنصيبه او الصلح او قبول الحوالة واذا اقران الدين ^{بما}
 فهو غير ملحق به الضرر لانه زعم ان الشريك مطالبا في المطالبة ولا سبيل له على المطلوب
 حتى يحل الاجل فيكون هو في المطالبة طالما ملقته مونه المطالبة باختياره
 فلقد اصح اقراره في نصيبه ولو صلح احدهما المدعيون على ما نه على ان يخرجه
 مائة من حصته لم يجز التأخير عند اي حيفه وما قبض فهو بينهما لان المقبوض
 جرد من الدين المشترك وحققا فيه على السوا وعندنا تأخير فيما بقي صحيح ^{بما}
 يستلحق قبضه كانهما في الدين سوا اضرار المقبوض بينهما فتأخيره

في المقبوض لان التاخير ليس المقبوض ولكاننا شريكين شردين عنان لذلك
واما المتفاضلان فتاخير احدهما جائز على الآخر لان التاخير مضيع الفكار وكل
واحد منهما قايض مقام الآخر فيما هو من ضيق التجارة ولو كان الدين المتفاضل
انه كان المطلوب عليه خمسين قبل دينها فقد يري المطلوب من حصة بطريق المقاص
كالروايات ولا شيء لشريكه على لان الفرق اضياد بينه بنصيبه من الدين ما كان عليه
لا مقتضيا لان آخر الدين قضا لا واما فلا يرجع كالروايات عن نصيبه او حصة
ولما لو جني عليه عدا فمادون النفس جناية موجبة خمسين او صلح من جناية عدا
القصاص على ذلك لانه لم يجر مستوفيا شيئا مضمونا او شيئا قابلا للشركة لكن
متلفا نصيبه فلا يكون للآخر الرجوع عليه ولو عصب احد من الدين شيئا يباي
فذلك في يده فلا للآخر الرجوع عليه بما يبي درهم وخمسين لانه صار قابضا بنصيبه
وضمان الغصب يوجب الملك في المضمون فيصير كانه استوفى نصيبه فلا للدينون قاضيا نصيبه
بطريق المقاص لان يباي آخر الدين فمادون ولو اخرج ثوبا للدينون يباي خمسين فذلك
لانه صار قابضا متلفا للمال ويكون ذلك مضمونا عليه فيكون كالعصب فيصير للدينون قاضيا
لنصيبه بطريق المقاص عداي يوسف لا يرجع عليه بشيء لانه متلف نصيبه بما صنع لا قابض
ولا اراق انما يكون نظير الحناية ولو صلح على ما به على ان ابراه ما يبي من حصة
الماء او قبل قبضها فلشريكه الرجوع عليه خمسة اسداس الماء لان الباقي من حصة
الدينون ما به ونصيب شريكه خمسين فيقيم المقبوض بينهما على قدر حصة كل واحد
اجل فيما يبي على قولها لان التاخير لا يفسد نصيبه من الدين وان اخرج حق القبض

يكون المقبوض بينهما نصفين ولو اشتهر باحدهما بنصيبه شيئا فلشريكه الرجوع
عليه بنصف الدين بخلاف الوصلح حيث يكون الخيار ان شادفع للشريك نصف الدين
وان شادفع اليه نصف ما قبض لان مبني الصلح على الخط والاعتناء فمن جزم ان يقول
انما توصلح الي نصيبه لا ينجوز من دون حقي فلان اردت ان تشاركني فتجوز بما تجوز به
لا دفع اليك نصف ما قبضت بخلاف البيع لان مبناه على الاستقصاء والمالك يصير
بالشركة المستوفى لجميع نصيبه فيضمن لشريكه الا ترى انه لو كان له على آخر عشرة
منه ما ثوبا كان ان يبيع مراحمه على عشرة ولو صلح على ثوب لم يكن له ان يبيع مراحمه
ولان البيع عقد ضمان فصلح ان يكون موجبا عليه الضمان لشريكه نصيبه والصلح عقد
تبرع فلا يصلح موجبا عليه الضمان لان يلتزم ذلك اختياره واذا دفع في الشريك نصف
الدين او في الصلح فما يبي على الغريم يكون بينهما رجلان لها على كل الف فقط الغريم احدهما
نصيبه اجود او اردي فالآخر بالخيار ان يشارك القابض فيما قبض وان شادفع الغريم فان
سلم القابض ثم اراد ان يشارك فيه ليس له ذلك لان المخبين شيئين اذا اختار احدهما
ذلك عليه كالمالك اذا اختار تخمين الغاصب او غاصب الغاصب كذا مولي العبد المجاني اذا
الرفع او الفداء الا ان توي الباقي على الغريم لما ذكرنا كر جليليها على ما به فصالح احدهما
على ثوب سلم صاحبه ثم توي ما على الغريم عا دحقه في المشاركة وان اختار المشاركة مع
انه من نصف ذلك بعينه وليس للقابض ان يعطيه مثله ولا ان يعطيه مثل ما له على المدينون
واللسان ان يطالبه بثلث الدين ويترك المقبوض لنفسه الا بالنواحي لانه لو لم يترك له حق المشاركة
يشعره المقبوض كانه ذلك منه الدين قبل القبض الا ترى ان العبد اذا كان من ثوبين فازدادت او

انتقصت كاتاليزاده لها وانتقصان عليها وهذا لان حق المشاركة لا اعتبار بنصف
فانما ننظر الى صفه المقبوض والمستوفي انا وصل الى حقه لانه تجوز بدون حقه
فعلى الاخر ان تجوز اذا اراد مشاركة لان مشاركته لا تكون لا بعد رضاه ^{بغير} حقه
الرضا يصير كما نفا قضا وهذا لان المقبوض اذا كان من جنس الدين فهو عين حقه
حكما ولهذا يسمى استيفالا استبدالا وبيعا ولهذا لو طفر له الحق بحسن حقه
ان قبض بغير رضاه واذا كان عين حقه حكما تعلق به وصار نصف حقه ولا
اذا كان اجودا واردي لان القابض مستوفي وليس بشترى لا ضرر على الساكن ^{بغير} حقه
صفه حقه لان له ان سلم الى القابض ويتبع الغنم بنصف الدين على الوصف ^{الذي كان}
هذا اذا كان المقبوض قائما في يده اما اذا تصرف القابض فيه بان قضى
او وهبه فلا سبيل له عليه انه تصرف في ملك نفسه لا قبض ملك نفسه ^{الذي كان}
يا امر بدفع النصف اليه ولو لم يكن ملكا للما امر به ولهذا بامره ^{الكل}
بزياده على النصف لانه لا يملك ذلك لان من علم الدين ملكه المقبوض غير ان الآخر
المشاركة لا استوائها في الدين وليلا يودي الى قسمة الدين من تصرف في ملكه
تصرفه وان كان غير تسيطر من الحق اذا لم يكن الحق مقصورا على العينة ^{بغير} حقه
مزوجا اخر فلا ضرر اليه نقض تصرف المالك ^{لذلك} لا ينقض تصرف مولي العبد
وان تعلق به حق في الجناية ولا تصرف المالك من العذر وان تعلق به حق المالك ^{الملك}
خلاف المشتري اذا تصرف في المبيع حيث ينقض تصرفه ^{مقبوض} حق الشفيع لان
على العين فلو لم ينقض بطل حقه لانه لا يتا دي غيره بخلاف شرائها ^{المشتري} حقه

حق البيع وان كان حقه مقصورا على العين لصدر القرف عن تسليمه فكان ايضا
ببطلان حقه ولان الشفيع لو لم يكن له نقض تصرفه لبطل حقه اصلا فيما اذا ^{بغير} حقه
او تزوج عليها فانتقله حتى انتقض صيان حقه ^{بغير} حقه على البيع الفاسد لانه ^{بالقمة}
وحقه في الما ليه دانه يتا دي المثل بخلاف المالك القديم لان حقه لا يبطل بالملك ^{بغير} حقه
والشارع انتقله حتى لاخذ من وجدي يده ولهذا ليس له ولا يه نقض القسمة ^{بغير} حقه
وان كان فيه فائدة اما هنا حتى السات غير مقصور على العين فوجب على القابض ^{مثل}
نصف المقبوض ^{بغير} حقه على المكرة على البيع والتسليم حيث له ان يرجع وياخذ عين ماله
وينقض تصرف المشتري لانه لم يوجد التسليم منه وفعله منسوب الى المكرة ^{ولا يلزم}
علي ما ذكرنا المولى اذا باع العبد الماذون المدون حيث للقوما حتى النقض ^{وان لم يكن حقه}
مقبور على العين لانهم ان يصنوا المولي القيمة عند انقضاء اياه بالحق او غيره ^{وكذا الرهن}
اذا باع المرهون حتى النقض وان لم يكن حقه مقصورا على العين حتى يقضى قيمته ^{اذا ائتم}
لانه لو باع المديون ثمن في يدونهم ووصل اليهم الثمن يكون لهم حق النقض وان باع ثمن ^{لا يفي}
انما كان لهم حق النقض لانه كان لهم حق الاستعانة على ملكه اليان يصل اليهم كمال دينهم ^{وبطل}
ذلك عند انتقال الملك الى غيره فكان حق الاستيفاء مقصورا على العين ولا نقول ان
للمدين حق نقض البيع بل له ان لا يسلم والخيار للمشتري قال لا تزي ان جلا لوداعي ^{على}
ان الاتفاقضاها اياه ثم تضادتا انه لم يكن له عليه شيء كان للمدعي عليه ان ياخذها بعينها ^{على}
ولو اراد المدعي ان يدفع غيرها لم يكن له ذلك فان وهبها القابض او قضاها جلا ^{على}
فلا سبيل للمدعي على علمه ويرجع على المدعي عتقها ووجه الاستشهاد انها لما تقادقا

ان الدين لم يكن له ان يبيع ملكا فاسدا لانه قبضه بدلا عن الدين
واذا تصادقا ان لا يبرأ من ذلك كالاستحقاق وصار المقبوض كالدين
المستحق وذلك مملوك عندنا ملكا فاسدا كما لو قال بعتك عبدي هذه
التي في هذا الخول فاذا ليس في الخول حظه حيث كان العبد ملكا فاسدا
لانه لبد المستحق والدرهم يتعين في الفاسد من الاصل بالاتفاق فيجب عليه
عينه كما في العصب فدل ان المدي ملكا مقبوضا ملكا فاسدا وفي مجلس
ملكها ملكا صحيحا فاما ان يقض تصرفه مع فاسد ملكه لما ان حقه غير نصيب
العين مع صحة العير او في عداد اليه الاول فقال اذا قبض احد
اجود وسلم شريكه لم يرجع عليه الا اذا توي الباقي على الغرم لما قلنا
ان توي الدرهم بعينها قامه في يد القابض لم يكن له ان يرجع بعينها
لكن القابض بالخيار ومن غير المقبوض وان شأنا عطا مثل نصف الدين
لو اقترض رجلا درهم لم يكن له ان يسترد عين ذلك الدرهم لان حقه سقط عن الدين
لذاتها بخلاف الفصل الاول والفرق ان ابتداء القبض يشبه قبض الدين
في حق الشريك لان المقبوض جعل عين حقه كما كان له ان يرجع بعينها
فاما اذا سلم ذلك له واختار اتباع الغرم فقد صار في حق الخلو للمقبوض
بالمعاوضة واذا توي ما عليه انتفضت المعاوضة بعد الصحة والدرهم لا يستحق
فيما ينتفض بعد الصحة وصار رجلا شريعا باللف فقطها اخر
العبد حتى مات قبل القبض وانتفض البيع فاراد المشتري الرجوع في عينه

لم يكن له فلكه كان لبايع ان يعطي غيره الكن مثل ما ورد عليه القبض مثل ما ورد عليه القبض
لانه ملك الدرهم ملكا صحيحا وانما انتفض الملك حقه وكذا لو نقد مثل المشروط في القبض
العقد لا يجب له ان يرد عينه بل رد مثله وهذا لان حال المشتري مع البايع بعد انتفاض
العقد حالها في ابتداء العقد في حقه لا ابتداء لا يجب على المشتري تسليم الدرهم المعينة بل
له الخيار فلو ابعد القبض وذكره المرو اذا اشترى عشرة دراهم بدينار وتقاضاه
وجد فيها درهم استوفى او رصا فان كانا لم يفتروا استبد له لان المقبوض ليس
جنس حقه فكانه لم يقبض وتأخير القبض الى اخر المجلس لا يضر وان كانا قد تفرقا فليس
يتجوز به من الرصاص المستوفى ليس من جنس الدرهم فيكون مستبد لا مستوفى ولكن
يرده ويكون شريكا في الدينار بحصة لا بتعين انه كان قبض في المجلس تسعة دراهم ولم
يقبض درهما حتى افتقرا طعن علي في هذا اللفظ فقال قوله كان شريكا في الدينار حصة
غلط والصحيح انه شريك في مثل ملك الدينار والعشر لان النفوذ عند الاستيعان بالنفوذ
والفسوخ الا ترى انها بعد انتفاض لو فسخا العقد لم يجب علي واحد منها رد عين
المقبوض من النقد ولكن ان شأنا رده وان شأنا رد مثله فلكه هذا لا يصير شريكا في عين
ذلك الدينار والعشر وانما له عشر الدينار دينيا في ذمته الا ان يتراضيا على رد عشر عين ذلك
الدينار لكن ما ذكره في الكتاب اصح لان بالافراق قبل القبض فسد العقد والاصل
شرط الفساد وهي الدينية لان الدين بالدين حرام ولكن اذا جلد القبض
في المجلس جعل كالموجود عند العقد واذا لم يوجد كان العقد فاسدا من اصله فدين
ان حصة من الدينار مقبوض خرج عن عقد فاسد فيجب رده بعينه لان وجوب الرد

من حكم القبض هنا من حكم العقد والتعود تتعين بالقبض كما في القبض ^{على} العبد
وذكر في الصحيح اذا سلم درهما في شيئا فاسدا وتفرقا كان له ان ياخذ بدل ^{الشيء}
بل له لانه دين سبب وجوب القبض وعقد السلم كان باطلا من الاصل ^{وكانا}
المقبوض باعتبار القبض والاستبدال به كالاخذ بدل القرض ^{والقضاء}
قال زفر اذا تقايلا السلم الصحيح له ان ياخذ البدل عن راس المال ^{لان} دين
وجوب القبض فيجوز الاستبدال به كالقرض والغصب ^{جلان} اسلام
رجل ماله درهم في كرخه فاقبض احد صاحبه اجود فلترى ان ياخذ ^{من}
نصف ما قبض وليس له ان يعطي غيره اذا كان قابلا في المأمر ^{او} لان
لوا عطي الغرم بدلا عن الدين واعطي القابض الساكن غير المقبوض ^{حي}
استبدال جاز لان الاستبدال جاز ومع ذلك لم يكن القابض ذلك لان يكون
ذلك هنا اولى لكون الاستبدال به غير جاز لا ترى انه لا يجوز بيع قبل القبض
رجل سلم عبدا في كرخه فاعطاه المسلم الى اجود مامر او مثله ثم تقايلا
تاييم بعينه في يد المسلم الى فعل قايض الطعام ان يرد به ^{ان} كان قابلا في ذلك
هنا رد مثله وكذا لو رد المسلم الى العبد بعينه بقضاء او غير قضاء فعل قايض
رده بعينه حاد القيام او مثله حاد الهلاك لان الطعام هنا مبيع ^{ولهذا}
الاستبدال به والمبيع يتعين عند الفسخ واذا تعين وجب عليه رد عينه ^{ان}
قايما او مثله ان كان هالكا رجل اشترى عبدا بكر خنقه وسط الى اجل او حال
فاعطاه اجود منه او دونه ثم تقايلا اه رده بعينه بقضاء ^{على} قايض

المعام ان يرد به بعينه لان الطعام هنا تن وكذا يجوز الاستبدال به ^{والشئ}
لا يتعين عند الفسخ فلا يجب عليه رد عينه كما في الدرهم والدنانير ^{الآثر}
انه لو سلم جاربه في كرخه وقبضها المسلم اليه فانت في يده ثم تقايلا جارت
الاقاد لان صح الاقاله نعم قيام المبيع والمسلم في مبيع فصح الاقاله ^{وكذا لو كانت}
الجاربه قايمة وقت الاقاله ثم هلكه لا تبطل الاقاله بخلاف ما لو اشترى ^{جاربه}
وهلكه ثم تقايلا لم تصح لعدم بقا المبيع ولو هلك بعد الاقاله بطلت ^{الاقاله}
ايضا ثم اذا لم يجب عليه رد عينه رد مثل المشروط في العقد ولا يجب رد مثل ^{المقبوض}
فوق هذا وبينما اذ ارد به بعينه بقضاء بعد القبض او قبله بغير قضاء ^{او خيار}
او هلك قبل القبض حيث لا يجب عليه قايض الطعام رد عينه وانما يجب عليه رد مثل
المقبوض والفرق ان الاقاله من قبل التراضي وكذا الرد بالعيب ^{بعد} القبض
فالقايض يابى العقد بالتراضي فوجب فيه مثل ما وجب في العقد ولهذا لا يشترط ^{فيه}
التمس لانه فسخ بالتمس الاول اما الفسخ بالقضاء وخو له لما كان بعد الفسخ ^{الفسخ}
المبتدأ والمبيع المبتدأ ولما كان فسخا من غير تراخي اشبهه الفاسد من الاصل
حيث انه اشبهه الفاسد لزمه رد المقبوض لان الرد في البيع الفاسد ^{المقبوض}
من حيث انه اشبهه لا يندم لم يتعين عليه رد عينه وهذا لانه انما قبض ^{بطلبك}
عقد جاز قد تم ملكه فكان له الخيار ثم قد ذكرنا في الاقاله والرد بالعيب ^{بعد}
بغير قضاء لا يجب رد مثل المشروط ان كان المقبوض اجود وان كان ردي ^{ثم}
فالرواية في هذا الفصل مستقيمة والمذكور هنا جواز رد مثل المشروط ^{ان} كان المقبوض

وكان الشيخ الامام ابو بكر بن ابي سعيد يقول ببرد عليه ر يا مثل ما قال
اهل العراق ببرد الوسط مثل المشرط في العقد وعليه عامه المشايخ
ما قال في الكتاب انه يسلم له الكمر الذي قبض ان كان اجود ما شرط في العقد
اردي فقد سوي بين الذي قبض اجود او اردي لا ان يا بكر بن سعيد
انه لا يرد عليه علي ما ذكر قال النقيه ابو جعفر الهندواني هذا غلط والصحيح
المقبوض اردي عليه مثل المقبوض لانه لو وجب عليه رد مثل المشرط لزم
ما بين الردي والوسط بسبب تدرج عدل حقه كان في المشرط فاذا تجاوز بالرد
فقد اهدر ذلك التفاوت فلو لزمه رد مثل المشرط لزمه ذلك التفاوت
وذلك لا يجوز الا ترى انه لو حط بعض حقه واخذ البعض ثم تقايلا لا يجب عليه ان
ما قبض كذا هنا وجه قول اهل العراق وعامة المشايخ ان المشتري اذا دفع
الوسط والردي يصلح ان يكون قضا عن الوسط لسقوط اعتبار هذه الجوز
الباب قبض منه الوسط بخلاف ما اذا حط البعض لان الحط لا يصلح الا في
عن الكل الا ترى انه لو كفل عن رجل حنطه وسطا فقصى الكيل المطالب
وتجوز ماله ان يرجع على المطالب بحنطه وسطا ولو انه قصى المطالب بعض
عن البعض لا يرجع على المطالب بقدر ما دفع فعلم ان الردي يصلح قضا
والبعض لا يصلح قضا عن الكل وكذا لو كفل بالجيا د وادي الزبوة
عن البعض وكذا لو اشترى ارايا الفجيا د وادي الزبوة وتجوز ماله ان يرجع
ياخذها بالجيا د ولو ابراه عن البعض اخذها الشفيع بما ورا المخطط

عن النقيه ابي جعفر انه قال خرج خطبانا اوصت الي بغداد دخلت على
بعض الفقهاء وكان يدرس هذه المسئلة فسوي بين الاجود والاردي في الاقال
كاهن في هذه الرواية فقلت هذا غلط فقال الكتاب احفظ فقلت لا بل
احفظ فاستحضر نسخة اخرى فكان فيها كما قال فقال بعض الحاضرين وفي بعض
النسخ كما قال النقيه فقلت ليست هذه نسخة محمد بن ابراهيم من اختصار الرعبراني
فاستحضر نسخة محمد فكان فيها اشاره الى ما قلنا في اشكال وهو ان الردي العيب
بعد القبض بغير قضا والاقالة فصح في حق المتعاقدين وان كان بيعا جديدا
في حق ثالث ولهذا الوبا عه من المشتري بعد الاقالة قبل القبض جاز ومن
تكان كارد بقضا بعد القبض فوجب ان لا يفرق ان الجواب ان الاقالة فصح
المتعاقدين لكن في الحكم المستحق بالعقد اما في حق غير المتعاقدين في البيع
الجديد في حقهما لوجود حد البيع وزيادة الجود في المقبوض غير متعاقدين
بل لزيادة المشتري فلا يظهر حكم الفسخ في حقهما الا ترى انه لو كان رجل على كماله
الى سنة واشترى منه ثوبا بالدين ثم رده عليه يجب بقضا عاد الدين عليه الى اجل
فيما ليس من احكام ذلك العقد والاجل في اصله بل من احكام هذا البيع فيكون
مطلقة بوجوب المال حالا وكذا الوصلحة من الدين على ثوب في قبضه استحق العقد
بقضا او صلحة عليه عند فوجدها فاما المال عليه الى اجل ان يهتد الاسباب
من الاصل فصار كان لا يكون ولو تقايلا الصلح كان ان ياخذ بالمال حالا ولو كان
كثير في الردي بقضا ونحوه يعود اتمال عليه وفي الاقالة لا يعود كماله لو كان

في حق ثالث ولهذا الوبا عه من المشتري بعد الاقالة قبل القبض جاز ومن
تكان كارد بقضا بعد القبض فوجب ان لا يفرق ان الجواب ان الاقالة فصح
المتعاقدين لكن في الحكم المستحق بالعقد اما في حق غير المتعاقدين في البيع
الجديد في حقهما لوجود حد البيع وزيادة الجود في المقبوض غير متعاقدين
بل لزيادة المشتري فلا يظهر حكم الفسخ في حقهما الا ترى انه لو كان رجل على كماله
الى سنة واشترى منه ثوبا بالدين ثم رده عليه يجب بقضا عاد الدين عليه الى اجل
فيما ليس من احكام ذلك العقد والاجل في اصله بل من احكام هذا البيع فيكون
مطلقة بوجوب المال حالا وكذا الوصلحة من الدين على ثوب في قبضه استحق العقد
بقضا او صلحة عليه عند فوجدها فاما المال عليه الى اجل ان يهتد الاسباب
من الاصل فصار كان لا يكون ولو تقايلا الصلح كان ان ياخذ بالمال حالا ولو كان
كثير في الردي بقضا ونحوه يعود اتمال عليه وفي الاقالة لا يعود كماله لو كان

وهو في يد الطالب حتى رد العبد فالرهن على حاله بالماله لا بالبيع قد انفسح بال
 الطالب بالدين الذي كان له عليه وقد كان الرهن بمجوسا عنده بالدين فبقي مجوسا
 لان الشريك بالدين في حكم الرهن لا يكون اقوي من فتح الرهن او قضا الدين او جعل عين
 مكانه رهنه وما لم يرد يكون مجوسا عنده مضمونا بالدين لانه ضمان قبض يتيقن ولا
 كان الضمان بالدين قايما وقوعا دفي مضمونا بمجوسا به رجل اسلم عبدا لغيره
 وقبض المسلم اليه العبد ثم تقايلاه لاقاله جايزه بقبض العبد لان الطعام
 مبيع وهو قايم والاقاله حال قيام المبيع جايزه وكذا لو تقايلاه العبد في الكسر
 ناله جايزه مثل الكسر لان العبد مبيع وهو قايم ولو باع عبدا بغير تقاييل
 تقايلاه لم يجز لان الطعام هالك والاقاله لا تجوز لا بعد قيام المبيع ولو هلك
 والعبد قايم جازت الاقاله مثل الكسر لان العبد مبيع وهو قايم وكذا لا تجوز
 من المسلم اليه ولا من غيره قبل القبض ويجوز بيع الكسر الذي هو من الدين
 المسائل ان المسلم فيه كالعينة الكسر الذي هو من الدين ثم الاصل في جنس هذه
 الاخراج بان الاموال ثلثة انواع نوع هو من محض كاله اسم والدانير فلا
 فوبلت بحبسها او بغير جنسها وسوا حبسها حرفا لما او لم يحبسها وحكم
 في ملك العاقلة عند العقد ليس بشرط لصحة العقد وفوات التسليم بها هو من
 العقد لا اثر للمعجز عن تسليم الثمن في العقد الا اذا كان العقد صرا في شرط
 ومغايله الافتراق حتى لو قاما وشيا في سماع تقاييلهما قبل ان يبارقا احد صاحبه
 وكذا لو قاما في المجلس او اعي عليها ثم تقايلهما قبل الافتراق روي ذلك في شرط

٢٢
 لقوله علم لا بأس اذا افترقا وليس كما عمل اي مطالب بالتسليم لو جرد
 قبل الافتراق ولا في هذا العقد اختص باسم وهو الصريح فيجب ان يكتفي بقبض
 وليس ذلك حرف ملك كل واحد منها الى الملك صاحبه لان البدل يجب ان يتاخذ
 العقد ان يكون مملوكا لكل واحد منها قبله ولا في ذلك ثابت في سائر البيوع
 نعرفنا انه سمي به لما فيه من صرف ما في يد كل واحد منها الى يد صاحبه ولم يسم به
 لوجوب التسليم لان ذلك يثبت في سائر البيوع نعرفنا انه انما سمي به لاستحقاق
 القبض ولا بد مبادلة الثمن بالثمن والتمس بقبض العقد بينا في الزمة والدين
 حرام له فيه عليه الم عن الكافي الكال فاحصل به التعيين فهو القبض
 وكان ينبغي ان يشترط مقروننا بالعقد ان المجلس اقيم مقام العقد شرعا
 تبسيرا اما اذا وجد التعيين بالقبض في المجلس جعل ذلك كالموجود لدا العقد
 وليس احدا البدين بذلك لوي من الاخر فيشترط قبضها ولهذا لا تجوز الخيار
 هذا العقد لان الخيار بعد المملك فيكون اكثر تاثيرا من عدم القبض بشرط
 الخيار فيعدم ما به يحصل التعيين وهو القبض ما بقي الخيار وكذا بشرط
 الاجل فيعدم استحقاق القبض الذي ثبت به التعيين ولذا لا يستبدال
 ونوع يصلح تقنا ومبيعا كالمكبلات والموزونات فمن حيث ان يمتنع
 باعيانها في مبيع ومن حيث انه تصلح تقنا وقيمه لمثلها فهي ثمن لان
 من اتلف على اخر جنطة يجب عليه مثلها ولو لم تكن فيه لمثلها لما ضمن المثل
 استغراضها والقرض مضمون بالمثل حتى لا يجوز استغراض ما ليس له

وانما نتحقق عينا بالعقدارة وديننا اخرى فتكون ثانيا في حال البيع
ما هو المعقود به وصحبه حرف الباء اذا صح حرف الباء وكان ثانيا في الدماء
بيع عرفنا انه ثلث اذا كان عينا او قابله ثلث كان مبيعا لانه يجوز ان يكون
تخلو ما هو ثلث من كل وجه ففي كل موضع كان مبيعا لا يكون الاستبدال به
وفي كل موضع كان ثلثا لا يتوسط قبضه له ويجوز الاستبدال به ونوع البيع
محض وهو ما ليس من ذوات الامثال من العروض كالدراب والنياب ^{التي}
تعد مثلها حتى لو ائلف على انسان ثوبا لا يلزمه ثوب مثله ولكنه قد يلحق ^{بالثوب}
بعض الاحكام باذخا لحرف الباء في بعضها وبينما ثياب لجواز السلم فيها ^{بالرخص}
الشرع لكن يخرج عن ذلك يكون مبيعا وهذا لا يجوز استقراضه ^{بالثوب}
والقرض في الثياب ان الثوب لا يثبت في الدماء ثبوتا صحيحا ^{بالقرض}
يكون الاحالة والمعنى فيه ان المعبر في السلم فيه اعدام المايه على وجه لا يبقى فيه
تفاوت لا يسببه يكون المقصود بالعقد معلو للعاقدة وذلك في الثياب ^{التي}
يمكن بخلاف الحيوان اما القرض في الثياب فيه اعتبار المماثلة في العين المقوض
الماليه وذلك لا يوجد في الثياب بل لا يتضمن بالمثل عند الاستهلاك ^{الذي}
يجوز بيع المراح في المكيل والمونون في البعض ولا يكون في الثياب ان كان من
من عمل واحد وكذا لو كان الثوب مكيلا او موزونا جاز بيعه مراعه ولو كان ثوبا
الا اذا كان الثوب يدي هو ثلث في العقد الاول في مكيل المشتري الثاني حال العقد ^{كل}
المشتري عينا بشره اثوابا ^{في} وصف الطول والعرض والرقعة

فالباع جايلا ندفع المعلوم فان لم يقبض العبد حتى اقترقا لم يفسد ^{البيع} فلو قبض العبد
ثم باع الثياب من يديها بدراهم قبل ان يقبضها المبيع ^{التي} فلو قبض العبد
كما سلم في شرط فيها شرائط السلم من التاجيل وعدم جواز الاستبدال ولم
كدراس المال حتى لم يقبض قبضه في المجلس شرط لبقاء العقد على العبد ^{التي} ووجه ذلك ان الثياب
ثلث من وجه لدخول حرف الباء فيها ومسلم فيمن وجهه ثلثا لانه ليس من ذوات
ثبوت ثبوت في الدماء بدلا عما هو مال وما ليس من ذوات الامثال لا يثبت ثانيا ^{التي}
عما هو مال لا بد من السلم لانه لا يجزى الدماء بالاستهلاك والقرض ^{فحين}
وهي السلم والعبد مبيع مزوج ورأس مال مزوج لانه يقابل الثياب قبضه ^{بالرخص}
كون الثياب ثلثا مبيعا واعتبار لو نما مسلما في رأس مال والبيع من الامور ^{التي}
لان اعتبار كون الثياب ثلثا يخرج الاجل من ان يكون شرطا واعتبار كونها مالا فيه ^{يوجب}
شرطا وبينهما ثانيا واعتبار كون العبد مبيعا لا يوجب قبضه في المجلس واعتبار كون ^{التي}
وبينهما ثانيا ولا وجه الى اعتبار المسافين في غير الراجح في كل واحد منهما والراجح
كونها مسلما فيها لان ثبوتها دينا في الدماء بدلا عما هو مال ^{التي} في الشرع لا يطرق السلم
وقد ثبت هنا فكان اثباتنا على ما ورد به الشرع اولى والراجح في العبد كونه مبيعا ^{لان}
في الاعيان انما مقصوده لعينها وجعلها وسيلة الى اعيانها عارض فاعتبار جانب ^{التي}
من اعتبار العوارض ثم ان مشايخ العراق قالوا ما ذكر في الكتاب لم يفسد حتى ^{افترقا}
لم يفسد البيع قولنا لا يفسد ما قولنا لا يفسد ان يفسد ان عند متى استقل العقد
على معنى البيع ومعنى السلم سقط اعتبار البيع كما في اه ستضاع الجايز اذا ضرب في الاجل ^{التي}

وسقط اعتبار البيع عنده حتى شرط فيه شرط السلم ولا يثبت فيه جواز الرجوع
 وقال المتأخرون من مشايخنا المذكورين ان الكفاية في الكل وفوقها بين المسلمين
 ان هناك انما صار سائلا لانها لما ضاها الاجل فقد انقضاء الزمان له لاجل التأخير
 ذلك لا يلزم العقد ولا يصح لا زمانا ما لم يصير سائلا لان الاستصناع ليس لازما في الصانع
 فلا يتصور فيه لزوم الاجل فجعل سائلا ليطرح ما الزمان وهو الاجل وذلك
 وصف السلم وهذا الوجه مقررنا عن لا من صفة تجبر على القبول اما هنا الاجل
 ولان يثبت لما من كل وجه لانه كما يثبت في السلم يثبت في البيع في سلم ما وجه
 بيعا من وجه كما يوجب الدليل فلو كان السلم اقرب الى الجواز من الاستصناع فلو كان
 مستحقا لكان الاثر في السلم مشهورا وهو جازي فيها الناس فيه تعامل في السلم
 فيه فكان الاصل في اقتضائه السلم لا اذا تعدر حظه سائلا اما هنا جازي في السلم
 قياسا واستحسانا من غير اعتبار المباح والرخصة فلا يجوز الغا جازي في السلم
 ولو مضى بايع العبد الشاب وان العبد في يد المشتري ثم تقابل جازي في السلم
 وهو كالمسلم فان اراد بايع العبد ان يرد شيئا مما حصل الذي فضل لم يكن له ذلك
 بجسمها لانا كالمسلم فيه فكانت في حكم المبيع المتعين فتعين الفسخ ولو كانت
 والعبد قائم بعينه فتقايلا جازي لاقاله لبقا العقد وهو مبيع وجب البايع ان
 دراهم او دنانير لانه بالاستهلاك صار عاقر عن رد العين فوجب عليه رد القيمة
 العقد بالعقد كالمسلم بشرط العوض هو ابتداء بيع انتهاء لاقاله في حق
 ثالث كما لو قال هذه انا اديت اليها ففانتهت حرمتها كما لا يخفى على من اراد ان

كما في سائر التعليقات اراي العبد بالالف محمد الموي على قبوله او يكون له حكم
 الكا به فعلا ونينا من وجه كتابه من وجه وكذا هذا الوجه في مرضه من وجه
 من وجه حتى ان التبرع يبطلها ويشترط القبض وفي الانتهاء حكمها
 حتى يعتبر خروجها من البيت فثبت ان العقد الواحد حكمه حكمان اذا قلنا
 الدلالة عليه فلذا هنا وهذه المسألة تسمى سلم الظلم والتعاضد لانه اذا حمل
 يقول ناظر ولو امر بالظلم ان يقول انا اجل وذكر في العيون عن اي يرسد انه
 اذا باع عبدا بطعام معلوم جازوا ان لا يكن للطعام اجل فان كان الطعام هو
 وكان العبد هو الثاني فان لم يكن للطعام اجل فهو فاسد لا يباع ماله عند
 الوجه الاول باع معلوما معلوم او باع العين بالعين فلا يشترط في الاجل
 اما اذا كان المبيع طعاما ولم يكن مبيع المجهول المعلوم فلا يجوز لا يطوي
 فلا يمت الا بشرط الاجل ليكون مبيع ما في الذم رجل ادي على اخر حمار درهم
 شاهدين فشهد احدهما انه اقروا المدعي بنسائه وشهد الاخر انه اقروا له بالف درهم
 فشهادته هذا الشاهد باطل لانه اخرج الكلام بخرج الدعوى لانه شهد بان
 يئنه وبين غيره فلا يمكن تصحيح الشهادته بل لانه يصير شاهدا لنفسه ولنفس
 نصيبه شريكه لان فيه نفسه الذي هو غير جازيه وكذا لو قال هذا الذي
 لم يكن لي عليه شي لكن اقرب هذا ليطل شهادتي وقال المدعي لم يكن شاهدي
 يغفلان لكن اقرب هذا بين يديه كاذبا فله الف فيا قسول اي حشمت وان يرد
 وقال محمد هي جازيه في حق المدعي لانا انما لا تقبل اجل التهمة فاذا انكر الشاهد

مطلقا
 في النكاح
 في الطلاق

والتمه فلم يجوز له ان ينفذ ما شهد به من اقراره ولا دفع ما تقبله من اقراره
بان هذا القطع في حجة فاسدة لا يخرج من دعوى ولا يملك من دعوى
انه منهم فيه لجواز ان يقول ذلك لكونه شهادته وذكر في الكتاب هذا لوجوب حصة
الموت في ماله لوارثه ولا جني بالقدم فقال الوارث ما كان علي من اقراره
وصدقة الاجني فالاقرار باطل عند اي حنفية واي يوسف بطل حاله وقال محمد
الاجني الشركة وقال لم يكن للوارث الاقرار اجنبي حصة وقد ذكرناه في الاقرار وحصة
ان الاقرار للوارث كما هو باطل بالشهادة لنفسه باطل فاذا بطل ما صح اليه ما لا ينفذ
عنه عند اي حنفية واي يوسف كما في الاقرار وعند محمد اذا انكر الاجني الشركة صح
كما صح الاقرار لان بينهما فرقاً من وجه وهما ان هناك صح في حق الاجني وان صدقة
الوارث في الشركة اذا انكر الاجني وهذا لا يصح اذا ادعى الشاهد الشركة لان الشاهد
اذا ادعى الشركة فقد اقر بطلان شهادته ان المديعي لو ادعى كان مقراً بطلان شهادته
والشاهد متى اقر بطلان شهادته بطلت اقراره ولو ادعى الشركة وان اقر بطلان
اقرار المديعي للاجني لانه لا يبطل لانه ليس للوارث ابطال اقرار المديعي للاجني
مسلم اقرار المديعي فقال لو لم يكن للمريض وارث غير المقر له جاز الاقرار لان اقراره باطل
حق سائر الورثة فاذا لم يكن له وارث اخر جاز واذا جاز للوارث جاز للاجني انكر
الاقرار في يجوز الوصية له فالاقرار اوي ثم ينظر ان ترك الميراث او التوعد تصادق على
فالاقرار بينهما بالاجماع وان كان الوارث كذا المقر في الشركة وقال لم يكن علي من اقراره
والباقي لابن الميراث وان كان الوارث صدقة في الشركة ولذا لا جني كانت الالف

عني عند اي حنفية واي يوسف قال محمد يبدأ بذكر الاجني وان كان الميت ترك حصة
ان كان الاجني كذا المقر في الشركة فعلى الاخلاق وان كان صدق فهو بينهما وان
انكر الوارث الشركة فحسمه للاجني ان ترك حصة او التوعد الباقي لابن الميراث
وان ترك اقل اخذه الاجني وعند محمد للاجني اوي الا اذا تصادق على الشركة
ان عند اي حنفية واي يوسف اذا كان المريض وارثاً اخر فاقرا له للاجني باطل حال
كما يبطل للوارث وان لم يكن له وارث اخر فالاقرار لكل واحد منهما صحيح بكل حال
لعدم التمه فاستويان في صحة الاقرار فاستوي الدينان فيقيم المتروك بينهما بكل
نصفين كما لو صدق الاجني المقر في الشركة وعند محمد الاقرار للاجني عند انكار الشركة صحيح
سواء كان المريض وارثاً اخر او لم يكن ولا يصح للوارث ان لا يكون له وارث اخر فصار
الاجني اقوى فكانت البدايه به اوي كدين الصحيح مع دين المريض فاما اذا صدق الاجني
في الشركة فالاقرار لا يصح هناك اذا كان المريض وارثاً اخر بالاجماع كما لا يصح للوارث
ويصح اذا لم يكن له وارث اخر كما يصح للوارث فاستويان في صحة الاقرار رجل تزوج
امراه على كذا طعام بعية وقبضته منه ثم طلقها قبل الدخول والكرها في يدها
فلما ان تعطيته مثل نصف ما قبضته لا يجب رد غير المقبوض لان المهر كالنفس وهذا
مما لا تري ان يرد قبل القبض جاز اذا كان ثنائياً فلا يجب رد العين كالدرهم والدينارين
لو تزوجا على ثوبين موصوفين قبضته ثم طلقها وهما قائمان فعليهما ان ترد عليهما ذلك
الثوبين وان كان مستهلكاً فنصف قيمته لان الثوبين يصح ثنائياً حال ولا يرد الا بالاسماء
الا تري ان يرد قبل القبض لا يجوز لو كان ملكاً البيع واذا صار عينا بعد ان كان ديناً صار كانه

كان عينا من الاصل قلنا بانه يتعين ان يكون اصله قننا ومبيحا فاذا
جعل قننا ظهر منه احكام القنن فلا يصلح قننا ظهر منه احكام المبيع
قبل التوثيق هنا كالتن ولقد يجوز الاستبدال به ويعد من غير قبل القبض
مع ان بيع الثمن من غير قبل القبض لا يجوز بخلاف السلم والمبيع فلا يكون حكم
عين المقبوض قلنا الاصل ان لا يجب في الذم ملكا والجهالة ولهذا لا يضر بالمثل
لما ذكرنا الا ان الجهالة ليسير ملا كانت متجذرة في النكاح لان مبناه على التساهل
والاغراض قلنا بوجوبه في الذم ولهذا لا يرد المهر بالعيب اليسير الا ان
عين ظهر حكم الاصل وصار كانه كان معينا الذي العقد فيجب دعيته
التوب وان وجبت في الذم مهر الكرم يكن وجوبه صحيحا بل الزوج وصار
التوب ويترفع القيد والخير بين شيئين اذا اختار احدهما تعين من الاصل
كان العقد ورد على المقبوض فيجب دعيته ولله اعلم باب من الشهاده على
الشهاده اصل الباب ان كل حق لا يبطل بالشبهة كالنكاح والاموال
فيه الشهاده على الشهاده وشهاده السامع الرجال كتاب القاضي
وقل حق يبطل بالشبهة كالحرد ولا تقبل فيه الشهاده على الشهاده ولا شهاده
السامع الرجال ولا كتاب القاضي الى القاضي وقال الشافعي في الشهاده
مقبوله في الحدود والنكاح لا شهاده الرجال فاشبهت شهاده الاموال
ولنا ان هذه شهاده فيما تهم زايده على اصل الشهاده لكن الاحتراز عنها
وحرف اخر ان الشهاده على زوجين شهاده تحمل وهو ان يشهد على امر

شهاده تخير وهو ان يشهد على شهاده غيره تحيله والقياس ان يقول
الشهاده على الشهاده لان فيما ثبتت شهاده الغير عند القاضي وذلك لا يجوز
لان الشاهد لو شهد على شهاده رجل عند القاضي وهو حاضر بذكر ذلك
ثبتت شهادته بشهادتها الا اننا يجوزنا ذلك استحسانا بطريق الضرورة
ان جعل الفرع نايبا عن اصل فجاءت شهادته ونقلها الى المجلس القاضي
لضرورة احياء حقوق الناس لان شهادته اصل قد توفت ولمرض او يغيب
فلا يستيف الحق فحتاج الى الشهاده على الشهاده ليتمكن صاحب الحق من استيفائه
وانما ثبتت النيابة اذا امر الاصل الفرع باداء الشهاده والمعتبر الموضع الذي
خرج بالحضور الى المجلس القاضي وفي الغيبه من السفر وفيما دون ذلك
يجوز الا في رواية عن ابي يوسف انه لو كان بحال لو غدا الى القاضي لاد الشهاده
يستطيع ان يبين ما اصرح الاشهاد والشهاده على شهادته احياء الحقوق
ولا يقبل فيه اقل من شهاده رجلين او رجل وامرأتين على شهاده رجلين او رجل
وامرأتين عندنا ولا يشترط ان يكون على كل اصل شاهد افرع وعند مالك يجوز
شهاده الواحد على شهاده الواحد وهو قول بزي لي لان الفرع قائم مقام الاصل
معبر عنه كالرسول في ايصال شهادته الى المجلس فكانه حضر بنفسه وشهد واعتبر
هذا بروايه الاخبار لان روايه الواحد عن الواحد مقبوله ومذهبنا عند
علي رضي الله عنه والمعنى فيه ان شاهد الاصل غايب عن مجلس القاضي فلا تقبل شهادته
الا بشهاده رجلين كالاقرار وسائر الحقوق ونقلنا انما شهاده ملزمه بما يجب

الشهاده والاثبات ان شامدا الفرع كالبند ولقد ايصار اليه لا بعد العجز
عن حضور الاصل والشخص الواحد يكون صلا وبلا في حادثة واحدة ^{بوصفه}
ان شهاده الاصل تثبت نصف الحق فلو جوز تأمع ذلك شهادته على
الامر كان فيه اثبات ثلث ارباع الحق بشهاده من يقوم به نصف الحق وذلك
لا يجوز فاما اذا شهد جميعا على شهاده الاصلين فلا يثبت شهاده كل واحد منهما
في الحاصل الا نصف الحق لانه اذا شهد بنفسه فهذا شرط الشهاده فاذا ادعى
فقد كره الشهاده فلم يتعلق بالاداء الثاني حكم حتى لو شهد على امره فاما ما
الثانيه شهدا بشهاده لم يشهدا معا او لمه فكان ذلك غير الاول وحرف
ان من سمع ما هو حجه ملزمه بنفسه جازله ان يشهد من غير انشاد ومن سمع
ما ليس بحجه ملزمه بنفسه لم يجز له ان يشهد من غير انشاد وقال محمد
رجلان قال لرجلين شهدنا سمعنا فلانا يقر فلان بالفد سمعنا شهدا علينا
فقالا لان ثم شهدا لآخران لا تقبل ^{نذلك} لانهما باصل الحق حتى تكون شهاده اصل
ولا يمكن جعلها شهاده على شهاده لانه لم يوجد التحيل والاثابه لا في قولها
فما شهدا ^{فما شهدا} علينا بشهادتنا فتصير الشهاده مشهودا بهما وذلك باطل لما بينه ويحتمل
فما شهدا ^{فما شهدا} بالما وذلك باطل ايضا لانه امر بالكذب فلا يثبت التحيل والتوكيل وكذا لو
قالا نشهدان فلانا اقران فلان علينا الفد سمعنا شهدا انا شهدا بذلك او قال
فما شهدا علينا انا شهدا عليه بذلك او قال فاشهدا بشهادتنا هذه عليه فشهدا ^{الفردان}
عند القاضي لا تقبل لما ذكرنا انه لم يجز شهاده الاصل لم يوجد تحيل الشهاده من الاصل

الشهاده والاثبات ان شامدا الفرع كالبند ولقد ايصار اليه لا بعد العجز
عن حضور الاصل والشخص الواحد يكون صلا وبلا في حادثة واحدة ^{بوصفه}
ان شهاده الاصل تثبت نصف الحق فلو جوز تأمع ذلك شهادته على
الامر كان فيه اثبات ثلث ارباع الحق بشهاده من يقوم به نصف الحق وذلك
لا يجوز فاما اذا شهد جميعا على شهاده الاصلين فلا يثبت شهاده كل واحد منهما
في الحاصل الا نصف الحق لانه اذا شهد بنفسه فهذا شرط الشهاده فاذا ادعى
فقد كره الشهاده فلم يتعلق بالاداء الثاني حكم حتى لو شهد على امره فاما ما
الثانيه شهدا بشهاده لم يشهدا معا او لمه فكان ذلك غير الاول وحرف
ان من سمع ما هو حجه ملزمه بنفسه جازله ان يشهد من غير انشاد ومن سمع
ما ليس بحجه ملزمه بنفسه لم يجز له ان يشهد من غير انشاد وقال محمد
رجلان قال لرجلين شهدنا سمعنا فلانا يقر فلان بالفد سمعنا شهدا علينا
فقالا لان ثم شهدا لآخران لا تقبل ^{نذلك} لانهما باصل الحق حتى تكون شهاده اصل
ولا يمكن جعلها شهاده على شهاده لانه لم يوجد التحيل والاثابه لا في قولها
فما شهدا ^{فما شهدا} علينا بشهادتنا فتصير الشهاده مشهودا بهما وذلك باطل لما بينه ويحتمل
فما شهدا ^{فما شهدا} بالما وذلك باطل ايضا لانه امر بالكذب فلا يثبت التحيل والتوكيل وكذا لو
قالا نشهدان فلانا اقران فلان علينا الفد سمعنا شهدا انا شهدا بذلك او قال
فما شهدا علينا انا شهدا عليه بذلك او قال فاشهدا بشهادتنا هذه عليه فشهدا ^{الفردان}
عند القاضي لا تقبل لما ذكرنا انه لم يجز شهاده الاصل لم يوجد تحيل الشهاده من الاصل

تكون شهادة علي الشهادة لان قوله فاشهد انا محتمل لا محتمل الامر بالشهادة على
شهادة موجود في الحال محتمل الامر بالشهادة على شهادة توجد منها في
للمستقبل كما في قوله لغيره اشهدني اطلق امرائي او اعتق عبدي حيث يكون
اشهادا على طلاق ولا عناق في الحال بل في المستقبل فلا يثبت التخييل
ولانه اخرج الكلام مخرج المشورة ولم يشهد بما علي شهادتهما وكذا في
الفصول فعلا الشهاد مشهودا بها وذلك باطلا وكذا في قوله قال فاشهدا علي
شهادتهما لانه محتمل فاشهدا مثل شهادتهما فيصير دفعا للواسطة وذلك
لان الشرط ان يشهد علي ذلك الخصم نفسه بذلك الحق بعينه لكن بواسطة ظهور
عني جعلنا الشهادة مشهودا بها والشاهد مشهودا عليه او دفعا للواسطة
فان الشرط فكان باطلا والشهادة على ذلك الخصم بواسطة الشهادة الاصول لا يصح
الا تخييل الاصول حتي لو اخبر الاصول بشهادتهم ولم يأمروا بالنقل ايصح ادفع
لان نقل شهادة الاصول الي مجلس القاضي شرط لتصير تلك الشهادة حجة فيصير بها
محل الفروع عندي حنفية واي يوسف في الحكم عند ما يقع بشهادة الفروع حتي
يجب عليهم الضمان عند الرجوع دون الاصول والشهادة في غير مجلس القاضي
فلا بد من النقل لتصير حجة ويثبت انهم تخلوا ما هو المحذور اذ لم يكن بد من النقل
لم يكن بد من التخييل وعند محمد لهذا ولوقوع الحكم بها حتي ان عند الرجوع
الضمان نقل حتى لا يضر الا بانه لان الناقل يقوم مقام الاصل ويعتبر فلا
يجوز ان يقوم مقامه بغير امره كما لو قيل ولم يوجد في هذه الفصول حتي

هذا في شهادتنا بذلك فاشهد علي شهادتنا عليه بذلك
خط و قبلت لانه وجد التخييل والوكيل والامر واداء الشهادة فالحاصل
ان كفيلا لا يشهد من الاصل ان يقول اشهد ان فلانا اقر عبدي لفلان بكذا
فاشهد انت علي شهادتي بذلك فيحتاج الي ثلث شهادات او يقول اشهد
فلانا اقر فلان بكذا واشهدني علي ذلك فاشهد انت علي شهادتي بذلك
فيحتاج الي اربع شهادات كفيلا اذا من الفروع ان يقول اشهد ان
فلانا شهد عند يان فلان علي فلان كذا واشهدني علي شهادتي بذلك
وانا اشهد علي شهادته بذلك فيحتاج الي ست شهادات او يقول اشهد ان فلانا
شهد عند يان فلان علي فلان كذا واشهدني علي شهادتي بذلك وانا اشهد
عليه فيحتاج الي خمس شهادات وقال ابو القاسم الصفار يقول في الاشهاد اشهد
عندكم بكذا واشهدكم علي شهادتي بذلك يقول في الاداء اشهد ان فلانا شهد
عندي بكذا واشهدني علي شهادته بذلك وامري ان اشهد علي شهادته بذلك
اشهد علي شهادته بذلك قال الفقيه ابو جعفر اذا قال فلانا اشهد علي
شهادته فلان بكذا كفاه ولا يحتاج الي اربعة وهو الاصح ولو قال
شهادة الاشهاد اشهدوا اني اشهد علي اقرار فلان بكذا لا يصح ظاهر الرواية
وعن اي يوسف في الاملا انه يصح فيه واعتبر المقصود قال محمد
ولا يقول اشهدني فلانا ان يشهد علي فلان بكذا لان هذه شهادة علي انه يشهد
بشهادة علي شهادته فاذا قال اشهد علي شهادته فهو جائز رجلا من رجلين

يقولان تشهدان فلان علي فلان فليسعهما ان يشهدا على شهدائهما
ما لم يشهدا لانه لم يوجد القيل ولا ان يشهدا بذلك الحق ابتداء لانهما لم
حججه ملزمه بنفسهما ولو شهدا وبينهما للقاضي لم يقبل ولو سمعا قضيه
في محل دأبته ثم عزل القاضي واستقضى غيره وسمعهما ان يشهدا به ان لم
يشهدا بما للقاضي الاول ولو شهدا وبينهما للقاضي الثاني قبلت ولو ان قضيا
اشهدا قوما على قضيتهم وسمع رجلان وسمعهما ان يشهدا به وان شهدا بيننا
للقاضي قبلت والفرق ان قول القاضي وقضيتهم حجه ملزمه كالأقرار ولهذا
عند القاضي الثاني وقال سمعنا الاول يقضي له عليه ولم يشهدا عليه قبل الثاني
ونفذهما ومن عاين حجه او سمعها ووقع له العلم بحكمها حلت الشهادة عليه
اشهادا كالوعاين البين او النكاح لانه لم يقع مقام غيره وانما شهدا بعلم النفس
محصل له بالسماع ومعاينه السبب اما الشهادة في غير مجلس القاضي ليست
فلا بد من النقل التقليل لبدله من القيل ولم يوجد لانهما لا يقومان مقام القاضي
في ذلك لا تري انه لا يتغير حال شهدائهما بتغير حال القاضي العزل وغيره
بعلم انفسهما فلا يشترط الاشهادا كالحصص والاقرار وغيره ما يخالف الشهادة
لانهما يقومان مقام الاصول لا تري انه يتغير حال شهدائهما بتغير حال الاصول
خرسوا او عموا او ارتدوا حيث لا تقبل شهادة الفروع فلا يجوز
من غير اشهاد وعن محمد بن رجح عن ثعلب بن القاضي فاما خبر حتى تعرف الحق في
هذه الرواية اخذ مشايخنا وقالوا ما احسن هذا في زماننا في القضاة

وما فلا يؤمنون وقياس هذا ان لا يقبل كتاب القاضي للقاضي الا انه
استحسنوا في كتاب القاضي المرفوع وقال الشيخ الامام ابو منصور الماتريدي
المسلم علي اربعه او جد ان كان القاضي عالما عاده قبل قوله وجاز العمل به
تعالى وادى الامر منكم وان كان عالما فاسقا او جاهلا فاسقا لا يقبل
ولا يجوز العمل به الا لعنايته السبب وان كان عدلا غير عالم يستفسر
وجب تصديقه قبل قوله والا فلا لانه يوم من جوره لعله الا ان جعله
لما يحكي فيستفسر ان اقول الحق قبل قوله وان خالفه ولو سمعا
القاضي او اشهدا على قضيتهم بعد العزل او قبله في غير محل ولايته لم يسعهما
ان يشهدا وان شهدا وبينهما لم يقبل لان قضيتهم وقوله في هذا الحال ليس حجه
بل قوله وقوله واحد من عاين الناس سوا او يكون خبره ولم يقع الحق على المقتضي
فكان كالشهادة فلا بد من النقل ليصير حجه والنقل لا بد له من القيل ولم يوجد
ذلك من القاضي في اطراف محل ولا يتبادر ما يتفق روي الحسن بن ابي حنيفة
يسعهما ان يشهدا اما محل الولاية مع ساير اطراف فلا لانه كبقية واحدة حتى
لو شرط ايضا المسلم فيية المصر جاز واما الرسايتق فلا لانهما تابع للمصر وروي
انه قال اذا سمع ذلك في غير مجلس القاضي ليسعه ان يشهدا وان سمعه في المصر كان قول
القاضي في غير مجلس القضا يكون على وجه العكازة من القضاة ذلك غير ملزم
بالشهادة وقيل مشايخنا ما قال ابو حنيفة فيس ما قال ابو يوسف في دليل القضا
عليه القضا القاضي في الرسايتق ناقد عند ابو حنيفة ما في طاهر الرواية المصر شرط لنفوذ

لانه من اعلام الدين كالحج والاعباد فيكون مختصا بالمصري في رواية النوادر
ليس بشرط هكذا روي عن ابي يوسف في الاما يانه ليس بشرط وهذا اذا ثبت
منشوره قضا البلد والسواد وقراها اما اذا قل قضا بلد لا يدخل
في القري فلا ينفذ قضاؤه فيها ولا يكون قوله فيها حجة وذكر في ابي
القاضي اذا حصل العلم للقاضي في السنين ان كان القاضي قاضيا في ذلك
للوضع سواء كان رستاقا وغير رستاق ثم قضى بذلك العلم فالصحيح ان عند
اي حينة يصح قضاؤه وذكر في بعض السواد ان قاضي القري اذا قضى في
بعد تقليد مطلق فقضاؤه نافذ فعلي هذا اذا كان قاضي الرستاق بهذا
قبل كتابه وعلي هذا قالوا اذا خرج قاضي المصري فريده وهي خارجة عن
المصري فقي هناك المحجة لا ينفذ قضاؤه في ظاهر الرواية لان نظام شرطه
وعلي رواية النوادر ينفذ واخذ بذلك كثير من المتأخرين وقالوا ان ثبت
لخصومه في جميعه في بعض القري فداي القاضي ان لا حوط حضوره في ذلك الموضع
ليس له دعوى والشهادة تحكم عند الضبط اما ان ينفذ حكمه بذلك قال
الايدي السرخسي وكثيرا ما اخذوا برواية النوادر ان المصور ليس بشرط لفظ
باختيار الحاجد وذكر في الحنفي قال ابو يوسف قضا امير المؤمنين اذا خرج
فخرجوا معه فلم ان يقضوا لان هؤلاء ليسوا بقضاة ارض انما هم قضاة
خرج فلقاضيه ان يقضي وان خرج القاضي وجد له قضاؤه ولما علم
في الجنائده والدعوى الاختلاف في الورثة في ذلك اصل الباب ليس

من مخرج المخرج العمل بها ما امكن ومتى وقع التعارض بين البيتين دعوى
السبب واصل العمل بها في حكم السبب على يد نصير دعوى السبب كما راعى
الحكم عند ابي حنيفة كما في قوله لعبد وهو اكبر سنا منه هذا ابي وقال ابو يوسف
ومحمد بن يعقوب اعتبار السبب لغت البيتين لا الحكم لا يقتضيه من السبب
عند سماعه متى امكن اعتبار السبب في الحكم لما مطلقا او بنا على ثبوت السبب
قوله لعبد وهو اصغر سنا منه وهو محمول للنسب في معروف النسب
هذا ابي حنيفة في العتق فيها وان لم تثبت النسب في احدهما لما ان الحكم
بلان السبب ليس الى العباد نصبه لاسبابنا ذلك الى الشارع وبعد ما
جعل الشارع شيئا سببا فاذا باشره العبد يتلحق بالابن لا جعل الشارع
محلا لا يتعلق السبب سببا باشر العبد كبيع الميته ونكاح الحارم وقوله
هذا ابي ليس بسبب الثبوت الحق لانه لو كان سببا اما ان يكون سببا ابتداء
على الحرمة وهي البتة لا وجه اليه الاول لان اللفظ لم يوضع له لانه
شرعا اما لفظ ظاهر واما شرعا فلا لانه لو كان موضوعا لشرعها كان حقيقته
وحقيقته سببا اليه فهاهنا عند سماعها كما في الصوم والصلوة وغيرها من الاساي
الشرعية وليس لذلك مستبعد هذا القول ويكره لوجه في الثاني تلك
لم تثبت بل سبب ثبوتها وكل حكم يقتضي ثبوته على واسطه ينعقد بشرطها
الواسطه كعتق القريب ينعقد بانعدام الملك فيه وسائر العامات ينعقد بانعدام
وهذا لا نصير امه ام ولد له بخلاف ما اذا كان اصغر سنا منه وهو محمول

لانه ثبتت الواسطة ولهذا نصير امه ام ولد له وامامه دون ذلك فمنه
 السبب يمكن حقيقته وتحتل ان يكون صادقا الا ان اعلمنا باقراره في حقيقته مما
 لا يعتق عليه في ابطال النسب ثبت من الغيظ ظاهر اما بالنسبة او حيا
 اظهارا لافاحشه لا تزيه لو اقر محرمه عبد ثم اشتراه عتق عليه من غير ان
 يظهر في حق البايح ولا اقراره بالنسبة او اقراره بالنسبة والخلاق من ماله لا
 لم يثبت لمعارضه النسب الظاهر نثبت الاخلاق وانه يكفي في ثبوت العتق
 لحرمة النكاح ولهذا لو قال اعتقك قبل ان تخلق او قبل ان تخلق او قبل ان
 وكذا لو قال امراته هذه بنيتي لم يخرج ولو اقر يقطع بانه انسان ويد صحيح
 وكذا لو قال هذا جدي وهو لا يصلح جده له او قال اخي او عني لا يعتق بعد
 او قال امه لهذا ابني او لعبد هذه بنيتي لانه لا يثبت ان هذا كلامه
 وله مجازا حتى يجعل عليه نصيبا لكلامه كما لو قال هو حر عني من حين
 تغدر العمل بالحقيقة ظاهر ان البنوة عبارة عن التفرع والحدوث لا يستعمل
 في حدوثه من الاصفه وبيان امكان العمل بالمجاز لان امكان العمل على المجاز
 في المعنى او يكون للمعنى اصليا في المستعار منه عارضا في المستعار له كقوله
 الشجاع لان الشجاع اصلية في الاسد عارضة في الشجاع ويجوز اطلاق
 الشجاع وهذا المعنى موجود هنا لان الحرية ثابتة في الاذن الداخل في ملكه
 بحيث لا ينفك الاذن الداخل في ملكه عن العتق وهي عارضة في العبد الداخل في ملكه
 قد يعتق من حين ملكه وقد يعتق من جده لا شتران بينهما في المعنى الخاص

عند ان يولي ملكه فيجعل مجازا عنه نصيبا لكلامه ولا حاجة الى اثبات الواسطة
 كما في الاسد مع الشجاع فعلى هذا لو قال جدي عتق وامامه الاخ وهو المحرم
 عن اي حقيقته انه يعتق وان لم يصلح اخ له وليس سلمنا فلان الاخوة اسم النكاح
 يطلق على الاخ وزوجه الدين فلا يعتق مع التردد واسم العتق يطلق على
 والقريب وغيرهما اما اذا قال العبد بنتي او لامه ابني نقول انه يعتق
 قال اخذ فيه بالقياس وترك الاستحسان وليس سلمنا فلان الذكر مع الانثى يربي
 ادم جنسان مختلفان والقياس لا يشاره اذا اجتمع في الحسنيين كانت العبرة
 للتشبيه والمسي مع عدمه واما قوله قبل ان تخلق او قبل ان تخلق فلا يثبت
 الى المعنى لغوه بل يثبت نصيبا وكما اذا قال امراته هذه بنيتي او ابني فانه
 جعل مجازا عن الحرمة لاختلافها لان الحرمة بالطلاق موقوفة والحرمة بالنسب
 موقوفة بخلاف العتق وليس له ولاية اثبات الحرمة لموقوفة ولا ان العبد
 موحيا في ملكه لانه لو اشترى ابنته ثبت للملك له عتق عليه فكان اقراره بملكه
 وجعل مجازا اما الاقرار بالنسب لا يوجب الملك له لان من تزوج بنته لا يبيع
 لانه يثبت ثم يزول وانما لا يبيع النكاح لحرمة المحل فوجب اقراره بالملك
 وانما يظهر في المحل ولا حق له في المحل لان المحل والحرمة صفة المحل فلا يثبت اقراره
 لملكه فلا يلزمه الا اذا ثبت عليه في حكم الثبات فتعدي الى الغير فالحاصل
 ثبوت النسب وحرمة المحل وانتفاء النكاح يثبتني عليه ما في الباب ان يقال موجه في
 اصل النكاح فيجعل كانه مخرج بذلك فيجوز لاصل النكاح لا يوجب الفرقه فلهذا اقراره بذلك

وتختلف قطع اليدان على ما كان عليه من قبل
 يمكن الاجابة عليهم لان قوله ليس بجرح عليهم ولان المقتول الجاني على الاطراف سالما
 ولهذا لو تزوج من انسان ثم نبت له يلزمه شي ولو خلق شعور غيره ثم نبت له لم يلزمه
 ولو قدر ناصفة في الاقدام وجوب الدية عليها لان قيام يد يمتنع وجوب المال
 فلا يكون جعله مجازا عن المال اذا ثبت هذا فنقول البيهقي القائل على القتل
 ما ينافيها سقط اعتبار القتل عند اي حيفه ويصير دعوى المال لانه حرم القتل
 وعندهما ما تترك البيهقيان الا اذا توجت احدهما بزيادة الاثبات فخرج
عليه من ان يكون خصما او قامت بيته على من هو مثل حاله غير الذي قامت
اذا عرفنا هذا فالجرح قتل وله اثمانه وارث له غيرهما فاقام
 وهو عبد له البيهقي صاحب وهو زيد انه قتل عمدا واقام زيد البيهقي
 اجني انه قتل عمدا واما ما للبيهقي على الخطا لا يجب القصاص على احدهما
 ويقضي لعبد له علي زيد في العمد او على عاقلة في الخطا بنصف الدية ولزيد
 لاجني او على عاقلة بنصف الدية وعند اي يوسف محمد بن عبد الله
 زيد مقبولة ويقضي عليه بالفرد ان كان عمدا وبالدية على عاقلة ان كان خطا
 ولا تقبل بيته زيد على الاجني لهما انه لا وجه في قبول البيهقيين جرح القتل
 لا يتكفر فكان احدا للبيهقيين كما اذا فلا بد من اعتبار احدهما متعين اقواما
 وبينه عبد لله اقوي لهما ادعيا تلغي الملك في موجب القتل من جهة الميت
 تثبت ما لا يثبت بينه زيد وهو حرمان زيد منه حج بيته فوجب القصاص

وبت اعتبار للجرح كانه لم يوجد لان عبد له ثبت كل موجب القتل لنفسه
 ويدعي حرمان زيد يدعي الميراث وزيد لا يدعي لنفسه الا نصف موجب القتل لانه
 يدعي الشراكة بيته وبين عبد له فكانت بيته عبد له الميراث اثباتا ولان
 خرج من ان يكون وارثا وخصما بينه عبد له يدعي الفاعل عليه كذا
 رجل ادعاهما اثنان واقام كل واحد منهما البيهقي واقام احدهما البيهقي ان
 غضب منه حيث يقضي بكل الدار له لانه خرج عن معارضته وخصومه
 باثبات الغضب عليه كذا هنا واذا خرج عن الخصومة لا تقبل البيهقي على
 الاجني ويقضي لعبد له عليه بالقصاص او الدية على العاقلة فخرج
 ويكون كله لعبد له كما لو تفرد باقامه البيهقي بخلاف ما لو اقام احدهما
 البيهقي على الاجني انه قتل اباهما يوم النحر كله واقام الاخر البيهقي على
 اجني اخر انه قتل يوم النحر بالكوفاة لا يثبتها بذكر احدهما ولا جرحان
 لاحدهما على الاخر فيرثا ولا يبي حيفه انما استويا في الدعوى الاثبات
 فوجب قبول البيهقيين كما لو اقام كل واحد منهما البيهقي على الاجني بالقتل
 وانما قلنا ذلك لانه ليس لبيته عبد له زيادة اثبات لفيها نفي لانه في
 ميراث زيد لان سبب الميراث النسبة موت المورث وقد وجد حتى زيد وعبد له
 بيمينته يثني ميراثه والبيهقي لا تخرج بالنفي لان الشهادة تكفي في القصاص
 والقصاص يدري بالشبهات وهذا لان زيد اقام البيهقي على الاجني وقد كذب به القصاص
 عبد لله فسقط القصاص عن الاجني وسقط عن زيد لان بيته زيد ورث

الاثرية ذكر في السرفه ان اربعة شهداء على رجل بالسرفه ثم جمع
السارق وهذا لا يقطع واحده منها لان شهداءها على الاخر او ثبتت شبهة القطع
وان كان الشاهدان الباقيان كفيان لاثبات القطع كذا هنا واما يتفق كذا
احدهما فليس كذلك لوجود المطلق في حق كل واحد منهما بان عاين كل واحد
منهما الجرح بالجارحه او عاين احدهما الجرح والاخر الاقرار وعند وجود
سبب العمل بالبينتين مع عدم التصور حقيقة كالأشهاد ثمان على الشاح لرجل
وشد اخرا على الشاح لآخر كالأشهاد كل فوق بالملك المطلق لكل واحد
حيث يفتي بينهما وان لم يتصور حقيقة مع التصور اولى بخلاف سلمه
واذا قلت البينتان لم يجب القصاص ولم يثبت حرمان الميراث كان كل واحد
قاتل من وجد دون وجد لان عبد الله اثبت على زيد وزيد اثبت على الاجنبي
قاتل من القتل بوصف الكمال لا يتكرر في شخص واحد القتل من وجه كالمقتل
والحرمان لكن يكفي للديه فيقتضي لعبد الله بنصف الدية على ما قلنا ولزيد
كل واحد منهما اثبت جميع وجوب القتل على المشهود عليه لنفسه ولصاحبه
لما ادعى على غيره فقد ابطال نصيبه بقي نصيب المدعي وهو النصف ولان مقتله
العمل بالسبب وهو القتل جعل مجازا عن دعوى الدية فيقتضي سببها اربع
كالوادي كل واحد منها على اجنبي على حده فان قيل وجب ان يقتضي لعبد الله
الدية على سبيل المنازعة او بثلثي الدية على سبيل العول والمضاربة لان عبد الله
وزيد يدعي النصف فيكون لعبد الله ثلث اربع الدية ان كانت القتل على سبيل

والمكانت على سبيل العول والمضاربة قيل له لو كانا لو ثبت حرمان زيد
عن الميراث ولم يثبت انه قاتل من وجد واذا لم يثبت حرمانه عن الميراث كان عبد الله
مدعي النصف الكلي للعني فيه ما ذكرنا انها استويلا لا استحقاق لان عبد الله
عليه الحرمان لم يثبت ذلك فبقي الاستواء بخلاف ما يال المنازعة العولية
لان علم سبب الاستحقاق فبني الامر على الدعوى وثبوت الاستحقاق واما الميراث
فهو لعبد الله عندهما واما عنداي حينه لم يذكر في الكتاب ومن مشاغنا
من قال هو بينهما ارباعا ثلث ارباع لعبد الله وربع لزيد وهكذا ذكره القاضي
الامام ابو زيد في الكشف عن عبد الله وارث بكل حال لانه يفتي الكل في حال
والنصف في حال وكان النصف بينهما يفتي بوقع الشك في الاخر فيكون بينهما
ولا يلزم على قول هو لا دية لانها لم تجعل ارباعا مع انها تجب كلها لعبد
على زيد في حال وفي جميعها لهما على الاجنبي فان وجبت على الاجنبي فنصفها
والنصف الذي هو لعبد الله قد ابراء منه بقي النصف لزيد وان وجبت على زيد
كانت كلها لعبد لكن ثبتت في حال وزيد حال فوجب على كل واحد منهما نصفها
النصف الذي على الاجنبي استحققه احدهما والنصف الذي على زيد استحققه
فلا يثبت كاخلا والمكانين فاما في الميراث فالمنازعة ثابتة لمنازعتها
فيكون ارباعا قال الصدر الشهيد وهذا غلط بل الصحيح ان الميراث
نصفان لان حرمان زيد عنه لم يثبت وان ادعى كل واحد منهما القتل على صاحبه
فقتل واحد منهما على صاحبه بنصف الدية ان كان عدوا ويتقاضان وان كان عليهما

يستوفي ويقضي منه دينه وان كان خطأ فعلى عاقلة كل واحد منها
وقال ابو يوسف ومحمد تنه ان البيتان ولاديه ولا فضاخ والميراث بينهما
لان البيتين تحارضا ولا سبيل الي اثباتهما لان القتل لا يكره ولا ترجيح لاحدهما
على الاخر في وجوب التماثل لو ادعى كل واحد منهما شريشي من صاحبه والشيء بينهما
او في يد احدهما واقاما اليه ولم يورخا خلافا لاوله لان من ترجحت احدهما اذا
تماثلتا صار كأنهما لم يتباينيه وعند عدم الافاضة الميراث بينهما فكذلك اذا
ولاي حنفية ان كل واحد منهما ائتمن الحق على صاحبه وليس احدهما اولى من الآخر
كما لو ادعى علي جليل ولا نه يجعل مجازا عن دعوي المار وما قال انه كذلك ان ادعى
كل واحد منهما تملك الملك من جهة صاحبه ولم يورخا وهذا ادعى كل واحد منهما
الملك من جهة الميت لان الحق يجب للمقتول ثم ينتقل الى الورثة بدليل ان ديونته تقضي منه
وتنفذ وصاياه وفي مثل هذا التماثل لو ادعى ابا شريعي عن رجل ولا نه
يكون كل واحد منهما بايعا من صاحبه في وقت واحد اما هذا لا يتبين ان يكون
قائلا في ساعد واحد بان يضرباه معا فيكون كل واحد منهما قائلا الا ترى ان الميت
رجلا واحدا يكون كل واحد منهما قائلا جميع النفس حتى يجب النقصان فان قيل التماثل
ايضا لان كل فرقة ادعى القتل على الافراد وشهدا الشهود بذلك فيقتضي القاضي بطلب
ولا ترجيح لاحدهما على الاخر في حصار مسلمة والكوفة قلنا انما يتحقق بطلب
احدهما اذا لم يجد شهادته كل فرقة بمحلا صحتها عجزا اذا الشاهد كما في الري
ومسلمة مكة والكوفة ولهما وجد وهو معاينة كل فرقة المخرج على ما ذكرنا

ومحمد ينفرد بين هذه المسئلة ابيح لان عند تقبل البيتين وهذا
تماثلان له وجد دليل القوه وهو القبض انه يد على السبق فاذا ظهر
سبق احدهما ظهر وجها للحكم اما هذا لم يظهر دليل للسبق والقوه مستويا
واذا لم يقبل التماثل عند اي حنفية وجب العمل بما في حق حكم القتل فان تعدد
عمل في الدية فيقضي بالدية بينهما كما لو ادعى كل واحد منهما القتل على الاجني
اليه او ادعى احدهما على اجني انه قتل اياه عمدا واقام اخر اليه على ذلك
الاجني واجني اخر انه قتل اياه خطأ والميراث بينهما لان سبب الحرمان وان ثبت
ما تقاضاه وهو قتل الوارث لان الحرمان احدهما لا يقتضي شي من الميراث لان الابن
الواحد يستحق ما يستحقه الا بان فوجبه القضاء بالكل المستحق وليس احدهما اولى
من الاخر فيكون بينهما فان كان الشوق ثلثة عبد له وزيد وعمرو فاقام عبد الله
على زيد اليه بقتل الاب واقام زيد اليه على عمرو بذلك واقام عمرو على عبد الله
قياس قول في حنفية لكل واحد منهم ثلثة الدية على الذي اقام اليه عليه ما ان كان عمدا
وعلى عاقلة ان كان خطأ والميراث بينهم وعند ما لكل واحد منهم على الذي اقام اليه عليه
نصف الدية والميراث بينهم اجمعين حنفية فلا تنازع فيه ثلثة وليس احدهم اولى من الاخر
فيكون بينهم اثلاثا لا اربعة لكل واحد منهم لو اقام اليه على اجني على وجه فضي لكل واحد منهم
ثلثة الدية على الذي اثبت القتل عليه كذا هذا ولا نه سقط اعتبار دعوي القتل وصار دعوي
الحاق المقتول الواحد بالاجني في مقابلة الادية واحدها وما على قول ابو يوسف ومحمد تقبل البيات
ولم تثبتا لكون شرط التماثل المتعارض وشرط المتعارض ان تثبت منه كل واحد منهم على صاحبه

نقل ما شهد به صاحبه على كل واحد منهما مع صاحبه وادعى
على الآخر وقد وجد هذا الشرط في الفصل الاول فتمت تارة لم يوجد هذا الشرط في كل
واحد منها قامت على غير الذي قامت عليه صاحبه وحال كل واحد منهم
حال صاحبه بخلاف مسلم الاول لما قبلتم تقاتروا ولم تقبلوا اذا قبلت لم يقض
لواحد منهم لانه لما قبلت البيئات كان كل واحد منهم قائلاً من وجه واحد
بخلاف مسلم الاول لما بدت تحت يمينه المديني عليه علي الاجبي فلم يكن كل واحد منهما قائلاً
من وجه بل الا بالمديني عليه قائلاً من وجه واحد اذا لم يقض بالقصاص قضي لكل واحد
بنصف المديني لان كل واحد منهم اثبت بيئته جميع الدية نقصها لنفسه
لصاحبه الذي لم يدع القتل عليه الا ان صاحبه لما ادعى على غيره قتل الذي شهد
فيما شهد له بنصف الدية فبطل حقه وبقي حقه المديني في نصف الدية ^{طعن على}
العمي وقال هذا الجواب لا يصح لان المقبول واحد لا يجوز ان يحث باراً مقبول
لم يجرى اثنان منه اكثر من دية واحدة الجواب انه انما لا يجوز اذا اتخذ ^{الكتاب}
اخلف حجاز الا ترى ان من قطع يدي رجل وقطع رجل اخر رجله وقطع ^{رجل}
خطا وجب ثلاث ديات كذا لو فعل هذا واحداً لانه اذا كان احداً يشترط ^{الشرط}
واذا كان متعدد الا يشترط وهذا محتمل لان خلاف وجد منهم متفرقاً ومحملاً ^{بوجه}
متفرقاً فيجعل على انه وجد متفرقاً عملاً بالبيئات كلها وتجب ثلاث ديات ^{لان} لان جلا دية
وبقي دية ونصف ^{دري} عن عمر رضي الله عنه انه قضي بارب ديات والوجه ^{وذلك}
رجلاً ضرب راس رجل فذهب سمه وبصره وعقله وما صلبه ففقطي عليه ^{الوجه}

الا ^{الوجه} قوله انسان يعني مسلم اليه ثم اقر لاخر عن الثاني قيمتها لانهما
وذكر ابو سليمان عن علي بن يوسف انه يقضي بديه واحدة كما قال ابو حنيفة قالوا
وهو الاصح وهكذا ذكر في بعض النسخ لانه لم يوجد الا جابيه واحد ^{وهو افضل}
ولا يجوز ان يحث رجل واحد اكثر من دية واحدة وثمة وجد حيايات مختلفة اما
حقيقه او حكماً هذا المشارع هذا القتل الحقيقي وانه لا يتكرر في نفس واحد
القتل المعنوي وقطع الاطراف قتل معنوي ولو اقام عبد لله على يد غيره ^{اليه}
انما قتلاه وهذا اقاما عليه انه قتل في قياس قول ابي حنيفة لعبد لله عليها
نصف الدية في ماله او لهما عليه نصف الدية في ماله ان كان عدداً وبقا صان
خطا فعلى عاقبتهم ونصف الميراث لعبد لله ونصف لهما وعلى قولهما انما تقاتروا
البيئتان والميراث بينهما اما على قول ابي حنيفة فلا تنزع القرينان في الدية
والميراث وليس احد سماوي من الاخر فيجعل بينهما كذا في يد رجل تنزع فيها
ثلاثة نفر واقام احد سم لبيئته انما له واقام الاخران البيئتين لهما ^{يقتضي}
بنصف الميراث المنفرد وبالنصف لهما ولانه سقط اعتبار القتل فهو يدعى ^{عليها}
جميع الدية ومما ذكره ما عندنا فلان شرط التقاتر قد وجد فتمت ^{البيئات}
فبقي ما كان على ما كان ولو اقام زيد على عمرو واقام عمرو على زيد ولم يقع واحد ^{منها}
على عبد لله سيل عبد لله عن حال الشهود فبعد ذلك المسلم على ثلثة اوجه
ان يدعي احد الشهادتين يعنيها بان يدعي شهادته زيد او لم يدعي واحد ^{منها}
وقال لم يثبت واحد منها او ادعى عليها بان قال بما قتلاه ففي الوجه

قول اي حيف يقضي على عمرو بثلث اربع الدية نصف الميراث له وربع الدية
زيد ربع الدية ان كان عدوا وعلى العاقلة ان كان خطأ ونصف الميراث لعبد له
لها ثم جمع ما في عبد له وما في يد زيد من الميراث والدية ويقسم بينهما نصفان
لتقاضيها انما مستويان في ذلك على قولهما على عمرو والقود ان كان عدوا وان كان
قالا به على عاقلة لعبد له وزيد بينهما نصفان والميراث من عبد له وزيد بينهما
وجه قول اي حيف فلان عبد له طاهر زيد اصار منه زيد بين عبد له وقد
لنفسه على عمرو نصف الدية ولا معارض له فيقضي له بذلك وقد ثبت نفسه ايضا
نصف الدية لان بينه عمرو وعاقلة فاعلنا بها فقصينا الكل واحد منها ربع الدية
واما الميراث فلان زيدا وعمرا تقادقا على ان نصف الميراث لعبد له ونصف
والنصف الاخر استوفيه من عماره زيد وعمرو فكان بينهما فحصل لعبد له
ونصف الميراث ولزيد ربع الدية وربع الميراث فيجمع ذلك ويكون بينهما
واما على قولهما فلان بينه زيد وعمرو وبينه عمرو على زيد تماثرا فيما بينهما
التماثل فيقي التي ادعاهما عبد له مقبولة حتى عبد له ان اقامه زيد كاقامة
لان احدا الورث يتصحب خاصا عن الباقيين لم يوجد شرط التماثل في حق عبد له
زيد وعمرو الرقيقا البينة وعبد له اقاما على عمرو ولو كان كذلك تعين
بالقود في العمد والدية في الخطا على عاقلة وكان الميراث بين عبد له وزيد
وجه الوجه الثاني وهو ما اذا كذبها على قياس قول اي حيف لكل واحد
صاحبه ربع الدية ان كان عدوا واما على عاقلة ان كان خطأ فلا شيء لعبد له

واما التماثل في قولهما تماثلت البينتان والميراث بينهما اثلاثا ووجه
اي حيف اما الدية فلان كل واحد من المدعين اثبت على صاحبه جميع الدية
وبين عبد له الا ان عدله لا الميراث كل واحد منهما فقد كذبا فلما ثبت
بتكذيبه لا ان تكون به يعمل في حقه لا في حقهما كان فحصة كان ابرار
فكان الباقي نصف الدية باتفاقهما وقد تعارضت عواهما وبينهما فحصة
واما الميراث فلانها اقرار بنصف الميراث لعبد له الا ان عبد له قد كذب
وكذبها في السدس فيقي لها ثلثا الميراث بينهما واما على قولهما تماثلت البينتان
لوجود شرط التماثل ويقسم الميراث اثلاثا وفي الوجه الثالث وهو ما اذا
اما على قياس قول اي حيف فلا شيء لعبد له عليها من الدية والقود وكل واحد
للمدعين على صاحبه ربع الدية في العمد وعلى عاقلة في الخطا ولعبد له
الميراث والكل واحد من المدعين ربعه وعلى قياس قولهما تماثلت البينتان
بينهم اثلاثا اما على قول اي حيف في الدية فلان عبد له كذب فهو دية
شهد اياه لان كل واحد من البينتين اثبت على المشهود عليه جميع الدية وهو
القتل عليها ادي على كل واحد منها نصف الدية لا تدي يدعي كل واحد منها بعض
فصار كل واحد بالشهود في بعض ما شهد اياه فلم يثبت القتل في حقه فلا شيء
من الدية الا ان تكذيبه يعمل في حقه ولا يعمل في حقهما كان في حقهما ابرار فيقي نصف الدية
واستوفى من عمارته واما الميراث فلان عبد له يدعي الجميع وهما اقرارا بالنصف
النصف ويبقى النصف لكل واحد منهما يدعي فيكون بينهما اطلاق الوجه الثاني فيكون

فصار من دعوتهم وعدمها ودعوي اجنبي وافتراض مسكتا للملك
واحد منها البينة على صلحانه قبل اياه وهي المسلة الثانية من الباب اما اذا
صدقها فلا بد كذب يهودي في بعض ما شدد به لما ذكرنا فصار تصديقه وعليه
ولا اقام كل واحد منها على صلحانه قبل واقام الاخ البينة انما قلة فالبينة الاخ
ان يقتلها في العدم والديه له على عاقلة في الخطا عندي يوسف ومحمد
لوجود شرط التنازع فكانا لم يقبلا البينة واقام الاخ عليها الجواب في حصة في الكتاب
بينه الاخ ويكون الميراث بينهما بنيان نصفان وكل واحد منهما على صلحانه نصف
بينهما عصف وهي المسلة الثانية من الباب اما اذا لم تكن بينه الاخ مخيرة
ثلاث غير فاقام اثنان منهم البينة على الثالث فله واقام الثالث البينة على
فقي قياسي قول اي حصة لهما ثلث للديه على الاخ وله ثلث للديه على الاجنبي ان كان
فقي ماله وان كان حطافا فعلى عاقلة فله ثلث للديه في الحاصل بينهم انما في
بينه الابن اولى ويقتلان احدهما في العدم وياخذان الدين عاقلة في الخطا
الابن المشهود عليه ويكون الميراث بينهما بنيان نصفين وهي المسلة الاولى من الباب
يذكر حكم الميراث على قول اي حصة في الكتاب للملك لم يذكر في المسلة الاولى ويجب
بينهم اثلاثا كما كان في المسلة الاولى نصفين ولو ادعى الاكبر على الاوسط والاوسط
والاصغر على الاجنبي واقاموا البينة فقي قياسي قول اي حصة لكل واحد منهما على
البينة ثلث للديه وفي قولها الاكبر على الاوسط نصف للديه والاوسط على
نصف للديه ولا في الاصغر على الاجنبي والميراث للاثلاث والاوسط والاكبر

قولا لان لم يتزوج بينه الاكبر والاوسط بسبب ما انتقام حرمان
الميراث على بينه الاصغر على ما ذكرنا فوجب في قول الكل في خن الديه كل
المسلة الاولى من الباب لان صار مجازا عن دعوي الديه فاذا وجب قول الكل
يجوز الديه كانت الديه بينهم اثلاثا كما كانت بينهما نصفين فله ولم يذكر حكم
الميراث على قوله في الكتاب ويجب ان يكون بينهم اثلاثا كما ذكرنا واما على قولها
في الديه فلا بد تزوجت بينه الاكبر والاوسط بسبب ما انتقام حرمان الميراث
على بينه الاصغر فصار كانه لم يتزوج البينة واقام الاكبر على الاوسط والاوسط على
الاصغر فقبلت بينهما لان لم يوجد شرط التنازع لان الاوسط لم يتزوج البينة على
اقام عليه فعيل الاصغر فاقاموا البينة الاوسط غير انه لا يقضي عليه بالقصاص
وان كان القتل عدلا لان المسلة الاولى من الباب لان اثبت القصاص على الاصغر
بينه وبين الاكبر نصفان والاكبر كذب اذ لم يدع على الاصغر بل ادعى على الاوسط
لكن للديه يعمل بحقه لا في حوالا وسط فصار الاكبر في حوالا وسط كان
فانقلب نصيب الاوسط ما لا يقضي له على الاصغر نصف للديه فانه ان كان
او على العاقلة ان كان خطا ولنا يقضي نصف للديه للاكبر على الاوسط دون القصاص
اثبت القصاص بينه وبين الاصغر وصار الاصغر في حقه كانه عني حصة لان
على الاوسط فانقلب نصيبه ما لا يقضي للاصغر على الاجنبي لان البينة
لان بينه التقت العدم لان بينه الاكبر والاوسط عليها اختصاصا لان البينة
وهو حرمان الميراث لان اما الميراث فلان الاصغر تعي لان لا يكون الميراث بينهما فان قيل

الامساجين تعيينا لا بينه الاكبر لعدو المعاض له قيس ^{في} ^{الامساجين}
 اثبت القتل على الاصغر انتي حرمانه لانه صادقا تلام من وجه دون وجه ^{وذلك}
 يكون محرمان الميراث على ذكرنا ولما علم باب من شهد على النصراني
 في الدين الاسلام والنصراني اصل الباب في شهادة المسلم على المسلم والكافر
 لان الله تعالى اثبت شهادة على الناس بقوله لتكونوا شهداء على الناس ^{ولا يملك}
 على المسلم فعلى الكافر اولى لان الشهادة من باب الولاية لان فيها تنفيذ قول ^{الغير على}
 والمسلم ولاية على الكافر وهي ولاية السلطنة وشهادة الكافر على المسلم ^{مقبولة}
 لعدم الولاية واما شهادة بعضهم على بعض جائزة عندنا وقال مالك والشافعي
 لا شهادة لهم على احد وكان رأي ليلى يقول ان اتفقت ملته قبلت على بعضهم
 وان اختلفت لا تقبل لقوله على المل لا شهادة لاهل مله على مله اخرى ^{فهي مله}
 مقبولة على اهل المل لان اختلاف الملل يعادي الملل بعضها وذلك ^{في}
 كما لا تقبل شهادة على المسلم وشهادة العدة على عذره وكان ينبغي ان تقبل
 المسلمين عليهم الا اننا نرى كذا لا بحديثه ولعلو حال الاسلام قال الله الاسلام
 ولا يعلى ولهذا قلتم تقبل ما داء الذي على الحربي ولا تقبل شهادة الحربي على الذي
 لتقصان حاله وزياده ^{الذي} درجة بالنسبة اليه ولا هم يعادون اهل الشرك ^{مختون}
 فيه وهو اصلهم على ^{من} فلا يتدح ذلك في شهادتهم بخلاف اهل المل ^{كالمسلم}
 يعادون النصراني بخاري يعادون اليهود بسبب غير مختون فيه ^{قال الله تعالى}
 وقالت اليهود والنصارى على شي قالت النصارى ليسن اليهود على شي ^{والنصارى}

يقول ^{كالمسلم} فلا تقبل شهادته كالمسلم او كاذب فلا تقبل شهادته ^{كالمسلم}
 الكاذب وبيان فسق قوله تعالى ان كان مواسا كن كان فاسقا وقال تعالى
 والكافرون هم الفاسقون والفسق عبارة عن الخروج يقال فسق الرطبة الى خرجت
 من قشرها وسميت القاره فويستخرجها من جحرها وهي المسمى بذلك ^{لخروج}
 عن جد الدين تعاطيا والكافر يخرج عن جد الدين اعتقادا ولا تثبت ^{كذلك}
 المسيحي بن لسه وعمر بن لسه واذا ثبت انه فاسق وجب اتوقف ^{في خبره}
 والشرطي في الشاهد بالنصران يكون مرضيا لقوله تعالى من رضون ^{من الشاهد}
 والكافر لا يكون مرضيا والدليل عليه ان شهادته على المسلم لا تقبل ^{على}
 الكافر والمتردد والعبيد والصبيان بل اولى لان العبد المسلم احسن حال من الكافر ^{الانبي}
 ان خبره في الديانات مقبولة وخبر الكافر لا ورواية العبد مقبولة ورواية
 الكافر لا والجامع ان اهلية الشهادة وقبولها لاظهار تعظيم الشاهد ^{والكرامة}
 عرفنا وشعرنا ولهذا اختار للشهادة من كان معروفا بالصدق والصلاح ^{والامانة}
 لانها تفصل الخصومات وقد اعتبره الشارع بوله اكرموا الشهود ^{فان لشكري}
 الحقوق ولهذا يغيب الملوغ والعقل والاهلية لغيره لكال حال والكافر ^{شرع}
 الشارع في حقه انواع الذل والاهانة كاذن له على وجد الصغار والزامهم
 العار واضطرامهم الى اضيق الطرق والمنع لهم ^{عن} يا اهل الاسلام ^{عن}
 الركوب في الاسواق ومحام المسلمين واتخاذهم ^{اهلا} يا جميعه الا كف فلا يكون ^{والاهانة}
 للاعزاز وجبتم تقبل شهادته العبد والصبي ^{ان يشرع في حقه}

فلان لا تقبل شهادة الكافر اوي ولا زنا الرقا او من اثار الكفر ^{اذا كان اثار الكفر}
 يخرج عن اهل الشهادة فاصلا لولي له لا تقبل شهادته على شهادة المسلم
 ولا على قضا المسلم ولو كان من اهل الشهادة لقبلة اذا كان الخصم كافرا ولا يور
 قبلت شهادته لو جيب على القاضي القضا بها الزام وليس للكافر على ^{المسلم}
 ولنا قوله تعالى واخران من غيركم اي غير دينكم وهم اهل الذمة وهذا انما
 قوله تعالى يا ايها الذين امنوا شهداء بينكم وانه عام في جميع المؤمنين ^{ولا يور}
 فغيرهم يكون غير المؤمنين ضرورة وفيه تنصيص على جواز شهادته على ^{المسلم}
 وضرورة جوازها على وصية المسلم جوازها على وصية الكافر وما ثبتت ^{بغيره}
 كالمقصود ثم انتج ذلك في حق المسلم بانتساح حكم ولا يتم على المسلمين ^{في حق}
 الشهادة فيما بينهم على ما ثبت بضرورة النص ليس ضرورة انتساح ^{على المسلم}
 لا شقا ولا يتم انتساح شهادته بعضهم على بعض مع بقاء ولا يتم غايده ما في الباب
 ان دليل هذا الحكم قد زال الان والى الدليل لا يوجب في الحكم الذي ^{اللعن}
 التلاوة مع بقاء الحكم ورجح رسول الله صلى الله عليه وسلم في رواية ^{ارسلهم}
 فذلك على قبول شهادتهم فيما عداه ولم ينسخ هذا الحكم عند الكنى ^{الاحصان}
 فانسخ حكم الرجم لعدم الاحصان بقيت شهادتهم مقبولة على الزنا ^{او على}
 في امره ان النبي صلى الله عليه وسلم اجاز شهادة الفصاري بعضهم على بعض ^{وعلى}
 في ذمينة زينا قال لا يدعيان الى اهل دينهما الحكم اي بينهما وضرورة جواز ^{حكم}
 على بعض حواش شهادته بعضهم على بعض والسلف رحمهم الله كانوا يجنبون ^{على}

حتى قال يحيى راكم تبعت قاييل السلف لم اجدا احد منهم لم يجوز شهادة ^{اهل}
 الذمة بعضهم على بعض الا اني رايت لربيع بن عبد الرحمن فيه قلبين والمعنى فيه
 ان الكافر من اهل الولاية والايمان فيكون من اهل الشهادة كالمسلم
 وبيان الوصف في قوله تعالى والذين كفروا بعضهم اولا بعض والمراد ^{الولاية}
 دون المولاه لان معطوف على قوله تعالى ما لكم من ولايتهم من شيء ^{الدليل عليه}
 الا انكم فيما بينهم ولا نكاح الابوي المسلم اذا خطب الي كفاي ^{البنت الصغيرة}
 فوجها منه جاز ولا نه من اهل الولاية على نفسه وما له على الاطلاق فيكون ^{من اهل}
 الولاية على غيره عند جود شرط التعدي والشهادة نوع ولايه فاذا ثبتت ^{اهلية}
 الولاية ثبتت اهلية الشهادة لمعني هو ان الولاية تنفذ القول على الغيوب
 الشهادة تنفذ القول على الغيوب فكانت معلولة كالولاية لا توري ان الجيد
 والصبيان لما لم يكن لهم ولايه لم يكن لهم شهادة والكافر لما لم يكن ولايه ^{المسلم}
 لم تقبل شهادته عليهم والمسلم لما كانت له ولايه على الكافر وهي ولايه ^{السلطنة}
 قبلت شهادته عليهم والكافر له ولايه على الكافر قبلت شهادتهم عليهم ^{خلاف}
 للمقلد لا ولايه له على احد فلا يكون له شهادة وكذا المستامن لا ولايه ^{له على}
 الذي لا تقبل شهادته عليه ولا يقان بان تصرفه على وجه الولاية وانما ^{تروا}
 على ما هم عليه كما تركوا على عباده النيران بيع الخمر والخمر وعبيد ذلك ^{لانا}
 نقول لو كان على سبيل ترك الغرض لما جاز ذلك بين المسلم والذمي لا اظهاره ^{بين المسلمين}
 كبيع الخمر وتركها بطريق ترك الغرض حرم اظهاره بين المسلمين ومعاملة ^{ملاك}

مع المسلمين فوجدان تكلم مع المسلمين فظاهرة قد لا
ثم القول بفتح جازم الصدق ذلك باختراجه عما يعتقد حرام في دينه
عز ذلك يعتقد حرم الكذب اسم العدا له والرضى ثبت في حق الكافر في المعاملات
كصف الامانة فقد وصفهم الله بذلك قوله تعالى وان من اهل الكتاب من
يقنطار بوجه اليك فيقال انهم اظهروا الكفر عناد الكمال تعالى وحده واما
واستيقنتها انفسهم ظلموا علوا ان هذا كان من الاحبار الذين كانوا
وسول الله صلى الله عليه وسلم حيث توافقوا على قتلان بحثه ونبوته صلى الله عليه وسلم
شهادته ليعول عند اقامتهم وامر يعتقدون الكفر لان الحق عند الله
قال الله تعالى ومنهم ائمة لا يعلمون الكتاب الا اماني وقال تعالى وان فريقا منهم
الحق وهم يعلمون وهذا يبين ان فسق فسق اعتقاد وانما يمنع قبول
نعمه الكذب كشهاد ما اهل الاهوا وانما لا تقبل شهادة العبد والصبي
والولاية وبه يبين لنا ثلث الرق فوق ثلث الكفر في حكم الولاية ثم يعادون
المسلمين بسبب اطل فيحمل ذلك على القول عليهم فلهذا لا تقبل شهادتهم
الا عزاز ولا كرام في الشهادة واعتبار المعنى بوجوب قبول قوله فكان ادبي
بالاعتبار وانما لا تقبل روايته لعدم الحاجة او لالزام على المسلمين العمل بها
او احوال القول في قبول شهادتهم عليهم ضرورة لان حقوقهم محترمة تقبل
والمسلمون لا يحضرون مبايعاتهم وعقودهم خصوصا الانكح والوصايا والقبول
شهادتهم بعضهم على بعض لابطال حقوقهم تقبلنا هاهنا القبول

شهادته المشافهة لا يطلع عليه الرجال ولا ضرر في شهادتهم على المسلمين
لا في شهادتهم على شهادته للمسلم ولا على قضائه لانه لا يكثر وجوده وهذا على اصل
ما لا يظفر لانه يجوز شهادته الصبيان في الجراحات وتزويج النكاح للمسلمين
وقوله في اثبات الولاية على القاضي قلنا في اثبات الولاية للقاضي لا عليه لا تزي
دعوتهم ويجوز على الاعدا وهذا لان المعنى التزم ولكن لا تقبل ما يثبتان له ولاية
التشديد يقبلوا لقضالا بشي اذ التزم كل مسلم اذا التزم امانة الذي واستقرض
او اشترى او الجواز له التزم ذلك بحقه واختياره وقوله بانه فاسق قلنا اسم
الفاسق لا يتناول عند الاطلاق لانه كان فاسقا لله تعالى امرنا بالثبوت في خبر الفاسق
واليقين وهذا يوجب العمل بخبره وعندنا لا يجب اليقين ولا تحمل به اصلا ولا يحد
اي ايلي في الحديث لان عندنا الكفر كله واحد قال الله تعالى هذا من خصائص
في زعمهم وقال تعالى لكم دينكم ولي دين فعابدوا الله تعالى واحدا وان اختلفت
مللهم كالمسلمين هم اهل مله واحدة وان اختلفت مذاهبهم هم اليهود يعادون فيهم
بسبب محض فيهم وهو دعواهم الولد لله تعالى والنصارى يعادون اليهود بسبب محض
وهو انكارهم نبوة عيسى عليه السلام والفريقان يعادون المجوس بسبب محض وهو
ظاهرا ودعواهم الاثني عشر شهادة بعضهم على بعض كشهادة المسلمين على النصارى ولكن
كان بعضهم يعادي البعض بسبب اطل فلم يصح بعضهم مقبول بعض يعلم ذلك
على القول بخلاف النصارى لانهم صاروا مقهورين من جميع المسلمين ذلك لانهم على
التقوى فلهذا لا تقبل شهادتهم واما شهادته العدو فان كانت العداوة بسبب محض

محضون

قبلت لخلوها عن هذه الكذب فان ربح يغيره لمجا
 من الشهاد بالزور وان كانت عداوته بسبب شي من الدين فلهذا وجب
 فتكون كشادة الناس اذا عرفنا هذا قال محمد نصراي مات في نزل ما
 لا مال له غيرهما فاقام مسلم شاهدين نصرانيين اذ له علي مائة درهم واقام
 مسلم ونصراي شاهدين نصرانيين لما علي الميت مائة درهم ديني فالمسلم
 المنفرد ثلثا المائة وثلثا اربعين للمسلم والنصراي الشريك لان المسلم المنفرد
 اقام ما هو حجة علي الميت والنصراي الشريك اقام ما حجة علي الميت من المسلم
 المنفرد فيخرج النصراي الشريك من اربعين ويبقى المسلم المنفرد والمسلم
 وقد اقام كل واحد منهما ما هو حجة علي الميت ومن صاحبه فاستوى الا ان
 المسلم المنفرد يدعي المائة والمسلم الشريك يدعي لنفسه نصف المائة وذلك
 خمسون فنقسم المائة بينهما اثلاثا ثم ما اصاب المسلم الشريك يقسم بينه وبين النصراي
 الشريك نصفان باقرار المسلم الشريك له لانه اقران الدين بينهما مشترك فلو صل اليه
 يكون بينهما استواءهما فان قيل النصراي الشريك لما صار مدفوعا كذا
 المسلم المنفرد بشهادة النصراي وجب ان يصير المسلم الشريك مدفوعا كذا
 الا ترى ان المريض اذا قتل الوارث ولا جني يدبر تصادقا علي التركة كان لا يورث
 باطلا لان الوارث لما صار مدفوعا دفعا للضرر عن بقية الورثة صار الاجنبى
 لمكان التركة بخلاف ما اقر له وحده قلنا انه لو صح الاقرار الاجنبى كان للوارث ان
 يشاركه فيما اخذ وهذه التركة انما ثبتت للوارث بنفس اقرار الزوجين

في الشهادتين

عن اصلا التبع ما لي بعض الورثة ومن البعض اهلنا الشريك فيما اخذ
 المسلم لا يثبت بالشهادة وانما ثبت اقراره فقياسا مستلزاما مسلم لا يورث
 ان لو اقر المريض لا جني بذلك لال الوارث فانه يكون صحيحا وان حصل
 نفع باقرار المريض لان هذا النفع لم يحصل بنفس اقرار المريض ولو روي
 عن ايوب سفيان لما كان بينهما نصفان النصف للمسلم المنفرد والنصف
 للمسلم والنصراي الشريك اصل الاختلاف في نصراي مات في نزل ما لا دينار
 فاقام مسلم يمين من نصراي علي مائة دينار ديني واقام نصراي يمين
 النصراي علي مائة دينار ديني للمسلم في اروايات الظاهر وعين
 ان المكان بينهما نصفان لما ذكره وكذا في مسلم الكتاب ان يمينه كل واحد منهما
 هل تقبل بحق الاخرام لا قال بعضهم لا تقبلها لانها لا تصلح حجة علي المسلم لكن
 قبلنا علي الميت بما سواه ذلك وقال بعضهم تقبل في حق كل واحد منهما
 قالوا وهو الاصح لان الحاجة الي القضاء بالاستحقاق علي وجه يتو اجماع
 فصار كل واحد منهما مقضيا عليه ولهذا لا تقبل دعوي احد علي الآخر
 بعد ذلك والقضايه من الحجج لا يصح لكن هذه الحجج تضر بها المسلم وجه
 وجه وينفع بهما من وجه فاستقام قولنا فيما بين المسلمين ولو كان الخصم
 المنفرد نصرايا والمسلم محالها فالمائة بينهم اثلاثا لان النصراي المنفرد
 والنصراي الشريك اقاما ما لا يحجج علي المسلم الشريك فكانا بينهما اليمة
 وتنفرد المسلم الشريك باقامة اليمة فيقضي له بكل احد وذلك

لانه لا ينبغي لنفسه الا ذلك في حق من قد تنازع فيها نصرانيان واما كل واحد منهما على الميت على صاحب الا ان المنفرد ينبغي ما يدرم والشريك ينبغي تقسم المحزون بينهما اربعة اقسام ثلثان وهو ثلثه وثلثون وثلث المنفرد وثلث وثلثان للشريك ثم ما اخذ الشريك حجه الى ما في يد المسلم وهو خسون فيبلغ وثلثان فيقسم بينهما نصفان لا قرار بها ان كل ما يقبض احد من الدين مستقر بها فيحصل لكل واحد منهما ثلثا المائة ولو كان شهود الشريكين مسلمين وشهود النصارى نصرانيين كان هذا الاول سواء لان النصارى المنفرد اقام ما ليس حجه في الملم فكانت حجه في اخذ المسلم الشريك خسون في حق خسون قد تنازع فيها نصرانيان واما كل واحد من حجه على الميت على صاحبه الا ان حق احد ما ضعف حتى لا يفرق كان هذا الاول ولو كان شهود النصارى مسلمين وشهود الشريكين نصاري فليصير النصارى المنفرد والنصف بين الشريكين نصفان لان النصارى المنفرد اقام حجه على الميت على الشريكين والشريك اقام حجه على الميت على النصارى المنفرد فاستويا وحق النصارى في المائة الحادية بينهما نصيب المنفرد والنصف للشريكين النصيب بينهما نصيبين فلكل واحد منهما مسلمين يقضي بينهما نصيبين لان كل واحد منهما جازح بقوله على الميت نصاري مات في تركا بين وما ينبغي درم فاقسما فاسلم احدهما واقام مسلم او نصراني شاهدين نصرانيين على الميت بدعي ما يدرم فانه ياخذ المائة كلها من نصيب النصارى لان شهادته الكافرة حجة على الكافر دون المسلم وشهود الدين على الميت وجب استحقاقه ما في يده لا بين يمينه الذي يثبت هذه الحجة استحقاق نصيب الكافر من التركة دون المسلم

احد لا يمينه بالدين على الميت حجه الاخر وليس لابن النصارى ان يشارك المسلم فيما في يده بخلاف ما تقدم من المسائل لان الاستحقاق هنا ثبت باليمين وما اقام حجه في حق الميت ولا ابن النصارى ومن المسلم ان شهادته الكافرة لا يضر به للمسلم حجه وفيما تقدم انما اخذ باقراره وانه حجه في حقه ولو كان الشهود مسلمين فانه يقضي جميع التركة لانه جازح يجوز عليهما فيؤخذ منها نصاري مات ترك الغني درم فادعي مسلم وكافر عليه دين واقام كل واحد منهما علمه بدين اهل الكفر اخذت يمينه المسلم واعطيته حقه فان بقي شيء كان للكافر وقلا ابو يوسف لا يف بينهما نصفان واه الحسن بن زياد عنه قال هشام قال محمد هذا قوله الاخر وكان قوله مثل قولنا في حقيقته ثم رجع الى هذا وجه هذه الرواية ان كل واحد منهما يثبت دينه على الميت ما اقام كل واحد منهما حجه على الميت فكان الدينين ثابتا في الميت بخلاف ما تقدم من اسلام احده لا يمين لان الوارث يستحق باعتبار الحال فاما كل واحد من الغرلين لا يستحق على صاحبه شيئا وانما يستحق كل واحد منهما على الميت وعليه ورثته وجه ظاهر الرواية ان دين المسلم ثبت في حق الميت وفي حق الغريم الكافر ودين الكافر ثبت في حق المينع ولم يثبت في حق المسلم لان يمينه ليست حجة في حقه والمزاحمة بينهما لا تكون الا عند المساواة ولا مساواة بينهما اذا كان من احدهما

بنا في حق الآخر ولم يزل يثبته في حقه فهو كمن يلقى في الصخرة
مع دين المقرب في المرض يقدم دين الصخرة فان فضل شيء عن دين المصطفى
لانه انما لا تقبل بينة لحق المسلم فاذا زال احد قبلها هلك في دين الصخرة
دين المرض ولو اقام كل واحد منها شاهدين مسلمين قضى بينهما لان بينة كل واحد
منها حجة على صاحبه وعلى الميت كذلك لو كان شهود الكافر مسلمين شهودهم
ولو كان نصراني جباري يدعي دعاه لم ونصراني واقام كل واحد منهما شاهدين
قوله للمسلم منها قال محمد وهذا قول ايوسف ايضا لان هذا في عبادة الله تعالى
قال ابو يوسف في الموت وروي الحسن بن راشد عن علي بن محمد في العبد ما نصفا من
لحيوه والموت فعلى هذه الرواية لا يحتاج الى الفرق لانهما استويا في الحجج
وعلى الرواية الاخرى يقول الشهاده على العبد في قبول شهاده النصراني على المسلم
فلا يجوز خلافه لانهما اقيمت على الدين في الذمه دارق يدي اقام مسلم بين اهل
ان اياه ما في ترك ما مبراه لا ازاله غيره واقام ذي بينه من اهل الذمه مثل ذلك في
المسلم وان كانت بينه وبينه مسلمين في بينة نصفا لان بينة كل واحد منهما حجة على
وعلى حجة فان قيل لا يحتاج لشهاده المسلمين في الذمه في الكل ولو بطل في النصف
بشهاده اهل الذمه لا يحتاج لشهاده المسلمين في يجوز ابطال بشهاده اهل الذمه
لا يبطل في ذلك لا يحتاج الى كل واحد منهما فيبقى الكل والنصف صحيح
يستقيم ان لو كان المشهود خصا وليس كذلك اذا مات الرجل من اهل الذمه في عشرين سنة
عليه بغيره وكذلك الفاسق من اهل الاسلام ذكره في العبد ولو كان في مسلم

علي بن دينار في الولي المسلم انه اسلم واراد ميواته وشهد له شاهد اهل
الكفر اخذ ميواته بشهادتها وصلى عليه المسلمون بشهادته الولي للمسلم
ولو لم يشهد الا الولي المسلم صلى عليه ولم يكن من الميراث شي لان الصلوة انما تجزى على
المسلمين فيكون احباب الصلوة عليهم يقول الكفار لكن صلح حجة الولي المسلم في الكفر
فاذا شهدوا باسلامه بعد موته فقد شهدوا المسلم بالورثة في الكافر تقبل
الا انه لا تقبل في حق الصلوة وانما يقبل اخبار الولي المسلم فيصلي عليه كما يصلي عليه
بقول غيره من المسلمين لانه من امور الدنيا فيقبل فيه قول الواحد ولو كان كافرا
في يد اهل الكفر اهل مسلم شهد عليه كافرا انما الكافر او لمسلم لم تقبل وكذا لو كانت
في يده بهبه من مسلم اوصدقه لان في قبولها ابطال هبة المسلم وهذا قول ايحيى
وهو قول ايوسف الاول ثم رجع فقال اقضي على الكافر خاصة وهو قول ايحيى
لان الملك للكافر في حاله وشهاده الكافر حجة في استحقاق الملك عليه وليس في استحقاق
الملك عليه استحقاقه على البايع او بطلان البيع كالواقف المشتري بالانسان لان الملك
يسحق عليه اقراره ولا يبطل البيع به ولا فرق بينهما لان القضاة يحسبون الحق والاقراء حجة
على المقر دون غيره وكذا شهاده الكافر حجة على الكافر دون المسلم الا ترى انه لو شهد
رجل وامرأتان بالسرقة قضى بالمال دون القطع كذا هذا دل عليه ما ذكرنا فيما اذا
ايمن في سلم احدهما قلت في هذا النصراني بالدين في حقيقه ومحمد طريقتان على بعض
ان الملك يستحق بالبينه من الاصل وهذا يتحقق بزوايده ويرجع اليه البعض
فاذا كان اصل الملك في الاسلام فلهذا الشهاده انما تقوم على استحقاق الملك في الاسلام

وشهادة الكافر ليست بحجة عليه فلا تقبل كاتل التمسك به
 من القضاة على ما حدث بعد شري الكافر لانه لا بد للملك الحادث من سبب حادث
 يثبت عنده ولا يتم من القضاة الملك الاصل لان هذه الشهادة ليست بحجة
 بخلافه اقراره لا قرار جعل كالحج بالملك للمقر له ابتداء حكمه
 يتحقق الروايد المتفصل فيمكن القاضي من القضاة على ما حدث بعد الشري
 الدين لان البينة قامت على الدين وهو كافر ثم تعدي الي التركة فيتعدي الحق
 دون المسلم اما هنا قامت على المسلم ابتداء لانه توجب القضاة الاصل فكان
 بعدم ملك البايح والفاي ان هذه البينة تقوم على ابطال تعرف المسلم
 والاعلان ان الشهود لو كانوا مسلمين بطل ما تعرف البايح والواهب
 وشهادة الكفار على ابطال تعرف المسلم لا تقبل بخلاف اقراره لانه لا يتحقق
 تعرف المالك لكن المقر يصير مسلماً باقراره وانما لا يتحقق انتقاض قبضه بطلان
 تعرف البايح اما هنا نصير يد الكافر مستحق من الاصل وبهذا الاستحقاق
 قبضه ضروري وفوات القبض المستحق بالعقد بطلان التعرف له اعلم
 باسم الشهادة ما يجوز منها وما لا يجوز في الموارث وغيرها اصل الباب
 ان الشاهد اذا اجر الي نفسه مخرماً او دفع عنه مخرماً او ابطال حقا او جبه لغيره
 من ابطاله الا بالشهادة او حول ضامنا وجب عليه اي غير لا تقبل شهادته والكتاب
 او دفع مخرماً فلا يمتنع ولا شهادته لمتهم بالنفس لان الشهادة لا يجوز حمل الصدق
 وانما تكون حجة اذا رجحت جهه الصدق فبها فلا تقبل وهذا لا تقبل شهادته

لشهادته لا يمتنع من ان يكتب بخطه مع اعتقاد حرمته انهم بانه لا يمتنع
 عن شهادته الزور واما اذا ابطال حقا او حول ضامنا لانه ما مناقضا والمناقض
 قول له ولا ولاية له في الغير في ابطال حقه والله ايضا فاعلم ان الثاني وان يكون
 اقل مناقشة في المطالبة فيصير شاهد نفسه من جملة ما اذا لم يحول ما وجب عليه
 للشهود عليه في الشهود له لا يصير شاهد نفسه ولا مناقضا فقبل حوله
 ان حكم الفرع انما يثبت اذا لم يكن مودعا الي مناقض اما اذا ادعي فلا ان اصر به
 عن المناقضة وحرف اخر ان احد اوردته يقوم مقام الكل فيما يستحق عليه
 باعتبار الخلافه ولا يقوم بعضهم مقام بعض فيما يستحق لهم وعليهم لعدم الخلافه
 وعدم اتصال ملك احدهما على الاخر وعدم الولاية اذا عرفنا هذا قال محمد بن حنبل
 في ايديهم مالا وديعه لرجل فادعاه اخر فشهد المودع ان له للمدعي قبضته
 لانها عدلان شهد ولم يجر الي نفسها مخرماً او دفعاً مخرماً ولا ابطال حقا
 وشهادة العدل اذا خلت عن هذه الاسباب قيلت فان قيل انهما دفعا عن نفسها
 ونهردا الوديعه لانه واجب عليها لقوله تعالى ان لم يدعكم ان تؤدوا الامانات
 الي اهلها قلنا ليس كذلك لان الوديعه غير واجب على المودع ولا عليه مؤتم ككافة
 ذلك في المالك بل عليه التعجيل لا غير فلا يتحقق التمسك بل يجران انفسهما بازاله
 وابطال حقا ولو اقام المدعي البينة على ما ادعي فشهد المودع ان علي اقرار المدعي
 للمودع والملاقاة او مستهلك لم تقبل اما اذا كان قائما فلا يجران انفسهما بازاله
 على الحق بخلاف الاول لانه ابطال ايديهما وهو كافر في اقراره لمتهم بالنفس لا تقبل

لانه يشهد لنفسه ولو شهد على الميت قبلت اما اذا كان متعلقا بغير
انما كانا مودعين للغاصب مودع الغاصب من فها بهذا الشهاده
انفسها عن الضمان كما ويده عن انفسها مغرما ولو كان استهلكا اذ
الضمان وجب عليها المودع فها بهذا الشهاده حولا ضامنا عليها الى غير
المسلم الا لانها يوجب على انفسها الضمان لانه لو هلك في يدها قبل الشهاده
وبعدا يضمان للمدعي وان كانا ردوا المودع على صاحبها ثم شهد على
المدعي بما فرضنا قبلت لانها برياء بالرد سواء كان المودع مالكا او غاصبا دفعا
خلت عن الاسباب الموجبه للمرد ولو اذاعا اياه في يد رجل قتال هرب اياه فلا
الي وديعه وردها عليه ثم جاء احد المورثين وخصه في ذلك وقال هي دايه
بما علي اي جال الذي كانت في يده او لا تشهد انها دايه قال ان كان يعلم ان
اباه ثم ردها عليه فشهدا فجازره والا فلا لانه دافع مغرما وتغير بغير
ادعي دوا اليدها وديعه زيد ورد اليه ومات لزيد وادعي احد المورثين عليه
عليه قبل موته ومعني هذا انه اذا علم انه هو الذي اودعها اليه وانتهى
فقد خرجت مرضانه ينفين ان المودع يستفيد البراءه بالرد على مودعه
او مالكا فلا تتم في شهاده بالملك للمدعي اما اذا لم يعلم ذلك فقد صار
عليه بغيره بغيره يده عليها وذلك بوجوب الضمان عليه لما اكتمال انقضاء
فبوجه هذا الشهاده يريد ان يجعلها اليه ليراه نفه عن الضمان فكان
في شهادته قال ذلك الدار قبل هذا قول من يقول العقار بغير الغصب

هو قول الامام ع وخاف ان يرفع الي قاضي يري غصب العقار ويجعل كالمقول
فيقتضي عليه رجل معه شاة فقال لرجل ادعها قد عجزت جارا جارا واقام بغيره
انما له غصبها منه هذا واحد الشاهدين الزايع لم تقبل شهادته لانه يدفع عن
نفه مغرما طعن بعض المشايخ وقال تقبل لانه جرح على نفه مغرما لان الملك
لوثبت للمدعي بشهادته كان مخيرا بين تضييعه تضييعا لا مالا ان الملك في الكتاب
اصح لان المدعي اذا اثبت كلفه من تضييع الداعي فيصير الداعي بشهادته مقرا
له على نفه بالضمان فظهر انه قصد اخراج كلامه كخرج الشهاده دفع المغرور
بان يتوصل للمدعي الي تضييع الغاصب لان الضمان اذا تقرر اوجب الملك المخلص
فهو بهذا الشهاده يريد تقرير الضمان على امره بالدفع ليثبت الملك له ولانه
ذلك امره في اسقاط الضمان عن الداعي فكان دفع المغرور هذا الوجه
يحمل ان المالك غيره فيضمنه وهو لا يضمنه لما بينهما من الموده فتكلفت التهمة
رجلان في يدهما رهن لرجلين ادعاه مدعي فشهدا قبلت شهادتهما
لانها لم يجر الى انفسها مغرما ولا دفعا مغرما ولا حولا ضامنا لان الضمان
واجب عليها قبل الهلاك ان كان مضمونا فهو مضمون الدين لا بالقيمة ولو ثبت
للملك يصير مضمونا بالقيمة فلم يكن في يد ابطال الحق عليها ولا تحويل الضمان اليه
ما بطل اليد والخبر والتوثيق قال في كتاب الرهن لو ان رجلا باع شيئا على ان
شيئا بعينه فلما قبضوا رهنه شهدوا بخرائه لفلان قال في طلب هذا الخبر لا تقبل
لانه قتلهم وان لم يطلب بغير التهمة وانما وضع المسلم فيها اذا لم يجر الدين

ولن يكون لكن يطلب هذا الخزان قبل وجب ان لا تقبل شهادة كالبائع بعد ما
سلم الباع الى المشتري اذا شهد الملك حيث لا تقبل قيل له ان لم تقبل له ان لا تقبل له
لانه لما باع قتل قرائه بسبيل ذبيحة اما بالملك او بالنابيه ولا شهد
فقد عزم انه ليس بسبيل ذبيحة فصار مناقضا لهذا المعنى بعد
المرتين ان اقر بالرهن فبطلت ان يقولوا هو لفلان الا انه كان نايبا عن المدي
فلا امكنها التوفيق لا يثبت مناقض في السعي ثم ادخل في البيع
الشهادة اذا كان لا ملك المقض الا بالشهادة والموتى على نقض الرهن
الرهن بالرد على لا غير لا يرفع جانبه فلا منع القبول بعد هلاك الرهن
لانها صار استوفيان منها بهلاك الرهن في ايديها ويرى المدين منها
ظاهر انها هذه الشهادة يعيدان الدين على الراهن فيفضل الاستيفاء
الا انها يضمنان فيه الرهن للمدي لانها اقر ان المدين غصب في يد الراهن
مضمون عليها وهما مرتنان من الغاصبين فيكون مضمونا عليها ولا
عزل لرد وادراسا على نفسها جاز ولو ان المدينان ما ادعاه المدي
الراهنان لم تقبل لانها سعيه تقض ما تم بها وهو ملك اليد وليس
يدلها الا بانها تقض قبل قضا الدين لان الرهن لازم في جانبها
انها يضمنان قيمته للمدي لانها اقر بالعصب وقد عجز عن الرد والمدي
ان شا صبر حتى يفتكا الرهن في اخذ العين وان شا صبرها القيمة كالعبد
اذا ابقا الغاصبان لا شهد ان المقصود للمدي فان كان قايما في ايديها

لا تقبل لانها يجب عليها الرد الى المقصود منها بهذا الشهادة حولا ما وجب
عليها المقصود منه فيصير ان شاهدت لانفسها زوجة بخلاف المدين لان العبد
اما في يده ولو كانا انت الشفعة والفقير على الراهن وماليته مضمونة بالمدين
فما بالشهادة حولا العين فتقبل كالمودعين ولو رد المقصود الى المدين
شهد قبلت لانها يبرأ من الرهن كان الغصب لم يكر فانفتحت التهمة ولو مات
العبد في يدها لم تقبل سوا شهد قبل القضا بالقيمة وتراضيا او بعد
او تراضيا وسوا اديا القيمة او لم يورثا اما اذا لم يورثا فلو جهل احدكما حولا
ضما وجب عليها المقصود من غير الثاني ان القضا او التراضي يثبت
بينهما فضا كما لو ثبت بينهم بيع حقيقي ولو ثبت بيع حقيقي ثم شهد لا تقبل
من ابطال ما ان ثبتا للبايع من ملك التميز ولا يمكن ذلك الا بالشهادة فكذا اذا ثبت
بيع حكي واما اذا دفعها فلو وجه الثاني لان الاداة بينهما المبادلة
بين المقبوض وما في ذمتها من القيمة فكانا ساعيين في نقض المبادلة التي ثبتت بينهما ولا
يضمنان للمدي لانها ضما مده فلا يجب مده اخرى بغصب واحد بخلاف
ولو دفع لانها يضمنان فجاز ان يضمن للمدي ولان من عجز العاصب انما ضمت رتبته
استحقه غير كره وقد طرد ليس كالفقير المظني المستقوضان اذا شهدا المستقوض
لا تقبل القضا ولا بعد اما قبله فلو جهل احدكما ان الضمان يحبس القبض المقروض
فما حولا ضما وجب عليها المقصود من غيره والثاني ان الاستقراض شرعي خفيف
كان استعارة حكما كان المستقوض بمعنى المشتري لا شهد المشتري لغيره لا تقبل

واما بعد لقضاء الموضع الثاني ولا يبريد استرداد ما دفع الى المرفوض وابطال
ملكه فيه فلا يقبل وكذا لو رد عين المتقوض لانه ملكه بالقبض وكان رد ملكه قبل
وعن اي يوسف انه اذا رد عينه قبلت وهذا بناء على المستقوض هل ملكه
الاستهلاك ام لا وعنده لا ملك فكان كرد الوديعة والعارية ويجوز
ملكه وجه قوله ان القرض اعارة ولهذا لا يصح من الملاحق والمكاتب
جعله مبادلا لانه صرف بالنسيب الى الاعارة ما لا يمكن الانتفاع به مع بقائه
يكون قرضا لان الاعارة تملك المنفعة ولا يمكن الانتفاع به مع بقائه
اذنا بالاستهلاك بشرط الضمان فكان رد العارية والمقصود بالرد
الاستهلاك وجه ظاهر الرواية ما ذكرنا انه مبادله حقيقة ولهذا ملك القاض
ماله يبيع مع انه لا يملك اعارته وانما لا يملك الوحي لانه ليس قرضان مال علي وجه
وتصرفه فقيده به وانما لا يملك للملاحق لان الاذن يتناول الاعارة انه ليس بخاره
ملك لا اكتساب وانما ليس باكتساب في اراض الابل الصغرى والبيان
اشترى جاربه شريفا سرائر ادعاه مدعي فشهد به له لم يقبل لان
عليها بالقيمة كما لمقصود بقوله ايضا اعليها الا انها يفرقان من وجه
هنا فيه الجارية للبائع ويسلم الى المدعي وفي الغصب لا يسلم للمقصود
ولا يصح ان له لان العاصب يقرأ بالمقصود المدعي وهو ملك غير ما فلا يصح
اما هنا مع الافراز كسائر تصرفاته الا ترى انها لو اقترن بها بيعه ويضمنان
لانها تجزأ عن ردّها فبضمنا القيمة كما لو هلكت ثم قال محمد في الاصل ملك كان

القاضي فضيته ^{بيع} او نقض ذلك بخبرتها ونواحيها ولم يقض البائع
الجارية حتى تشهد بها المدعي لم يقبل لان الجارية بعد القبض مضمونة عليها
بنفسها كما قبل القبض لا ترى انها لو هلكت ضمنا قيمتها ثم شرط محمد لقبض
حضره البائع ورضاه هنا وفي موضع اخر انني بخبرته وليس في الملك اختلاف
الرواية وانما اختلف الجواب لاختلاف الوضع فوضع ما ذكر ان حضره البائع
توفي فيها اذا حصل القبض من له الشرط القاسد فاذا انقض البيع بحضره صاحبه
صح رضي به او لا كما في شرط الجارية وما ذكرنا انه يشترط حضره ورضاهما
اذا حصل القبض من غيره ولو رد على البائع ثم شهد المدعي قبلت
البراهة ثبتت بالرد فانقضت التهمة كما في العاصبين ولو ماتت الجارية
في يدها ثم شهد المدعي في الكتاب يبيع ان لا تقبل كما في الغصب بل
الضمان رجل اشترى جاربه شريفا سرائر ادعاه مدعي فشهد به له لم يقبل لان
بغير قضائه شهد المشتري لخرانها المدعي لم يقبل شهدا له المشتري بقضائه
البائع او لا لان الرد بعد القبض بالتراضي او الاقلاق جديد حتى الثالث
وفي حقهما فيها ليس من موجبات العقد فكان يبريد ابطال حتى ثبت للمغير
فكان ساعيا فنقض ما تم به فلا تقبل الوفاء ثم شهد الملك لغير المشتري
ما اوجهه ولا يملك ابطاله الا بالشهادة ولو كان الرد بقضاء او بخيار روية
او عيب قبل القبض قبلت سوا قبضها البائع او حبسها المشتري لا يستفيد
لان الرد بهذه الاسباب فيصح من كل وجه لان معنى البيع لم يوجد منه ولهذا

ابداً ما عرفت ذلك فشهدا جازيا هما معناه وكذا لو شهدا ببيع مرقان او اقرب
له وكذا لو اقتصم الشركا راضا بينهما ثم شهدا ان المثلثة باع نصيبه فلان
او اقرب له لم تقبل لان الحق الرديح والروية والعيب في يد الباطل فلهذا
شهدا تشفيان ببيع الدار ان سلم الشفع قبلت والا فلا لانها يشيان
لانفسها حق الاخذ ما اذا سلمت الشفعة لهما الا ان وجد الدار كان المشتري
هو المشتري والبايع منكر فلا شفعة لهما لعدم ثبوت البيع وان كان للمدعي حق
فلهما حق الاخذ فقرار البايع لان الدار ملكه ظاهر او قد قرنها عن الاخذ لان حق
الشفعة متعلق بزوال ملك البايع لا بثبوت الملك للمشتري وقد ثبت في الاخذ
كما لو اعيى البيع وحده للمشتري حلف كان للشفيع اخذها بالشفعة وان لم يقبل
شهدا ثمان منهم اتم باعوها جميعا مرقان وادعي فلان ذلك حمل الفريق
عليه لانها بهذه الشهادة يثبتان صفه اللزوم في بيعها لان المشتري حتى الشفع
البيع في نصيب الثالث بتفريق الصفقة عيبا مشتركة ولانها يشهدان على فعل المراه
لانهم باثروا العقد صفقة واحدة وهم في ذلك كخص واحد لانسانها بالمرتين
حقا لا شاهدا وللشفيع اخذ يلي الدار بالشفعة لان البيع في نصيب البايع
وان انكر المشتري وادعي الشريك لم تقبل لانهم شهدا اعلى فعل انفسهم
ذمة المشتري وللشفيع اخذها بثبوت البيع في جميعها باقرارهم ولو كان
لاشفعة له فلوان لامر مع اخر شهدا على المشتري انه ردها على البايع بالشفعة
شهدا الاخر كونه منها والمشتري قبل هذا اذا وجب ما عيبا كان له حتى الرد على الكل

وكان ذلك اعلى من كل قبضتها دية تمنع ذلك فيكون هذا بتعبد العمل عنه
لان البايع لما لم يكر له الشفعة فردها عليه كابتدأ البيع منه وشهادة الامير بالبيع
على المشتري انه باعها من غيره لم تقبل ولو امره المشتري فاشترى ما هو شفعه
الشفعة فلو شهدا انها الامر على الشفع انه سلم له جز لانها يشهدان
وشهدا انها باطلة لان الكفيلين بالدرك كالبائع وشهادة البايع بكل لا تقبل
ولا شهادة ابنيه فكذا شهدا الكفيلين وشهادة ابنيهما وهذا لانها يشهدان
العهد عن انفسهما وكذا ان شهدا ان الشفع سلم الشفعة كالبائع لم تقبل
لان صحة الشري تمام الملك للمشتري كان يقبونها ضمان الدرك فلهذا تشهدا
بقرار انهما صح بها وهذا لان البايع بنفسه البيع صار خصا وان لم يخلص
الشفيع فصار كالوكيل اذا حاكم عزل قبل القضاء ثم شهدا حيا سدا
لوارث صغيرا في مال الميت وغيره لم تقبل لانها يشهدان لانفسهما حتى التصرف
فكانا شهيدين ان شهدا الوارث كبير في مال الميت لم تقبل وان كان في غيره قبلت
وقال ابو يوسف ومحمد تقبل في الوحيين لانها اجبيان عن المشهود به
على الكبير كما في مال غير الميت ولا في حيفه انها يوجبان لانفسهما حتى يحفظ
لان حفظ مال الميت اليها عند غيبة الوارث الكبير بان شهدا له غاب بعد القضاء
قبل القبض كان حق القبض لا تقبل كما في المودع ان شهدا للمودع
مال الميت ولو شهدا على الميت دين قبلت لعدم التهمة ان كانت الورثة كبارا وان
كانوا صغارا وبعضهم جعل لهم قيم فلهذا الدين وقبلت شهادته الوحيين

لأننا ايمان لا يلزمها انه الا انها احتاج الى المشهود يجعل للمصالح
 لقيام السهادة في وجهه ونقاها على الوصية في غير هذا الذي جعلت له
 على رجلين ديني فشهدان هذا الرجل ابنه لا يعلمان له وارثا غيره وشهد رجلان
 لا دين عليهما الرجل اخر انه اخ الميت ووارثه لا يعلمان له وارثا غيره تضي
 بشهاد الغرضين لان ثابتة الميتة اذا قبلت كالثابت معانيه ولو عاين ان الميت
 ترك بنا واذا كان الميراث كله للابن كما انهما قد قبلت شهادة الغرضين لكن
 عن ائمة فان قبل الغرضان حولا فان وجب عليهما في غير وجه له لان الدين
 عليهما الميتة والنصارى المشهود له وذلك مانع قبول الشهادة كالميتة الغاصبية
 ولانها مشهورة في هذه الشهادة لانها يثبتان نايبا عن الميت في قبض الدين على
 وجه ثبوتها انما بقبضه وهذا يمنع قبولها قلنا اما الاول ان يكون محولا اذا
 كان المشهود له يقبض لنفسه وكل وجه كالميتة الغاصبية وهذا الوارث عام لان
 خلف الميتة كانه حي حتى يرد بالعيب ويصير مخرورا في الشهادة فان
 يكون قبض الوارث كقبض المورث فلا يخفى القول وكل وجه واما الثاني
 هذه النيابة لا تتوقف على شهادتها لولم يشهد او طلبا من القاضي ان ينصب
 الشخص وصيا عن الميت في قبض الدين وغيره بحسبها القاضي الذي
 يفعله تلوم القاضي فكان اثرها دفع المورثة عن القاضي فلا يوجب التهمة والا
 ووارثه وان يذكر ذلك في الابن وهذه الريادة بشرط ذكرها فيمن يجب بالانقضاء
 وهل شرط فيمن لا يجب غيره قال بعضهم تشترط لان الابن قد يكون

النسب وقد يكون الرضاع فلا بد ان يقول وارثه ليرثه لانه لا يورثه سواه الا
 في محج غيرهم ومنهم من اشتراط هذه الريادة فيمن لا يجب وهو الاحم
 لان الابن والابن من الرضاع لا يذكر ابا وابنا مطلقا وانما يذكر بقيد بقيد
 الرضاع ولو ذكر كان حوطا بعد عن الخلاف ولا يشترط في ذلك
 ذكر الاسم لحصول الاعلام بما هو اقوي منه وهي الاشارة قال في الميسر
 واست اكلفهم في الميراث انه لا وارث له غيره وقال بن ابي المني لكن
 بذلك لا يقضي القاضي الميراث لان سبب استحقاقه لا يصير معلوما للقاضي
 الا بحجوا ان يكون هناك من مزاحمة او يترجح عليه فلا يكون هو وارثا مع
 ثبوته ولانه اوجب شهده عند عدم المقابلة بالنفي كما نقول قوله لا وارث
 له غيره نفي لا طريق لهم الى معرفته فلو كلفهم القاضي ذلك كان شططا وحلا
 على الذنب واليه اشارة الكتاب فقال من قيل ان هذا غيب كلفهم القاضي عليه
 او قال غيب كلفهم عليه وهو يعلم انهم يشهدون بما لا يعلمون وان قالوا لا تعلم
 له وارثا كفي وعلى قوله لا يمكن لان هذا ليس من الشهادة في شيء لانهم يشهدون
 بما يعلمون وكما انهم لا يعلمون ذلك بالقاضي لا يعلمون معنى نسلم ان المشهود بذلك
 بهذا اللفظ ولكن استحقاق الميراث بالنسب الذي يثبت المشهود ففسرا الان
 اذ لم يذكر هذه الريادة كان على القاضي ان يتلوم لانه ما يظهر وارثا او مزاح
 له او مقدم عليه في هذا اللفظ كفوا القاضي بونه الفلور ونظر واذا ذلك لا
 فحوزو عن الكتاب لانهم لو قالوا لا وارث له غيره كانوا مخطئين بذلك

تحرزوا بقولهم لا تعلم له وارثا غيره وفي الحقيقة دم الاول وما
يكون اسبابا للتحيز عن الدين لا يوجب القبح في الشهادة ولو قالوا
لا تعلم له وارثا ما رضوا لذياد غير فلان جازي في قول اي حنيفه وقال
لا يجوز لان في تخصيصهم مكانا ايهام انهم يعلمون له وارثا غير ذلك
^{اريت} لو قالوا لا تعلم له وارثا سواه في هذا المجلس كان يفي بالميراث
ولا يحنيف هذا التفظ للمبالغ في بيان انه لا وارث له غيره وقضاه
ان بلدة كذا مولد كذا مستطراصة ولا تعلم له وارثا غيره فاحري ان يكون
له وارثا اخر في مكان اخر ثم تخصيصهم هذا المكان بالذكر لئلا يكون ما لا يعلم للملك
مختص بكان ومن كان كالواطلقوا وقولهم ان هذا ايهام ان كان كذلك فهو مفهوم
والمفهوم لا يعارض المنطوق والاصل ميدان فاقبت بن الدحداح رضي الله عنه
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لاهل قبيلة هل تعرفون انتم نسبنا فقالوا لا الابن
فجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ميواته لابن اخيه اي لبا بن عبد المطلب رضي الله عنه
ذكروا انهم لا يعرفون له فيهم نسب او لم يكلفهم اكثر من ذلك هذا اذا شهدوا
مع شهدوا الابن اما اذا شهدوا الاخ وقضي القاضي بشهادتهم شكك القويان
لم تقبل لانها حولا صان او جعليها الاخ للغيره من كل وجه لان القاضي طافقي
بالاخوه وقضي له بالدين والعين فقد صار الدين ملكا له عليها فما بشهادتها حلا
الي الابن لان يقضي له بالدين والنفسه لا الاخ فيحقن القبول مكن كالمغاص
ما قبل لقضائه لم يثبت الملك للاخ وكذا لو قضى الدين للاخ بامر القاضي

او بغير امر ثم شهد الابن لم تقبل لان القضاة ثبتت بينهما وبين الاخ نوع معا
لذا لا يكون نقضا با مثاليها لا باجبا فان فقد ملكا المدفوع الاخ بالاعليها
لهذه الشهادة سعيها في نقض هذه المعا وضعا لا تقبل فان كان الكتاب ارايت لو قضى
ذناير كنت اقبل شهادتها اشار الي ما ذكرنا انما سعيها في نقض ما علم بها
مكان الدين عدا في ايدها غصبا من الميت لم تقبل لانها حولا صان او جعليها
ويبرأين انفسها عن ضمانه فلا تقبل ولو شهد بعد الدفع الي الاخ قبلت
لم يحولها نا عليها ولم يسعيها في نقض ما علم بها لانها دفعا الي الاخ الرفع
بمخلاف الابن لو كان مكان الغصب بعد الملية والمسلح حالها قبالة القويان
وبعد لانها لم يحولها نا ولا نقضا ما علم بها رجل على رجلين شهد
انه مات واوصي الي فلان وقيل فلان الوصية فان كان الوصي ينكر الوصية شهد
وان كان يدعي قبلت استحضانا ولم تقبل قياسا ولم يذكر القياس الا كحسان
وانما ذكر في كتاب الوكالة ومن هذا الجنس مسائل احدثها هذه والثانية
اذا شهد ان الميت اوصي الي هذا وهو يدعي والثالث اذا كان رجلين على الميت
شهدا انه اوصي الي هذا وهو يدعي والرابع الموصي لهما بالمال اذا شهدا ان
الميت اوصي الي هذا وهو يدعي والخامسة اذا شهد الوصيان انه اوصي
معهما وهو يدعي في هذا كله اذا لم يدع الوصي واوي ان تقبل لم تقبل لانها
شهادتهم غير خص لان من اوصي الي رجل لم يقبل لا يكون وصيا وهذا اذا شهدا
ظاهرا اما اذا لم يكن لم تقبل قياسا واستحضانا ادعي الوصي او لم يدع الا

المطلوب فانها تقبل على الموت والوصية اذا ادعى معي ذلك ولو شهدان
اباها وكل فلا تقبل بغيره بالكوفة وادعى الوكيل فلكل انكر لا تقبل
القياس ان هو لا يشهد انهم تجردوا الى انفسهم فنعما فلا تقبل الوكيل الوصي
وكا اذا لم يكن الموت ظاهرًا وكالوكاله بقبض الدين وقضايه والخصومة
اذا شهد واحد من هؤلاء بالوكاله وانما قلنا ذلك اما المطلوبين فلا يشهدان
يقتبان نايبا عن الميت في قبض ما عليها من الدين بما اتهم من الدين بالدين
ولما في ذلك دفع ولهذا لو قضاه الدين ثم شهد ان الميت ادعى اليه لا تقبل
لان ذلك ثبتت راتما قلنا اذا شهد قبل القضاء اما العارضان فلا يشهدان
يقتبان من تصرفهما والميت في خصمهما وحفظ مالهما واما الموصي فلا يشهدان
يقتبان من تنفيذ وصيتهما ويوصل اليها حقهما وتوجه حصونهما عليه
واما الطالبان فلا يشهدان من تعيينها وخصمهما لما عارضا لا يمكن
ان يحصل لهم من المنفعة غير مضاف الى شهادتهم لانه حصل لهم غير شهادتهم
لان الوصي اذا كان بيده والموت ظاهر عند القاضي كان للقاضي ان يثبت هذا
وصياجه مال الميت حتى يعطي ماله على الميت ويستوفي ماله من غير شهادتهم واذا
لم يبيع كان للقاضي ايضا ان ينصب وصيا اذا ادعى بذلك واذا ادعى فقد رضي
فلا يضار الى شهادتهم وانما الشهاده والدعوى في اسقاط النظر عن القاضي
وتامره في تعيين الوصي وما يحصل للمساهدين انما تمنع قبول الشهاده
كان لا يحصل الا بالشهاده حتى يتمكن الشبهة فاما اذا كان حاصله لا بد

لعدم التمهده تمنع القبول بخلاف ما لو انكر الوصي لانه لا يمكن نصيبا
من غير شهاده فتكون ضروريه فوضا مضافا الى الشهاده وكان المبيع الامام
الجميل الوكيل من الفضل يقول هذه من اعجب المسائل لانه جعل الانكار مانعا
للمشهاده والاقرار سببا للقبول وهذا بخلاف الاصول الا انه انما فعل
لما قلنا بخلاف ما اذا لم يكن الموت ظاهرًا حيث لا تقبل الاشهاد المطلوبين
لان الوارث والموصي له والغريم الذي له الدين يثبتون لا نفهم حقا ملكا
ونعلق الحق بالتركه واما المطلوب بان لا يثبتا لانفسهما شيئا وانما يثبتان
على انفسهما مطالبه لم تكن ثابتة من قبل الوصي او الوارث فكلا ساهدين
على انفسهما بخلاف الوكاله لان القاضي لا يمكن نصب الوكيل على الغائب
فالغريم يثبت نايبا عن الغائب بقبض دينه والابن ينصب نايبا عن ابيه
لطالب المطلوب ويستوفيه فتعين بحق الاب فكان متما في اثبات
الدليل للقاضي لتتبع هو او الورثة حتى لو انتقت التمهده بان امر المطلوب
بالوكاله قبلت شهادته الابن لا يقر الا بغير اعلى دفع المال الى الوكيل
الشهاده فيبني اثر هذه الشهاده في غير اهل المديون للمدفع الى الوكيل وهذا
على الاب لا تقبل وكذا الشهاده بالوكاله بالخصومه في الدار لان اثبات حق الاب
الا ان بين مسلمي الوكاله فرق وهو ان في الدين عند امر المطلوب تقبل لما قلنا
وفي الخصومه وان اقر المطلوب لا تقبل لانه بهذا الاقرار لم يصبر على دفع
الي الوكيل ولا على جوابه ان خاصه الغريم انه لو لم اقم ايده لم يجبر على الدفع

والجواب فكانت شهادتهما ملزمة عليه الدفع والحمل فيه فنفذ الاول فلا يقبل
لخلاف الدين والفرق ما عرف ان الدين يقتضي امثاله فكان مقرا على نفسه
وامر وجهه على نفسه فيصير الدفع اما الاقرار بالعين وجب المقصود فيحصل
واقراره عليه ليس بوجه بخلاف ما اذا قضى الدين ثم شهد لان نفس الشهادة
مبهرجة وموجهة نصهرج دفعه فكانت شهادته لنفسه فلا تقبل ولا يثبت
هذه الشهادة لانه لو رد فحتاج ان ينصب للميت وصيا كليا يتعطل امور الميت فلا يرد
فان قيل اذا شهد الوصيان قلت مع ان لا يحتاج الي نصب الوصي قلنا انما
لا شهد ان الميت وصي الي هذا فقد زعموا انها لا يمكن التصرف الا بعدة فلا يثبت
شهادتهما فحتاج الي نصب الثالث لان الميت لم يرض برأيهما واذا احتج الي نصب
لم يكن الرد فابعد ولذا اذا لم يبيع الثالث يقع اليهما بالتأخير عما كالاوحي اليه
وما تاحصيا عن غير وصي رحلان شهدا ان فلانا مات وترك هذا الرجل وصيا
لا يوبه لا بطلاله وارثا غيره وقضى القاضي بذلك ثم شهدا لآخرانه ان الميت
لا يعلمان له غيره لم تقبلنا فصلة شهادتهما لانما شهدا اولان الاول اخر
فلما شهدا لآخرانه ابنه ووارثه فقد زعموا ان الاول لم يكن وارثا لانه محسوب
فكان تناقضا لا يمكن التوفيق معه فلا تقبل ويغرمان بالابن ما ورت الاخ
لانما زعموا ان ما ورت الاخ كان لابن وقواتلفاه عليه بغير حق فيؤخذ ان
بذعمهما ولو شهدا لآخرانه اخو الميت لا يوبه ووارثه لا يعلمان له وارثا اخر
غيره وغير الاول قبلت ويدخل الثاني مع الاول فيما قبض من الميراث ولا

اما القول في تناقض ما شهدا لاولاه وارثا الميت فقي
وارثا بعدا شهدا للثاني فاذا لم يثبت التناقض قبلت شهادتهما
فصارا لثابت بالشهادة كالثابت بحايته فان قيل صارا منافضين
النصف قلنا شهدا لاولاه وارثا لم يشهدا بالمال فلم يثبت تناقض
فيما شهدا بالشهادة الثانية بخلاف المسألة الاولى لانها شهدا ان
الاول وارث فاذا شهدا للثاني بالبنوة فقد زعموا ان الاول ليس وارث
فكانا منافضين بشهادتهما للثاني فان قيل تشهدا للثاني بالآخره غيره
صارا منافضين في قولهما الاول لا نعلم له وارثا غيره ثم قال لا نعلم لنا
قلنا اراد ابو قولهما لا نعلم له وارثا غيره في الحال ولهذا ما لا يعلم له وارثا غيره
ولم يثب على البتة لا نعلم له وارثا غيره في الحال ولو صرحا بذلك ثم علما
وارثا اخر لا ثبت التناقض فان قيل اذا شهدا ان هذا الاخر ابنه لا يثبت
هكذا انهما لم يعلما في الوقت ان له ابنا قلنا لانها اخرجت الكلام في الاخ على
التحقيق حيث قال هذا اخوه ووارثه فاذا شهدا ان هذا ابنه فقد جعلا
عن ذلك الاخ لا يرث مع الابن ولا كذلك الاخ لانه لا يكون رجوعا بقا الاول
ولم ينفيا المشاركة ليكون رجوعا ولان قولهما لا نعلم له وارثا غيره معتبر بالشهادة
لانه غير مقتضى به لانه نفي وارثه في استطاعة الملوك على القاضي فحسب ولقد اتفقوا
والشاهد انما يضمن اذا رجع عن المقتضى والشاهد انما يضمن اما الرجوع استنك
شهادة او بطلان الكذب لم يوجد احد هذين الا ان الاخ الاول لو

الميراث كان الثاني تضييد نصف الميراث هذا اذا ^{الميراث الاول الثاني}
بالبنوه او بالاخوه اما اذا شهد من غيرهم فلا يخلو اما ان شهد بالبنوه
او بالاخوه فان شهد بالبنوه قبلت ونفي له بالميراث اظهر التناقض فان
كان الميراث قايما في الاخ اخذ منه ودفع اليه الابن لان الثاني بالبنه
كالثاني معاينه ولو عاينا بنوه الثاني واستوى الاخ علي ما بالبيت ^{احد}
ودفع اليه الابن فكلنا هنا وان كان الاخ قد استهلك المال والابن الجار
ان شاخر الشهود وان شاخر الاخ لان الشهود ازالوا ايد عن المال ^{لغيره}
عن قبضه بشهادتهم الباطلة والاخ قبض ما لم يغير حق فان خرج الاخ كخرج
علي الشهود وان خرج الشهود رجوعا علي الاخ لانه كالحاصب ^{الغالب}
والشهود كالحاصب لان جبايه الشهود سبقت جبايه الاخ والحاصب ^{المال}
تخرج لا يرجع علي اخيه لانه حصل له عوض ما ضم فكان له ^{الاول}
رجوع لانه ملك المضمون بادا الضمان وقد هلك في يد الثاني فكان له الرجوع ^{تكملة}
كذا هنا وان شهد الفريق الثاني بالاخوه قبلت ايضا وهذا اظهر ^{ودخل الثاني}
مع الاول في الميراث ولا ضمان للثاني علي الشهود لانهم لم يرجعوا عما شهدوا ^{ولم يغير}
كذبهم فيما شهدوا به الا انه يشارك الاول في قبض ان كان قايما وان كان مستهلكا
بضمه بخلاف ما اذا شهد بالبنوه لانه ظهر كذبهم فيما شهدوا به ^{رجل مات}
وتوكعدين واثنين صغيرين وان عم هو وارثه لا وارث له سواه فاعين ^{ابن العم}
العبد في شهد بعد العتق لاحد من الامتين يعنيهما انها بكت للثاني

وصحة فني قيار ^{اي حينه لا تقبل} وعند ما تقبل وجه القياس انما ^{انما}
قبلنا ظهور ان الميت خلف بنتا وابن عم فيكون للنصف العبد للميت ^{والنصف}
لابن العم فيكون ابن العم اعني والنصف للميت والاعتناق عند تجزئ ^{وجب}
عليها السعاه في نصيب الميت والمستعني كما كان عند وشهاده ^{للكاتب}
غير مقبوله فكان في قولها في الابتداء ابطالها في الانتهاء وجه قولها
انما لو قبلنا ما ابتدا لا ينطل انتهاك الاعتناق عند ما لا تجزئ ^{فظهر انها}
حران شهد اولاد عليهما ان كان العتق موسرا وان كان معسرا ^{فشهد}
دينه شهاده لم يقبوله سوا كان مديونا او لم يكن ثم فرع علي قولها قال
ان مع القاضي شهادتهما ولم يقض بها حتى شهد الاخرى ^{فتمثل ما شهد الاول}
قلت ايضا كانتا بنتي الميت لا لو قبلناهما ابتدا لا ينطل انتهاك ^{ولا تناقض}
فيها لان نسب احدهما ووراثتها لابن في نسب الاخرى ولا وراثتها كالاخ ^{الاخ}
فان كان ابن العم موسرا ضمن ثلثي قيمه العبد للميتين وان كان معسرا ^{العبد}
كما لو علمنا ذلك عيانا وان قضى للاوي ثم شهد الثاني فهو علي وجهين ^{اما ان}
يكون ابن العم موسرا او معسرا فان كان موسرا قبلت لانه اذا كان موسرا فلا
سعاه عليها فلم يحول بشهادتهما ضمانا وجب عليها وان كان معسرا هو علي
وجهين اما ان اقرت الاوي بنسب الثانية او لا فان اقرت قبلت الشهاده ^{وان حولا}
مما وجب عليها من الضمان الي الثانية وهو سد من السعاه لان وجب عليها
في نصف قيمتها للاوي ومتي قبلت هذه الشهاده وجب عليها السعاه

في ثلثي قيمتها بين الاولى والثانية فتكون سدس جهة ما وجب عليها الى الثانية
 الا انه انما يجوز سدس قيمتها الى الثانية باقرار الاولى في الحاصل
 الا ان كان له لم يشهد بذلك كان سدس القيمة ما وجب عليها من غير الا الى الاخرى
 الاولى الثانية لم تقبل لانه وجب عليها السعاية في نصف قيمتها الاولى فيها
 بشهادتهما يحولان سدس قيمتها الى الثانية ولهما في التحويل ثلثاين ولا تقبل
 ما قبل القضا الاولى لانه لم تجب السعاية عليها الاولى فلم يحول لهما وجب عليها
 الى غير وجه له وهذا اذا قضى القاضي الاولى ولم يدفع ثمن القيمة لهما ولا
 اذا دفعا بقضا او بغير قضائهما لم تقبل لانهما يريدان ابطال بعض
 الاولى بنصف القيمة وهو سدس القيمة فلا تقبل ولا بنصف الثانية بشهادتهما
 لهما بنسب القيمة لانهما لا يبرهن العزم واللبث الاولى فكان الاقرار لهما اقرارا
 دهما بكذا في الاقرار كمن اقر له لول الغير وكذبه مولاه حيث بطل الاقرار لهما
 ههنا لانهما اقرارهما بالارث من الميت والرق من الارث فان عتقت الثانية او
 كانت حرة بجهدها خربت قضا الاقرار لم ينكح في الكتاب ذكر المتأخرين ان
 يضمنان لهما سدس قيمتها لانهما اقرار لهما بذلك هي صدقتهما في ذلك ان ادعت
 دهما اقرار بذلك ان رجعتا ان يقولوا الواجب علينا السعاية في ثلثي القيمة
 فيه الا ان نصف نصيبك قد استحقه غيرك فلا ضمان علينا في ذلك فان لم يشهد
 لثانيه وشهد لخره لا يكون لهما ثلثا القيمة من الميت وشهادتهما لما قلنا وضمنان
 سدس قيمتهما هكذا قال محمد في هذه المسئلة فيقال للمتأخرين في الاولى لم يضمنوا

بينا اذا كانا رعا نصف القيمة الى الاولى بقضا او غيره وهذا الجواب
 صحيح في الميتين اذا كان الدفع بقضا اما اذا كان بغير قضا وجب ان
 يضمنان ثلثي قيمتهما لانهما اقرار الثانية في المسئلة الاولى والخرى الثانية
 ثلثي قيمتهما وقد دعاهما سدسا الى الاولى بغير قضا فيكون عليهما ثلثا
 اجاب الفقيه ابو اسحق فقال القاضي وان لم يقض بالدفع فقد قضا بالسعاية
 في نصف قيمتهما الاولى والقضا بنصف قيمتهما الاولى قضا عليها بالدفع
 يصيران مجبرين على الدفع ولو قضا عليها بالدفع كان الجواب صحيحا هكذا
 هذا ولوم يشهد الثانية انها بنت الميت لكن شهد انها اخته بعد
 قضي الاولى بالبنية لم تقبل في قولهم جميعا لاننا في قضاها ايننا اخينا
 الى ابطالها لانهما لانه ظهرا ترك بنات واختا وابن عم فكانت التركة للبنت
 والاخت ولا شيء لابن العم فظهر ان ابن عمهما وهو غير مالك فلا ينفذ اعتاقه
 فيكونا عتقوا وشهدا العبد لا تقبل ولا يضمنان لهما شيئا وان اقر القاض
 قيمتهما فان عتقت ضمنا لهما ذلك وان لم يقض الاولى حتى شهد الثانية لهما
 اخت الميت وشهدا بذلك جميعا لم تقبل في قولهم لو احدى منهما لان في قبولها
 ردها اما اذا عتقت معا فلا يضمنان شهادة واحد فاذا بطلت في البعض
 في الكل كما لو شهد رجلان فلانا او حيي الى ايها والي فلان حيث لم تقبل
 لانهما اذا بطلت في الار بطلت في حق الاجنبي واما اذا شهدا على التعاقب
 الشهادة انما ينصير حجة بالقضا فصارت كانهما شهدا معا ولا تفرق القضا من

الحرم

وهو قيام الدليل على قضا ولا ضمان عليهما لانها لم يتلفا شيئا ولم يطر
كفهما وانما ابطال الحكم شهادة رجلين مات فتشهد قوم لرجل انه اخوه
وارثه وقضي بذلك للميت على رجل الف وهو بهما له الاخ وابراهما
شهد الغريم ورجل اخر لرجل انه ابن الميت لا يعلم ان له وارثا غيره فقلت
لانا خلعت عن الموانع بل الغريم يتضرر بهذه الشهادة لانها اذا قبلت
هبة الاخ وابراه فيعود الدين الي ذمته ويودي الغريم الاثم الى ابن
لان الثابت بالبينة العادلة كالتا بنعيانا وكذا لو كان الاخ وهب جاربه
عن الميت وتصدق عليه ثم شهد الموهوب له او المقتض عليه واخر
كما ذكرنا قبلت واسترد الابن الجارية فان قبل انه بشهادة سبي فنقض
ما تم به لان الهبة انما تتم بقبوله وهو مانع من قبول الشهادة قيل له فلو كان
النقض يدور هذه الشهادة لان الهبة غير لازمة فلا يكون مانعا من قبولها
كالمرتهن اذا شهد بالرهن لغيره فان كانت الهبة بشرط العرض وتقابضا
لان شهادته على الواهب بطلت فيما ملك من العرض ويريد استرداد العرض
ولا يملك ذلك الا بالشهادة فيكون مانعا من القبول وهذا لان الهبة بشرط العرض
بيع انتها حتى يثبت حق الرد بالعيب وثبتت الشفعة للشفيع فصا كالباع
او المشتري اذا شهد بالبائع لغيره حيث لا تقبل كذا هنا واذا تقبل
المشهود له الجارية بالبنوة من الموهوب له ان كانت قايمة او البقية ان كانت
مستملكة لان الموهوب له زعم ان الهبة لم تنجح وان ما في يد ملك الابن وهو

57
لانه قبض بغير اخر فيوسر برد العيز او البقي كالمشتري اذا شهد
لغيره ولم تقبل شهادته ولدي له اشتري الاخ جارية من الميراث ثم شهد المشتري
واخر ان هذا ابن الميت لم تقبل لكن ياخذ المشهود له الجارية او قيمتها لما قلنا
رجل مات وترك ثلث ثمنه دارا فاعاب اثنان في بيع واحد والدار بيد فجارجل
وادعي الدار على الحاضر فان ادعا ملكا مرسلا او اشترى من ابيه وقال الحاضر
كانت الدار لابينا مات وتركها ميراثا لي ولاخوي فلان وفلان وقبض كل واحد
نصيبه ثم ادعينا الغايبين نصيبهما وصدقه المدي انها كانت في يديهما
اخبر من الايديح واثام البينة على ما ادعي قبلت وقضي لتجميع الدار لان الابن
الحاضر وكيل عن الغايبين فيما يسترع من ميراث الميت حكما لان احد الورثة
عن الباقيين وعن الميت فيما يدي علي الميت وله لانهم كالموكل عن الميت
كان للميت ثلثه او حيا فاعابهم اثنان ثم ادعي علي الميت عن كان الحاضر
نصفه وعن الغايبين لانهم كالموكل عن الميت كذا هنا فان حضر الغايبين فويل
علي وجنين اما ان صدقا الحاضر وحدها حق المدي او كذا واذا عيا فلي الدار
الميراث في الوجه القضا ماض ولا يكلف للمدي اعاده البينة لانها اقرات
الحاضر خصا عنها وان كذا به رد ثلثي الدار عليها او قيل للمدي بعد بئسك الاخلا
حق لانها اذا ملكاه بسبب غير الميراث فالحاضر لا يتصب خصا عنها ^{قالبينة}
نصيبها قائم علي غير خص حاضر فلا تقبل هذا اذا كان جميع الدار بيد الحاضر
لم يكن في يد الانصبة وكان نصيبها في يد غيره ووجب رآخر المودع غنقل ما اقر الحاضر

وسا من وجهين احدهما ان التركة بعد نفسه تأه على حكم ملك الميت
والقسمه نزول عن ملكه والقاضي لو قسم انما يقسم بقرارهما بالميراث وباعتبار
ايديهما بدليل انهما لو كن في ايديهما لم تقسم واليد تصلح حجة للدفع لاستحقاق
ودليل الروايات عن ملكه بالقسمه انما وصي جاريد لانه ان قيمتها الف درهم
ثلاثة الف فولدت لجاريد قبل القسمه وتسليمها الي الموصي له ولدا او
الكسبت كسبا كانت الزيادة والثلاثان للميت حتى يكون ميراثا منه ولاحضت
الزيادة بعدا لقسمه حدثت على ملك الموصي له وتكون سالمة له وان كان ذلك
ورثت مال الموصي لان القسمه تضمنت استحقاقا على الميت وقضاه على الميت بفعله
واليد لا تصلح للاستحقاق والثاني ان القاضي ثبتت له الولاية على الميت في تركته
فيما يرجع الي النظر وتنفيذ تصرفه عليا اذا كان فيه نظر للميت في خبرون القاضي
بثبوت لا يثبت على الميت ليلزم الميت قضاءه فيما يرجع الي النظر ذلك لان
في ايديهم فلا يكون قولهم في ذلك حجة فيكفهم اقامه البينة على ذلك وتقبل
البينة فرغوا خصم لانها تقوم لا ثبات النظر للقاضي في حق من هو خارج عن
لنفسه ولان اقرارهم تضمن شيئا احدهما قيام ملك للميت لان التركة مبقاة على ملكه
الثاني ثبوت لا يده ابطال ملك الميت ونقله اليهما للقاضي وذلك قضاء العوض
الا ببينة بخلاف ما اذا اقساموا بانفسهم لانهم لا يلزمون الميت شيئا وخلال
لان معنى النظر هناك للميت في القسمه لوجهين احدهما ان العوض يخصني التي
وانتلف في القسمه تخصنيها بالقاضي انما يقضي بقولها ذلك على الميت

الان ان القاضي لا ان الغايبة لما فيه من التخصيص ولما فيه من ازالة الملك
على الغايبة ولقد كان للودعي ولاية القسمه للحفاظ على العقار بفعله
عليه انتلف في القسمه قضا على الميت بقطع حقه الان ان القاضي يجوز عقار الغايبة
الثاني ان في العروض ما ياحض كل واحد منهم بعد القسمه يصير مضمونا عليه
بالقبض في غيرهم وفي جعله لك مضمونا عليهم معنى النظر للميت وذلك
في العقار لانه لا يصير مضمونا على من ان ثبتت عليه عنياي حيفه ولا يقضي
ما اذا زعموا انها مملوكة لهم لان القضاء بالقسمه هناك يقتضو عليهم علي
اذ لم يثبت فيه اصل الملك لغيرهم عليه عند البعض لا يقسم ما لم يقبض الملك
الملك كونه في الجامع الصغير لان مجرد الدعوي لا يثبت الملك لها وكان
لغيرها وما غاصبان فاذا حضر المصوب عنه احتجما عليه بفعله القسمه
القسمه عند قاض اخر واما في الشري فقد روي عن اي حيفي في غير الاصول ان القاضي
لا يقسمها بينهم وسوي بين الشري والميراث ولكن على هذا الطريق ظاهر
الرواية فنقول قضاءه بالقسمه في المستري لا يتضمن قطع حق البايع اذ بعد
البيع والتسليم لا يبيح البيع على حكم ملك البايع بخلاف الميراث ولانه لا يثبت للقاضي
على الغايبة تصرف في امواله فتم لا خبروا القاضي بكون ولايته على البايع بفعله
الميراث الان ان الزيادة الحادثة تكون سالمة للمتدعي بالقسمه لا تتضمن استحقاقا
بخلاف الميراث فخلاف ما لو اقاما البينة لان الاستحقاق على الغير بالبينة جاز وافرق
بين الميراث والشري فيما اذا حضر اثنان وغاب الثالث وطلبا القسمه واقاما البينة

حيث يقع في الميراث ولا يقسم في الشري والفرق ان في الميراث انما قسمها عند حضور
لتعذر اشتراط حضوره عند التقسيم عادة وهذا لا يوجد في الشري لان كان
حاضر عند الشري فالحكم اشتراط حضوره عند التقسيم ولكن الحاضر من الميراثين
لا يتصرف خصما عن الغايبة لان احدهم لا يتصرف فيها بدعي عليه لان ثابت
لكل واحد منهم ملك جديد بسبب جديده با شري في نصيبه والقضاء على الغايبة
بالبينه لا يجوز اذا لم يكن عن خصم حاضر الا ترى انه لو جاز اجني وادعي كل الدار
واقام البينه على البعض وكان الشري ظاهرا لا يتقبل حتى الغايبة خلاف الميراث
لانما قامت على خصم حيث يتصرف احد الورثة خصما عن الباقيين فيايب عليه
كان المدعي به عينا وهو في يد المدعي عليه لانه لا يثبت له ملكه بغير حادثة
وانما يقتل ابيهم ما كان المورث بطريق الخلاف ولهذا ثبت لهم حق الرد على ابيهم
ونفع اقالهم معه ويستقيم جعل بعضهم خصما عن البعض لا كما في الشري
الا ترى انه لو جاز اجني وادعي كل الدار واقام البينه على بعضهم والدار في بيده
حق الجميع والطريق الاخر لا يثبت لانه لا يمكن من القضاء بالقسم الا بالقضاء
وموته يتعلق احكام غير مقصور على ما في ايديهم كوقوع الفرقة على تركته
وعتق امهات اولاده ومديرية وحلول ما على من الدين والوجه اني غير ذلك
وقوله ليس بجدة في ذلك لا يقسم حتى تقوم البينه عند المدعي على الموت اصل الميراث
مختلفا في الميراث لان القسم فيه للخصم في كونه للمودعي ولا يقسم القضاء للموت
العقار لان القسم لا يحصل الملكة ذلك لا يجوز الا بعد القضاء للموت

الطريق اخر في الشري وايه النواذر لانه لا يمكن من القضاء بالقسم حتى يقضي
ورواي ملك البايح وقوله ليس بجدة عليه وليس لنا فنقول الحكم المتعلق بالبيع مقصور
على ما في ايديهم فاستقام جعل ذلك ثابتا بغير حقهم باقرارهم بخلاف الميراث وان
فيهم صغير وغايبة الدار في يد الكبار فكذلك عندنا في حيفه لانه لا يقسم اذا كان
وطلبوا منها اودي وعندهما يقسم ويعزل نصيب الصغير ويشهدانه قسمها باقرار
وان الصغير على حيفه كلفه الغايبة لانا الدار كلها في يد الكبار وليس في هذه القسم
على الصغير والغايبة باخراج شيء من ايديها بل فيها نظرها بظهور نصيبها
لانه بالنسبة بعزل نصيب الغايبة الصغير فكان هذا محض نظري حتى الغايبة الصغير
كان في يد الغايبة من الدار شي او الصغير او المودع الكبير لا يقسم حتى تقوم البينه
انما الحاضر ان يكون مودعا لان في هذه القسم قضاء على الغايبة الصغير
باخراج شيء من يده والمودع لا يكون خصما وكذا لو كان مكان الدار عروضا في
لان في دعوى القسم استحقاق على الميت واحدا الورثة يتصرف فيها بيده على الميت
من التركة اذا كان جميع ما دفع فيه الدعوى في يده لعل اذا كان البعض في يده
فلا قد اقامت البينه قبلها القاضي لا يثابته لانه لا يثبت له البيه القاضي على تركه
ولان الورثة يخلفون الميت في الميراث فينتجون خصوصا عنه وينتصب بعضهم
عن البعض لانه كل ما تخلو تركه عن هذا لان الورثة يكثرون وكل ما يخفون
يقبل القاضي البينه لاجل غايبة او صغير ادي الي الضرر واد اقم وكل نصيب الغايبة
والصغير من حفظه لانه جعل احدا الحاضر خصما عن الميت وعن الصغير والغايبة الاخر

عن نفسه فيمكن من قبول هذه البيعة والعمل بها
وان كان الحاضر واحدا لم يقبل البيعة بالاجماع اما عندنا في حنفية
فلو جئنا احدا ان يقبلها قضا على الميت والقضالا بدله من مقضى له
والواحد في وقت واحد لا يصح ان يكون مقضى له وعليه في شيء واحد لما فيه التناقض
وهذا لانه ليس هنا خصم من الحاضر لو كان خصما عن نفسه فليس عن الميت والحاضر
وان كان خصما عنها فليس له من خصم عن نفسه لغيره البيعة عليه خلاف اذا كان
الحاضر اثنين الثاني لانه لا تقسم تلك الواحدة في وقت واحد في شيء واحد لا يكون
مملكا ومملكا ما فيه من الشاقض واما عندنا فالوجه الثاني لان الحاضر لا يكون
واحد فهو غير متظلم في طلب القسمة ولا طالب لانصاف ادليس معه من يتفق
ليقول للقاضي قسمها بيتا لا يتفق على غير ذلك ولا على الاخير لان كل واحد منهما
يطلب القسمة وبالتالي القاضي منع صاحب من الانتفاع بنصيبه وذلك ما في الارز
طلب صاحب القليل الذي لا يتفق بنصيبه بعد القسمة لا يتفق لان غير لا يتفق
ولو طلب صاحب الكثير واي صاحب القليل لانه طلب الانتفاع ومنع غيره من الانتفاع
وان كان خصمه نصب القاضي له وصيا لان القاضي ولايه النظر على القسي
ثم وصيه فاع مقامه فكانه بالحق حلف يقبل البيعة ويومر بالقسمة باعتبار ان
مدعي والاخر مدعى عليه واحدا خصم عن نفسه والاخر عن الميت القاضي فان كان
ميراثا ونصيبا وصيه بالنسبة وبعض الورثة غايه طلب الميراث القسمة واقام البيعة
الميراث والنسبة فسمت لان الحاضر من الورثة يتنصب خصما عن الميت من سائر

فقتل بيده الموصي له تنفس بينهم وهذا اذا اراد ان يورث الميراث مشغولا بالدين اما اذا
فلا وان اقاموا البيعة لان الدين المستغرق يمنع ملك الميراث عندنا والقسم لا يصح
كل واحد من الشركاء حقه وذلك للورثة بعد قضاء الدين لقوله تعالى من بعد حجه
او دينه والقياس لان منع الدين الارث وهو قول الشافعي لانه خلف الميراث
املاكه والدين لا يمنع ملك الميراث فلا يمنع ملك الميراث ولنا ان الميراث بعد
قضاء الدين بالنسبة فلا يمنع له ولان الملك لا يورث بطريق الخلافة عند استحقاق
اما عند حاجته فلا ولهذا لا يملك في حيوته ولما جده يبقى بقا الدين فلا يملك
الموصيه ولان حق الغريم اكد من حق الموصي له بدليل ان الدين مقدم على الوصية
فاذا كانت الوصية تمنع انتقال الملك الى الورثة في مقدارها فالدين اولى
فان سطل الحاكما بتلانه ملك الموصي لا ينتقل الى الورثة لهذا لا يملك قد الحجاز
وان لم يكن الدين مستغرقا فالقياس على هذا الاحتسان لان تمنع الارث وهو قول
الاول ثم رجع وقال لا يمنع وقال شر الميراثي تمنع بقدره وبذلك الميراث ما زاد عليه
لان المانع هو الدين فيقتدر بقدره كالقصر ولاي حقيقه على قوله الاول ان الدين
قل هو شايع في جميع التركة وليس البعض فجعله مشغولا بدولي من البعض ولا
مشغولا لانه لو شغل البعض منع الارث فيه فتقع التركة بين الغريم والميراث
تجوز التركة بينهما لاختلاف حقيهما لان حق الغريم ابدال التركة وحق الورثة في اعيانها
خلافا لموصي له لان حقه في اعيان التركة فيكون شركا له وبعد الوكيل بعض وهو قولنا
الدين من الباقي ولو كان البعض غايه قضي من الحاضر وجه قول اي حقيقه الاخر

بما شاهد به على غيره من غير ان يشهد في نفسه بالبراهين التي لا تقبل
من غير توقيف اذا شهد على ما ادعى فثبت غير توقيف لانه اذا شهد على ما ادعى فثبت
البراهين التي لا تقبل لانه اذا شهد على ما ادعى فثبت غير توقيف لانه اذا شهد على ما ادعى فثبت
لانه اذا شهد على ما ادعى فثبت غير توقيف لانه اذا شهد على ما ادعى فثبت غير توقيف لانه اذا شهد على ما ادعى فثبت
صحة لانه اذا شهد على ما ادعى فثبت غير توقيف لانه اذا شهد على ما ادعى فثبت غير توقيف لانه اذا شهد على ما ادعى فثبت
المطلوب به وفاء وانكر الطالبة فقام شاهدان شهدا على اقراره بالاستيفاء
وشهد الاخر انه ابراه لم تقبل لانهما اختلفا لفظا ومعنى اما لفظا فانهما
معنى فبذلك الحكم والحقيقة اما حقيقة فلان ابراه اسقط الله به الاستيفاء بالدين
والوصول اليه والابراهم ليس من الطالب المطلوب والاستيفاء هو من
اخذوا مملكا في شيء واحد من شئ واحد فثبت مخالفة واما الحكم فلا
عليه القول له اذا ابراه الكفيل ليس له ان يرجع على الاصيل واذا استوفى
والبايع اذا ابراه المشتري عن الشئ وجده بالمبيع عيبا لا يرد ولا يرجع
ولو استوفى يرد ويرجع ولو ابراه احد المتضادين صاحبه وقيل بطل
العقد يكون قاره ولو استوفى مع العقد ولان ابراه بالايضا
يؤذنه بعرض والبراه بالابراهم يتبرع لانه مملوك في ذمته بغير عرض البيع
مخالفة للتبرع لفظا ومعنى فان قيل شاهد ابراه شهد ببراءة مطلقه والبراه
المطلقة تحمل البراه بالايضا كما تحمل البراه بالابراهم لانه يقال ابراه بالايضا كما
يقال ابراه بالابراهم ويقال يري من الدين لانه وقا كما يقال لان الدين ابراه
الانوي انه ذكر في آخر الباب ان الغريم لو ادعى الاستيفاء شهد على ابراه
فثبت انهما موافقة من وجه وهو كاف في القول قلنا بان شاهد
شهد ببراءة مطلقه وتحمل البراه بالايضا كما تحمل البراه بالابراهم لان

الموافق بين الشاهد وبين معي انما يثبت اذا جعل شاهدا ابراه شاهدا
بابراهم يكون الايضا ولو شهد انه ابراه بالايضا لم تقبل ايضا لان
شهد على اقراره بالايضا والاخر على معانيه الايضا واحدا ما قول والاخر به
وهذا مانع من قبول الشهادتين كما لو شهد احدهما على الغصب والاخر على اقراره
او شهد احدهما على القتل والاخر على اقراره به وكما لو شهد احدهما ان
هذا العبد وبه هذا العيب وشهد الاخر على اقراره بالبيع ان المشتري
هذا العيب حيث لا تقبل كذا هنا واما في تلك المسئلة التي اجمعتنا الموافقة
جعلنا شاهدا ابراه شاهدا لا يضا والمدي يدعي الايضا وجنب
ولو ان شاهد ابراه شهد ان صاحبه الحق اقر ان الغريم يري اليه منها
قبلت لانهما اتفقا معي وان اختلفا لفظا وما شهد به داخل تحت دعوي
المدي لان المدي يدعي ابراه بالايضا وكذا شهد على اقراره بالمال بالاستيفاء
فقد شهد على اقراره بالمال بذلك معني لانه شهد على اقراره ببراءة مضافه
الي الغريم والبراه المضافه الي الغريم انما تكون بالايضا وهو ان يكون
من المطلوب وانتهاه من الطالب وذلك بالايضا ولهذا يكتب في الصكوك
يوي اليه منه براه قبض واستيفاء الا ترى ان القول له لو قال
يوي الي منه رجوع على الاصيل ولو قال ابراه لا يرجع ولو ادعى الغريم
ان الدين ابراه فشهد احدهما بذلك وشهد الاخر انه شهد له بالمال او
تصدق عليه او خلفا بانه ادخله من ادخله منه قبلت لانهما اتفقا

دعوى المدعى

بذكر هذا ذكره الاصل انما تقبل لان الصدقة لا
وهي البراء التي يقصد بها وجعل الوهب له فلا تقبل تحت براه مقيدة بغيره
البراء التي يقصد بها وجه الله تعالى طعن القاضي ابو خازم وقال يجب ان تقبل لان
هذا ان الغريم لو ادعى البراءة في حالها بالابرا او الاخر بالهبة والصدقة قبلت
الشهادة بالصدق في تلك المسئلة بالهبة فيكون هناك اول الجواب ان الغريم اذا ادعى
البراءة وهي لفظ عامة تتناول البراءة بالصدق والهبة فتشاور بينهما بغيرها
بالابرا او الاخر بالصدق او الهبة فقد شهد ما دخل تحت الدعوى من جديد ما دخل
الاخر قبل ما اذا ادعى الهبة فالصدق لا يدخل تحت الدعوى فلا تقبل
الصدق والابرا يمكن لان يقال البراءة بالصدق او تصدق على الهبة فكانا غير
شهادتهما انه وهب نفسه منه وشهد الاخر انه تصدق ما عليه لم تقبل لان
البراءة تشهد احدهما بالهبة والاخر بالصدق لم تقبل لما بينا فان قيل وجب ان تقبل لان ما شهد به
دعوى المدعى من وجه لان المدعى ادعى براه مطلقه قد دخل فيها براه يقصد بها وجه الله تعالى
يقصد بها وجه الغريم قبل له بالكنها اختلاف لفظا ومعنى فكانا المشهورين
كل واحد منهما سوى شاهد واحد لم يثبت العدد بخلافه اذا ادعى الغريم البراءة
بالابرا او الاخر بالصدق لانها اتفقتا معني من جديد لان الابرا قد تكون وجه
تأشبه به شاهد الصدقة داخل فيما تشهد به شاهد الابرا من وجه فيثبت
الغريم الهبة فتشهد احدهما بالهبة والاخر بالابرا قبلت لان الهبة براه على ما مر
والشهادة وهذا كله يرجع الي الموافقة والمخالفة بين الشاهدين في اقسام الحجج

والمخالفة بين الشاهدين المدعى بالهبة اذا ادعى الغريم الابرا فتشهد شاهدان
ان صاحب الحق ابراه او حظه قبلت لان ما شهد به داخل تحت الدعوى
لان ادعى براه مقيدة بالابرا وما شهد به براه مطلقه كمثل الابرا
فوجب تحيين الظن بالشهود وكانها شهدا بالبراءة بعوض موافقة للغريم
وهذا لانهم انما شهدا رعاياه بجانب المدعى ليصل اليه براه لذمتهم
حججه على الموافقة قبل خلافه اول الباب هي اذا ادعى الغريم الابرا فتشهد
على البراءة والاخر على الابرا جئت لتقبل ان تجعل شهادته شاهد البراءة
ببدل ما جعله شاهدا بالبراءة بدل لان الاختلاف بين الشاهدين ليس
بين شاهدين والمدعى في لفظه يوجب اختلاف المعنى الا ترى انه لو ادعى اللفظ
على اقراري اليد بالقبض قبلت فان كان بين شهادتهما والدعوى فرق من حيث
ولقد لو كان الاختلاف على هذا الوجه بين الشاهدين لم تقبل وهذا لان
لفظا لا يتغير بين الدعوى والشهادة ما غاب خبر دخول المشهود به
الا ترى ان المدعى يقول ادعى والشاهد يقول تشهد والمدعى يضيف الشيء الى نفسه
والشاهد الى غيره والشهادة تتبع للدعوى والمقصود تصحيح الدعوى فثبت
الشهادة على الموافقة بخلاف المشهود لان شهادته احدهما ليس تتبع للشهادة
وليس عرض الثاني تصحيح شهادته الاول وهذا لان الدعوى تصح بدون الشهادة
واذا صححت عمت ما تنزل لفظها فانما تشهد ما دخل تحت اللفظ صححت صحة
لامرأة طلقت نفسها لثلاثا فطلقتها احد يقع لان تزويج الزوج

لا يتوقف على جوابها فتناول جميع ما تناول الله فاذا اطلقنا هذا
اجابت بما تناول اللفظ بيقع ولو شهد شاهد بالتطبيق وشاهد بالتطبيق
لم تقبل عطف حقيقته لان شهادته احد ما لا تقبل ولا حكم لها الا بانها
الاخر اليها فلم يثبت ما تضمنت احدهما بانفرادها ولم يحسم الاخر
في اللفظ فلا يثبت المتضمن ولو شهد على الهبة والنفقة او الصدقة او القليل
او العطيبة لم تقبل لان ما شهد به غير داخل تحت المدعى يوجد ما لا
ادعي البراءة ببدل ما شهد على براه بغير بدل وحمل الصدقة والبراء
ببدل غير ممكن اقضي ما في الباب بدعي لا ينافي ادعي البراءة وهما بالشهادة
شهدا بالبراه لكن للمدعي يدعي براه مقيدة بالايضا وهما شهدا براه مقيدة بالايضا
وما غير ان وذكر هذا القليل مع الهبة والصدقة والنفقة وقال لم تقبل ما لم
الاصل الاحلال لم يذكر القليل وهذا هو الصحيح وما ذكره جواب الاحلال
شهد بالتحليل قبل لان استعمال التحليل على البراه لانه يبان فانه
وقد ذكرنا انها لو شهدا على البراه قبلت كذا هنا واستعمال اللفظ الاحلال
المباحات فصار كالهبة والصدقة لانه يقال احللك هذا الطعام واحللك
يقال حلاله وحللك ولو شهدا على الصدقة والهبة لم تقبل فكذا هنا ولو
الغرم الابرا فشهدا على التحليل ما كان له عليه وقيل قبلت لما ذكرنا ان
عليه استعمال في البراه ولو ادعي الهبة او الصدقة او النفقة او العطيبة
لم تقبل لان ما شهد به غير داخل تحت المدعى يوجد ما لا ادعي براه مقيدة

٢٩
وبغير بدل ما شهدا براه مقيدة بغير بدل وهي البراه بالايضا وبدل
لان ما لو ادعي الايضا وسهدا بالايضا او التحليل لان الامراء والتحليل
بالايضا كما يكون الابرا فكذا شهدا به داخل تحت المدعى من جهة ذكرها
التحليل مع الهبة والصدقة وقال اذا شهدا بالاستيفاء لم تقبل وذكر في
الاحلال وهو الصحيح وما ذكره جواب الاحلال وجواب التحليل
بعد هذا جواب التحليل وقال لو ادعي انما براه او حلاله وشهدا على اقراره
بالاستيفاء سئل الغرم عن البراه والتحليل هل كان ذلك الاستيفاء او غيره
لان البراه والتحليل كما يكون الابرا يكون الايضا فان قال بالايضا قبلت
بالايضا لم تقبل لانه كذا بخوده وانما يبال لان دعوتهم تختلف مخيفين
فيرجع الي بيانه فان قال كانت بالاستيفاء فقد وفق بين المدعى والشاهد
فقبل وان قال بخيره لم يوفق فلم يقبل وان سكت عن البيان لم يذكر هنا
وذكر في الاصل انه لا يجوز على البيان لانه خالص حصة الانسان
حقه لكن لم يقبل لانها شهدا بالكثر مما ادعي لانه ادعي براه محتملة للايضا
وغيره وما شهدا بالبراه بالايضا جزما والشاهد متى شهد بالكثر
ادعاء المدعي لم يقبل من غير توفيق كولو ادعي الفاق شهدا بالعموم ساء
قبلت في الاصل فاذا سكت لم يقبل رجع في هذه المسألة في البيان في المدعي
وذكر قبل هذا انه اذا ادعا الايضا وشهدا انه ابراه او حلاله قبلت ولم يرجع
في البيان الى الشاهدين هل شهدا بالبراه ببدل او بغير بدل الغرم ان

الشاهد بنى شهادته بالبراهين المدعى فيقبل دعوى توفيق متى شهدا باقل
 قبلت من غير توفيق فاذا ادعى الابطال او التظليل شهدا بالاستيفاء كانت
 فلم تقبل من غير توفيق لان الشهادة تتبع للدعوى والدعوى لا تتبع الشهادة
 فاذا ادعى الايقاع لا اشتباه في دعوته فحسن الظن بالشهود وجعل
 موافقة للدعوى كما قال القاضى بالمتبوع بخلاف ما ادعى البراءة وشهدا
 بالايقاع لانه لا اشتباه في شهادتهما وانما الاشتباه في دعوته ومنه
 يرد المتبوع الى التام فوجب السؤال لبيان موافقة بين الدعوى والشهادة
 ولان الدعوى مقدمة على الشهادة فاذا كانت الدعوى مفسرة امكن حمل
 المفسر لان الظاهر ان الشاهد يريد ما دخل تحت الدعوى اما اذا كانت
 مبهمه وانما هو لا يعلم مراد المدعى بالنظر الى اللفظ لا بحمل كلام الشاهد
 للفظ المدعى واذا سلمت لا يبقى لان سكوتة دل على انه ادعى البراءة بغير دليل
 وان دعوته مخالفة للشهادة ولو كان بالدين كميل بامر المطلوب ادعى الاستيفاء
 شاهداً على البراءة قبلت في براه الكفيل لانه لو كان اصيلاً قبلت فلما
 ولا يبر الاصيل ولو بالدين الرجوع عليه ولا رجوع للكفيل على
 فان قيل شهادتهما امان كانت على البراءة يبدل او بغير دليل ان كان
 ينبغي ان لا تقبل لانها شهدا بخلاف ما ادعى وان كانت بغير دليل ان رجوع البراءة
 الاصيل ورجوع الكفيل على الطالقات قلنا لا تثبت شهادتهما للكفيل
 من غير تعرض اي بديل لانها انتفاء على براه الكفيل قبلت شهادتهما

وبراهين قد تكون بديل لها براه بديل فحق الكفيل على
 بالنية كما في حق الطالب فيغير بديلها مرجع للمدعى الاصيل فكان
 الثابت بهذه الشهادة براه الكفيل بالايقاع من وجه وهو لا يمكن ابطال
 ما كان ثابتاً ولا يثبت اثباته الى ان يكون حق الطالب قبل المطلوب ثابتاً بيقين ولا
 يبطل رجوع الكفيل على الاصيل الى ان يثبت ثابتاً فلا يثبت اثبات قبول الشهادة
 حكم دون حكم جابر كما اذا شهد رجل وامرأتان بالسرقة حيث تقبل فحق
 دون القطع ولو قد فحل جلا كما دعي القاضى انه عبد لنصراني وادعى المدفون
 انه حر واقام شاهدين من اهل المدينة ان مولاه اعتقه وهو ملكه قبلت
 حق الحق دون المدعى الكفيل الهبة شهدا احدهما بالايقاع والاخر بالبراه
 قبلت لانه لو كان المدعى اصيلاً قلنا اذا كان كميلاً وللطالب الرجوع على الاصيل
 لما قلنا ولا يرجع الكفيل على احد لما قلنا وهذا لان الكفيل بدعوى الهبة
 ادعى شيئين وهي البراءة عما وكل ما في ذمته من الدين والشاهدان شهدا
 وتفردا احدهما بالاثبات في ذمته فثبت ما انتفاء عليه دون الزيادة
 كالو ادعى القاضى وخمسائة فشهدا احدهما بالف الف والاخر بخمسمائة حيث
 انتفاء عليه دون الزيادة واذا لم يثبت ملك الكفيل ما في ذمته لم يكن له الرجوع
 لان الكفيل لا يرجع اذا ملك ما في ذمته اما الهبة والارث والاداء
 وحق الرجوع للطالب على المطلوب انما يبطل بالاستيفاء او بتعليك ما في ذمته
 بديل لا وبغيره ولم يثبت فلا يبطل رجوعه لما ذكر في المبسو

الوكالة فتشهد أحدهما أن فلانا وكل تقض دينه فلان وشهد الآخر أنه لا يقض
منه أو أرسله ليأخذ منه فان كان المطلوب مبيعاً الدين فلا أخذ ولا تقاضا
عليه ثبوت الأخذ منه لأن الرسول والمأمور له حق القبض عند إقرار المطلوب
كالوكيل وإن حجده الدين لم يكن خصماً له أما عندنا فظاهر لأن الوكيل يقض الدين
لأجل الخصومة وهو رובה الحسن عن أبي حنيفة وأما على ظاهر الرواية في الخصومة
فلو وكيل الخصومة دون الرسول والمأمور بالقبض كالرسول فلا يثبت له الخصومة
لأنه لم يشهد له بذلك إلا شاهد واحد فلا يثبت أن شهد له بالوكالة بالقبض
عند أبي حنيفة وإن شهد له شاهد بالوكالة بالخصومة وشهد آخر بالوكالة بالقبض
ثبتت له الخصومة والقبض عند أبي حنيفة وقال لا تثقل في القبض إذا كان
بالدين ولا تثقل في الخصومة إذا كان بالمطلوب الذي قاله في لا تثقل في ذلك
وهنا بنا على أن الوكيل بالخصومة يملك القبض عندنا والوكيل بالقبض يملك الخصومة
وقد اتفق الشاهدان على الحكمين معني وإنما اختلفا عبارة عن الاستماع قبول الشهادة
كالشاهد أحدهما بالعلم والآخر بالهبة وعندنا الوكيل بالقبض يملك الخصومة
فقد اتفق الشاهدان على ثبوت حق القبض وشهد بالخصومة واحد فيثبت له
دون ما تقدم به أحدهما وعندنا الوكيل بالخصومة يملك القبض والآخر
يملك الخصومة فلم يوجب على كل واحد من الأمرين إلا شاهد واحد فلا يثبت
ولو شهد أحدهما أنه وكل يقض دينه فلان وشهد الآخر أنه لا يقض
عليه القبض فوكيل وإنما اختلفت العبارة في ذلك كمنع قبول الشهادة

بذلك عقد لو شهد القبض وشهد الآخر أنه وكل بالقبض
قبل أن يتقاضا لا يقتضا سوا الغه وله لا لو وكل بالقبض يملك القبض
فان تقاضا معني على اختيار المشتري لم تقبل لأن التقاضي عبارة عن المطالبة
عرفاً واختلفا معني لفظاً ولو شهد أحدهما أنه وكل يبيع هذا العبد وشهد
الآخر أنه وكل يبيع وقال له لا يبيع حتى تستاذني فباع الوكيل جاز قياً لفظاً
قوله حتى تستاذني باطل لأنها اتفقت على الوكالة بالبيع وتفرع أحدهما بزيادة
فصار كالشاهد أحدهما بالعلم والآخر لا وشهد على القرض وشهد أحدهما على القضا
ثبت ما اتفقا عليه وهو الوكالة والقبض دون ما تقدم به أحدهما وقيل لا يقضي
بشيء استحساناً لأن قوله لا يبيع حتى تستاذني يقتضي الوكالة فيكون أحدهما
شهد بوكالة مطلقة والآخر بوكالة مقيدة والمطلق غير المقيد فلم يثبت شيء
بخلاف العمل لأنه رفع الوكالة وكذا القضا ولو قال أحدهما وكل هذا
وقال الآخر وكل هذا وهذا لم يكن لهما ولا لأحدهما أن يبيع لأن الشاهد
الثاني واحد فلم تثبت الشهادة بتفرد الأول بالبيع وأحد الآخر لا يبيع
بوكالة اثنين واحد الوكيلين لا ينفرد بالبيع فان قيل إذا اجتمعا على البيع
أن يثبت اتفاق الشاهدين على نفوذه نباحاً شرهما قلنا لا اعتبار بما شره
لأنه ليس بوكيل من جهة المال لأن الشاهد بوكالة واحدة ليس بوكيل من جهة الوكيل
الأول فسقط اعتبارهما شرته لنفوذ هذا البيع وكذا هذا في تقاضي الدين ولو كان أحدهما
الوكالة بالخصومة كان الذي اجتمعا عليه في الوكالة خصم لهما أجمعاً على ثبوت

لان احد الوكيلين ينفرد بالخصومة ^{بذلك القبض لان احدهما}
لا ينفرد بالقبض وليس على ثبوت حق التفرده بالقبض الا شاهد واحد ^{لو شهد}
احدهما انه وكل بالخصومه فها وفي شئ اخر شهد الاخر انه وكل فها ^{فما}
فيما اجتمع عليهما لولا كالتقبل ^{فما} فبما يصح لا بما يباه ويجوز ان يستنبط ^{القبض}
في شئ دون شئ ثبت ما اتفقا عليه دون ما تفرده به احدهما كالتفرده ^{القبض}
بشئ من شئ الا انهما تطلقا ^{فما} وحيث تطلق في خصامه لا يتفقا عليه ^{القبض}
الوكاله باسبع ولو شهد احدهما انه وكل بالخصومه في هذه الدار ^{القبض}
وشهد الاخر انه وكل بالخصومه في اراضي البصرة قبلت وكان ^{القبض}
قضا القاضي لا عين القاضي واقضية لقضاه لا تختلف ^{القبض}
وهو الوكاله بالخصومه الا ترى انه لو وكل بالخصومه فعلا او مات ^{القبض}
كان له اختصاص عند فلكي لو تحول الخصم الى بلد اخر كان ^{القبض}
وهذا بخلاف ما لو شهد احدهما انه وكل بالخصومه عند فلان ^{القبض}
عند فلان اخر حيث لا تقبل لان فلان الاول انما يصير حاكما بينهما ^{القبض}
وكل واحد منهما شهد برضي الموكل بخصومته الى انسان غير الذي شهد ^{القبض}
فلم يثبت واحد منهما وهذا لان الحكم كالحكم لانه يعتمد ^{القبض}
على تفاوت تقارن عمل الحكم ومثله الى احدهما ورضاه ^{القبض}
بالحكم الى غيره وكذا ان اخذما القاضي والاخر بالقبض ^{القبض}
لخصومه واحد فاما الاخر فاشهد على الموكل فيما يعي ^{القبض}

بالخصومه الى فلان القدر ^{الشاهد} ان اخلا المشهود به منع ^{الشاهد}
واذا ادعى رجل قبل رجل الف درهم وقال خسمانه فها من ^{الشاهد}
وقال الاخر خسمايه من ثمنه فها من قبضه قبلت في خسمايه ^{الشاهد}
المعقود عليه وانما دعواه دعوى للدين فصاركها لو ادعى ^{الشاهد}
بار من الشهادته بالقتل اصل الباطل المعقود به رجوع ^{الشاهد}
القبض لبقا المشهود به ولجواب الضمان على الرجوع ^{الشاهد}
فان بقيت للحكم يعني المشهود به ثابتا ولا ضمان لان ^{الشاهد}
ابتدا كانه بقا به بطور الاول ^{الشاهد} وحرر ان المعقود به ^{الشاهد}
واحكام الجانيات لا عددها لان اعتبار الجانيات ^{الشاهد}
قد يبرأ من جانيات وموت من جانيه واحد فتعد اعتبار ^{الشاهد}
ولقد قلنا ان من قطع يده جل خطا وجرحه سبع ^{الشاهد}
فان من ذلك في القاطع ربع الله لان النفس تلفت ^{الشاهد}
والسبع وعبد وجانيه في نفسه واحكامها مختلفة ^{الشاهد}
لان جانيه عبد معتبره الا ترى انه لو جني على غيره ^{الشاهد}
لمكان التناهي ولذا جانيه على نفسه ليس من جنس ^{الشاهد}
الا انه لا يظن حكمها ولو جرحته قرحه ومشتهه ^{الشاهد}
فان فعل الرجل نصف الدية لان الثلثة من جنس واحد ^{الشاهد}
جانيته واحدة فها هو والاخر معتبره وحرر ان ^{الشاهد}

بالقتل على الرابع الا ان تمام ذلك فيه
 ولم يبق من شهادته شي كان شايدها بيننا دهم بغيره وانما الاول في ذلك
 ادي الرابع فيتم التمام لثلاثه ارا دهم ان ثبت الرايه في هذه المسله عن اي حيف فقال
 كرجل قطع يده ثلثه فصرخ فطما ثمان منهم قبل المبرر في القاطع ثلثه يده اليده على
 ديه النفس وهذا مروي عن اي حيف في المسله التي فكرنا فيها على قيار اوله وان
 لم يقتله بعد جوع الاول لكن قطع رجله بغيره فحشيد على عند القاضي القصاص
 الجامع وعامة الروايات ان جوع اثنين من الثلث قبل القضاء في القضا بالقتل
 وعلى رايه النوادر لم يبدعنا القتل ان هذا حق العبد جوع الشاهد بعد القضا
 الاستيفاء لا يمنع الاستيفاء كالا موال خلافا لحد ولا يباح في القضا واستيفاء
 بالقضا لان الاما تحصر به كالقضا وهذا معد في القصاص لا القضا
 الحدود والى قوله قضيت فكان القضا هو الاما بخلاف حد العباد ووجه الجامع
 والمبسوط وهو الاصح ان القضا وان كان حق العبد كغير عقوبة كان محظورا
 مرتبا بالقضا وهذا يندري بالاشبهات كحد ولا يثبت الابدان ولا يثبت
 مع النساء لا يثبت القاضي في القضا في الشهادة على الشهاد ولا يجوز استيفاء الاول
 من له القصاص ورجوعه قبل القضا او رثته فيمنع الاستيفاء كالحده والاشبه
 لو شهد على نصراني القصاص في القاضي به ثم اسلم المقتضي عليه قبل الاستيفاء بطل
 كالمو اسلم قبل القضا ثم رجح على المسلم على اربعة اوجه اما ان يرا من الضيق او
 منها او يرا من ابيد ومات الرجل او على النفس وكله اصيل وجدير اما ان رجح

٧٢
 الا اما لا ابرامها ولم يرجع الثالث فعلى الاول مع ديه لا يلاذ اليه استوفيت
 لشهادته ثلثه فاذا رجح اثنان فقتل في من يقوم بشهادته نصف الحق فيكون
 بشهادته نصف اليد فيكون الضمان عليها على كل واحد مع لما قلنا ونصف
 الرجل لان الرجل ثلثه شهادته وشها الذي لم يرجع لانه حين استوفى الرجل
 كان الاول رجعا وقد بقي النصف في الثالث فكان الثالث شهادته النصف
 فيخرج ذلك من ماله ولا يتدخل لان جنايته على الطرف في بري منها فان رجح
 فديه اليد عليهم الثلاثة لانما استوفيت شهادته ثلثه ولم يبق من يقيمها في
 وقد غرم الاول مع الدية فيخرج ما زاد على التمام اقلت على الثاني ويخرج
 الثالث نصف ديه الرجل لانما استوفيت شهادته وشهادته الثاني صار
 ثلثه فطحا يد رجل خطا ثم اثنان قطعا رجله خطا وبرا منها وان مات
 منها ولم يرجع الثالث فعلى الاول والثاني نصف ديه النفس على كل واحد
 في تلك سبيل لان النفس تليقت بالجانيين وقد بقي من يقوم بشهادته النصف
 الثالث شهادته النصف فوجب عليها نصف ديه النفس وهذا لان الحاصل
 من الاول جنايه واحد وهو قطع اليد والثاني جنايتهان وهو قطع اليدين
 الا ان المقتر في هذا الباب على الجاه لا عدد الجانيات فاذا ذكرنا وان رجح
 ديه النفس عليهم الثلاثة في اموالهم في تلك سبيل لانما اذات منها صار لكل الجانيه
 كانتهم شهدا جوعا على القتل وقتل الولي فيخرج الثالث ثلثه ديه النفس في ماله
 وقد غرم كل واحد من الاولين الرابع فيخرج الى تمام الثلثه صار ثلثه فطحا

والله الذي يحسدوا اسم الله تعالى واسم الله تعالى في الدنيا والآخرة وجميعهم
مجلس الحكم وشهدوا فشهدوا احد منهم علي سباهه زيد عن علي شهادة الاصول
وشهدا علي سباهه زيد علي سباهه الاصول فقد ثبتت شهادة زيد وشهادة
الشهادتين علي سباهه الاصول فصار كان زيد حجة بنفسه وشهادة
الاصول وقد شهدوا احد منهم علي سباهه واحد من الاصول وهو صالح
واحد من الاصول لانه شهد بذلك اثنان وما زيد الذي شهد علي سباهه
الشهادة واحد من الاصول حيث لم يشهد علي سباهه الباقيين من الاصول الا ان
ما لم يشهد احد من الاصول صالح علي اخر الذي شهد علي سباهه شاهد
حتى يصير كان يداوعا شهدا علي سباهه الاصول وانتمها مجلس الحكم وشهد
اخر من الاصول او يشهدا علي سباهه الاصول او علي سباهه واحد
غير من ثلث الشهادتين علي سباهه ولما علم بان شهادته ولا الملاعة اصل
الباب ان نسب ولد الملاعة مقطوع من الملاعة من وجه دون وجهه كما ان
بدليل ان غيره لو ادعاه لا يثبت النسب منه ولو اكد نفسه حجة وثبت نسبته
كله قوفه غير ثابتا فيما يختص به فيعكس مع وقول الشهادتين ودفع الروك
وحرمه المناكحة ولا يعتبر في حق وجوب النفقة لانه حكم النسب الثابت من كل وجه
الميراث لانه حكم نسب ثابت من كل وجه وليس بمحتاج فيه الا ترى ان حرمه المناكحة
في المخلوقه من الزرع انه لا يثبت النسب كالحمل او بخلاف النفقة والارث وهذا
في تعلقت بسبب يثبت ما بقي اثر من آثار ذلك السبب الا ترى ان حرمه المناكحة لا يثبت

وحرمه شهادة كل واحد الاله حين لما كان ثابتا بالنكاح بقي ما بقي اثر
انما النكاح وفي العهد من حرمه ان كانت تزول بزوال ما زال يثبت ببقا ما بقي
من الاثر فخرج جانب البقاء علي جانب الزوال احتياطاً لا لغير الحرمه ولاجل
التوقف فلما اذا جني الولد جنايه كان موجبا علي عاقلة الامم والاذن الذب
الملاعنة عنه رجعت عاقلة الامم علي عاقلة الابن عاقلة الابن ثبوت النسب
استند اليه وقت الطوق فكانت لدية علي عاقلة الابن ما اخذت من عاقلة
الامم ظمها وغلطا فيرجعون عليهم في ثلث سنين في يوم القضاء والنسب
بعد دعوته وعاقلة الامم يصفون للدية موجله فيرجعون كذلك خلاف العهد
تزوج حرة وولد لبنها وولد حرة جنايه وعقل عنه عاقلة الامم ثم اعققت الاب
حرة ولا الولد الي نفسه ولا ترجع عاقلة الامم علي عاقلة الابن الا ان الولد انا
ثبتت للائني حادثة وهو العتق يقتصر علي فلا يظهر ان قوم الامم قضوا
دينها واجبا علي قول الاب بخلاف النسب لانه يستند كسابر القصر فان الموقوفه
اذا تزوجت منه القاذف نعت من وقت جوده ولجنايه كانت بعده
وخرق حران نسب ولد الامه لا يثبت الا بالدعوى عندنا ولكن ان كان يظاها
ولمعهما من الخروج فلا ولي له ان يبيع ولدها ولا يغيبه لان هذا هو القدره
لم يحصنها فهو في سعة من انكاره لانه لا دليل علي علقها منه وقال الطاهري
الحري بالوطي ثبت النسب منه ولا يثبت بالنفي الا ان يقول كذا استبرأ منها بحض
دلم اظاها بعد حجة لانه خلف علي ذلك حينئذ يثبت الولد ولا يثبت القرائش

بالاستبراء وهذه المسألة تنبني على ثبوت الفرائض لان الامد لا يمتد على ان
النسب لا يثبت الا بالفراش لكن عند الفرائض لا يثبت على اليمين بخلاف ما
يثبت اذا ادعى وعنده يثبت لحديث جابر رضي الله عنه انه قال فرمى عمر بن الخطاب
عليه السلام بغيره فاستقي مع رجل من بني قيس فقالوا له فقالوا فقالوا فقالوا
فقالوا نعم قالوا لما هذا لو ولدك الزمته ولدها وعن عمر بن الخطاب رضي الله عنه انه قال
اولا تخصنوه من امار رجل وطى جارية فجات بولد الزمته اياه وعن عمر بن الخطاب
رضي الله عنه انه قال من وطى وليده لم يرضعها فلولد منه والحياء على النبي
انه وضع حاه حيث له وضعه فثبت النسب منه كما في فراش النكاح وهذا هو
ملك اليمين كعقد النكاح الا ترى انه ثبتت حرمة المصاهرة كما ثبت بالنكاح
بل ادرك حرمة الربيبة ثبتت بالوطى ولم يثبت بنفس النكاح وكذا حرمة الحواشي
وطيا ملك اليمين كحرمة المحرم بينهما نكاحا ثم الفرائض من النسب ثبت بالنكاح
فكذا بالوطى ملك اليمين وكذا ما روي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه انه كان لجارية
يطاها فجات بولد فقاه وقال اللهم لا تخف بالعرس لا فيهم وفي رواية اخرى
فاقوت انه من فلان الراعي وعن زيد بن ثابت رضي الله عنه انه كان يطا جارية فجات
بولد فقاه وقال كنت طاهها ولا ابغى ولدها اي اعزل عنها نصري على التعليل
انما لم نصرفه انما يثبت على ثبوت النسب لانه لم يرد بملك الوطى الولد اروي
عن جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا يثبت الفرائض لانه مختل ذلك
والاستبراء فكذا لا طيا باها مختل الاستبراء وقضا الشهود ويحقق

بالفراش عند اعاده وتنفرد ذلك والمختل لا يكون حجة فلا يثبت النسب منه الا
بالدعوة التي لا ينبغي بعد هذا الحال خلاف النكاح فانه لا يكون الا للفراش
الا ترى ان التمكن من الوطى هناك قام مقام الوطى خفية وهذا ما لا يثبت النسب
بالإتقان الاحتمال فكذا حقيقة الوطى وهذا الواجب استبراه احبضه وحلف على
ذلك لا يثبت النسب منه وينقطع به الفرائض خلاف النكاح ولان هناك ثبوت
لا يبطل ملكا تاما المزوج وهذا يبطل ملك المأبأة والمفروض فيها ثبوت النسب
لا يكون حجة باطل المقتضى به فارق حرمة المصاهرة وليس في اثباتها
المكمل بالحرمة مبني على الاحتياط فيجوز اثباته مع الاحتمال ولان اثباتها
الاكثار بين الواطئين حسا حتى نصير امهاتنا وبناتنا كاهباتنا وبناتنا وذلك
ملك اليمين الا ترى ان الرضا في اثبات الحرمة كالنسب وليس له في ابطال ملك اليمين
حتى لا يفتقر عليه اذا ملكه حرمة المحرم بين الاثنين كمال الفقر عن طيوس ذلك
ملك اليمين لا يجمع في حديث عمر رضي الله عنه لان الفرائض انما يثبت عند باقر المولي
الاقرار من الاجانب به لا يثبت الفرائض فاما ان يحمل على انه عرفها اياه ولده او على ان
مراده حسا الناس على تحصيل الجوارح من غير من الاختلاط بالرجال والتدبير
عنه انه في ولد جاريته هو تاريل الحديث الثاني لاجل الحديث الثالث لان الولد اسم
لام الولد لانه فصل يعني فاعلى الله واذا ادعاه حتى جازاه ولده ثم جازاه
اخر بعد ثبت نسبه من غير دعوه لان الفرائض قائم لكونه ليس بتاكيد حتى يثبت في الدعواه
من غير لعان خلاف ذلك المقتضى والمعنى فيه ان نسبه لوالده لا يثبت من غير

وحد فتن في نفسه ووجد اما الفرائض في النكاح لم يثبت فيه ووجد فلا يثبت فيه
وحد اذا عرف ما هذا بالبحر رجل تزوج امرأة مجانس عليه في بطن واحد فقاما
ولا عن القاضيين فيها وقطع نسبهما ثم كبرا وشهدا له لم تقبل شهادتهما لان النسب
لقيام النكاح عند العلوق في غير وجه الحق المنع من قبول الشهادتين ولذا شهدا
لان حرمه قبول الشهادتين كانتا بته بالنسب قبل القطع وباللعان انقطع النسب
وبقي اثره وهو فساد دعوى الغير في ادعاءه غير فلا يصح وان صدق الملاعن في الادعاء
فيقتضي الحرمه ويجعل النسب غير منقطع في حق الحرمه كما هو غير منقطع في حق
دعوه الغير ولو تزوج احد ما بنتا فبينهما امرأه اخرى لا يجوز لان حرمه النكاح كانت
قبل قطع النسب منه فبقي بقا اثره ولذا لو كان المتني فتا فاد للملاعن او ابنته
الملاعن ان يتزوجها لا يجوز ذلك ^{لان الملاعن لا يجوز ذلك}
ولا تزوج الرجل امراه ولم يدخل بها ولم يبرها ثم جئت بولن فتفاه ^{لا عنها}
امه لان الفرائض يابى بينهما ولو لا اللعان لثبت النسب لان النكاح في حق من هو اهل
فيه من يجوز حد وشدت تام المطلق فيها ايم فقام الدخول في العلوق من مائه حكما ولو كان
العلوق من مائه حقيقه ونفاه لا عن ولده الولد امه فمنا اوي وعي الزوج
لان الدخول ثبت حكما لانه لما حكم بشي من النسب حكم بالدخول ولو ثبت الدخول
ولا عن لم يفسد المهر فلذا اذا ثبت الدخول حكما فان قيل الدخول هنا انما ثبت
لشبهة النسب وقد بين ان النسب لم يكن ثابتا قبل الدخول لم يكن قبل النسب ^{انما}
ينقطع بعد ما ثبت ظاهر الحرمه على فراشه لا ترى ان يحكم بالنسب

ولم يثبت لم يثبت فيه ^و واذا لم يقين انه لم يكن ثابتا بين
ان الدخول لم يكن ثابتا فان قيل لما حكم انه من الزوج خني جالمه عليه ^{بحر}
لا ينقطع النسب بنفسه كما لو اقر به ثم نفاه حيث هو ملك بغير هذا الشيء
والذي يشرع في كالتدبير الخفي لما عرف قلنا انقطع في حق الارث والنسب
ولم ينقطع في باقي الاحكام لان ثبوت النسب منه حكما منع انقطاعه باللعان
كسائر الصور لان ثبوت حكم الفرائض مع احتمال ان لا يكون منه خلاف
الاقرار به لان ثبوت منه بتخصيصه على ذلك والنسب لا يحتمل النقص
خويله من شخص الى شخص واقراره عليه فلا يثبت بطله وان احتل في
كالمشتري فاقر الملك للبائع لم يستحق منه ورجع بالتمسك لم يسطر اقراره خني
اذا عاد اليه امره ^{لان الملاعن لا يجوز ذلك} فمنا اوي وعي الزوج
نفسه وان كان اقرارا بالملك لكن الاحتمال فيه باق بخلاف الاقرار ^{منه}
بخلافه اذا اقال لامرأته لحد كما طالق ولم يبرها خني ولذا احدهما لا كثر
من وقت الطلاق تعينت الاخرى لطلاق لان الولد حصل من علوق حادث بعد الطلاق
فيكون بيانا وتعيينا لبي ولدت للنكاح ولو نفي الولد لا عن لوجود سببه ^{وهو قذف}
المنكوحه ولا ينقطع نسب الولد لان حكم الشرع يكون الولد بيانا للطلاق ^{حكم يكون}
الولد منه والنسب يمتنع صار محكما به لا ينقطع باللعان كما لو اقر به ثم نفاه ^{ذكر}
بالمعاقل امراه ولدت لدا فاقبلت من الولد على رضيع فمات الرضيع وقضي بالديه
على عاقله ابيه ثم نفاه ولا عن لا ينقطع النسب لانه لما قضي بالديه على عاقله

فقد قضي كون الولد منفلأ ينقطع نسبه بعد ذلك وحكي أن عيسى بن أبيان التميمي
محمد بن كان الرقة يستقره بين هاتين المملكتين وبينما ذكر كفا الدعي امرأه
ولدت زوجه غايبة ففطن الولد بعد مدة الرضاع وطلبت من القاضي أن يقرر
النسبة لها وأقامت اليه ففرضت حضر الزوج ونفي الولد لاعتقاده بالنسبة
للسبب وإن كان محكوما به حيث فرض النفقة والثانية رجل تزوج امرأة على
سنة أشهر من وقت النكاح قضي القاضي بثبوت النسب بالدخول في الشهر
كمال المهر ونفقة العدة فإن نفي الولد لاعتقاده بالنسبة وإن كان محكوما به
حيث قضي بكمال المهر ونفقة العدة وكذا المطلقة طلاقا رجيا إذا ولدت
كان رجوعه ولو نفاه لاعتقاده بالنسبة بالولد بامه وذكره الدعي إذا ولدت
وحكي الولد جناية وقضي القاضي بها على عاتق الأب لم ينقطع النسب به
ولكن لو جني عليه فحكم فيه بقصاص أو ارش صيانة للقضاء عن البطان
ليس بجملة إبطال الحكم فكتب إليه محمد بن القضا بالنسبة حصل في القضا
بأمر ليس من حقوق النكاح لم ينقطع النسب بالعان لأن القاضي إذا قضي
فقد قضي بصحة النكاح وتقرر وهو فرضا بشرط اللعان إذا لعل لا يجري
والقضا بشرط اللعان لا يمنع جريان اللعان فلا يمنع قطع النسب باللعان إلا أن
الفرق لا يقع في مثل الرجوع وإثارة الكفا بالفرق لا يقال إذا قضي
بما يخص بالدخول كان قضا بالنسبة فلا ينقطع بعد ذلك إذا قضي بالاختصاص بالدخول
لا يكون قضا بالنسبة وجوب المهر والنفقة والعدة حكم لا يخص بالدخول إلا أن

القضا به قضا بالنسبة فلا يمنع قطع النسب عما تقر ملكا لشعه ونعيه الأخرى
للطلاق عند عدم البيان من كماله فخص بالدخول لا يثبت بدوه فكان القضا
قضا بالنسبة يمنع قطع اللعان ولا لذلك إلا إذا ثبتت باللسان والقبل
والنظر إلى الفرج بشهوه فلم تكن مختصة بالدخول أما البيان في الطلاق
المبهم لا يحصل بالوطي يحصل بالتقيل ولا يتزوج ولا واحد من ولد الذي
ولدت المرأة إن كانت جارية ولا يدفع اليه زوجه ماله ولا يثبت له المهر
النكاح وحرمه وضع الركوة والشهادت مكانت ثبته بالنسبة قبل القطع
ببقائه ولا يورث أحد صاحبه ولا يستحق كل واحد منها النفقة على صاحبه
في حق الميراث والنفقة كالأقلام قبل القطع وفي جرمه النكاح وضع الركوة
والشهادت ما قبل القطع لأن الميراث والنفقة مال المال إذا حل من وجه
من وجه حرم احتياطاً فاما الحرمه إذا زالت من وجه وثبتت من جهة أخرى
احتياطاً على أنه لا فرق في الحقيقة لأن عملنا بالاحتياط في الفصول كما
لو أن جارية لرجل فادعاه حتى صارت أم ولد له ثم جاءت بولد في بطن آخر فقام
صحيحاً وإن كان غرضه أقوى فنفي ولد أم الولد مع صحف غرضه أو لا إلا أن يقطع
فرقا وهو أن ولد المنكوح لا ينفق عليه نسبه بمجرد النفي وإنما ينفق باللعان وقضا
وولد أم الولد ينفق عليه نسبه بمجرد النفي وإن كان كذلك لأنه ليس في قطع نسب الولد
بمجرد النفي من الولد مجرد قوله مع قيام كونه أم ولد الذي هو مثبت المقرات فتأتي
مات ذلك لا تربي له ولزوجها من غير مجات بولد لسنة أشهر من يوم زوجها

لهيئ النسب المولى مع كونها ام ولد له فلذا امك المولى قطع النسب ^{فقط}
بنتل الفرائش مع كونها ام ولد له ملك نفقة مجرد قوله مع كونها ام ولد له ^{فقط}
الزوج لا يقطع نسب المنكوحه عنه مجرد قوله حال قيام سبب الفرائش
واذا لم يقطع نسب المنكوحه مجرد قوله لا بقربيه كالطلاق وانقضاء
جزان لا يقطع نسب ولها مجرد الفرائش لا بقربيه كالطلاق وانقضاء
اذا اتى نسبه من المولى مجرد قوله كانا عديين كما هما لان ولدا ام ولد كانه
فكان النفي عام لا يباطل ما ثبت له من الحرية ظاهر لان العتق ليس الحكم
لخصه النسب الذي لا ينفك عنه النسب لا يري لان لا يكون كتابا او عيدا او اقرارا
فلا ولد لا يعتق عليه والنفي عام في ما ليس الاحكام لخصه النسب ^{فقط}
وان اعتقها المولى وشهد لها حتى او شهد له لم تقبل وكذا الوالد او الام او الابن
المولى او شهد المولى لهم وكذا اذا دفع اليهم الزكوة وكذا خرج المتاحك منهم لان ذلك
ثابت النسب المولى قبل النفي لحدوثه على فراشه الا انه يقطع بالنفي وبني
وهو فساد دعواه الغير فثبتت الحرمة ببقائه النسب لا يبرأ احد منهما ^{بالدعوى}
لما قلنا في ولد المنكوحه وبر المولى منها بالولد اذا لم يكن لها علة قرينة
فيثبت منها بالولى ^{فقط} نفقة اعلم قبل الاعتراف بحكم الملك ^{فقط}
استري امراته فجاته قبل من سنة شهر من يوم الشري فنفاه فهو لا ^{يملك}
ان علوقه كان في فرائش النكاح فلزمه نسبه على وجه لا ينفك مجرد
النكاح بينهما بالشري كما ارتفع بالطلاق قبل ادخول هذا الزوج

لزمه نسبه فلما افنا ولوجات لسنة شهر فصاعدا فله نفقة قوله ام الولد
حيث نفقة ما لم يفراد يعني به فيقبل التهنيد او جرح الحكم بنسبه ^{فقط}
وخوفا على ما ذكرنا وذكر بعد هذا انه لا يثبت نسبه من الا ان يقربه ^{فقط}
ان النكاح ارتفع بالشري لا اي عهد لان للعد حق من حقوق النكاح فكما ياتي
العين اصل النكاح فلذا حقوقه فكان هذا نظير الفرقة بالطلاق قبل ادخول
وقد دللنا في عدة محتمل علوق الولد فيها حادثة وعلى الكتاب فقال لا يثبت
وطبها بالملك حل وطبها بالملك الميراث مع حق النكاح لا يجتمعان فبين ^{فقط}
وصار كانه لم يد حل بباية فرائش النكاح ونسب جلد الامه لا يثبت من الولد
ووجه هذه الرواية انها كانت فرائش له وملك الميراث لا ياتي في الفرائش ^{فقط}
من الفرائش ما جامع ملك الميراث لا ارتفاعه بالمنافي فينقذ الارتفاع ^{فقط}
وملك الميراث انما ياتي في الفرائش الميراث لا الفرائش الميراث لان الولد يولد ^{فقط}
عليها فرائش مثبت للنسب فيقبل ذلك القدر هناك وان كان الشري بعد ما دخل ^{فقط}
فلجواب فيه اظهر لان نكاح ارتفع بالشري بعد ادخول فليكون موجبا ^{فقط}
هذا لا يظهر فحقيقة لا يخل له بالملك وهذا ظاهر في حق الغير حتى لو اراد ان
لا يجوز فليزل الفرائش بالشري في كل وجه فله نسبه امه جات بولي ^{فقط}
واحد فباع احدهما واعتقه المشتري ثم ان المصوم مع اخر شهد للبايع ^{فقط}
لان شهاده معتق الانسان له جائزة فشهاده معتق غيره او ولد هذا الولد ^{فقط}
ثابت للنسب من المولى قبل البيع لانه لم يحن على فراشه وهذا لا يثبت ^{فقط}

فلما ثبت حرمه شهادته له فان قيل القاضي شهدا بها وقضي للبائع عادي
بعد ذلك للولد الذي يدعي دعواه لان علوق هذا الولد كان في ملكه
وانتقال العلوق على المبيع كالبيعة العادلة على صدق قلته واذ انما
من البائع ثبوت نسب الاخر لانهما تواما علقتا من واحد والواحد لا يجوز
بعضه ثابت النسب ومن البعض وانتقض البيع لانه لما حكم بحرية الولد
به من الاصل حكم بحرية الولد الاخر من الاصل فظهر ان البائع باع الحرة والحرة
ويرجع المشتري التزم على البائع لانه لم يسله المبيع فلا يسل البائع التمس
توام ولدا في ملك غيره فباع احدهما ثم ادعى نسبها حيث ثبت ان احدهما في ملكه
فتصح الدعوه فيه ومن ضروري محتتها وثبوت نسبها لثبوت نسب الاخر لكن لا
لا ينتقض في الاخر لان هذه دعوه التمس وهو كالاتفاق واحدا ينسل عن الآخر
في العتق ولا ضرر على المشتري في ثبوت النسب فيثبت عليه في ثبوت النسب الذي
ادعاهما المشتري ثبت نسبها منه وعتق المشتري في الاخر لولا البائع لانهما
اعتاق ولا ضرر على البائع في ثبوت النسب كالاتفاق ولان هذا الدليل على صدق
بل الظاهر بكذبه الا انما صدقناه فيما ينفع به ولا يضر وفي مسند الظاهر
فيثبت مطلقا واذ النسب بطلت بالشهاده لانهما شهدا له الابن لانه
فيه ابطال القضا لان البائع اقر على نفسه بابطال حقه وقرار على نفسه
المشهور عليه ما اخذ منه البائع ان كان قايما ولمنك ان كان مستهلكا لانهما
اخطا في تضايه حيث قضى شهاده الابن لانه في اخطا القاضي

كان قرار الضمان على القاضي له فان كان قصاصا في طرفه ونفس غرمه البائع المشهور
في مال في سلبين ولا يجب القصاص لان القضا اثر شبهه وان كان لا غرم له
في ثبوت سلبين لان البائع كان مخطيا في القسط واقتل لانه انما قطع وقتل على ظن
ذلك وقد ظهر خلافه وموجب حياه الخطا لئلا لا ينجح في حاله مكان التمس
يحق العاقله فان قيل جبايته ثابته معاينه لا بالاقرار لان الثابت بقوله الولد
الا ان علوق الولد في ملكه كالبيعة العادلة على صدق قلته ولو ثبت نسب هذا الولد
بالبيعه كان موجب هذه الجنايه على عاقله فكذلك هنا وهذا لان الوجوب وان كان
الا ان القول اذا لم يكن فيه شبهه كان كالواجب بالفعل الاتري ان الرجل البالغ
صيا يقتل انسان فقتله فالدعيه على عاقله الصبي ثم عاقله بوجهون على عاقله
وان كانت حياه الامر بالقول ولذا الوامر حلا ان يحفر له يبرأ في قنادار الخفر
ودفع فيها انسان ومات كان قرار الضمان على عاقله الامر قبل له هذا هكذا كان
الاحكام المختصة بالنسب لا ينفع النسب عنه كالفاني حق الاحكام الذي
النسب عنه فالدعوه كالقرار الاتري ان جلا لو قطع يد هذا الولد خطا حتى
عليه نصف قيمته ثم ادعاه البائع صحى دعوته ان كان العلوق في ملكه ولا يجب عليه
نصف قيمته فكانت دعوتهم في حق الجاني كالقرار لا كالبينه وما يجب حكم الاقرار
لا على العاقله فكذلك ما ذكر في المسلمين لان شبهه في القول اولا فظهر في حق
العاقله ما هنا اختلا لا شبهه طابع وان لم يعتبر الشارع فيما يرجع الي النسب وما لا
ينفع عنه فظهر فيما ينفع عنه لما قلنا ابنا مالا عنه في بطن واحد تزوجت ابها جلا

فلو ان قسم ما احباني الملاعة وترك ما لا دلامه السدر والآخره
 التفت وما بقي برديهم على قدر سهامهم بينهم انما انما للاه واللاه
 الاخرين لان الاخ الذي كان معه في البطن اخ له لانه لا نسب انقطع عن الاب
 يفتي الميراث ان ينقطع بغيره من الاحكام حتى لا يرث احد من الاخرين
 فصار كما زعمنا من ترك الاما واخوين لام واذا ظهر الحواشي ولد الملاعة فهو الميراث
 في ولد الربي ولا خلاف في ولد الربي اذا كانا توأمين هما كالاخوين لان الميراث
 كما لو كانا غير توأمين وكذا ولد الملاعة عندنا وقال الشافعي ومالك والآخرين
 لان نسبها كان ثابتا باعتبار الفرائض وخلقها من واحد وانا انقطع نسبها بالطلاق
 لحاجه الروح لا دفع نسب ليس منه والثابت الضرورة يتقدم بقدر ما دفع
 النسب عن اما فيما وراء ذلك في الامر على ما كان دها خلقا من المخلوقات
 اخوين لاجرام ولاننا ينقطع بقضا القاضي ما كان محتملا للقطع وهو النسب
 فاما ما لم يكن محتملا فلا دها مخلوقان من واحد فيكون الحكم فيها باعتبار
 كل حكم قبله خلاف ولد الربي لان النسب فيه لم يكن ثابتا لانعدام الفرائض
 من الرابي يدعوا بخلاف ولد الملاعة ولانها متصادقان على النسب ثابتا
 وانما في اللعان وانما في اللعان وفي نسبها لهما ولاهما وتصادقهما في
 فكانا في الميراث كالاخوين لاجرام ولان ان اخوه لابي لا ثبت الا بواحدة
 وهو تطهير ولد الربي لان هناك خلقا من واحد يتبين اذا كانا توأمين
 اعتبار ذلك لعدم ثبوت النسب من الاب قوله قضا القاضي انما يرث من الميراث

هذا على وجهين وهو قولنا ايضا ولا اوجباله
 على قدر سهامهم صار الميراث في المخلوقين

بعد ثبوت احتمال القطع فبين بقضا القاضي ان النسب لم يكن ثابتا للملاعة
 لان يقال كان ثابتا في القطع قوله بان القضا موثر في قطع النسب من الاب
 قلنا موثر في هذا وفيما هو موثر في الاخوة بينهما لابي لان الاخوة لا يشترط دون
 الاب كما ان الاخوة لام لا تصور بدون لام قوله تصادقا قلنا نعم ولكنهما
 مكرين في ذلك حكم الحاكم والمقرب الشافعي اذا صار مكرنا فيه بقضا القاضي
 اعتبار اقراره وكان علي وزيد ثبوت رضى لهما فيقولان ولما الملاعة كن لا يرث لهما
 من جهة ابيه وله قرابة من جهة امه وهو قول الزهري سليمان بن سار جهما
 وبه اخ طازا والشافعي وكان بن مسعود وابن عمر رضي الله عنهم يقولان
 عصب ولد الملاعة عصب امه وبه اخ عطا ومجاهد الشافعي والشافعي جهما
 اذا ارتكبت عصب ولد الملاعة فاقامه وانظر من عصبها وهو عصب
 الملاعة وعين مسعود في رواية اخرى قال عصب امه وهي له كالا والام
 قول حكم بن عيينة وقيل هو اشبه بقول ابي خبيبة في ولايتها في الانكاح
 حديث بن عباس رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لام ولد الملاعة ابوه وامه
 بيانه اذا مات بن الملاعة وطفله يتام اما فلبن النصف والام السدر
 والباقي برديهم ارباعا عند علي بن عمر وهو مدعيها وعند زيد الباقي
 لبيت المال وفي احدي الروايتين عن بن مسعود الباقي للامها العصبية
 الاخرى وهو قول ابي ربه الباقي لاقرب عصب امه ولو خلفت يتام اما واخا توام
 فخذنا هذا الاول سوالا لان التوأم اخوه لانه فلا يرث مع البنات على قول مالك

هذا على وجهين

الباقى للتوابع بالعصوبة وعلى ابراهيم الباقي للعلم لانه اقرت عصا الامم على قول
مالك كان العلم نوا مع ابيه فالباقي له لانه كالملازم والام والله اعلم
باب الشهاده في الحد واصل الباب ان باشره القتل بغير حرمه
الميراث والتسديد اليه لا يوجب جلد حوايه ليس يبدل عن القتل بل جازي
فعله المحذور فيستدعي وجود القتل بصفها الكمال كالقتل بغير ذلك
وقال مالك في الخطا في الميراث لا من اليد وما في العود للميراث له لما روي
النبي عليه السلام ان اميرات القتال عرعر حتى ليه عنان قال اميرات القتال
السماوي اميرات القتال اعدوا لحرب القوم بقره بنى اسرائيل وهو الاشارة الى
لان ذلك القتال قصد استعمال الميراث فصار احلا لكل قتال قصد استعمال الميراث
او توهم ذلك منه حرم الميراث عقوبه اورد القصد عليه وهذا المعنى
الحد واما الخطا فان اكله بوجوده القصد فيؤثر لان استعمال الميراث
ثم الخطا معذره فلا يستحق العقوبة والخطا موضع رحمة من الشرع على ذلك
حرم الميراث غير انه لا يرث من حوالديه لان عاقلة يتخلون عنه الله
لعلوا عنه له وذلك لا يجوز ولنا ان الحرمان جزا القتل المحذور عاذاً القتل
من الخطا في ظهور لان ضد المحذور المباح والحلل غير قابل للقتل المباح
وكما لا ينصور الفعل في غير محل لا ينصور المباح في غير محل الا باحده الكفار
الكفار وهي ستاره للذنب ومع كونه موضعاً شرعاً لما جاز ان يواخذ الكفار
جاز ان يواخذ حرمان الميراث فلهذا لان القصد في الاستعمال

انه كان قصد الى ذلك فظهر الخطا فيجعل هذا الحمل كالمحقق في حرمان
الميراث لانه كل ما كان في معنى الخطا نحو النابح اذا انقلب على مورثه لاحتمال
تدارم وقصر استعمال الميراث ولذا اذا سقط من سطح على مورثه فقتله او
او طرادته مورثه وهو ربهما لا مباشر القتل وموته بفعله واحصل قصده
وكان القتل الجليل يقول للديه في يد ربهما يبرها كيف شائي كالبقيده باشره
فقتله اما القتال بغير حرمه الميراث واضح للمحرم على الطريق ومخرج خطا او جناح
على مورثه فقتله فانه لا يحرم الميراث عندنا وقال الشافعي حرم لانه قتل بغير حق
ولهذا وجبت عليه علي عاقلة كل خطا في كذا نقول لاحتمال القصد في الاستعمال
لانه لا يعلم ان مورثه بغيره يتبع في الميراث او يقطع على الجناح ثم حرمان الميراث جازا
القتل المحذور والمسبب ليس بقاتل لا يري انه لو فعل هذا فقتله لم يواخذ به
بواخذ به لو كان في ملكه او غير ملكه كالميراث لان القتل لا يتم الا بقتل او دمه
عند الحنفية فلا يصير بالحفر قاتلا ولا يصير عند الوقوع قاتلا لجواز موته
واليمين لا يكون قاتلا ولا ثابتا انه ليس بقاتل لم يكن عليه حرمان القتل حرمان الميراث
واما وجوب الكفارة والديه صيانة لدم المقتول عن الهمم وذلك لا يدعى على القاتل
الدية على العاقلة وجوبها لا يدعى على انه قاتل ولا يواخذ به وجهه من حيث
القتل وليس له وجهه من حيث انه لم يتصل به حقيقة فلا يثبت حرمان الميراث الذي لا يثبت
من كل وجهه وحرمان الحرمة الواحدة في الشخص لا تمنع غيره عن قتله بحق على الله
تمنع الاعلى بسبل الدفع عن نفسه اما الحرمة الواحدة لا تمنع لما روي عن النبي

انه حرم ما عزا بالنار ورجع الناس وكان مسلما وقال عليه السلام لا
مسلم الا بالحي على ثلاثه بالادب المقتضي لوجوب الفصل والرجوع
للمسلم واما الحرمتان فحرمه الاسلام وحرمه القرابة المحرمة للنكاح ^{فيما عدا}
ان حفظه من عامرا ستاذن رسول الله صلى الله عليه وسلم فيقتل ابيه فيها عن ذلك
حرمتان حرمه القرابة المحرمة للنكاح كالغيره وحرمه الابوة وهذا الابن من ابي
يفتح حرمته على ابيه بالحق بالمفقه فلا يجوز له قتل ابيه ^{الافضل} ولا ابيه
على ان يلو قتل حتى بان يري هو محصن فحرمه مع الناس او قتل حفا او غير الامام
فان لا يحرم عن الميراث وحرم ان يشهد بدينه او بدين غيره وقد ذكرناه
اذا عرفناه قال محمد اذا شهد اربعة بدين اخوه او بنوعه على ابيهم او
بالزنى وهو محصن فمردته قبل لانه وجد الموجب وهو شهادة القاتل
واغترت التهمة فتقبل ومن الناس من قال لا تقبل وقيل هو قول الروافض
استعمال الارث الا انا نقول استعمال الارث يقتضي الاقتصار على ما هو عليه
المفلس على جرمه او قضي للقاضي لم يردنه حيث يجوز ولان الارث ليس له
وعا نسب قريبه الي المرأ بالحقة ولهذا كان له مطالبه قاذفه بالحد بعد
ولا ظاهرا له لا يتحمل هذا العار وقل الدعي على الارث اذا قبل وقضي
فيمن ثبت عليه الزنى بعد الشهود بالرجوع ثم الامتناع الناس ^{عن} ان يري عن علي بن
وانا وجت البدايه بالشهود حتى يعلم الامام والناس انهم قالوا على شهادة
بعد القضاة قبل الامام يقع في الامام ليعلم الناس انه مصر على قتله فان كان
الشهود ولوا واحده يستحب لهم اذ ارموا ان لا يشهدوا القتل وان كانوا ابوة

لا بأس ان يشهدوا القتل ما اذا كانوا اولاده فلا ينه اذا شهدوا القتل صاروا
قاتلين اياهم وفيه قطيعه الرجوع والابن يخرج عن قتل ابيه المشرك لان فيه حرمتان
وقد امكن اقامه ذلك القتل بغيره ويعد ذلك عقوبا من الابن فلا تحبس
عن قتل ابيه المسلم وفيه حرمان ثلثة حرمه القرابة المحرمة للنكاح وحرمه الاسلام
وحرمه الابوة كان اولي فان قيل في الرجوع تطهيره ولا يكون تطهير ولا عقوبا
الابن لانه لم يمس في قتل تطهيره قلنا نعم لكن هذا التطهير يحصل بغيره فان
يقتلوا مع من قتل بالرجوع لا يمنع من المرحم لانه كما منع من قتل ابيه منع من
الابن لانه لا يخلو حد القذف وان كان ضربا انما منع من القتل لان ما منع اقامته
اما البدايه به فلا يمكن اقامته بغيره حيث لا بد من البدايه بالشهود واذا كان بعد
بغيره كان له البدايه ولا بعد ذلك عقوبا كالشهادة عليه عند تعدد هاتين
تخالف حد القذف لانه فيه خفا فكان كالفضاصل اما الرجوع فخالص حتى ^{تعالى}
وقد تعدد اقامته بغيره الا ان حتى الله تعالى يتاحي بالرمي بغير ان يشهد القتل
ان الكفار اذا اتهموا باطفال المسلمين حمل الرمي اليهم من غير تعدد قتل الاطفال
لكن يقتل الكفار لاجل الجهاد وواقامه حتى يستغنى عن ذلك اقصا ما في الباب
ان البدايه من الابن تسبيل قتل ابيه لكن المنوع عنه المباشرة دون التسبيل
الانواع روي عن النبي عليه السلام انه كان في بعض المغاري وكان بعض اصحابه
سلي بن اسيد لقي اياه في غدير علي فرس فدعاه الي الاسلام فآى وسببه ^{سنة}
فاخذ السيف فخرقوا فرسه وركب ابيد الرجوع في الماواستقر علي في دخل

اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم قتلوه وكان ذلك من رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وانكر عليه بعد من ان يسلوا كان من المناقبين وما من اهل الفار
 فاستاذنا بن عبد الله بن رسول الله صلى الله عليه وسلم قتلوه فلم ياذن له
 قتل انما باس الابن ان يتسبب في قتل ابيه ولا يبا سواه بيد الابن
 ان يولوا اياه الكافر فيصف الكفار لا ينبغي له ان يقتل الله انما الاال الفرس
 بينها انه لو قتل غير كالاخوه والاعمام في صف الكفار ولا باس يقتلهم
 هنا جميع ذوق الارواح سوا قتل الخوا لا بالابن والحقة باين الع اذا كان
 القتل سبب الكفر حيث قال الاخ المسلم يقتل اخاه المشرك وهذا قال لا يقتل
 وان كان كل واحد من القتلين ما يمكن انما منه بغيره وانما كان ذلك لا يجوز
 في الشخص تنفع الغير من مباشر قتل ابنته لا دفعا للحرمة الواحد لا تنفع
 المشهور عليه في الرحم مسلم قتل اخيه في حرمته ان صار كالا ب المشرك في حرمته
 ولهذا قالوا ان العاد لا يقتل اخاه ابني لانه اخيه في حرمته حرمته
 وحرمه القربا ب المحرمه للنكاح فاما المشرك لم يوجد فيه الا حرمه واحد الاسلام
 الواحد لا تنفع والاب الكافر له حرمه الابوه فتزل حرمه الابوه في حقه
 مع الابن لانه لا تجب نفقة الاخ الكافر وتجب نفقة الاب الكافر وتجب للاخ المسلم
 فصار الاخ المسلم كالا ب الكافر اما بنو الاعمام فلا باس ان يولدوا القتل ان
 حرمه واحد وهو حرمه الاسلام فكافهم وسائر المسلمين سوا فيكون
 كالاخ المشرك ولهذا قالوا لا باس للعاد ان يقتل نعمة ابني ولهذا

قتلوا من غير
 قتلوا من غير

بالنفقة بخلاف الاب المسلم والاب الكافر فان رحمها ولا الاولاد والاخوه
 ولا يصيبوا من قتلهم ورحمة الناس قتلوه ثم رجع احدهم غرم ربح الدية
 بثلاث سنين يقسم ذلك بين الورثة والراحح منهم يدفع من ذلك غرضه
 ويغرم الباقي ما يغرم ربح الدية فلان النفس بشهادة اربعة منهم وقد بقي
 بعد رجوعه من يقوم بشهادة ثلثة ارباع النفس فيكون تلف الراحح مخانا
 اليه ويغرم فماله لانه وجب اعترافه وحجبه ثلث سنين لانه بعض دية النفس قال
 مشاخرنا واول ما قال محمد بن الرابح يغرم ربح الدية في ماله اذا صدقة الباقون
 فيما اقر لهم من ربح الدية بان قالوا ابانا زنا وهو زاني كما شهدنا وراينا ذلك
 وانتم لم تروه او قالوا لا ندري رايته ام لا فتشهدت بساطل حينئذ يغرم الرابح
 الدية لانه اقر على نفسه ربح الدية وهم صدقوه فيما اقرحني قالوا شهدنا بساطل
 لانكم لم تروه او لا ندري رايته ام لا فاما اذا كذب الباقون بان قالوا ابانا زاني كما
 شهدنا وراينا ذلك لا ندري رايته الا انك كذبته في الرجوع لا يغرم الرابح شيئا لانه
 اقرهم على نفسه وهم كذبوه والمقر له بالمال اذا كذب المقر في اقراره بساطل ولا
 الميراث فقال محمد لانه لم يقتل بيده يريد ان يتسبب في القتل وليس باشر لانه
 بعينه وبينه والارواح فعل فاعل مختار حقيقة وهو قتل الناس والمتسبب لا يحرم
 الميراث كخاف البير وواضع الحجر وقاله فلا يجب لانه انما يصير قاذفا
 حلا ما شهد وحال ما شهد كان المقتول حيا وبالرجوع اثبت عليه خيرا ومن
 محسنات من مات لا يجد ثناده ولا سقط الموت غشنا وهذا لان الوارث

قتلوا من غير
 قتلوا من غير

انما يتم الحد بطريق الوارثة عن الميت لان التاذل لم ينفذ في وقت حياته
 ثم استقل الوارث لو كان الحق قابلا لنقل كالفصل وان لم يكن قابلا بطل
 الاتري انه تعتبر اهلية المقدوف واحصائه لا احصاء الوارث كالمقدوف
 ام نصراي قد ماتت مسلمة او ام عبد قد ماتت حرمة وانا نقول ان الراجح
 يصير قاذفا وقت الرجوع بالشهادة السابقة لان وقت الشهادة كانت
 وهو كان شاهدا وقد فاشاهد لا يوجب الحد وان لم يوجب الحد اذ بطلت الشهادة
 وانا تبطل الرجوع فيصير قاذفا بالشهادة عند الرجوع فمضرا على حال الرجوع
 وعند الرجوع المقدوف ميت محض فيجب الحد وانا يشترط احصاء المقدوف
 السبب ليس مطلقا فقد في الحاق العار على العار بقدر المحض وقد خفف
 ام النصراي في العبد لا فاما اذا قد في النصراي في العبد لانه لم يوجد
 والحب اعلم السبب واذا وجب الحد لا يستوفيه الوالد والوالدة وان علوا والوالدة
 الولد وان علوا لان هذا الحد لا يوجب بطريق الارث لان حواقد لا يورث
 لو كان الميت ابنه وابن بنته فانه انسان وصرفه الابن كان لابن الابن حتى الاستيفاء
 مع الابن وانا وجب ابتدا بقدر المحض فمن اتصل به عار المقدوف كان له الحد
 وعار القذف كما يتصل بالوالد والوالدة وان علوا وبالولد والوالدة وان علوا
 هو لا اتصل من كان الولد منهم وبعضه اتصل بالميت فصا روا هذا الاصل
 فاما اتصل بالميت من العار اتصل به حكم الجروية والبغية وكان القذف جائزا
 المقدوف بالليل من عرضه وعليه بلحاظ العار به فصار الحق لم يثبت

لا يجوز شهادته بعضهم لبعض وحملوا النفس واحد في حق الشهاد فقلنا
 في القذف خلاف ما اذا ما بالحد ولا يثبت وجوبه ابتداء صياغة لعرضة
 ولو وجب للوارث بعد موته بطريق الميراث وانه لا يورث لانه بعد الموت
 صياغة العرض فتمتت عدم الفايده في الاستيفاء باعتبار عدم الحاجد فيقتنع
 الاستيفاء كحكم لا يجب الا لفايده فان كان الرجوع والدا والدة كان لها
 اقامه الحد على الابن الراجح وان لم يكن وكان له اولاد سوى الراجح والشهود كان
 لهم اقامه الحد لان العار انقل بهم ولم يوجد منهم تصديق القاذف فبا قذف
 بخلاف الثلاثة الذين لم يرجعوا حيث لم يقيموا على الراجح وان اتصل بهم العار لانه
 منهم التصديق فان كان له اولاد الثلاثة الذين لم يرجعوا اولاد كان لهم اقامه الحد
 بخلافه لار الرجوع حيث لم يكن له حق الاقامة لانهم كانوا ذلك اقامة على ابية
 والابن لا يقيم الحد على ابية الاتري انه لو قد فاعه بعد موته لا يقيم الجوع عليه
 اولاد الذين لم يرجعوا يقيمون الحد على عمهم حيث لا بن الاخ ان يقيم الحد على عمه
 يصدق في القذف وهم لم يجدوا الرجوع على المقدوف فكان زنا باهلا اذا رجع
 الشهود المشهود عليه ولم يقتلوه اما اذا قلوله ثم رجع واحد منهم فالمسئلة
 ثلثة اما ان قال من لم يرجع للراجح كذب في رجوعه او صدقت في شهادته او قالوا
 انك لم تره زني ولا تدري رايتهم ام لا وشهدت عليه بالبطل او قالوا كذب في قوله
 وصدقته رجوعه في الوجه الاول لا يغير الرجوع له شيئا من القذف
 معتم لانه اقترانه ثلثا باه مع اخوته بغير حق وان عليهم الدية ارباعا وان لم يورث

الا ان الباقي لما صدقوه في الشهادة وكذبوه في الرجوع فقد ابرأوه
القضاء واقرءوا له بالشركة في الميراث والحقان له في الظاهر
ورشته نصحا بواو عمن ارضان واقراره بالشركة في الميراث وهو ان
الميراث الا انه لا يرتد بالرد ولا غير من ان يحذره لما قلنا وفي الوجه الثاني
يقوم ربح الدية وتحرم الميراث ولا حد عليه واما الباقي فليس عليه
الدية شيئا ولا حد عليه اما كونه يقوم ربح ^{الدية} وتحرم الميراث فلا بد
بغير حق والباقي صدقوه فيما اقر على نفسه واما عدم وجوب الحد فلا بد
علي نفسه عند التقاضي الا ان الباقي صدقوه في ابرأه من استوفيه ^{الدية} سواء
له احد غير من ذكرنا كان له ان يستوفيه واما كون الباقي لا يقوم
فلا يتم قابضون على شهادتهم فان قيل وجب ان يحرموا الثلثة ارباع الدية اقر على
ابيه بذلك لانهم لما قالوا الرجوع المالك ترناه او لا ندرى رايته المالك
القاضي قضي على ابيهم بالزني شهادة ثلثة والقاضي باب الزني شهادة ثلثة
وقيل ان الزني قبل القضاء يوجب ارضان قبل له لم يقروا على انفسهم بالحقان لانهم
زناه وهو محض وانتم تغايرن المحض يصير مباح الدم ينقض الزنا قبل القضاء
فله من عاين زناه لكن ينبغي ان لا يقتل قبل القضاء لانه متى قتل لا بد له من
يدعواه عليه الزني ولا يمكن اثباته عليه بعد موته فكان فيه تعريضه للملك
والراجح لا يصح رجوعه في القاضي فكان القاضي قبله حتى لو كان القاضي عاين زناه
من علم زناه فانه لا يقتل به وان قتل قبل القضاء فلا يخفى عليه

ولم يصح رجوعه في حق القاضي وبقية الشهود في علم القاضي الزني على حاله
فالعلم الحاصل للقاضي بالبينة كالحاصل له بالمعاينة ولو علم ذلك معاينة لا يجب
عليه القتل ارضان كما هنا واما عدم وجوب الحد عليهم وان اقرءوا انهم شهدوا على
الزني هم ثلثة وشهاد الثلثة قد فلاهم مني شهادة او هم ثلثة كانوا اذ قد
الشهادة لا بعد الموت لانهم ظفون على شهادتهم بعد الموت من قد حيا مات
لاحد في الوجه الثالث يغرمون الدية ويحرمون الميراث يحذرون لو كان الميراث
لمن ذكرنا ان كانوا ان تكون الدية والميراث لا قرب الناس الى الميت ومنهم لا يملك
لان من منع من الميراث عقوبة لا يجب بوجه وصار كالورجوع في رجل له امرأتان
واحد من احد ما جسي بنين فشهد اربعة منهم على الثاني الزنا بامرأته فهل علي وجهين
اما ان كانت المرأة مدخولا بها او لا فان كانت غيبا مدخولا بها فوجهين اما ان
شهدوا انطلقوا عنه او اذرها فان كانت مطاوعة فهو علي وجهين اما ان كانت
امهم حية او ميتة فان كانت حية فهو علي وجهين اما ان ادعى الاب او جد
لاقتبل اما اذا ادعى فلا يتم شهادتهم لان الاب لما ادعى ان الابن زني بامرأته
الدخول في مطاوعة فقد اقر بشيئين احدهما وقوع الفقرة والاخر سقوط
لانه زرع ان الفقرة جائز جنمها وبني مكلفا لانه يصدق في الفقرة دون سقوط
نصف الصداق لانه ما لك الفقرة وسقوط نصف الصداق بالطلاق لا يصدق
في سقوط نصف الاخر الا بتصديق المرأة لصدقه ذلك ولو قبلنا الشهادة بسقوط
جميع الصداق وهو مدع كذلك فكانوا شاهدين له ولا تقتل لكن تقع الفقرة

ويجب لها نصف المهر كالأول ولها ما إذا أخذت قبل الحمل فلا تقبل لأية من نفع الأم خلافاً للوجه الأول لأن العرفه ثم وقعت بأقرار الأب
 لا بشهادتهم وإذا أخذت بعد وقعت شهادتهم وفيه نفع الأم فلا تقبل لأن
 في شهادتهم نفع من هذا الوجه لكنها منفعه محجوره لأنها لا تدعي ذلك
 كانت محجوره لا تمنع قبول الأثرين لأنهما إذا كانتا ميتين والأب جاحد
 وإن كان الأب نفع وهو سقوط جميع الصداق لكن لما كانت محجوره لا تمنع قبول
 والأثرين أنهم لو شهدوا على أبيهم يبيع ما يساوي عشرة مائيه وهو جاحد
 وإن كان فيه نفعه قبل له للنفع المحجور إذا كان يساويها ماضٍ لا تمنع قبول
 كما ذكر من المثال لأن النفع الحاصل للأب من سقوط جميع الصداق يساويها
 ذوال النكاح وكذا زيادة المائيه سواء أريدت البيع فلا تمنع قبول الشهاده
 أما المنفعه المحجوره إذا لم يساويها ماضٍ منعت قبول الشهاده الأثرين
 لو شهدوا عليه أنه طلق هذه المراه ثلاثاً لم تقبل وإن أخذ الأب الأم
 ولا تدعي لأنه حصل له نفع لا ضرر يقابل وهو خلوص القرائن كما هنا
 وهذا لأن الجاحد يمتنع بالحجور فينزل مدعيها كما وهذا حصل لها نفع
 ضرر وهو الخلوص فكان مانعاً لقبول الشهاده والأصل في هذه المسائل أن
 شهاده الولد لو أقر به وشهادته لماله لا تقبل لما روي عن شريح أنه قال
 لا يجوز شهاده الوالد للولد ولا الولد لو أقر به ولا المراه لزوجها ولا
 المراه ولا العبد لسيدته وخالف في الولد الوالد ماله حتى يجوز شهادته

واحد منها صاحب قياسي على شهادته كل واحد منها على صاحبه ذلك لان
 دليل حجة الصدق بخبره انزجاره عما يقدر حرمته ولا فرق في ذلك
 بين الاجانب والاقارب وحرمه شهادة الزور بسبب ثلث الموضعين
 ولهذا قبلت شهادته الاخ ولا معتبر بالميل لطبعه بعد قيام دليل الخبر
 ولنا حديث هشام بن عمرو عن ابيه عن عايشة رضي الله عنها ان النبي عليه السلام قال
 لا تقبل شهادة خائن ولا خائنه ولا ذي غر على اخيه المسلم ولا شهادة الولد
 ولا شهادة الوالد لولده ولنا رواه عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده زاذبه
 ولا شهادة المراه لزوجها ولا شهادة الزوج لامرأته وفي الحديث ذكر
 ولاجلود حرامه في القدر روي الحسن رضي الله عنه عن علي رضي الله عنه
 مع قبر عند شرح يدع له فقال شرح ايمني بشاهدا اخر فقال علي رضي الله عنه
 مكان الحسن او مكان قبر فقال لا بل مكان الحسن فقال علي رضي الله عنه اما سمعت
 يقول الحسن والحسين ما سيدا شباب الجنة قتل قد سمعت ولكن ايتم شهادته
 فورا عن القضاء اعاده عليه وزاد في رزقه فدل انه كان ظاهرا بينهم ان شهادته
 الولد لوالده لا تقبل الا انه وقع لعل رضي الله عنه في الابتداء الحسن رضي الله عنه
 لما خص به رسول الله صلى الله عليه وسلم من السيادة ووقع لشرح ان السبب في المنع هو
 الولاد فاجب في حقه ولا طريق لعرفه الصدق في الذبح حقيق في حق غيره
 ففي الحكم على السبب الظاهر وهو كما وقع عند واليه رجوع على رضي الله عنه والمحقق فيه لا غش لهم
 لكن منه الذبح لان العدالة تدل على حجة جانب الصدق عند استواء الخصمين

الاتري ان شهاده المير لنفسه او فيما له فيه نفع لا تقبل فكل
رحمان جانب الصدق باعتبار العدل يظهر ما منع ذلك
بطريق العاده فكل ان يجزأ به الولاد اما شبهه البعض
بينهما او نفع الشاهد في الميراث و به والمبيع بين الاب
والابن متصل قال الله تعالى اباؤكم وابناؤكم لا تدرون انهم
اقرب لكم نفعاً خلا ولاخوه وسائر القربا بلان دليل العاده
مشتركة متعارض لانه قد تكون القرابه سببا للتقاسم والعاده
اول ما يقع من ذلك كما يقع من الاخوه وبما في قوله تعالى لا تقلك
وفي حال يوسف علم المير مع اخوته وكان جانب المصدق يظهر
بظهور عدل الله ومثل هذه المعارض لا توجد في الابا والابن وانه
معلوم بالعاده وهذا اذا كانت الام حيه وان كانت ميتة ان المير
لم تقبل لما قلنا وان حدد قبلت لانه شهد اعليه بزوال ملك النكاح
وما في من نفع سقوط المير كخوده مقابله بالضرر لما قلنا وان كانت
والام حيه فان ادعي قبلت لانه شهد الامهم ولا لابيهم الام فان
انما خص الام باقرار الاب واما لابيهم فلانه لو قبلت لم يسقط جميع المير
نصفه وانه ثابت باقرار الاب بخلاف اذا كانت مطاوعه والمير
لان له لو قبلت اسقط جميع المير فكان سقوط شهادته فكانوا انما يدين
اما هنا شاهدون عليه بزوال ملك النكاح فقبل وان حدد لا تقبل

مخلص الفرائش وان كانت الام ميتة او مبانه قبلت ادعي ^{الاب} او محمد
لان الفرقه وسقوط المير ثبت باقرار الاب في الميراث والاب
يسقط نصف المير لانها لو قبلت لا يسقط لانها مكرهه والميراث
للام مخلص الفرائش لانها ميتة او مبانه فقبل وفي كل موضع ^{تقبل}
يقال الحمد علي الاخ للشهود عليه وعلي الميراث اذا كانت مطاوعه وذكر
في المتن ان الابن اذا ادعى امراه ابيه قبل الدخول وهي مكرهه ^{يجب علي الاب}
نصف المير لفساد النكاح قبل الدخول ويرجع الاب علي الابن ^{هو الميراث}
كما لو شهدوا بالطلاق قبل الدخول ثم رجعوا هذا كله اذا كانت ^{الميراث}
غير مدخوله فان كانت مطاوعه وكانت الام حيه لا تقبل ادعي ^{او محمد} الاب
اما اذا ادعي فلا يتم شهد والابيه لانه لو لم يشهد لم يسقط شيء من الميراث
شهد والابن الميراث مدخوله لكن شهدا يسقط نفع العده لان المطاوعه
لا ينزل الزوج لان نفعه لها في العده نصا واثباتا ^{ولا تقبل} بين الاب ادعي
وان حدد لا تقبل لانهم شهدوا بالام مخلص الفرائش وان كانت الام ميتة فان ادعي
لا تقبل لانهم شهدوا بسقوط نفع العده وان حدد قبلت لانهم شهدوا بزوال ملك
ولم يحصل للاب نفع سقوط نفع العده فكان ما حصل من النفع سلواه ^{رواى} من النكاح
النكاح والاستمتاع ومثل هذا النفع لا يمنع قبول الشهاده اذا كان الاب حيا
مدعي يمنع وان كانت الميراث مكرهه وكانت الام حيه فان ادعي الاب قبلت لانهم
ولا الام اما الاب فلان الفرقه دفعت باقراره ولم يبيع سقوط نصف الميراث لان

الا ترى ان شهاده المير لنفسه او فيما له فيه نفع لا تقبل فظهر
وجان جانب الصدق باعتبار العدل بظهور ما منع ذلك
بطريق العاده فكذا في قرابه الولاد اما شبهه البعض
بينهما او نفع الشاهد في الميراث وانه بالمبيع بين الاب
والابن متصل قال الله تعالى اباؤكم وابناؤكم لا تدرون انهم
اقرب لكم نفعا خلا ولا اخوه وسائر القرابا لان دليل العاده
مشترك متعارض لانه قد تكون القرابه سببا للتحاسد والعداوه
او لما يقع من ذلك كما يقع من الاخوه وبما في قوله تعالى لا تقلك
وفي حال يوسف علمه الميراث مع اخوته لمكان جانب المصدق بظهور
بظهور عدل الله ومثل هذه المعارض لا توجد في الاب والابن وانه
معلوم بالعاده وهذا اذا كانت الام حيه وان كانت ميتة ان ادعى
لم تقبل لما قلنا وان حدد قبلت لانهم شهدوا عليه بزوال ملك النكاح
وما فيه من منفعة سقوط الميراث حوده مقابله بالضرر لما قلنا وان كانت
والام حيه فان ادعى قبلت لانهم شهدوا الامهم ولا لابيهم الام فلان
انما خص الام باقرار الاب واما لابيهم فلانه لو قبلت لم يسقط جميع الميراث
نصفه وانه ثابت باقرار الاب بخلاف اذا كانت مطاوعه والميراث
لان له لو قبلت اسقط جميع الميراث كان سقوط بشهادته فكانوا شاهدين الام
اما هنا شاهدون عليه بزوال ملك النكاح فقبل وانما لا تقبل لانهم شهدوا

مخلص الفرائش وان كانت الام ميتة او مبانه قبلت ادعى ^{الا} برأيه
لان الفرقه وسقوط الميراث ثبتا باقرار الاب نعم لم يشهد والاب
يسقط نصف الميراث لانه لو قبلت لا يسقط لانها مكرهه ولم يشهدوا
للام مخلص الفرائش لانها ميتة او مبانه فقبل وفي كل موضع ^{تقبل}
يقام الحد على الاخ للشهود عليه وعلى المراه اذا كانت مطاوعه وذكر
في المتن ان الابن اذا ادعى امراه ابيه قبل الدخول وهي مكرهه يجب على الاب
نصف الميراث لفساد النكاح قبل الدخول ويرجع الاب على الابن لان ^{هو المثلث}
كما لو شهدوا بالطلاق قبل الدخول ثم رجعوا هذا كله اذا كانت ^{المراه}
غير مدخوله فان كانت مطاوعه وكانت الام حيه لا تقبل ادعى ^{او محمد} الاب
اما اذا ادعى فلانهم شهدوا لابيهم لانه لو لم يشهد لم يسقط شيء من الميراث ^{ولذا لو}
شهدوا لان المراه مدخوله لكن شهدوا بسقوط نفقة العدة لان المطاوعه
لا ينزل الزوج لان نفقة لها في العدة نصا وشاهدين الاب والابن مدعى ^{ولا تقبل}
وان حدد لا تقبل لانهم شهدوا والام مخلص الفرائش وان كانت الام ميتة فان ادعى
لا تقبل لانهم شهدوا بسقوط نفقة العدة وان حدد قبلت لانهم شهدوا بزوال ملك النكاح
ولم يحصل للاب نفع سقوط نفقة العدة فكان ما حصل له من النفع سلواه ^{روا}
النكاح والاستمتاع ومثل هذا النفع لا يمنع قبول الشهاده اذا كان الاب حيا ^{وان كان}
مدعى منع وان كانت المراه مكرهه وكانت الام حيه فان ادعى الاب قبلت لانهم ^{لا يشهدوا له}
والام اما الاب فلان الفرقه وضعت باقراره ولم يدع سقوط نص الميراث لان نفقة

فلم يشهدوا لأب شي وأما الأم فلان ما خضر لها من الفرائض حاصل بأقرار
وان كان الأب جاحدا لم تقبل لانهم شهدوا للأم بخلوص الفرائض وان كانت
الأم مبنية قبلت ادعي الاب وحده لانهم لم يشهدوا للأب في اللام ^{ادعي} اما الأم
فلان الفرقه وقعت بأقراره ولم يدع سقوط المهر ولا نفقة العدة ^{واما الأم}
فلانها مبنية ^{واما} اذا وجد فلانهم شهدوا وغيره لم يشهدوا للأم فتقبل ^{واذا}
شهد المهر ابنها علي زوجها انه قد فها ما الرئي لم تقبل لانها شهدا
وكذا لو شهدا بوجهها وابنها وان شهد عليا ابنها من غيرها بقدرها ^{واما}
عنده لم تقبل لما فيه من نفع الأم لانها لو قبلت فخرقة بينهما باللعان ^{والفرق}
وهو كما لو شهدا علي بطلاقه الأم قال لا اذا كان الاب عبدا ومعه ذلك
فتقبل ^{وتحدا} لانها شهدا علي ابها بالمهر وليس فيه نفع الأم وان قال لا
انه قد فامراته وامنا بكلمه واحده لم تقبل لانها شهدا للأم بطلان حقتها
ومني بطلت في حقتها والحكم واحد بطلت في حق الاخرى وان شهدا ابنا عليا
انما اقرت بالزني لم تقبل لانها شهدا ليهما بسقوط اللعان عنه ^{او رجعا عن}
على حل الزني وشهدا خرا ان الاحصان ثم وجد شهود الاحصان عليه ^{بشهاد}
الشهادة ولم تلت المرحوم وقد اصابته جراحت فالتباس ان يجلد ما به جلدها
ومحمد وفي الاستحسان ان يد راعنا الجملد ما يغني عن الرجم ولا يضمن ^{الاحصان}
من طاحنه ولا يكون ايضا في بيت ولو شهدوا بالزني فقتل جلد ما به ^{المال} ولم يكمل
الحصان وكل ثم شهدا خرا ان علي الاحصان رجم قتيلا ^{وهو} رجم

من الحد استحسانا وقال ابو يوسف رجم الا ان يكون قد كل
الحل فان اكمل دران الرجم وهو قول محمد وذكر ان ابنا يوسف ^{محمد}
احدا بالقياس في المسله الاولى والثانيه اذا كانت شهادته ^{الاحصان}
قبلا اكمل الحد حتى لا يد راعنا الرجم واخذ ما لا يحسن ^{المسله الثانيه}
بعد اكمل الحد حتى دراعنا الرجم وجه القياس في المسله ^{اما}
في الاولى اذا تدبر انهم عبيدا ورجعوا بين ان الواجب هو الجلد فلم
يكن حد الرجم فلا يبرج بغير حق فيقام عليه الجلد كما لو اخذ رجلاه
وضربه وفي المسله الثانيه مقدار ما جلد لا يتحقق اسم الحد لان الحد
اسم للكل منه وكما له بالسوط الاخير الا نري ان لو قد فحل اذا
القدف ما لم يضرب السوط الاخير لا تبطل شهادته وكذا المضاري
اسلم بعد ما ضرب بعض الحد وشهد قبلت لان ما ضرب بعد الاسلام
وحد ليس حد كذا هذا لا يتحقق اسم الحد ما لم يكن كاملا فلا يكون جعابين ^{الحديث}
في مقام كان الاصل في باب الحد ودان المقترض قبل الاستيفاء ادخل تام الاكثاف
كالمعترض وقت القضا لان الاستيفاء فيه في القضا فاما تنفع القضا تنفع الاستيفاء
لما عر ذلك للقضا وان وجد صورته لكنه انعدم معنى لانه غير محتاج اليه في مخرج
القضاه لان القضا انما شرع لاطهار الحق في حق صاحب الحق فكل من اكثف
وقطع المنازعه وكل ذلك غير محتاج اليه في الحد ودلان الحق ظاهر في حق صاحب ^{الشهادة}
ممكن من الاستيفاء لعدم المنازعه ^{وهو} كان له ان يامر بالامضاء غير قضائيه

وإذا لم يكن القضا احتاجا إليه فباشره القضا له كان معلوما معي فكان
قبل الامضا كالحادث قبل القضا من جهة **الانزاع** ان ما يعترض في الشهود
اسباب الجرح كالفسق والردة والخرس والعجز بعد القضا قبل الامضا
بالقضا والحال في الحدود بعد القضا قبل الاستيفاء كالحال قبل القضا
فما منع القضا منه منع الاستيفاء هنا الا في الموت فانه لا يمنع القضا في
وتمنع الاستيفاء هنا لان الموت ليس جرح بل هو موكل للعدالة الا انه يمنع
الاستيفاء هنا لقوات شرطه وهو البداهة بالشهود ولو ظهر هنا
القضا ما ظهر اخر اقيم عليه ما ظهر اخر فكذا اذا ظهر قبل تمام الاستيفاء
انه لو اقيم عليه ما ظهر من الحد اخر ادي الي الجمع بين بعض الحدود بين حد كامل
لان ما استوفي منه في الابتداء استوفي على سبيل الحد ظاهر وان كان حلالا
فكما لا يجوز الجمع بين حدين كاملين بسبب في حد لا يجوز الجمع بين حد كامل
حد بسبب في حد الا انما بايو سفه ومحاخذ بالقياس في المسئلة الاولى
اذا كان قبل اكمال الحد لقوة وجه القياس واخطا بالاختصاص في المسئلة الثانية
الحد لقوة وجهه وذلك لان ما اعترض قبل تمام الاستيفاء امكن جعله
وقت القضا لان الاستيفاء في الحد وديشبه القضا لما ذكرنا ولو اعترض
القضا اقيم عليه ما ظهر من الحد فكذا اذا اعترض قبل تمام الاستيفاء اما
بعد تمام الاستيفاء لم يكن جعله كالمعترض وقت القضا لان ما اعترض
في الشهود من اسباب الجرح بعد تمام الاستيفاء لا عبور به ولا يكون

القضا الانزاع في باب الاموال او رجوا قبل القضا لان عليهم ولو رجعوا
لعدو ضنوا لان الحد يصح حدا وتعزيرا في نفسه فكان فيه جمعا بين حدين
على سبيل التشبه اما الجرح لا يصح حدا وتعزيرا فلا يودي الي الجمع **وذكر في المسئلة**
الاولى ان القياس قولها ولم يذكرنا الاستحسان قول من واختلف **المعنى**
منهم من قال الاستحسان قول اي حنيفه لانه خص قولها في القياس بالذكر
فالظاهر ان الاستحسان قول اي حنيفه ومنهم من قال لم يذكر الحد ان الاستحسان
قول اي حنيفه وتخصيص قولها بالذكر لا يدل على ان قول اي حنيفه خلافه
لم يذكر قول اي حنيفه لانه لم يحفظ عنا روايه لانه قول خلاف قولها **والاريد**
بقوله وفي الاستحسان بدراعه الحد اي لو استحسن مجتهد بدراعه الحد **الذي**
اخر اكان له وجه وقال بعضهم هذه المسئلة فرع مسلمة قضا القاضي ان عمدة
وباطنا فالقاضي حيث بقي بالرجح هنا نفذ ظاهره وباطنا فاذا رجح شهود الاحصان
ما بقي من الرجح للشبهة ولا يتحول بالجلد وعند ما نفذ ظاهره فلا يكون فيه معي **الجمع**
ثم ذكر انه لا ضمان على الشاهد بل على من ارش الحرام ولا في بيت المال اذا ظهر انها عبدان
لان الجراحات حصلت بسبب اقامه الحد والحد وجه شهود الذي لا يشهد الا حصان
وشهود الذي يأمرون على شهادتهم فلم يكن على شاهدي الا حصان اذا رجح **ضمان**
ولا على بيت المال وهذا يويد ما ذكرنا في الايمان ان الاصح فيما اذا رجح شهود **الشرط**
وعدم الاضمان عليهم ولو شهد اربعة على رجل بالزنى والاحصان وقضى القاضي **بذلك**
وامر بوجه ثم رجعوا عن الشهادة وقد جرحه الحجاره وهو جرح بدراعه الرجح

كما لو رجعا قبل ان ياخذوا في حقه وهذا لان الامام لا يمكن
 من استيفاء الحد الا بحقه ولم يتبق بعد جوعهم ومع ضامتهم
 جراحته لان ذلك مما استحق بشهادته فظانه عليهم عند الرجوع اليه
 بابرر الشهادته لاحتاج اليها لاثبات شهادته الولد لو ادعى لا تقبل
 وعليها تقبل وان كانت فيما لم فيه نفع لياويه ضرره لا يمتنع
 فلا تمنع القبول وقد ذكرناه في المتقدم وحرر آخران الرجين
 اذا تصادقا على النكاح ثم ادعى احدهما ما يوجب فساد لا يقبل
 للشا قضي ولان ادعي خلافا لظاهر لا يظاه من حال الملم
 مباشرة العقد على وجه الصدور والفساد وحرر آخران
 قضا القاضي في العقود والفسوخ ينفذ ظاهر او بطلان اذا
 كان بحال لو تراضي عليه الخصمان صح نفذ عند اي حيف واي ينفذ
 على قوله الاول وعلى قوله الآخر وهو قول محمد والشافعي ينفذ
 لا باطنا ولو كان في موضع لا ينفذ تراضيهم لا ينفذ باطنا
 بالاجماع حجتهم قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل
 عن اكل مال الغير محققا حكم الحاكم فهو تنصيب القاضي
 بالشري يشهاده الشهود وكانت ردرا لاحتاج اليها ولم يكون ذلك
 منه اكلا بالباطل وقال عليه السلام ان يفتنهمون الي ولعل بعض الحكماء
 حجتهم من بعض من نصبت له بشي من حوائجهم فانما القاضي

من اراد المعني فيه ان قضاؤه اعتد سببا باطلا فلا ينفذ باطنا كما اذا
 قضي يشهاده العبد والكافر والحدود في القذف وبيان ان قضاؤه اعتد
 يشهاده الزور وهو سبب باطل لانه كبيره وجه القضا مشروعه والكبيره
 فاذا كانت ثمة الكذب يخرج الشهاده من ان تكون حجة للقضا فحقيقه او ي
 ولان ما قضي به لا يكون له فيكون باطلا كالقضا بنكاح منكوحه الغير يشهاده
 الزور وبيان الوصف انه اظهر بقضائه نكاحا كان قد تقدم فاذا لم يكن
 نكاح لا يتصور اظهاره بالقضا فلا يجوز ان يجعل قضاؤه انشا لان ولايه
 الانشاء تثبت له لان سببه لا يثبت دعوي المدعي وشهادته شهوده وهو انما
 يدعي عقدا سابقا وبه شهد شهوده وهو لا يمكن من القضا الا بما يدعيه المدعي
 ويشهد به الشهود والدليل على ان القضا وقع بنكاح متقدم انه لو ادعي
 اثان نكاح امرأه وارخا وانزع احدهما سبق قضي له ولذا لو ادعي نكاح حرة
 متدسته اشهر فتشهد به الشهود وقضي به وقد كان تزوج امه بعد هذا
 فسد نكاح الامه فلو لانه بطريق الظهور لما فسد ولانه لم يقصد انشاء العقد
 وانما ينفذ قضاؤه على الوجه الذي يقصده الا ترى ان قضاؤه في الاملاك المرسله
 لا ينفذ باطنا ولا يجعل ذلك انشائه لانه لم يقصده وبه فارق الفرقه اخرى
 ومع الترتيب في الدين انك بتشهداده الزور لانه قصد الانشاء فانما
 عند جلي للانشاء ايضا وكذا في المجتهدين ثبت له ولايه الانشاء بالاجماع
 وقضاؤه انشائه قصد منه الى ذلك فاما ما فيها من نكاح بينهما باطنا
 قصد الامضاء ولا يمكن حط انشاء الترتيب
 انه جلا واما لو ادعي نكاحا كان قد تقدم

لكنهما بالاقراء اظهر عقد قد كان بينهما فلا يجعل انشا ولا في المدة
متيقنا لو يتيقن به القاضي فتسقط من القضا فلا ينفذ قضاءه في حقه
وان كان القاضي معذورا لحقها هذه الحقيقة عليه كالمكانة للمراحموسيه
او مرند او منكره الغير او اخوة من الاضامه ولهذا الوزي بامراء
يعلم انها اجنبية يجب ان كان عند غيره انها امراه وكذا لو تزوج
غيره انه ما والى العل على انه ليس بانثاء لا يستدعي شرايط الانثاء
والمراد الوزي وان كان اثباتا لكنه يثبت على وجه الصدق فان كان
ظاهرا وباطنا نفذ كذا وان كان كذا بظاهرا وباطنا لا ينفذ اصلا فان كان
صدقا ظاهرا كذا وباطنا نفذ ظاهرا وباطنا ولا في حقيقته ما روي ان جلبي
علي امراه نكاحا بين يدي علي رضي الله عنه واقام شاهدين فقضي بالنكاح بينهما
فقال لهما يكن بديا امير المؤمنين فزوجني منه فانه لا نكاح بينهما قال رضي
شاهد اكل زوجا والزوج لا ابتداء ولا ماطلة منه ان اجتمعا عن الزمان
النكاح بينهما فلم يجمعا الي ذلك ولا وجه الي ان يقال انما يجمعا لعدم رض الزوج
لا بدعي النكاح وقد رويت حيث قالته زوجي ولم تستقل به وبين ان مقصودها
قد حصل بقضايه فقال شاهد اكل وجاهل الي الزمان في القضا بالنكاح بها
النكاح بقضايه ما نقل عنه في هذا الباب كالمرفوع الي رسول الله صلى الله عليه وآله
طريقا ومعرفة بالراي قبيح هذا ان ما استدلو ا به من الاية والحديث
المرفوع وبه نقول وعن الشعبي ان جلبي شهدا على رجل انطلق امراه ثلاث وربع

القاضي بينهما ثم تزوجها احدا للشاهدين ثم رجع عن شهادته فعند
الشعبي ليكن بينهما وكان يقول فرقة القاضي جازم ظاهر او باطنا
ولا يرد القاضي المراه الي الزوج الاول ولا يفرق بينهما وبين الزوج
الثاني وللعبي فيه انه قضي بامر الله تعالى فيما له ولا به الا انشا
فيقتل لا ستمحاله القول بانه حكم بامر الله تعالى ولا ينفذ
نسخ العقد عند الخالف والفرقة بين المتلاعنين ونسخ العقد
بسبب الابا واذا عاد بعده وبيان الوصف انه لما فحص عن احوال
الشهود وزكوا في السر والعلاينه وجب عليه القضا حتى لو امتنع
اشم وخرج ويجزل ويجز فعرقتا انصارا مورا وهذا الية
لا طريق له الي معرفة حقيقة الصدق والكذب لان الله تعالى يجعل
طريقا الي ذلك في حق من هو غير معصوم ولا يتوجه عليه شرعا الوقوف
على ما لا طريق له الي معرفته لان التكليف بحسب الوسع وقطاي ياتي
بالاستقصا في التعرف عن حاله فصار مورا بالقضا والمأمور
ان يجعله بقضايه ووجه له ولذلك طريقا لحدسها اظهر نكاح
كان والاخر انشا عقد بينهما فاذا تعد الاطهار بان يسبق
في تعين الانثاء اذ ليس هنا طريق اخر قبضه ولا يه الانثاء بها
الدليل الشرعي وجعل انشاء كانتا الخصمين فثبت لكل بينهما حقيقة الزوج
قضاؤه اقوي من انشاء الخصمين عن اتفاق الا ترى ان في المختلعات

ثبت بانشاء القاضي لا تثبت بانشاء الخصم فعرفنا ان قضاء اقرئ عليه
ونشر طبعه الانشاء الشهادة والحلل القابل حتي لو كانت منكوحه الغير او محرمة
بسبب لا ينفذ القضاء لانعدام الحلية وكذا الشهادة الا ان مجلس القضاة يخلو
شاهدين ولهذا لم يذكر الشهادة حتي لو لم يكن لا ينفذ واما الولي القريب ^{بشرط عدلها}
ولا حاجة الي ذكر المهر ونحوه هذا التحقيق حكمه بالغه وهو ان الجميع ^{حلال}
واحد احد ما ينكح ظاهرا والاخر ينكح باطنا لان فيه من البيع والاشعي
يصون عن مثله ولا يكون القاضي يقضاه مملنا من الرزي لانه لما كان ^{ولا ينفذ}
بين العيين وامواته اعنا لها عن الرزي وتزوج الصغير والصغير ^{نظرها فان}
يكون له ولاية انشاء العقد هنا اعنا لها عن الرزي وصون القضية ^{الرزي}
اوي وكذا له ولاية التفريق بين المتلاعنين قطعا لما رعد مع ينفذ ^{كلما}
كما قال عليه السلام ان احدا كاذب وكذا له ولاية الانشاء كذا الشهود ليعود ^{ما وجد}
الامر بالقضا وعلى هذا امر القبله لانه لما توجه عليه الامر بالصلو الي ^{القبله}
بني وسعه من طلب القبله كان له ولاية نصب القبله حتي كان ما ادي الي اجتهاد ^{القبله}
في حقه حتي صار صلوه اليها وان تبين الخطا وهذا يقين فساد ما قالوا ان المدعي ^{عالم ما وقع}
به القاضي لم ينع من القضا لان في اللعان الكاذب منها عالم عالم القاضي ^{لمنع من}
وكذا في الخالف في العيين مع ذلك فعند القضية حقه لتوجه الامر على القاضي وتوجه ^{بالاقتضاء}
وابتاع امر القاضي في حق الناس بخلاف ما ظهر ان الشهود عيدا وكفار او محددين ^{في قديم}
هذه الاشياء لم يكن الوقت عليها فلم يستند القضا اليه لان الشهاد ^{غير}

جعلناه انما صباه لفعلة عن الحرمه فعرقا ان ثم ليس له ولاية الاظهار
فاذا لم يكن ثم عند سابق لا يتصور الاظهار والتكليف بقوله الواسع فحينئذ لا يكون
ما مور بالقضا ما هنا ما مور بالقضا وطريقه تعيين في الانشاء بوجه
لا يقول للمدعي ملكه هذا المال وانما يقصر يد المدعي عليه وبامره بالتسليم الي المدعي
ليأخذ على انه ملكه يدعيه وقضاؤه بهذا فاعلم ما هنا يقول قضيت في المهر
وجعلتها زوجة كذا فيبغي ان يثبت النكاح بينهما بقضائه والمراد بالحديث عليه
بدليل قصه الحديث لان الراوي قال الاختصاص في موارثنا ثبت بسبب لفظ اما اذا
حيث قال عليه السلام قضيت من حق اخيه وهذا انما يتحقق اذا لم يتقدم ^{المقتضى} ^{المقتضى}
تقدم يكون قضا على المدعي لا على اخيه وفيما خرو ايضا اذها وتوجها واستها
كل واحد منكما صاحبه وهذا انما يتصور في الاملاك المرسلة قوله يدعي النكاح للمدعي
قلنا نعم لكن سماع دعواه والشهادة على اعتبار اريد به الحال في دعواه لا يدعي
لها لا تسع اذا كان المماع باعتبار الدعوى للحال فاذا قضى كونهما زوجة النكاح
فقد قضى بالتاويل الدعوى وتضمنت الشهادة واذا لم يقع القضا الا ^{بشأن} ^{بشأن}
قد مناه اقصى ما في الباب انه يدعيه فيما مضى الرمان لكن لا حاجة الي القضا به
المنازعه ولا منازعه فيما مضى حتى لو كان فيه منازعه في حكم يدعي النكاح في الماضي
في وقت معلوم قضى بالنكاح من ذلك الوقت وينقد من ذلك الوقت واذا تقدم من ذلك
ترجع بيته بالسبق وقضى بالنكاح للحال لان ثم دعنا الضرر الي القضا
الوقت فقضى به لقطع المنازعه واما مسد الامه فتميز قال لا يظهر القضا فيما مضى



فيما يرجع اليها دنكا حالما تقدم ضروره القضا بوجه النكاح فلا
يظهر فيها عداه ومنه من قال يظهر ضروره القضا بنكاح الحرة على ما
تناولته الدعوى اذا عرفنا هذا قال محمد اذا شهد الابن على امها
بطلاق امها والاب يتحد فان كانت الام تدعي لم تقبل وان حدثت
لانها اذا ادعت كانوا شهداء لها لانها يصدرانها فادعت
ويعيدون البضع الي ملكها على وجه تلك لا غياض عن بعد ما
خرج عن ملكها واما اذا حدثت فيما يشهدان على امها بزوال ملكه
وعلى امها بكذبها فيما حدثت ويبطلان عليها ما استحققت من الحقوق
على زوجها بالنكاح من القسم والمنقذ وما تحصل لها من عود بضعها
الي ملكها بمحورها بساويه ضرر فلا تمنع قبول الشهادة فان قيل
الشهادة على الطلاق شهادة على حق الله تعالى وهو تحريم الفرج
فكانت للدعوى حودها وعدما سوا وصحتها وفسادها
سوا وهذا قبلت من غير دعوى لام فلا تمنع دعواها قلنا الطلاق
حق الله تعالى وحال العبد ذكرنا في حيث انه حق الله تعالى لا يتغير فيه دعوى
العبد وتسع من غير دعوى من حيث انه حق العبد فغير دعواها لا
علما بالدليلين فيمنع القبول عند وجود الدعوى ولو شهد الابن على
امراتها ان زنت في العباد بالله والمرأة تنكر فان كانت ام الشهود حية
لا تقبل سوا الحق الابن لكلا حلالا لها شهادة للام على ما ذكرنا



يقال بان المتقدم ان كانت عتيه ان ادي ذلك لم تقبل سوا دخل بها او لم يدخل
لان الفرقه وقعت بقراره فبقي امر الشهاده في سقوط المهر ان كان قبل الدخول
او في سقوط نفقة العده ان كان بعد الدخول لانه لو لا شهادتها لما نظر الاب
علي سقط جميع المهر ونفقة العده عن نفسه فكانت شهادته للاجل لا تقبل
فقلت لانها شهدا عليها بزوال ملك النكاح وما حصل له من نفقة سقوط
او نفقة العده بحجوده يساويه ضرر فلا يمنع القول واذا قبلت فوري
وسقط جميع المهر ان لم يكن دخل بها او نفقة العده ان كان دخل بها كما كانت
رجل طلق امراته قبل الدخول ثم تزوجها فشهدا بانها انه طلقها في المهر الاصل
ثلاثه تزوجها قبل ان تزوج بغيره فان ادي ذلك لم تقبل لان الفرقه وقعت
وسقط نصف المهر ونفي نصف فكانت شهادتها موثره في إسقاط النصف الباقي
فلا تقبل وان جحد الاب فقلت لانها شهدا عليه بزوال ملك النكاح وما حصل
الشع لا يمنع القول لما ذكرنا واذا قبلت فوري بينهما وسقط جميع المهر كما كانت
معايينه ولو شهدا بانان علي ايها انه خلع امراته علي مهرها ان كان الاب يدعي ذلك
لم تقبل سوا كان قبل الدخول او بعد ويلزمه جميع المهر ان كان بعد الدخول لان
الفرقه وقعت بقراره او بصره ان كان قبل الدخول فلو قبلناها سقط جميع المهر
بشهادتهما والاب يدعيه وان جحد فقلت سوا ادعت المراه او لم تدع لان الشهاده
الطلاق تقبل من غير دعوي فلا يكون المحرم مانعا من قولها وسقط المهر جاريه
لرجل شهدا بانها وما حاز ان مولاهما اعتقها علي الصلح المهر كما كان ذلك

فان كانت الجارية تدعي لم تقبل لانها شهدا لامها ملك فبينما وان جحدت فقلت
لانها شهدا عليها بالماله ما فيه من النفع يساويه ضرر تقبل لان الشهاده علي
العتق تقبل من غير دعوي اذا قبلت حكم بعقبتها وجوب المال عليها ولو كان
الشاهدان ابنا المولي فشهدا انه اعتقها علي الصلح فان كان يدعي لم تقبل لما قلنا
وعققت الجارية باقراره بعوي ولن جحدت فقلت وعققت الجارية ولو كان
ولو كان مكان الجارية غلام فشهدا بان الغلام لم يولد اعنف علي الفلذ ادي الغلام
لم تقبل لما قلنا وان جحد فقلت ان عندي جنيته لان دعوي العبد عند شرط
الشهاده علي العتق خلاف الامه وعند لا تشترط الادعوي فقبلت كافي الامه
ولو شهدا ابنا المولي ان ادي لم تقبل وان جحد وادي الغلام قبلت وقضي بالعتق
وجوب الماله وان انكر المولي والغلام لم تقبل عندا جنيته ولا تقبل وي
فزع منه الشهاده علي عتق العبد قال محمد في كتاب النكاح كل ما لا يثبت
نفع فشهادته ابينه فيه باطله ادعي وانكر وكذا كل ثبتي تولاه الا فيما
يكون خصا فيه كالبيع وما اشبهه ومعناه ان عندنا حوى الاب شهادته ابينه
لا تقبل وعند حوده ان كان الاخر جاحدا ايضا لم تقبل لعدم الدعوي وان كان
الاخريدي قبلت ان كان الاب فيه نفع كما لو شهدا عليه بيع ما يساوي
بالف والمشتري يدعي وهذا لان هذا نفع غير مطلوب من جهة الاب فلا يمنع
الشهاده بينا فيما اذا زوج ابنته بشهاده ابنيته ثم جحد الزوج النكاح وادعاه
ببريد الاب المراه فشهدا بانان لم تقبل عندا يدعي يوسف وتقبل

ولو كان الزوج هو المديون لكان له المراه قبلت فالحاصل ان شهادتها
 لا حجة فيها او عليها مقبوله وعليها فيما يحد كذلك فاما اذا شهد له
 فيما يدعيه فان له فيه نفع كعقد تنقل به الحق وتقبل وان لم
 يكن له فيه نفع فكل ذلك عند يوسف وقال محمد تقبل واصل المسئلة فيها
 اذا قال ان كل كذا فلا فانت حرة فشهد ابنه فلان انه كذا العبد ان كان
 الاب يدعي لم تقبل وان شهد قبلت وهذا عند يوسف وقال محمد تقبل لكل حال
 لان امتناع قبول شهادة الولد لو ادعى تمكن منه المبل اليه واثاره بالنفع دون غيره
 وهذا لا يتحقق في الامتناع للاب فيه تقبل لحد او ادعي ولا يوجب له امتناع
 قبول شهادة الولد لو ادعى بالنقص وانما تكون شهادته له اذا ادعي ولا يعتبر
 لان الشهاده عند محمد مقبولة وان كان له نفع بان شهدا ببيع ما يابون ما به
 حيث تقبل مع حقوق النفع لان ظهور صدقه عند القاضي والناس نفع والعامل
 ذلك على كثير من المنافع الدنياويه ولهذا لا تقبل شهادة الانسان على عقل تولا
 او لغيره فيما يكون فيه خصا وفيه لا يكون بالاتفاق والابن جزء الاب وشهادته
 كهي لنفسه فكل لا تقبل على ما يشره وان لم يكن له فيه نفع فكل شهادته ابنه له
 الا ان تقول فيما يشره يكون مدعيها لا شاهدا والابن فيها باشره ^{بشهادة}
 وبعد تحقق الشهاده المانع من القبول انتمه فكل موضع لم يتحقق انتمه ^{بشهادة}
 وقال بعضهم في مساله الجمع في الخلع والعقود تقبل اذا كان الاب منكر وان كان له نفع
 صار عن محمد واثبات جارية اعتنا مولاهما ^{بشهادة} فلان فاعتقلا

فشهد ابنه الباي فهدا علي وجهين اما ان شهد الباي او ادعي فان شهد قبلت
 لانها شهدا علي الابن والملكه تقبل ويثبت الرأيه في البينه وان حلف ^{بشهادة}
 كما تقبل علي اثبات الحق لان شرا مولاهما يثبت لثبوت ما يدعي عليه الحق
 بسبيل مراتب ان كالتشفيح اذا اقام البينه على شري المشتري حيث تقبل وان
 المشتري لان شرا يثبت لثبوت ما يدعي من الحق علي من يدينه المبلغ ولا قبلت
 البينه صار الثابت بالبينه كالتثبت عيانا ولو عيانا البيع والاتفاق قضى ^{بشهادة}
 والتمس علي المشتري والعقود فكل اذا ثبتت بالبينه وان ادعي الاب لم تقبل لانها
 شهد الاب بالحق فلا تقبل وصار كرجل ادعي انه باع جاريه من فلان الف
 واعتقها فلان والمشتري محمد حيث لا يثبت ان شري محمد ودعواه وتعتق الجارية ^{بشهادة}
 حيث اقر بعقدها وهو ما كفا ظاهرا ولاها موقوفه لانه اقر بالحق من جهة الغير
 ولم تقبل الشهاده وهذا وما لو ادعي المشتري ان الباي كان لعقدها وانكر الباي
 ولو كان مكان الجارية عبد ادعي الحق علي المشتري كان الجارية فيما قلنا جارية ^{بشهادة}
 في يد رجل فادعي اخر ان فلانا اشترى هذه الجارية منك بالف فقبضها ثم باعها مني
 وقبضها وكذا الباي والمشتري فشهد ابن الباي الاول وهو ذواليد قبلنا ^{بشهادة}
 علي وجهين اما ان شهد ذلك كله او ادعي فان شهد قبلت لانها تشهدا عليه وقضى له علي
 الاول بالف وان كان منكر او قضى للمشتري الاول علي الثاني بما به دينار وان كان
 المشتري الاول منكر وينتصب المدي خصا في اثبات البيع الاول لانه يثبت حقه علي
 ذكرنا ونكل واحد منهما اخذ ما قضى له به وان دعي الباي الاول والثاني ^{بشهادة}

بالزور ولم يجز بينهما بيع غير ان قضا القاضي بالبيع ^{بشهاد}
كبيع مستقبلي عند اي جهة واي يوسف في زعمها انه ثبت ^{ببيع}
مستقبلي بالقضاء كالمدي للتمن اما علي قول محمد
لا يكون لها اخذ التمن لان في زعم كل واحد منها انه لم يبيع ولم يثبت
البيع بالقضاء فلا يكون له ان يأخذ التمن الا ان يعود الى التصديق
لانه محذور لم يفسخ البيع فكان له ان يعود الى تصديقه متى شا
وانظر ^{باب} في هذا على جهتين اما ان يقيم المشتري الاول للمشتري الآخر
او محذور كل وجه على وجهين اما ان يكون التمنان من جنس واحد
وفي الوجه كلها لا تقبل شهادتهما لانها دفعت للآخر غير ان في الوجه الاول
يوم يقيم الجارية الى المشتري الآخر ما قرأه لانه اقربا بينهما ملكه وهي تليها
بردها اليه ولير له حق الحبس عنه لاستيفاء التمن عند الاتحاد والاختلاف
لان حق حبس المبيع من حقوق البيع فانما يثبت للبايع او لمن يقوم مقامه الورثة
او الوكلاء او الخازن والذوي يد الجارية ليس ببايع منه ولا وارث المشتري الاول
ولا وكيله ولانه لما اقر بقبضه فقد ابطال حقه في الحبس الاول لو كان حاضرا لم يكن له حبسها
فلهذا الثاني ولا يثبت العقد الاول ولا يثبت للبايع على المشتري الاول لان شهادتهما لا تقبل
على الاول وانما تقسم الجارية للثاني بتصادقهما هذا اذا ادعى اخرانه قبضا من الاول
وان ادعى انه لم يقبضها فليس له حق الحبس ايضا ولا يثبت للبايع على المشتري الاول ولا المشتري
الاول على المشتري الثاني لانكارها ذلك في الوجه الثاني ان كان التمن الاول الفاوا الثاني اما

او خماسيه والمشتري الاول ^{والبايع} يدعي فان ادعى الثاني
انه قبض من الاول فهذا الاول سوا لانه لم يدع الحبس ^{وصدق}
البايع في ذلك وان ادعى انه لم يكن قبض ولم ينفذ التمن فكذلك ^{بما}
وله حق الحبس استحسانا حتى يستوفي ماله من التمن من المشتري الاول
ان كان مثله او اكثر منه وان كانا قتل استوفاه منه ولم يبيع
اليه ويكون الثاني موقوفنا الي ان يعود المشتري الاول الى تصد
وجه القياس ما ذكرنا ان حق الحبس من حقوق البيع وليس ^{ببيع}
ولا قام مقام البايع كافي الملة المتقدمة ولا ان البايع مقرا حقه ^{علي}
الاول لا على الثاني ومن كان له دين على انسان وقد عثر ^{المطلوب}
فلا يسبيل له عليه كذا هنا وجه الاستحسان ان يقر الجارية
الا على وجه تكون مجبوسه عنده بالتتم وللبايع على المشتري الاول
الفوق للمشتري على المشتري الثاني الف وفي دفع المشتري الثاني انه لا يصل
الي المبيع الا بعد نقد التمن فهذا الحبس كغيره كحق الحبس مقام البايع
الاول مقام المشتري الاول ويجوز ان يستوفي التمن من المبيع ^{الضرورة}
كما لو عثر المشتري قبل ان يفي التمن حيث يبيع ويبيع البايع التمن منه
وكالوكيل اذا اقر بقبض التمن وادعى الهلاك ^{وكذا} الموكل فرد المبيع عليه
يعيب حيث يبيع ويبيع المشتري التمن منه فلما حصل انه لا فرق في حق ^{المشتري}
الاخر بين ان يكون مجبوسه في يده ببيع او في يده ببيع البايع ^{والبايع} الاول نظر

بغير حقه من مال المدون فكان له اخذه ملافا اذا اختلف المجلس
 ليس من حقه ولا يبيعه قبل شيئا ولا في الاول بايع الجارية من المشتري الثاني
 من وجه دون وجه من حيث لم يجز بينهما بيع حقيق لم يكن باعاً ومن حيث
 ان بيع المشتري الثاني انما ظهر بتصديقه اذ لو اظهر ما ظهر ولما سئل الجارية
 كان كالبايع فكان بايعاً من وجه دون وجه ولو كان بايعاً من كل وجه لم يكن
 هو قبضاً منه كان له حق المجلس في استوفائه من سوا كان راعياً او دانياً او
 يكن بايعاً من وجه لم يكن له حق المجلس اصله من حيث انه بايع له حق المجلس
 كان الثمن من جنس مختلفين علاهما ومن متلفاً من قايح علاهما
 ويامر المشتري الاخر ان يضع الثمن بين يدي المشتري الاول والبايع الاول
 المشتري الاول قابضاً بالقبضه يأخذه البايع الاول استيفاً للمجلس
 قال محمد وكذلك لو اقر البايع الاول ادعاء المشتري الاخر وجحد المشتري الاول
 ولم يقر البينة على البايع فالحجوب فيه كالحجوب فيما اذا اقر ذوا البينج ذلك
 وشهد ابنه لان شري المشتري الاخر انما ثبت في هذه المسئلة باقرار البايع الاول
 لا بالشهادة لان شهادته انبي البايع غير مقبولة وقد وجد الاقرار هذه
 لوجوده في الفصل الاول ولو كان البايع الاول ادعي انه باع من المشتري الاول
 ودفعها اليه لكن حجب مع المشتري الاول من المشتري الثاني والمشتري الاول
 محمد شراه من البايع الاول ويبيع من المشتري الثاني والمشتري الثاني ادعي
 فشهد ابنه البايع الاول بكل الجواب فيجب الجواب فيما اذا اقر البايع الاول

ان كان المشتري الاول قد قبضه فصار البايع الاول
 قابضاً به

١٢

جميع ما ادعاه المشتري الثاني كما ذكرنا لان البينة هنا شهد للابن وجه وعليه من وجه
 لان البايع الاول ادعي انه باع من المشتري الاول محمد بيع المشتري الاول من المشتري الثاني
 ولو جحد الكل كانت شهادته مقبولة على ابنه بيعه من المشتري الاول وانما نتج
 الاول من المشتري الثاني لانها شهد على ابنه ولو ادعي الكل لم تقبل على بيعه من الاول
 وتقبل على بيع المشتري الاول من المشتري الثاني واذا ثبت بيع المشتري الاول من المشتري الثاني
 بهذه البينة صار كما لو ثبت باقرار البايع الاول فصار حكمها واحداً ان ظهر قبضه الآخر
 بشهادة انبي البايع الاول ان يظهر هو كما ذكرنا في اتخاذ الثمن واختلافه وكذا قال ابو محمد
 يعني لا رايه عن اي جنس في هذه المسئلة جلا مشتري جارية بالف قبضها وتقبل المشتري
 اخرانه كانا شراهما قبل شرايه بالف لم يقبضها ولم ينقل الثمن وكذا البايع وصدقته
 الاخر وهو ذو اليد فان المشتري الاخر يدفع الجارية الى المدعي باقراره لانه زعم انه اقترى
 الجارية او لا وصار ملكاً له وان شراذي باطل فكان مقراً له بالجارية وهل يحبسها عن
 ياخذ الثمن منه فقاما تعديان ما تقدم صار ديناً له على البايع لانه باع منه ملك الغير وليس
 له المبيع فلا يسلم الثمن للبايع فان كان الثمن من جنس مختلفين لخط ما المشتري المحمول
 شيء وليس للمشتري المعروف حق المجلس عنه سواء ادعي المشتري المحمول قبضها او لم يبيع
 من جنس واحداً ان ادعي المحمول قبضها من البايع باذنه لانه لم ينقل الثمن لم يكن حسبها
 عن المشتري المحمول ايضا قلنا وان ادعي انه لم يقبضها لم يحبسها عنه قياساً او
 الاستحسان هو كما ذكرنا في المسئلة الاولى ولو ان جلا كان عليه ان يشهد ابنه ان الطالب
 ابراهيم اد اخذ جارية علي فلاز وانكر الطالب لم تقبل لانها ليست قطان عن ابنه الطالب

١٣

ولو كان المال على غير ايهما شهدا ان الطالب اقال على ايهما
 والطالب ينكر ذلك المطلوب يدعي قبلت لانها تشهدان على ايهما الحال
 ويلزم ما به المطالبة وانما يقطعان مطالبة الطالب عن المطلوب
 اجني شاهدا ان شهد علي حل ببيع جارية خصا به وقبض منها
 وقيمتها ما به والبايع ينكر والمشتري يدعي وقضي بذلك رجعا
 ضمانتها ما به وان شهدا بالبيع ولم يشهدا بقبض الثمن ففقي
 فوجب الثمن على المشتري ثم شهد بعد ذلك ان البايع قبض الثمن رجعا
 عن الشهادة بضم الثمن لان في الملم الاولي اقلنا على المشهود عليه الجارية
 ولم يتلفا عليه الثمن لانه مظهر العقد ^{في} البراه عن الثمن والشاهد
 انما يضمن ما قضي القاضي بشهادته والقاضي على البايع برقمه الجارية
 لا بالثمن لان في رزم البايع انه لا يبيع ولا ثمن عليه وانه قارن القضا
 بالثمن ما يقطع لانه رزم انه لا يمكنه القضا بالثمن لانه قارن ^{ما يقطع}
 لو طري علمه وهو القبض فيمنع القضا به الا ترى انما لو شهدا على حل
 باع عبدا بالثمن وقبض المشتري العبد ماتت عنه فان القاضي يقضي بالثمن ولا
 يقضي بالعقد لانه قارن القضا بالعقد ما منع وهو الموت قد اقلنا انما
 لو لم يشهدا بالقبض لا يقضي بالبيع اذ ابيينا مقدار الثمن وصفته ولو شهدا
 بالقبض لا يحتاج الي ذلك ولو كان الثمن مقضيا به في هذا الحال ^{بالقضا}
 بالعقد من غير بيان مقدار الثمن وصفته فقلنا ان القاضي يقضي برقمه الجارية

٩٩
 فصارا قتلين وقمة الجارية دون الثمن فادرجا ضمنا ما اقلنا انما في البيع
 الثانية اقلنا على البايع الثمن بغير عوض لانه حين قضي البيع كان الثمن غير مقبوض
 فصار مقضيا به ضرورة القضا بالبيع لمكان الحاجة اليه الدليل عليه انما
 اذا لم يشهدا بالقبض لا يقضي بالعقد ولا بالثمن اذ ابيينا مقدار الثمن وصفته
 دل على ان الثمن صار مقضيا به فصار ملكا للبايع على المشتري لا نقضا القاضي
 بالبيع بشهادة الزور بيع فصار كما انما يتابعها بنفسها حين شهد
 انه قبض الثمن اقلنا على الثمن فيضمن اذ رجعا وهذا لان القاضي لما قضي العقد
 وانكر استيفاء الثمن لان حوده البيع بطل بالقضا قبض البيع ووجب الثمن
 وقد اقلناه بشهادتهما ومحمد بن هبة المسائل على قول اي حنيفة واي يوسف
 الاول حنيفة قال في آخر الباب وهذا كله قياس قول اي حنيفة واي يوسف
 اقلنا على قول محمد بن حنيفة لا يضمنان للبايع الثمن في الفصل الثاني لان من رزمه انه
 لم يجز بينهما بيع ولا ثمن له عليه فان قيل اذ رجعا عن الشهادة بضم الثمن
 والتمس الجارية بالشهادة الاولى والثمن بالشهادة الثانية فلما اذ يضمنان الثمن
 وقمة الجارية قلنا لانما اقلنا الجارية بالي بول فليكن اقلنا ما معي واقلنا الثمن
 من غير بدل فيضمنان وهذا لان الضمان انما وجب لغير ان وقد اخبر هنا ولا به
 يعدله وزاياه وبعد القضا حل للمشتري عند اي حنيفة لان القاضي
 البيع كما يبيع بالبركة لقضا الدين وبيع مال الغايبة للنظر فيكون امضا
 انما البيع نظر الخصمين وقال محمد لا يجوز للمشتري وطبها لان قضا

بيع كان فاذ لم يكن بيع كان باطلا في الباطن ولدي لو شهد الرجل على امرأه
انه تزوجها على الف وتقدرها وهي تنكر ومهر مثلها خمسمائة وقضي بذلك
ثم رجعا ضنا مهر مثلها لان الزيادة لم يظهر لها حق الاستيفاء فيها
لما ذكرنا ولو شهد بالتملك على الف لم يشهد ابا القيس ثم شهد ابا القيس
ثم رجعا عن الشهادتين ضنا للمراه الف لان البضع مقنن حال الدخول
وان لم يكن مقنن حال الخروج حقيقة وصكا واذا كان مقنن كان الجواب
فيه كالجواب في البيع وقيل هذا قولنا في حقيقته واي يوسف الاول لان
عند ما ينقد القضا ظاهر او باطنا فكانت الزيادة على القيمة المثل
الاوي على مهر المثل في المسلم الثانية وجبت القضا اما على قول في
البائع والمراه ان البيع لم يكن والزيادة لم تكن فوجب ان لا تؤخذ الزيادة
على القيمة ومهر المثل غير ان لا يظهر انه على الاتفاق لان العقد ظاهر القضا
ورد القاضى حوديا فاذا ظهر العقد ظهر البطل ولو شهد انه تزوجها
على الف وهي مهر مثلها وقضي به وتقدرها الف ثم رجعا لم يضمن شيئا
ايها كان المدي لان المراه ان كانت هي المديعية فقد الرضا الزوج الا ان يثبت
البضع في ملكه تعريضا وانه عند الدخول مقنن لانه تملك البضع
التملك تقوم المملوك به كالا ستيل لما كان يملك به الحري صار مقنن
وقد بينا ان الاتلاف يعرض بعد له لا يوجب الضمان ولو كان الزوج هو المدي
قد اثبتنا عليها الملك وعوضها بما يعنده فان كان مهر مثلها خمسمائة

والزوج منكر ضنا له الفضل لانها الرضا الف وعوضها ما قيمته خمسمائة
وان كان المدي هو الزوج فلا ضمان عليها سوا كان مهر مثلها اقل او اكثر
لانها اتفقا البضع عليه بها بعرض دون قيمه البضع لكن البضع لا
يتقوم على المثل في انما يتقوم على المملوك فلا يضمنان لها شيئا عند
الشافي يضمنان لها ما زاد على الف اي تمام مهر مثلها اصل المثل
شاهدان بالطلاق الثلاث بعد الدخول ثم رجعا بعد انقضاء الفروقه
لم يضمن شيئا عندنا وعند يضمنان للزوج مهر المثل على ما ذكرنا في
ولم يسم لها مهر افتشدا بالطلاق قبل الدخول وقضي لها بالمعتد رجعا
غرم المقتد لان المقتد هنا كنصف المسمي وعند زفر لا ضمان عليها في لها
لان جميع المهر وجبت عليه بالعقد وما استقطا عنه البعض ولو ضنا ضنا
لانها اتفقا عليها بعض الصداق وفيما ذكرنا جوابا عن كلامه ولو شهدا
على رجل ببيع عبده خمسمائة الى اجل معلوم او قالا اشتراه خمسمائة
سنة وقيمه العبد مائة والبائع منكر فقضي بذلك ثم رجعا فالبائع بالخيار
ان شا اخلا الثمن من المشتري عند انقضاء ذلك الاجل لانما قضي بالبيع صار
الثمن موجلا على المشتري للبائع في زعمه في قياس قول اي حنيفة واي يوسف الاول
وان شاخص الشاهد بين قيمه العبد حاد وليس له ان يضمن الثمن لانه
لو ضمنها اما ان يضمنها لكونها ارا لا يملك الثمن او لكونها قويا على
الاجل لا وجد اي الاول لان ملكه في الثمن تابع بعد الاجل ولا يجد اي الثاني

لان القاضي يقض له على المشتري ولا يثنى على لانه قارن القضا
ما منع القضا يثنى على وهو قيام الاجل فلم يفتوا عليه لان كان
اخلا ثمن فكان له ان يضمنها قيمه العبد حاله وانما يثنى لانها
حاسبان من وجه حيث فوتا عليه العبد ثمن موجب وذلك كالحلال
لانه يصل اليه في الحال غير حاسب من وجه لانها عرضة بالقرض
قيمتها وايضا ضمن يري الاخر كالعاصب مع غاصبه ولانه اذا اختلف
تضمن المشتري فهو رضى منه بالبيع بالثمن الموجل وكذا لو طالب
المشتري بعد حوجه فان ضمنها رجعا على المشتري بالثمن بحلول
الاجل لانها باءا الضمان فاما مقام البائع فكما ان للبائع الرجوع
على المشتري بالثمن اذا حل الاجل فكذلك فان قيل كيف يقوم الشاهد
بإدلاء الضمان بما ثبت الذي يذمه المشتري مقام البائع والبايع لا يملك
تقليد ما في ذمه المشتري من غيره لانه دين قيل له ليس في لا يقبل بغير
مقصودا ما يدل على انه لا يقبل حكما للضمان الا ترى ان الاثر في
التبليك مقصودا ويقبل حكما للضمان في الغصب كما لو غصب عصب
حيث يضمن ويصير ملكا له واذا رجعا على المشتري بعد حلول الاجل
من ذلك فله ما ضمنه وهو ما به ويتصدق ان بالفضل وهو ارجاهيه
استنفيد بسبب حيث هو الشهادة الباطلة فكان سبيل التصديق
المسح اذا اشترى عبدا قيمته الفين ففعله انسان قبل القبض واخار
قبل بخره

المشتري بتابع الحاي واخذ منه الفين وان كان ما غرم الف حيث تصدق
بالفضل لكونه ربح قال يضمن قلاها ولانه كالمملك للثمن منها من وجه
استوفى منها من القيمة وتبليد خمسها يعايه ربوا فلهما التصديق
ما لم يضمن ولو شهدا بالبيع خمسا به وقضي بثلث شدا بعد ذلك لانه اجل سنة
فقضي به ثم رجعا عن الشهادتين ضمنا الثمن في قياس قول اي حنفية لانه
قارن القضا بالثمن في الحال ما منع القضا به صار الثمن في الحال مقتضيا به فاذا اختلفا
عليه بالاجل فقد فوتا عليه امكن التخذ فاذا رجعا ضمنا فان حجة الاصل
قولا اي حنفية واي يوسف يري به قول اي يوسف الاول اما قوله الاخر
مثل قول محمد واذا كان لرجل على رجل دين فشهدا ثمانا له وهبه منه او تصدق به
عليه او ابراه منه او حله او وفاه دينه وقضي بثلث ثم رجعا ضمنا
ماله بشهادتهما فان قيل اتلفا عليه الدين فلم يضمنان له العين قلنا اتلفنا
يتعين بالقبض ضمنا له مثله دينيا في ذمتها يتعين بالقبض منها وان شهدا
اجله سنة وقضي به ثم رجعا قبل الحل او بعد ضمنا لانها فوتا عليه
القبض الى انقضاء الاجل وذلك موجب للضمان وهذا لان باجمل الخطر كما هو
ان المرعى اذا اجل الدين يتعين خروجه من ائتمته كالوا برأى متضمن في رجوعها
قبل حلول الاجل وكذا بعد لان الضمان وجب عليها عند الرجوع بالشهادة لا بالرجوع
فالاثر في حصول الشهادة واذا صار ارضا منين بالشهادة لا سقط بحلول الاجل
كما لو قبل بالبيع يثنى حال اذا باع يثنى حال ثم اجله حيث يضمن للموكل الثمن حالا

ولان الضمان اوجبه عليها بسبب الاتفاق فتفويت حق القبض واكل
الاجل ثم تبين ان ذلك للضمان اوجبه عليها بسبب الاتفاق فتفويت
حق القبض واكل الاجل ثم تبين ان ذلك لم يكن اتفاقا ولا خيارا
اخذ المطلوب ان شاء الشهود فان اخذ الشهود رجوعا على المطلوب
بالدين موجلا لانها ملكا ذلك بالضمان او كان الطالب اقامها مقام نفسه
لما ذكرنا فان توي على المطلوب توي من مال الشهود لانها قايما في ذلك
مقام الطالب لو اخذ الرجوع على المطلوب ثم اذا توي على الطالب يكون له حق
على احد فكذلك من قام مقامه بخلاف الحق له لان الحق لا يمد الحال عليه بشرط
سلامه الحال للمحتاج من الحال عليه فاذا لم يسلم عاد اليه لم يحل وهذا اصل
صار للشاهد من مطلقا بالضمان فان حصل كان لها وان توي كان عليها
لتقيامها في ذلك مقام الطالب لو شهد انه وهب عبد له فادى قبضه
ثم رجعا فثبتت عليه العبدانما ائلفا على مالكه بغير عوض ولا رجوع للمولى بالله
اذا اخذ القيمة اما لان القيمة عوض عن هبته او لانه راع انه ملك العبد من الشاهد
عالمه منها فلا سبيل له على الموهوب له ولا للشاهد بان يرجعها فيما يرجع
ابطال القضا باطل لان القاضي يقضيه جعل العبد هبة للموهوب له من جهة
عليه لا من جهة الشهود وليس لغيره الواهب جزا لرجوع ولو لم يقض المقتضى
الشهود كان له حق الرجوع لانه هو الواهب بقضا القاضي فكان له الرجوع ما لم يطل
اليه عوض فان قيل ينبغي ان يكون للشهود الرجوع بعد التقين لقيامها

ما في الدين قلنا الدين مال وهو كمثل القليلك بعوض ولهذا جاز الاستبدال
بالدين مع من عليه الدين فامكن جعله ملكا لذلك ما اخذ من الضمان فاما حق الرجوع
في العبد ليس المحل للاغتياض عنه فلا يكون ملكا ذلك بالضمان ولا يمكن اثبات
حق الرجوع لها باعتبار قيامها مقامه لانه بعد ما وصل اليه العوض بطل
حق الرجوع قلنا من قام مقامه رجل ادعى على اخيه ما لا من دين او شره فاقام
المدعي عليه ثمة انما تحاسب امروا براه المدعي من كل قليل وكثير يدعي قبله
وقضي القاضي بالبراه ثم ان مدعي البراه اقام تلك القيمة او غيرها انه اشترى من
المدعي عليه البراه هذا العبد اول من امس بالفد قيمة ما به والبايع يحذر ان القاضي
يقضي بالبيع ويدفع العبد الى المشتري ولا ثمن عليه لانه وقعت البراه عن كل
عليه او قبله اول من امس لاثبات براته امس فان رجعا عن الشهادة بالبراه
القيمة لا الثمن لان القاضي لم يقض للبايع بالثمن لانه قال ان القضا بالبيع ما يوجب
عن الثمن فلم يكن متلفين على البايع بغير عوض فيضمنان القيمة كما لو شهدا بالبيع
وقبض الثمن وكالوا تلقا العبد بغير بدل ولا ان البراه عن الثمن فثبتت الشهادة
وسما باقيا ن عليها فلا يجوز ان يوطأ بان لا يطل وانما اورد هذه المسألة
لما تقدم ايضا حاله ان موجب الشهادة اذا كان تسليم العين ضمنا قيمة العين
قال ارايت لو شهدا على جميع املاكه بالبراه انه باعه من المدعي او من امس وقضي
القاضي للمدعي ثم رجعا عن الشهادة بالبيع فعلى قول من يضمن الثمن ان لا يضمنها
ثما الثمن ولا من القيمة لا قليلا ولا كثيرا امراه قال لا تجل تروحي

او في عقد زوج اخر او تزوجتي وانا مجوسيه وقد كانت مجوسيه
 فاسلمت او قالت تزوجتني وانا اخذت من الرضاعه وقال الروح انت اخيه
 او تزوجك يهودا وتزوجك بعدا نقضا العده او بعد ما اسلمت
 فالقول قول الزوج في جميع ذلك ويقضي بالنكاح لان الثابت بقوله
 جعل القول قوله كالثابت بالبينة على المراه البينه على ساد النكاح
 لانها تضاد قاعلي وجود اصل النكاح فتصادق قاعلي الصي ظاهر
 لان وجود النكاح انما يكون بالعبارة وصحة العبارة حكما في العقود
 المتردده بين الضر والنفع او كان فريحا محضا انما ثبت بالتكليف
 فتصادق قاعلي وجود اصل النكاح واخذنا في الجواز كان القول قول من ادعى
 الجواز بشهاده الظاهر فان ما لو قالت تزوجتني وانا صبييه وقال
 تزوجك انت بالعمه حيث القول قولها وكذا لو قال الرجل اقررتك
 بكدي وانا صبي وقال الطالب لكت بالغنا القول قول المقر مع كسبه ^{لدي}
 رب المال اذا مال المضارب شرطت نصف الرخ الا عشره والمضارب يلحق
 الرخ فالقول قول رب المال وان كان فيه فساد العقد لانها لا يتفق
 على وجود اصل النكاح معني لان الصبي ليس باهل لمباشرة النكاح بنفسه
 ونكاحها في حاله الصغر ليس بنكاح قبل اجازة الوي فكان هذا اخلافا
 في وجود اصل النكاح واضافتنا العقد الى حاله من اهل لا اهل
 للنكاح اصلا كما لو قالت قبل ان اخلق لو قبل ان تخلق ولدي ^{انكرا}

الاقرار اي حاله معهوده من افيه للوجوب بل اظهر لان قول الصبي هذا الاقرار
 والصالح حاله معهوده في حق كل احد فكان منكرا للمال لا مقرا به فان قيل هو ادعي
 تازخا ما بقا في اقراره والمقر له منكر فيمنع ان يكون القول قوله كما لو اقر بالف
 هو جله وادعي المقر له لكون حيث القول قول للمقر له قلنا المصير الى التزوج
 عند ثبوت اصل السبب ملزما واذا كان الاقرار في الصبي غير ملزم اصلا لم يكن
 مدعي الاضافة بل منكرا اصلا كما لو قال لعبد اعتقت قبل ان تخلق او قبل ان
 اخلق او وانا تايح او مجنون وقد عرف جنونه بخلاف الاجل لان الاصل في المال
 وانا ثبتت التاجيل بعارض والاصل عدمه ولانه وجب المال بتصادقها ^{وهو يلحق}
 لنفسه حقا فيماله فكان القول قول المنكر وهذا انكر الوجوب صلا فكان القول
 بخلاف المضاربة لانها لا يتفق على عقد واحد لان المضاربة اذا صححت ^{تكون}
 واذا صحت تكون جارية للعامل وان كان الظاهر من حاله ان لا يباشر القاسم ^{فلا يكون}
 الظاهر من حاله ان لا يباشر العقد الاخر واذا جعل القول قول الزوج ^{كلها}
 فالقاضي يقضي بالنكاح بينهما كما لو ثبتت لك بالبينة واذا قضي بالنكاح ^{في المسائل}
 او نكته من جماعتنا في حاله الحيوة او تاخذ الميراث بعد موته ففي كل موضع ^{المقام}
 صبي على النكاح في الحال وسعها المقام واخذ الميراث وسعها هنا وفي ^{لو ترك}
 لو ترك صبي على النكاح في الحال لا يسعها المقام ولا اخذ الميراث لا يسعها ^{هنا}
 قال محمد وهذا قياس قول اي حنفية واي يوسفة قال محمد لا يسعها المقام ^{فيها}
 ولا جعل لها ميراثه الا ان ترجع الى قولهما بين بينا على ان عنداي حنفية ثبت

بتقاضي النكاح مبتدأ اذا كان القضا بشهادة الزور قلنا اذا اقصاه
الزوج لان قوله ظاهر وليس بحد باطنا ثبت بالقضا نكاح مبتدأ خبرا
لصور للقضا ثم اذا ثبت نكاح مبتدأ بقول الزوج هل يشترط لشهرته القضا
حتى لا يصير حال الزوج باطنا اذا قضا بالنكاح بينهما المحضر ^{في} الشهود
في الاصل ان القاضي بينهما بالنكاح وسع المراه المقام معه وتكفيه من طهره
اطلق ولم يقيد بحضرة الشهود فدل لطلاقة على عدم اشتراطه والله ذهب
بعض مشايخنا لان النكاح ثبت ضمن القضا فلا يقرب وجود الشرط كالا
يقرب الركن في قوله اعتق عبد لعبي وذكر هذا الشيخ ابو عبد الله الرافعي في
القضا بشهادة شاهد زور فانه عامه متلفعا فيحمل ما ذكر في الاصل على
القضا بالشهود اذا ثبت هذا فتقول فيما اذا اختلفا في الشهود وسعها المقام
واخذ الميراث لانها لو تراضيا على النكاح في الحار وسعها المقام واخذ الميراث
فليكن الاقضي وما اذا اختلفا في العدة ان تراضا وهي تلبي بقا العدة لا يسعها
المقام واخذ الميراث ان كان صلابة بالاجماع لانهم لا انشا النكاح في هذا ^{الحال} انقضا
يسعها المقام واخذ الميراث فلما اذا ثبت القضا نكاح مبتدأ وان تراضا بعد
العدن وسعها المقام واخذ الميراث بالاجماع كما لو انشا وفيما اذا اختلفا في الفساد
وسعها المقام واخذ الميراث كما في الانشا هذا كله اذا ادعى الزوج العدة ^{واثبت} قولها
اما اذا ادعى الزوج الفساد هذه الاسباب وبغيرها وادعت العدة ^{فالتقول} في خط
لكن يفرق بينهما لاقراره بالحرمه وهو ممكن في نحوها على نفسه فحمل ^{مقبولا}

اثبات الحرمه كالفرقة من جهته ولها نصف المهر ان كان قبل الدخول ^{المسي} جميع
ونقمة العدة ان كان بعد الدخول خلاف اذا انكر الزوج اصل النكاح
لان القاضي كذبه في انكاره بالحكم ولكنه رجع قولها للمعني الذي قلنا فبني رده
معتبر في حقه فلم يفرق بينهما خلاف ما اذا ادعى ان النكاح كان في صغر
حيث لا مهر لها عليه ان لم يكن دخل ما قبل الاكل لانه في معنى الانكار على ما ذكرنا
وان كان دخل ما قبل الادراك فلها الاقل من المسي ومن مهر المثل لوجود
الدخول بحكم النكاح الموقوف لان عقد الصغير يتوقف على اجازة وليه اذا كان
وليها ملكها شره العقد وان دخل ما بعد بلوغه فقد رضي بالنكاح ^{البلوغ} وبلغ
لو اجاز ما عقد في حاله الصغير جار كما لو اجاز وليه قبل البلوغ فدل دخوله
اجازة كالا جازة بالنقل في نكاح الفضولي واذا زوج الرجل رجلا امرأة
بأمره ثم اختلفا فقال الوكيل اسهت في نكاح وقال الزوج لم تشهد فيه فرق
بينهما لاقراره وعليه نصف المهر لما قلنا ان اقراره باصل عقد الوكيل اقرار ^{بشرط} منه
وان اختلفت المراه ووكيلها في مثل ذلك فالتقول قول الزوج لانها اقربت بالوكالة
والنكاح فيكون ذلك اقرارا منها بشرط النكاح ودرج ^{هذا} الدعوي لو قال الرجل
ابني منك من نكاح وقالت صدقت هو من نكاح فاسد لا يقبل قولها لان ^{خلاف} اصل النكاح
بينهما يوهو النكاح وفساده وتصادفها على اصل النكاح اقرار منها ^{ولا يقبل} بطلان
قوله مدعي الفساد للتناقض لو قال الزوج هو من نكاح فاسد فتعاند هو من نكاح
صحيح فنسب اليه ثابت وسيل الزوج عن الفساد ما هو فان اخبر بوجوه

النساق فرق بينهما لآقراره أنها محرمة عليه في الحال وجعل ذلك كابقاع الطلاق ^{البائن}
ولما جاز المسمى ونفذ العدة لأن قوله في فساد أصل العقد غير مقبول ^{لما جاز}
زوجها أنه طلقها قلنا أو واحد بابنه واستخلف الزوج خلفه لم يسعها المقام مع
ولا يكتسب من وطئها أن كانت صادقة فإن قيل إذا ادعت أنها طلقها واحد ^{بابنه}
أن يسعها المقام معه وتكتسب من وطئها عندي حنيفه ^{في قول الأول} لأن ^{القاضي}
ثبتت بينهما نكاحا مبتدأ فكان كما لو ثبت النكاح عليها شرعا قبل ^{عندنا}
أنما ثبت مبتدأ بقضا القاضي إذا لم يكن بينهما نكاحا حقيقته وقضي القاضي ^{ببطلان النكاح}
تحريرا لصحبه القضا وهذا النكاح كان ثابتا حقيقته والمراه ادعت الفرقه
لم تثبت الفرقه فبقيا على النكاح الأول ولم يقض القاضي بينهما بالنكاح وإذا لم يقض
لم تثبت النكاح المبتدأ ثم في الموضع الذي لا أثر إذا رجعت في تصديق الزوج ^{بأنه}
بعد الأخيه أو عدم العدة أو عدم الطلاق ^{بأن كان} الرجوع قبل وفاته ^{المراه}
ثم مات ^{سواء} أن تأخذ الميراث وليس للورثه منعها وإن كان بعد وفاته لم يسعها
والورثه منعها ^{من المثنى} من قال ما ذكره في الكتاب قول أبي حنيفة ما على قولها
صح تصديقها قبل موت الزوج وبعد وردها هذا المسلم إلى مسلم ذكرها في ^{المسند}
جل ^{لأن} تزوج ولأنه على الف في صحته أو مرض ثم صدقته في حياته ^{أو بعد موته}
فهو جائز لأن النكاح ظهر في حقه باقراره ثم لم يبطل بخوده ^{لأن رجوعه}
عن الأقرار باطلا فإذا اتصل به تصديق المقر له استند التصديق إلى وقت الأقرار
فكان كما لو جرد يومئذ ثبت النكاح وأما الميراث والمهر ^{فثبت} ^{الأدكان}

فضل فيبطل الفضل على مهر المثل إذا كان في المهر لهما وارثه وهو منهن ^{الأقارب}
ولو أقرت فصح أو مرضا ^{بأنها} تزوجت فلا تأكل من ثمنه ^{فإن صدقها} الرجوع
ثبت النكاح للمأينا وإن صدقها بعد موتها لم يثبت في قول أبي حنيفة ولا ميراث ^{لها}
وقال أبو يوسف ومحمد ثبت اعتبار الحياة بحياتها بعل أن النكاح ^{ينتهي}
لأنه يقدر للمهر في المدعى بنهيد ولهذا استحق للمهر والميراث وإن لم يوجد ^{الذخول}
والمتنهي منقذ ^{في تصديق} حال تقر المهر كما يصح قبل تقر وجهه ^{والتقرير}
فرق بينهما وأشار إلى الفرق في الكتاب فقال لأن الفرائض ^{عليها} لا لها ^{كما}
أحد ما أن العدة تنبئ بعد موته عليها والعدة من حقوق النكاح عليها ^{بقضاها}
النكاح في صحه التصديق بعد موتها لأحد في جانب الزوج وقد فات المقر ^{لأنه}
فلا يعمل التصديق الثاني أن الزوج مالك بحكم النكاح والمراه محل للملك ^{بعد}
المحل لا يتصور بقا الملك كما يكون تصديق الزوج عاملا ^{أما بعد موته}
يبني ما كان حكمه في الملك بقا المحل فيعمل تصديقها ولهذا حل لها عليه ^{ولا يحل له}
الثالث أن الفرائض لما كان لها عليها فهو بالتصديق بعد موتها ملحق ^{لأنه}
مقرها بشي لأن حقا كان في ضمن ملك المحل وقد انقطع بالكلية ^{وبعد موته}
أقراره بالفرائض عليها فيصح التصديق ثم يفتي عليه حكم الميراث والمهر ^{فثبت}
تكن المراه محمدت بعد أقرارها حتى ماتت فهو على الخلاف ^{منهم} من قال لا بل ما ذكره ^{الكتاب}
قول الكل قال الصدق ^{الشهادة} هو الصحيح لأنه نص في الأصل على قول محمد ^{وهنا}
على قول أبي حنيفة ^{أي} يوسف لما لا تأخذ ميراثه ^{إن مات} إلا أن يرجع ^{عن القول}

وصار الحرا بعندهم في هذه الملة كلوا بية الملا عن اذا الكذب
 وادعي نسب الولد بعد قطع القاضي النسب منه حيث قالوا جميعا
 ان الكذب نفسه قبل موت الولد يعمل تلكه بيه حتى لا يرثه لانه كان
 الولد حيا فهو في الكذب غير منهم لان الحال ليس حال استحقاق الميراث
 فصح التكذيب متى كان الولد ميتا فهو في الكذب منهم لانه حال استحقاق
 الميراث فلم يصح التكذيب في المحمد وهذا كله باب واحد ويسمى ^{الميراث}
 معه واخذ الميراث الا ان يرجع عن هذا القول قبل الميراث ^{يكون}
 الميراث في القضا جايولا ديانة الا ان كانت صادقة اذا ^{الميراث}
 ان زوجها طلقنا ثلثا واقامت شاهديها وورق القاضي ^{بينها}
 ثم تزوجها احدا الشاهدين بعد انقصا العد فعنداي حقيفة ^{في النكاح}
 وجاز للزوج الثاني وطبها ولا تحلل الاول لان الفرقة وقعت ^{بينها}
 حقيفة وصح النكاح بينهما وبين الثاني وقال ابو يوسف لا تحلل الاول ^{وطبها}
 لقضا القاضي بالفرقة بينهما ظاهرا ولو فعل ذلك كان زانيا عند ^{القاضي}
 الناس فلا يجوز ان يعرض نفسه لهذه التهمة ولا تحلل الثاني وطبها ايضا
 لانه يعلم انها منكوحه الغير وانه كان كاذبا مرتكب الكبر ^{فلا تحللها}
 كان حرا ما وقال محمد ليس للثاني وطبها ولا الاول وطبها ما يطاها الثاني
 العد عليها من الثاني لو طي تشبهه وقال الشافعي لا عد عليها لكونها زانية
 لعلمها بحقيفة الامر وللاول وطبها سرا والثاني يطاها علانية ^{بشك}

ان الكذب نفسه قبل موت الولد يعمل تلكه بيه حتى لا يرثه لانه كان الولد حيا فهو في الكذب غير منهم لان الحال ليس حال استحقاق الميراث فصح التكذيب متى كان الولد ميتا فهو في الكذب منهم لانه حال استحقاق الميراث فلم يصح التكذيب في المحمد وهذا كله باب واحد ويسمى الميراث معه واخذ الميراث الا ان يرجع عن هذا القول قبل الميراث يكون الميراث في القضا جايولا ديانة الا ان كانت صادقة اذا ان زوجها طلقنا ثلثا واقامت شاهديها وورق القاضي ثم تزوجها احدا الشاهدين بعد انقصا العد فعنداي حقيفة وجاز للزوج الثاني وطبها ولا تحلل الاول لان الفرقة وقعت حقيفة وصح النكاح بينهما وبين الثاني وقال ابو يوسف لا تحلل الاول لقضا القاضي بالفرقة بينهما ظاهرا ولو فعل ذلك كان زانيا عند الناس فلا يجوز ان يعرض نفسه لهذه التهمة ولا تحلل الثاني وطبها ايضا لانه يعلم انها منكوحه الغير وانه كان كاذبا مرتكب الكبر كان حرا ما وقال محمد ليس للثاني وطبها ولا الاول وطبها ما يطاها الثاني العد عليها من الثاني لو طي تشبهه وقال الشافعي لا عد عليها لكونها زانية لعلمها بحقيفة الامر وللاول وطبها سرا والثاني يطاها علانية

ظاهرا وهذا قبيح لانه يؤدي الى اجتماع جليلين على امر واحد وقد نهي رسول
 صلى الله عليه وسلم عن ذلك الا انهم يقولون معني الصيانة عن هذا القبيح حصل بالنهي
 ونهي نهي كل واحد منهما عن مثل هذا التلبس وهو مطير ما يقولون فيما اذا ادعي
 جارية في يد جلالته وقضي له بشاهدي زوجيته هي الباطن مملوكه
 يطاها سرا وفي الظاهر مملوكه الثاني يطاها علانية فهذا القبيح يتقرر فيه لكن معني
 عن هذا القبيح حصل بالنهي ثم التمكن من هذا الظاهر تلبس الناس اطوارا وقليل
 الشكور وما ذهب اليه ابو يوسف فيه نوع ضرر ايضا لان المرأة تبقى مطقة لاذات
 ولا مطقة اذ هي لا تحلل الاول ولا الثاني وليس لها ان تخرج بزوجه اخر ولذبح
 هذا الضرر امر الشرج بالفرق بين العتيق وزوجه فعرفنا ان لا وجه ^{للمرأة}
 ما ذهب اليه ابو حنيفة واتبع فيه عليا رضي الله عنه ان قضا القاضي بقدر وانما تحلل ^{بالتكاح}
 باب الاشهاد في الحائض لا اصل الباب ان صاحب الحائض المايلا اذا كان ^{من تلك}
 نقض الحائض واشد عليه من له حوالا اشهاد ولم ينقض حتى وقع وانكح نفسها او مالا
 يفرط في النقض لا يضمن كما قبل الاشهاد وان فرط وجبت الدية في النفس على العاقلة ^{لانه لو رجب}
 وفي المال يضمن القيمة وقيا سا لا يضمن لا قبل الاشهاد ولا بعد وهو قول الشافعي
 القان ما ان يجزى المباشرة او بالتسبب بصفة التعدي كالحفر في الطريق ونحوه ^{والموجود}
 المباشرة هنا وكذا التسبب لانه اصل فعله لم يكن جناية لانه بني في ملكه فلا يكون تعديا كالحفر ^{في داره}
 ولهذا يغيب حال وقت السقوط الا وقت البناء والميل ليس من صنعه وكذا السقوط انضام
 انه لو سقط قبل الاشهاد لم يجب الضمان فلهذا بعد ولو كان هذا تسببا وسببا لم يجب

لما افتقر الحائض الى الشهادة وعدمه كما اذا حفر بيدا على الطريق
 او وضع خشب وكاشع الكيفية الجناح وجد الاحتياط ان
 سبب الاتلاف فهو متعدي فيه فيضن كما لو حفر بيدا على قارعة الطريق
 بخير اذن الامام وبيان الوصف انه انقل بالتلف اثر فعله وهو
 وبيان انه متعدي لانه ان مال الى الطريق الاعظم فقد شغل هو
 العامة وان مال الى ملك الغير فقد شغلها ملك الغير فاذا
 طولب بالتفريق وفرط مع التمكن كان دوامه على ذلك كجانبه
 وصار كانه شغل في هذه الحالة وكالتوب اذا هبت به الريح فالتفت
 في دار انسان فلاصان على صاحب الدار اذا هلك التوب ولو
 طلبه صاحبه لمنفعة منه صار ضامنا وان لم يكن ذلك المصالح الجانية
 ومع هذا صار دوامه كجانبه متقبلة وفي ولد المخور والمغصوب
 تحبب في الخصومة وان كان الولد علق حرا ابتدا وهو مانع من وقت العلق
 وصار كانه منفذ بعد الطلب للخصومة وولد المغصوب حلت على ملك
 وصار مضمونا يوم الطلب وهو مروي عن جماعة من التابعين مثل شرح
 وابراهيم النخعي بخلاف الحنفية الطريق واخراج الجناح لانه جاني بنفسه
 فلم لا يعتبر وقت الاخراج ولا يتبدل بتبدل المالك وهذا يعتبر حال وقت
 ويتبدل بتبدل المالك بخلاف ما قبل الشهادة ولا انعام المنع بعد الطلب فلهذا
 اذا لم يفرط في التفريط لانه معذورة في ذلك القدر من الممانعة

دوام القدر على التفريق من وقت الاشهاد الى وقت السقوط اما اعتبار القدر وقت
 الاشهاد لا مطلب للفعل لا يصح من القادر لا من العاجز واما دوام القدر وقت
 السقوط لانه لو عجز عن التفريق قبل السقوط لا يقع مطالبه فلا يثبت جانيه
 بعد السقوط قبل الاشهاد وصار جانيا عند السقوط بنكر التفريق قبل
 كانه او فقه عليه والاشهاد على الحايض اشهاد على نكضه لان المنقوض
 التفريق عنه وعن اجزائه وروي بشر عن اي يرسفون الاشهاد على الحايض لا يكون
 اشهادا على انتقوض ولا يضمن ما عطف بالنتقص والعصبي ما ذكره طاهر الرازي لان
 الاشهاد على الحايض اشهاد على جميع اجزائه والنتقص من اجزائه ونفسه
 ان يتقدم اليه واحد من له حق الطلب من اهل السنة ان كان ما يلا الي السكينة من
 ان كان ما يلا الي الطريق العامة وصاحب المالك الساكن ان كان ما يلا الي ملكه
 ان حايضه ما يلا او مخوف منصرف فاهمه كيتا يقع على شيء والاشهاد ليس
 الشرط هو الطلب حتى لو اقر بالطلب صاحب الدار ضمن ما تلف فائدة الاشهاد
 امكان اثبات الطلب عند المخور والمكاتبه الذي والمرأه كالحرام في الطلب ولا يجر
 الاشهاد من العيب والصبيان الا باذن الاب والمربي اذ عرفنا هذا قال محمد
 حايض ما يلا على دار رجل ما لا شهاده اليه واي سكان الدار نحو المستعير المتاجر لان
 المتجر خالص عنهم وضرر شغل الهواء وخوف الوقوع والتلف عابدا اليهم ولو كان
 الحايض رهنا او عارية فتقدم اي الميراث والمستعير لا يقع لوقوع الاحتياط على احد
 وان تلف هو فوعده لانه تقدم اليه من لا يملك الرفع والنتقص ولو تقدم الى الراهن

والاجرة حتى يخرج ما تلفه لا تفكك التقصير بقضا الدين واستزاد
العارية ولو تقدم الى المالك وهو صبي لا يصح لعدم القدر على الفعل
ولو تقدم الى ابيه او صبيته حتى لو وقع وان تلف شيئا قالن علي عافله
الصبي ولو ماتت الابنة الوصي قبل التقصير او بلغ الصبي بطل
الانها الاول نزول الولاية وان مال الى الطريق لا يحكم قاي
الناس اشهد عليه صح لانه تشعل حقه فابهم اشهد فقط طلب
منه ذلك لان كل فرد يقوم مقام الكل فيما لهم فيه يقع لتقدير
الكل قال محمد والاشهاد ان يقول الرجل اشهد وانني قد تقدمت
الي هذا في هدم حايطة رجل اشهد عليه في حايطة له مايل
فذهب بطلان من هدمه فوقع وقتل انسانا او عقود ابيه او
افسد متاعا فلا ضمان عليه لانه لم يصور متغديا وانما يضمن اذا
كان متغديا رجل اشهد عليه في حايطة الى الطريق فتقدم معه
خصمه الى القاضي فسال القاضي ان يخرجه فاحرقه فوقع العامة
تقتل انسانا واقصد مالا ضمن وتاخير القاضي باطل لان الحق
المسلمين وتصرف القاضي انما ينفذ فيما يثبت له عامة المسلمين اذا كان فيه
لهم لا فيما فيه ضرر فصا وجود كعدمه الا ترى انه لو اذن
مال رجل او استهلك شي من بيت المال لم يصح ولو فعل كان ضامنا
وصار كرجله على اخذ من فطال الخطو من القاضي تاجيله

فاجله غير اذن خصه لم يحز ذكره الاصل ان تاجيل القاضي ليس بنقض
الا ترى انه لو اجل ثلثة ايام ثم راي ان تاجيله باطل امره بدمه ولو كان
ذلك قضا لما جاز له الرجوع عنه لان لا يتدقما ينفع المسلمين لا يفرم
لواخر من اشهد عليه ولم يرفع الامر الى القاضي او ابراء لم يصح حتى لو سقط
الحايطة فان تلف شيئا ضمن ولا يطرح عند خصه من اخره او ابراء لان شركة
عامة والشركة العامة لا عبء بها في حق نقاد القرض الا ترى ان تصرف واحد
من المسلمين في بيت المال لا ينفذ لا في حق ولا في حق غيره والاشهاد ان تاخير
القاضي لا يصح فتاخير ادي فان قيل وجب ان لا يصح الاشهاد من الواحد قبل
انما يصح باعتبار انه قاي مقام المسلمين والواحد يقوم مقام المسلمين فيما له فيه
ولم فيه نفع اما التاخير ضرر فلا يقوم مقامهم فلو صح صح اعتبار حقه ولا يجوز
باعتبار حقه لانه خرج مخرج الفساد لان الحق للعامة واشهادا كاشهادهم ولو طل
الحايطة الى دار رجل فاشهد عليه صاحب الدار فساله ان يخرجه ففعل صح حتى
سقط في تلك الدار وان تلف شيئا لم يضمن وكذا لو ابراء بعد الاشهاد لان الحق له
خاصه والحق اذا كان مختصا بانسان كان له التصرف فيه فدل على القرض في العام
والخاص الا ترى انه لو حفر بيرا في قمار عند الطريق فابراه انسان واخر في طم البير فيها
فيها انسان او اخر او المبري وجب عليه الضمان ولو حفر بيرا في دار انسان او وضع
خشبة فابراه ماضع فوقع فيها انسان لم يضمن الاخر وصار كفعل صاحب الدار والله اعلم

بأنه الشاهد لو كاله والوصية فيكون في المصروف وغيره أصل الباب في البينة
ممن قامت على الغائب للقضاء بها لا قبل إلا إذا كان من ضمن حلفه ما قصد الإقرار
عليه ما ذكرنا غيره ما إذا قامت على الغائب ليكتب القاضي ما إلى القاضي آخر قبلت
في العقار والديون بالاتفاق لأن الحاجة في العقار إلى التحديد ذلك من الأدلة
التي يبان قدره ووصفه وهو ممكن ما في التعليلات كالعبد لا ينقضي وللماريد والعرض
التي تزد من بلد إلى بلد لا يكتب الإجماع لأن الشرط فيما ينقل نحو الإقرار
فإذا عدم هذا الشرط لم يقبل وعنه أي يوسف أنه قال يقبل في العبد لا ينقضي
تقبل في الخواري وسائر العروض وهو اختيار الطحاوي وروي عنه أن يكون الخواري
ولا يجوز تغيير العبد للخواري من المنقولات وروي عنه في النوادر أنه قال
في جميع العروض والبهائم قال الصلح الشديد في أدب القاضي وبه أخذنا
المشهور قال القاضي الإمام الأسدي في وعده الفتوى والفرق بين القضاء والتم
ذكرنا أن القضاء على الغائب لا يجوز وسمعنا بيننا الكتاب ليس للقضاء به بل
في كتابه إلى القاضي المكتوب إليه ولهذا يعمل المكتوب إليه براه لا يبرأ الكاتب
حضر الخصم مجلس الكاتب ليس له أن يقضي عليه بذلك البينة لأنه ليس بها للقضاء
بإعادة البينة حضره الخصم وصارت كالشهادة على الشاهد والشهادة في الكتاب
وإن لم يكن الخصم حاضرا عند التخل وهذا التحسان والقياس أن لا يجوز العمل
القاضي أي القاضي لأن الكاتب لا يملك على الخصم القاض عن ذلك فلا يكون له
لا يكون أي من عبارته ولو حضر نفسه لم يثبت فضاء المكتوب إليه ولا يثبت على

لم يعمل به قلدي إذا كتب إليه ولأن الكتاب قد يذوور والخط يشبه الخط
ولما يشبه الخاتم فكان محتملا والمحتمل لا يكون حجة لكن تركنا القياس فيه
وجوزناه فيما يثبت مع الشبهة لتحديث علي رضي الله عنه حيث جوز ذلك
ولما جاهد الناس إليه فقد يكون الساهد في بلد والخصم في بلد فيتعذر
عليه الجمع بينهما وقد لا يتحقق من الأشهاد على شهادتهما وأكثر الناس
يجرون عن إذا الشهاده على الشهاده ثم يحتاج بعد ذلك
معرفة عدالة الأصول وما لا يعرف عدالة شهود المصروفين
الخصم نفسه الحاجة إلى نقل شهادتهم بالكتاب إلى المجلس في ذلك القاضي
يشترط عدالتهم عند الكتابين جوزنا ذلك لكن فيما يثبت مع الشبهات
لأنه لا ينفك عن شبهة كما ذكرنا في وجه القياس فلا يكون حجة فيما يندري
بالشبهات كشهادة الرجال مع النساء والشهادة على الشهاده ولأن
ذلك لأنهم به البلوي وحيث جعل هذا حجة قضنا على ما تفرع به البلوي
لأن الحاجة مستلزمة كذا والعرق لا يوسف بين العبد والخواري
أن العبد يخدم خارج البيت غالبا فيقدر على الإباق غالبا
الحاجة أي الكتاب والامه تخدم داخل البيت فلا تقدر على الإباق
فلم نلجس الحاجة إلى الكتاب ولأن باب الفروج مما احتاط فيه فلم يجوز
لجاريه أي جارية لم يقض له بالملك فيها وأي هذا أشار أبو يوسف
أرايت لو كانت جاريه جيله أكنت أدفع إلى الطالب وحرره

لا بغيره فاذا كانت الوكالة عامه شهد بها عامه والشهادة لا تقبل الا بعد الدعوى
والقاضي انما يقضي ما ناولته الدعوى وشهادة الشهود فلو لم يقض بوكالة عامه وقع
تضاده بغير ما شهد به الشهود فكانت الخصومة مع واحد خصومه مع الكل تقديرا
والقضاء على الواحد قضاء على الكل ولهذا لو قضى بوكالة في حق علي هذا الحاضر
الي اثباتها بعد ذلك فمحوري خزانة عليه لانه هذا الواحد حاضر جلاد ادي بوكالة عليه
واقام اليه فطالب المدعي عليه قبل القضاء الوكالة لم يقض بها على الغائب ولو اخرجها
وادي عليه من الموكلة قضى بتلك البيينة لان اقامه البيينة على الاول كانتا قامة على جميع الغرما
فكانت حصة الاول وقت اقامه البيينة محض الموكلة لا ترى ان الوكيل لو اقام البيينة على الدين
غاب محض الموكلة قضى بتلك البيينة وكذا لو اقام البيينة على الوارث فغاب هذا الوارث
وارث اخر قضى عليه بتلك البيينة كذا هذا ولهذا لان الثابت بالبيينة العادة اذا قبلت
ولو عاين القاضي ذلك وعرف الموكل باسمه ونسبه لا يحتاج الوكيل بعد ذلك الي اثبات
يقضي من يدي بل خفا فلان اذا ثبتت البيينة ولو شهد بها انه وكله بحقه قبل فلان من
الغالب وبالمقصود لم تقبل الا محضه فلان لما قلنا وان اقام البيينة محضه وقضى بوكالة
ثم اخرجها اخر كلف اقامه البيينة ايضا لانه ثبتت وكالة خاصة مقصورة على الخضر فلا بد
من اثباتها على الثاني لان الوكالة تقبل التخصيص واذا شهد شاهدان بالوكالة والوكيل
لا يعلم انه وكله غير انه قال اخبرني الشهود انه وكلني وانا اطلبه جاز لانه محض العلم
للقاضي بالوكالة حتى يقضي بها فلذا لو وكيل حتى طلب بل اوي لان الاعلام بالوكالة لا يقبل فيه ادا
عدا كان او غيره بخلاف القضاء ودعوى الوكيل غير ملزمة والقضاء ملزم وهو طيب الوارث

الساهدان بحق لمورثه علي فلان حيث جاز له ان يبيع ذلك ليشهد له
 وان شهدوا علي وكالته في شيء معروف والوكيل لجهد الوكالة فان شهدوا
 بالوكالة من الطالب فليس له ان ياخذ لانه اكد بشهوده بالحجر ونطقت
 شهادتهم بخلاف الاول لانه لم يكن لهم بقوله لا ادري لكنه اخاط
 لنفسه وبين انه ليس له علم اليقين بوكالته انما اعتد خبر شهوده بذلك
 وذلك بوجع الظاهر وان كان الوكيل هو المطلوب فان شهدا انه قبل
 الوكالة الزمه الوكالة لان وكيل المطلوب بعد قبول الوكالة يجبر على جواب
 الخصم دفعا للضرر عن الطالب لانه لو لم يجبر وغاب المطلوب ^{تضرر للمدعي} يتضرر للمدعي
 اثبات حقه عليه لا سيما انما شهد عليه ما هو ملزم فثبت وان ^{في الشك} يقول
 الوكالة فلا ينبغي له ان يرد لان اثبات من التوكيل بالبينه كالثبات معاينه
 ولو عاينا توكيل المطلوب اياه كان له ان يقبل ولما ان يرد فلا يلزمه
 شيء بدون رضاه ولو لم يجبر على الجواب هنا لم يلحق المدعي ضررا من جهة الوكيل
 وانما يلحقه بضر النظر لنفسه فاما بعد القبول للمدعي على الجواب ^{تضرر} يتضرر
 الطالب لمعني مرجعه الوكيل لانه انما ترك المطلوب اعتمادا على قبوله ^{الوكالة}
 ولو حضر الموكل عند القاضي مع الوكيل وليس معاخصا ^{هذا كل} حاضر فقال اني وكنت
 حزني بالكونه والخصومة فيه فان كان القاضي يعرف الموكل صحيح التوكيل وان ^{الكونه} الكونه
 لم يجر لان ما بين التوكيل يعلم القاضي القضاء للموكل عند عينه بخصومه ^{الوكيل} الوكيل
 القضاء بالوكالة وقت القضاء على المدعي عليه والغائب انما يصير معلوما بالانكشاف

فاذا كان القاضي يعرفه باسمه ونسبه امكنه القضاء بالوكالة لانه قضى ^{معلوم} معلوما
 فكان مفيدا فصح واذا لم يعرفه باسمه ونسبه وقضى بالوكالة قضى ^{مجهول} مجهولا على مجهول
 فلا يبعد التوكيل حتى لو كان مفيدا بان حضر عند القاضي خصما وقال ^{هذا القاضي} هذا القاضي
 مع هذا الرجل ومع كل من يقره حق صرح وصار وجلا ولم يعرف الموكل لانه
 اذا كان يحضره خصم اذ ذكره ذكره شمس الامه الخلو ابي ولانه اذا لم يعرفه
 انه اذ قال ربي نفسه باسم رجله علي فاس حق لياخذ حقه بالباطل واذا
 لم يعرفه القاضي وقال انا اقيم البينه علي فلان بن فلان ^{الفلاني} الفلاني لتقضي بوكالتي
 لهذا الرجل متي غبت لا يفتن اليه لان شرط سماع البينه علي ^{النسب} النسب في الخصومة
 كما في سائر الحقوق ولم يوجد وكذا لو حضر عنده لانه لا حاجة الى اثبات
 النسب متي كان حاضرا فان غاب الموكل واحضر الوكيل رجلا للموكل عليه حق
 القاضي الوكيل البينه ان الذي وكله فلان بن فلان ^{الفلاني} الفلاني فان اتي بها ^{من المطلب} المطلب
 عليه قبلت وصار وكلا لكل من كان للمدعي عليه حقا لان الوكالة صحت معاينه
 الا ان القاضي لم يقض بالوكالة لجهالة نسب الموكل وهذا الحاضر خصم عن الغيب
 في اثباته فكالته وتعريف نسبه عند القاضي لان القاضي يقول له رايت رجلا
 وكله الا اني لا ادري هو الذي ادعيت نسبه ام لا فلم يجد بدا من اقامه ^{البينه} البينه
 الوكالة من ادعي له الحق فاذا اقام البينه وزالت لجهالة قضى بها هذا
 اذا اقام البينه للقضاء وان اراد القاضي ان يسمع الشهاده وبكت ما كفا الى
 قاضي آخر الخصم ولا يثبت فان حضر عند القاضي وقال اني وكلت هذا والقاضي

لا يعرفه فاراد للوكيل الذي يقع اليه على يد من له القاضي كتابا القاضي
او ادعي الوكيل الوكالة بالخصوص مع فلان الغاية في اتمام البينة على الوكالة وظل
القاضي الكتاب سمع منهم ذلك سمع شهادتهم ولولا ذلك لم يكن معهم ختم حلف وكتب
الكتاب بشهادتهم الى القاضي الذي يريد من الكتاب اليه كتابا القاضي ان القاضي
ليس يقضاه هو كالمشهادة على الشاهد وتقول الشهاده الى المجلس المكتوب اليه كتابا
وحين نقل شهادتهم بكتابهم قاضي وقول القاضي فيما يحضر كتمناه شهادتهم
لو قال ثبت عندي فلان واحصاه فان حوجه او قلة فان لم يثبت ذلك فقول
وهذا عندي حيف واي يوسف وهو قول محمد اولا اما علي قوله الاخر الذي
كارواه بن سماعه عند لا يصدق القاضي فيما يحضره ان ثبت عندي في هذا الرجل
او قلة او غير ما من الحقوق حتى تعرف الحق في قضايها ولا يثبت شهادته الا
عند المكتوب اليه بكتاب القاضي ما لم يشهد شاهد اخر وكتاب القاضي كتمناه
من الفروع كانه حضر بنفسه وشهد ومنهم من قال هذا اخلاف عمر وزمن لان ابا حنيفة
كان في القرن الذي شهد لهم رسول الله صلى الله عليه وآله بالصدق وصفهم بالخيرية
العالم منهم الصلاح ولهذا اكتب نظام العدل له ومحمد كان في القرن الرابع
فتي الكذب ظهر الفساد في القضاء فليقل قوله ما لم ينض اليه شاهد اخر فاحذر
الحقوق الناس ومنهم من قال هذا اخلاف محمد وبرهان وجه قول محمد ان هذا اصل
غير معصوم عن الكذب فيما يطلع عليه الرجال فلا يكون حجة كالمشهادة وجه قولهما ان
القاضي يابى رسول الله صلى الله عليه وآله والنابى في مقام المنوب قول المنوب حجة على غيره

كقول النابى قبل ان يقول القاضي اقيم مقام شاهدين شرعا
فكما ثبتت شهادته الاصول بشهادته شاهدين ثبتت بكتاب القاضي بخلاف
ما اذا حضر بنفسه الى مجلس القاضي المكتوب اليه وشهد عند علي
شهادته الاصول حيث لا يقبل ما لم ينض اليه شاهد اخر لانه الحق
بواحد من الرجال اخر وجه من محل ولايته اما هنا ثبتت ذلك بالكتاب والكتاب
صدر من محل ولايته فكان قوله كتمناه شاهدين حجة ان لو كان قاضي
تلك البلد بان كان قاضي القضاة ثبتت شهادته والشهود في قوله المجلس
القضاة الثاني في بلد قاضيان كل واحد منهما خاص في ناحية علي حدة
فاجمعا في ناحية احدهما واخر اخر بما صاحبه تقضيه او شهادته
عند فان كان المحضر قاضي تلك الناحية جاز للاخر ان يقضي بقوله اذا وصل
الى محل ولايته وان كان المحضر قاضي الناحية الاخرى لا يجوز لهذا ان يقضي
بمجرد قوله وما عرف من الجواب الوكالة فهو الجواب في الوصاية فيجمل
لان الوصي وكيل بعد الوفاة واليه اشار محمد حيث قال والوصي كالوكيل في هذا
الا انما يفتقر فان في فصل وهو انه اذا ثبتت الوكالة عامة ثبتت على العموم
واذا ثبتت خاصة ثبتت على الخصوص والوصي اذا ثبتت الوصاية ثبتت
عند حنيفة سوا اثبتت عامة او خاصة لان الوصي في نوع يكون وصيا
جميع الانواع عنده بخلاف الوكيل في نوع وعند سماعها يقبل التخصيص قول حنيفة
هكذا ذكره هلال قول أبي يوسف ومحمد في الوقف في اكثر النسخ قول أبي حنيفة

وجه فوج من اخص كل واحد منها بشي فوجب ان يختص به لانه ان كان واحد منها
وعلي ولم يات في الاخر علي ذلك فمخوز ان يكون الشئ بناء على العموم لكنه لا يختص
تخصيصه كالمضاربة حيث بناء على العموم عند الاطلاق ولو حصده ربا المال فمخوز
ان يني الوصاي على العموم فصار كالاذن ولو ان اجده في نوع من القارة صار لها
ولان الوصاي في الدين يقتضي الوصايه في العين لان الدين يجرى عينه بالقبض والعين منها
بالاستدراك فثبت ان كل واحد منها يقتضي الوصايه في الاخر فاستحسنوا جعلنا
في جميع الاموال ولم يذكر قولنا هذا اذا اوصي الي رجل علي ماله ولم يوص علي ماله
علي بعض ماله وسكت عن الباقي ولم يوص عليه الي احد فمخوز ان يقال انه يكون وصيا
في ذلك الشئ خاصة كالوكالة وكذا اذا اوصي علي بعض ماله الي رجل وعلي البعض
او علي ماله الي واحد وعلي ماله الي اخر فمخوز ان يقال هو وصي في جميع الاشياء اذا
اوصي اليه علي شئ خاص فلا بد من وصي اخر علي ساير امواله وعلي ماله فلو لم يجعل
احتاج ان يجعل وصيا اخر وجبتا اعتماد علي هذا في بعض امواله فظهر انما
من الذي لم يوص اليه بخلاف ما اذا عين كل واحد منها وصيا لا يفتقر علي كل واحد
يعتد علي الخريفه والاستنبه بقوله ان لا يكون وصيا الاعلي ذلك الشئ خاصة وقد
عن ابي يوسف انه اوصي علي ذلك شئ خاصه وقيل المذکور هنا قول ابي يوسف وقياس قول ابي حنيفة
احتاج الي اعاده البينه اذا اخبر خصا اخر في الوكالة والوصايه جميعا بناء على ما في
العبد عليه العتق وانكر المولى فاقام البينه ان المولى قال قبل الشراء كل عبد اختريته
القاضي يعتقد ثم اشترى عبدا اخر قضى بعتقه عند ابي يوسف ومحمد وقال ابو حنيفة

11
العبد الثاني الي اقامه البينه لان القاضي سمع الشهاده الاولى في حق العبد الاول
خاصه كذا هنا وقال بعضهم هذا قول الكل والفرق لا يفي حقيقه ان العبد
لا يدعي الاعتق نفسه والقاضي يقضي علي حسب ما يدعيه المدعي وتشدده الشهود
اما هنا المدعي ادعي وكاله عامه وشهد له الشهود بوكاله عامه
فتثبت علي حسب ما ادعي المدعي وتشد به الشهود اقصاصا في الباب
شهدوا باليمين بوصف العموم الا ان القاضي يقضي بعتقه خاصة لان نظام
المدعي بوصف العموم وانعدام حاجه العبد الي اثبات وصف العموم وقيل
هذه المله بناء على صله الشهاده القايه علي عتق العبد فعند ابي حنيفة
لا يحتاج الي اعاده البينه وعند ابي يوسف يحتاج اصله ما ذكر في ادب
القاضي اذا قال كل امراه اتزوجها فهي طالق فتزوج امراه وهو لا يري
ان الطلاق واقع فرفعه المراه الي قاضي لا يري ذلك طلاقا وقضي بفسخ
النكاح وبالحلل ثم تحول رايه وصار من يري ذلك طلاقا واقعا
ثم تزوج امراه اخرى حيث تسلك الاولى ويبنى الامر في المراه الثانيه
علي راي نفسه ويبارقها لان القاضي انما يبطل الطلاق في الاولى بالاجتهاد
فتقد قضاه فتحول المراه بعد ذلك لا ينفذ ذلك فاما المراه الثانيه
ينفذ عليها الحل لان لم يجز فيها حكم من القاضي في بنيها الامر علي راي نفسه
وقال محمد يكتفي بفسخ علي امراه واحده قال ابي حنيفة في الشهود وقيل
الاماره رايه يستقر غني ابي حنيفة مثل قول ابي يوسف والمالك ادعي فلا انصراني

وكله بقبض كل حقه بالكوفة وبالحصومة وشهد نصرانيا واحضر غيا مالا
 لم تقبل لانها تشهد نصراني قامت على مسلم مقصودا فلا تقبل وان احضر نصرانيا
 واقام عليه البيعة قضيه بالوكالة لانها تشهد نصراني قامت على نصراني فقبل
 قبلت فلا بد من القضاء فاد اقصي بالوكالة كان ذلك قضاء على جميع الخوا
 لان البيعة قبلت صار الثابت بها كالثابت بحايته ونظر المسلم بما ثبت حكم الشهود
 عند القاضي على خصم البيعة حقيقة لا مقصودا بديل لان حصر المسلم لا يقبل
 وهو كما ذكرنا في نصرانيين شهدا على نصراني انه اعتق عبد المسلم حيث يقفاه وان تقبل
 الحرة على المسلم لو قد فالا انه اذا كان المسلم منكر الذي يحتاج اليه شاهدان
 وكذا لو اقر بالوكالة وانكر الذي لا يجوز شهادته فليس على توكيل مسلم المسلم
 بقبض دين من مسلم او ذي لان هذه البيعة الزام على المسلم لان الوكالة متى ثبتت شهادته
 البراء يدفع الدين الى الوكيل وكان المقصود لمانه في يد الوكيل اذ له ان يرضى
 اهل الذمة فلا تكون حجة الزام على المسلم وان كان الطالب ذميا والوكيل مسلما وهو ذي
 قبلت لان ذلك الزام الذي الدين ودفعه الى المسلم ويبرأ بهذا الدفع عن حق الطالب
 وان كان المطلوب مسلما فان كان منكر الوكالة لا تقبل وان كان مقررا بالدين والوكالة قبلت
 على الطالب فاما الزام المطلوب فقد ثبت باقراره لانه يجبر على الدفع وان لم يرض
 الى الوكيل وانما ثبتت هذه الشهادة برأته عن حق الطالب بالدفع الى الوكيل والطالب ذي
 المسلم اذا كان ذميا دار ادعي في قبضه احوال وكل وكيل لا يشهد اهل الذمة حيث تقبل
 بالوكالة وانما اذا انكر فلان فيها الزام المسلم الخوا عند دعوى الوكيل واما اذا اقر فلان

انما اذا كان

قبلت وان كان

اقراره بالوكالة لا يلزمه الجواب لان اقراره بالدين صادف حق المقر وله ان اقر
 بالوكالة لا يوم من الدفع الى الوكيل وانما يلزمه ذلك بشهادته الشهود وشهادته
 الذي على المسلم ليس بحجة بخلاف الذي لم اذكرنا مسلم ادعي انه وصي نصراني واحضر
 مسلما قبله للنصراني حق وهو مقربه الا انه ينكر موت النصراني والا يبا اليه
 شهودا نصراني على ذلك القياس ان لا تقبل ولا يقضي له بشي كما في الوكيل لا تقبل
 ويقضي بوصيته في قول اي يوسف ومحمد خص قولها بالذمة ومنهم
 تخصيص قولها بالاحتسان بديل على ان قول الذي جئنا به خلاف قولها فكان
 بالحنيفة اخذ القياس ومنهم من قال لا يبل الاحتسان قول الكل وهو
 الصحيح وتخصيص قولها بالذمة لا يبدل على ان قول الذي جئنا به خلاف
 والدليل عليه ان محمد اذ ذكر في الاصل في اقراره بالدين وقال لو كان الذي نصرانيا
 فشهد على موت الموصي وصيته اليه هو الرجل نصرانيا قبلت وهل
 احتسان مثل الاول وهو قياس قول اي حنيفة واي يوسف وقولنا
 وجه القياس ان لا يبا ايضا توكيل بعد الوفاة فيعتبر بالتوكيل حاله
 حيث لا يقضي بشي فلان في التوكيل بعد الوفاة وكما لو شهد بالدين وهو ينكر وجه
 الاحتسان ما اشنا اليد محمد في الكتاب فقال لان موت النصراني لا يحضر المسلمون
 ان لا يبا غالبا انما يكون عند الموت في دورهم والمسلمون لا يخاطبون اهل
 في دورهم فلو لم تقبل شهادته النصراني على المسلم في اثبات الموت والوصاية للمسلم
 الى ضياع حقوقهم المعصومة المتعلق بالموت ولا يبا تقبل على الغريم

ضرورة كما قبل شهادة النساء على الولاد والبكاره والعبودية التي لا يمكن الرجال
النظر اليها ضرورة بخلاف التوكيل حاله الحيوة لانها تكون في الاسواق ^{غالبا}
وخارج الدور والمحال الذي في الاسواق فلا ضرورة ولا اذا كان منكر الدين
شهود يكون على الوصاية كقارن في القياس والاستحسان نصري اذ ان الامانة ^{وانما}
وارثته واقام بينه وبينه نصري ولم يضر خصاله قبل الامانة قامت للقضاء ^{فان} خصله
مسماوه منكر الدين او يقر لكن نسبه واقام بينه وبينه نصري لم يقبل قياسا وتقبل النكاح
وجد القياس ان شهادة النصري قامت على الملم مقصودا وجه الاستحسان ^{سبب} للشك
والولاد والمسلمون لا يضر وزن ذلك فلو لم تقبل شهادة النصري على الملم اذ يبيع
بالنسبة لو علم القاضي بوثوق النصري ^{بغير} مع مقرر بل لا منكر لان قاطع حاله ^{انه}
ابنه ووارثه وقضي بالبنوة دفع المال اليه ^{الحكم} الما قلنا ولو اخرج عن نصري انما ^{المسلمين}
قضي بالوصية النسب بالاجماع ويكون قضا في حق المسلمين ايضا لما ذكرنا ^{ان} حاله ^{الدين}
واخرجنا مسما او كافرا مقرر بالمال كمنكر الموت والوصية فشهد للموت ^{الوصية}
او عن الملم على الميت يزول وجلا فدل على ما بشي لم يقبل قياسا ^{الحكم} اذا كان ^{الموت}
اما اذا كان تقبل استحسانا وقياسا لا ولو شهد بوثوقه ^{الحكم} انما ^{الدين}
من الغرما والوصي والورثة سوا كان الموت ظاهرا او لم يكن هذا ^{الحكم} انما ^{الدين}
فشهد ابن الميت والوصي لهما فالتقيا من ان لا تقبل والاستحسان ^{الحكم} انما ^{الدين}
فقد ثبتنا اقراره لانه اقر بوجوب تسليم ما على هذا الرجل فصار كالموت ^{الحكم} انما ^{الدين}
ثم شهد هو على الوصية ولو كان كذلك ^{الحكم} انما ^{الدين}
من الشهادات ثم اطلق محمد في الكتاب ان شهادة ^{الحكم} انما ^{الدين}
ايها جازمه في حق القوم للقرابة الموت اما في حق غيره ^{الحكم} انما ^{الدين}
قاصره وهو اقرار هذا القوم بالموت فانه يثبت ^{الحكم} انما ^{الدين}

نكر

ما ملل جوع الشهادة ما ملل جوع الشهادة
اصلها بان الشهادة بالنسب اخرج عن شهادته بعد القضاء بالنسب ^{الحكم}
المشهود له ملكا المشهود عليه لولا شهادته لكان عليها سوا ^{الحكم}
لحيوة او بعد الموت اذا كانت الشهادة في حاله الحيوة وان كانت بعد الموت ^{الحكم}
ما ورث المشهود له المشهود عليه لان الشهادة اذا كانت في حاله ^{الحكم}
المال وانما الزموا بالنسب والنسب ليس ^{الحكم}
اذا شهد ان هذا مولاه اعتقه وهو ملكه وقال المشهود عليه ان هذا ^{الحكم}
بعد القضاء ان الزموا بالولاد والاولاد ليس ^{الحكم}
لا خان عليها لان شهادتهم بالنسب والولاد حاله ^{الحكم}
وان كان المشهود له ملكا المشهود عليه لولا شهادتهم وقد شهدوا ^{الحكم}
ضمنا قيمه المشهود عليه للمشهود له ان رجلا في حيوته ولا ^{الحكم}
وان شهدوا بعد موته ضمنا ما ورث المشهود له مع القيمة لان ^{الحكم}
القرابة والموت فكان الحكم المعلق بعله ذاته وصفين ^{الحكم}
واحد منها اثر في اثبات الحكم الا ان الموصف الاخر ^{الحكم}
وثبوت الحكم باعتبار كمال العلم وهذا لان الموصف الاخر ^{الحكم}
العلم الاولي فكان كالتشط والحكم في يضاف الى ^{الحكم}
في مسلم السفينة والقبح للسكرو هذا بخلاف ما اذا شهد ^{الحكم}
حيث يضمنان ولا يضاف الا الى الخيانة لان الشهادة لا ^{الحكم}

بشهادتها جميعا وهو ما لو شهدا معا سوا وهذا ثبت بالنسبة للموت ثم الموت ^{بشهادتها}
مشهودا به واختلاف الميراث به لانه اخر الوصية وجودا وهذا لا يشهد اذا كانت
حالة الحيوة لم يقع انما فاعلى المشهود كالا محاله او يكون انما فابعض كما يشهد ^{بشهادتها}
فالمشهود عليه حتى يبرأ منه فليكن غرضهم الاتفاق على المشهود عليه ^{بشهادتها} اذا كان
لانما لا يغير عوض فكان غرضهم الاتفاق ^{بشهادتها} وهو خزانة من اقرار ان شيئا من الحق
باليند لبعض المقر شيئا لان الاختلاف ظهر ان الاقرار لا يملك الغير فكان اطلا
وخرى اقرار الوارث اذا اقر على مورثه بدين صح اقراره في حق ^{بشهادتها} ذلك
من نصيبه اذا كان بدينه الورثة لتقدم الدين على الميراث وقصور ^{بشهادتها} اذا اقرنا
هذا قال محمد بن جلاله جاريتان كل واحد منهما ولد ولدت في ملكه فشهد شاهدان
الولي بن المولى ادعى نسب وشهد اخر ان له ادعى نسب وقضى القاضي ^{بشهادتها}
بنسب المولى بن امويه الولد لا يمين ثم رجوع عن شهادتهم ^{بشهادتها} فهو على ذلك اجماع
كانت الشهادة والرجوع حال حيوة المولى او الشهادة حال حيوة والرجوع ^{بشهادتها}
او الشهادة والرجوع بعد الموت ففي الوجوه كلها لا يبطل نسب الولد ولا امومه ^{بشهادتها}
لجاريتين لان رجوع الشهود يعمل في حقهم لا يفسد المشهود له الا ان ^{بشهادتها} الوجه
يضمن كل فريق للمولى فيه الولد الذي شهد له وما تقتض من فيه امه ^{بشهادتها} فنهى
ام وللا انها اتلفا ذلك على المولى ادلو لا شهادتهما كانا مملوكين وما اراد على ^{بشهادتها}
اتلفاه بعد الموت لا في الحال فاما اتلفا حال ابيضناه حال اوما ابلعاه ^{بشهادتها}
موجلا عند حلول اجله ثم كيف يبرق نقصان فيه ام الولد قال بعض ^{بشهادتها}

الكلام في
ام الولد
عندما قتل
والمدبر

تلك قيمتها وفيه المدبر ثلثا قيمته قنا وهو اختيار القاضي ^{بشهادتها} علي
السعدي ونسب الابه الرخي واستنادنا لان في القتل ثلثة انواع من المانع
الاستخدام والبيع وقضا الذي بعد الموت وفي الولد فانت ^{بشهادتها} منفعة البيع وقضا
الدين بتي منفعة الوطي وفي المدبر فانت منفعة البيع وبتي منفعة الوطي وقضا الذي
لانه وصيه فبقي الثلثان وذكر شيخ الاسلام خواهر ذا ذل في الدعوى ^{بشهادتها}
اختلاف الشرائح قال بعضهم نصف قيمة القتل لانه قبل التدبير كان له فيه نوعا منفعة
البيع وما اشاكله والجاره وما اشاكلها وقد زال احدهما ^{بشهادتها} والبيع ربي الآخر
وكذا في قنا وي اي الليث وهو اختيار الصلبي الشهيد وقال بعضهم بقنا يقوم
مكتن العتق بعد الموت فانت هذه المنفعة فيظهر التفاوت والمقتض ^{بشهادتها}
هذا الصح وايد شار محمد في الكتاب وهو اشبه لمذهبنا في حقيقته ^{بشهادتها}
هذا هو الحكم في الحال لو مات المولى بعد ذلك ولا وارث له غير الولد ^{بشهادتها}
واحد منها نسب صاحب وتول ما لا كان ماله بينهما وعنتت الجاريتين ^{بشهادتها}
لعدم صح رجوعهما في حقهما وضمن شهود كل ولد للآخر نصف فيه ام الآخر ^{بشهادتها}
لان كل فريق زعم عند الرجوع انه اتلف ما بقي من الجارية بشهادته على المولى ^{بشهادتها}
لان عتق الولد ببيان النسب وثبوت الموت كالشرط والحكم ايضا في الولد ^{بشهادتها}
فربما ان قيمه ما بقي من الجارية صار دينا على المولى ونوته صار ميراثا ^{بشهادتها}
المشهود له بالنسب يبريد عن حصته لانه يقول يشاهد صادق في الشهادة ^{بشهادتها}
فبقي حصه الآخر ولا ضمان على كل فريق من قيمة الولد المشهود به ^{بشهادتها}

بشهادتها جميعا وهو ما لو شهدا معا سوا وهذا ثبت النسب قبل الموت ثم الموت يمكن
 مشهودا به واستحقاق الميراث به لانه اخر الوصفين وجودا وهذا لان الشهادتين اذا كانتا
 حال الحيوة لم يقع الا فاعلى المشهود كماله او يكون اطلاقا بعض كالبعض المشهود له
 فالمشهود عليه في ميراثه فليكن غرضهم الاطلاق على المشهود عليه بخلاف اذا كان الموت
 لانما لا في غير عوض فكان غرضهم الاطلاق وهو اخر از من اقرا لسان شي استحق
 بالبنية لبعض المقر شي لان الاستحقاق يظهر ان الاقرار لا في ملك الغير فكان اطلاقا
 وحرا اخر ان الوارث اذا اقر على مورثه بدين حقه اقراره في حق نفسه ^{مستحق} ~~مستحق~~ ^{مستحق} ~~مستحق~~
 من نصيبه اذ اكد به بغيره الورثة لتقدم الدين على الميراث وقصور الحجج اذ اعرفنا
 هذا قال محمد جلاله جاريتان لكل واحد منهما ولد ولدت في ملكه فشهد شاهدان احد
 الولدين ان الموي ادعي نسب وشهد اخر ان الاخر انه ادعي نسب وقضى القاضي بشهادة
 بنسب الولدين وامومه الولد لا يمين ثم رجوع عن شهادتهم فبطلت ايمان
 كانت الشهادة والرجوع حال حيوة الموي او الشهادة حال حيوته والرجوع بعد موته
 او الشهادة والرجوع بعد الموت ففي الوجوه كلها لا يبطل نسب الولد ولا امومه ^{الاول}
 لجاريتين لان رجوع الشهود يجعل في حقه لا يفتن المشهود له الا ان في الوجه
 يضمن كل فرقة للموي في قيمه الولد الذي شهد له وما تقتض من قيمه امه ^{النفضان} ^{النفضان}
 ام ولدانما اتلفا ذلك على الموي اذ لو لا شهادتهما كانا مملوكين وما اراد على ^{النفضان}
 اتلفاه بعد الموت لا في الحال فاما اتلفا حال احيائه حال امه امه ^{النفضان} ^{النفضان}
 مولا عند حلول اجله ثم يبعث من نقصان قيمه ام الولد قال بعض

انكلام في الاموال
 ام الولد
 قيمها قن
 والمدير لها قيم

نلت قيمتها وقيمة المدير ثلثا قيمته قنا وهو اختيار القاضي الامام علي
 السعدي ونسب الامه الرخي واستنادنا الى ان في القن ثلثا انواع من المانع
 الاستخدام والبيع وقضا الدين بعد الموت وفي المولد قانت منه البيع وقضا
 الدين بقي منفعة الوطي وفي المدير قانت منه البيع وبنى منفعة الوطي وقضا الدين
 لانه وصيه في الثلثان وذكر شيخ الاسلام خواهر زاذل في الدعوى وقيمة المدير
 اخذوا للثان قال بعضهم نصف قيمة القن لانه قبل التدبير كان له فيه نوعا منفعة
 البيع وما اشاكله والجاره وما اشاكلها وقد زال احدهما وظهر ^{البيع} ^{البيع} ^{البيع} ^{البيع}
 وكذا في قنا وي اي المنيته وهو اختيار الصديق الشهيد وقال بعضهم يقوم قنا ويوم
 من حق العتق بعد الموت قانت هذه المنفعة فيظهر التفاوت والنفضان وقيل
 هذا صحيح وايضا شار محمد في الكتاب وهو اشبه لمذهبي في حقيقة ^{النفضان} ^{النفضان}
 هذا هو الحكم في الحال علومات الموي بعد ذلك ولا وارث له غير الولدين ومحمد كل
 واحد منهما نسب صاحب وتولد الا كان ماله بينهما وعنتت الجاريتين ^{الموت} ^{الموت}
 لعدم صحة رجوعهم في حقها ومن شهد وكل ولد لآخر نصف قيمه ام الآخر ^{الاول}
 لان كل فرقة زعم عند الرجوع انه اتلف ما بقي من الجارية بشهادته على الموي بغير حق
 لان عتق ام الولد ببيان النسب وثبوت الموت كالشرط والحكم ايضا في الاموال ^{النفضان} ^{النفضان}
 فربما قيمه ما بقي من الجارية صار ديناً على الموي ونوته صار ميراثا للولدين ^{النفضان} ^{النفضان}
 المشهود له بالنسب يبريه عن حصة لانه يقول شاهدني صادق في الشهادة ولا رجوع
 بقي حصة لآخر ولا ضمان على كل فرقة من قيمه الولد المشهود به للوارث الاخر

ولا نقض ان امه اولاد لانها ضا ذلك الاب صوره ولا يضمن كل فرق ما ورث الولد
المشهود له الاخر لانها شهدا بالنسب حال حيوة المورث والشاهد بالنسب حال حيوة
لا يضمن الميراث لما ذكرنا ثم يرجع كل فرق على الولد المشهود له فيما ورثه من مجموع ما اخذ
منه الاب من قيمته وقيمة امه لان المشهود له يزعم ان شاهدا صادق فيما شهد
وان ما اخذ الاب منها بغير حق وصار ذلك دينيا في تركته وكذا الاب الآخر ذلك
واحد الابين اذا اقر على ابية بالدين وكذا بالآخر يوخد من نصيبه جميع ما اقر به بالدين
مقتضى الميراث وهذا اذا لم يرتع عن ما اخذ الاب من المشهود اما اذا ورث
رد العين لانه يزعم انه في يدي ابية بغير حق كما لغصب فيدينه فان قيل كل واحد منها
واذا اقر المشهود بذلك الا ان المشهود لما ثبتتوا على الرجوع فقد كذبنا بذلك
ومزقوا لسان حال وكذبوا للمقرر بطل اقراره قيل له مشايخنا يحل قالوا لا
محمدا لكتاب اذا ثبتت على الشهادة وجعا عن الرجوع اما اذا ثبتت على الرجوع
لا يرجعان واما مشايخ العراق قالوا يرجعان سواء ثبتت على الرجوع او رجعا
عنه واطلاق محمد دل عليه وهو الاصح اما اذا رجعا عن الرجوع قالوا
واما اذا ثبتنا فلان ثبوتها محتمل محتمل ان الاب لم يدع الولد المشهود له
وما كانا بان حقيقة محتمل انها صادقة في حقيقة لكن يعلم بدعوة الاب بل جمعا
من غيره والابن المشهود له يعلم بدعوة ابية وعلى اعتبار الاول يكون ثبوتها
تلك بالابن في الاقرار بالدين وعلى اعتبار الثاني لا يكون تكذيبا فلا يكون ثبوتها
بالاخذ ولا يرجع كل فرق على المشهود له بما اخذ اخوه من نصيب امه

المشهود له وان زعم ان اخاه اخذ منها بغير حق وصار دينيا على الاب
استهلكه الا ان ما يصير دينيا على اخيه لا يلزمه في نصيبه واما الوجه الثاني
واخره اذا كانت الشهادة في حيوة المورث والرجوع بعد موته حيث
كل فرق لا غير المشهود له نصف قيمة المشهود له ونصف قيمة امه
بحال ان الاول لان الزان ثم وجب على الشاهد بعد موت المشهود عليه
وقد زعم كل فرق ان قيمة المشهود له صار دينيا عليه للمشهود عليه وهو الاب
وصار ميراثا بين الابين الا ان المشهود له انما عن نصيبه في نصيب الآخر
وثة الزان وجب قبل موت الاب لا في حقه وهو لم يبرهن على الخاف واما نصف
امه بخلاف الوجه الاول فلان ثم ضمن في حيوة الابن النقصان للاب
يضمن ماله اخرا بالابن ما اخذنا لم يضمن النقصان للاب فضمن الابن
كل فرق يزعم انه ألف ما شهد به على من لم يشهد لانه لو كانت شهادته كان المشهود
مع امه مملوكا لا غير فيضمن ان له ولا يرجع بما ضمن على من شهد له بخلاف
الاول حيث يرجع عليه بما ضمن من قيمته ونقصان قيمة امه لان ثم قيمته
قيمة الام صار دينيا على الاب لانه هو الاخذ والمستهلك وما وجب على الاب
من تركته وهذا صار دينيا على اخيه وما وجب على الاخ من تركته ابية ولا يضمن
فرق لمن لم يشهد له ما ورثه الاخر لانه شهدا بالنسب حال حيوة الاب والاختلاف
بالموت ولم يشهد بالموت وصار كصبي في يد رجل يعلم احدهما عبد فقص
على اقراره في ابية ابنة وحق القاضي بنسبه عنه ثم مات الرجل في

ثم رجعا ليعضنا شيئا لانما شهدا بالنسب حال حيوة المقر واستحقاق
يضاف الي اخر الوصية بخلاف ما لو شهدا الله اوصي لفلان بثلث ماله حال
حيوته او بعد موته ولم يخصوا به ذلك حتى مات فقتضي له بالثلث ^{الميراث} ^{الميراث}
ضمنا جميع الثلث للمشهدود عليه لان الشهاده وان كانت حال حيوة الموصي الا ان
عند الموت لا بالموت لان الملك للموصي لا يتجدد ثابتا بالعقد بخلاف الميراث ^{لانه}
خلافا على ما في انه يفي الوارث من الملك ما كان للمورث هذه الخلاف لا يتحقق
بالموت يوضح الفرقان الشهاده بالنسب حال الحيوة وان كانت ^{الميراث}
بعد الموت لكن فيها معنى الحاضنة لحوال موت المشهدود له او لا فلا يلزم ^{النسب}
على المشهدود ولا يتحقق مثل المعاوضة بالشهادا الوصية فكان الشهاده على النسب ^{الميراث}
بعد الموت فيوجب الضمان وفي الوجه الثالث ههما اذا كانت الشهاده الرجوع ^{الميراث}
وقد تولى الميت ما عرفنا وما لا كثير اضمن كل فريق جميع قيمة المشهدود له ^{وقد تولى}
لاخر وجميع ما ورثه المشهدود له ايضا اما جميع قيمته وقيمة امه ^{فما ذكرنا}
في الوجه الثاني الا انه يضمنان النصف وهذا يضمنان لكل لان ^{الميراث}
الا بوجبه يصير ميراثا بينهما وكل واحد منهما ابرأ منه ^{نصف}
نصيب الاخر لان البراءة عن نصيبه ببراءة كالبراءه باستيفائه لان الابرا ^{الدين}
والانلاق كالاستيفاء فصا كان المشهدود له استوفاه حقه من ميراث ^{شاهد به}
ففي حق الاخر اما هذا لم يتلفا على الاب شيئا واما ان تلفا على غير المشهدود ^{شهادتها}
لما كان المشهدود له مع امه مملوكا لاخر اذا انلفا ذلك عليه ^{والفرق}

في الميراث ان شهدا بالنسب حال الحيوة ههنا بعد الموت واذا
رجع الشاهد بطل الوضو ما ورثه المشهدود له لانه اوجب الميراث ^{بشهادته}
ولولاها لمسلم للمشهدود عليه ولا يرجع كل فريق باض على المشهدود
لما ذكرنا ان ما وجب من الدين على الاخ لا يؤخذ من نصيبه ولا ^{بعض}
المشهدود للاخ شيئا من الميراث وقيمة المشهدود له وان اقر كل فريق
الميراث حق الاخ لان ما اقر به كل فريق للاخ استحقى عليه ^{بشهادته}
الفريق الاخر الا ترى انه لو لم يشهد هذا الفريق اصلا لا يتحق ^{الاخ}
لان محو بشفاده الفريق الاخر فكان لكل فريق ان يقول ما اقرت
لكل ذلك يشهدا الفريق الاخر وشهاده كل فريق لا تتل في حق الآخر ^{واقر}
لاسان بال ثم يتحق المقرب بشفاده غيره لم يضمن للمقر شيئا لان شرط ^{الشرط}
الضمان تفرد بالانفاق بحيث لولاه لما حصل الانفاق الا ترى انه لو شهد ^{ثلاثة}
وقضى القاضي به ثم رجع واحدا لا يضمن لانا لو قد راعى عدمه كان التلف ^{حظا}
الاخرين لان مرجحة كل فريق ان يقول للاخ لو غرمنا لك استحقى عليك ^{الاخر}
فلا قيد لك في النصيب الا ترى ان من تلف مال انسان او غصبه ^{وهذا في يد}
استحققه اخر بالبينه لا ضمان على المتلف اذا يضمن المتلف عليه شيئا ^{لانه}
يتلف عليه شيئا اذ لو ضمنه ياخذ منه غيره ولو كان الشاهد ^{للابن}
واحدان شهدا على اقرار المولى انما ابناه من امته والولدان ^{والامان}
وقضى بشفادتهما ثم رجعا لمسلم على الوجه المذكور فان كانت ^{الميراث}

ذكر المولى حال حيوة

ضمنا للورثة قيمه الولدين في نقصان قيمه الاثنين ما موميء للولد لما ذكرنا فان ضمنا
واستعملنا المولى شهادته رجعا بضمنا من ميراث الاب لان الاثنين في هذه المسئلة
ادعنا شهادتهما فصارنا مسمودا لهما فنزلنا منزلة الابن المشهور في الاول
وثمة اذا رجع كل فريق ما ضمن من ميراث الابن المشهود له فكل واحد من واحد
الابنين ابراء عن حصته لانهما يقولان ان الشاهد يصادق في الشهاده كما ان
في الرجوع وثمة الابن المشهود له ابراء عن حصته والابن الاخر لا يصدق
اذا كانت الشهاده حال الحيوة والرجوع بعد الموت لم يضمن شيئا من كل واحد
ابراهما والحق لهما في ابراء وتصديقهما ولا يضمنان الاخر شيئا لانهما
بالنسب حال الحيوة واما اذا كانت الشهاده والرجوع بعد الموت فقد تركنا
معروفا ضمنا قيمه الاثنين والابن والميراث كله للاخ الا انه لا يصدق ان
والثنتين ويصدقان على انفسهما فيضمنان للاخ جميع ذلك خلافا للمسلمين
اخر كل فريق لان ما اقر به كل فريق استحق على الاخ بشهادته الفتي الا على ما
ذكرنا اما هنا ما اقر به الشاهد للاخ لا يصير مستحقا بشهادته غير ما فيضمنان
ولو ان الشاهد يصدق ما ذكرنا حال الحيوة والولدان صغيران وقد يصدقان
الولدان فيدعيا على وجهين لما ان صدق كل واحد منهما شاهديه فيما شهدا به
فيما شهدا بالصاحبه او صدقهما فيما شهدا به ولصاحبه في الوجه الاول الجواب
المسلمه كلجوابها اذا كان الولدان كبيرين وصدق كل واحد منهما شاهدا فيما شهدا
له وكذلك فيما شهدا للصاحبه وهي المسلمه الاولى من الباب الا ان ثمة الشهاده اذا كان

لان ثمة شهد كل ابن فريق على وفي هذه المسائل الشهاده واحد غير انما
وان كانت واحدة حقيقه فهي شهادتان معي لان كل واحد من الاثنين
يفهم للمسلمين ما شهدوا له وشهدوا عليه فصارا لو كانت الشهاده شهادتين
حقيقه ثم قال محمد في هذه المسائل والشهاده لا تنقض اذا كان الولدان وصدق
كل منهما شاهدا فيما شهدا له وكذلك فيما شهدا للصاحبه لان الشهاده بعد
لا تنقض الا برجع الشاهد او يتكذب المشهود له ولم يوجد هذا البرجوع
فظاهر واما التكذيب فلان كل واحد منهما لا يثبت شهوده فيما شهدا عليه لانهما
وتكذب المشهود له الشاهد فيما شهد عليه قبل القضا لا يمنع القضا بعد او لا
الا ترى انه لو ادعي على اخر شيئا واقام البينه فقبل القضا ادعي المدعي عليه على المدعي
ما ادعاه المدعي دينيا وانكر المدعي فشهد عليه شاهداه فقبل شهادتهما للمالين
وان كان كل واحد منهما يثبت شاهداه فيما شهدا عليه وكذا لو ادعي على اخر ما لا واقام
شاهدين فشهدا على المال وشهد احدهما انه قضاه قبلت شهادتهما وقضى بالمال
وان كان شاهد القضا ثم خصيص بمثل المسلم الصغيرين لا يدل على ان الحكم يقبل
بمخلافه لان الخصيص بالذكر لا يدل على ان يفي ما عداه غير انه خص الصغيرين لبيان انه
الشهاده لهما مع انعدام الدعي منها حقيقه وقت الشهاده فلان تقبل في الكبيرين
الدعي او في وجه الوجه الثاني وهو ما اذا صدقهما فيما شهدا لكل واحد منهما
فلجواب فيه في الوجه الثالث كلجوابها اذا كان الولدان كبيرين وقد صدق كل واحد
شاهدين فيما شهدا له ولصاحبه وهي المسلمه الثانية من الباب فان قيل كيف تقبل الشهاده

اذا كانا صغيرين في لادعي هذا الشهاده على النسب فلا يقبل دعوي
 بالاجماع وعلى جريبه العده عندنا في حقيقه قلنا وجد دعوي لامين
 حيث كل واحد تدعي نسب لهما وحرثيه وقد بحث الدعي منها
 لانها تدعي كل واحد نسب حقيقي في امر ميبه لولا فقوم دعوى كل واحد
 مقام دعوي لهما فقد وجد الدعوي من الولدين معني وان توجد حقيقه
 وهذا لان الام ولا يدعي الولد فيما فيه نفقه كقبول الهبة وقبضها مع قيام الاب
 ودعوي نفقه على الاب والصلح معه على نفقه ولقد لو كان ذلك عن نفسها
 الصغير جاز لعني المخر فلذا هذا وذكر في المبسوط اذا ادعي رجل
 والابن جاز فاما الميئه انه ابند رل علي فراشه وقضي بذلك ثم رجعوا
 الشهاده فالحق ان عليهم حيث لم يشهدوا عليه بالمال وانما الدعوه بالنسب
 والنسب ليس بالولا يدري به الموت ولا ولو شهدا على رجل انه ابنه ^{التييل}
 لا وزن لصغيره والقاتل مقربا فله عمل اقضي له بالقصاص وقد ائتمروا
 عن شهادتهم فلا ضمان عليهم في القصاص لان القصاص ليس بالامتنون
 المعروفين وان تلفوه بشهادتهم عليهم كما لو شهدوا بالعمول ما ذكرنا ولكن
 يضمنون كل مال ورثه هذا الابن من المقتول ورثته المعروفين لا يشهدوا
 بالنسب بعد الموت فكان ذلك شهادتهم بالحقاق للميراث في حال استحقاق
 عليهم ولو كان في يد رجل عبد صغير وامه فشهادتنا ان الصغير اسلمه ^{شهادته}
 انه اعتق هذه الامه ثم تزوجنا على الف درهم فله دعوي جميع ذلك ثم رجعوا

عن شي موالي جني فاختار الميراث المهر وقسم الباقي بينهم ثم رجعوا ضمن
 قيمته المورثه الانصبي الا انهم اتلفوا ماله في العبد سها دهم اذ لولاها
 كان القول قول سيدنا الصغير عبد حيث لا يعبر عن نفسه فتصير قيمته من اطم
 ميراثا لورثته الا ان الابن المشهود له كان ما في الرجوع وزعم انه لا ضمان
 عليها وزعم مقرب حقيقه ويضمن شهود الامه قيمتها الاموات للشهود
 الا ان يكون الاتفاقي من غير مثلها فيضمنون الفضل لاقراءهم انهم الزوجه
 ذلك غير عوض ويطرح في ذلك حصتها من ميراثها منه لانهما اتفقا في الرجوع
 فيعتبر في ميراثها حقيقا ولا ضمان عليهم فيها اخذ المشهود له من الميراث لان
 شهدوا بالنسب والنكاح في حال الحيوه ولو شهد الرجل مسلما كان ابوه كافرا
 انما مات مسلما واليدين كاذرو قضي باله للمسلم ثم رجعوا ضمنوا الميراث كله
 للكافر لانه لا شهادتهم كان الكل لانه عرف كغرايم من الاصل ولو اسلم
 كاذر ولد انسان مسلما كل واحد منهما يدعي انه اسلم قبل موت ابيه واقام كل منهما
 ساهدين وورثها القاضي ثم رجع شهود احد سها ضمنوا جميع ما ورثه الاخر
 لانه اثبت بيمينه استحقاق جميع الميراث لنفسه لولا شهادتهما والشهود
 اخذ نصف ذلك شهادتهما وقد صار الرجوع مقربا منهم مشهود وغير
 حق والداعى بالصواب **باب**
الرجوع عن الشهاده في النكاح والطلاق

أصل الباب ما ذكرنا ان الشاهد عند الرجوع

اتلف شهادته اذا كان للثقة بغير الاطلاق والحقني اذا عرفنا هذا فانما هو
 ترويج امره ولم يدخل ما حثي شهد شاهدان انه طلقها والزوج والزوج كان
 وقضي بالطلاق ونصف المهر رجعا بعد موت الزوج غير ما لورثة نصف المهر
 الورثة قايمون مقام الزوج ولو رجعا حال حيوته غير ما لورثة نصف المهر
 وانما نصف الزوج نصف مهره كان عرضيا سقوط بوقوع الفرقة ^{موت} رجعة المهر
 فكان التأكيد يعيحي كالحجاب عند بغير حق وان كان دونه كايان اليه ^{الطلاق} بالقبض
 جعلت الاطلاق في حق الحجاب والضمان والحجاب المال بغير حق موجب للضمان لانه
 فكذا التأكيد للمال بغير حق الا انما الوجه نوع نظير الحكم والمضطر اما المالك فانه
 لو قلنا رجلا قبل الدخول جعلي الزوج كاللهم ولا رجوع له على التاويل وان كان ^{هذا} منع
 من السقوط ما ذكرنا واما المقتول فلان ضمان العدو ان مقيد بالمثل ولا مال له
 بين ابناء الوجوب وتأكيد والصحيح ان الشهود لما رجعوا كان
 رجوعهم اقرار منهم بان الفرقة وقعت لان جهده الزوج قبل الدخول
 والفرقة اذا وقعت قبل الدخول لان جهده الزوج توجب سقوط
 جميع المهر او الرجوع على من جات الفرقة من قبله بائنا من المهر
 فضا باضافه الفرقة الي الزوج اتلفا عليه نصف المهر مع
 كونها مضافه اليها فقد بطل العمل السب في السقوط

الزوج ملكه

في ضمان ولا ضمان لورثة الزوج من قبض البضع شيئا وانا نلغا على لان
 فيه بغير حق لانها لو رجعا في حيوته لا يغير ما له شيئا فكلما لورثته ^{فقد}
 الشاهد انما يضمن بالاطلاق والحقني ومنافع البضع لا تنضم بالاطلاق والحقني
 لانها ليست بالحققة حكما حال الرجوع وقد ذكرناه في الشهادات ولا يغير ما
 للمهر ما زاد على نصف المهر وان كان ^{ثابتا} لولا ^{لكن} دتم لا تحت كل المهر لان ضمان المهر
 وقت الشهادة في اكثر مما اخذت لانها وان اتلفا عليها نصف المهر لكن يعرض
 لانها اخرج نصف المهر وادخل منافع البضع في ملكها سليما فلا يجب عليها الضمان
 واختلف المتأخرون فيه فمنهم من اطلق الجواب ولم يحكم خلافنا فلما اوتهم ^{قال}
 هذا قول ابي حنيفة وابي يوسف الاول ما قوله الاخر وهو قول محمد بن يعقوب ^{لكن}
 ما زاد على نصف المهر وهو الاصح لان الشاهد من ما رجعا فندعي ان الزوج
 طلقها واما عند ابي ابي يوسف على قوله الاول انما رعا ان الطلاق وقع بقضاء القاضي
 فكان كايضا عد ولو وقع بايقاعه لم يكن حنفا الا ان نصف المهر فكذا اذا وقع ^{بقضاء القاضي}
 وجه قول ابي يوسف الاخر وهو قول محمد ان الزوج لم يطلق ولا وقع الطلاق ^{بقضاء}
 القاضي ايضا فكان حنفا ثابتا بجميع المهر وانما فاق عليها امكان الاخذ فيما زاد على
 النصف بشهادتهما فكانا مقربين بالضمان فيعزم ما ولا يبرأ ان لما ادعت الطلاق ^{او لم تدع}
 او اقرت الورثة او لم تقر اما اذا لم تقر فلان رجوعها لا يدل في حق الورثة ^{وجود}
 وعدمه سوا ولو عدم لم يكن لها ميراثه لانعدام الزوجية عند الموت واما اقرت ^{فصار}
 الورثة فكل من اطلق الجواب في الكتاب من مستغنا راجي الجواب على الاطلاق ^{منه} قال

هو قول اي حنفية واي يوسف الاول ما هي قول اي يوسف الاخر
يجب ان يكون لها الميراث اذا لم تنبع الطلاق لانهم نكحوا ان الزوج
لم يكن طلقها لان الفرقة وقعت بقضاء القاضي فصارت كالو
وقعت من جهة الزوج وعند محمد لا تقع كما قلنا في التبرع عند اي حنفية
واي يوسف الاول اذا لم يكن لها ميراث لا يقرم الشاهدان ميراثها
لان الميراث انما يتحقق بالموت ولا بد من قيام الزوجية عنده لانه اخرها
وجودا واذا كان الاستحسان بالموت فيما سمها ذمتها بالطلاق
لنقلها على المراه شيئا من الميراث فلا يقرمان هذا اذا شهدا حال حيوة الزوج
فان شهدا بعد موته انه طلقها في حيوته قبل الدخول بها وقضى لها نصف المهر
ثم رجعا ضلها فانصف منها لان ثبوت الزوج ما كسب جميع الظاهر ^{وذلك} ايضا
اتلفا عليها نصفه بشهادتهما بغير عوض فيضمن عند الرجوع ويضمنان
لان الميراث صار حالها موت الزوج ظاهر وقد اتلفا عليها بشهادتهما
بخلاف المسئلة الاولى لانها لم تسحق الميراث ولا يضمنان للورثة شيئا لانها
ما شهدا ولو شهد شاهدان انه طلق امراته واحدة واخران انه طلقها ^{ثلاثا}
ولم يكن دخل بها وقضى بالفرقة ونصف المهر ثم رجعا جميعا ضمن ^{الثالث} سبوا
ولا ضمان على شهود الواحد لان شهود الثالث هم القاطعون الا ترى انها لا
تخل له قبل التزوج بزواج اخر ومعنى هذا ان الثالث ثبت في المحل صفة الحرمه ^{ولا يثبت} حرامه
بالواحد شيئا في ذلك لان حرمه المحل لا يتحقق بالتزويج انما قضى القاضي حرمه ^{المحل} وذلك

ما شهد به شهودا فلا تنحل صفة فعرنا ان النكاح كان بشهادتهما فالضمان
عند الرجوع عليهم كما لو شهد شاهدان انه طلقها بغير ما يوم النكح واخران انه
طلقها يوم الفراق بانها القاضى منه ولم يكن دخل بها والزمه نصف المهر ثم رجعا
فالضمان على شهود الطلاق دون شهود الايلا لانه انما قضى بالفرقة ^{بشهادتهما}
شهود الطلاق وهذه المسئلة لا يحنفية ان الثالث غير الواحد ^{واذا شهد} والرجوع ذلك
اشان على امرائه انما اختلفت من وجهما قبل الدخول على الزنا بمراته ^{المهر} من كان لهما
وهي تنكر قضي القاضي بذلك ثم رجعا ضلها نصف المهر لانه لو لا سبها ذمتها
نصف المهر لوقوع الفرقة قبل الدخول باقرار الزوج فيما اتلفا عليها في سائر الديو ^{ذلك}
بشهادتهما ولو كان قبل المهر عليه ضمنا جميع المهر لما قلنا وهو كسبها ^{المهر}
باب الرجوع عن الشهادة في الموارث اصلها بان الرجوع ^{المهر}
الشهادة بعد القضاء بما يغيبه فيحق للشاهد لا يفتحق غيره ويجعل في غيره ^{كالثبات}
على شهادته واذا اعتبر في حقه ضمن ما اتلفه بشهادته وهو المقضي به بشرط ان يكون
المقضي به مالا وان لا يكون مستحقا عليه بشهادة غيره بحيث لو لم يشهد هو لم يستحق ^{عليه}
وبقي في ملكه لانه لو استحق عليه بشهادة غيره لا يكون التلف مضافا الي شهادته بل الي
شهادة غيره وهو الباقي على الشهادة وان لا يكون الاتلاف بعوض لانه لو كان بعوض
سلم المشهود عليه من جهة الشهادة عوض ما اتلف عليه ماله ولا يجوز ان يكون ^{الشيء} الواحد
مضمونا على شخصين بضامين ولان الاتلاف بعوض لا يكون اتلافاً معي ^{ان الميراث} الا ترى
المديون غير تجوز عن السبع تمثل القيمة وكذا الوصي ^{الميراث} في مال اليتيم وحرى ان الوارث يقوم بالميراث

فيما يجري فيها الارث كانه هو وهذا يرد بالعيب ويصير معروفا انما انما
الموت وحرف ان القاضي يجب ان يصفه عن النواقض ما لم يكن في حياط
في دفع ما ينقض قضاء ان لم يكن وان لم يكن نقض اذا تحقق السبب لا يجوز له
لا يعارض المتحقق اذا عرفنا هذا قال في رجل مات فشهد شاهدان في حياط
اخوابه لا يورثه ووارثه لا يعلمون له وارثا غيره والميت الفم وديعه عند رجل
ومكر لقرابته فان القاضي جعل المودع خصما ويقضي للمال للمع فرق بين هذا والا كان
المودع جبا وادعي انسان انه اشترى هذه الوديعة من فلان والمودع مقر بالمديعة
ينكر شري المديعي فاقام المديعي البينة على الشراء حيث لا تقبل لتصادق المديعي والمودع
مودعا والمودع لا ينتصب خصما للمديعي لذلك الفرق ما اشار اليه في الاصل وهو ان
العم يدعي انه وارث للميت والوارث يقوم مقام الميت في املكه وحقوقه المالية
التي ياترها كانه هو ولو كان للمودع جبا واراد اخذ الوديعة فقال المودع
هذا فلان فلان بن فلان قبلته ويقتضيه المودع خصما لانه لو لم ينتصب خصما
ادعي الى ابطال حقه فلا ينتصب خصما لمز قاه مقامه اما المشتري لا يقوم مقام البائع
فيما ملكه جهته كانه هو الا ترى كانه لا يرد على بائع بائعه بالعيب ولا ينتصب خصما
لان المودع انما ينتصب خصما للمودع ولمن قاه مقامه كانه هو كما ينتصب خصما لوكيله
فعروض للمشتري من الوارث لانه اقام البينة انه اشترى منه وكله بالقبض لانه بالتوكيل
قام مقامه ولانه لو لم يجعل خصما في الميراث ادعى اليه لا جعل له حصة لانه لا يجوز له
البينة ما في الشري يقوم حضور نفسه فلا يكون للمشتري خصما على المشتري

في الدعوى في المسألة الخمسة انه لو ادعي الايداع من رجل محمول لا تندفع الخصومة
لانه لو اندفع فلا يصل الى حقه ولو ادعي من معلوم اندفعته مكان وصوله الى حقه
واذا قضى بالنسب والمال الوديعة ودفع اليه ثم شهد اثنان لرجل اخر انه اخو
الميت لا يورثه ووارثه لا يعلمان له وارثا غيره قبلت اذ لا منافاة بينهما لانه
ان يكون الاول عم للميت والثاني اخا والشهادة الثانية قامت على ختم ايضا لانها
على العم والمال في يد وهو يزعم انه له وينكر الاخوه فيقتضيه خصما واذا قضى
بالشهادة اخذ المال من المودع ودفع الى الاخ لتقدم عليه في الميراث فان دفع اليه
شهد اثنان لرجل اخر انه ابن للميت قبلت لعدم المناقاة وقد قامت على ختم ايضا واخذ
المال منه ودفع الى الابن لان الابن مقدم عليه فان دفع اليه ثم رجع السهود
ضمان على شاهدي العم والاخ اما شاهدي العم فلا منها لاختنا انما يضمن المودع
ولا يجوز ان يضمن المودع وان ازالا يده بشهادتهما الباطلة لان زوال اليد
بشهادة شهود الاخ والابن الا ترى انه لو لم يشهدا قضي بارا اليده بشهادة الاخ
فكان زوال اليد للمودع مستحبا بشهادة ستة وقد بقي اربعة على الشهادة وانه كاف
فكان زوالها مضافا اليه بقي فان قيل هو كذا ان لو بقي شاهدا اربعة لكنهم قلمهم كانه
ايضا فليبق من يقوم ببقائه شي قبل له رجوع الاربعة يعمل في حقه لا في حق
يعمل في حقه لا في حق المودع عليه واذا لم يعمل فكانهم لم يرجعوا واما شاهدا
فلاهما وان ازالا ملكا للميت بشهادتهما الباطلة لكن زوال ملكه مستحق بشهادة شهود
الابن لانهما ازالا ملكا الاخ بشهادتهما الباطلة لان زوال ملك الاخ غير مستحق

فكان مضافا الي شهادتها لا غير وكذا لو حضر الشهود معا مجلسا ^{شهودا}
 بما وصفنا ثم رجعوا ^{ان} لانه امكن القضا بالادعاء وكما العدم المتأقاه ^{حيث يجوز}
 يكون للبيعة واخ وابن وقد قامت البيعة على الجميع فوجبا القضا بالكل فكان ^{الحاجب}
 كل جواب فيها اذا شهد على الغائب ^{لكن} حتى عن ابيخ اي الحسن الكرخي انه قال ما ذكر محمد بن
 يهذه المسألة ان شاهد ابن يضمن الاخ ما ورثه الابن لا يضمن لان القاضي يقضي ^{بالأخوة}
 هناك قارن القضا بالآخر معا مائة وهو قيام البيعة العادلة على البنوة ^{وهي الميراث}
 فتتم القضا بالآخر ايضا لان القضا بالآخر بدون الميراث لا يجوز واذ لم يقض ^{بالأخوة}
 شاهد الابن لم يتلغا على الاخ شيئا فلا يضمن وهو نظير ما ذكرنا في الشهادة ^{ان}
 اذا شهد شاهدان بالدين وشاهدان بالبراه وشاهدان بالبيع وشاهدان ^{بالتقاضي}
 حيث لا يقضي بالدين او التمس لان القضا بهما قارن ما شهد به وهو القضا والبراه ^{ان}
 يكون ما يري ان الاخ اعاد البيعة على الآخر بعد ذلك لانه امكن القضا بهما لان ^{الاش}
 رجعوا عن الشهادة وقتا قام به بيعة الاخ في المرة الثانية فجاز القضا بها ^{ان}
 اتلفوا عليه او شهدوا معا لكر عدلت شهود العلم وقضي بها ثم عدلت شهود ^{ان}
 وقضي بها ثم عدلت شهود الابن اقصي ما في الباب ان القاضي ينبغي له ان يصور قضا ^{ولا ينبغي}
 للاخ والعلم ما لم تظهر عدل شهود الابن او جرحه لكن لو قضي نقل ولانه قضي ^{بشهادة}
 فعدلاته لانه لا ينبغي ان يقضي بشهادة الثالث او المستور ولو قضي نقل فكان ^{القضا}
 على التعاقب فكان هذا الاول سوا فاما اذا شهدوا معا وعدلوا معا فنقل ^{الحوا}
 والى هذا ذهب عامة مشايخنا ومنهم من قال ما ذكره الجواب حتى على كل حال لانه ^{بالتقاضي}

الا البيعة العادلة على البنوة وهذا لا يقع القضا بالآخره اذ لا مضاف ^{بينها}
 حيث يجوز اجتماعهما فجاز القضا بالآخره مع قيام البيعة العادلة على البنوة ^{فيلزم}
 بها فالتحاج الى اعاد البيعة على الآخر بخلاف الدين في التمس مع القضا ^{للمناقاة}
 بظلال وهذا لان شرط صحة دعوى النسب القضا به دعوى المال لا ^{المال}
 وتوجد دعوى المال الا انه وجد المانع من القضا بالمال ولا مانع من غيرها ^{بالنسب}
 فيقضي به رجل مات وترك ابنا لا وارث له غيره وترك ثلثة الف درهم لا مال له ^{القضا}
 فشهد شاهدان له رجلان الميت وصيه له وهو الاكبر بثلث ماله وشهد اخر ^{لا}
 وهو الاوسط مثل ذلك شهد اخران اخر وهو الاصف مثل ذلك الوارث ^{بذلك}
 وكل واحد من الثلثة بمقد وصيه الاخر فركبت البيعات وقضي القاضي بالوصايا ^{بذلك}
 وقسم الثلث بينهم الثلاثة لان الثابت بالبيعة كالثابت معاينه ولو عاين القاضي ^{الايضا}
 لهم على التعاقب كل واحد بالثلث كاملا قضي بالوصايا كلها لان الوصية ^{بذلك}
 للثاني بعد ما وصي به للاول لا يكون رجوعا على الاول لان الثانية انصرفت ^{اي تلك}
 وكذا الثالثة الا ترى انه لو رد احد من جميع الثلث لآخر ولو اجازت ^{الورثة}
 الوصايا كلها اخذ كل واحد منهم ثلث المال كاملا الا ان محل الوصية ^{هو الثلث}
 ضا والمحل عند الاجتماع عن ايها الحقوق فيقسم بينهم على قدر حقوقهم كالتركة اذا ^{اجتمع}
 فيها ديون وهي لا تنفي جميعا قسم على قدر حقوقهم وكفى الورثة في التركة عند ^{العول}
 فلما اذا ثبتت البيعة فلو قلنا ان بينهم ثلاثة ثم رجعوا عن الشهادة لم يصنعوا ^{للاين}
 ويضمن كل فرد من لم يشهد له ثلث الثلث حتى يصير في يد كل واحد من الورثة ^{الثلث}

اما لان عليهما ان لا الثالث عن ملكه بغير حق فلا ينفع علي
 الابن ويقول ان الثالث انما ازيل بشهادتي وشهادة الغريبين الاخرين فكان
 شهود الاوسط والاخضر لم يرجعوا عن شهادتهم في حق شاهدي الاكبر ولو
 كان كذلك لم يضمن شاهدي الاكبر وكذا شاهدي الاوسط والاخضر لانه
 احدهم لا يستحق عليه شهادة الاخرين واما ضمان الثالث علي كل فرد من
 له لان شهود كل واحد من الموصي لم اتلفوا بشهادتهم تلك المال علي من
 له بغير عوض اما الاكبر فلانه يقول لشهود الاوسط لولا سها دتم كان
 الثالث بيني وبين الاخضر نصيبين فانكسر فاضرب بخرج الكسر هو الثاني اصل
 الحاق وهو ثلثه فيبلغ ستة فيبلغ ثلثا المال بينهم لكل واحد سهمين
 الاكبر لشهود الاوسط لولاكم كان ما اخذ الاوسط بيني وبين الاخضر
 فيضمان للاكبر والاخضر ما اخذ الاوسط فصارت يد كل واحد منهما ثلثه
 ويضمن شاهدي الاخضر بين الاكبر والاوسط ما اخذ الاخضر فصار الاكبر
 واحد منهم اربعة اسهم وهي ثلثا الثلث هذا اذا شهدوا معا وعدلوا معا وقضي
 وان شهدوا علي التعاقب عدلوا علي التعاقب فقي لهم علي التعاقب ان شهدوا
 الاول وقضي له بالثلث ثم شهد اخران للثاني وقضي له و دخل مع الاول وشهد اخران
 وقضي له ودخل معهما ثم رجعوا بعد ذلك كان الجواب في وجوب الضمان كل الجواب
 شهدوا معا وقضي لهم معا لان القضاء وقع لكل واحد منهم بالثلث لا بالوصية
 معا وعدلوا معا فقي بالوصايا كلها وان قارن القضاء بالوصية لكل واحد منهم

فلان يقضي هنا ولم يقارن كان اولي لو شهد شاهداً من الميت او حي ذلك لهذا
 وقضي به له ثم شهد اخران انه رجع عن الوصية وادعي بالثلث لهذا الاخر
 وقضي له به وشهد اخران انه رجع عن الوصية وادعي لهذا الاخر قضي له به
 ودفع اليه وكذا لو شهد الفريق الثاني بعد ما دفع الي الاول والفريق الثالث
 استرد من الاول ودفع الي الثاني لان الثالث بالبينه كالسابع معاينه ولو عاين القاضي
 ذلك فنده فلما اذا ثبتت البينة فلورجعوا والثلث الف سبل للثالث ولا
 ضمان عليهم للوارث لما قلنا ويضمن شهود الثالث للثاني ويضمن شهود الثاني
 الاول نصف الثلث ولا يضمن شهود الاول ثلثا اما شهود الثالث فلان الثاني
 يقول اثبت وصيتي والرجوع عن الوصية الاولي لولا شهادتي لم يسلم لي الثلث واما
 الاول فيقول لشهود الثاني اثبت وصيتي ولولا سها دتم سلم لي الثلث بيني وبين
 الثالث نصفان ولانها شهدا بشيئين وهو الرجوع عن الوصية الاولى وبالوصية الثانية
 وقد بطل القاضي شهادتهما بالوصية فثبت قضي بالوصية للثالث ولم يبطل
 بالرجوع عن الاول فاذا كانت شهادتهما بالرجوع عن الاول بحالها غرما نصف
 الثلث لانه لولا شهادتهما بالرجوع لكان الثلث بين الاول والثاني بخلاف
 الثالث لان القاضي لم يبطل شهادتهما فيقول لتلقي الثلث علي الثاني واما شهود الاول
 فلانهم انما يضمنوا ما اتلفوا علي المشهود عليه والمشهود عليه هو الوارث وقد
 ان الوارث لا ضمان له ولو لم يرجعوا او وجد احد شاهدي الثاني عبد فالثالث
 الاول والثالث نصفان لان شهود الاول اثبتوا الوصية له وشهود الثالث اثبتوا

الوصيه له ولم يثبتوا الرجوع عن وصيه الاول فيكون الثلث منها
 استثنى عن الاصل هذه المسألة لان شاهد يثاني اقل من الاول
 نصفه لو شهد الاولان الاول ولم يقض مسأله تهاجي شكل اخر ان
 رجع عن الوصيه الثاني ووصي بالثلث لثالثه عدل جميعا قضى بالثلث
 لثالث لان القضا الوصيه الاول والثاني قارنه مانعده وهو قيام البينه
 العادله على الرجوع فلو قضى به احتاج الي نقضه وانه عيب والثالث اثبت
 ومثبت ولم يثبت على الرجوع عن وصيته فقضى له فلورجع الشهود
 بعد ما قضى له ضمن شهودا ثالث للورثه الثلث فرق بين هذا وبين
 اذا شهدوا بالوصايا على التعاقب عدلوا على التعاقب ثم رجعوا حيث
 لم يضمن شهودا ثالث للورثه شيئا والفرق ان ثمة شهودا ثالث للوصي
 الموصي به وهو الثلث على الثاني لان القاضي قضى بالوصيه الثاني قبل
 القضا للثالث فاذا رجعوا ضمنوا الثاني اما هذا شهودا ثالث
 للموصي به على الورثه لان القاضي لم يقض بالوصيه الاول والاصغر
 رجعوا ضمنوا للورثه فان حضر الثاني وطلب تضيي شهودا ثالث
 عليه كلفه القاضي اعاده ينفذ محضره شهودا ثالث لان القاضي يقض
 حيث قام اليه حيث قارن القضا بما مانعده وهو قيام البينه العادله
 على الرجوع عن الوصيه والشهادة قبل القضا بما لا يكون حجة ولا توجب الحق
 لورجع الشهود بل القضا لا ضمان عليهم ولهذا لو ادعى على انسان

لو شهدوا بالوصايا على التعاقب عدلوا على التعاقب ثم رجعوا حيث لم يضمن شهودا ثالث للورثه شيئا والفرق ان ثمة شهودا ثالث للموصي به وهو الثلث على الثاني لان القاضي قضى بالوصيه الثاني قبل القضا للثالث فاذا رجعوا ضمنوا الثاني اما هذا شهودا ثالث للموصي به على الورثه لان القاضي لم يقض بالوصيه الاول والاصغر رجعوا ضمنوا للورثه فان حضر الثاني وطلب تضيي شهودا ثالث عليه كلفه القاضي اعاده ينفذ محضره شهودا ثالث لان القاضي يقض حيث قام اليه حيث قارن القضا بما مانعده وهو قيام البينه العادله على الرجوع عن الوصيه والشهادة قبل القضا بما لا يكون حجة ولا توجب الحق لورجع الشهود بل القضا لا ضمان عليهم ولهذا لو ادعى على انسان

واقام البينه وقبل القضا اقام المدعى عليه البينه على القضا والابراؤي
 ثم رجع شهود الابراؤي وطلب المدعي بنيه كلف اعاده البينه كذا هنا ولا يقدر
 على القضا بتلك البينه لانهم رجعوا عما شهدوا به بالوصيه فلا بد من اقامه بينه اخرى
 فاذا اقام على شهودا ثالث لان القضا عليه لا على الورثه وان ما اخذوه الورثه منهم
 لخلوه بغير حق فضمن شهودا ثالث لثاني جميعا الثلث ويرجعون على الورثه
 بالثلث الذي دفعوه اليهم ولذا الموصي الاول لو طلب القضا لم يقض له ما لم يبق البينه
 على حقه وخصة شهودا ثاني وفي قضى القاضي بوصيته رجع على شهودا ثاني
 بنصف الثلث لما قلنا وصار الجواب في هذه المسألة كالجواب فيما اذا شهدوا
 وعدلوا وقضا القاضي على التعاقب ثم رجعوا عن هذه المسألة بغير ادعاء
 الكبر او وسط واصغر وقيمة كل واحد منهم الف تشهد اثنان من البينه او وحده
 الاكبر لهذا الاكبر وقضى به له ثم شهد اخران بهذا الاوسط لهذا الاوسط
 عن الوصيه الاولي وقضى للثاني ورثت الوصيه الاولي ثم شهد اخران للاصغر
 بهذا الاصغر وبالرجوع عن الوصيه الثانيه وقضى للثالث ورثت الوصيه الثانيه
 رجعوا ولم يترك البينه ما لا غير العبد فلهذه المسألة والمسألة المتقدمه سوا في الحان
 وانما يختلفان في العله لان العله في حق الوارثه المسألة الاولي احتج كل فرد
 فيقول انما ازيل الثلث عن ملكك بشهادتي وشهادة الفريقين الاخرين ولو لم تشهد
 عليك بشهادتهما وهذه العله لا ترد هذا لان كل فرد قد شهد بغير ما شهد به الاخر
 لكن العله ان شاهد يلازم يقولان ما اسحقه الاكبر عليك بشهادتنا عاده الى ملكك

لو شهدوا بالوصايا على التعاقب عدلوا على التعاقب ثم رجعوا حيث لم يضمن شهودا ثالث للورثه شيئا والفرق ان ثمة شهودا ثالث للموصي به وهو الثلث على الثاني لان القاضي قضى بالوصيه الثاني قبل القضا للثالث فاذا رجعوا ضمنوا الثاني اما هذا شهودا ثالث للموصي به على الورثه لان القاضي لم يقض بالوصيه الاول والاصغر رجعوا ضمنوا للورثه فان حضر الثاني وطلب تضيي شهودا ثالث عليه كلفه القاضي اعاده ينفذ محضره شهودا ثالث لان القاضي يقض حيث قام اليه حيث قارن القضا بما مانعده وهو قيام البينه العادله على الرجوع عن الوصيه والشهادة قبل القضا بما لا يكون حجة ولا توجب الحق لورجع الشهود بل القضا لا ضمان عليهم ولهذا لو ادعى على انسان

بشهادة شاهدي الاوسط فلم يجز الاكبر لان كلاهما لا يثبت الاصل والبر
يملك طاحرا المخصوص اذا وصل اليه المالك وكذا ما استحق الاوسط عاد
الي ملكه مشهاده شهود الاصغر واما شهود الاصغر لان عليهما ايضا
وان لم يجد ما استحقه الي يد الوارث لانه عاد لا يعرضه وهو ما استحقه
الاوسط بشهادتهم لانهم لا يقدر من علي اخراج ما استحقه للاصغر
عن ملكه ويد بطريق الوصية الابدخل ما استحق الاوسط في ملكه ويد
فكان اتلافا بعوض فلا يوجب الخان وبعض شهود الاوسط للاكبر نص
ما استحقه الاكبر وشهود الاصغر للاوسط قيمه ما استحقه الاوسط
ولا ضمان علي شهود الاكبر لو احد من الموصي لم يمت لم يثبت ما عليهم ولا اتلوا
عليهم شيئا كما ذكرنا في الثالث لو ان القاضي يقضي بشهادته شهود الاكبر حتى
شهد شهود الاوسط ولم يقض بشهادتهم حتى شهد شهود الاصغر
وقضي للاصغر بالعبد الاصغر ثم رجعوا عن شهادتهم ضمن شهود الاصغر
لوارث فيه العبد لان القضا علي الوارث بشهادتهم والعبد الاوسط هذا
عن الثالث لان القضا لم ينصل بشهادة شهود الاوسط فلم يزل عن ملكه لان البينة
انما تصير حجة وان اتلانا بالقضا فكان المتلف مضافا الي شهود الاصغر كما قلنا في
فان حجا الاوسط ببينه علي وصيته جمع علي شهود الاصغر بنيه ما استحقه الاوسط
ورجع شهود الاصغر علي الوارث كما ذكرنا في الثالث والموصي له الاكبر لو جاز بينه
وصيته رجع علي شهود الاوسط بنصف قيمه ما استحقه الاوسط علي ما ذكرنا

رجل وصي لرجل ثلث ماله وصيه معروفه ودفع اليه ثم ان الوريث
ان لثب جمع عن الاصيل واما مواعلي ذلك بینه وقضي بالرجوع ورد
الي الورثة ثم ادعي اخر ان الميت وصي له ثلث ماله واقام تلك البينة علي
وقضي له ثم رجعا عن الشهادتين معناه عن الرجوع والوصية للثاني ضمنا
الثلث للموصي له الاول والورثة الثلث ايضا لانها اتلنا الثلث علي الموصي له
بشهادتهما بالرجوع عن الوصية وعلي الوارث بشهادتهما بالوصية للثاني فرق
بين هذا وبينما اذا شهد بالرجوع عن الاصيل الاول والوصية للثاني وقضي بها
ثم رجعا عن الشهادتين حيث ضمنا ثلثا واحدا للموصي له والفرق بينهما هنا
الثلث مرتين مرة علي الموصي له الاول ومرة علي الوارث لانها لما رجعا عن الشهادتين
ان وصيه الاول كانت حقا وان الثلث له واما علي الوارث فلانها لما شهد بالرجوع
عن الوصية الاولى وقضي بما قلنا نقل القاضي الثلث عن ملك الموصي له الاول الي ملك
فلما شهد بالوصية للثاني فقد اتلنا هذا الثلث علي الوارث وهذا الثلث ليس
عن الثلث الاول فقد اتلنا عليه بشهادته مبتداه محلا لما اذا شهد علي الرجوع
والوصية محلا لانها لم يعبد الثلث الي ملك الوارث بل نقله من ملك الموصي له الاول الي ملك
الموصي له الثاني علي الفرق بينهما ان الوارثين لو شهد بالرجوع عن الوصية لا تقبل
لانها شهدا لانفسهما ولو شهد بالرجوع عن الوصية للاول وبالوصية للثاني قبلت
لانها شهد للموصي له الثاني علي الاول ولو شهد بالرجوع خاصة ولم يقض بها حتى
بالوصية للثاني كان هذا وما لو شهد بالامر من معاسوا لان القضا بالامر من

في وقت واحد فلا يمكن القضاء بعود الثلث في كل الوارث مع قيام مانع القضاء
 بالكلية وهو قيام البطل العادل على الوصية للثاني لان الشهادة لا تصح
 الا بالقضا والقضا الثاني ينفس عن القضاء بالرجوع فإبطال كل الوارث
 ولا يرد فلا يضمن له الا ترى انها لو شهد بالدين على رجل وقضى
 ثم رجعا قبل الاستيفاء لاضمان عليها ما لم يستوفى الدين بعد ازالة اليد
 وهذا على قول محمد واي يوسف الاخر ظاهر لان القضاء بشهادة الزور
 عند ما ظاهر الا باطنا فوجوب الضمان على الشهود بازاله اليد لا بازاله الملك
 وكذا على قول ابي حنيفة لان الوصية تبرع والقضا بالتبرعات منقذ ظاهر
 لا باطل على اصح الروايتين لا غير داخل تحت ولاية القاضي بخلاف المعاديات
 فكان القضاء بالتبرعات كلقضا بالاملاك المرسل الا ان الملك منقذ ظاهر
 ثبت له ولاية اثبات اليد في مقام استحقاق اليد مقام حقيقة اليد في مقام
 وان لم يكن بعيد حقيقة ولهذا لو شهد على رجل انه اسلم عشرة دراهم
 كرحطه الى فلان محمد فلان ذلك لم يفترقا فقتضي القاضي به وامره بدفع العشرة
 اليه ووجب الكر عليه ثم رجعا فلا ضمان عليهما حتى يقبض الكر لانها الرماء
 ديناً ولو ضمنه له ضمنا الكر عينا والعين فوق الدين في الماله وضمان حصل
 مقيد بالمثل واذا قبض ضمنا مثل الطعام الا عشرة لان قدر العشرة
 الاثلاف بعوض ثبتت وجوب الضمان اعتبار ازاله اليد لم توجد وان شهد
 بالرجوع عن الوصية الاول وبالوصية للثاني معاقب في الثلث الثاني

ثم رجعا عن احد الشهادتين فهذا على وجهين اما ان رجعا عن الشهادة على
 الوصية او على الرجوع فان كان على الوصية ولم يذكر اسما لها على الرجوع
 سالها القاضي عن الشهادة على الرجوع ليعين له وجه القضا لانها لو رجعا
 عن الشهادة على الرجوع ضمنا الثلث للموصي الاول ولو لم يرجعا ضمنا ذلك
 للوارث فكان السؤال مفيداً فبعد ذلك المسلم على ثلثة اوجه اما ان يثبتا على
 الرجوع او لم يخبر بشي او رجعا عن الشهادة على الرجوع ففي الوجه الاول يضمنان
 الثلث للوارث لانها اقر ان الثلث للوارث وهما بشهادتهما للثاني اثلثا الثلث
 عليه بغير حق فيضمنانه فان رجعا بعد ذلك عن الشهادة على الرجوع بعد ما
 ضمنا للورثة فقد اقر بشيئين بالموصي الاول ويثبت لايه استردا ما دفعوا
 الى الوارث فيصدقان فيما عليهما لا فيما اقر على الوارث وفي الوجه الثاني وهو ما
 اذا لم يخبر التجويعا على البيان لانه انما سالها لانه نصبناظر المسلمين فسالها
 بالحكم الضمان مرتين لان رجوعهما اقرارا على انفسهما بالضمان ثم احتمل ان اقرارهما
 للورثة واحتمل للموصي فاذا لم يبينوا وتركوا النظر لانفسهما لا يجبران على البيان
 والظاهر انه اقرار للورثة ما لم يبين انه للموصي الاول فيضمنان للورثة فاذا ضمنا
 للورثة ثم رجعا عن الشهادة على الرجوع ضمنا ثلثا اخر لما قلنا وفي الوجه الثالث ضمنا
 الثلث للموصي الاول ولم يضمن للوارث شيئا لانها اثلثا على الموصي الاول لا غير فان
 وجه ضمنا ثلثا اخر للوارث لانها لم ارجعا عن الشهادة بالوصية بل بالاثلاف
 على الوارث فاذا رجعا عن الشهادة على الرجوع بعد ذلك فقد رجعا عما اقر به

فيمنع الثاني من الرجوع على الوارث
 على السناد على الرجوع

فوجب ان لا يعمل حرجا قبل الاقرار بالثلاث للوارث لم يثبت مقصودا وانما
ثبت ضمن الرجوع عن الشهادة فلا يثبت ما اقر به الا بعد اتصال القضا بالرجوع
لان الرجوع عن الشهادة كالشهادة حتى يختص مجلس القضا ولهذا لو ادعى المدعي
على الشهود الرجوع عن الشهادة في غير مجلس القضا وانكر الشهود لم يقبل
بينه للمدعي ولا بين علي التهود ولو ادعى انه رجوع في مجلس القضا وقضى عليهم
بالفصل صحت دعوته وقبلت بينته ولو انكر الشهود حلفوا وكان الشهاد
لا تصح حجة الا بالاتصال بالرجوع لانه فسخ الشهاد وهذا لان القاضي جعل
شهادتها شهادا بالقضا فلا يخرج عن حكم الشهاد الا بالقضا فادعى رجعا
عما اقر به قبل اتصال القضا بالرجوع عمل رجوعا وفي الوجه الثاني هو ما
اذا رجعا عن الشهادة على الرجوع قبل رجوعهما عن الشهادة بالوصية الثاني
ضمنا نصف الثلث الاول لانها اقر ان الميت اوصى للاول بنصف الثلث فكانا
صامنين له فان رجعا بعد ذلك عن الشهادة بالوصية للثاني ضمنا عن
تمام الثلث لانها اقر انها اتلفاه عليه فوفق بين هذه المسئلة وبيننا اذا رجعا
الشهادة بالوصية للثاني اولا قال القاضي لا يقضي عليهما بالثلث للوارث بل
يثبت في ذلك حتى يسال عنها والفرق ما ذكرنا ان ثمه المقتضي له اما الوارث او الموصي له
فيسال عنها اما لا زال الجهاد عن المقتضي له او نظر اليها على ما ذكرنا وهذا المقتضي
وهو الموصي له الاول سوار رجعا عن الشهادة بالوصية للثاني او بالرجوع لان رجعا
ضمنا الاول نصف الثلث وان رجعا ضمنا تمام الثلث وليس فيه نظر لما ايضا يقضي

رجلان شهدا ان فلانا اوصى لفلان بعبد فلان وهو الاكبر
وشهد اخران لآخر انما اوصى له بعبد فلان وهو الاصغر
فالمسألة على اربعة اوجه احدها ان يكون قيمة كل واحد
منها الف وثلث ماله الف بان كان له الف لغيري سوى العبد
وفي هذا الوجه يقضي لكل واحد منهما بنصف عبد
لان الوصايا وان اجتمعت لا تزيد على الثلث الا ترى
ان القاضي لو عاين ذلك قضى لكل واحد منهما بنصف
عبد فلان اذا ثبت بالبينه فلو قضى بذلك ثم رجع الشهود
لم يقصروا للوارث شيئا وضمن شهود كل واحد من ريتنلا
له نصف قيمة عبد اما الايمان عليهم للوارث فلان من حجه كل
فريق ان يقول نصف العبد الذي شهدنا بقي على ملكك
والنصف الذي خرج عن ملكك خرج بعوض لان خروج
نصف كل عبد عن ملكه منوط بدخول نصف العبد الاخر
في ملكه لان كل فريق لا يقدر على اخراج ما اخرج عن ملك

الوارث الا ما دخل مثله في ملكه كمالا تربا الوصيه على
 الثلث فكان اتفاقا بعوض واما تضييق شهود كل واحد
 للآخر نصف قيمه عبده فلانها اتفاقا ذلك عليه بشهادتها
 لانه لو لا سعادته كل فريق لسل كل العبد الموحي له الآخر
 فكان كل واحد من الفريقين متلفا نصف للعبد الآخر قيمته
 والثانيه ان يكون الثلث الفين بان كان له اربعه اعمد موك
 العبد وفي هذا الوجه يفي لكل واحد منها جميع عقده
 لانها استحقاقا للثالث على السوا والثلث منفع للثلاثين
 لكل واحد منها جميع حقه فاذا بقي يدك ثم رجعوا
 عن الشهاده لاصان علي واحد منهم للموصي له الآخر
 لانها لم يتلفا عليه شيئا وقد وصل الى كل واحد
 منها جميع حقه ويضمن شهود كل للورثه قيمه العبد
 الذي شهدوا به لان كل فريق لزال العبد الذي شهد به
 ملكا للورثه بعينه عوضا لان سعادته كل عبد للموصي له غير
 بدخول العبد الاخر في ملك الوارث وقد قدر كل فريق على اخراج ما شهد به
 عن ملك الوارث بدخول الثاني من العبد الاخر في ملكه

لانها خرجت من الثلث ولو لا شهادتها لسل كل للورثه فاذا اتفق كل فريق على
 بعينه عوض قيمته والثالث ان يكون الثلث الفان خماسيه فان كان له الفان وحسب سون
 فله السله بقي على اصيلي احدهما انه اذا ارجى اكثر من ثلث ماله نظرا الى مبلغ الوصايا
 ثلث المان فان كانت الزايده على الثلث تنقص من نصيب اصل كل واحد من اصل الوصايا
 وان كانت الزايده الربع تنقص من نصيب كل واحد الربع والثاني ان الشاهد يراى الثلث
 مالا وعوضا مثله لاضمان عليها وان عوضا اقل من ذلك فيقدر ارضا عوضا لاضمان عليها
 ويقرمان ما فضل عن العوض فتقول مستنا يقضي لكل واحد منها ثلث ارباع عبده
 ثلث المان الخماسيه وجدا الوصايا الفان فزايده ما بين الثلث الى جمل الوصايا خماسيه
 وذلك مقدار الربع فينقص من نصيب كل واحد الربع ويقضي له ثلثه ارباع عبده وذلك
 مقدار سبع عاويه وخمس يكون تقيدا الوصايا من الثلث وتسويه بينهما في الاستحقاق
 في سببه فلو بقي ذلك ثم رجعوا ضمن كل فريق ما قضى بشهادته وذلك سبع عاويه وخمس
 وخمس وهو قيمه ربع العبد للموصي له الذي لم يشهد له وحسب للورثه اما حيا للورثه
 كل فريق اتلفا عليه ثلثه ارباع العبد الذي شهد به وذلك سبع عاويه وخمس الا انه عوض
 عن مقدار ربع قيمه العبد ربع العبد الذي لم يشهد به لان كل شهادته كل فريق
 ذلك الله فكان اتفاقا بعوض فوجب الضمان والدليل على ان الاوصياء يضمنون
 بقدر اخرج خماسيه عن ملك الوارث بدخول الثاني من العبد الاخر في ملكه لانه
 بالوصية ينصف العبد فوضي الاول بكل العبد والثاني بنصف العبد فلا يكون فلهما
 عن شي فيضمان ذلك واما ما كان كل فريق للموصي له الذي لم يشهد له ربع قيمه عبده ما يثاره

١٢٠

لانه لو لا شهادة كل من في اسم الموصي له الاخر جميع عبده وانما لم يسم له الرجح بشهادته
فيخبروا ذلك والاربع ان تكون قيمة احد العبد من الغني والآخر الف الف الف
بان كان له سوي العبدين ثلث الف فيكون الثلث الغني فيقسم بين الموصي له المائتين
لان كل الصايات ثلث الف وثلث المال الفان وزاد ما بين الثلث في حصة الموصي له
مقدار الف وذلك لثلاث لانه فينقص من حصة كل واحد منها مقدار ثلث
ويبقى له ثلثي حصته فيكون للموصي له بالعبد الذي قيمته الفان ثلثا عبده وذلك
الف وثلثا به وثلثه وثلثون وثلثه والآخر ثلثا عبده وذلك ستمائة وثلثون
وثلثان لان الثلث يقسم بينهما على قدر حقيقتها حتى احد ما في الغني حتى الآخر
فاذا قضى بذلك ثم رجعوا ضمن شهود صاحب الاثنين جميع ما قضى بشهادتهما
وذلك الف وثلثا به وثلثه وثلثون وثلث الف للورثة وثلثا به وثلثه وثلثون وهو
للموصي له الاخر وضمن شهود الموصي له بالالف ستمائة وستين وثلثين
جميع ما قضى بشهادتهما للموصي له الاخر ولا ضمان عليهما للورثة اما شهود صاحب الاثنين
فلان القضاء وقع بشهادتهما بثلثي ما شهدوا به وخرج عن ملك الوارث
الف وثلثا به وثلثه وثلثون وثلث لان ثلثا به وثلثه وثلثين وثلث كان بعوض
لانه لو لا شهادته لم يسم كل العبد الاخر للموصي له الاخر وانما اشترع القضاء على
ذلك العبد للموصي له بشهادتهما فان تلفا بعوض لا يضمنناه وما ائلفناه ملكه
يضمنناه ولا نأخذ به ان علي اخراج الف عن ملك الوارث بعد ادخاله في
لانهم لو شهدوا بنصف العبد للموصي له بقضيه بذلك ولا خراجه العبد الذي قيمته

ولا يكون عوضا واما ما صانها للموصي الاخر ثلث قيمته في عبده فثلثا به وثلثه وثلثون
فلانه لو لا شهادته لم يسم له جميع العبد الذي قيمته الف وثلثا به وثلثه وثلثون
لورثته لانهم اخرجوه عن ملك الورثة ثلثي العبد الذي قيمته الفان فكان ثلثا به وثلثه وثلثون
ولا نأخذ به ان علي اخراج شي من الذي شهدوا به عن ملكهم الا باذنه او اذنه
عن ملكهم لانه يستوفى الثلث فاي قدر اخرجوا عن ملكهم كان بعوضا واما ضمان الموصي له الاخر
ثلثا قيمته عبيد لانه لو لا شهادته لم يسم له جميع عبده وانما فاقث ثلثا بشهادتهما
ولو مات ترك عبدا فشهد اثنان انه اوصي لرجل باحد ما بيعت وشهد اثنان انه
الوصي واهي به لآخر بعد ما قضى بالوصية هذه للمسلم على ارجلهم اجمعين
ان يكون الثلث مثل قيمة احد العبد من الف وثلثه وثلثون وثلثا به وثلثه وثلثون
ثم رجعوا ففي هذا وجدنا لان علي شهود الاول ويضمن شهود الثاني للموصي له
الاول قيمه العبد ولا ضمان علي شهود الاول لثاني ولا للورثة اما الثاني فلا ضمان
له بشهادته ولا يخرج العبد عن ملكه واما الورثة فلا ضمان عليهم لانه عيّن ما شهدوا به عادلي
ملكهم من جهة الف وثلثا في فصار كالقاصب او اصل المصوب باليد للعصبة
بأي سبب كان حيث يبرأ ولو لم يبرأ اذا وصل الي المشتري مزاى حقه حصل حيث
يتقرر الثمن عليه واما شهود الثاني فلا ضمان عليهما للوارث لانها وان اخرج العبد
ملكه لكن اذ خلا العبد الاول في ملكه فكان ثلثا به وثلثه وثلثون
علي الرجوع عن الوصية الاول لا يسم العبد الاول للموصي له الاول لان ثلثا به وثلثه وثلثون
وفيما كل عبدا فشهد اثنان علي اخراج الثاني الا باذنه او اذنه

وضمان الاول قيد عده لانه لا شهادة لها على الرجوع لسلم العبد الاول للمرجع
 وانما تلزم عليه شهادته واما الثانية فاما كان الثلث اثنين حتى يخرج العبدان من الثلث
 على باقي هذا الرجوع ضمن شهود الثاني للمرجع اما الاول فبقيته عده وللورثة قيمة عده
 ولا ضمان على شهود الاول اما ضمان شهود الثاني للمرجع فبقيته عده لانها ازال العبد عن ملكه بغير
 واما ضمان للورثة فبقيته العبد الثاني فلانها ازال العبد الثاني عن ملكه بغير عده على الباب
 انهم اخلوا العبد الاول في ملكهم لكن العبد الاول اخرج عوضا عن العبد الثاني لانها ازال
 العبد الثاني عن ملكه بغير عوض لان الوصيتين جميعا اخرجتا من الثلث الا انهما لو شهدا
 عن الوصية الاولى وشهدا بالوصية الثانية فبقي بوضيعة الاولى اذ ازال الاول معلقا باخراج
 ولا اخرج الاول منوطا باذخال الثاني لانها اخل الاول في ملكه بشهادته على الرجوع لا خروج
 الوصية الثانية فلا يكون عوضا فيجب عليهم انضام واما لا يضمن العبدان شيئا اما للورثة
 عين اخرجت عن ملكهم عاد اليهم ولما للموصي له فلانها اخرج العبد عن ملكه واما الثانية
 الثلث فادخما به والمصلحة لها في هذا الرجوع ضمن شهود الثاني للاول فبقيته العبد الاول
 نصف قيمه العبد الثاني اما قيمه العبد الاول فلا ذكرنا واما نصف قيمه العبد الثاني للورثة
 ازال العبد الاخر عن ملكه للورثة لكن نصفه بعوض ونصفه بغير عوض لان نصف العبد
 لا يصح عوضا عن الثاني لانها بقدر ان اخرج نصف الثاني عن ملكه للورثة ثم عبرا اذ اخل
 في ملكه ولا يقدر ان اخرج كل العبد الثاني عن ملكه بدون اذخال نصف العبد الاول الا ان
 شهدا انه اخرج نصف العبد الثاني وشهدا على الرجوع عن الاول فبقي نصف العبد الثاني اخرج
 فلم يكن اخرج نصف العبد الثاني معلقا باذخال نصف الاول فبقيته الثاني قبل وصول الاول

لانه لا يظهر في حقه العوض في ذلك النصف ونقد اخرج بوصول العبد الاول
 سقط عنها وذلك النصف ايضا حصل بعوض ولا حصل ان الوصيتين في حجة
 من الثلث لا تكون الاولى عوضا عن الثانية واما اخرجت الاولى من الثلث ولا
 يخرج شي من الثانية من الثلث كان الاولى كلها عوضا عن الثانية وان خرج
 الثانية من الثلث فبقدر ما خرج لا يصح وبقدر ما لم يخرج صح ولا ضمان على
 العبد الاول لما ذكرنا والاربعه اكانت قيمه العبد الاول الف وقيمة الثاني الفان
 واخذت الثاني والمصلحة لها في هذا الرجوع للجواب كل جوابين هذا الوجه الثالث
 بضمان للمرجع له الاول فبقيته العبد الاول لما ذكرنا واما للورثة نصف قيمه العبد الاخر
 النصفان نصف العبد الاخر بعوض ونصفه بغير عوض لان العبد الاول اخرج عوضا
 عن نصف العبد الاخر لانه لم يخل العبد الاول في الورثة كانت الوصية الثانية جارية
 نصف العبد الثاني وهو قد انفق فبقي مان ذلك القدر للورثة لانها اخلت في حقه
 وعوضه عن النصف الاخر فلم يضمنه شيئا وذكرنا المبسوط رجل مات وترك عده
 وما لا تشد ثلثا من رجل اخوه لا بويه ووارثه لا وارث له غير فقضي له المال
 والامه ثم شهد اثنان من العبد بعينها من الميت وقضي له بجميع الميراث ثم شهد
 ان العبد الاخر من الميت وقضي به ثم شهد اثنان من الميت لعقود من الامه وخرجها
 وصحة وقضي لها وجعلت وارثه معهم ثم رجع الفريق الاول فبقيته الاول بغير الرجوع
 لانه لا شهادة له كانت قيمة المشهود به بين الاول والاخر والمراد على الثانية وانما تلف ذلك
 عليها بشهادتها فقد اقر بالرجوع انما القاه بغير عوض ولا يورث رجعا ورجع شاهلا

الابن الثاني ضامته بين الاول والمرأه انما لما قلنا ويضمن ميراثه تاما
لاخيه وعن المرأه لان جميع الميراث مستحق له بقضا القاضي قبل شهادتها
وانما انقضاء عليه ذلك بشهادتها ولم يتلقا شيئا من الميراث على المرأه لان
من جميع المال سوا كان لبيت ابن واكثر وقد استوفت ثمنها من جميع مال البيت
لم تستوف ثمنها من قيمه الابن الثاني لانه ظهر بعد موت الزوج فستوفي ثمنها
من قيمته فاذا استوفت ثمنها ثمنها لم يضمن لها شيئا من الميراث ويضمن الشهود
ايضا في الفصل الاول جميع ما ورثه الابن الاول الثاني لانها اتلفا استحقاق ذلك
على الابن الثاني بشهادتها حيث شهد بالنسب الاول بعد الوفاة يكون
استحقاق الابن الاول الميراث مضافا الى شهادتها فيضمنان ذلك الابن
ولا يضمنان الاخر لان ما استحق على الاخر بشهادتها مستحق على شهادتها
ففي حق الاخر بقي على الشهاده حجه ثابتة على استحقاق الميراث عليه ولو كان
لكن رجوع شهود المرأه ضما قيمتها وما اخذت من الميراث للابن الثاني لانها
ملكه الاخر في رقبته وانبتوا لها الميراث مسهادتهم بالنكاح وقد اقرروا انهم
بغير حق ولو كان شهود المرأه هم شهود نسب الابن ثم رجوعا عن الشهاده
كلها كان الضمان عليهم كذلك لان الشهود به مختلف فلا فرق بين اتحاد الشهود
واختلافهم وسوا رجوعا معا وتفرق بين لان اصل الشهاده كان مختلفا بعضها
والضمان عليهم من الرجوع باعتبار الشهاده السابقة ولو شهد شاهدان على ذلك
وكذب بعضهم بعضا ثم رجعا ضما من المرأه وقيمتها بين الابن الثاني لانها اتلفا عليها فلو لا

شهادتها بذلك كان ذلك مستحقا للابن بقضا القاضي ويضمنان من قيمه كل
ابن صلح سبعة من ثمانية والمرأه الثمن كل شهود كل طاح شهادته ولا
لورجوعا عن شهادتها وان صدق كل واحد صاحبه غرم الشاهد من قيمه العبد
والامه وما ورثوا الاخر لانها اتلفا ذلك عليه اذ لو لا شهادتها كان جميع ذلك
للمخلاف اذا كذبوا لانها اتلفا ذلك على كل من كذب كل واحد منهم صاحب
واذا شهد شاهدان على عبيد في يد رجل انه لفلان وقضي له به وذو اليد
يخجل ذلك ثم رجعا ضما القيمة فادياها او لم يوديا حتى ذهب للشهود له
من الشهود عليه وقبضه يري الشاهد من الضمان ورجوعا اذ يالان حجب
الضمان عليها لاجل الجيران وقد انعدمت الحاجة اليه كرجوع العبد الى
ذي اليد بغير عوض وهو يري ان العبد سلم له ملكه القديم لا بالهبة ورغم
معتبر في حقه فان رجع الواهب في العبد وقبضه رجع المشهود عليه بالضمان
على الشاهدين لان قوته ملكه كان مسيبت شهادتها اذ لو لاها لما تولى المشهود
له من استرداد العبد منه ولان الهبة لما انفسخت الرجوع صار كان لمن
وان مات المشهود له فورثه المشهود عليه رجع عليه الشاهدان اخذ منها
لانه رجع ان وصول العبد اليه بقديم ملكه لا بالميراث ولذا لو كان العبد قتل
واخذ المشهود له قيمته ورثها المشهود عليه او مثلها او عروضا او
لان عود قيمه العبد اليه كعود عينه وقيمتها من القيمة بزياد على المشهود له
وانما استوفى ذلك بالدين لا بالميراث ولذا لو كان مع وارتد اخر في حقه

وفما بالقيمة خلاف الوصية المشهود له مقدار تلك القيمة فحيوته لان
الدين يحال الوصية غير منغلقة له بل بدته حتى لو وصية تلك القيمة حينها
بطل رجوعه على المشهود رجل عليه عبد شهد اثنان انه لهذا الرجل قضي
ثم شهد اثنان على المقضي له ان العبد لهذا الاخر وقضي له واحد العبد وقضي له
ثم شهد اثنان على المشهود له الثاني ان العبد لهذا الثالث وقضي له ووجه اليه
ثم رجوعا جميعا ضمن كل فريق لمن شهد عليه جميع قيمه العبدان كل فريق تلف
العبد على المشهود عليه اذ لو لا شهادته لسل العبد له قال محمد ولا تشبه هذه
الوصية يريد به اذ مات وترك ابنا فادعي جلاز الميت اعصى بثلث ماله
ومحمد ابن قسهر اثنان بذلك وقضي به ثم ادعا اخر انه اوصى له بثلث ماله
وشهد اثنان بذلك وقضي به ووجه اليه نصف الثلث ثم جا اخر وادعا انه اوصى
بثلث ماله وشهد اثنان بذلك وقضي له بثلث الثلث واخذ من الاول السدس والثاني
السدس ثم رجوع الشهود فلا ضمان عليهم لو اقر في مسلة الدعوى للفريق الاول
لذي اليد فبما العبد وفي مسلة الوصية يضمن الفريق الثاني الموصي له الاول نصف
وفي مسلة الدعوى يضمن كل فريق للمشهد عليه قيمه العبدان الاول فوجه الفريق ان
في مسلة الوصية كل فريق يضمن على الاثنان الثلث تلف عليه شهادتي فقط لا مال
نشهد تلف شهادته الفريق الاخر فلا يضمن الا بغير تعيين عليه الضمان وهذا الذي
عليه واحد هو الميت فاسكنه لا يحتاج وفي مسلة الدعوى يضمن العبد على الاثنان
الفريق الاول ولا يشهد اذ لم يسل العبد فلا يصير مقضيا عليه من جميع الفريق

والثالث ان القضا في الاموال للمسلمة مقتصر على ذي اليد لا اذ اتفق للملكين جميعه
المقرو له يوجد فصار كل فريق يضمن للعبد على المشهود عليه لا على غيره
الفريقان مسلم الدعوى له وجد احد شهودهم عبد او محمد وادعي قضي
العبد على المشهود عليه وبطل كل قضا بعده حتى لو وجد شهود الاول بطل
القضا الثاني والثالث يبطلان كلا الاول ولو وجد شهود الثاني بقى الاول نافذا
وبطل الثاني والثالث فحينئذ ان كل قضا اقتصر على من سمع عليه اليه لا غير
اذا رجعوا عنهم كل فريق للمشهد عليه وفي الوصية القضايا كلها على الميت
لو كان شهود الاول عدا لا يبطل القضا بالوصية للثاني فبما ان القضايا كلها
على الميت فيصح كل فريق ما ذكرنا على نفي الضمان عن نفسه واما الثاني فوجه الفرق
ان في الوصية الفرق الثاني تلف على الموصي له الاول نصف الثلث لانه لو لا شهادته
كان الثلث من الاول والثالث نصفين واما في مسلة الدعوى اتلف كل فريق كل
العبد اذ لو لا شهادته كان العبد له رجل في يده عبد اقام رجل اليه انه عبد
وهبه ذو اليد منه وقبضه وشهد اثنان اخر مثل ذلك حمل الخارج وقضي
بالعبد لهما بينهما نصفان لا استوياهما في الدعوى والحج فلو رجع الشهود بعد القضا
ضمنوا للواهب قيمه العبد منهم ارباعا ولم يضمنوا للموهوب له الذي لم يسمه
قال محمد الاصل ولا يشبه هذا الموصي له يريد به اذا شهد شاهدان انه اوصى
بهذا العبد لهذا وشهد اثنان انه اوصى لهذا الاخر به وزكيتا الميت وقضي على المورث
بين الموصي لهما ثم رجعوا ضمن كل فريق للموصي لهما الذي لم يسمه نصف قيمه العبد

فوق بين الوصية من جهة احدهما انه قال في الهبة ضمن الشهود ^{للقضي}
عليه هو الواهب فيه العبد ارباعا وفي الوصية لا يضمنون للقضي عليه ^{الوارث}
والثاني ان في الهبة لا يضمنون للموهوب وفي الوصية يضمن كل فريق لمن
يشهد له نصف قيمته اما الفرق الاول في الوصية فلان من جهة كل فريق ان يقول
لوارثي لم يزل عن كذا شهادة تنا على ما ذكرنا وفي الهبة لا يمكن كل فريق ان يشهد
الضامن بنفسه بل للجهة الواهب احدهما متى تمت لا تنفع هبة ^{الغرض} الاخرى
عرف التام بطلت الثانية بخلاف الوصية لان وصية كل واحد منهما صحيحة ^{فهي}
الاخرى انه لو عرف التام بقي به بينهما واذا لم يكن احدهم دفع الضامن ^{منه}
اعتبر زايلا بشهادته وهو اربع فاذا رجعوا ضمنوا واما الفرق الثاني
الشاهد عند الرجوع انما يضمن قدما قضي شهادته فتقول في الهبة ^{فمن}
قضي لكل واحد منهما بالوصية جميع العبد لما ذكرنا ولهذا لو رد احد ^{لما كان}
او عبد الفقه فيه ان الوصية مستقلة وهي اخت الميراث ولهذا ^{يرد} الغيب
اذا لم يكن له وارث فيجوز ان يكون كل واحد منهما خلفا عن الميت كالابن ^{فثبت}
قضي لكل واحد منهما جميع العبد لانه جعل بينهما الميراث وضيقت ^{كامله}
اذا ضاقت عن الوفا بالدين في غير ذلك واذا قضي لكل واحد منهما ^{بالحصول}
النصف بشهادة الفريق الثاني فيضمن كل فريق لمن يشهد ^{بطلت} النصف في الهبة ^{انما}
بشهادة كل فريق لمن يشهد لانه لا يجوز ان يقضي لكل واحد منهما جميعه ^{فاداعى}
التام ان كانت هبة الثاني قبل قضا الاول ^{بطلت} هبة الاول وان كانت بعد ^{القبض}

صالح الاول وبطلت الثانية ولقد اوقع مثل هذه الدعوى في دار لا يقضي
بينهما الا انها هبة المشاع فيما حمل القسمة واذا قضي لكل واحد منهما نصف
العبد قد سلم لكل واحد منهما نصفه فقد سلم لكل واحد منهما ما وقع ^{القضا}
فلم يكن كل فريق متلفعا على من يشهد له شيئا فلا يضمن وما ذكرنا من ^{الدار}
قال بعضهم هذا قول ابي حنيفة اما عند ما ينبغي ان يقضي بينهما بناء على ^{الدار}
ورجلين والاصح ان هذا قولهم لانها انما يجوز ان ذلك عند اتخاذ العقد
والاخذ بجانب الواهب اما اذا وهب النصف من كل واحد منهما بعقد ^{على}
لا يجوز وهذا كل واحد منهما اثبت بيمينته هبة بعقد على حده فلا يقضي ^{لا حرج}
رجل مات ترك عبدا قيمته الف لا مال له غيره وادعى بعقده ^{شهادتان} من الورثة
رجل على الميت خمسين دينارا تقبل وعقب العبد سبعة تلميذ قيمته ^{للميت}
من نصيب الشاهد بلافراهما ولو كانت الشهادة بالحق كانت القيمة ^{من نصيب}
وبيع العبد الدين وبطلت الوصية بالاعتناق والفرقان ^{بشهادتهما}
تلك التهمة فيها لانها اثبتان لانفسهما حوال البيع وهي حوال الشاهد ^{بالشهادة}
لا يستحق الا بالشهادة لم تقبل الما من في الشهادة ^{ان حوال البيع لا يثبت}
لان حوال الحق ثبت للعبد بقدر الثلث وذلك مانع من البيع ولما في ^{منفعة}
ايضا لانه اذا بيع بالحق فاذا اخذ الغريم خمسين يبيع لها ^{بغير ثبوت}
الدين يبيع الوصية بالحق فيعقب منه ثلثا ما وبيع في ثلثي قيمته ^{للميت}
الغريم في نصيبها وياخذ خمسين فيبقى لها من يد العبد مائة وستة ^{وثلثان}

وتكن هذا النوع من التمتع قبول الشهاده واما اذا شهدا بدين مستغرق
لم يجز الي انفسهما مغبنا وان اثبتا بشهادتهما حق البيع لكن لا ينعقد لهما فيه
لان من يبيع والدين مستغرق للتمس لم يسلم لهما منه شي فقبل قالوا لا
هذا الوجه الاول لان في الوجه الاول لو بيع وابطلت الوجهين الاولين
شي في هذا الوجه لا يصير للورثه من وقت شي وهو الاصح لان في الحالين جميعا
الوارث لا يملك شي من قبضه العبد لانه اما ان يعتق بالوصيه او يباع بالدين
فيصير مملوكا للمشتري فلا بد من الماويل قالوا لا يملك يصير للوارث في وقت شي
وهو ولا يبيع على وجه جبر الي نفسه نفعا على ما مر الا ان الكتاب غلط وكتب
كله من مكان كلمه في او استعمل محله من مكان كلمه في لان حروف الصالحات تستعمل
مكان بعضها بعضا ولو لم يوصر بعقده لكن اوصى به لرجل فشهد الوارثان
على الميت بدين جازت الشهاده وبيع العبد في الدين وقسم ما بقي بين الوصي والورثه
وان ثبت لهما بالشهاده حق البيع لان هذا الحق كان ثابتا لهما قبل الشهاده لانها كانت
ان يبيعا وهما يفتون لوقبلت الشهاده حيث يقتل حق البيع الى القاضي
يخران انفسهما ولان العبد لو بيع قبل الشهاده او لم يبيع سلم لهما ثلثي العبد
البيع سلم لهما ثلثي ما بقي بعد قضا الدين لعدم بطلان المال بالبيع فيلحق ختمها
مكلا ولا توصيه بالتقوى حيث ينطلي بالبيع وتنقطع الشركه وينزاد حقها والدين
باب الرجوع عن الشهاده على الشهاده اصلها ما ذكرنا ان المعبر في الرجوع

وجوب البطلان عليهم بقاء من يقر على الشهاده لا رجوع من وجه فان
من حفظ جميع الحق فلا ضمان على الرجوع لان شهاده من يبي ما كانت تكفي
لثبات الحق ابتداء فلان تكفي للبقاء اولى وهذا لان الرجوع وان عر ان
مختلفة شهاده عليه فالتلف عليه حتى عليه شهاده غيره واستحقاق
ذلك عليه مجرد شفعه من الرجوع عليه بالضمان كمن اخذ مالا انسان والتلف
ثم استحق ذلك عليه الا ان يضمن دي اليه ان يقر من حفظ بعض الحق ضمن
الراجع ما زاد على ذلك لا لعدم الحج في ما ورا ذلك فضمن بقدر ما تعدت
الحج فيه رجوعه ولا تعتبر حاله البقاء في هذه الحاله الا ابتداء حتى لو شهد
اشان بماله وقضى به ثم رجع احدهما ضمن نصف المال لانه بقي لهما الباقي نصف
الماله لو كانت حاله البقاء مقبوره حاله الابتداء ضمن كل المال لان نصف
الماله لا يثبت شهاده الواحد مع هذا بقي يتقايه نصف المال وعند رجوع
الكل يشتركون في الضمان اذ كان كل واحد عليه شاهدا وان شطر عليهما
بالقضاء اما اذا سطر عليه بالشهاده وصير ورثه شاهدا فلا ضمان
عليه كما لو شهد رجلان وامراه ثم رجا كان الضمان على الرجلين دون المراه
لان المراه الواحد لا عبره بهما في بابل شهاده الا في امور الدين وفيما لا يطلع
عليه الرجال فكانت الواحد شطر العله في كونها شاهدا لان المراهين شاهدا واحد
وبشطر العله لا يثبت شي من الحكم فكانت القضا شهاده رجلين يكون الضمان عليهما
تخلاف ما اذا شهد رجلان وكنت نسوه وقضى به ثم رجع احدهما ضمن نصف
الرجل

عندما لان عدما النساء ان كثرن كرجل واحد فيكن شرط العلم لان العلم لا
 الا بشهاد رجل يكون معينا لتمامها وصدق حقيقته على الرجل حتى يثبت عليه
 ثلثة اقسامه لان عدده كل امرئين تقومان مقام رجل كما في البراءات لان القضاة
 بشهادة الكل فكل امرء منهم اذا ضمه الى الاخرى كانتا شاهدا واحدا
 فلا يكون القضاة مضافا الى شهاده البعض دون البعض فيضاف الى الكل
 بخلاف الواحد وحرف اخر ان شهاده واحد من الاصول لا تثبت بشهادة
 اثنين فرعين لانه حتى يثبت للشهود عليه وكل حق غائب عن علم القاضي
 الا بشهاد اثنين ولا يشترط ان يكون علي شهاده كل اصل فرعان اخر ان بل
 اذا شهد اثنان على شهاده اصلين جاز لان شهاده الاثنين تصلح لاثباتها كما
 اذا شهدا ما ليس بخلفين اذا عرفنا هذا فلا محذور اذا شهد اثنان على شهاده اثنين
 على رجل بالف وشهد اخران على شهاده واحد على المدعي عليه بتلك الاصل وقضي
 ثم رجع واحد من الفريقين الاول واحد من الفريق الثاني فعلى الراجح
 انما اثنان على من شهد على شهاده اثنين ثلث على من شهد على شهاده واحد
 وانما قلنا ذلك لادراكنا ان الخبر في الرجوع بقا من بقي وقد بقي بيقا الباقيين
 المال كان اقل من ثلث اثنان لان بيان ان الباقي يتقام من شهد على شهاده اثنين
 نصف المال منها شهد بكل المال منها قاما مقام اصلين وهذا يقتضي جميع المال
 بشهادتهما لو انفرد لوالد لاني شهد على شهاده واحد شهد نصف المال منها
 قاما مقام واحد وهذا لا يقتضي بشهادتهما الا ما خضع لهما اليها او اصل الخبر

مسئلة
 راجعة

فكانا كامرئين في باب الشهاده واذا بقي نصف الحق بقا احد الاولين نعرف ان هذا
 لانه لم يتغير والنصف الحق قد تغير وجوع الراجعين وقد ثبت هذا النصف
 بشهاد ثلثة احدهم الشاهد على شهاده اثنين والذان شهدا على شهاده واحد
 والثاني بشهاد الراجع الذي شهد على شهاده اثنين نصف هذا النصف لقيام مقام
 اصل واحد وهذا الوجه اليه فقي والثابت شيئا من الاثنين شهدا على شهاده واحد
 ربع هذا النصف لقيامهما مقام اصل واحد فصا واذا ثبتت في باب الشهاده
 فصا وهذا النصف الذي وقع فيه التغير كالثابت بشهاده رجل وامرأتين
 ولو ثبت بشهاد رجل وامرأتين حقيقته ثم رجع واحد منهن كان الثالث يشهد بها اربعة
 الحق النصف شهاد الرجل ربع شهاده المرأة والباقي مع المرأة القابض على الشهاده
 فكذا هذا ثبت ان الثالث يرجع الراجعين هنا ثلثة ارباع النصف والباقي ببقا
 الثابت على الشهاده ربع هذا النصف فصا وهذا النصف على اربعة فكون الخلل على ثمانية
 وقد بقي بقا احد الشاهدين لانه وهو الذي شهد على شهاده اثنين وهو ربع النصف
 بقا الواحد من الذين شهدا على شهاده واحد فصا وخمسه فبقين ان الثالث يشهد به
 الراجعين ثلثة اثنان الا ان اثنين على من شهد على شهاده اثنين ثلث على من شهد
 لما ذكرنا انها كرجل وامرء او نقول من شهد على شهاده واحد مقام امرأتين
 كرجل واحد فالفرق الاول ثبتان جميع الحق لولا الفرق الثاني فلما اجتمع اربعة نفر
 بشهاده الفرق الاول خاصة لان الفرق الثاني لا يثبت الا نصف الحق في النصف
 فكان الثابت بقول كل واحد ربع هذا النصف هو الحق الذي بقا من بقي الفرق الاول

النصف
 لا يثبت

ونصف ما اجتمعوا عليه ربع الذي اوجبه وربع الذي اوجبه شريكه
لان رجوع شريكه لم يؤثر في النصف الاخر وتقرر من الاول سمان وهو ربع
بوجوع صاحبه فذلك على خاصه ونفي الباقي من الفرق الاخر فمقي ربع النصف
الاخر وهو الثمن وانما تلفد رجوع صاحبه الربع وهو ثمن الكل فيكون على الرابع
من الفرق الاول ثمان وهو نصف النصف الاول وعلى الفرق الثاني وهو ربع
النصف المتجمع عليه ولان النصف الباقي يتقاسم الواحد من الاول شائع الكل
والربع الباقي يتقاسم واحد من الفرق الثاني ربع المال شائع في النصفين الباقي
برجوع الاول لان النصف الثابت بشهادة الفرق الاول شائع في الكل فيكون
كل ربع اثبتة بينهما شائع في النصفين ايضا فصار الثمن والثلث في النصفين
يتقاسم احداً الاولين ثلثه باق ببقاياه فكان نصف وثمن وهو خمسة اثمان المال لان
الاول مع صاحبه اثبتا كل المال والربع مع صاحبه اثبتا نصف المال فصاحبه
من الاولين اثبتا ما اثبتة الاخران مثله ما اثبتة احدهما فيكون عليه ثلثا من كل احد
لان الشاهد الرجوع يضمن ما ائتم به شهادته او نقول لورجع الفرق الاول كان عليها
نصف المال على كل واحد ربع فاذا رجع احدهما كان عليه الربع واذا كان عليه الربع
ان يكون على الرابع من الفرق الثاني الثمن لان شهادته مثل نصف شهادته الاخر الثمن
ان لم يرجعوا كان عليها نصف ما على الاخرين ولو لم يرجع الا احدهما لكان عليه
الثمنين كان عليه ربع المال لانه يضمن ببقاياه ثلثه اربع الحظ لان النصف يتقاسم
على ما مر فنقول والنصف الاخر ثبت بشهادة من شهد على شهادته واحد الرابع

كلما ثبت شهادته رجل وامرأتين وقد رجح الرجل فيخرج نصفه وهو ربع الكل
او نقول الاخران يتقاسم النصف المال والباقي من الاولين كذلك لان الثالث يتقاسم
الاخرين شائع في النصف الاول والباقي يتقاسم احداً الاولين والساقط برجع
احدهما فكان الربع من ذلك احداً في النصف الباقي فيبقى ربع اخر فكان الباقي
ثلث اربع المال فيضمن الرابع الربع ولو رجع مع اللذان شهدا على شهادته واحد
كان عليه الربع وعليهما الربع لانه يضمن النصف يتقاسم الباقي فكان الثلث في النصف
على الرابعين ثم هذا النصف نصف على الاول ونصف على الاخرين لان ^{واحد}
الاولين اوجب نصف المال والاخران كذلك فصار حال احداً الاولين كحال الاخرين
بعض المشايخ على هذا القياس فقال لورجع الفرق الاول خاصة كان عليها
ثلث اربع الحظ النصف الذي يقره اياه ونصف النصف الذي اجتمعوا عليه لان الفرق
الثاني يحفظان نصف هذا النصف فلورجع احداً الباقيين بعد ذلك كل على ثلثي الحظ
لان الباقي يضمن الحظ لان ما فوته في القضاء هذا التقدير ولو رجع الفرق الثاني لم يكن
عليها لان الباقي تمام الشهادة فلورجع بعد ذلك من الفرق الاول واحد ^{واحد}
وهو نصف النصف الذي يقره اياه وعلى الفرق الثاني الربع كالورجعوا معاً ولو رجعوا
فالنصف على الفرق الاول والنصف عليهم ولو شهد شاهدان على شهادته شاهدين
على شهادته اخرين وقضي به ثم رجح واحد من هذين وواحد من هذين عليها ثمان ^{نصف}
هكذا ذكر في الجامع وذكر في الرجوع عن الشهادة قال في الرابعين نصف المال وكل
هنا ولا تبه واختلف المشايخ فقال بعضهم الصحيح ما ذكره وقال بعضهم الصحيح على العكس

وقال بعضهم ما ذكر في الموضعين قولهم جميعا فكان فيها اختلاف الروايتين
والجامع اخر المصنفين وكان هذا رجوعا عن ذلك وبعضهم قال ما ذكرته
قول اي يوسف وما ذكرهنا قولهم وبعضهم قال ما ذكره جواب القياس
وما ذكرهنا جواب الاستحسان وهو الصحيح وذكر في الامه السرخسي المبسوط
ان علي الراعي بنى مع المال وهكذا ذكر الكرخي قال شمس الامه وقع في بعض نسخ
فعل كل واحد من الراعيين مع المال وجهه انهم لو رجعوا جميعا ضمن كل واحد منهم
ربع المال بقا المني على الشهاده لم يبق الخرج جميع المال فيجب على الراعيين ما لم يبق
وذلك نصف المال وهذا لان شهاده الباقيين لا تثبت الا بشهاده الراعيين فصاحب
حكم شهود الزنا بعد ارجح حيث يضمن نصف المديه فكذا هنا وان كل واحد من شهود
المال فيبقا بقا احدهما نصف المال لكن شايع في النصف الباقي بشهاده الباقي
الفرق الآخر والساقط برجوع الراعي من الفرع الآخر فاكان في النصف الباقي
وما كان في النصف الساقط يظهر في بقا احدا شاهدين من كل فرع من المال يكون
الباقي بقاياها النصف الثالث رجوع الراعيين النصف جه ما ذكر في المبسوط
الكرخي انها يضمنان الربع لان بقا احدا شاهدين من احد الفرعين يفي نصف
صاحبه كان وجه تسميته لبقا جميع المال في بقايه نصف المال ولذا بقا الواحد من الفرعين
الا ان هذا النصف نصف شايع فيها هو باق شهاده الواحد من الفرعين الاول فاما بقا بقا
هذا النصف بقا على الشهاده فانعد من الخرج ربع المال فيكون الثالث مع المال
فيضمنان ذلك جه ما ذكر في الجامع وهو الاستحسان ان جميع المال لا يفي بقا الباقيين

على الشهاده بالاجماع ونصف الخرج لم يتعين بقا احد الباقيين ولا يجوز ان يقال
بقا النصف حسب لانه لو رجع الكل الا هذا الواحد بقي بقايه نصف المال
فلا بد من بقاواياده بقا اثنين لحيف لا بد من معرفه تلك الزيادة فنقول
لا يجوز ان يبقا بقا القايه الاخر على الشهاده لانه اثبات كل الحق شهاده شاهدين
شهد كل واحد منهما على اصل غير الذي شهد عليه الاخر وهذا لا يثبت شي الا ترى
لو شهدا ابتداء على هذا الوجه لا يفي بشهادتهما ولا يجوز ان يبقا بقايه شي
لان لوضم اليه مثل قضي به ولانه لو رجع الكل الا هو بقي النصف فنقول لا يجوز
يكون ذلك نصف هذا النصف الاخر وهو ربع الكل لان ذلك وجه شاهدين
شهاده واحد على ما ذكرنا في المسلم المتقدمه انها لو رجعا بغير مان الربع لان كل واحد من
ودرجه هذا اقل من ذلك لان شهادتهما تثبت شهاده واحد وشهاده واحد
سهاده اثنين لم يثبت شي ولا يجوز ان يكون تلك الزيادة ربع هذا النصف وهو ثلثي
لان هذه درجه شهاده الواحد على شهاده واحد كما ذكرنا في المسلم المتقدمه ودرجه
ارفع من ذلك لان لوضم اليه مثل قضي به وثمه لم يقض فربع هذا النصف تثبت شهادته
والزيادة على ذلك هو الربع الاخر يثبت في حاله من حال فينصف فيكون الثالث شهادته
هذا النصف ونصف ربع وهو ثلثي الكل ونصف ثمنه فيضم الى النصف الثاني فتصير
ونصف ثلثي ثمنه الثالث شهاده الراعيين ثلثان ونصف ثلث او نقول لما عرنا النصف
الباقي بشهاده الباقي الاخر وشهاده الراعيين وهذا الباقي لو كان شاهدا في هذا النصف
بظرف الاصل لثبتت شهادته نصفه وهو الربع ولو كان شاهدا على شهاده واحد

لأن الثاني يشهد به هذا النصف هو من الكل لأن شاهد الشاهد على شاهد الواحد
قائم مقام شاهد امرأه واحدة وهذا الثاني شاهد على شاهد اثنين يكونان
الشاهد على شاهد واحد وأضعف من شاهد الأصل أما أقوى من ذلك ثلاثة
ضم إليه مثله ثبت الحق ولو ضم إليه ذلك مثله ثبت الحق وأما أضعف من ذلك شاهد
الأصل معتمد في شهادة المعايير والشاهد على شاهد شاهد في عقد الزواج ليس الأصل
ولا الشهاد على الشهاد لا تقبل الا لضرورة ولا تقبل للحدود والنقصان
تقبل من غير ضرورة وفي جميع الحقوق فتقول لو كان الثاني الذي خبره ليس الرابدة على
لو كان شاهد أصل لقام بشهادة نصف هذا النصف هو ربع الكل ولو كان شاهد
شهادة واحد لقام به ربع هذا النصف هو ثمن الكل فربع هذا النصف ثبت بشهادة
ببقي الرابدة عليه وهو ربع آخر ثبت بحال دون حال فتصنف فصار ثلثا نصف
النصف المذكور أو تقول في المسألة الأولى من الباب الواحد ثلثه اثنان للكل ولا كل الجواب
وجه واحد وهو أن شاهد واحد على شاهد شاهدين يكون قايما مقام الرابع على
الباق وهو الشاهد على شاهد واحد مثله لا شك الجواب جيب يكون شهادة شاهدين
شهادته واحد وشاهد واحد على شاهد اثنين ولو شهد واحد بطريق الاصل
فكل الجواب أيضا لأن شاهد الفرع الواحد على كل أصل في المسألة الثانية وهو ما إذا حجج
من الفريق الأول ذكرنا أنه يجب الرجوع ولا كان الجواب فيها ثلثه أو جاحدا أن شاهد واحد
على شاهد اثنين جيب بمقام الرابع أو يشهد شاهدان على شاهد واحد جيب ثلث
أصلين مثله أربعة من الفروع أو يشهد واحد بطريق الاصل حتى يكون شاهد أصل

140
وشاهد يرفع على شهادة أصله مستلذا لا كمال الجواب وهو أن يرفع إلى
هذا مثله أو إلى هذا مثله فتكون شهادة شاهدين على شهادة شاهدين مكان حال
من يرفع مستلذا دون حال في الوجه الثاني وفوق حالي الوجه الأول فاجبتنا
حكمائنا باعتبار الخالص وحلي عن عبي بن ابيان أنه قال هذا الباب يلقب باب
النظر إلى الوجوه لأن محمد كان يفتي أصحابه هذه المسألة فكان ينظر بعضهم إلى وجه
البعض هل يفتي أو لا يفتي ثم اختلفوا فيهم من لقب هذا الباب بالاسكفة والقبه
وذلك لأنه روي عن عبي بن ابيان أنه قال لقينا محمد هذا الباب فلم نعلم فلقيناه ثانيا
فلقيناه انا فتمنا ما أخرجهنا لم يجنا إلى اسكفة الباب وفي رواية إلى عتبة
وفي البسوط إذا شهد شاهدان على شاهد أربع وشاهدان على شاهد شاهدين
عن فقيهي ثم رجعوا فعمل من شهد على شهادة الأربع الثلثان وعلى الآخرين
عذابي حبيد وابي يوسف قال محمد على الفريقين نصفان لأن شهادة كل فريق
يحكم الضامن عند الرجوع كما لو كان أصلا لا تربي أن الاتفاق محل شهادة
لو أن فرد سوا كان أصلا أو فرعاً وسوا شهد على شهادة أصليين وأربعة فلما استويا
يؤخذ الاتفاق استويا في الضامن وهذا لأن شهادة الاثنين على شهادة الأربع
أضعف من شهادة ثلثهما على الحق يعني لما ذكرنا ثم لو شهد على الحق بعينه وشهد آخران
على شهادة اثنين ثم رجعوا كان الضامن على الفريقين نصفين لما ذكرنا ذلك
وما قاله اللذان شهدا على شهادة الأربع في الصورة اثنان في المعارج الفروع
يكونون شهادة الأصول دون الفروع ولهذا تعتبر عدالة الأصول في هذا لأن

ينقلون شهادته الاصول للمجلس القاضي فكان الاصول حضوره بالاشهاد
فصار كالشهادة اربعة بلحقوا اثنان ثم رجعوا بعد القضاء فيكون اثنان
عليهم اسلما ثم ما وجب على الاربعة اربعة وحضر وشهدوا قضي به على اثنان
شهادتهم بمجلس القاضي قال لا تركب له بعد لو شهدوا على اثنان
اثنان على شهادته اثنان ثم رجعوا بعد القضاء ان نصف الضمان على الاربعة
على الاثنين ولا يكتفى بذلك الا باعتبار عدد الاصول دون الفروع فلا خلاف
الا ان يفرق بينهما فقال شهادته الاربعة على شهادته اثنان اضعف من شهادته
على الحق بعينه فلهذا يلزم ما يجب عليهم لو شهدوا على الحق بعينه في الاول
نقول شهادته الاثنين على شهادته الاربعة اضعف منها على الحق فلا يجوز
يلزمها اكثر مما يلزمها لو شهدوا على الحق بعينه وانما انظر في الرجوع الى الاول
فما يلزم الشهود بشهادتهم وشهادته من شهادته على شهادته فالاول اقل هذا
نوع استحسان والقياس ما قاله ابو حنيفة وابو يوسف والاعلم باب الرجوع
عن الشهاده بالمال الاصل باب ما ذكرنا ان المعتبر في رجوع الشهود بتمام
الرجوع من رجوع واحد او من اربعة اذا رجع احد من مقدمي الشهود ورجع
عن التزمه ينظر الى مقدار ما اتفقا عليه بقا فلا يجب ضمان ذلك لان عدم الرجوع
عنه وجب الباقي على الراعيين على حسب ما استوفوا المايات في خلال المسائل
عرفنا هذا قال محمد اربعة شهداء على رجل باربعايه وقضي بها واحد
ثم رجع واحد عن مائة ثم رجع الاخر عن تلك المائة وعن مائة اخرى ورجع

الماتين وعن مائة اخرى لم يرجع الرابع فعلى الراعيين خسرون اثنان على
كل واحد منهم ثلثا لما ذكرنا ان المعتبر بتمام بقى وقد بقى بتمام مائة وخسرون
فكان الثلث حاصلا في خمسة صرون ببيانه ان قدر ثلثا مائة بقى بقا شاهدين
الذي لم يرجع الا عن مائة والثاني الذي لم يرجع اصلا ونصف المائة بقى بقا الذي لم يرجع
الا عن مائة فكان الثلث بشهادة الراعيين نصف المائة فيجب عليهم اثنان
لاستواءهم في ذلك ولو رجع الرابع عن الاربعة ضمنوا جميع مائة بينهم
ولا يضمن الرابع عن مائة شيئا اخر ويضمن الثلثة الباقيون حين ايضا بينهم
اما وجوب مائة وخمسين فلان الباقي بشهادة من بقى مائتان وخسرون لان الرابع عن
مائة باقى على الشهاده على ثلثا مائة والرابع عن مائتين باقى على الشهاده على مائتين
فتبقى للمائتين بقاياها والمائة الزائدة بقى عليها شاهد واحد وهو الذي لم
يرجع الا عن مائة فتبقى بقا مائة نصف المائة فظهر ان الثلث شهادتهم مائة وخسرون
فيضمنون ذلك لان قدر للمائة يجب عليهم اربعا لانهم رجعوا عنها لانها في
قاستووا في ايجابها ويجب ضمان خمسين على الرابع الاول لعدم رجوعه عن
المائة التي نصفها الخمسون وفي المبسوط لو شهد رجل وامرأتان بالف ورجل
وامرأتان بثلث الاف ومائة دينار وقضي بذلك ثم رجلا وامرأتان عن شهادتهم
عن الاف لم يضمنوا شيئا لانه بقى على الاف من يقوم للحق به ورجوع الراعيين
عن الاف لا يكون رجوعا عن المائة دينار فلهذا لا يضمنون شيئا ولو رجعوا جميعا اربعا
الماتين فضاء الدين بغيري من مائة خاصة وضمان الاف عليهم جميعا على حصة

على كل واحد ربح وعلى كل امرئ ربح وعندنا اثلاثا على كل واحد ثلث
وعلى السوء الثلث ولو شهد اثنان على ما يتي درم بعينه في يد رجل
انما لقان احران على ما به انما له وقضي بها ثم رجع احد شاهدي
المائتين ضمن خمسين لان مقدار المايه استحق بشهادة وشاهد صاحبه
خاصه وقد بقي بقا صاحبه نصفها فيخرج نصفها وان رجع احد شاهدي
المايه فلا ضمان عليه لان مقدار المايه ثلثه منها الاربع وقد بقي اثنان فلا
يخرج اراجاعان منها شيئا ولو شهد رجل على رجل عن قسده اثنان عليه خمسين وان كان
بالف وقضي بذلك ثم رجع احد شاهدي بالالف فعليه ربح الاثنان نصف
ثقت شهادته وشهادة صاحبه فبقي بقا صاحبه النصف فيخرج النصف فان رجع
صاحبه شاهدي الخمسين فعليه ربح الاثنان ايضا وعليه على الاخرى بالالف
بهم اثنا لان الشهود على النصف الاخر كانوا اربعة وقد تضمنوا بقا الاخر
وان رجع احد شاهدي الخمسين وحده او بما فلا شيء عليه الا انه بقي على ذلك
لخمسين بامه وان رجوا جميعا فعلى شاهدي بالالف خمسين لانها استحققت
بشهادتهما والخمسين عليهم ارباعا لانها استحققت بشهادتهم وان رجع شاهد
الالف واحد شاهد الخمسينه فنصف الالف على شاهدي بالالف والربح
اثنا لان الحقة بقيت في ربح الالف بقا احد شاهد الخمسينه وحده لان
على شهادته رجلين يعق عند فلان فبيع القاضي شهادتهما ولم يقض حتى حضر
واقروا الا شهادتهما لا غناق بطلت شهادته الفروع لان الاصول ان

صادقين في الاثبات والتحويل لم يصح اصلا ويفسق الفروع وان كانوا كاذبين
بطل التحويل بفسادهم ولان حضرة الاصول قبل النفا بشهاد الفروع بطلانها
انهم يدلون عن الاصول وانما تقبل عند غيبه الاصول وقد بطلت تلك الفروع بفسادهم
او هم كالوقلا عن الاصول في نقل الشهادة الى المجلس القاضي فتبطل ولايتها بابطال
الاصول فعلى هذا الاصول اذا اشهد الفروع على شهادتهم وامرهم اذا
الشهادة ثم فهو عن ذلك هل يعمل بهم لا روايه فيه عن اصحابنا
المتقدمين واختلف المتأخرون فيه فمنع ونقول لا تقبل وليس لهم ان يشهدوا
قال ثمر الامة السرخسي في المبسوط ولا نقول انهم نايبون عن الاصول في
نقل شهادتهم الى القاضي فانهم بعد الاشهاد لو منعهم من اداء الشهادة
كان عليهم الا اذا اطلب المدعي ولو كانوا نايبين عن الاصول لما كان لهم
الا اذا منعهم الاصول لم يكن يشهدون على ما تحملوا وهو ان يشهدوا
ايام على شهادتهم ولو شهدوا على الحق بعينه لم يكونوا نايبين عن اهل
اذا شهدوا على شهادته الاصول وليس كانوا نايبين لكن الحياة اذا
بما حق الغير لا يكون الموكل عزله كالعد في الرهن اذا وكله الرهن
بيعه والوكيل يطلب الخصم في الخصومة بعد غيبه الموكل ولو اشترى الفروع
العبد جاز ولا يعقق اما جواز الشراء فلا نعم واقروا بحريته ثم اشترى جاز
فما اولى واما عدم العتق فلا نعم لم يقروا بحريته وانما يحكموا اقرار الاصول
انهم سمعوا ان مالكه اعتقه ومن حتى اقرار الغير بالعتق لا يكون مقرا به

ليس عليه وكذا لو اشتراه الاصول لان لم يقر واما الحق بل انكروا
حكايتهم عنهم بالحق فلم يثبت قرارهم فان اشتراه احد الاصول او
احد الفروع معا عتق وسعي في قيمة عندي خيفة بينهما موثرا
او معسر او واحد منهما موثرا الاخر معسر لان الفرع صار مقرا بالحق
لانه يقول شريكي افرانه حر قبل ملكي الا انه لم يثبت قراره لعدم ملكه
فاذا ملكه عتق عليه فصار الفرع المشترك شاهدا على الاصل المشترك
انه عتق عبدا مشتركا بينهما وصاحبه ينكر فقط بالاجماع ثم عتقني خيفة
يسعي في جميع قيمته كلفي ذلك المدة وعند ما يبيع المشهور عليه بكل حال
يسعي للشاهد ان كان المشهود عليه معسرا سعي وان كان موسرا لا عي
ما ذكرنا في الايمان ولو اشتراه احد الاصول قبضة ثم اشتراه منه
احد الفروع او جميع عتق ولا سعاية على اما الحق فلا نه وقع في ملك
المشتركي الاخر ومن زعم انه عتق حين ملكه الاول انه اشترى عبدا اخر
فصار مقرا على نفسه انه اشتراه حر يعتق ولا سعاية عليه لو اصر منها
اما الاصل فلا نه ينكر العتق السعاية واما الفرع فلا نه لا يلبي السعاية
لان من زعم انه اشتراه حرا ويدعي الثمن على البايع ولاه موقوف لان
كل واحد منهما ينفيه عن نفسه ولو اشتراه احد الفروع او لا ثم اشتراه الاصل
منه احد الاصول لم يعتق لما ذكرنا ان الفرع حكمي الاصل انكر قوله بالباب
باب الرجوع عن التذات من قتل العبد والجناية عليه اصل الباب

في الايمان ان الحكم المعلق بالشرط اذا وجد شرطه وثبت يضاف بثبوته
الي العلة لا الي الشرط والمعلق بعلة ذات وصفين يضاف الى اخرهما
وجوب الادب على المولى بجنايته العبد تتعلق بوصفين الجناية واختيار
المولى للتذات لان كل واحد منهما موثرا اما الجناية فما ظهر فظاهر
اختيار المقدار لانه التزم الضمان وله ولاية التزام الضمان فكان موثرا
في لزومه فيضاف اليه على المولى كد سما وحرق اخر ما ذكرنا ان
الشاهد ان يرض عن الرجوع ما اختلف اذا كان بجبر عوض وانما
يكون متلفا له اذا قضى بشهادته اماما لم يقض به فلا لان الشهادة
قبل اتصال النكاح بها لا تكون حجة فيما اتحل القضا بالشهادة يكون
الشاهد متلفا له وما لا فلا فان صار في شهادته سببا لتحل التلف
الابشهادته كما ذكرنا في الباب الاول اذا مات وترك اخا ثم جازل و ادعي
ابن الميت اقام البينة وقضى له بالميراث ثم رجع الشاهد عن ضمانه
الميراث لانه قضى بشهادته بالميراث على الاخ للاين لان استحقاق الميراث
يضاف الى الميت لانه اخر ما وانه ثابت بشهادتهما ولو شهد بالنسب حاله
الحية ثم مات ثم رجعا لم يضمن الاخ لان القضاء وقع بشهادتهما بالشهادة
لا بالميراث فلم يكونا متلفين وان كانا متلفين بشهادتهما
الميراث والاتلاف على الاخ اذا عرفنا هذا قال محمد رجل عتق عبده
الف شهد شاهدان ان هذا العبد قتل ويضد الرجل خطأ وخذ المولى لك

فتنفي الجناية ولم يختار المدعى الدفع او الفدا حتى شهد اقرار المدعي العبد
بعد الجناية وهو محمد قضي بعقبة وبالدية على المولى لان الجناية قد
ثبتت الاختيار بالاعتناق بعد ذلك وذكر ابو بكر الرازي عن ابي الحسن الرضي
ان اول هذه المسائل الشهادة وشهدت انه اعتقه وهو عالم بالجناية حتى يضي
مختار الفدا وان لم يذكر محمد العلم لان الاعتناق بعد الجناية لا يدل على الاختيار
اذا لم يكن عالما بالجناية والصحيح ما ذكر محمد والشهادة على العلم ليس شرط
لثبوت الاختيار هنا لانه قد علم بالجناية اول امره فاذا اعتقه بعد ذلك
فان قال في الجناية لم يكن عالما بالجناية وقت الاعتناق لا يصح اختيار الدية
وان قال كان عالما فقد تسكت اصل وهو بقا العلم الثابت فكان الظاهر
شاهد انه فيكون القول قوله ويقضي عليه بالدية وان لم يشهد والله ان كان
عالمًا بالجناية وقت الاعتناق ولو قبض المولى بالدية من المولى ثم خرج المولى
شهادتهم غرم شاهد الجناية للمولى الفدية وشاهد الحق عشر الف منها
قيمة العبد وتسعة الف تمام الدية اما شاهد الجناية فلا انه انفق قدر الف
القضا بالجناية وقع بشهادته وقت القضا بالجناية العبد لم تكن
العبد دفع بالقضا بالشهادة لم يحصل الا بقدر الف وان كان المرجح
الدفع او الفدا الا ان المولى يخلص بالاقول فكان مختار في التزام الزيادة
تجب الزيادة على الشاهد اما لانه متبرع او لان الشاهد لم يملك ذلك بيقين
الا ترى ان المصنف اذا جنى فبدا القاصب بخير المولى من الدفع والفا والفا

لا يرجع على الا بالاقول الكراهة واما شهود الاعتناق فلا انها انما الرقبة
وعشره الف واختيار الفدا لان القاضي قضي بالاعتناق بشهادتهم والاعتناق
مزيل للملك ويدل على اختيار الفدا الا ان قدر الف من بدل النفس غرم شاهد
الجناية فلا يغرر شاهد الاعتناق من بدل النفس لانه الف وغرم شهود
قيمة العبد ايضا يغرمون عشرة الف لان وجوب الدية مضاف الى شهادتهم
الاعتناق اخر الوصفين لو شهد شاهدان ولا انه اعتقه امس وقضي به ثم
شهد اقرار ان العبد قتل جلا او من امس المولى يعلم بذلك ان القاضي يقضي بالدية
والحق على المولى فقد شرط بهذه المسألة ان تشهد المولى على علم المولى بالجناية
والاعتناق لثبت اختيار الفدا بالاعتناق ولم يشرط في المسألة الاولى لان كان
عالمًا بالجناية قبل الاعتناق وهنا لان الجناية لم تكن ظاهرة وقت الاعتناق
فلا بد من الشهادة بالجناية وعلم المولى بالاعتناق بعد هذا دليل على
الاختيار فلو قضي بذلك ثم رجحوا جميعا ضمن شهود الحق قيمة العبد الف
الجناية الدية عشرة الف على المسألة الاولى اما شهود الاعتناق فلا هم في هذه
لم يقتروا الاختيار لان القاضي قضي بشهادتهم بالاعتناق لا بالاختيار وكيف يقضي العبد
والجناية لم تكن ظاهرة عند وقت القضا بالعق فصاروا ملتفين على المولى
لا الدية فيضنون القيمة لا غير بخلاف المسألة الاولى لان الجناية كانت ظاهرة عند
القاضي وقت القضا بالعق فارتفع القضا بالعق وبالاختيار فصاروا ملتفين
قيمة العبد والدية واما شهود الجناية فلان القاضي انما يقضي بالدية

لا للجناية وان كانت سابقة على الاعتاق وجود الكفر القضا بالجناية متلوع
القضا بالاعتاق في غير قضا بالجناية قضا والعبد حر فيكون موجب جانيته
هذه الحالة الذي يكون قاضيا بالدين شهادة لهم ولا نه اخر الوصيتين
في الاول حال القضا بالجناية كان الثاني عدا فكان موجبها استحقاق
الرفقة لا غير فكان لزوم الزيادة بعده مضافا الى التزاهي واختياره
الثابت بالاعتاق هذا اذا شهدوا بالجناية والاعتاق على التعاقب
ولو شهدوا بالامر من جميعا معا بان شهد شاهدان ان هذا العبد قتل
ولي هذا الرجل اول من امره شهد اخر ان انه اعتقه امر لم يعتبر سبق
والتاخير في الشهادة واما يعتبر في الترتيب القضا لما ذكرنا ان الشهادة
اما فخير حجة عند نضال القضا بها فان ركت شهود الجناية او لا وقضي
ثم ركت شهود العتق وقضي به في المسألة الاولى من الباب ان ركت
العتق اول وقضي به ثم ركت شهود الجناية في المسألة الثانية من الباب
ظهر الترتيب لكل معا وقضي بهما معا فالحجواب فيه كل جواب فيا اذا
قضي بالجناية اول وهي المسألة الاولى لان شهود العتق هم الذين ثبتوا
النفق لا الدين وجبت عليه العتق والعق ظهر بشهادتهم ولان الذي صار
عليه باختيار القضا بشهادة احد الفريقين لا بحاله واضافه الاختيار
شهود الاعتاق اول لان الاختيار فعل المولى وليس للاعتاق اما الجناية فقل
العبد فكان اضافة الاختيار الى الاعتاق اولى واذا ثبت الاختيار بالاعتاق

١٤٥
صار الاعتاق متأخرا عن الجناية ضروري ان اخيا القضا بعد الجناية
اولا لان الاعتاق الذي هو جليل الاختيار بعد الجناية ولا نه شهدوا بالاعتاق
بعد الجناية اما في المسألة الاولى فلان شهود الجناية شهدوا انه قتل وشهود
الاعتاق انه اعتق بعد الجناية واما في المسألة الثانية فلان شهود الجناية
شهدوا انه حي اول من امره شهود الاعتاق شهدوا انه اعتق امس فاذا
وجب العنا بشهادتهم معا وجب القضا بالجناية سابقا كما شهدوا وتي
قضي الجناية سابقا صارت كالمسألة الاولى من الباب هذا كل واحد على حدة
دينا بسبب الوكالة او الورثة او الوصاية واقام البينة على التحويل والمال معا
او على النسبة في المال معا او على الوصية والمال معا فان ظهر تركيبة على التعاقب
قضي بما ظهر تركيبه وان ظهر معا يقدم القضا بالوكالة والوصية والنسبة
على القضا بالمال هذا اذا شهدوا بعتق متخرون شهدوا بعتق معلق بان
شهد شاهدان بالجناية اول من امره علم المولى بها وشهد اخر ان انه قال امس
دخلت الدار فانت حر وشهد اخر ان انه دخل الدار اليوم فعد لو وقضي بالكل وعمر
المولى الذي ثم رجعوا فعلى شهود الجناية الف وعلى شهود العتق عشرين الف ولا شيء
على شهود الدخول لانهم لم يثبتوا كمال الاعتاق وهو قوله انت حر ولم يثبتوا
القضا لم يثبتوا شيئا وشهود اليمين يثبتوا كمال الاعتاق مضاروا شاهدين على العتق
عند الشرط وقد ذكرنا هذا في الايمان وقضي بالجناية والاعتاق معا فصار وان كان
بالجناية اول لا ثم بالعتق لما ذكرنا فكانت كالمسألة الاولى من الباب فان قيل العتق

باليمن فهو على شرف السقوط وعدم الثبوت وشهود الدخول في الدين
الذين احكموا ومنعاهما من السقوط فصاروا كشهود الطلاق قبل الدخول
في توكيد نصف المهر على الزوج قلنا هذا لا يشبه شهود الطلاق لان شهود
الطلاق شهدوا على امر لا يصح الا بالنكاح فصاروا كأنهم شهدوا على
النكاح والطلاق اما دحو لا دار يصح من غير نكاح ولا شهادة عليه
كالشهادة على الاحصان ولو رجع شاهد الدخول خاصة فلا ضمان لما قلنا
وهذه رواية لما ذكرنا في الايمان ان الاصح ان ضمان علي شهود النكاح
رجعوا وحدهم او مع شهود النسب ولو كان مكان التعليق تقريبا بان
شهد اثنان انه جعل امر عبده في العتق الى فلان متى شاء اعتقه انا
فبده بقوله متى شاء اعتقه حتى لا يقتصر على المجلس وشهد اخر ان فلانا
اعتقه اليوم واخر ان بلجايه وقضي بذلك ثم رجعوا فعلى شهود الجنايه
وعلى شهود العتق الذي لا شيء على شهود التفويض اما على شهود الجنايه
التي قلنا ان القضا بالجنايه سابق واما على شهود العتق عشر كلمة
فلان القضا بالعتق امر واما لا شيء على شهود التفويض فلا يلزم
العتق ولا اختيار للمولى لان التفويض لا يعق ما لم توجد كلمة الاعتاق
وذلك عن اختيار المفوض اليه وهو المبني على العتق الا ان التفويض من المولى
مفروض لعله قوله كالنظر لعل اليمن بخلاف شهود اليمن في المله الاولى لان
العتق مضى اليه ما ثبتت شهود اليمن هو قوله انت حر بدليل انه لا يحتاج

الي انتم بكم الاعتاق بعده واذا صار الاعتاق هنا مضى اليه شهود
الاعتاق صار اعتاق المفوض اليه كاعتاق المولى لانه ما ينعنه معنى
وان كان لا يملك عزله واذا صار كاعتاقه صار اختيارا فصار شهود الاعتاق
شاهدين على المولى بالاختيار فاذا رجعوا ضمنوا ولو شهد رجلان على
رجل انه اعتق عبده وشهد اربعة عليه بالزنا والاحصان قبل القاضي
واعتقه ورجعه ثم رجعوا فعلى شهود الاعتاق قيمة للمولى لانهم ائتمروا
ماليته على المولى على شهود الزني الذي لم يواه ايضا ان لم يكن له وارث غيره
لانهم ائتمروا نفسه بغير حق والمولى ان يحد العتق وانكر وجوب اليه الا
ان القاضي لما حكم بالعتق اذ به في امره ولا يقبر زعمه بعد ذلك فان قيل
كيف يجب للمولى بدلان عن نفسه واحده قلنا وجوب القيمة على شهود العتق
بدلان عن الما اليه ووجوب اليه باعتبار النفسية ثم الذي لا يجب للمولى
لكن للمقتول حتى تنفذ وصاياه وتنقضي ديونه منها الا ترى انه لو كان له من
كانت اليه له دون المولى ارايت لو شهدوا انه ابنه وشهد اخرون بالزنا والاحصان
ثم رجعوا اما كان على شهود النسب القيمة على شهود الزني الذي وكذا لو شهد
بالعتق بعض شهود الزني فعليه ربع القيمة حصتها من اليه لان المشهود
به مختلف فاختاد الشهود واختلافهم في ذلك هو اذ لو كان شهود العتق
رجلا وامراةين لان العتق ليس بسبب احد وهو ما يثبت مع الشهادات وقضي بذلك
وامر اتي كنهاده رجلا ولو شهد اربعة على العتق والزني والاحصان قضي بذلك

يثبت حق المطالبة للشهود وكذا في الكتاب وكذا القاصب مع غاصب الغاصب
لان السبب في الحقيقة جري من الغاصب الاول والغاصب الثاني فجاز ان
يقوم مقامه هذا اذا شهدوا بالنكاح او لا وقضي القاضي به ثم شهد
اخران بالدخول والطلاق وقضي به ولو شهد احد الفريقين قبل صاحبه
لكن يقضى به حتى تشهد الفريق الآخر ثم ركنت شهود النكاح وقضي بها ثم ركنت
شهود الدخول والطلاق فهذا الاول سوا لان العبرة للقضا لان
الشهاد انما يصير حجة به ولو قضي بشهادتهم معا وقد شهد الفريقان
معا او على التعاقب لكن طهرت التزكية معا فلذا الجواب وجعل القضا بالنكاح
سابقا لانه سابق في الوجود لان الدخول والطلاق ترتب على النكاح
ولان الزوج يصير مقضيا عليه بتأكل المهر بها على كل حال وتأكل المهر
حال حيوة الزوج انما يكون بفعله وهو الدخول فكان القضا الدخول بعد
حتى يحصل التأكل بفعله وهو الدخول ولا يلزم سببه الى الحرام او لا كما قلنا
في الفتوى في اختيار الفل ولان مهر المثل لا يطرأ ح التسمية وانما يطرأ ذلك
التسمية بشهود الدخول لا غير فان قضي بالدخول والطلاق او لا بان طهرت
تزكيتهم او لا وقضي على الزوج مهر المثل وهو الف ثم ركنت شهود النكاح
وقضي عليه بالف اخري ثم رجعوا جميعا يقض شهود الدخول والطلاق
ويقض شهود النكاح الف ولا يرجع احد باعل صاحبه على الروايات كلها اما ما
يقض كل فريقين الف لان شهود الدخول والطلاق شهدوا بنكاح لا تسمية

موجب العقد وهو مهر المثل فوقع القضا بشهادتهم لمهر المثل وهو الف
لا غير فثبتوا ذلك شهود النكاح ارجوا الف اخري وهي الزيادة على مهر
المثل بغير عوض وانما لا يرجع كل فريق على الاخر اما شهود الدخول والطلاق
فظاهر واما شهود النكاح فلان الزوج لم يكن له حق تضييق شهود الدخول
والطلاق فيما زاد على الف حتى يثبت ذلك فقام مقامه ولو ركنوا معا
معا ثم رجع احد الفريقين قبل صاحبه فان رجع شهود النكاح او لا ضلوا
الف وهي الزيادة على مهر المثل لانهم اتلفوا ذلك بغير عوض فان رجع شهود
والطلاق بعد ذلك ضمنوا الفين للزوج لانهم منهوا الفين من المسقوط
له الف وينفع الفاني شهود النكاح لما ذكرنا فيما اذا رجعوا معا ولو رجع شهود
الدخول والطلاق ولا ضمنوا الفين لما ذكرنا فانهم يقض للزوج حتى رجع شهود
فلا ضمان للزوج قال المهر لانه اختار تضييق شهود الدخول والطلاق فقتلوا
النكاح فان قيل هذه الابرا وجب ان لا تقض لانه ابرأ قبل الرجوع لان الضمان
لم يكن واجبا على شهود النكاح وقت تضييق شهود الدخول والطلاق لرجوعهم
فيل له انما يصح لانه بالرجوع ظهر ان الضمان كان واجبا عليهم لان الضمان انما يجب
عليهم بالشهادة السابقة عند الرجوع لا بالرجوع لان الشاهد انما يصير متلفا
عليه بالشهادة فاذا ظهر وجوب الضمان ظهر صحة الابرا ولانه وصل الى الرجوع
حقه من شهود الدخول والطلاق ولانه لا فائدة في الاخذ منهم لانه لو اخذوا عليهم
هذا اذا شهدوا على معانية النكاح والدخول والطلاق فلو شهدوا على اقراره

انه تزوجا باليقين وشهدا حران معاينة الدخول والطلاق او على اقرار
بالدخول والطلاق وقضي به ثم رجعا فنفذا وما لو شهدا على العاينة سوا
امراء مرتد او ادعت على رجل انه تزوجها وهي مسلمة على اليقين وشهدا ان ذلك
لم يقض بالعقد لان الرد تنافي العقد فلا يمكن القضا بالعقد ولا بالمهر لانه
قارنه مانع القضا بالمهر وهي الرد قبل الدخول ولو ادعت الدخول بما قبل
وانه طلعتا وهو مثلها الف والزوج محذور ذلك كله فشهد شاهدان بالنكاح على
اليقين وشهدا حران على الدخول والطلاق امس والارتداد اليوم فقضي بالنكاح
ثم بالدخول ثم رجعا لم يقض بشئ من النكاح شيئا ويقض بشئ من الدخول اليقين
اما شهود النكاح فلا ينهم لم يتلقوا شيئا لان القاضي لا يكلف الزوج باداءتي
المهر بشئ من لانه وان قضي بالنكاح والتسمية لكن المبرى له عن المهر قاي وهو الرد
قبل الدخول لا تزيلا للغير لو اقام المينة على الدين و اقام المدعى على التزويج
او الايقان لا يقضي عليه بشئ لكان كذا هذا واذا لم يقض بشئ من النكاح لم يكونوا
مخلان ما لو لم تزوجا للمراه والمسلم حال ما حيث ضمن شهود النكاح لان المبرى
وقت القضا فيقع القضا بالمسي بشهادتهم فيضنوا ما اراد على مهر التل واما شهود
الدخول فلا ان المسي كان ثابتا الا ان شهود النكاح لم يضمنوا الوجود المبرى
الدخول او جهوا ذلك يعني لان المبرى لم يوجبه لان المهر لا يوجبه بعد الدخول
فكانوا موجبين اليقين ولو قضي القاضي بشهادتهم معا فذلك الجواب لما ذكرنا ضمن
ولو قضي بشهادته شهود الدخول ولا ثم قضي بشهادته شهود النكاح ثم رجعا

151
شهود الدخول بمهر مثلهما وشهود النكاح الفضل ولا يرجع احد على احد
اما شهود الدخول فلا ينهم حال ما شهدوا بالدخول والطلاق وقضي
لم تكن التسمية ظاهرة فصا رقاضيا لم يهر المثل لا غير فاذا رجعا
ذلك واما شهود النكاح فلا ينهم حين قضي بالنكاح مع التسمية كان الدخول
مقضيًا به ورده المراه بعد الدخول غير مبرى به فلم يقارن للمبرى عن المهر
بالمهر فحصل القضا بالمهر بشهادتهما وشهود النكاح فلم يضمنوا قاي
وصبنوا ما اراد عليه ولا يرجع احدهما على صاحبه لما ذكرنا من قبل وادا
شهد رجل وامرأتان على الطلاق ورجل وامرأتان على الدخول وقضي بالمهر
رجعا فعلى شهود الدخول ثلثة ارباع المهر وعلى شهود الطلاق اربع
شهود الطلاق الرنوه نصف المهر بدل لانه لو انفردوا قضي عليه نصف المهر
وشهود الدخول الرنوه جميع المهر بدل لانه لو انفردوا قضي عليه جميع المهر
المهر اختص به شهود الدخول فيجب ضمانه عليهم وقد اشتركو في النصف ضمانه
على الفريقين فان قيل ليس كذلك بل جميع المهر واجب بالعقد فلم يلزمه واحد
الفريقين بشئ من المهر ما شهدوا قلنا نعم لكن تقابل البصع على انه ان ذلك
تسليم البصع على وجه لا يفتني به النكاح فلا شيء على الزوج منه وقد
بالفرقة بينهما ولو لا شهادته شهود الطلاق لم يكن عليه نصف المهر حين
بوجود التسليم قبل ظهور الفرقة فكانما الزمناه جميع المهر وحين شهد الاخران
بالفرقة قبل التسليم مضانا الى الزوج فكانما الزمناه نصف المهر بحسب ذلك

عند الرجوع عليهم لان حالوا بينه وبين المهر بشهادتهم فكانت غيبوه ذلك
احدا من بقية النصف والفرق الاخر الكمال لو رجح من شهود الدخول على
المهر لان النصف الذي يختص به شهود الدخول الزامه بقي فيه امران على الشهادة
وبقيهما بقي نصف ذلك النصف وفي النصف الاخر بقي على الشهادة حجة تامة ولو رجح
من شهود الطلاق الرجل واحد لم يضمن شيئا لان النصف الذي له من الشهادة شهود
بني على الشهادة حجة تامة ولو كان شهود الطلاق هم الذين رجحوا لم يضمنوا شيئا
لان بني على الشهادة جميع المهر حجة تامة ومن شهود الدخول ولو رجح من شهود
امراه وامراه من شهود الدخول فعلى الرجوع من شهود الطلاق ثلث المهر لان
النصف الذي يختص به شهود الدخول بقي فيه رجل وامراه فبقية الحجة ثلث المهر
ببقاياها فيجب على الرجوع ربع ذلك النصف ولا شيء على الرجوع من شهود الطلاق
بني على الشهادة في ذلك حجة تامة بعد رجوعهما ولو شهدا ثلثان على حاله
تزوج امراه على الف ومثلها خماسية والزوج يحد وشهدا اخر انهما طلقا
الدخول وقضي بذلك ثم رجعا فعلى شاهدي النكاح ما يتان وخسرون على شاهد
ما يتان وخسرون لان ما نادى على الخماسية الى الالف الرتبة به شهود العقد بغير ذلك
نصف ذلك الطلاق قبل الدخول وبقي النصف فيرجع ما في ذلك شهود الطلاق كانهما الزاوية
النصف عنهما العلة المسقطه من العمل فيضان ذلك ولو شهدا اخر انهما طلقا
ثم رجعا فعلى شاهدي النكاح الخماسية الزاوية على مهر المثل لا ذكر ابني الخماسية الطلاق
الدخول وشاهد الطلاق ثلثة اربعة على شاهدي الدخول ورجعوا على شاهد

107
جميع المهر في المسئلة المتقدمة ولو شهد رجلان على الطلاق ورجلان
على الدخول ثم رجح شاهد الطلاق واحد شاهد الدخول صحتوا جميعا
المهر على شاهد الدخول ذلك نصفه والباقي عليهم اطلاقا لان ما زعمه شاهد
شاهد الدخول خاصة بقي احدهما على الشهادة فبقية الحجة نصفه ببقائه
فعلى الرجوع منها نصفه كذلك النصف وفي النصف الباقي بقي نصفه ايضا ببقائه
على الشهادة وانما انعدمت الحجة في نصف النصف وقد كان ثبتت شهادتهم جميعا
فعند الرجوع يجب الضمان عليهم ولو شهد شاهدان على الطلاق وشاهدان على
الدخول ولم يكن معي لهما مهر او قضي بذلك ثم رجعا ضمن شهود الطلاق
نصف المتعة وشهود الدخول بقيه المهر لان المتعة فيما لا تسمية فيه يغرمون
فيه تسمية وقد بينا ان شهود الطلاق هناك يغرمون ربع المهر وكذا هنا
نصف المتعة وما زاد على ذلك الى تمام مهر المثل ثابت بشهادة شهود الدخول
فيغرمون ذلك عند الرجوع ولو شهدا على امراه انهما اختلفا فبفساخر
قبل الدخول على ابراه من المهر والزوج يحد وقضي به ثم رجعا
لها نصف المهر لانه لو لا شهادتهما لكان لها نصف المهر لوقوع الفقرة قبل
باقرار الزوج ولو كان دخلها والمهر عليها ضاها جميع المهر لانه لو لا شهادتهما
لكان لها جميع المهر لان الفقرة وقعت باقرار الزوج بعد الدخول فيضمان ذلك
كشهود الا ابراه في ساير الدخول ولو ادعى على امراه انه تزوجها على ما به وقالت
تزوجني على الف وذلك مهر مثلها فاقام الزوج شاهدين على ما ادعى وقضي بذلك

وقد دخل بها ثم جفا ضا نسمايه في قول ي حينه ومحمد وقال ابو يوسف لا حان
وهو بنا على ما في النكاح في اخلاف الزجين في المهر فعد ما القول قولها الى مهرها
فلولا سها دتما لقضي عليه بالنسب ما اتلفا عليها نسمايه فيضمان ذلك عند
قوله فلم يتلفا عليها شيئا وهذا يعني ان الصحيح في معنى المستكره ان يلعني
دون العتوه اما اذا ادعي نقصا كيثوا عن مهر المثل فالقول قوله كما في المثل
ولو طلقا قبل الدخول لم يضر لهما شيئا بالاتفاق لان القول بعد الطلاق كادارة
كتاب النكاح وذكر بعض نسخ الاصل انه يضمن لهما اربعة ايام وخمين وفضلان
صح فهو بنا على ما ذكر في الجامعين من تحكيم المتعة بعد الطلاق عند المداويله
ان يكون متعتها اخمايه فقد اتلفا عليها ما زاد على الخمين وذلك بعباية وخمين
فيضمان ذلك وكذا ان لم تقربا النكاح لم يضمن شيئا لانها لم يتلفا شيئا وقد
ان البضع لا يتقوم على غير المملوك حل له عبد سبوي للفا فادعائه ^{بانه}
من فلان بالعين وانكر المشتري فشهد شاهدان بذلك وقضي بالبيع ولا يدري ^{ابن العبد}
اوجي هو او ميتة وشهد اخر ان المشتري قبض العبد وقضي بالتمسك للبايع وان
ثم رجعا جميعا فالمشتري بالخيار ان شاخص شود القبض وبرا شود البيع وان
شاخص شود البيع الف و شود القبض الفين ياخذ الف ويود على شهود ^{البيع}
وكذا لو قضي بالسهادتين معا ولو قضي بشهادة شهود القبض او لا ثم ^{البيع}
البيع بالبيع وانه كان قبل القبض فقضي به ثم رجعا جميعا فاشهد القبض ^{الف}
وسهوا البيع الف او لا يرجع احد على احد وكان الجواب في البيع والقبض ^{الف}

في النكاح والدخول لان التمسك بالعتد يتأكد بالقبض كان المهر يجب بالقبض ^{المهر}
ويتأكد بالدخول فالعبد هنا كالمراه ثمه والتمسك هنا كالمسئله والقيمة ^{المهر}
ثمه ويمكن هنا من اخلاف الروايات ما ذكرنا في النكاح ولو علم ان العبد قد مات
يدري في يد مائة وشهد شاهدان بالعين وشهد اخر ان له قبض ومات في يد ^{في يد}
وقضي به ثم رجعا ضمن شهود القبض جميع التمسك ولا ضمان على شهود البيع ^{ولا لابي}
بالشهادتين معا ولو قضي بشهادة شهود القبض او لا بالف ثم قضي بشهادة ^{شهود}
غير شهود القبض الف او شهود البيع الف او لا يرجع على احد للجواب فيه كالجواب ^{في النكاح}
والدخول بعد ظهور رده المراه لان الموت مسقط للتمسك كرده المراه مسقطه للمهر ^{اذا كان}
لرجل عبيد في رمضان فشهد شاهدان انه كان اعتقه في رمضان وقيمة يوم شهود ^{في شوال}
فلم تزل الشهود حتى صار في قيمة ثلثة الف ثم زكوا وقضي بشهادتهم ثم رجعا ضمنوا ^{تلف الف}
وانما ينظر في قيمة يوم القضا لان الضمان اوجبه الا لان وانما يظهر بالقضا لان ^{السهاد قبل القضا}
ليست بحجة وقد اقرروا ان العبد قبل القضا كان رقيا ظاهرا وصدقه المولى على ذلك
وانما يخرج عن ملكه بالقضا وذلك هذه المسألة على نفوذ الحق عام ^{شهادة}
الروز لمقتضى القضا وفي المبسوط لو شهد رجلان على جلاله اعتق ^{عبد}
اوله في اول يوم من رمضان وقضي به ثم رجعا وضما القيمة للمولى ^{عبد}
حتى شهد اخر ان له اعتقه عام اول في شوال لم يقبل لانه حكم بعقده حروده ^{بشهادة}
الاوليه في اول يوم من رمضان لا ترى ان حكمه في ذلك الوقت في حر كحايته لغو ^{لغو}
وعيد ذلك حكم الاحرار والعرض الثاني انما شهد بحريته وهي محكوم بها وكل

وعلى الاولين قيمة يوم حكم حريته وكذا لو شهدا على عبدان مولاهما
به حين ولادته لهذا الرجل وانكر المولى ويوم شهدا وقرشا بقتضيه
ثم رجعا ضما قيمته يوم القضا لانهما انكفا عليه ما ليه يومئذ ولو شهدا
عابه انما اعتق بعد عام اول في رمضان وقضي به ثم رجعا ثم شهدا
انه اعتقه اول يوم من رمضان اول من عام الاول قبلت شهادتهما
ولا ضمان على الاولين عند اي يوسف ومحمد وعند اي حينه لا تقبل شهادتهما
الفرق الثاني لان من اصل ان الشهادة على عتق العبد لا تقبل من غير دعوى
ولامدعي لما شهد به الفرق الثاني لان العبد يحكم بحريته ولا يمكن ان يدعي
والفرق الاول لا تضع منهم الدعوى لان كلامهم متناقض اما بعد ما الوقت
مقبول من غير دعوى فثبت عتقه بشهادتهما الفرق الثاني في وقت سابق
الذي شهد به الفرق الاول فبين انهما شهدا انه اعتق حر افيستقطض الضمان
بخلاف ما اذا كانت شهادتهما الفرق الثاني بالعتق بعد وقت الوقت الاول
اذا كان هناك من يدعي حريته في وقت سابق على الوقت الذي شهد به الفرق الثاني
بان ادعي عليه حدا فصاص في الطرق قبلت شهادتهما الفرق الثاني ونقط
عن الفرق الاول لوجود المدعي ولو شهدا عليه انه طلق امراته عام اول
في رمضان قبل الدخول بها وقضي به والزعم نصف الصداق ثم رجعا ضما
ثم شهدا انهما طلقا عام اول في شوال قبل الدخول بها لا تقبل ولا ينفق
لانما صار مطلقا بالقضا في وقت سابق فانما شهدا بطلاق اجيب

فكان لغوا ولو اقر الزوج بذلك عند الناحي لم يكن على الشهود ضمان
فرد عليهما ما كانا ضما وكذا لو اقر المولى العتق لانه باقراره زعم ان يلف
المالية وتقرر الصداق عليه كان عبا شرته الطلاق والعتاق واقراره حجة
فبين ان الشهود لم يتلفوا عليه شيئا بخلاف البينما لانه لا يكون حجة الا بالقضا
والقاضي لا يقضي لما قلنا ولو شهدا الفرق الثاني بالطلاق في وقت متقدم
على الوقت الذي شهد به الفرق الاول قبلت لان الشهادتين على الطلاق عليها والله اعلم
فبين ان الشهادتين ان الفرق الاول لم يوكد عليه شيئا من الصداق فسقط
باب من الشهادة والرجوع عنها اصل لما بانك الشهود اذا اختلفوا
المشهود به ولم يتفقوا على مقدار منها لفظا كما اذا شهدا احدهما على درهم والاخر على
درهمين او احدهما على الف والآخر على الفين او شهدا احدهما بتطبيقه والاخر بتطبيقين
او احدهما بتطبيقه او بتطبيقين والآخر بثلاث لم تقبل عند اي حينه ولا تقبل
في الاموال على الاقل اذا كان المدعي يدعي الاكثر وان كان يدعي الاقل في وقت
فلا وفي الطلاق يقضي بالاقل بكل حال ادعت المرأة او لم تدع لان للدعوى فيه
وقول بل اي يلي مثل قولها لان المعبر اتفاق شاهدين في المعنى دون اللفظ حتى لو شهدا
بالهبة والاخر بالبخا قبلت وقد اتفقوا شاهدا على الاقل لان الاقل موجود في الاكثر
فصار كما لو شهدا احدهما بالذم والاخر بالخساية والمدعي يدعي الاكثر او شهد
احدهما بطلقة يابنه والاخر برجعية قضى بالرجعية او شهدا احدهما بطلقة والاخر بواحدة
بواحدة وواحدة او احدهما بواحدة والاخر بواحدة وعبر او احدهما بواحدة

أو شهدا أحدهما أنه قال انتطالق وسعد الآخر أن قال انت طالق
 أو شهدا أحدهما أنه طلقها والآخر أنه طلقها وخرها قبلت على الأقل وعلى
 الطلاق لا اتفاق الشاهد من عليه والموافق كما نزع بين الشاهدين
 بين الدعوى والشهادة ثم لو ادعى الفير شهد بالف قبلت بالاتفاق قلنا
 إذا شهد أحدهما بالطلاق والآخر بالبين ينبغي أن قبل على الأقل وأبو حنيفة يقول
 اختلف الشاهدان في المشهود به لفظا ومعنى فلا قبل كالشاهد أحدهما أنه
 لها انت خلية والآخر انت برة وإنما قلنا ذلك لأن أحدهما شهد بالواحد
 والآخر بالثنتين أو بالثلاث والواحد اصل العدد ولا تركيب فيه والثاني
 أو الثالث اسم لعدد مركب فكانت المغايرة بينهما على سبيل المضادة ^{وحيث}
 اللفظ الواحد غير التثنية والجمع دل على أن مدعي التثنية أو الثلاث لا يكون
 بالواحد إذا لو كان مقرا بالواحد كان مردها بالثلاث بعد ذلك فينبغي
 ولأن التثنية اسم واحد والتثنية كذلك بزيادة حرف تغيير ^{الاسم}
 يقال زيد وزيد ونصر ونصار وكذا الذ والذين وإذا ثبتت المغايرة
 على كل واحد شاهد واحد فلا يمكن من التضاخلاف إلا مع الآيات ^{وخصاياه}
 حيثما أسان واحد ما معطوف على الآخر وكذا في جواهر واحد ^{فيحصل}
 الاتفاق بينهما لفظا ومعنى لذا في طالق وطالق وفلان وفلان وهذا
 خلاف الدعوى مع الشهادة لأن الاتفاق بينهما لفظا ليس بشرط أميين ^{الشاهدين}
 الاتفاق لفظا شرط الأنري أنه لو ادعى الغصب أو القتل وشهد بالآخر

أو الغصب قبلت ولو شهدا أحدهما بالغصب والآخر بالافزار به
 لم تقبل وهذا لأن الشهادة تختص للفظ الأنري أنها لا تقبل ما لم
 يقل اشهد والذي يبطل مدعهم ما ذكرنا أنه لو شهدا بطلق
 وشهدا آخران بثلاث وفرق القاضي بينهما قبل الدخول ثم رجعا
 ضمن شهودا ثلاث نصف المهر ولو اعتبر ما قالوا أن الواحد ^{توجد}
 في المثلث لكان الضامن على الجميع خلاف ما إذا شهدا أحدهما بالباين ^{والآخر}
 بالرجعية لأن الطلاق إذا نزل بالعدد كان العامل هو العدد فكان
 كل واحد منهما شاهدا بالوقوع بلفظ آخر وهنا وان الحق ^{الطلاق}
 فوقوعه يكون بلفظ الطلاق وقد اتفق الشاهدان عليه لفظا ^{صحة}
 ان صفة البينة لا تغير اصل الطلاق لأن في بعض العدة ^{يقتل}
 باينا وانما بانضمام الثاني والثالث يتغير حكم اصل الطلاق وقوله
 على الأقل ليس كذلك لأن الأقل إنما يصير مذكرا بذكر الأكثر ضرورة ^{صحة}
 الأكثر ولم يثبت الأكثر ولأنه يثبت في ضمن الأكثر فيثبت على وقته وقد
 بطل الأكثر فيثبت ذكر الأقل بصفة البطلان أيضا وعلى هذا الخلاف ^{إذا}
 شهدا أحدهما بعشرة والآخر بخمسة عشر أو أحد عشر لأنه اسم واحد ^{فلا}
 وعشرين وحرف آخران لاقرارنا بين منكرين من جنس واحد فيجلس واحد ^{واحد}
 لقرارنا واحد اتفقوا لعدم واختلاف لكن إذا اختلف دخل الألف في الأكثر
 فإن كانا في مجلسين أو مجلسين على قول أي وأي يوسف الأول يكونان ^{يقتل}

القدام الخلف في قول أي يوسف سفل آخر وهو يكون في الحال
وإذا عرفنا هذا في الاقرار فكذا في الاشهاد على الاقرار ان اقر واشهد
شاهدين ثم اقر واشهد شاهدين على اقرار في مجلس واحد فله مال واحد
كان في مجلس في الخلافة الذي قلنا وان اقر واشهد ثم اقر واشهد على كل اقرار شاهد واحد
كان مالا واحدا بالانقضاء في مجلس واحد فله مال واحد وان اقر في مجلس واحد
الثاني غير الاول لان المتحد بالتكرار لا يصير شريطين ولا يلزم بالتكرار شي آخر من الفصل
التأكيد بزيادة الشهود والاشهاد بين الناس فانصر في الثاني الى الاول ما حجب عن كل
الآخر ان الاقرارين كانا في مجلس واحد يلزم لهما مال واحد وكذا لو اداوا على اليهود
فريق منهم او عرف المائتين بالاضافة الى سبعة احدا واقرباياه واشهد شاهدين يقول
الى القاضي فاقرب من عند لم يلزم الامان واحد ولا يجعل اقراره منكر اقرار عبد او ابو عبد
ذكر المائتين في كلامه منكر او المنكر اذا اعيد منكر كان الثاني غير ما لا يتعالى ان مع
العشيرة واليسر الثاني غير الاول قال بن عباس لم يظن عسر بن قنبر كالكس على
صكا واشهد على كل صك شاهدين وهذا لان كلام العاقل مما احسن حمله على العقاد
التكرار والاعادة واذا صار المان الاول مستحكما بشهاد شاهدين ولو جاز ان يقر
على ذلك كان تكرار غير مفيد ولو جاز ان يقر على ما لا آخر كان مفيدا لان الظاهر كلامه في المجلس
الثاني ابتداء لانكرار او العادة جرت ان التجار يوجبون للمال وقتا بعد وقت بحقوق
بالمال واشهد شاهدين ثم اقر في مجلس واحد واشهد شاهدين فظاهر ان الثاني غير الاول مستحكما
ما اذا اقر واشهد على كل اقرار شاهدا واحدا لان بالشاهد الواحد الثاني لا يصير

لم ينفع الاستغناء عن الاعادة بقايد اعادته استحكام الثاني بانما حكمه
ولا اذا اشهد ما سبق ثم اشهد على نفسه حيث لم ينفع الاستغناء عن الاعادة
لان محتاج الى شهاد من يعرض القضاة شهادته اذا اقر واشهد لانا اقرنا بالذي القاضي
لان فائدة استقاط حونه اثبات الحق باليمين ولان المحض هو خلاف لان الاشهاد لا يمكن
الاثبات والاقرار عند القاضي لاجل القضا والزام الادان فانما جازا راجع لان
المالية فاعادة تكون معروفة لانكره واذا اعيد معرفه كان الثاني هو الاول قال الله تعالى
انا ارسلناي فرعون رسولا نعتي فرعون الرسول فخلوا ما اذا ادار الصك عين
ولان الاقرار ثم معرفه مالا انما ثبت في الصك المنكر او المعرفه اذا اعيد معرفه
الاول ولذا اذا اضيف الي سبعة احده وقوله الفصل للتأكيد والاشهاد وتكثر الشهود
قلنا هذا يعرف اذا اشهد مع الصك لانه يكتفي بالوثيقة للاختياط ويثبت من قول
الصك لا اما اذا كان الاقراران في مجلس واحد واشهد على كل اقرار شاهدين فقياس
اي جنيته يلزمه مالا ان وهو رواية اخرى عنه لكنه استحسن وقال المجلس جامع
المتفرقة وجعلها في حكم كلام واحد كقول ابيه السجدة والاحكام في القول لا يترك
الاقرار بالزنا اربع مرات في مجلس واحد جعل اقرار واحد بخلاف ما اذا اختلف المجلس
وعلى هذا اذا اقرنا به في مجلس واحد واشهد شاهدين ثم اقرنا به في مجلس واحد واشهد شاهدين
او مائتين ثم ثمانية جنيته يلزمه المالا ان عند جنيته وقال لا يدخل الاقل في الاكثر واحد
فريق بينهما اذا اقر بعق احد عبده منكر ثم اقر بقتله في مجلس اخر حيث ثبتت عقوبته
غاية الامران للاقرار بالحق ثانيا اقرارا مستداما لكن لا يلزمه بعد اقراني لانه

وقال احدهما هذا اجعل هذا اقرار حينئذ اذ لم يزل
والباقي مني على قولها لان عندنا لا تقبل الشهادة في مسائل الباب
فلا يثبت في تفرغ الرجوع اذا عرنا هذا قال محمد بن ابي عبد الله عليه السلام
حسن تفرغ عند القاضي فشهد منهم واحد بدرهم واخر بدرهمين واخر بدينار
واخر بخمسة لم تقبل عندنا حجة لا اختلاف في القدر واللفظ وقال لا تقبل
اربعة درهم وتفي بها اذا قال الشهود ان ذلك كله في مجلس واحد وتاويله اذا
شهدوا على اقرار المدعي عليه بذلك في مجلس واحد او في مجلسين
الرابع والخامس اجعالي اربعة لاننا بعضنا بعضا واما الدرهم للمجلس فانه يثبت
اثان وشهادة الواحد لا يفي بها في شيء فان فني بذلك ثم جعوا من كل واحد منهم
ما فني شهادته فتقول الدرهم الواحد عليهم انما سألناه ثبتت شهادتهم لا نقاد
الكل عليه والدرهم الثاني على اربعة منهم اربعا تخرج منه الاول لانه لا يثبت على
درهم والدرهم الثالث على ثلثة منهم اثلاثا تخرج منه الاول والثاني حيث لم يثبت
والدرهم الرابع على الرابع والخامس نفي لان ثبتت شهادتهما وتخرج من كل مجلس
لانهم لم يثبتوا به هذا اذا زعموا ان ذلك كان في مجلس واحد وان كان في مجلسين
فعدنا يوسع في قوله الاخر ويحرم مواعيل واحد ويقضي باربعة درهم في اقرار
في موضع واحد او موضعين عندنا ما سوا نص عليه في اخر الباب فاذا رجع اركان
في كالأول وعلى قول اي يوسف الاول كونوا موالا مختلف كما ذكرنا فيقضي بدينار
لان اربعة شهد بها الرابع والخامس فيقضي بها بشهادتهما ولا يقضي بشهادة الرابع

بعد ذلك لان جميع ما شهد به صار مقضيا والدرهمان ثبتت بهما الثاني
والثالث فيقضي بها ولا يقضي بشهادته الثاني بعد ذلك لان جميع ما شهد به
صار مقضيا به فصار ستة والدرهم السابع ثبتت بشهادته الاول والثالث
والخامس وايضا اليه الشاهد باربعة ولا الساكنين بدرهمين لان جميع ما شهد به
الثالث والخامس لم يصير مقضيا فلا تعتبر شهادتهما في الباقي فان فني
ثم جعوا من الشاهد خمسة درهمين وثلاث والشاهد باربعة درهمين
والساكنين بثلثة درهما وثلاثة والشاهد بدرهمين درهما والساكنين بثلثة درهم
اما الخامس فلان اربعة ثبتت بشهادته وشهادة الرابع فكان الثالث
درهمين والدرهم الواحد ثبتت بشهادته وشهادة الثالث وشهادة الاول
الثالث بشهادته ثلث ذلك فيضم الي ما ضمن فيصير درهمين وثلاثة واما الرابع فثبت
الاربعة ثبتت بشهادته وشهادة الخامس فيغرم نصفها واما الثالث فيغرم
لانه ثبتت بشهادته وشهادة الثاني درهما فيغرم نصفها وثبتت بشهادته
الاول والخامس درهم فيغرم ثلثة واما الثاني فيضمن درهما لانه ثبتت بشهادته
مع الثالث فيغرم نصفها واما الاول فيضمن ثلثة درهم لان الثالث شهد به
والخامس درهم فيضمن ثلثة فان قيل اذا انقضت لاثان برالي الاموال المختلفة كل
الشهود بعضهم الي بعض قيل له هو كذا ان لو شهد على كل اقرار شاهدان لان فلا
اقرار حينئذ يكون ثابته تمامه وهذا ليس كذلك لانه شهد على كل اقرار شاهد واحد ولا يعلم
بدرهم الصم لستم الجواب واذا خسر اقرارا بالآخر بعد ان اجتمع على كل اقرار شاهدان

كتاب الطلاق باب من الامر بحمله في يد غيره فيجوز
 ان تلغيه هو دون غيره ولا يجوز في الطلاق والعقار والبيع وغير ذلك
 اصل اليا بانه كان ملكا وتغويضا يقتصر على المجلس وما كان تركه لا يقتصر
 على ما ذكرنا في الايمان وحده واخر ان مطلق الكلام حمل على الحقيقة وعلى ما
 اما استعمال الناس في تعاريفهم عند تقدير العمل بالحقيقة لان الكلام دليل على مراد
 المتكلم فاذا كانوا يستعملونه لغرض كان مطلقا دليل على ذلك الغرض فوجه حمل
 لم يذكري على وجه التبرك واتساح الكلام حمل عليه وفي ذكر على وجه التبرك
 وما كانا مشتقا بلغة ان شئت فقل لا يبطال الكلام اذا عرفت ان هذا هو حمل
 قال لغيره امر امرائي بيد الله تعالى ويدك وهو يريد الطلاق وقال جعلت امرها
 بيد الله ويدك فطلعتا الخطاب وقع الطلاق ^{الخطاب} لان الخلق الى الله لان ذلك
 لا يملك الامر باليد في الطلاق وعمل الامر باليد في غيره كالشفقة ^{والكسوة}
 فلا بد من التبعين الطلاق فانما ماله بهذا ما هو مملوك له فيصح ويلحق
 الرجوع عنه باعتبار ايتباع الطلاق وان نوي بالامر التلاصيح حتى اذا طلقها
 لا ينتفوي عن الامر اليه وهو محتمل العموم والخصوص بخلاف قول ابي حنيفة
 بالفعل فلا محتمل معني العموم وان لم ينو الثلاث فهي واحدة بآية ^{تقتصر على المجلس}
 لانه تملكه وجوابه يقتصر على المجلس فان قيل لو كان تملكه وجبا يخرج من ملكه ^{يصير ملكا}
 كما في الايمان لانا نقول هو تملكه للغير لينفذ منه والتملك قبل كون التصرف ^{وقد يكون}
 التصرف هذا تملكه التصرف في ملكه واحد منها لانه تملكه التصرف ^{المتصرف}

ولاية التصرف له فبقية الولاية بخلاف تملكه على التصرف باطلاق المقتضي للولاية
 والاطلاق بخلاف التوكيل لانه نيابة وليس تملكه لان اللفظ لا ينبغي قاعدها
 حقيقة اللفظ فيها وانما قلنا ان يقع الطلاق بايقاعه لانه تفويض ^{الطلاق}
 الى الخطاب خاصة منه والايقاع وانما قلنا ذلك لان ^{والاقتراح} كرسنه تعالى مراد به التبرك باسم الله
 باسمه لا الميثاق كما بينه وبين العبد فصار كانه قال امرائي ببركة الله
 بيدك لان مثل هذا اللفظ يذكر للتبرك كما في قوله تعالى بسلوته عن الانتقال ^{قل الانتقال}
 لله والرسول وقال تعالى واعلم انما غنمتم من شيء فان لله خمسة وللرسول
 وقال عليه السلام اعزوا باسم الله في سبيل الله وهذا لانه لا يمكن حمله على التملك ^{لان التملك}
 من الله لا يتصور ولا يمكن حمله على التعليق مشيه لله لانه لا يوقف عليها ^{فكان}
 للتبرك وعلى هذا معاني كلام الناس واستعمالهم بخلاف ما قال امرائي ^{بيد}
 ويدك حيث لم يقع بايقاع الخطاب وحده ولا بد من ابد التملك والتفويض اليها ^{عرفا}
 لان التملك والتفويض فلا يفتقران تحقق من الخطاب وقد ذكرنا ان المعبر ^{معاني}
 كلام الناس وكذا الوفاق امر عديد هذا في البيع بيد الله ويدك فباعه الخطاب جار ^{وكلا}
 في الخلع والعق والاجاره والطلاق على ما اراد الاعناق على ما انفرد به الخطاب
 الا في الطلاق والعقار على ما اراد غير ما يقتصر على المجلس في البيع ^{الا حارة لا يقتصر}
 لان الصيغة في التملك او مكر اعتبار التملك في الطلاق والعقار لان الزوج ^{والولي}
 كان ذلك لغرض في الروح بالطلاق والحول بالاعتاق وان كانا لا ينفردان اذا
 كان تفويض لكن المعبر هو الاصل والتملك يقتصر على المجلس اما في البيع

والاجاره وان كانت الصيغة صيغة التملك الا لا يمكن اعتبار
معنى التملك لانه ليس بالبيع وحده حيث لا يتبع به وحده
علي قبول غيره واذا لم يملك نفسه كيف كان غيره فاعبر عكس
لا يقتضي المجلس فان قيل كما ان البيع والاجاره لا يتم الا بقبول الغير
فالعتق والطلاق علي ما يتوقف علي قبول الغير ولا يتم به قلنا المقصود
هو اطلاق العتاق وان يتبع به والمال تبع فكانت العبرة بالمقصود علي مال
بخلاف البيع والاجاره لان المقصود هو التملك والبدل علي ان الطلاق
قد يفرد به المفوض اليه بان يطلق علي مال علي نفسه لان اشتراط بدل الطلاق
علي غيرها جائز علي انه لا يفرد بالتجيز يفرد بالتعليق بان يعقل ولو قال
علي مال في المجلس بخلاف البيع والاجاره لانه لا يتم به ولا يتقبل التعليق
لغيره امر امرائي بيدي ويدك لو قال قد جعلت امرها بيدي ويدك لم يفرد
المخاطب بالاتياع ولو طلقها لم يقع الا ان يجيزه الزوج وكذا العتق والسبع
والاجاره والشري فرق بين هذا وبين قوله بيدك ويدك ان قوله
بيدي لا يمكن حمله علي انشاء التملك لانه ما كان قبله ولا حمله علي التبرك بالغير
ما لم يكن لانه لا يبرك به عادة فوجب حمله علي التعليق المشبهه ومشبهه فلان
لان التملك كعمل التعليق المشبهه لان كل من ملك من اخر شيئا كان معلقا
النظر في مشبهه ولهذا لو قال لغيري بعت منك هذا العبد ان يبت قبل
ابيع واذا كان معلقا مشبهه ومشبهه فلان في كل ما توجد مشبهه الا

كما لو علي من المشبهه ومشبهه فلان الا ان مشبهه فلان تقتضي المجلس التملك
لانه تملك لانه اعتبار معنى التملك فيقتضي المجلس اما في حقه لا يمكن اعتبار
فان غير شرط محضا ولا يقتضي اما في قوله بيدك يدك علي ان يبرك بالغير عن مالك
لله تعالى وهو المتعارف لان الناس لا يريدون بذكر اسم الله تعالى الغير من الكنية
التبرك فوجب العمل عليه فصا ركانه قال بسم الله امر امرائي بيدك ولا فعل علي
بالمشبهه في تملكه من فلان فاذا اتي به يقع ولانه لم يفوض اليه جميع الامر
فوض اليه الامر لانه حمل الامر اليه واي نفسه ويجوز المشاركة بينهما لان
يد من جنس يد وصار كمن ارسل كل اليه فيد فاعانه سبع او كل مجرى حيث لا يمكن
اكثر لوفوع المشاركة بينهما لان فعل كل المجري والسبع من جنس فعل كل ولو اعانه
مجري حل اكله حيث لم تقع المشاركة بين فعل المجري والكل لان فعل المجري ليس
فعل الكل فان قيل الامر كان بيد الزوج قبل التفويض فيكون ذكره لغوا لانه لا
تقع المشاركة بينهما قلنا بل لكن الزوج لا ياذن له في تطبيقها بغير تدبيره فاذا
طلقتها بغير تدبيره لم يقع فتقع المشاركة بينهما من هذا الوجه ولو قال لامرأته
انت طالق ان شاء الله وثبت فثابت لم يقع وكذا لو قال انت طالق ان شاء الله
وشا فلان فثابت ولا يقع وكذا لو قال طلق امرائي ان شاء الله وثبت فطلق
وكذا البيع وسائر التصرفات موقوف بين هذين وبين قوله امر امرائي بيدك
ان هذا صريح في التعليق والتعليق مشبهه لله تعالى صحيح لان التصرف اذا وجد
ظهر ان لله تعالى شيئا ما خال كل صحيحا تعلق مشبهه لله تعالى مشبهه فلان

فلا ينفرد فلان بالمشيه اما في مسلم اول الباب هو جاز الترخيم
لكنه يملك كحل معي التعليل بالمشيه وحتم التبرك بالفتح الكلام
اسم الله تعالى والخبر عن الكينه وهو المستعمل عاده فيحمل المطلق عليه لان
الطلاق تعلق بالمشيه لله تعالى ومشينه ولم يظهر لنا مشيه لله تعالى هذا
استثنا بوجوب تعطيل الكلام وقال عليه السلام من حلف وقال ان شاء الله فقل استثنا
والاستثنا يطل الكلام والناشر يرد به الاستثنا والتعطيل عاده
تعطيل الكلام لم يصح قوله ان شئت لان ما قبله قد تعطل ولو قال رجل طلق امراتي
ما شاء الله شئت فطلقها لا يقع قال محمد في الاصل لان هذا يستعمل للاستثنا
بيانه ان قوله طلق امراتي ما شاء الله شئت العدد الذي شئت لان ما تعطل
وذلك مجهول ومشيه لله لا تعرفه مشينه وحده لا يقع لانه اضاف المشيه الى الطلاق
لان ما تستعمل في الاستثنا فصار الطلاق معلنا مشيه لله فيجوز التفويض
بمشيه لله ضرورة فلا يشترط التفويض لان مشيه لله لا يوقف عليها فرق بين هذا
وبينا اذا قال طلق امراتي ما شاء الله شئت فطلقها ما شئت ان هذا المشيه
في العدد من الطلاق ولا يدري ان شاء الله تعالى اي عدد شئت الواحد او اثني او ثلث
او اربع اشيا اصلا فلا يقع اما في تلك الماهي تلك المشيه دخلت على البدل
على اصل الطلاق فصار مفوضا اليه اصل الطلاق بغير مشيه كما قال ابو الطلاق
في قوله انت طالق كيف تحبش وقع واحد رجلا لا المشيه دخلت على
بغير مشيه فيقع رجل قال لا طلق امراتي ما شاء الله شئت من المال او غيره
في الاصل

فلا ينفرد فلان بالمشيه فطلق او باع جاز لان المشيه هنا دخلت
على البدل لا على اصل الطلاق والبيع نصا ومفوضا اليه الطلاق والبيع
بغير مشيه فاذا باشره يقع فان قيل اذا دخلت على البدل كان هذا
تعليل البدل بالمشيه لله تعالى ومشيه فلان فاذا قدره فلان في حيز
لا يقع قيل له مشيه لله تعالى اذا دخلت على البدل لا يواد بها
البدل بها وانما تذكر للتيسير على الوكيل اي ما يسر لله تعالى او ما قدر
له تعالى او ما رزق له تعالى فصار كانه صرح بذلك ولو نص على ذلك
بيعه ولان المشيه اذا دخلت على البدل بطل البدل ففي الامر ب
الاعتاق والكابه والاجاره بما راي من المال ولو قال بغيره طلق امراتي
بما شئت انت وشيتا او ما شيتا فطلق لم يقع حتى يشاء الزوج لانه
اي برض برأيه خاصه ولو قال لامرأته انت طالق ان شئت انا وشيتا فلان
لا يقع حتى يشاء جميعا لانه عن الطلاق شيتها فلا يقع الا بها ولذا
والبيع والشري وجميع التصرفات ولو قال طلق امراتي بما شئت انت
من المال جعل لم يقع حتى يجيزه الزوج وكذا السع والشري والاجاره
والاعتاق ففرقة بين هذا وبين قوله يا شئت الله لان قوله بما شئت انت وشيتا
يراد به التصديق على الوكيل عرفا كيلا ينفرد بالراي في تقدير البدل
التيسير فحمل مطلق اللفظ عليه وفي مشيه لله تعالى يراد به التبرير والتيسير
حمل كل واحد منهما على ما تعارفه الناس والموجع في جميع ما ذكرنا العرف

هذا هو المقام

ومعاني كلام الله لو قال لامرأة انت طالق ان شاء فلان وكان
لا تعاجونه اذ كان ميتا وعلم موته بعد ذلك لم تطلق عندنا وقال
بنزي لم تطلق لان متيبيه فلان لا يتحقق بعد موته فيكون اشتراط كون
بعد موته لغوا فتبي اصل الايقاع وكذا نقول التعليق بالشرط الذي
له يكون للنفي من الاصل فخرج كلامه من ان يكون ايقاعا الى ان يوجد
واذا كان ما لا يتحقق كونه خرج كلامه من ان يكون ايقاعا اصلا ولو قال
لامرأة ان دخلت الدار فلان لم تطلق عندنا وعند
بنزي لم يبي ايضا لقوله ان من طلق بطلاق او عاق واستثنى ولاحت
الاستثنا الموصول يخرج الكلام من ان يكون عزمه وقال تعالى سجد ان
لله صابرا ولم يصبر ولم يعاتب علي ذلك لعدم الايقاع عليه الا كالمعذور
ولو قال انت طالق ان شاء الله ولم يفلان دخلت الدار فلان عندنا وقال بنزي لم يبي
ينفع وكذا العاق لان الاستثناء عدها انما يعمل في اليقين بالطلاق والعاق دون التعليق
وانت حر ليس بمعين ثم قوله ان شاء الله في مثل هذا انما يراد به التحقيق
لانه ذكر وصف فيلق به معني التحقيق دون التعليق فحملناه على التحقيق
تخلو قوله ان دخلت الدار لا يدينه ولا يدينه معني التعليق كما تقول انما يبي
قوله ان شاء الله في اخرج الكلام من ان يكون عزمه والايقاع والتعليق فحملناه
تعالى لا نقول لشي انما فاعل ذلك عندنا الا ان شاء الله ودل على اطلاق قوله
جعل طلاق امرأة انما يبي حملها على غلب فطنتها الغاية فيل ان يعمل بالتقوية الى ايقاع

٢

لان حكم الخطاب لا يثبت في حقه قبل العلم به الاقوي انه لو كان قال له طلقها ان شئت
كان له مجلس عليه عالم يعلم بطلان قيامه وزفر يقول موقع الطلاق على غيره
يلحق في ذلك عهده وانما يتوقف على مجلس علمه لدفع الضرر عن نفسه ولا ضرر عليه هنا
فيقع بايقاعه والله اعلم باب من الطلاق الذي يقع بالوقت وما يقع
وما يقع اصل الباب ان كلمة كل هي مخطئة على نكرة غير موصوفة ان كانت حملتها
غاية معلومة تشاؤنا لكل لانها كلمة احاطة وتعميم فتم الطل على سبيل الانفراد
ولان ضد البعض والبعض عبارة عن الجزء فيكون الكل عبارة عن جميع الاجزاء عند
وان لم يكن الحملها غاية معلومة انصرف الى الواحد لان كلمة كل تتناول كل واحد
بانفراده كانه ليس مع غيره وهذا لان الواحد من الجنس كل الجنس من جهة
والجنس كل واحد على ما ذكرنا في الباب الثاني من الايمان بخلاف قوله كل
امراء اتوجهما في طاق حيث يصير الجميع العالم وان لم يكن الحمل غاية معلومة
كلمة كل تتناول النكرة وانما تشاؤنا للمراء الموصوفة بصفة التزوج وحمل النسوة
الموصوفات بالتزوج لمن غايه معلومة ثم عندنا في حينه زوال التذكير
وعندنا بما اوبى اشارته اصله ما ذكر في البيوع انه لو نظر اي وقتن او عدل
بشي ارجاء هو يله فطبع عنهم وقال بعنك كل واحد من هذا يكن او لم يكن
فالباع فاس عندنا في حينه في الكل وعندنا ما جاز في الكل وكذا لو قال بعنك هذا
الثوب باب من الطلاق الذي يقع بالوقت وما يقع
الاغنام العشرة كل شاة بكذا او هذا الثوب هو عشرة ادر على اربع درهم

١

للعلم بالمعقود عليه والتمسكت بالتمسك دون المعقود عليه ان قال يفتي
ببشره كل ذراع بدرم واجهوا الله لو اجر دار كل شهر بدرم صح العبد والتمسك
واذا اكل عن رجل نفقة زوجته كل شهر لم يلزمه الا شهر واحد اما اذا
قال اجر تكم هذه الدار سنة كل شهر بدرم او قلت نفقتك ما دمت زوجة كل شهر
جاز في جميع المدة والفرق بينهما ان في حكمة معلومة بالاشارة فتناول العقد
كان معلوما بالتسمية بالاشارة ابلغ في التعريف من كل واحد معلوم والتمسك الذي
لا تنفي الى المنازعة لا تعلم بالعد كالباع عبد بوزن هذا الحجر ذهباً كطلاق
والكفالة لانه ليس فيها ما يوجب التعريف فتصير اخل في التفسير فتناول الواحد
ولا يخي ان جميع ما يلزمه من التمسك محمول بجماله التمسك في الجواز كبيع الثوب بوزن
وهو لا يعلم وفصل في المنوع وقرئ ابو حنيفة بين هذه المسائل وبين شرعي الصبر
كل قفيز بدرم حيث جوز البيع في قفيز واحد والفرق ما ذكرنا ان كل كل اذا
الي التكرار تناولنا لادبي الان بيع ذراع من الثوب شاه من القطيع لا يجوز البيع
التفاوت بينهما عرفا فكان البيع محمولا بجماله مفضيه الى المنازعة بخلاف
لعدم التفاوت فلا يفتي في المنازعة وفي الباب الفاظ لا بد من معرفة معانيها
ان كل مع القرآن تقول جاني زيد مع عمر وتفيد اقترانها وكله بعد التعقيب تقول
جاني زيد بعد عمر وتفيد جاني زيد عني مع عمر وكل قبل التقدم تقول جاني زيد
عمر وتفيد تقدم جاني زيد على عمر وكل في الظرفية كوا اذا اصبحت في الفعل
بها المتعارفة لانهما تستعمل مكان كل مع على ما ذكرنا في الايمان وهو مذكور اما ان تذكر

191
مع الكفاية او بدونها فان ذكرت مع الكفاية تكون صفة للمذكور
تقول جاني زيد قبله عمر وتكون التعليل صفة لعمر وان ذكرت بدون الكفاية
تكون صفة للمذكور ولا وجه لآخر ان الطلاق والعناق اذا اصبحت
او الفعل تعلق بوجوده لانه مما يختلف به وينيل التعلق بالشرط والاضافة
اما الوقت والفعل الا اصبحت الطلاق لا يتعلق به وينجر الطلاق لان
الوقت والفعل لا يختلف به ولا ينيل التعلق بالشرط فيلغوا ذكره في باقي
الطلاق مرسل وهذا لان الاضافة لتعريف المضاف لا لتعريف المضاف اليه
والوقت كانه معلوم وقته فلا تنحصر اضافة بخلاف الطلاق اذا عرفت هذا
قال محمد رجل قال لامرأته انت طالق طلقه مع كل تطليقة طلقت ثلاثا داخل
بها او لم يدخل لان كلمة كل للعموم وكل التطليقة الثلاث ومع القرآن فعان
مطلقا مع الثلث مقارنا له لكن الطلاق لا يزيد على الثلث ولان كل اصبحت
الي المنكر من الطلاق وله غاية معلومة وهي اثلث فتناول لا لكل الا تكرر
لولا ان شرط ان كل تطليقة طلقت ثلاثا فكان موقفا مع كل تطليقة تطليقة
فيبقى ان يقع ثلثا الا ان المحل لا يتحد ولا لولا ان شرط ان كل تطليقة طلقت
مع كل تطليقة طالق او قال انت مع كل تطليقة طالق تطليقة لما ذكرنا
كقولك لعبد انت حر مع كل عبد او انت مع كل عبد حر عتق المخاطب
عبد لولي وكذا لو قال لامرأة انت طالق مع كل امراه او انت مع كل امراه طالق
وله اربع تسو طلق جميعا لان كلمة كل في المسائل كلها دخلت على نكر لها غاية

معلومه فتشاور الكل ثم قال محمد هذا اذا لم يكن له اياها اذا كانت له فيه
 فهو عليا نوي يريد به اذا انوي بقوله مع كل تطبيقه ^{تطبيقه} او نوي بقوله
 مع كل عيني عبدا واحدا لان هذه ارادة الخاص من العام والعام يحتمل الخصوص
 ولا يحتمل انه اراد به اجزا التطبيق ولو قال لغيره لكان علي درهم مع كل درهم
 او قال لكل درهم درهم لزمه درهما لان الدرهم ليس لها غاية معلومه فالتعريف
 فيها كلمة كل فانصرف لثلاث الجنس واسم الجنس يتناول الواحد فلزمه الدرهم الذي
 به ودرهم اخر بقوله مع كل درهم فصار كانه قال لكل علي درهم مع درهم خلاص الطلاق
 لان له غاية معلومه فعلت فيه كلمة كل فان قيل وفيه التفاضل وانه لا يجوز ان يعطى
 عملنا بها في الدرهم الواحد معناه لكان علي درهم مع كل درهم اخر او ان الغنا لكن اذا
 تغذرت العمل بها الغنا ضرورة التغذير ولو نظر الى عشرة دراهم وقال فلان علي
 مع كل درهم من هذه الدراهم درهم او قال لكان علي مع كل درهم من هذه الدراهم لزمه
 عشرون لان كلمة كل دخلت علي جملة لها غاية معلومه فصار مقررا بالعشرة اما
 ومع كل درهم منها درهم اخر فمفروق بين هذا وبين ما اذا قال لامرأته انت طالق مع كل امرأة
 في دله اربع سوة حيث تطلق هذه واحدة وكان مفعول ان تطلق ثلثا كما في الدرهم
 وفي الحقيقة لا فرق لان المطابقة متشابهة اليها فكانت معينة ولم يكن منكروه في الدرهم
 لو كان معيناً بان نظر الى عشرة دراهم وقال فلان علي مع كل درهم من هذه الدراهم
 هذا الدرهم لزمه احد عشر درهما اما في مسئلتنا الدرهم منكروه لزمه بعد ذلك الدرهم
 ولو قال فلان علي كل درهم من الدراهم لزمه ثلثة عند اي يوسف محمد في قياس قول

اي حبيبه يلزمه عشرة بنا علي ما ذكرنا في الايمان لان عندهما ينصرف الى اقل
 الجمع ان لم يكن هناك معهود لانه متيقن فيصرف مطلق الجمع اليه بخلاف الايام
 والشهور وعندنا حبيبه ينصرف الى ما ينتهي اليه اسم الدرهم وهي العشرة
 لان بعد ما يقال احد عشر درهما فرق بين هذه المسئلة وبينها اذا قال فلان علي
 مع كل درهم درهم حيث يلزمه درهما وهذا يلزمه ثلثة او عشرة والفرق انه
 ثمة او جيب علي نفسه درهما مع كل درهم وليس لكل درهم غاية معلومه فانصرف
 المطلق الى الواحد ضرورة اما هنا او جيب علي نفسه كل درهم من الدراهم التي هي جمع
 والجمع له غاية معلومه اذا ناهها ثلثة عند سما والعشرة عنده فانصرف المطلق
 اليه فمفروق بين حبيبه وبينها اذا قال فلان علي درهم حيث يلزمه ثلثة لان
 الجمع المتيقن ثلثة والاقرار انجاب لا يقابل استيجاب فيكون فالوصية في الاخذ
 بالاقل فيما تلفظ به واذا ذكره معرفة اقتضي استقرار المجلس وهو ما ينبغي
 اسم الجمع وهو العشرة ولو قال لكان علي درهمات لزمه ثلثة لانه تصغير جمع الدرهم
 وبالتصغير لا ينقص الوزن فيجب ثلثة وزن سبعة كما لو ذكر بدلان التصغير
 ولذا لو قال علي فليس او فقيرا دراهم طويل فهو كقوله فليس رقيقا ورطل ولو قال
 لكان علي درهم درهم لزمه درهم واحد لانه كمر اللفظ الاول والتكرار لا يوجب
 اذا لم يتخلل بينهما حرف العطف بخلاف ما اذا اختلف لان المعطوف غير المعطوف عليه
 ولو قال درهم بدرهم فعليه درهم واحد لان الباء تصح الاغواض فكان معناه بدرهم الاول
 منه او بدرهم مستتر منه ولو قال علي درهم علي درهم لزمه درهم واحد لانه كمر كلمة

وهذا لاننا لا نقول اخبارا ولا اخبارا ركبيا ويكون الثاني هو الاول قال له
 تعالى اولى بك فاوي ثم اولى بك فاوي وكذا لو قال علي درهم علي درهم لانه اخر
 بدرهم موضوع علي درهم وبعد لا يزداد الواجب لو قال له علي كل درهم
 لزمه درهم لانه ليس له غايه معلومه فرق بين هذا وبينه لو قال انت طالق
 كل التعليليه حيث لم تطلق الا واحد ان جاز ان الاول ذكر التعليليه منكره
 كل فكان غير الاول لان التعليليه المنكره اذا دخلت عليها كل كل جاز على الغايه
 المعنويه وهي ثلاث اما في المله الثانيه ذكر التعليليه معرجه باللام وهي المعهود
 الذي سبق ذكره وهو الذي انتظمه قوله انت طالق فيقع واحد مثال الاول قول القائل
 رايت كل ارجنتا قضي رويه كل الدهر ومثال الثاني قوله رايت كل الدار حيث اتقني
 رويه دار واحد بجميع اجزائها ولو قال انت طالق بعد كل تعليل او قال انت طالق
 تعليليه بعد تعليليه في مسائل واحداه والثانيه قوله انت طالق تعليليه
 بعدها كل تعليليه والثالثه قوله قل كل تعليليه والرابع قوله قلها كل تعليليه
 مع كل تعليليه والسادسه قوله مع كل تعليليه وقد ذكر في المسائل كلها في
 الجامع الصغير لكنه وضعها في الواحد يعني واحد بعد واحد او بعد واحد
 الى اخره وهذا وصعبا بكمه كل وفي المسائل كلها تقع الثلاث اذا كانت مدخولا بها
 لم تقع الثالث لا تبطل الحليه اما حاله عن مدخولا بها ففي المله الاولى يقع الثالث لان
 البعديه صفه للذكر او لانه ذكره بغير الكنايه فكان صفه للذكر ولا يكون جاني
 بعده وواذا صار بعد صفه لغير الواحد صار موقعا هذه التعليليه من غير

انما دخلت على غير معلومه
 انما دخلت على غير معلومه
 انما دخلت على غير معلومه

الكل وهي اثنتان فاما ثلث قبل الواحد ولا يمكن ايتاع الثلث
 في الزمان الماضي للحال تقع فصح قوله انت طالق بعد كل تعليليه
 فيصير موقعا مقدار الثلث لانه ان تعذر العمل بالتاخر لم يتعذر العمل
 بقول السابق والمقارن ليس يسابق ولا متأخر فاذا قارنه وقعت
 او معناه بعد ثلث وقعت عليك فالحاصل انه اوقع تعليليه في الحال
 واخر بتقدم ثلث تطبيقات على هذه التعليليه وايتاع الثلث
 صحيح والاضافه الى زمان ماض باطله كقوله انت طالق يا حسن حيث يقع
 في الحال لان ضرورة الاسناد الوقوع في الحال ولا يملك الاسناد
 الايتاع فرق بين هذا وبينها اذا قال بعد ما كل تعليليه حيث يظل واحد
 ان قوله بعد ما صفة للذكر اخر الانه موصول بالكنايه فتوجاني زيد
 ويقيم منه محي عمر وبعد زيد فيكون موقعا الثلث بعد الواحد وقد يات
 بها الا بعد فلم تقع الثلث ولو قال انت طالق تعليليه قبلها كل
 طلقت لانا لان قوله قبلها صفة للذكر اخر الانه موصول بالكنايه كقوله
 جاني زيد قبله عمر ويكون موقعا الثلث قبل الواحد فاذا لم يسبق
 الثلث ولا يمكن ايتاع الثلث في الحال في ذلك لانه ان صار موقعا الثلث مقارنا
 لواحد فصار قبلها مع انها كما بعد بلاها في الحكم فرق بين هذا وبينها
 اذا قال انت طالق قبل كل تعليليه حيث يقع واحد لان قوله قبل صفة للذكر في الحال
 حيث لم يتصل بالكنايه كقوله جاني زيد قبل عمر ويكون موقعا الواحد

منه ما عي المتاع الثالث وقد باتت بالواحدة لا إلى عدة فصل الثالث
فصار القيل بدونها كالبعد معها في الحكم ولو قال مع كل تطلق
معها كل تطلق تنفع الثالث لأن مع للقرآن فكان موقعا أربع تطلقات
فتبين بذلك وكذا لو قال شئت مع واحد أو مع واحد كأنه قال أنت
طالق ثلاثا ولو قال له علي درهم مع درهم أو مع درهم لزمه درهمان لأنه
للقرآن فسوا ضم الأول إلى الثاني أو الثاني إلى الأول ولو قال درهم قبل درهم
لزمه درهم واحد لأنه نعت المذكور أو لا فكانه قال قبل درهم آخر علي
ولو قال قبل درهم لزمه درهمان لأنه نعت المذكور آخر أمعناه قبله درهم
ولو قال درهم بعد درهم أو بعد درهم لزمه درهمان لأن معناه بعد درهم
علي أو بعد درهم قد وجب علي لا ينهم من الكلام الاهنا وكذا لو سي أحدهما
أو تميز كحفظ وفي قوله بعد درهم الآخر أن كان الطلاق قبل الآخر
لأن الطلاق بعد الطلاق لا ينفخ والدرهم بعد الدرهم يجب بيان ذلك
قال درهم ودرهم لأن الواو للعطف ولو قال درهم فدرهم لزمه درهمان عندنا
وقال الشافعي يلزم درهم لأن النافيست للعطف فلا يثبت بها الاشتراك
معناه علي ذلك الدرهم لكننا نقول النافي للوصل والتعقيب فقد جعل الثاني
موصولا بالأول ولا تحقق لهذا الوصل بدون وجوبها فكان الوصل
العطف ولذا لا تحقق في الواجب بينهما أن كان لا تحقق في الواجب فكان معنى
كلامه أن وجوب الثاني بعد الأول وفيه عمل حقيقة كلامه فكان أولى

190
من الأضمار لأن الأضمار في الكلام للحاجة ولا حاجة لهذا ولو قال له علي
درهم ثم درهمان لزمه ثلاثة لأن كلمة للتعقيب مع التواخي والتعقيب الواجب
بين المذكورين للتعقيب وإن كان لا تحقق في الواجب فكان مقرا بها علي أن الواجب
الدرهمين علي كان بعد وجوب الدرهم فيلزمه ثلاثة حرف قال لامرأته أنت
طالق تطلق بعد يوم الاصح لم تطلق حتى تضي يوم الاصح لا تضاف
الطلاق إلى وقت لأنه ذكر بعد بعدها فيكون صفة للمذكور أو لا وهو
وأضافه الطلاق إلى الوقت صحیح وإذا صح انتهى وجود الوقت المستقبل
لأن الوقت في معنى الشرط فكان أن الطلاق المعلق بالشرط يقتضي وجود
فلا الطلاق المضاف إلى الوقت يقتضي وجود الوقت فالمرضي يوم الاصح لا يقع
ولو قال بعد يوم الاصح طلقت لكان لأنه جعل بعد صف ليوم الاصح
ومتي وقع الطلاق لكان كان بعده يوم الاصح ولأنه عرف بالطلاق والاصح
معروف بنفسه فيبطل تعريفه بالطلاق فتبين قوله أنت طالق ولو قال أنت
قبل يوم الاصح طلقت لكان لأنه جعل القبلي صفة للطلاق فإذا طلقت
كان سابقا على يوم الاصح ولو قال أنت طالق قبلها يوم الاصح طلقت لكان
لأنه ذكر مع اليها فيصير صفة للمذكور آخر وأجعل القبلي صفة ليوم الاصح
وأضافه إلى الطلاق لغو ولأنها كناية عن الطلاق والكناية عن الاصح
الأبعد الوقوع فتبين قولنا أنت طالق ولو قال مع يوم الاصح طلقت حين يطلع
النجم من يوم الاصح لا يصح أن يصار مضافا الطلاق إلى يوم الاصح ولو قال معها يوم الاصح
موقعا للطلاق مقرا باليوم الاصح وذلك بطلوع النجم منه صح

طلق ساء قال لان مع دخلت في الوقت لانه ذكرها مع الها واصله
 الوقت في الطلاق لا يصح لان الوقت ما لا يخلف به خلاف اضافة الطلاق
 الى الوقت واذا لم يصح الاضافة بقي الطلاق مرسلا ولو قال انت طالق
 في دخولك لبيتك لم تطلق حتى تدخل لانه ذكر في غيرهما الكايم فصار
 مضيفا الطلاق وكلمة في الظرفية فقد جعل الطلاق مظهرا للدخول
 ان لم يصح مظهرا للدخول صح مقارنا له فصار موقعا الطلاق مقارنا
 له فكان مضيفا الطلاق الى وقت الدخول فيصح ويصح ولا يدخل في فعل
 لا يصح طلاقا في غير ما ذكرنا عن الشرط فعني على او مع على ما ذكرنا في الجمان
 ولو قال انت طالق واحده فيها دخولك للدخول طلق حين تكلم لانه اضاف
 الى الطلاق فقلت الاضافة وبقي الطلاق مرسلا لان الطلاق لا يصح
 في دخول ولا شرط فقلت كلمة لظرف وبقي قوله انت طالق ولو قال انت طالق
 تطليقة تنع عليك غدا طلق حين يطلع النجم من الغد ولو قال تطليقة لا تنع
 عليك الا غدا طلق حين تكلم والفرق انه في المسألة الاولى وصف الطلاق بما
 وصفه لانه اضاف الطلاق الى الغد واصله الى الوقت صحيح فياخر الوقوع
 اليه وفي المسألة الثانية وصف الطلاق بما لا يصح وصفه لان الطلاق
 تقدم الوقوع لا يصح وصفه فلغا قوله لا تنع عليك الا غدا فيبقى الايقاع
 لان الطلاق قد يقع في الغد وقد يقع في غيره ولا يتصور ان يكون واقعا في
 الغد فلا يكون واقعا في غيره وبعد فصار قوله لا تنع الا في غدا قاصلا

بين الطلاق والغدر في الحال لانه اذا وقع الطلاق ثم رجع
 فلا يقع صحيح والرجوع باطل كما لو قال ايوما لا بل غدا
 ولو قال هكذا وقع من ساعته وعلى لو قال انت طالق تطليقة لا تنع
 عليك في دخولك لدار طلق حين تدخل ولو قال تطليقة لا تنع
 عليك الا في دخولك لدار طلق الحال لما قلنا ولو قال انت طالق
 ما لا يجوز عليك من الطلاق وما لا يقع عليك من الطلاق طلق
 واحده رجعية لان اخر كلامه لغو لانه ليس فيما ملكه الزوج
 عليها طلاق موصوف بما ذكر وكذا لو قال انت طالق ثانيا لا يقع عليك
 او لا يجوز عليك طلق ثلثا لما قلنا ولم اعلم باب من الطلاق
 الذي يقع قبل النكاح فيقع بعد النكاح والذي لا يقع
 اصل الباب ان تعليق الطلاق بالشرط يوجب تاخير الطلاق الى غاية وجود
 الشرط ولا يوجب تغييره بل اذا وقع عند وجود الشرط وقع على الوصف
 الذي يقع به مجزا الا ان الوقوع يكون بالايقاع وهو قوله انت طالق
 لا يوجب التغيير الا ان في التخيير يكون موقعا في الحال واثرا للتطبيق في التخيير
 لا في التغيير وحرواخر ان الطلاق متى لم يوقت قابل للطلاق تنعوله كما اذا
 اضيف اليه فعل واذا اضيف اليه وقت لا يقبله وعلق بشرط يتصور وقوع
 الطلاق عنده فان كانه التعليق سابقا وصح لم يجعل ذكر الوقت بعد لانه
 يريد ابطال التعليق بعد صحة وهو غير مقدر له وان كانت الاضافة سابقة

عمل التعليق في ابطال الاضافه وتعلق الشرط لانه تصحيح الاول وقد
ذكرناه في الباب الثالث من الامان وبعض ما يلل الباب المذكور ثم اذا عرفنا
هذا قال محمد اذا قال لامراه لا يملكها انت طالق اذا تزوجك قبل ان تزوجك
تزوجها طلق وتوقع قوله قبل ان تزوجك لغو لان قوله انت طالق اذا تزوجك
تعلق بطلاقها بالتزوج وتعلق بطلاق الاجنبية النكاح صحيح فيجب ان يطلق ويعلق
التعليق قوله قبل ان تزوجك لا يصح لان ما تعلق بالشرط ينزل بعد لا قبل
بقوله قبل ان تزوجك يبيد ابطال التعليق وهو ابطال الطلاق المعلق بالشرط
تمام التعليق فلا يصح فبقوله انت طالق اذا تزوجك صار كقوله لامرأته انت
دخلت الدار قبل ان تدخلها حيث تعلق الطلاق بالدخول بسط قوله قبل ان
او قال انت طالق اذا جاءك قبل ذلك حيث يقع عند مجي الغد بلغوا قوله قبل ذلك
ذكر في كلامه ما يستقيم وما لا يستقيم لان اضافة الطلاق الى النكاح مستقيمة
واي ما قبل النكاح مستقيمة فثبت المستقيم ويبطل المستحيل كقوله انت طالق قبل
ان تزوجك حيث يكون ايعا في الحال لانه زمان ما قبل التزوج والقبلي على
الفعل لا تنقضي وجوده بعد لا محالة حتى يكون هذا قبله ولهذا لو قال لا يجيبه
قبل ان تزوجك كان لغوا لانه ايقاع في الحال فاذا قال في اخو اذا تزوجك فقد
الايقاع الى ما بعد التزوج فكان ايقاعا بعد الشرط حيث انه لولا الشرط
ايقاع في الحال لا تسمى له لو قال انت طالق اذا تزوجك يكون ايقاعا بعد التزوج
ولو قال انت طالق اليوم اذا تزوجك يكون ايقاعا قبل التزوج لكان

كونه ايقاعا الى ما بعد التزوج لانه اذا هنا ومتى تعلق الطلاق بالتزوج
نزل بعد وكذا لو قال انت طالق الساعة اذا تزوجك لان قوله انت
طالق الساعة ايقاع في الحال لولا الشرط فاذا ذكر الشرط صار
نحوه في تعلق بالتزوج وكذا لو قال انت طالق قبل ان تخلقي اذا تزوجك
لما قلنا وكان قوله انت طالق قبل ان تزوجك صافه اي وقت لا يقبل
اذا تزوجك قصد تصحيح الكلام وتعلق الطلاق بالتزوج فيصح
فيل كيف يصح تعلق الطلاق بالتزوج وقد ذكر بينه وبين التزوج
كلاما لغوا وهو قوله قبل ان تزوجك قلنا هذا ليس بلغوا بل هو تصريح
بما انتظر تعلق الطلاق بالتزوج لان معناه انما في الحال او قبل النكاح
موصوفه بكونها طالق قبل التزوج فيحمل عليه نصيحيا لكلامه ^{طالق} ^{طالق}
ما ذكرناه انه لو قال لمنكوحته انت طالق الساعة اذا دخلت الدار او قال انت
قبل تدخل الدار ان دخلت الدار ولا تصير قوله الساعة وقيل ان تدخل الدار
ما نعام من التعليق لما ذكرناه من المعنى بل هذا اولي لانه لو جعلناه فاصلا
كلاما بل يتجزأ هنا بلغوا لا تسمى له لو قال لامرأته انت طالق واحدا
الدار او رجعية ان دخلت الدار لا يصير فاصلا ولا يمنع التعليق لان قوله
واحد او رجعية تصريح بما انتظر صد الكلام والتصريح بما انتظر الكلام لا
لغو ولو قال اذا تزوجك فانت طالق قبل ان تزوجك فتزوجها لم ينطق
عند محمد وقيل هو قول اي حية وقال ابو يوسف تنطق وهذا وما تقدم

طلاق قبل ذلك لو اضاف طلاق المنكوحه الى حان ماض طلق ^{في الحال}
كخلافه اذ اضافه طلاق الاجبيه الى زمان قبل نكاحها كالوقال انت
طالق اسرو قد تزوجها اليوم حيث لم يقع شيء ولو قال انت طالق
اذا تزوجك وقع عند الزوج لانه اضاف الطلاق الى النكاح ^{والنكاح}
قبله والاضافه الى النكاح جائزه ولي عاقله باطله لما ذكرنا ولو قال
اذا تزوجك فانت طالق قبل ان تخلفي ينبغي ان يكون على الخلق وان لم
ينص محمد على الخلاف لانه وقوله اذا تزوجك فانت طالق قبل ان تزوجك
سواء لعلنا علم باب من الطلاق الذي يقع منه واحد في الاوقات ^{وتطابق}
من الايمان اصل الباب ان ايقاع الطلاق مضافا الى وقت ^{تكرار} فمكرر لا يوجب
الوقوع بتكرار الوقت لان حكم الايقاع الوقوع والمرأه التي وصفت
بالطالق في زمان وصفت بمكر في سائر الزمان فلم يثبت التكرار ^{الا}
بدليل زائد على اصل الايقاع ثم الزيادة الموجب للتكرار قد يكون ضرعا
وقد يكون دلاله والدلاله معموله كالضريح اذا عرفنا هذا فالنكاح
رجل قال لامرأته انت طالق كل يوم ولا ينيه له طلقته احد لان قوله
انت طالق ايقاع تطليقه ولهذا لو اقتصر عليه لا يقع الا واحد فلا تكرر
يقوله كل يوم لان المطلق في يوم مطلق في كل يوم فلو وجد ما يوجب ^{التكرار}
وقال زفر طلقته ثلاثا في ثلثة ايام لان قوله انت طالق ايقاع وكله كل
يوم الاسما قد جعل نفسه موقع الطلاق عليها كل يوم ودان تجدد

الوقوع عليها حتى تطلق ثلاثا الا ترى انه لو قال انت طالق في كل يوم طلقته
ثلاثا في كل يوم واحد وكذا نقول صيغ كلامه وصف لان طالق اسم
للمراء ولهذا لا يعمل فيه به الثلث فقد وصفها بالطلاق في كل يوم وهي
بالتطليق الواحد تنصف به في الايام كلها وانما جعلنا كلامه ايقاعا
ضروره صحة الموصف وتحقيق هذه الضروره تندفع بالواحد الا ترى
انه لو قال ابدا لا يقع الا واحد بخلاف قوله في كل يوم لان كل يوم في المظروف
والزمان طرف الطلاق من حيث الوقوع فيه فاما يكون اليوم طرفا له لا يصلح
العد طرفا له فيتجدد الايقاع بتحقيق ما انتضاه حرق في ولانه جعل
كل يوم طرفا على جهة لطالق فتعدد الطرف فيتعددا لمظروف ضروره
اما في مسئلتنا جعل الايام كلها طرفا واحدا فاذا اخذ الطرف لكل
المظروف دل على الفرق ان ^{كلامه} لو يقع كل يوم تطليقه لم يبلغ شي من
وهذا لم يقع لفا كل في وفي قوله كل لوني وقوع تطليقه في كل يوم وقع
ثلاثا في ثلثة ايام لانه نوي ما يحتمل كلامه باضمار كله في او باضمار التطليق ^{لما ذكر}
وفيه تشديد عليه فيصدق ولانه يحتمل دوام الواقع ويحتمل دوام الوقوع
يوم تطليقه فكان المنوي محتمل لفظه فيصح وكذا لو قال انت طالق اليوم وغدا
وبعد غد وليس له بنيه طلقته واحد لان بوقوع الواحد تنصف بالطلاق
في هذه الايام لانه جعل الايام كلها طرفا واحدا للطلاق ولو سكت عن ذكر
الايام كانت هذه الايام طرفا للطلاق فكان ذكرها وعدمه سوا

ولو قال انت طالق في اليوم وفي شهر في بعد غدا طلقت فلما لا بد من
يوم يكونه طرفا استشهد محمد فقال لا تتركه لو قال والله لا اكلم كل
يوم من ايام هذا المحرم فكله مرة ليلا او نهارا حث ولو قال لا اكلم في
كل يوم من ايام هذا المحرم لم يثبت حتى يكلمه في كل يوم من ايام المحرم
فيكون قد كمل سبع مرات وان ترك كلامه يوما واحدا لم يثبت خلافه
الاولي لان قوله لا اكلم حرم كلاما على نفسه وجعل ايام المحرم كلها طرفا
واحدا بقوله كل يوم من ايام هذا المحرم فصار كذكر الايام بلفظ الجمع
لا اكلم ايام هذا المحرم فكان شرط حثه الكلام مرة في هذا المحرم فاذا
كلمه ليلا او نهارا حث لان الليالي تدخل تبعاً للايام فلا تقضي بعد
الايام اما قوله في كل يوم جعل كل يوم طرفا على حدة لتكرار الكلام فاقضى
مظروفا على حدة وهو الكلام المحرم فينكر الكلام ضرورة فكان شرط
وجود الكلام المحرم في كل يوم فلا يثبت الامره ولو كلمه ليلا لا يثبت
اليوم المنفرد لا يتناول الليل فان قيل وجب ان يثبت بكل كلام كالو
على الطلاق والعاق والتصدق والظهار بشرط متكرره حيث تكرر
قيل له نعم الطلاق والعاق وغيرهما اذا علق بشرط متكرر تكرر لكن
اذا علق بشرط متكرر لا يثبت على ما ذكرنا في الايمان وعلى هذا لو قال
لا اكلم فلانا اليوم وغدا وبعد غد فهو على الكلام مرة واحدة فاذا كلمه
ليلا او نهارا في هذا المحرم حث ولو قال في اليوم ويغدا في بعد غدا حث

ما لم يكلمه كل يوم ولو كلمه ليلا لم يثبت ولو قال ولست الاكلم
اليوم ولا غدا ولا بعد غدا فله ان يكلمه في الليل دون نهارها كانه
قال لا اكلم اليوم ولا اكلم غدا ولا اكلم بعد غدا لانه عند العيين
كل يوم على حدة فلا يدخل الليل فيه ولو قال انت طالق كل يوم تطليقة
وتقع في اليوم واحد وفي الغد اخر وفي بعد غدا اخر حتى تبين ثلث
لانه قول به ما يوجب التكرار حيث اضا وان كان يوم تطليقة متكرره
اذا اعيد كان الثاني غير الاول فرفق بين هذا وبين ما اذا قال انت طالق
كل يوم والفرق ان هذا جعل اليوم طرفا للتطليقة وانما يكون كذلك اذا
وجد في كل يوم تطليقة وانما توجد اذا وجد الاتباع في كل يوم لان
مصدره وانما تجدد المصدر بتجدد الفعل لانه ما لم يتكرر الاتباع لا
يتصور تكرار التطليقة اما في ذلك المدة جعل كل يوم طرفا للطلاق وكل
يوم يصلح طرفا له من غير تجديد فلم يتكرر ذلك الفرق انه لو يقع
يوم لم يبلغ شي من كلامه وهذا لو لم يقع لغا قوله تطليقة وكذا لو قال انت
طالق في كل يوم تطليقة لانه ذكر التطليقة وكلمه في وتذكر احدا ما يقع
فتذكر ما اولى وكذا لو قال انت طالق عند كل يوم او مع كل يوم ولان جوف
الصلوات يقام بعضها مقام بعض لانه لو لم يتكرر لغت كلمة عند ومع
ولو قال انت طالق اليوم وراس الشهر طلقت واحد كقوله اليوم وغدا
وروي عن ابي يوسف انه يقع في اليوم واحد وفي راس الشهر اخرى لانه ذكر

و فتن مختلفين وجعل كل وقت طرفا على حد بدليل انه لم يجعل ما بينهما طرفا
ولم يجعل راس الشهر طرفا على حد لما اعاد قوله ورأس الشهر لان اليوم ورأس
الشهر ما بينهما طرفا طلقا فاذا انقضت الحظف حدد المطروق ^{الان} لا يري
لو لم يقع راس الشهر اخري لغا قوله ورأس الشهر وصار كقوله راس الشهر ^{واليوم}
او قال انت طالق اليوم واذا جا راس الشهر حيث تطلق اليوم واحد واذا جا
اخري وصار كقوله امرك بيدك اليوم وغدا وبعد غد حيث يكون المراد واحدا
ولو قال امرك بيدك اليوم وبعد غد يكون المراد ^{بالجواب} ان طلاق اليوم واقع راس
الشهر لانه متى وقع الطلاق وصفت به في اليوم بقي واقعا وموصوفه بعد
الي راس الشهر وبعد فلم يخلل بين الوقتين زمان لم تكن فيه طالق واذا كان
ولما لم يوجد ما يوجب التكرار فلم يقع الا واحد وتخصيص راس الشهر لا يوجب
وانما يقتضي نوع فابده اما الفصل فلا خلاف قوله انت طالق راس الشهر اليوم
لواقتصر على قوله راس الشهر لم تنصف بالطالقية اليوم وانما تنصف بها
اليوم بطلاق يوقعه اليوم فصارا وقتين ^{بالجواب} بخلاف قوله اليوم واذا جا
الشهر لانه جعل راس الشهر شرطاً وعلق به الطلاق والطلاق الواقع ^{في اليوم}
لا يمكن تعليقه برأس الشهر فاقضي ذكر راس الشهر طلاقا اخر بخلاف الامر ^{باليد}
لانه لو اقتصر على قوله امرك بيدك اليوم لم يصر الامر بيدها بعد فاذا قال
وبعد غد فقد تخلل بين الوقتين زمان لم يكن الامر بيدها فيه فصارا امرين
هنا بخلافه ولو نوي وقوع طلاق اخر لم يري راس الشهر صدق لانه نوي محتمل لانه

بالقيم اذا خار حرفا لشر وفيه تشديد على نفسه وفي العيون ^{بشبه}
عن اي يوسف جعل قال لامرأته انت بالخيار اليوم وغدا وبعد ^{عند}
فردت الخيار في اليوم كان رد في اليوم ولها ان تخار في الغد ^{وقال} عند
ابو يوسف هو رد في الكل ولو قال امرك بيدك شهرا ولو قال امرك ^{جميعا}
بيدك اليوم وبعد غد فردت اليوم فلها الخيار بعد غد في القولين
وكذا لو قال امرك بيدك اليوم ورأس الشهر وجه قول اي حنفية ان
التخير والامر باليد مقصور على المجلس والتوقيت وضرب المدة مفيد ^{لشهر}
الخيار لما بعد المجلس فاذا ردت الخيار اليوم وقد جعل لها الخيار بعد ^{اليوم}
وبعد الغد كان لها الخيار وصار رد هاتين اليوم وفي المجلس كاعراضها
ولو اعرضت في اليوم لا يكون اعراضا في الغد وجه قول اي يوسف انه ^{جعل}
لها خيارا اذا حد لانه لم يخلل بين اليوم والغد فاصل وكذا بين الشهر ^{ومدة}
لها فيه فقد تطل التغيير فيكون خيارا واحدا فاذا ردت في البعض يكون ^{ردا}
في الكل كردها في اول المجلس بخلاف ما اذا قال اليوم وبعد غد لانه ^{ممكن}
لانه تخلل بينهما زمان لا خيار لها فيه فانفصل الثاني عن الاول فبرد احدهما لا
يرتد الاخر وفي المهادات رجل قال لامرأته انت طالق في ليك ونمارك ^{في الليل}
طلقت في الحال واحد ولا يقع بعد ذلك شي لانه اضاف الطلاق الي وقتين
حيث جعلها واحدا والوقت يعطى للزوج فيه فيقع في الحال واحد ^{محققا}
لوصف ثم لا يقع بعدها شي لان الواقع في الحال باق في الزمان الثاني فكانت ^{موصوفة}

واخرهن اليوم الخامس لانه يقع طلقه اليوم ولم يقع في الثاني شي
ثم يقع اخر في اليوم الثالث ولم يقع في الرابع شي ثم يقع في اليوم الخامس
وبعض المشايخ صح ما ذكر في الكتاب فقال كنا بقوله احرهن عن اليوم
بدليل انه اوقع في كل يومين طلقه فكان الطلاق الاول لليوم الاول والثاني
والطلاق الثاني لليوم الثالث والرابع والطلاق الثالث لليوم الخامس والسادس
وعلم ان المراد به احر الادوار اليوم السادس لان هناك ثلثة ادوار الا ان
هذا لا يصح لانه لو كان كذلك لقال احرهن اليوم السادس ولم يقل
السادس وهذا انما يصح على ما ذكر في بعض النسخ احرهن اليوم السادس
بغير كله في وقال بعضهم ما ذكر في الكتاب صحيح مع كل في ايضا ويكون
عن الطلقات لان الطلق الاول يقع في اليوم الثاني من الاول لانه يصير
كل طلق في احدى يومين منكرهما والابقاع المضاف الى احدى الوقتين من احدى
اخرهما على ما ذكرنا في الايمان فتقع الطلق الاول في اليوم الثاني والثانية في
الرابع والثالثة في السادس غير ان هذا يخالف لما قال محمد في الكتاب لانه قال
لولا بنو شيئا وقع في الحال واحد ولو كان مضافا الى احدى الوقتين لما وقع
شي نكان الصحيح ما ذكرنا انه يقع احرهن في الخامس والمذكور احرهن على
بغير كله في نحو ما ذكر في بعض النسخ ثم ذكر محمد بعد ما سئل عن الطاهر
قياس ما بل الطلاق فقال اذا قال لامرأته انت علي طهر ابي كل يوم فهو طاهر
واحد ويبطل بكفاره واحدة ولا يقربها ليل ولا نهار احيى بكفر لانها

عليه ما لم يكفر ولا ينبغي ان يقربها حتى يكفر لان عليها الامتناع
من الحرام كما هو عليه ولها ان تطالبه بالتكفير وتخاصمه في ذلك
لانها استحققت الامساك بالمعروف وهو بالظهار فهو عليها ذلك
فلما ان تطالبه بما صار مستحقا لها بالنكاح وتجبهره القاضي
التكفير عند طلبها لانها لا تتوصل الى الامساك بالمعروف الا به
ولو قال انت علي طهر ابي في كل يوم كان مظاهرا في كل يوم ويتجدد بخلاف
اليوم بطل طهارته في ذلك اليوم وكان مظاهرا في اليوم الاخر طهرا جديدا
وله قربانها في الليل فان كفر في يوم بطل طهارته في ذلك اليوم وعاد من الغد
لان في الليلة الاولى الطاهر واحد وفي الليلة الثانية يتجدد في كل يوم
كما ذكرنا في الطلاق والظهار مما يتكرر بشكر الشكر كما لو قال كما دخلت
هذه الدار فانت علي طهر ابي حيث شكر الطاهر بشكر الدخول وتوقفه باليوم
عدا وقال بنو لي لي هو مظاهرا ابي حتى يكفر وقاس على الحرم الثانية
بالطلاق حيث انه لم يتوقف بالتوقيت ولكن انقول موجب الطاهر
لحرمه وهي تحمل التوقيت لحرمه العدة وحرمه البيع الى الفراغ من
الجمعة وحرمه صيد المحرم الى ان يحل والحرمه بسبب الحيض واذا احل
التوقيت صح توقيتة ولا ينبغي بعد مضي الوقت الا ان الحرم الثانية
به موقته ترتفع بالكفاره بخلاف الطلاق لان الحرم هناك بسبب زوال الملك
والعدم محل الحكم وذلك لا يحمل التوقيت على هذا لو قال انت علي طهر ابي

شهر الحرام يقدم فلان فهو كما قال ويسقط الشر وقد روي فلان
لأننا الحرم نصير وقتنا إلا أن ينزله انتطال في كل يوم وانما على كظم
أي في كل يوم قرفا من وجهه وهو أنه اذا وقع الطلاق في يوم يقع عليه
أخرى في يوم آخر ولا يرفع الطلاق الا في يوم الطهر يرتفع في كل يوم
لان الطلاق يرفع النكاح ورفع النكاح لا يحتمل التوقيت لان النكاح
لا يحتمل التوقيت اما الظهار لتحريم المستفاد مع بقاء النكاح وانه يحتمل التوقيت
كالحرمه الثالثه بالحيض والنفاس واليمين ما ذكرنا ولو قال انت علي كظم رامي
اليوم وكما جاء يوم كان مظاهرا منها اليوم واذا مضى اليوم بطل بقاء
الظهار لان وقت اليوم وله ان يغيرها في الليل ما قلنا فاذا جاء الغد
مظاهرا ظهرا اخرجها بما غير وقت وكذا كما جاء يوم صار مظاهرا
ظهرا اخرج مع بقاء الاول لا يبطل الا الكفارة فان قرنها في الغد فعليه
كفاره واحده وان قرنها بعد الغد فعليه كفارة او كذا ما رواه ذلك بالكثير
مره يرتفع ظهرا ذلك اليوم وينعقد في اليوم الثاني لان المعلق بالشرط
كما مرسل عند وجوده فيصير كأنه قال عندي كل يوم انت علي كظم رامي
ولو قال ذلك لا يرتفع الا بالكفاره لانه غير موقت وانعقاد الظهار الاول
لا ينسخ انعقاد الثاني كما لو ظاهرها مرتين او ثلثا في مجلس واحد ومجلس
كان عليه لكل ظهار كفارة هكذا نقل عن علي رضي الله عنه ولان تكرار الظهار في امره
كثرة اليمين فكما يجب كل شيء كفارة فكذا بكل ظهار فان قيل اذا ثبتت الحرمة

الموقته بالظهار الاول كيف ثبتت بالظهار الثاني والثالث
قلنا ثبتت الحرمة بالظهار الاول مع بقاء ملك المحل فتحقق الثاني
والثالث واجتماع اسباب الحرمة في محل واحد لا يري ان صيد الحرم
علي الحرم حرام لا حرامه ولو كونه في الحرم والحرم حرام علي الصائم
لعينه ولصومه وليمينه اذا حلف لا يشترط الكفاره في الحكم
غير الكفاره الاولى في الحكم والحرمة الثانية غير الحرمة الاولى
وان ظاهرها ثلث مرات ونوى بالثاني والثالث تكرار الكلام فعليه
كفاره واحده لان صيغة الاخبار والانشاء في الظهار واحد والكلام
الواحد يعاد ويكرر ولا يجب به الا ما يجب بالاول وذكر في المحجبون
الحسن بن زياد روي عن ابي حنيفة في رجل قال لامرأته انت علي كظم
امي ما به مرة وحيث عليه ما به كفاره لان تشبيهها بظهار لامرأته
الموجب للكفاره وقد تعدد فتعذر الكفاره لان السبب ما ينقضي
وقد نص علي ما به مرة فانعقد سببا لا يجب ما به كفاره كما اذا حلف
وكذا سائر الاسباب الموجبة للكفاره الا ترى انه لو قال لاربعة نسوة له انت علي
كظم ابي يصير مظاهرا منهن ويلزمه اربع كفارات عدنا وان كان اللفظ واحدا
وهو مروي عن عمر رضي عنه وارهيه والحسن البصري بخلاف كفارة اليمين لان
وجوبها لغيره لم يسهل نفيها عن علي ما ذكرنا والله اعلم باب من الطلاق الذي يكون
من غير المزوج فيجيزه المزوج فيقع او لا يقع اصل الباب ان تصرف

النفذ لئلا يتوقف على اجازة الحاكم اذا كان له مجيز حال وقوعه
وانما يكون له مجيز حال وقوعه اذا كان من وقع له العقد او عليه
ملك مباشرة بنفسه اما اذا كان لا يملك مباشرة بنفسه لا يتوقف
ولا يعمل فيه الاجازة لانها تنفذ العقد الموقوف فيصير بها كانه
فعل ذلك بنفسه تقديرا وانما يكون فاعلا تقديرا ان لو كان حال الزوج
منه حقيقة حكم بصحة فاما اذا كان عند وجوده منه حقيقة لا حكم
بصحة لم يمكن ان يجعل فاعلا تقديرا لان المقدر لا يكون فوق المحقق
وحرره هو ما ذكرنا في الإيمان ان يمين تقتضي شرطية المستقبل
الماضي لان المقصود انما يحصل به اذا عرفنا هذا قال محمد امراء قالت
قد جعلت امرى بيدى واخترت نفسي او قال لها فصرى جعلت امرى
بيدك فقالت اخترت نفسي فبلغ الزوج فاجاز له لم يقع الطلاق ويصير
الامر بيدها فيجلس عليها باجازه الزوج اما في الثانية فلان النفذ
مهما باشر تصرفا قبل اجازة الزوج يجعل بيد الزوج في الطلاق وهي
باختيارها نفسها تملك التخيير والجعل يتوقف على اجازة الزوج
له مجيز حال وقوعه لان الزوج يملك مباشرة بنفسه ويتوقف
وينفذ باجازه اما اختيار المرأة لا مجيز له حال وقوعه لان الزوج
يملك مباشرة بنفسه لانه لو قال لها بعد ما خيرا اخترت نفسك كذا
جعلك مختاره او وكل وكلا لقبول المرأة ذلك لا يقع الطلاق

تنفذ الجعل ولم ينفذ الاختيار وصار الامر بيدها في المجلس
الذي عملت فيه بالاجازة وهذا لان اختيارها نفسها بعد التخيير
الترام حكم الاختيار والزوج لا يملك الزامها حكم الاختيار فلا يترتب
تصرف النفذ في ذلك ولو وقع الطلاق وقع باختيار المرأة نفسها
بما على تخيير النفذ لياها ولاد جده اليه لان الامر انما يصير بيدها
بتصرف النفذ عند اجازة الزوج لما ذكرنا الاختيار قبل ذلك اختيار
قبل صيرورة الامر بيدها كما لو قال لها الزوج اذا جاعد فاخاري نفسك
فاختارت نفسها اليوم واما المسألة الاولى فلانها باشرت نصريين ^{الاختيار}
بملك الزوج مباشرة وهو جعل الامر بايد فيتوقف فاذا اجاز نفذ ^{والثاني}
لا يملك الزوج مباشرة لما ذكرنا فلا يتوقف فلا ينفذ بالاجازة قال اجاز
الزوج بان كان حاضرا او بلفظ بان كان غائبا فاجاز صار الامر بيدها
في مجلس عليها ولو قال جعلت امرى بيدى وطلقت نفسي فاجاز الزوج ذلك
طلقت واحدة رجعية وصار الامر بيدها حتى اذا طلقت نفسها حكم
التفويض طلقت اخرى بائنه لانها انت تنصرفين بملك الزوج مباشرة
بنفسه ونائبه فيتوقف على اجازته فاذا اجاز وقع الطلاق وصار الامر
بيدها لان وقوع طلاق رجعية لا يقع صيرورة الامر بيدها ولا التخيير
مخلوقا لبائنه فان قيل وجب ان يقع ثلثا في الحال لانها طلقت نفسها بالتخيير
الذي جعلت في يدها والواقع به باين وقد اجاز الزوج الامر في ذلك

في الاصل انها قالت طلقت نفسي بملكاي بذلك التخييل **قول** له نعم الان
 اضافتم لا نضع لانها لا تملك تطلق نفسها قبل صيرورة الامر بملكها
 واذا التفت اضافتم اصارا كانا قالت طلقت ^{نفسها} وجعلت امرى بملكاي ^{فوق}
 الامران على اجازة الزوج **امراه** قالت لو زوجها قد احتزن نفسي منك
 اجرت لم يقع شيء لما ذكرنا انه لا يملك الزامها حكم الاختيار فلا يتوقف على اجازة
 الا اذا طلقت نفسها بعد الاجازة فيقع **رجل** قال لامراه الغير اذا
 دخلت الدار فانت طالق فاجاز الزوج ودخلت الدار طلقت لان ^{اليمين}
 تصرف بملك الزوج مباشرة بنفسه ونائبه فيتوقف على اجازته ذلك
 المسمى على ان يتوكل باليمين بالطلاق جائز ولو دخلت الدار قبل الاجازة
 ثم اجاز لم تطلق الا اذا دخلت بعد الاجازة لان اليمين تقتضي شروطا
 في المستقبل دون الماضي وانما انعقدت اليمين بعد اجازة الزوج مقصورا
 على حال الاجازة تقتضي وجود الشرط في المستقبل لان الاجازة انما
 تعمل في اليمين خاصة لان الزوج بملك اليمين ولا يملك فعلها وهو الدخول
 فانصرفنا الاجازة اليها بملك دون غيره كما قلنا في التخييل **فوق** من هذا
 وبين البيع الموقوف على اجازة المالك اذا اجاز حيث يثبت الملك المشترك
 من وقت العقد حتى يملك الولد الزيادة الحادثة فيما بين العقد والاجازة
 والفرق ان كل تصرف يتوقف حكمه على شيء فالاصل ان جعل ذلك التصرف ^{معلقا}
 بالشرط لان في جعله سببا موقوتا وجوده مخلف الحكم عن السببان

التصرف الذي لا يحتمل التعليق بالشرط كالبيع وشجرة فغدر جوده
 معلقا فقلنا بوجود السبب في الحال واعتبرنا الشرط داخلا
 في الحكم لا في السبب ولهذا ثبت للكنز الموقوف من الخيار واذا
 كان السبب موجودا في الحال وناخر الحكم الى وقت الاجازة دفعا للضرر
 عن المالك فعند الاجازة يثبت المالك من وقت العقد لان البائع ^{النفاد}
 دفع الضرر عن المالك ولا ضرر عليه في انعقاد السبب مع تخلف الحكم
 التصرف الذي يحتمل التعليق بالشرط اذا توقف حكمه على شيء جعل معلقا
 واليمين تحتمل التعليق **ولم** قال اذا جاعل فكل امراه اتزوجها في طالق
 او ان دخلت الدار فانت طالق صح هذا التعليق فجعلنا الموجود من الضموري
 معلقا بالاجازة من الزوج فعند الاجازة يصير كانه وجد لان فلا
 يثبت حكمه الا بعد الاجازة وكذا الامر باليد والتخيير من التصرف في الحق
 ذكرنا رجل تزوج امراه على انما طالق جاز النكاح ولم تطلق ^{الطلاق} لانه اخرج
 مخرج البتة او مخرج الشرط وانما كان مقتضى ان يكون مقارنا للنكاح
 لان ثبوت البتة يقارن بثبوت المبدل فيقتربان ويقعان معا فيكون وقوع
 الطلاق مقارنا لوقوع النكاح وانما اعتبرناه شرطا للخيار فذلك لان ما
 شرط في العقد يثبت مقارنا للعقد لا بعده **الا** ترى انه لو باع بشرط الخيار
 ثلثة ايام لم يثبت للشفع حق الشفعة ولو قبل الخيار بعد تمام العقد وثبت
 الملك للشفعي فثبت له حق الشفعة كما في البيع البائن بشرط الخيار ^{للمشرك}

فكان باختيار الامر من وقوع الطلاق متعلوفا للنكاح
والنكاح وقع عليها وهي اجنبية فكذا الطلاق فان قيل لو قال اجنبية
ان تزوجك فانت طالق فان كان وقوع الطلاق مقارنا للملك عليها
وهي اجنبية فكذا الطلاق يقع عليها وهي اجنبية قيل له القياس
يصح وبه قال بشر الا انا قولنا القياس بحكم العرف لان المراد باليهين
بالطلاق المضاف الي سبب الملك الملك لا سببه فيكون النكاح كتابه
عن الملك فاما كانه قال ان ملكك النكاح فانت طالق فيكون الطلاق مضافا
اليها وهي متكوحة ولا عرف هناك ارادة الملك بالنكاح والتزويج دون
السبب فصرنا الى الحقيقة وانما جمع محمد بين هذه المسائل وبينما تقدم
ايضا حاشا تقدم ليس ان اختيارها نفسها باطل لان الزوج لا يملك
ذلك كما ان الطلاق المشروط في النكاح باطل لعدم ملك الزوج مباشرته
ونايبه هذا اذا بدا الزوج لهما اذا بدلت المرأة فقلت زوجتي نفسي منك
الى طالق او علي ان امري بيدي اطلق نفسي كلما اريد فقال قبلت صح النكاح
ودفع الطلاق وصار امرها بيدها لانها اذا بدا الزوج وجد التطلق
الامر بايد قبل النكاح فلا يصح اما اذا بدلت المرأة وجد التطلق بعد
لانه لما قال قبلت بعد انما صار كانه قال قبلت علي انها طالق او علي ان
امرها بيدها فيكون الطلاق والامر باليد المذكورين بعد تمام النكاح فصحا
وهذا هو الجواب ان المرأة اذا ارادت ان تتزوج بزوجه ليحل لها زوجها

الاور وخافت ان الثاني لا يطلقها فيبغي ان تبدأ بالاجابة تقول زوجتي
نفسى منك علي الى طالق بعد ما دخلت لي او بعد يوم او علي ان امري
بيدي اطلق نفسي كلما اردت او متى شئت لو كلما اريد قبل الزوج
وذكره الوكالة امره وكلت رجلا بتزويجها من رجل فزوجها منه
ومرط عليه انه اذا تزوجها كان امرها بيدها فالنكاح جائز وامرها
بيدها حين تزوجها لان هذا في سبب الزوج ولا ضرر عليها فيه ولا هو
بقول الوكيل ولو كان الزوج هو الوكيل كان النكاح جائزا والمرط بطلان
لان الزوج لم يامر به بذلك وهو يتضرر به ولو قال الزوج زوجتي امره
فاذا فعلت فامرها بيدها فوجه الوكيل لم يشترط ذلك لهما فامرها
بيدها حين تم العقد لان الامر بيد الزوج وليستفاد خرجت وليستفاد
مضافا الى النكاح كما يستند به منجر بعد النكاح ولو قال زوجتي امره
واستطاع لهما اني اذا تزوجتها فامرها بيدها لم يكن الامر بيد المرأة
ان يشترطه الوكيل لان الزوج لم يجعل الامر بيدها بنفسه بل فوضعه
الى الوكيل فما لم يباشره الوكيل لا يصير الامر بيدها وليس في ترك
الوكيل هذا الشرط ضرر على الموكل بل فيه نفعه رجل قال لا خير اكتب
الي امرائي ان خرجت من منزلك فانت طالق ففعل وخرجت المرأة بعد
ما كتب الكتاب قبل قرأته على الزوج ثم قرى عليه فاجازه وبعثته الي
المرأة لم تطلق بالخروج الاول فان خرجت بعد اجازة الزوج طلقت

هكذا وضع المله في هذا الكتاب ووضع محمد في الاصل فقال
لو ان رجلا قال لاخر قد بلغوا ان امرائي تخرج من منزلهما وانما كاتب
واريد ان اخذ رها فاكبت في ذلك كما بافكتب الرجل اليها ما بعد فان خرجت
من ذلك فانت طالق فخرجت بعد ما كتبت الكتاب قبل ان يقرأه الكاتب على الزوج
ثم قرأه الكاتب على الزوج فاجاز الزوج وبعث به الي المراه لم تطلق الزوج
لان خروج المراه وجد قبل ثبوت اليقين بالطلاق لان الزوج ما امر الكاتب
بكتبة له كتاب يمين بطلاقها وانما امره ان يكتب كتابا يحذرها عن الخروج
بعضها فاذا كتب الكاتب كتاب يمين بطلاقها كان فضولا في هذا الكتاب
فيكون موقفا على اجازة الزوج فاذا اجاز الان صار يمين بالطلاق
فما لم يوجد بعد ذلك خروج لا تحت وبه يمين ان ما وضع صاحب الكتاب
صحيح وانما الصحيح ما وضع محمد لان الزوج لو امره بكتابه الطلاق كانت
الامور ككتابه الامر بنفسه ولو كتبت بنفسه طلقت بالخروج بعد الكتاب
ولا حاجة الي القراء والاجازة ثم ابتد محمد المله بالخروج وانما بالدخول
واختلف المتأخرون فيه فمنهم من قال ما ذكر في الدخول من المله غلط وقع من الكاتب
عليه نظر ان لا يشترط ان بالدخول ومنهم من قال لا يصح ما اراد بالدخول ملة اخري
وهو انه لو كان بلغ الزوج انها كانت تدخل بيته وقت خيبت وكان يسوء ذلك
تخاف منها على ما في منزله فقال ان كتبها واخذها من الدخول في منزل فكتبت
اليها اما بعد فاني خلعت من زوجك فانت طالق فقد اشار محمد بالخروج

الدخول ان هنا مسئلتان ملة في الدخول وملة في الخروج وكثيرا ما
يفعل محمد بكتبة يذكر ملة ويجيب ملة اخري ليس يريد الجواب ان هنا
ملة اخري والله اعلم باب من الطلاق الذي يقع بالماله والذي لا يقع
من طلاق السند وغيره اصل الباب ان من خاطب غيره بكلمات يحتاجه
الي الجواب فان اجاب المخاطب بما يصلح جوابا لكل قطعا جعل جوابا لكل
كقوله لغيره بعت منك هذا العبد وهذا الجارية واجرت هذه الدار بالفلان
فقال قبلت لكل واشتريت واستاجر من يكون جوابا وكذا قوله لي عليك السلام
وماه دينار وكذا حظه فقال لكل جميع ذلك وان اجاب بما يصلح جوابا لكل
ويصلح جوابا للبعض جعل جوابا لكل ايضا ترجيحاً لاحوال المحتالين على
الاخر حتى يصير محبياً لكل ما تكلم به ولا يصعب شيئا من كلامه كما لو اجاب فيما
ذكرنا من صور البيع بقوله اشتريت وفي الاقرار بقوله نعم وان اجاب بما يصلح
جوابا للبعض ولا يصلح جوابا لكل جعل جوابا للبعض لانه تغلر جعل جوابا
للكل ثم ينظر ان كان فيه ضرر على المخاط لا يثبت الحكم بدون رضاه كقوله
العبد والجارية او قبلت الاجارة وان لم يكن فيه ضرر عليه صح الجواب باب
اتقيا عليه كقوله في ملة الاقرار كد على كذا حظه او الف درهم او ماه دينار
بلزمه ما اقر به وان اجاب بما لا يصلح جوابا لكلامه جعل كلاما مستنداً
على قبول المخاطب وتصدق كقوله في البيع اشتريت منك هذا الثوب باب
وكقوله في الاقرار كد على كذا شعير وحرف اخر ان كل ما يذكر لتأكيد

لا يوجب تغيير صدر الكلام لان حكم صدر الكلام ثابت بدون
الموكل فالموكل وجب تقربوه لا تغييره لان الموكل لا يوجب الا
ما يوجب صدر الكلام لانه لو اوجب كون متناقضا ومبطل
لاموكل وصدر الكلام اوجب كذا المصدر اقتضا كقوله ضربت واعطيت
اي ضرب ضربا واعطيت عطا فصار المصدر مذكورا اقتضاه لا ينعقد
وغيره احران الكلام يعمل بدلالة كما يعمل بضمحه لان النص معمول
بعبارة تارة ودلالة اخرى وبها جميعا في محليين مختلفين اذ هو واحد
قال محمد بن جعفر قال لامرأة اختاري اختا ربي اختا ربي بالفرق بين
كلمة الطلاق فتاقت قد اخترت نفسي واحدا او بواحد او اخترت
طلقت ثلثا وعليها الالف استحضانا والقياس ان لا يقع في التخيير
وان توي الطلاق لان التفويض اليها انما يصح فيما يملك الزوج مباشرة
بنفسه وهو لا يملك الايقاع بهذا اللفظ حتى لو قال اخترت نفسي
او اخترت نفسي منك لم يقع شي فلم يملك التفويض اليها بهذا اللفظ ايضا
لكن تركنا القياس لاثار الصحابة وصولا ليعلم اجمعين لانه روي عن عمر
وعثمان وعلي وبن مسعود وابو عمر وجابر وزيد وعائشة رضي الله عنهم
انهم قالوا الرجل يخير امراته ان لها الخيار ما دامت في مجلسها فاذا
قامت من مجلسها فلا خيار لها وان الزوج يخير بين ان يستديم نكاحها او يملك
بفارقها فيملك ان يسويها بنفسه في حقه بان يخيرها وقد خير رسول الله صلى الله عليه وسلم

نساء حين نزل قوله تعالى فتعالى فتعالى فتعالى واسر حكن ثم القياس على هذا
ان لا يبطل خيارها بالقيام عن المجلس لان التخيير من الزوج مطلق والمطلق
فيما يحتمل التأييد يتأكد لكن تركنا القياس لاثار المدكره ولان الخيار
الطارى لهما على النكاح فزجده الزوج مقبوع بالخيار الطارى سرا
وهو خيار المعتقد وذلك مفيد بالمجلس فكذا هنا لما للخيار ما دامت
في المجلس وان تطاول يوما او اكثر لان المجلس قد يطول وقد يقصر
توي ان قبض يدك الصرف ورأس ما ان السلم اتوقت بالمجلس لم يتوقف
بين طوله وقصره فان قامت واخذت في عمل يعجز ان قطع لما كانت فيه
بطل خيارها الا توي ان المجلس مناظره ثم مجلس كل اذا اشتطوا به ثم
قال اذا اتقلا ولان الزنا بغير المجلس انما يبطل المجلس لوجود دليل
الاعراض عما فوض اليها وذلك يحصل باشتغالها بعمل اخر وكذا
وان لم تذهب لان القيام بغيره لاري وبه فارق الصرف والسم لان مجرد
القيام لا يبطل العقد لان دليل الاعراض منه غير معتبر وانما للمعتبر
الاقتراح قبل القبض واذا اطلقت استحضانا فنقول طلقنا ثلثا
الالف لان الزوج ذكر الاختيارات اثلث مقطوعا بعضها على بعض
حيث لم يذكر بينهما او الحطف وقرن الالف باجز من فتوقف كل من
علي جواب المرأة قلما قالت اخترت جميع ذلك لا يشك ان جواب كل قطعا غير ان
الاول والثانية تقع بخبرتي والثالثة تقع بالذلة لانه جعل الالف

بأنه لما ذكرنا فلا يصح جعلها واحدة إذا قلت اخترت
نفس واحدة فقد انت بما يصح جوابا للكل بأن تكون الواحد قايده مقام
الاختياره أي اخترت اختياره واحد فتقام مقام المصدر كما يقال
وجعا أي ضربا وجعا فتكون الواحد صفة للاختياره وتكمل أن يكون
عن البعض بأن تكون الواحد صفة للتطبيق أي اخترت نفسي بتطبيقه
فيجعل جوابا للكل كيلا يبطل شي من الاختياران ولأن المصدر الاختياره
التطبيق لغة فكان اعتبار المصدر اللغوي أولى لأنه أعم فائدة وأما قولها
بواحد فالظاهر أنه لا يذكر الجمل كما هنا قالت اخترت الكل بدفع واحد
فيكون جوابا عن البعض فيجعل عن الكل ولو قالت قد اخترت نفسي بالاولى
أو بالآخره طلقت ثلثا وعليها الالف في قياس قول أي حينئذ وقال أبو يوسف
طلقت واحدة بأيد في الأولى أو الوسطي بغير شيء واحد بأيد بالآخره
والخلاف بناء على أن المعنى عند في الأولى أو الوسطي التطبيق أو الاختيار
كما به عن الموت وليس هنا موت مذكور فلا بد من صرفه إلى موت مذكور
فقدما بغير أي التطبيق لأنها موجبة التأكيد وهو مقتضى الجواب
وعند أي حينئذ إلى الاختياره لأنها هي المصدر لغة ومقتضى اللفظ لغة
الصرف إليها أولى لأنه أعم فائدة لأنها لو صرفناه التطبيق أن حصل النهج
الشرع لا يحصل لأهل اللغة وإن صرفناه إلى الاختياره حصل النهج لأهل
الشرع والله فكان أولى ولا تصرفناه إلى الاختياره يكون جوابا للكل

ولو صرفناه إلى التطبيق لا يكون جوابا للكل وجه قولها أن معنى
قولها اخترت الأولى لم يصح إيهامها بالكله الأولى ما الذي صار إيهامها
بالكله الأولى تطبيقه فكان ما صرح به بذلك كما هنا قالت اخترت التطبيق
أو اخترت التطبيق الأولى لما ذكرنا أنه كتابه عن الموت فيجوز أن يراد به
التطبيق فلا يقع الا واحد ويجوز أن يراد به الاختياره فيقع الثلث
الكل الطلاق لا يقع بالشك ولأنها اجابت بما يصح جوابا للكل لأنها
منى صرفنا قولها الأولى أو الوسطي أو الآخره إلى الاختياره صار كما هنا قالت
اخترت الاختياره الأولى حتى يصير جوابا تلغوا الأولى أو الوسطي لأن الاختياره
غير متعده لأنها لا تختار نفسها الأمره فصرفنا الأولى إلى التطبيق صوتا
عن الالتفات لانتهايات متعدده وإذا انصرفنا إلى التطبيق صار كما هنا
قالت اخترت التطبيق ولأن الأولى أو الوسطي غير مفيدة في حق الترتيب
لكنه مفيدة في حق الأفراد فيعتبر فيها بينة ولا يبي حجة أن الأولى
لموت والنفقة يصرف أي المنعوت المذكور لا إلى غير المذكور مع إمكان صرفه
إلى المذكور والمذكور الاختيار دون الطلاق فصار كما هنا قالت اخترت الاختياره
أو الأمره الأولى لأنني لو قال أمرت ببيدك بنوي ثلثا فقالت قد اخترت
نفسى بواحدة تقع الثلث ولو قالت طلقت نفسي بواحدة لم يقع الواحد لأنه
نعت فرد فيقتضي مصدرا محذورا فثبت المصدر على موافقة الفعل فثبت
الاختياره في الأولى والتطبيق في الثانية لأنها اجابت بما يصح جوابا

بشكل والبعض فيجعل بشكل كقولها اختارت نفسي حيث جعل
جوابا عن الاختياره دون التطبيقه قوله الاختياره غير متعدد
قلنا نعم حكما لا نختار نفسها ولا تخلص نفسها الامر غير انها متعدد
لفظ الاتري في الزوج كلفظ الاختيار وهذا يعني لذكر الاولى والوسطى
والاخيره لان قوله في كل مره اختارني يقتضي اختياره لا محاله والثابت
اللفظ كالثابت لفظا فكان الاختيار متعدد اللفظ والعبره اللفظيا
يرجع الى اللفظ لا الى الحكم الاتري انه لو قال لامرأته انت طالق
الانكاح الاستثنا ولا يقع الا واحد اعتبارا للفظ وللحال
كل جارية في جزء الا امهات اولادهم ادعي اموميه الولد
كان القول قوله اعتبارا للفظ وكذا لو اوصي بثلث ماله الا ان
ما له الفصح الاستثنا ولانها اتت بالترتيب فيما لا يليق به صفة
الترتيب فيلغو ذكر الترتيب فيبقى قولها اختارت نفسي فيكون جوابا
بشكل ويانه ان التطبيقات الثلاث اجتمعت في ملكها حتى تقع
باختيارها نفسها والمجتمع في زمان او مكان لا يليق به صفة الترتيب
فكذا المجتمع في الملك لان تقوم اذا اجتمعوا في مكان لا يقال هذا
وهذا اخر وانما يقال ههنا اولاد ههنا اخر فيكون الترتيب في
لا في ذاتهم وكذا لو اشترى عبدا في عقد متفرق لا يقال هذا العبد اول
وهذا اخر وانما يقال اشترى هذا فالترتيب في الشرائع الدات

181
وبعد في قولها اختارت التطبيقه الاولى لانه يلغو ذكر الترتيب فيبقى
قولها اختارت التطبيقه فان قيل ينبغي ان لا يقع شي لانها لما لم يرد
الترتيب في قولها اختارت به لا يقع شي مالم نقل اختارت نفسي قلنا هذا
اذا لم يكن في لفظ الزوج ما يدل على تخصيص الطلاق وفي لفظ ما يدل عليه
وهو كونه اختاري لانا لا نختار به انما نذكر في حق الطلاق لاني امر
والمحذور بالثالث هو الطلاق دون غيره فصا كانه قال اختاري نفسك
او طلاقك فقال اختارت فيكون جوابا ولهذا لو قال الزوج نويت الاولى
الطلاق وبالباقى افهامها لم يصدق قضا وتبين بالثالث لان الثاني
والثالث انجاب صحيح ظاهر والقاضي مأمور بانواع الظاهر لكنه
يصدق به يانه لان التاكيد محتمل وتفهم الخطاب ايضا ولو قالت اختارت
نفسى بتطبيقه او طلق نفسي واحد بانه في قياس قولهم جميعا
لانها نصت على التطبيقه وهي متعدد في نفسها حقيقة وحكما فلا
يمكن ان تجعل جوابا عن الكل فجعل جوابا عن البعض فيقع واحد
فاذا قال عني الاول والثاني لم يلزمها شي وان قال عني
الاخيره يلزمها الا ان هذا اذا ذكر الاختيارات بعضها منفصل
عن البعض اما اذا ذكر معطوفا بان قال اختاري واختاري واختاري
بالفقال اختار جميع ذلك او اختارت واحد او بواحد او اختارت
ثلاثا لفظا ذكرنا لكن هذا لا يصدق بالكل ولعله معلق بالاخيره

لان هذا ذكر الاختياران معطوفان بعضهما على بعض وذكر في اخرها المال
 فانصرف الى الكل كما لو ذكر في اخره شرط او استثناء او شبه كلام منقطع عن
 الاخر ولو قالت اخترت نفسي بالاولى وبالوسطى او بالاخيرة فكذا عند أي حين
 لما ذكرنا انه جواب لكل وعند ما لم يقع شيء والفرق لها ان الاولى لما انصرفت
 الى التطبيقه كان الجواب في قولها اخترت الاولى كل الجواب فيما اذا قالت
 نفسي بتطبيق واحد ولو قالت ذلك هنا لم يقع شيء في قولها جميعا وفيه يقع
 والفرق ان هذا لو وقعت الواحدة ما ان تقع بغير شي او بثلاث الالف لا وجه
 الي الاولى لان الزوج لم يرضي بوقوع الطلاق بغير شيء حيث جمع الكل بزوج
 واعقبه بالمان بخلاف الاول لا وجه الي الثاني لانها لو وقعت بثلاث الالف
 ويؤثر ملك الزوج عنها بثلاث الالف وهو لم يرضي بالبينونة بثلاث الالف
 فاما انه رضي بزوج الملك عنها بالاولى والثانية بغير شيء حيث لم يجعل
 الاولى والثانية شيئا من البدل الا ترى انه لو قال الامراته انت طالق ثلاثا
 او على الف قتالت قبلت واحد لم يقع شيء وكذا لو قالت الواحدة بثلاث الالف قبلت
 لو وقعت وقعت بثلاث الالف وهو لم يرض بوقوع البينونة بثلاث الالف
 الواحد بالف لم يقع شيء ايضا لانه لم يرض بوقوع البينونة بثلاث الالف وهو لم يرض
 بتبنيها الالف في مقابل الواحد الاثلاث الالف لانا الزوج جعل الالف في مقابل
 اثلاث الالف مقابل الواحد فليكن هذا قبلنا او جفت فيكون كلاما مبتدأ ودر
 اذا وكل رجلا بطلاق زوجته ثلثا بالف فطلقها واحد بالف فطلقت والفرق

١٨٣
 ان هذا تصرف الوكيل وعدم نفاذه يعتمد الموافقة والخالفه وهو خلاف
 لاخير فلا يعد خلافا كما لو وكل رجلا ببيع عبده بمائة فباعه بمائتين اما
 المادلات فصح القول بغير هذا لانها في كل وجه والاحتجاب من جهة
 وهذا لو قال انت طالق بعثه درهم فقالت قبلت بعثه ذنابير لم يصح
 ما لو قال هذا طالق وهذا بالف فقبلت احدا ما طلقته نصف الالف لان
 بوقوع الفرقه بينه وبين احدهما اذا وجب عليها حصتها من المال لان
 احدهما لا يتصل بكاح الاخرى بخلاف ما لو قالت طلقتي ثلثا بانك فطلقها
 واحد حيث تقع بثلاث الالف لا بالواحد لا يصح الا عوض والابدان والعرض
 ينقسم على العوض لانها لما قسمت الثلث بالف فقد جعلت بازا كل
 ثلث الاثلاث فيما صنع الزوج منفعة لها لانها لما رضيت بوجوب جميع الالف
 في مقابل التخلص منه فلا يكون راضيه بالتخلص منه بثلاث الالف او
 والواحد يتخلص منه بخلاف جانيه ولو طلقها ثلثا فمقتضى
 لزمها ثلث الالف قيا ما لانها بانت بالاولى بثلاث الالف وبايقاع الثانية
 بعد ذلك لا يستوجب عليها عوضا اخر ويلزمه اجمع الالف استحسانا
 لان الجمل الواحد يجمع الكلمات المتفرقة ويجعل الكلام واحدا فيصير كانه وقع
 بكلام واحد ولو قال اختاري ثم اختاري ثم اختاري بنوكي لطلاق فاختارت
 طلقت ثلثا لانا بوقوع هذه الالفاظ عند اختيارها نفسها يكون جمل واحد
 لا اختيارها نفسها حوام للكلمات الثلاث والترتيب يخرج في كل كلام الزوج

لانه باختيارها ولو اختارت نفسها بالاولي قبل ان يتكلم بالثانية والثالث
بات بالاولي ولم يقع بالثانية والثالثة في لاي بيان لاي بيان ولا لما طلت
حين بات بالاولي فلا يكون كلامه ثانيا وثالثا اجابا بل اجابا راعيا لما
نفسها وهو صادق بخلاف الاول لان كلامه الثاني والثالث منه اجاب حيث
تكلم به قبل ان تملك نفسها امراه قالت لزوجة اطلقني واحد ^{فطلتها} بالثاني ان
ثلاث طلقت ثلثا عند ابي حنيفة بخبري وعند طالقت ثلثا عليها ^{بانا الواحد} الالف
المطلوبة والباقي بخبري يبا على الخطاب يبايع الواحد اذا وقع الثلث ^{مخالفا}
فلا يكون محببا عند فيكون مبتدئا بقوله انت طالق ثلثا وعند ما يكون محببا
الواحد مبتدئا في الباقي كانه قال انت طالق واحد وواحد وواحد والمراد
تطلق ثلثا وعليها الالف والاجماع فلا هذا اصل اذا قال لها طلق نفسك واحد
فطلقت نفسها ثلثا ولو قال لها طلق نفسك ثلثا فطلقت واحد ^{بالاجماع} طلقت
ها يقولون او وقع ما فرض اليها وزادت لان الواحد موجود في الثلث ^{فكأنه}
طلقت نفسي واحد وواحد وواحد وكالوقال لها طلق نفسك فطالقت نفسي
وكالوقال لعبد اعتر نفسك فقال اعترت نفسي وصاحبي وكالوقال لاجبي اعترت
هذا فباعه مع عبدا اخر والدليل على وجود الواحد في الثلث ان الثلث اجاز
الامر بان لو قال لها طلق نفسك ثلثا فطلقت واحد تقع وانما يصح اتباعها
ما وقع موجودا فيها فرض اليها بوجه ان لو قال لها طلق نفسك فطالقت نفسي
حين يقع تطلقه جعيه وماراد من هذا اليمين انه لا يشترط صف الواحد ^{انطلاق}

فكأن اذا وقعت الثلث لان موجب الثلث اليمينونه الغليظة دل عليه
لوامر غيره ان يفرض عند سوطا ففرضه سوطين كان مثله في الاول
مخالفا في الثاني حتى يضمن نصف قيمته لو هلك في الدرع اذا طلق امراته الثا
تطلق ثلثا والمملوك له الثلث لا غير وقد روي به في ضمن الالف ولو تغيرت حقيقة
وجب ان لا تقع لانه ليات المملوك ولا يلزم على هذا ما ذكرنا في الرجوع عن الشهادات
اذا شهد اشان على رجل انه طلق امراته قبل الدخول بها ثلثا واخر ان طلقها
واحد وقضى به ثم رجعوا حيث الضمان على شهود الثلث لا غير فلو كانت الواحد
المفردة هي من الثلث لكانوا متقين عليها فوجب ان يضمنوا جميعا لا ان تقول ^{القضا}
وقع بشهادة شهود الثلث لان موجب الثلث مخالف موجب الواحد وان كانت
بعض الثلث لان موجب الثلث بطلان حل الحلية وموجب الواحد تقبض ^{العدد}
المملوك ومع اختلاف موجب تقدير القضا بها فيقضي بالثلث لان فيها ما ^{الواحد}
ولا يلزم على هذا اذا شهد احد بما هو واحد والاخر بالثلث ثم جفا حيث ^{اشتركا}
في الضمان لان القضا هنا وقع بالواحد فقط وانما ثبتت شهادتهما فلا
ينظر في موجب الثلث لعدم ثبوته ولا في حنيفة انما انت بغير ما فرض اليها
كانت مبتدئة فيتوقف على اجازته كالوقال لها طلق نفسك فطلقت فربما كان
الوصف ان الثلث غير الواحد على ما قررنا في مسلم الشهادة بخلاف ما لو
قالت واحد وواحد وواحد لانها بالكلام الاول عتلت ما فرض اليها ^{في}
الثانية والثالثة مبتدئة وكذا اذا وقعت عليها وعلى غيرها فان قيل فكذا

بقوله اطلقت نفسي تكون مثله لو اقترعت علي وانما تكون مستديرة 2 قولنا فلان
 هذا الزاوية قلنا الطلاق في ذن الدخول والوقوع بالعد لا بل الطلاق
 ولما لو قال بغير المدخول ما انت طالق قلنا اطلقت قلنا ولو مات بعد طالق قبل
 قوله ثلث ادعيت لم يقع شيء ولهذا لو قال للمدخول ما انت طالق ثلث يقع وان كان
 قوله انت طالق لا يحل للثلاث وبه فارق صفه البيهقي لان قولها انت نفسي اطلقت
 نفسي تطبيقا بينه فاصلا لطلاقنا يقع بقولها اطلقت لا بد وصفه البيهقي
 مثله لانها انت يعني ما فوض اليها من جهة الذات ومقتضى استيفاء الوصف
 خالف في ذلك لما لا يغير علي ما ذكرنا اولنا بعض الثلث والبعض ليس من الكل
 الا ترى انه لو امرها بالباين فطلقت جميع تقع باينه وان كان الرجعي دون البائن
 وهذا الامر بالثلاث فطلق واحد وقع واحد وهو خلاصه ما لو قال طلق نفسك
 فطلقت واحدة وان كانت الثلث غير الواحد لكن ضرورة صيرورة الامر به في الثلث
 الواحد بايقاعها لانها بعض ما صار مملوكا لها وانما يفيد باعتبار انها تفرق
 وهذا انما صار للواحد في يدها وليس ضرورة صيرورة الثلث فيها فكانت
 في ايقاع الثلث متصرفه في غير مملكت وغير مثله امره يوضحه ان الخطاب في
 راد علي حروف الجواب صار مبتدئا كالوقوع فقال ان تعدت البرية
 مبتدئا ومقتضى نقص لا يكون مبتدئا والخطبة بالواحد متى وقعت الثلث فقد
 علي حروف الجواب والخطبة بالثلاث اذا وقع الواحد في قاضي ايقاع الثانية والثالثة
 في المجلس ولو فعلت كانت مثله فمتركه لا يكون غير مثله في الاربي وما اذا فوض

الواحد فاقترعت الثلث لان هذا لا يقتضي الا امتثال جدها لا اشتغالها
 بغير ما فوض اليها ولا للواحد وانما ردت مذكورة بذكر الثلث لكن انما ثبتت علي
 وفق ما تضمنها واقضاها وتفويض الزوج اليها الثلث صحيح فيقتضي تفويض الواحد
 ايضا فيضمنه فتملك الواحد فيضمن ملك الثلث اما اختيارها الثلث غير صحيح
 الواحد كيلا يكون ثبوتها علي خلاف ما ثبتت فيضمنه ولا لثالث دخلت في ملكها
 في الحال لكن علي ان تفرقها في المباشرة لان الزوج انما ملكها ماله وليس له شرعا الا
 وهذا كالزوج يعقد النكاح دخل الثلث في ملكه لمباشرتها متفرقة لا مجمعة فلا يملكها
 بتلكه واما ضرب السوط فنقول لما ضرب سوطا صار مقتولا وخرج عن العود
 ضربه اخر صار مخالفا فيضمن فورانه في مثلنا ان تقول طلق نفسك واحد
 واما اذا طلقها الف فلان ما زاد علي الثلث غير معتبر شرعا لان مقتضى
 فصار كانه لم يات به شرعا وما رادت عنها معتبر شرعا حتى لو اجازة نفر ولو اعتبرنا
 اثبات الواحد بالثلاث شرعا دخلت من حيث انما بعض لا غير ولم يملكها من جهة
 ومسلم الشهادة دليل علي ما ذكرنا وما ذكر من العذر لا يصح لاننا نقول اذا كانت
 التي تشهد بها الثلث الا في بعض الثلث وجب في خير محل الاتفاق ومحل الخلاف
 في الباب الاخر من الجوع اذا شهد واحد منهم واخر يدعي بين الاخر وكما اذا شهد
 وفريق بالفرق حياه وهو يدعي الاكثر فقصي به ثم رجع الفريقان فضاء لان
 الفريقين وضمان الخصم علي من تغرد بها وعلي هذا لو قال لها انت طالق واحد ان
 فقلت شيت ثلثين او قلنا لم يقع شيء في قولها جنة لانها لا توجد منيتها الواحد

لأنها شئت واحد وزيد مختلف والوفاك ثلاث ان شئت ثلاث شئت
او شئت ثلاث شئت ثلاث شئت ثلاث شئت ثلاث شئت ثلاث شئت
بنفسه فلا بد من جعله على ما سبق واذا كان ثلاث شئت ثلاث شئت ثلاث شئت
ملكها ثلاث شئت ثلاث شئت ثلاث شئت ثلاث شئت ثلاث شئت ثلاث شئت
طالق ثلاث شئت ثلاث شئت ثلاث شئت ثلاث شئت ثلاث شئت ثلاث شئت
لان تمام ثلاث شئت ثلاث شئت ثلاث شئت ثلاث شئت ثلاث شئت ثلاث شئت
ولان الكلام ثلاث شئت ثلاث شئت ثلاث شئت ثلاث شئت ثلاث شئت ثلاث شئت
كانها ثلاث شئت ثلاث شئت ثلاث شئت ثلاث شئت ثلاث شئت ثلاث شئت
لم يقع شي لاها ثلاث شئت ثلاث شئت ثلاث شئت ثلاث شئت ثلاث شئت ثلاث شئت
لان ثلاث شئت ثلاث شئت ثلاث شئت ثلاث شئت ثلاث شئت ثلاث شئت
شرطا ثلاث شئت ثلاث شئت ثلاث شئت ثلاث شئت ثلاث شئت ثلاث شئت
لا رد ثلاث شئت ثلاث شئت ثلاث شئت ثلاث شئت ثلاث شئت ثلاث شئت
او على ثلاث شئت ثلاث شئت ثلاث شئت ثلاث شئت ثلاث شئت ثلاث شئت
لانها ثلاث شئت ثلاث شئت ثلاث شئت ثلاث شئت ثلاث شئت ثلاث شئت
ولو قال ثلاث شئت ثلاث شئت ثلاث شئت ثلاث شئت ثلاث شئت ثلاث شئت
طلقت ثلاث شئت ثلاث شئت ثلاث شئت ثلاث شئت ثلاث شئت ثلاث شئت
الواحد ثلاث شئت ثلاث شئت ثلاث شئت ثلاث شئت ثلاث شئت ثلاث شئت
وهي ثلاث شئت ثلاث شئت ثلاث شئت ثلاث شئت ثلاث شئت ثلاث شئت

احدا من ثلاث شئت ثلاث شئت ثلاث شئت ثلاث شئت ثلاث شئت ثلاث شئت
قبولها لان ثلاث شئت ثلاث شئت ثلاث شئت ثلاث شئت ثلاث شئت ثلاث شئت
لانه ثلاث شئت ثلاث شئت ثلاث شئت ثلاث شئت ثلاث شئت ثلاث شئت
قبولها عند ثلاث شئت ثلاث شئت ثلاث شئت ثلاث شئت ثلاث شئت ثلاث شئت
كم ثلاث شئت ثلاث شئت ثلاث شئت ثلاث شئت ثلاث شئت ثلاث شئت
علي ثلاث شئت ثلاث شئت ثلاث شئت ثلاث شئت ثلاث شئت ثلاث شئت
حيث لم يقع بدون ثلاث شئت ثلاث شئت ثلاث شئت ثلاث شئت ثلاث شئت ثلاث شئت
علي ثلاث شئت ثلاث شئت ثلاث شئت ثلاث شئت ثلاث شئت ثلاث شئت
في ثلاث شئت ثلاث شئت ثلاث شئت ثلاث شئت ثلاث شئت ثلاث شئت
بثلاث ثلاث شئت ثلاث شئت ثلاث شئت ثلاث شئت ثلاث شئت ثلاث شئت
الي ثلاث شئت ثلاث شئت ثلاث شئت ثلاث شئت ثلاث شئت ثلاث شئت
فان لم ثلاث شئت ثلاث شئت ثلاث شئت ثلاث شئت ثلاث شئت ثلاث شئت
انها ثلاث شئت ثلاث شئت ثلاث شئت ثلاث شئت ثلاث شئت ثلاث شئت
واحد ثلاث شئت ثلاث شئت ثلاث شئت ثلاث شئت ثلاث شئت ثلاث شئت
بالف ثلاث شئت ثلاث شئت ثلاث شئت ثلاث شئت ثلاث شئت ثلاث شئت
وقال ثلاث شئت ثلاث شئت ثلاث شئت ثلاث شئت ثلاث شئت ثلاث شئت
بطريق ثلاث شئت ثلاث شئت ثلاث شئت ثلاث شئت ثلاث شئت ثلاث شئت
الواحد ثلاث شئت ثلاث شئت ثلاث شئت ثلاث شئت ثلاث شئت ثلاث شئت

لا يجب المال بوفوع الباقي بعد ذلك لأننا يجب عليه ما في مقابل ملكها نفسها
 ولم تكن الباقي شيئا لم تكن ما كان قبل ذلك لا تترى أنه لو قال لفلان طالق
 فقبلت ثم قال لفلان طالق على الف فقبلت وقع الطلاق ولا يلزمها شيء كذاها
 وروي الكوفي عن محمد بن النواذر أنه رجع إلى قول أبي حنيفة أنه لا يقع ما قبل
 وإذا قبلت وقع بثلاث الألف لأن الزوج إذا قبل الألف بثلاث فلو وقعت
 أمانته بالألف كانت ثلثا وثلث الألف لا وجه إلى الأول لأنه لا يرضى به إلا بال
 الألف بالثلاث وقد صح ذلك وتوقف على قبولها ولا وجه إلى الثاني لأنه لا يرضى
 عنها إلا بالألف فلو وقعت الواحدة بثلاث الألف لزال ملكه بغير الألف وهذا
 المسلم المتقدم وهي ما إذا قال انت طالق ثلاثا ولم يقل على الف لأن عند
 ثلثا وعليها الألف لأن الزوج لم يجعل الألف مقابلة بالثلاث فامتناع الوارد
 كما التفت فملا وجه جوع محمد والفرق بين الملتزم إذا طلبت الواحدة
 ثلثا أما إذا قالت طلقني ثلثا بالثلاث أو على الف أو على الف فطلقها وأما
 وقعت واحدة جعته بغير شيء الجدة قولها بالثلاث فانه يقع واحدة بآية ثلث
 وعد ما يقع واحدة بآية ثلث الألف لأن الخلع معاوضة وكله على المعاوضات
 كحرف البا لا تترى أنه لا فرق بين أن يقول بعت منك هذا المتاع بدينار أو على درهم
 قوله أحل هذا المتاع بدينار أو على درهم وحرف البا تنوع الألف على الطلاق
 فلما تكلم على ذلك عليه أنها لو قالت طلقني وفلان على الف فطلقها وحدها كان عليها
 حصتها من الألف حتى لو كان مقرها على السوا لم يمتنع نصف الألف وإن تفاوتت

لزمها بقدر حصتها كالألف التمس كحرف البا وفضل الخلاف ما قاله
 السيد إذا صالح لفلان ما أم أهل حصص علي أن يومئذ ثلث سنين على الف
 ثم بدله أن يبتدأ بهم بعد مضي السنة حيث يلزمه رد جميع الألف ولو كان
 الصلح كحرف البا لزمه رد ثلثي الألف لأن أعطى الأمان ليس بمعاوضة
 وحرف على الشرط فله كحرف البا مجازا يصار إليه بدلا للمعاوضة ولأن
 لا يحصل هذا لأن مقصود بيع المدة الحصص ولا يتكفلون رد ذلك فلو كان
 فحلما كله على الشرط لهذا المعنى وهذا يحصل مقصودها بإيقاع الواحدة
 كلمة على المعاوضة كحرف البا وأبو حنيفة يقول كلمة على الشرط حقيق فكان
 الزام ولا مقابل يترى الواقع وبينما التزم بل بينهما معاوضة كما يترى الشرط والحرف
 معنى الشرط فيه حقيقة والتسديد واجب لما لم يقع دليل المجاز والطلاق يقبل
 ولا حاجة إلى العدول عن الحقيقة وإذا أحل على الشرط والشرط يقابل الشرط
 لأجره فخرنا وهي أنما شرطت لجوب المال إيقاع الثلث فاذ لم يقع لم يجب شيء ولأن
 لهاية ذلك عرضا صحيحا وهو حصول البينونة العليقة حتى لا يصير في وثاق
 وإن أكرهت عليه أوجب بزوجه منه أبوها فأغبرنا معنى الشرط ليعمل مقصودها
 كما في الأمان وكان المال في الأمان مآدر فلما في الطلاق الغالب فيه الإيقاع بغير
 وفاء في البيع والإجارة لا باعتبار معنى الشرط ثم متغير لأنه لا يحتل التعليق
 فحوله على كالمبالا والدليل على أن كلمة على الشرط قوله تعالى في رسول من رب العالمين يا أيها
 حقيق على أن لا أقول على الله إلا الحق أي شرط على أن لا أقول على الله إلا الحق وقال تعالى

علي ان لا يشرك بالله شيئا اي شرط ان لا يشرك بالله شيئا وهذا بخلاف قولها
 وفلان علي ان لا يغرض له في طلاق فلانه لم يعل ذلك الشرط ^{بشرط}
 لمنعه لها فيه ولا في اشتراط ابتاع الثلث غرض صحيح لما بينا فان طلقها ^{فان طلقها}
 في محل واحد لهما الا ان عند اي حبيبة قياسا واستحسانا لان شيئا من الدلالة
 بايقاع الاول والثانيه والجلس الواحد جمع الكلمات المتفرقة وعند ^{علي}
 القياس والاستحسان الذي ذكرنا في حرف الباء عن محمد فيما اذا كانت طلق
 فقال انت طالق او فانت طالق حيث يقع واحد لانه ليس بجواب وان قال قد طلق
 طلق ثلثا وانوي في المسئلة الاولى ثلث قال استحسن واجعلها ثلثا لان ^{سألت}
 الثلث وهو بنا ايقاعه علي سواها بلي ابتداء بقوله انت طالق بخلاف قول ^{الاول}
 لانه جعل جوابا رجلا قال لامرأته قبل الدخول ما انت طالق ثلثا ^{بالف}
 الف فقبلت طلق واحد بثلث الف حين قبلت سوا كانت في الجيب ^{او في}
 لان جميع الاوقات في حق غير المدخول ما هو في السنة وانما يقع بثلث الف
 جعل لان بدل عز لثلاث فصا رارا كل واحد ثلثا لان هذا القول ^{يقول}
 بثلث الف لانه لو وقع اكثر من ذلك لا يكون سنيا فان تزوجها طلق ^{اخرى}
 بثلث الف ولنا اذا تزوجها مرة اخرى لان الابتاع غير المدخول ^{عليه}
 السنة معتبرا بالابتاع بغير بدل علي وجه السنة ولو قال لما قبل الدخول ما
 ثلثا للسنة ولم يالف وقع واحد وتعلق الثانية علي التزوج ثانيا واقالة ^{تعلق}
 التزوج ثالثة لان الطلاق الثاني يوصف الترتيب في حق غير المدخول ^{في حق}

الا على هذا الوجه ثم اذا قلت في الحال ثم تزوجها طلق اخرى ولا تحتاج
 لا يقول اخر لان القبول بغير بدل لا يجاب اذا قال لامرأته انت طالق غدا
 واحد بالف فقبلت ثم جاء الف وطلقت من غير قبول اخر لانه فان كانت ^{مدخول بها}
 طلق من قبلت واحد بثلث الف اذا كانت طاهرة من غير جماع لان ذلك ^{وقت السنة}
 في حقها ثم اذا حاضت وطهرت طلق اخرى بغير شي وكذا اذا حاضت وطهرت ^{طلقت}
 احدى بغير شي اما الوقوع علي هذا الوجه اعتبارا بالابتاع علي المدخول ^{بذلك}
 بالابتاع بغير بدل في حقها علي هذا الوجه واما وقوع الثانية والثالثة بغير ^{فانها}
 ملك نفسها بالاول وان كانت حائضا او في طهر جامعها فيه لم يقع في الحال ^{فاجا}
 حاضت وطهرت طلق واحد بثلث الف ثم اذا حاضت وطهرت طلق اخرى
 بغير شي ثم اذا حاضت وطهرت طلق ثالثة بغير شي لانه لو قال لها انت ^{ثلثا}
 للسنة لا يكره البدل وهي في طهر جامعها فيه لم يقع شي حتى تحيض وتطهر ^{فانها}
 ولا يقع في مقابلة الثانية والثالثة شي لما ذكرنا بخلاف غير المدخول ^{ملك}
 في الثانية والثالثة لتخلل التزوج وهما لم يكره والنزوح لما طلب منها قبول ^{نفسها}
 علي وجه لا يجب المال كان راضيا بالوقوع بغير بدل وقد قبلت علي ما ذكرنا
 حي لو تزوجها في مستلها ثم طهرت طلق اخرى بثلث الف لان ملك ^{نفسها}
 بالثانية وكذا لو تزوجها مرة اخرى ثم طهرت طلق اخرى بثلث الف ^{ملك}
 ولو تزوجها في طهر وقوت في طهر وقوت اخرى ولا ينظر طهر اخر عند ^{في حق}
 وعند ما لم يقع اخرى ^{في حق}

ولو تزوجها في طهر اخر طلقت بالاتفاق ولو تزوجها في حال الحيض
لم تطلق بالاتفاق ما لم يظهر رجل قال لامرأته طلق نفسك ثلثا السنة
فقلت في مجلسها طلقت نفسي ثلثا السنة فان كانت حينئذ حائضا او في
طهر جامعها فيه لم يقع شيء لان المفوض اليها الطلاق السني وهو اليسر
واذا طهرت لم يقع شيء ايضا ما لم تجد الايقاع وان كانت طاهرا ولم يجامعها
طلقت واحد في الحال لان الايقاع في هذا الوقت داخل تحت التوفيق ولا يقع
شيء اخر في الثاني حتى توفيق وكذلك الثالث وكذا لو وكل لغيره ان يطلقها
ثلثا السنة فرق بين هذا وبينها **اذا قال الزوج انت طالق ثلثا السنة**
حيث يقع في كل طهر تطليقة ولا يحتاج الى ايقاع حديد والفرق ما قاله
ايقاع الا انه اضاف كل تطليقة الى طهر جامعها فيه في طهر وقوع عليها
تطليقة كقولك انت طالق في كل طهر تطليقة ولو قال لها انت طالق كما
الاولى او كما يجازيها اما هذا الزوج فوض اليها ان تطلق نفسها في كل طهر
والمفوض اليه ايقاع الطلاق في وقت اذا وقع قبل مجيء ذلك الوقت لا يقع
لا يمكن تصحيحه من غير او لا معلقا لانه فوض اليها التخيير لا التعليق ولان الزوج
يتصرف بحكم الملك وهو كالتخيير والتعليق وله اضافة حكم الملك فان جازف
كلامه وقت الطهر كان منجرا والا كان اضافة الى وقت السنة اما المراه
فاي تصرف بحكم الامر والامر ينفذ بالتسديد فاذا كان مأمورا بالتخيير لم
الاضافة والتعليق الا مريانه لو قال لها او للوكيل طلق نفسك اذا حضت

او طلقها اذا حاضت وطهرت فقال لها اذا حضت وطهرت فانت طالق
او قالت طلقت نفسي فا حضت وطهرت او قال له طلقها اذا اوفى الله بها
طلق نفسك عندا فقلت نفسي عندا لم يقع بهذا الكلام شيء لانه اني غير
امر به فلو نوي للزوج وتزوج انك حاض وطلقت في الحال لانه نوي ما يحتمل
وهو السنة في الوقوع دون الايقاع لقوله انت طالق ثلثا السنة لوني الوقوع
الحال وان طلقت نفسها في المجلس الذي طهرت فيه طلقت اخري وكذلك الطاهر الثالث
لانه فوض اليها عند كل طهر تطليقة فان قيل لو فوض اليها عند كل طهر تطليقة ما
وقع في الطهر الاول شيء عندي حينئذ لانها مأمورة بايقاع واحد في هذا الطهر
بايقاع واحد اذا وقع ثلثا لم يقع شيء عنده قيل له اختلفا المستأخ قيم
بعض ان المذكور قول مجرد وهو اختيار النقيض ان البتة لان الجامع من نصائيف
المذكور فيه قوله حتى ينص انه قولهم وقاد بعضهم هو قول الكل وفرق والفرق ان
الموافقة هنا وجدت لفظا ومعني لانه امرها ان تطلق نفسها ثلثا السنة قد ثقلت
وتم خالفت لفظا ومعني بيان للموافقة وجدت معني لان معني قوله طلق
في كل طهر تطليقة لان الثلثا السنة لا تكون الا على هذا الوجه وقولها طلقت نفسي
كل طهر واحد ايضا ولانا با حينة بغير موافقة الوكيل لفظا حي قال اذا قال
طلقتها نصف تطليقة فطلقتها تطليقة لم يقع شيء عند الخالف لفظا ولو قال طلقها
ثلاثا فطلقتها انما لم يقع شيء ولو قال طلقها النفا فطلقتها النفا وقع الثلث موافقة لفظا
الموافقة لفظا وهذا الفصل يبين ايقاعها وايقاع الوكيل وايقاع الموكل لان الموكل
لو طلق الناقح

بان تطلق نفسها وصاحبها وكذلك لا خلاف هذا امر كل واحد منهما لا يملك
عند الاجتماع لما تبين والمأمور بائناح الطلاق على كل واحد منهما ثانياً حتى
الاولى هي وصاحبها وكذا في حق الاخرى ان كل واحد منهما في تطليق نفسها
اليها لا يملك ويخلف صاحبها وكما في قول الاولى لما طلقت نفسها وصاحبها
ثلاثاً طلقت لما ذكرنا ان المأمور بالطلاق بغير بدل اذا لم يكن الامر معلقاً بالشرط
بغير كل واحد منهما لان الامر لا يطلب اجتماعهما على الراي لانها لا دلالة لما
قلناه لم ينزل امرها ايديها حتى يصير الامر موضوعاً اليها في الايناع وتكون على حسب
يرى ان المصلحة واما لا دلالة في الزوج لا تخاف الا العيب من جهة المرأة لانه
في الايناع وليس تعاوض كالوكيل بالبيع والعقود عوض ومن طلقت
كل واحدة ثلثاً بائناح الاولى التي تطليق الاخرى لان الطلاق لا يرد على الثلث
واما الارث فلان الاولى بانته فعلها وهذا فوق الرضا بالابانة وطلب الطلاق
وذلك مبطل للميراث فهذا اولى والاخرى بانته فعل الاولى لم يرد الرضا بالابانة
الاولى وقت الابانة والرضي بالابانة انما يبطل حقها في الميراث اذا وجد الرضي
منها مقداراً للابانة ولم يوجد صار كما لو طلقها الزوج في بدو سواها في ثلث
لا يبطل حقها في الميراث وان وجد منها الرضي بعد الابانة كذا هنا خلافاً لوليات
الاولى فقالت طلقت صاحبي ونفسي ثلثاً حيث تطلق صاحبها دونها وتزنان
لما ذكرنا ان في حق نفسها ما لا يملك في المجلس فاذا بدلت بطلاق صاحبها
خرج الامر من يدها كذا اكلت او تزنت وبطلاق نفسها لا يبطل طلاق

الاولى لانه لو قيل فلا يقتصر على المجلس وتزنان لان الثانية
منكوحه والاولى طلقت بفعل صاحبها ولو قالت كل واحد
طلقت نفسي وصاحبي وخرج كلامهما معا طلقنا ثلثاً ولا ميراث
اما طلاقها فلان كل واحد لو انفردت بالايئناح طلقنا فباجتماعها
اولى واما عدم الميراث فلا خلاف ان كل واحد منهما بدلت بتطليق نفسها ولم
يتوقف طلاقها على طلاق صاحبها لان اول الكلام انما يتوقف على
عليها اذ كان اخر كلامها صحياً مغيراً لحكم اوله ولم يوجد ذلك
لها فلم يتوقف وطلقت كل واحد منهما بتطليق نفسها فلم يكن الزوج
ولو قالت كل واحد طلقت صاحبي ونفسي وخرج كلامهما معا لم يذكر في
الاصل ويشي ان تزنان لان كل واحد منهما طلقت بتطليق صاحبها
وان قالت احدهما طلقت نفسي وقالت الاخرى طلقت صاحبي وخرج كلامهما
معا طلقت بذلك لم تزنا اما انطلاق فلما قلنا واما الارث فلانها بانته
بفعلها لا اجتماع في حقها تطليقها وتطليق صاحبها والجمع منها
غير ممكن لان الطلاق لا يرد على الثلث فكان تنقيح طلاقها نفسها اولى
لانها في حق نفسها مفوض اليها فكانت كالمالكه وصاحبها كالوكيل تعرف
المالكه اولى ولهذا قلنا ان الموكل اذا باع العيق من رجل والوكيل من اخر معا
فبيع الموكل اولى ولان الرضي بالفرقة وبطلان حقها في الميراث مفارق
للطلاق وانه مانع من جعل الزوج فاراد لو قالت احدهما طلقت نفسي

وقالت لا حري طلق صاحبتي ولو طلقنا حاضرا ما حاجتنا لثلاث
طلقت المطلقة نفسها ورثت لانها بانت بتطليق صاحبها ولو طلق كل
واحد منها صاحبا طلقا ورثنا لان كل واحد منهما بانت بتطليق
هذا كل واحد اذا كان في المجلس فان قاما عن المجلس طلق كل واحد نفسها
طلقا ورثنا لاننا لم يكن بطلان بقاء بقي التوكيل فيقع الطلاق على كل
واحد منها بتطليق صاحبها ورثنا لانها بانت بتطليق صاحبها ولو طلق
كل واحد نفسها بعد قيامها لم يطلقا ورثنا اما عدم الطلاق فليطالان
التقويض واما الارث فليبقا النكاح وكذا لو اجتمعا على طلاق احدهما
حكم الوكيل ورثت لاضافة البطلان اليه فعل غيرهما فان قيل قوله طلقا
انفسكما لا ينصرف اليه التقويض خاصة او الي الوكيل خاصة والاشترط وجود
التطليق منها كما ذكرنا في الامان بمن قال لامرأته ان دخلنا هاتين الدارين
فانما طالان حيث شرط دخول كل واحد منهما دارا واحد لان مقابله
بالبحر يفتي بمقابل الفرد بالفرد مضمونا اليه فردا اخر فاما ايضا
وجبة ان ينصرف اليه بتطليق كل واحد منهما واحد اما بالوكاله او بالتكليف
ولو اجتمعا على تطليق واحد لم يقع شيء كالود خطا دارا واحد فليلا فرق
بينهما في الحقيقة فكان في كل واحد ان يدخل اي دار شاء واجتماع الوكيلين
في دار واحد ليس بشرط منها ايضا لكل واحد ان تطلق من ثناء اما
او صاحبها الا ان في تلك المسلم الطلاق معلق بالتعليق جميعا فاما

لان المعلق بالشرطين لا يترأ الا عند وجودهما اما هذا ليس بتعليق وانما
هو تقويض ووكيله للفوض اليه ان ينفذ في الامر شيئا ولو كلف ان يشاري
الامر من شاكله ولو وكل رجلين بيع عبد بكذا بطلاق امرأتين له ان يبيع احدهما
او يطلق احدهما ولا يترأ الا عند التصرف في احدهما وهو التعليق فعلا فليلا
البحر بالبحر وهذا التصرف يختلف لانه يملك وتوكيل واحكامها مختلفة فليلا
ان يجعل كل واحد منهما ما يملك لطلاق نفسها لا ويكفي في حق صاحبها يمكن ان
يجعل كل واحد منهما وكيله في طلاق صاحبها لاما كذا لطلاق نفسها فليلا
كل واحد ماله ووكيله ولقد روي الحسن بن زياد عن ابي حنيفة في رجل قال لامرأتين
له طلقا انفسكما ثم قال لهما لا تطلقا انفسكما ان لكل واحد منهما ان تطلق
ما دامت في المجلس ولم يكن ان تطلق صاحبتها لان امر كل واحد بطلاق نفسها
بل يملك فالتصرف على المجلس كالاجابة في البيع وانما لا يصح التني بعد التملك لانه
اخرج الامر من يده في ذلك المجلس وجعل في يدها فلا يملك الرجوع عنه لانه
باعتراضها فلا يبطل بابطاله وليس لها ان تطلق صاحبتها لانه توكيل ولا يملك
العمل ولو قال لرجلين طلقاها فطلقها احدهما جاز لما قلنا خلاف ما لو قال لغيره
امرأتين فوكلهما امر غيرهما حيث لم يصح لانه رضي بعبارته دون غيره وانما جاز
في الايقاع لا في الارسل ولو قال طلقاها ثلثا فطلقها احدهما واحد والاخر
طلقت ثلثا لان فعل كل واحد منهما كعمل الاخر ولو اوقفوا العاقل ثم انفسا طلقا
ولو قال طلقاها جميعا ولا يبطلها واحد منهما دون صاحبه وطلق احدهما لم يقع

لانه باحر كلامه على ما عر لا يتبع الا ان يجتمع عليه ولو عر لها عر لا يتبع
اصلا صح قلنا اذا عر لها عر لا ان يجتمع عليه ولو قال لامرأته وقد دخل
بها طلقا انفسكا ان شئنا فطلقت احد ما نفسها او اجتمعا على طلاق
لم يقع عندنا وقال فران شات كل واحد منها طلاقا لنفسها وقع وعنه
ان شات احدهما طلقا التي شات لانه اذا اجتمعا على طلاق لا يجرى
فيصرف كل واحد على شخص على حد كما اذا قالان كيتا درابكا او بستانا بيا بكا
فليست كل واحد منهما او ركبته ابنتها طلقته وجه الثاني انه لو خاطبها
بالطلاق كان كلامه مشا ولا كل واحد منهما قلنا اذا خاطبها بطلاق
معلقا بالمشي ويصير كانه قال لكل واحد منها انت طالق اذا شئت
نقول انه علق طلاقها على شئنها كلا الطلاقين لان قوله اذا شئت اي
طلاقكما ثلثا لانه ذكر شئنها ولم يذكر لذلك سببا فانصرف الى السابق ذكره
طلاقها فصار كانه قال طلقا انفسكا ان شئنا طلاقكما ثلثا فاذا طلق
نفسها وصاحبها او نفسها او صاحبها فانما وجد بعض الشرط والمعلق
لا ينبتل لا عند وجود الشرط بكا كما لو قال ان دخلت هذه الدار او كلفتها فلانا
احديهما دون الاخرى لان امرأته انت طالق ثلثا ان شئت تركا
لم يقع لهذا المعنى لانه كقول ان شئت انك تخلفي قوله ان دخلت او ركبته لانا
القياس ثم تعامل الناس ووضع اهل اللسان وعرفهم ولا تعامل بها في الشرط
القياس وكذا لو كانت احديهما ثم شات الاخرى فهو باطل لانه حتى لو ان

لوت احدهما فرق بين هذه الملة والملة الاولى والفرق ان شئ امر كل واحد منها
ان تطلق نفسها وصاحبها ثلثا لما قال لهما طلقا انفسكا ثلثا ولم يعلق
بشرط فاذا طلقته مع امها فوض لطلاق اليها وعلق التفويض بشرط
لما ذكرنا ولم يوجد ولو طلقته الاخرى بعد ذلك نفسها وصاحبها ثلثا وها
تقوم من جلسها طلقا ثلثا لوجود كل الشرط وهو شئنها طلاقا ولو كانت
في العدة ورثت الاولى دون الثانية على مسلم اول الباب لان هذا الاولى بانت
بفعل صاحبها والثانية بانت بفعل نفسها لان الطلاق لم يقع على الاولى ما لم
تطلق الثانية نفسها وصاحبها والثانية ربما تطلق وربما لا تطلق فلم يقع
الطلاق على الاولى ما لم يوجد التطبيق من الثانية فان قيل كان فعل الثانية شرط
لوقوع الطلاق على الاولى ففعل الاولى شرط لوقوع الطلاق على الثانية فكل واحد
بانت بفعلها وفعل صاحبها فينبغي ان لا تترث الاولى كما لا تترث الثانية قلنا نعم وقوع
الطلاق على كل واحد منهما موقوف على شرطين وهو فعلها وفعل صاحبها الا ان
الثانية اخرج الشرطين وجودا ايضا فلو وقع اليها لان امرأته لو قال لامرأته ان
دخلت هاتين الدارين فانت طالق فابانها وانقضت عدتها ثم دخلت احدي الدارين
ثم تزوجها ثم دخلت الاخرى طلقته ولو كان لطلاق مضافا اليها جميعا بشرط قيام الملك
عند الاولى كما يشترط عند الثانية وكذا لو دخلت احديهما في صحة الزوج والاخرى في ان
ولا تترث لضاف وقوعه الى اخرها كما هنا فان قيل الاولى ضمت بهذا الطلاق فينبغي
تترث قيل له لم تر صراحا من جهة ان نقول ان طلقته فهي تعني ان طلاقا لم يقع على

وحدي وانما يتبع بتطليق صاحبه وهي ما تطلق وما لا تطلق فلا يشك في
 فان قيل اما كان الفريضة معلومة شيئا وجب ان نشأ اوله ليصير الطلاق في
 اليها ثم يطلقان بعد ذلك لانها كالوقوع في طلقا انفسكما اذا قدم فان وفلان
 قيل نعم الا ان مشيتها وجدت حينئذ لانها لا تستعملان بتطليق انفسهما ^{الابن}
 طلاقهما ولا كذلك الفريضة ولو طلق كل واحد نفسه وصاحبته وخرج الكلامان
 طلقا وورثتهما اما الطلاق فلو جرد الشرط ولما الارث فلا تضره اضافة
 الى اخرها الخروج كلامها معا فاضيف لا دفع اي فعل كل واحد منهما معا فبانت كل
 واحد منها بفعلها وفعل صاحبته فحيث انه وقع بفعلها لا يترتب ^{الزوج}
 بفعل صاحبته تترتب وحققا تغلق بالمرض فلا يبطل بالطلاق ^{الطلاق}
 متعاقبا لانه امكن الاضافه الى الثانية على ما مر وسواء قدمت كل واحد منهما صاحبه
 او طلاق صاحبته لان من جهة كل واحد ان يقول لم اعلم مشية صاحبه ولو لا
 لم يقع لم يشك في علي الا نفرد ولو قاعنا عن المجلس او قاعنا طلقا ^{كل واحد}
 وصاحبته فهو باطل لان المشية في نفسها وحق غيرها تقتصر على المجلس ^{فكانت}
 او بعضه ولو قال لامرأته وقد دخل بها امركا بيد كما يريد الطلاق فالحجاب فيه
 في قوله طلقا انفسكما ان شئنا في ان لا نفرد احدهما بالايقاع لا على انفسهما ولا صاحبته
 ويحاط به يقتصر على المجلس لان نص على التفويض الى رايها وفي حق الارث وانما يقتصر
 في حكمه وانها لو اجتمعا على طلاق احدهما بعينها طلقا ^{ولا الفرق}
 ما ذكرنا منه انه فرض الطلاق اليها بشرط مشيتها طلاقا ولم يوجد ^{هنا الشرط}

ففرض الطلاق اليها مرسل لكن طلب المراهي والتدبير فيها لما يامر بها
 بالطلاق ختم بل خيرها في الايقاع وتركه على حسب ما يراى من المصلحة
 فاذا اجتمعا على طلاق واحد منها وجد رايها كالموكل وكل جليل ^{بطلان}
 امرائته مال معلوم او يبيع عبد بثلث مال معلوم فخلعا احدي ^{المراة}
 او باعا احدهما العبد جاز كذا ههنا في هذه المسألة اذا اجتمعا على طلاق
 طلقا وان بدلتا لطفة بطلاق نفسها طلقا صاحبته وورثتان ^{طلقا}
 اليمنونه مضافه الى فعل صاحبته لانه اخر الشرطين وجودا ^{غير للطفة}
 منكوه فورثتا وان كانت صاحبته بدلت بطلاقها طلقا هي نفسها ^{المطلق}
 لان اليمنونه مضافه الى فعلها لانه اخرها ولو خرج الكلامان معا ورثتا لما
 في المشية وان قامتا عن المجلس بطل لان الامر يقتصر على المجلس ولو قال لامرأته
 في مرضه وقد دخل بها طلقا انفسكما ثلثا بالف فقالت احدهما طلقا ^{صاحبه}
 بالف فقالت الاخرى مثل ذلك طلقا بالف وقسم المال على مهرها ولا ميراث ^{لها}
 اما الطلاق فلا يجتمعان على تطليق كل واحد منها واما انقسام المال على مهرها
 فان الزوج جعل الالف بدلا عن بضعتها والبضع عند الخرج غير مقوم وقضية
 المقابلة الانقسام كالموابع شئين بشر واحد وتزوج امرأته بالف واذا تعدر
 الانقسام على قيمتهما يوم الخرج قسم على قيمتهما حال المقوم وهو وقت ^{الدخول}
 في ملكه وقيمتها في ذلك الوقت ما سألها مهر فيقسم عليه ^{منها}
 الف قسم المال عليها نصفان على كل واحد خمسين ولو كان مهرها ^{لها}
 خمسين

ثم المار عليها اثلاثا واما عدم الارث فلو جرد الرضي فرق بين هذا وبين الملة الثانية
والثالثة من باب حيث وورث الاول في ذل الثانية ثم وهما في يورث والفرق ان
الاولي ثم طلقت بفعل الثانية لانه اخبرها وجرد الا ان هنا تكتفي بالرجوع
نفسها لان الخلع لا يتم بتطليقها وحدها ما لم تطلقها صاحبها لان المأمور بالطلاق
يبدل لا ينفرد به احدهما ذكرنا ولها الرجوع عما قالت قبل تمام الخلع ووقع
الطلاق لا تزي ان المراه لو قالت زوجي اخلعت نفسي منك بالطلاق كان لسان الرجوع
قبل جواب الزوج كما في البيع وسائر المعاوضات فاذا لم ترجع كانت راضية فلا توثق
اما في المسلمين التي تقوم مقام اول باب لو ارادنا الاول الرجوع لم تكن فاعلم
بالبينونة فلم تكن راضية بفعل صاحبها هذا اذا طلقها على التمتع والناظر
تكلما معا فرق بين هذا وبين الملة الثانية والثالثة حيث ثم في هذا الوجه ثوران
والفرق ان هذا وجد رضاء بالبينونة تنقضي وجوب البذل عليها لان بدل الخلع
وجب عليها وبدل الخلع انما يجب بعد الالتزام والرضي منها فلم توثق اما في الملة الثانية
والسابعة من الباب لم يثبت الرضي تنقضي وجوب البذل اذا لا بد فلو ثبت اغايبته باعتبار
بانت بفعلها وكل واحد منها بان بفعلها وفعل صاحبها فلم يثبت الرضي من كل
فان اجتماعا على طلاق احدهما جاز ولزمها حصتها من الاصل ولم توثق اما الطلاق
فلانها اجتمعا على طلاق احدهما فخرج التي اجتمعا على طلاق احدهما حصتها
وكل اجنبين خلع امرأتين على الفخل الوكيلان احدهما امرأتين على ما فيها
جاز لانها ما ببعض ما امر به واما عدم الارث فلانها راضية بهذا البينونة

وان تكلما بذلك معا او متعاقبا بان بركات بطلاق صاحبها او بطلاق نفسها
فموسوعة لان عدم الارث انما كان بسبب الرضي بالبذل لا بسبب الرضي بالبينونة
وهذا المعنى يشتمل على ما في الاصل ولا يشبه الخلع بالمار قوله امرت ببدل لان
الخلع كالشري فكل واحد منهما اشترى طلاقا فلا توثق لا تزي ان احدهما لو قالت
نفسى بالف فقال الزوج اجز في ذلك كانت توثق لكونها بدأت بتكليف الزوج
فان قامت عن المجلس لم يقع الطلاق بخلاف فرق بين هذه الملة والملة الاولى حيث ثم
لو قامت عن المجلس وطلقت كل واحد منها صاحبها طلقت بحكم التوكيل وهذا
وان بقيت الوكالة بعد القياح عن المجلس لان تطليق كل واحد منها صاحبها
لانها لا تنفرد به لانها ما موزان بالخلع والمأموران بالخلع لا ينفرد احدهما بالاياناع
البذل في او غير مسمى كالما موزان بالخلع من قبل المراه او من قبل الزوج حيث لا ينفرد
احدهما وان كان المرسي فاذا بطل الامر في حق نفسها لكونه تليكا بطل في حق
لغوا لا شرط وهو اجتماع رضاء عليهما خلاف الملة الاولى لان اجتماعهما ليس شرط
ما موزان بالطلاق بغير بدل على ما ذكرنا رجل قال لامرأته طلقني نفسك بالف او
طلقتك الف او بعتك طلاقا فالف لم تقبل المراه حتى رجع عن قوله فرجوعه باطل
حي لو قبلت في المجلس صح وكذا لو قام الزوج من المجلس قبل قبولها وهي في المجلس لم يطل
بقياها حتى لو قبلت في المجلس صح وكذا لو قال لبعده بعتك نفسك بالف او
اعتشك بالف وعلى الف ثم رجع او قام عن المجلس ثم قبل البذل صح وعثر فرق
هذا وبينها لو قالت المراه طلقني بالف ثم رجعت او قامت عن المجلس قبل قبول الزوج

حكمه شرع اليمين والحكم لا يتراعي وجودها في كل فصل ولو حلف
 لا يطلق ولا يجزئ ثم علق الطلاق والعنان بدخول الدار فدخل فخرج
 الطلاق والعق وحشة فيه لان الطلاق والعنان وتعايلفظ
 وجد بعد اليمين اما الشرط اذا كان وقوع الطلاق لا يشترط وجود
 الايقاع بعد اليمين لوجود الشرط وهو الوقوع وان لم يتلفظ به حي قال
 كما وقع عليك طلاق فان طلق فطلقها واحدا طلقك ثلثا لان وقوع
 الواحد وجد بشرط وقوعه الاخرى باليمين وبوقوع الثانية وجد الشرط
 مرة اخرى وقد عقد اليمين بكلمة كما اخلاى حاله فان كما طلقك فان طلق
 او كما طلقك فان طلق فان طلق او كما انك طلقك بطلاق يقع عليك فان
 طلق ثم طلقها واحدا طلقك اخرى باليمين ولا يقع بالثانية شي من وقوع
 الثانية ليس بايقاع مستقبل وهو الشرط وحرف اخر لم يستحق الشرط
 او الثمن بالنص يمينه باسمه الا اذا اخرج البعض في الاستحقاق والحرمان
 واحوال الاصابه طاهر واحد واحوال الحرمان احوال علي ما ذكرنا في الابان اذا
 عرفنا عندنا في كل رجل ثلث شوه لم يدخل واحد منهن في يمينه وهو طلق
 لو يمين ان طلقك فمرة طالق ثم قال لعمري ان طلقك فماد طالق ثم قال فماد
 فزيت طالق ثم طلقك فزيت طلقك فماد طلقك فماد طلقك فماد طلقك
 ليس في غيرها فتقول قال في يمين يوم السبت ان طلقك فماد طالق فان
 لعمري ان طلقك فماد طالق ثم قال في يوم الاثنين فماد ان طلقك فزيت طالق

ثم طلقك في يوم السبت فتقول حلف بطلاق عمر يوم السبت لان اليمين
 تعزى بالخز او الجزاء في يوم السبت طلاق عمر وحلف بطلاق حماد يوم
 الاحد لان الجزاء في يمين يوم الاحد طلاق حماد وحلف بطلاق زبيب
 يوم الاثنين لان الجزاء في يمين يوم الاثنين طلاق زبيب فاذا طلق زبيب
 يوم السبت طلقك بالتطليق وطلقت عمر باليمين لان شرط وقوع
 عليها تطليق زبيب وجد بعد اليمين بطلاق عمر لا نه حلف بطلاقها
 يوم السبت ولم تطلق حماد لان شرط وقوع الطلاق عليها وان كان
 تطليق عمر وقد وجد لانها طلقك بيمين قبل الحلف بطلاق حماد لان
 بطلاق حماد يوم الاحد وعمر طلقك بيمين يوم السبت لان تكن اليمين
 تطليقا عند حدود الشرط وقد ذكرنا ان لا يمان تقتضي شروطا في المستقبل
 وعلى قياس قول زفر فطلق حماد لما ذكرنا وان زبيب لكن طلق عمر يوم السبت
 طلقك بالتطليق وحماد باليمين لان شرط وقوع الطلاق عليها تطليق عمر
 وقد وجد لانه يوم الاحد صار حلفا بطلاق حماد وجعل تطليق عمر بعد
 اليمين بطلاق حماد شرط او قد وجد ولا تطلق زبيب وان طلق حماد
 شرط المحنة في اليمين بطلاق زبيب لان حماد انما طلقك بيمين سابقة على الحلف
 بطلاق زبيب لان حماد انما طلقك بيمين يوم الاحد والحلف بطلاق زبيب في يوم
 وان لم يطلق عمر لكن طلق حماد يوم السبت طلقك جميعا اما حماد بالايقاع
 بالحنث اما زبيب فلان حماد طلقك بلفظ وجد بعد اليمين بطلاق زبيب في يوم
 لان اليمين

وحاده طلق تطليق مبتدأ يوم الثلاثاء واما عمر فلان شرط وقوع الطلاق
عليها ابتاع الطلاق على زيب حد بين بطلاق عمر وقد جلدان ^{بطلاق} ^{عليها}
عمر وحدث يوم السبت وانما طلق زيب يوم الاثنين ^{فلان} ^{فلان}
جميعا ولو لم يطلق واحد منهن بعينها ولكن قال يوم الثلاثاء احدي طالق ^{قال}
بين مادام جافان بين واحد من بعينها فهو كما لو طلقها ابتداء بعينها وان ^{قال}
ايان منها حكمان حكم المهر وحكم الميراث طه حكم المهر فعر نصف مهر ^{فلان}
وحاده مهر وربع مهر بينهما اما عمر فلانها مطلقة بغير سواها ^{فلان}
او حاده وغير المدخول اذا طلق فلها نصف المهر واما زيب وحاده فلان
مطلقة بغير مع عمر فكان نصف مهر ساقط بغير مهر واحد واجب ^{فلان}
لا احد بها تنكوحه اما حاده في حار عني زيب فلها مهر كامل وزيب ^{فلان}
وان عني حاده فكلما مطلقة فيكون لها مهر واحد فقد يتقارب ^{فلان}
وتكنا في وجوب نصف مهر لانه ثابت في حالين وهو ما اذا عني زيب ^{فلان}
حيث تطلق حاده دون زيب فيكون لزيب مهر كامل والحاده نصف مهر ^{فلان}
في حال هو ما اذا عني حاده لانها طلقا بطلاق حاده فكان لها مهر ^{فلان}
في حالين ومهر واحد في حال لكن احوال الاصابه حال واحد احوال الحول ^{فلان}
فصار هذا النصف مستحق في حال دون حال فينصف ^{فلان}
لكل واحد حصة انا لا استواءهما في الاستحقاق والحري ما لو تقول انما طلقا ^{فلان}
عني حاده وطلقت احداهما في حال وهو ما اذا عني زيب او عمر ولو طلقا ^{فلان}

لها صدق واحد ولو طلقا حكما بطل حال كان لها صدق ونصف فصدق
ثابت بيقين وقدر الشك في النصف فينصف فيجب صدق ربع بينهما ^{فلان}
وقال يجب ان يكون لها صدق وثلاثين اعتبارا لكل واحد على الافراد ^{فلان}
زيب طلقه في حالين بان عناها او عني حاده وطلقت حاده في حالين بان عناها ^{فلان}
ولم تطلق زيبا اذا عني عمر ولا حاده ان عني زيب فكان لكل واحد نصف صدق ^{فلان}
والنصف ثابت في حالين فيجب ثلثه وهو سدس الجميع فيكون لكل واحد ^{فلان}
ثلثا مهر الا انا نقول الاحوال ثلثة حاله الا افراد المحض وهو ما ذكره ^{فلان}
مهر وثلث وحاله الاجتماع المحض فيكون لها مهر وربع وبينا انه ان قل ما ^{فلان}
بان طلقا اذا عني حاده واكثر ما بين صدق ان وقوع الطلاق على اثنين ^{فلان}
ونصف ثابت بيقين وقع الشك في نصف صدق فينصف لانه سقط في حال ^{فلان}
في حال واحوال الاصابه حال فينصف نصف فيصير لهن مهر وثلثه اربع ^{فلان}
والنصف حرم فيبقى لزيب وحاده مهر وربع بينهما واذا كانت الاحوال ^{فلان}
تغير حاله الا افراد المحض ولا حاله الاجتماع المحض فاعتبرنا حاله ^{فلان}
الافراد والاجتماع فافردنا عمر وجعنا بين زيب وحاده على ما ذكرنا ^{فلان}
صدق وربع ولان فيما ذكرنا افرادا ثابت بيقين والساقط بيقين ^{فلان}
ساقط ومهر ثابت بيقين واعتبار الاحوال في الشك لان اعتبار ^{فلان}
عند اليقين وفيما قاله خلط الساقط والثابت بيقين بالثابت والساقط ^{فلان}
فكان ما قلنا اولى واما حكم الميراث فعر لا ميراث لها لانها مطلقة قبل الدخول ^{فلان}

يبينون وزينب نصف ميراث النساء بينهما لانه لا ميراث لهما بخلاف ان علي حادة وقوع
 الطلاق عليهن ولا احد من الميراث في طليان علي زينب بالميراث لانه وان
 فالميراث زينب لكن احوال الاصابه حاله فاحده فكان لا يحدها لا بعينها الميراث
 في دون حال فيكون لهما نصف الميراث ويكون بينهما الاستواء في الاستحقاق ولا مان
 ولو كان له اربع نسوة واسم الرابعه بشرة فقال زينب يوم السبت ان طلقك فخرج
 طالق ثم قال يوم الاحد لعمر ان طلقك فحاده طالق ثم قال في الحاده يوم الاثنين طلقك
 فبشرة طالق ثم قال يوم الثلاثاء لبشرة ان طلقك فخرج زينب طالق ثم طلق زينب يوم الاربعاء
 طلقك زينب لا ابتاع وعمر باليمين لان شرط وقوع الطلاق عليها ان تطلق زينب بعد
 بطلاق عمره وقد وجد لان تطلق زينب وجد يوم الاربعاء واليمين بطلاق
 وجد يوم السبت ولا تطلق حاده لما ذكرنا في المسله الاولى ولا بشرة لعدم الشرط هو
 طلاق حاده ولو طلق عمر يوم الاربعاء طلقك يا ابتاع الطلاق عليها وطلقت
 في المسله الاولى ولم تطلق بشرة وان طلق حاده لان شرط وقوع الطلاق على بشرة
 تطلق حاده بلفظ وجد بعد اليمين بطلاق بشرة ولم يوجد لان حاده طلق باليمين
 بطلاقها واليمين بطلاقها كانت يوم الاحد واليمين بطلاق بشرة كانت يوم الاثنين
 ولم تطلق زينب لعدم الشرط وهو وقوع الطلاق على بشرة وان طلق حاده يوم الاربعاء
 طلقك يا ابتاع الطلاق عليها وطلقت بشرة باليمين لان شرط وقوع الطلاق عليها
 تطلق حاده بلفظ بعد اليمين بطلاق بشرة وقد وجد لان اليمين بطلاق بشرة كانت
 يوم الاثنين وطلاق حاده كان يوم الاربعاء ولا تطلق زينب لان طلق بشرة

لان طلاق بشرة كان بلفظ وجد قبل اليمين بطلاق زينب واذا لم تطلق زينب
 لم تطلق عمر وان طلق بشرة يوم الاربعاء طلقك يا ابتاع عليها وزينب باليمين
 لان شرط وقوع الطلاق عليها ان تطلق بشرة بلفظ بعد اليمين بطلاق
 وقد وجد واذا طلق زينب طلقك عمر لان شرط وقوع الطلاق على عمر
 وقوع الطلاق على زينب بلفظ بعد اليمين بطلاق عمر وقد وجد ولا تطلق
 حاده لان شرط وقوع الطلاق عليها وقوع الطلاق على عمر بلفظ بعد
 اليمين بطلاق حاده وانما طلقك عمر بلفظ قبل اليمين بطلاق حاده عليا
 ذكرنا هذا اذا طلق واحد بعينها اما اذا قال احد يترك طالق امر باليمين
 حيا فان بين محكمه حكم الانشا وان حاد لم يبين فله حكم المهر وحكم
 الميراث اما المهر فله عمر خمسة اثمان مهرها وللباقيات مهران وربع مهر
 يمين لكل واحد منهن ثلثه ارباع مهر ووجد التخرج ان نقول عمر طلقك
 في تلك احوال بايقاع الطلاق عليها او بطلاق زينب او بطلاق بشرة ولم
 تطلق في حال وهو وقوع الطلاق على حاده فتجعل في حتما كان كل ذلك
 يكون لهما النصف ثابت يبين والنصف الاخر يثبت في حال ويبقى في تلك احوال
 ثبت لها ربع وهو ثلثي الكل فيكون لهما خمسة اثمان وحله المهر ثمانية وكل واحد
 من الثلث لو طلق طلقك معهما واحد فتجعل في حقهن كان لكل كذلك
 لان هذا الحساب مستحقا فاذا جعلنا ثلثان مطلقا فقط صواب
 واحد وبقي ثلث مهر بين الاربع لكل واحد ثلثه ارباع لكن عمر استوفت

من الحساب الاول فلا يعطى شي من الحساب الثاني وتطرح حصتها من الثلث
والباقي يدين فنقول نصف الميراث ثلثه بيقين والنصف الاخر شقة ^{بطلان}
وهو ما اذا عني حماد لا نأطلق ولا تستحق في تلك احوال وهو ما اذا عنيها
او نزل او بشره فيكون لما ربع هذا النصف فاذا اضممنا الي النصف الاخر وكل
اربع صار خمسة اثنان المهر واما البواقي فواحدة من مطلقه بيقين ^{مطلقة} وواحدة غير مطلقه
بيقين فكان لهما مهر ونصف والاخرى تطلق في حال دون حال لا اذا عني ^{بطلان} نزل
غيرها من الباقيات وان عني حماد. طلقته بشره معها وان عني بشره طلقته نزل معها
النصف اثنان بيقين والنصف الاخر ثبتت في حال دون حال فينصف فنصف الي النصف ^{فكون}
ثلثه اربع فنصف الي مهر ونصف فيكون مهر من ربع بينهن لا يستوي ^{بطلان} في الاحتقال
واما حكم الميراث فنقول لا يعطى لورثته الزوج فميراث النساء اختلاف ^{المهر}
والفرق ان هذا احداهن وارثه بيقين والمراء الواحد ^{المهر} يستحق جميع الربع او النصف
الاو في احداهن غير وارثه بيقين لاحتمال وقوع الطلاق على حماد. ^{واذا} فيطلق الجميع
لمن جميع ميراث النساء ذكر ان عمر من ميراث النساء والحماد ثلث اثنان ^{بشر} ولزينة ثلثه
اربعة اثنان لكل واحد ثمان ووجه التفرع ان صاحب الميراث ^{مساواة} من حالان حال
وحاله تفاوت في حال المساواة اذا طلق واحدة منهم ^{بشر} بالايام يوم الاربعاء سوي
لا يطلق معها الا واحدة واما حال التفاوت اذا طلقته بشره يوم الاربعاء بالايام ^{بشر}
معها زينة وعمر ولا تطلق حماد. فنفضل حماد عليهن باعتبار هذه الحالة فيكون الميراث
واذا ثبت لهن حالان مختلفان فلم يبرأنا الا على الحالين كيلا نستوفي ^{بشر} المقصود ^{بشر}

وتحريم الناطق فنقول النصف الذي يصيب من حال المساواة ينقسم بينهن ^{بشر} ارباعا لا ينقسم
فاذا صار النصف على اربعة كان لكل علي ثمانية وذهب النصف حال المساواة ونفي حاجتها
على حال المساواة وسهم لزيد لانه لا يفضلها احدا ^{بشر} لانه طلق بطلان نفسها ^{بشر}
وكذا حماد وبشره فنسوي بينهما لعدم تفاوت فيكون لزيد سهمان سهم من حال التفاوت
وسهم من حال المساواة وكذا حماد وبشره واما عمر فلا يصرف اليها من حال ^{بشر} التفاوت
ونصف سهم الذي كان لها في حماد لان عمر مقصولة في هذا الحاد لانها طلق بطلان
وطلاق زيد وبشره فحرمت في هذا الحاد واما صر في حماد فلا لهما ريب ^{بشر}
وبشره لان عمر في الحاد التي طلق بطلان بشره وزيد لم تطلق حماد ^{بشر} في ذلك الحاد
لما رايه علي غيرها فيصير السهم اليها وتقريره من وجه اخر ان عمر لا تستحق ^{بشر} اكثر
لان احد البواقي تستحق معها فلم يكن لها حق في اكثر من النصف فنقول النصف الذي ^{بشر}
لها فيه ونقسم الاخر بين ارباعا لكل واحد ربع وهو ثمرة الجميع واما النصف ^{بشر}
فنقول استحق عمر. كان بينهما ارباعا وجب لهما استحق جعل ذلك السهم ^{بشر} لهما
حاله علي ما ذكرنا والثلثه سهم بين حماد وبشره وزيد لكل واحد سهم فيكون
ثلث اثنان من النصف الاول وثمان من النصف الثاني ولزينة وبشره ^{بشر} كل واحد
ثمان من النصف الاول وثمان من النصف الثاني ولعمر من واحد من النصف الاول ^{بشر}
المسوط رجله امر اثنان بزيين وعمر قال لزيد بطلان اذا طلقته عمر او ^{بشر}
عمر ثم قال لعمر انت طالق اذا طلقته بزيين ثم قال لزيد بطلان طالق طلقته ^{بشر}
بالعقل وطلقته عمر واحد لان كلامه الاول كان بينا بطلان بزيين ^{بشر}

الثاني بطلان عمره لان الجزاء في طلاق عمره والشرط طلاق زيب وقد وجد الشرط بانقضاء
على زيب فلهذا يقع طلاق عمره وبعودا الى زيب لان عمره طلق في غير طلاق
زيب فيكون وقوع الطلاق عليها شرط الخت بطلان زيب فلهذا يقع طلاق عمره
ذكر في نسخ اي سليمان وهو الصحيح وفي نسخ اي حفص قال لا يعود علي زيب وهو غلط
ولو لم يطلق زيب لكنه طلق عمره فوقع عليها طلاق بالانقضاء وعلى زيب طلاق باليمين ثم
اخرى باليمين هكذا ذكر في نسخ اي حفص وهو غلط والصحيح ما ذكر في نسخ اي سليمان
على عمر باليمين لان زيب لما طلقت باليمين السابق اليه بطلان عمره فلا يكون ذلك شرطا
في ايمين بطلان عمره قال الا ترى انه لو قال الزيب اذا طلقت عمره فانت طالق ثم قال
دخلت الدار فانت طالق فدخلت الدار طلقت بالدخول وطلقت زيبا ايضا لان عمره
طلقت بلفظ بعد ايمين بطلان زيب ولو كان قال لعمره اولا فدخلت الدار فانت طالق
ثم قال الزيب ان طلقت عمره فانت طالق ثم دخلت عمر الدار طلقت ولم تطلق زيب لان عمره
انما طلقت يمين قبل ايمين بطلان زيب فلا يكون ذلك شرطا للخت في ايمين بطلان زيب
يبين ان الصواب ما ذكر في نسخ اي سليمان وان الجواب في نسخ اي حفص وقع على القلب
وفي العيون عند محمد بن رجل له اربع نسوة قال لو احدهم منهن ان لم يبت عند الثالثة
طوالق ثم قال لثانيه والثانيه والمراد به مثل ذلك ثم بات عند الاولى طلقت التي بات
ثلاثه وطلق ابواي كل واحد تطليقا ولو بات عند ثنتين طلقت كل واحدة
تطليقتان وطلقت كل واحدة من الاخرين واحدة ولو بات عند الثلث طلقت كل واحدة
ولم تطلق الرابعه لانه جعل ترك ابيته عند كل واحد من شرط انواع الطلاق

صحيحا بنا فاذا بات عند الاولى فقد تكرر شرط الوقوع في حقها ثلاث مرات
والجزاء بتكرار مكر والشرط فطلقت ثلاثا لانه ترك ابيته عند كل واحد من
وطلقت كل واحدة منهن طليقتين لان الشرط تكرر في حق كل واحد منهن
واما اذا بات عند الاولى والثانيه فلان الشرط تكرر في حقها مرتين لانه ترك
عند الثالثه والرابعه فكرر الجزاء وطلقت كل واحدة من الاخرين طلاقا واحدا لان
لم يوجد في حقها الامر واما اذا بات عند الثلث طلقت كل واحدة منهن واحدة
شرط الخت وجد في حقهن مرة واحدة ولم تطلق الرابعه لعدم الشرط في حقها
له اربع نسوة قال لاحدهن كما حلفت بطلاقك فباي نسائي طوالق ثم قال لثانيه
والثالثه مثل ذلك طلقت الاولى واحدة والثانيه ثنتان والثالثه والرابعه
ولو لم يقل كما حلفت لكن قال اذا حلفت طلقت الاولى والثانيه واحده والثالثه
ثنتان هذا اذا كان دخل من اما اذا لم يدخل من طلقت الثانيه والثالثه والرابعه
نطلق الاولى لان كل ما يتعلق بالافعال وتوجب التكرار والشرط متى تكرر الجزاء
واذا قال للاولي كما حلفت انفقت هذه اليمين في حق الثلث وشرط الخت الخلف بطلاقها
واذا قال لثانيه مثل ذلك انفقت هذه اليمين في حق الاولى والثانيه والرابعه وطلقت
والرابعه كل واحد منهما واحده ولم تطلق الاولى والثانيه لان الخلف بطلاقها
للقوع على الباقيات فاذا قال لثالثه بانث الاولى بطلان لوجود الشرط في حقها
وقد تكرر شرط الخت في حق الرابعه والثالثه لان ايمين الثالثه انقضت في حقها من
فقد تكرر شرط الخت في حقها ثلاث مرات وفي حق مرتين فطلقت بيمين ولم يوجد الشرط في حق الاولى
الثانيه

الامر واحد يقول الثالث لان البين لما فيه انغلق في حتم لم يقع بها شي عليها
لانه عند هذا وجعل الشرط الوقوع على غيرهما فاذا اخرجها عن الجزم لم يقع بها شي
وقوع بالبين الثالث فاما اذا اطلاقا اذا حلفت فلان هذه البين لا تنقض تكرار الجزم ^{الشرط}
لانها غير معقود بطلان التكرار عند ايمانها على الثالث والرابع فوجد شرطها وقوع
على كل واحد منها تطيقان لان شرطها واحد وفي ملكه والطلاق بعد الدخول لا يزيل ^{الملك}
وعند على الاولي والثانية على كل واحد منها ثبوت واحد ووجد شرطها ما يقع على كل واحد
اكثر من طلبة واحد واما اذا لم يدخل من فلان شرطه حتى الثالث والبين من شرطه ^{نطق}
وخرج عن ملكه واذا قال للثالث لم تنقض البين فلم يجر حالها بطلاق الاولي ^{عليها}
شي وروي بشرى الوليد عن ابي يوسف رجل له ثلث نسوة فقال لاحد من ان طلقك
فالاخر يا نطان ثم قال في مثل ذلك ثم قال للثالث مثل ذلك ثم طلق الاولي ^{واحد}
طلقت كل واحدة من الاخرين واحد ولو لم يطلق الاولي لكن طلق الوسطي طلقت ^{الاولى}
واحد والوسطي والاخرى كل واحد منها فلتان ولو طلق الثالث طلقت ^{والوسطى}
ثنتان والاوي واحد لانه اذا طلق الاوي وجد شرط الحنف في حق الثانية ^{وقوع}
على واحد واحد اقضي ما في الباب انه جعل طلاق الثانية والثالثة شرطا ^{لانه}
صار مطلقا لهما لكن جعل طلاقها شرطا بعد عقد البين على الاوي فيكون الشرط وقوع
الطلاق عليها بلفظ يوجد بعد هذا البين وما انا طلقنا بلفظ وجد قبل البين ^{لانه}
مطلقا لهما بالبين الاوي وجد شرط الحنف في البين المعقود على الاوي والثالثة ^{تنتفع}
كل واحد منهما واحد وبوقوع الطلاق وقع على الوسطي والثالثة على كل واحد

وقد اوقع على الوسطي طلبة فيقع على كل منهما ثنتان وعلى الاوي واحد
فالحاصل انه انغلق في حق الاوي بغير واحد ووجد شرطها وانغلق في حق
الوسطي بغير واحد ايضا وفي حق الثالثة ثبوتان واما اذا طلق الثالث فلانه
وجد شرط الحنف في البين المعقود على الاوي والوسطي فوقع على كل واحد
طلبة وبوقوع الطلاق على كل واحد منها يقع على الثالثة طلبة ^{فوقوع}
الطلاق على الاوي يقع على الوسطي طلبة والله اعلم كتاب المناكح
باب من الصيد بصادية الحرم او بصيبيه او بخرجه الحلال من الحرم اصل الثاني
انا الصيد لا من كلال المجرى حتى يحاط بالنظر واحد ثلثة اشياء احرام الصايده ^{بقوله}
لتعادي لا تسلول الصيد وان حرم او بدخول الصيد في الحرم لقوله تعالى وان لم يبرأ
جعلناه ما امننا وقال عليه السلام ان مكة حرام من حرم الله تعالى يوم خلق السموات
والارض لا تخلاخلها ولا يعضد شوكها ولا ينفر صيدها وعند اصحاب ^{النظر}
لا يقتل من الصيد بدخوله الحرم فلا يجزى الجرح يقتله وعند باقي الجرح الا ان
يصير مقتولا من عليه جانيا على محل محرم متقوق في الزمر جواروه وهو ^{النهي}
كلية حرم الحرم الا ان حرم الصيد الحرم يتادي بالاطعام ولا يتادي بالصوم ^{النمادي}
بالعدي ولا يتان وعند فخر يتادي بالصوم ايضا فعند الواجب هنا كراهة بالصوم ^{كما لو اوجب}
على الحرم لان الوجوب يخص حقه تعالى فيكون جيزا لفعل بطريق القارة ^{فيما يادي}
اذ لم يجد المان كالحرم وعند الشافعي محي الغرامه والمقابل بالمحل غالب في الفصلي ^{لان}
الواجب قتل المتلف بالمتصل ما من حيث الصورة او من حيث القيد ومثل المتلف انا يجب

في الأصل ليقوم مقامه فكان جانب المحل هو المراءى في الفضلين وقد ثبت في حرم
ان الواجب يتبادى بالصوم كذا في حصيد الحرم واما عندنا الواجب على المحرم بطريق
فالمعتبر فيه جزا الفعل لانه لا حرمه في المحل انما المحرم في المباشرة وهو امر
انه بعد ما حل حرامه بجوزله الاصطباذ وان لم يتبدل وصف المحل وجزا الفعل
الكفاره واما في حصيد الحرم وجوب الجزا باعتبار وصف ثابت في المحل وهو الامن
الثابت للصيد بسبب الحرم الا ترى انه انما يعتبر بهذا الحكم بتغيير وصف المحل كخروج
الحرم الى الخل الا ترى انه كما يجب ضمان الصيد بسبب الحرم يجب ضمان البالي من الاشجار
الثابتة في الحرم لما فيها من جوده مثلها وثبوت الامن لها بسبب الحرم ولا شك ان الج
بفطعها يكون غرم المحل فكذا ما يجب بقتل الصيد كان هذا بغرامات الماله شبه
مدخل للصوم في جزا الصيد تقربره انه لما ازال الامن عن محل امن الى محل لا
لونه متقابلة اثبات صفة الامن عن الجوع للمسلمين فقال تعالى وذلك انما حصل
دون الصيام فاما صيدا لا حرام لما كان الواجب فيه بسبب ارتكابه فعلا محرم
ادى ذلك بفعله هو ما مور به فقال تعالى وهو الصيام وفي الهدى واثبات الجزا
ح لا يتبادى بالارفاه بل بالنصدق بالحكم حتى يشترط ان يكون قيمه الدم بعد الذبح
قيمة الصيد وان كانت واما لا يتبادى الواجب به وكذا ان سرق المذبح لانه لا
معتبر باراقه الدم في الغرامات واما المختار اليك المحتاج وفي الاخرى يتبادى
باراقه الدم حتى لو سرق المذبح لم يلزمه شيء ويشترط ان يكون قيمه قبل الذبح
الصيد لا يهدى مال جعل له تعالى واراقة الدم طريق الى جعله مال الله

كالصدق الا ترى ان المضي جعل الاضحية خالصه لله تعالى باراقه دمها ^{هنا}
وهذا لان الضمان وان كان بلاية حق الخلال لكن وجوبه بطريق العباد
لم يجب على الصبي والنصراني واذا كان وجوبه بطريق العباد جاز ان يتبادى
بالهدى او بدخول الصايد في الحرم تحريما للفعل الذي هو تعرض للصيد
هكذا روي عن جابر وبن عمر رضي الله عنهما وهذا لانه مني عن الرمي الى الصيد
قال الله تعالى ولا تهلوا الصيد انتم حرم يقال حرم اذا اعتد عقد الاجرام
واحرم اذا دخل الحرم وكما يقال اشام اذا دخل الشام وشي اذا دخل
الان يكون الصيد والرامي في الخل فرماه ثم دخل الصيد في الحرم ثم قبضه
فحينئذ لم يلزمه شيء لانه بالرمي لم يرتكب شيئا ولكن لا محل تناوله وهذا هو المسلم
المستثناء من اصل اي حنيفه حيث عنده المختبر حاله الرمي لا في هذه
لان الخل يحصل بالذكوه واما يكون ذلك عند الاصابة فاذا كان الصيد عند
صيد الحرم لم يخل تناوله وعلى هذا ارسال الكلب وتغويت الامن قد يكون
الاخذ بالتسبيب وبالدلالة اذا لم يكن المدلول عارفا به اذا كان الدال محرم
سوا كان المدلول محرما او حلالا وفي القياس لاجز اعلي الدال وبه اخذ الشافعي
وقال رقا اذا دل الحلال على صيد الحرم فعليه الجزا كالحرم وهو روي عن ابي يوسف
بنا على اصله ان الواجب كفاره حتى يتبادى بالصوم على ما ذكرنا فيكون الدال كالمباشر
وجه قول الشافعي ان الجزا متعلق بالفعل لقوله تعالى ومن قتل منكم متعمدا
ليست في معنى الفعل لان الفعل من انقائل متعلق بالمقتول والدلالة والاشارة

غير متصل بالمحل وهو الصيد والحكم الثابت بالنقل لا يجوز اثباته فيما
ليس في معنى المنصوص دل عليه جواز الصيد المحرم حيث يجب على الفاعل الخلال
ولم يجب على الدال اذا كان جلالا دل عليه ان حرمة الصيد في حرمه يكون
اقوي من حرمة مال المسلم ونفسه ولا ضمان على الدال الا ان تركنا القياس
باتفاق الصحابة رضوان الله عليهم لان رجلا سأل عمر رضي الله عنه فقال اني
الظبي وانما حرمت قتلها صاحبي فقال عمر لعبد الرحمن بن عوف رضي الله عنهما
ترا عليه فقال لا اري عليه شاه فقال عمر رضي الله عنه وانما اري عليه ذلك وان عليا بن
رضي الله عنهما سبلا عن محرم دل على مبطل نعامه فاخذوا له افعالا
فقالا على الدال الجرا والقياس يتروك بقول النعمان بن النعمان رضي الله عنهما
نقل عنهم في هذا الباب كالمقول عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ان لا يظن انهم
قالوا جزا فافا والقياس لا يشهد لقولهم حتى نقول انهم قالوا ذلك قياسا فافا
السمع ثم ثبت باتفاقهم ان الدلالة على الصيد من محظورات الاحرام وذلك
لان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يصح ابى قتاده رضي الله عنه في صيد اخذه ابو قتاده وكانوا
هل اعتم هل اشرتم هل دلتهم فجعل الاشارة كالا عانه فعرفنا انه من محظورات
الاحرام وذلك بوجوب الجزا وبه فارق صيد المحرم لان الموجب للخطا منه معنى
وهو امن الصيد بسبب المحرم فلا بد ان يكون فعله متصل بالمحل ليكون حايثه
الامر عن المحل وهذا الخطر بسبب معنى في الفاعل وهو كونه محرما فكان خطا محظورا
وان لم يتصل بالمحل ولهذا كان معنى الجرا نقض الاحرام ومعنى غرامه المحل هلاكه

على ما بينا ثم الاحرام عقد خاص وقد ضمن له ترك التعرض بعقده فاذا تعرض
له بالدلالة فقد باشر خلاف ما التزمه فيضمن كالمودع اذا دل سارقا على
خلاف الدلالة على المسلم وماله لانه لم يلتزم ترك التعرض له بعقد خاص ثم الواجب
ضمان الجيران فيكون في مقابلة المحل فيجب على من اتصل فعله بالمحل واذا وجب الضمان
على الصيد حكمه ينقطع بالرد الى الحرم او بادل الجزا لكن بشرط ان يكون بعد اذا
بحال الواشر الفعل فيه لم يضمن اما اذا كان كحال لو انشا الفعل فيه ضمن نعم الجناية
معني حتى سري الى الزوايد وحرف احرام زوايد صيد الحرم مضونه خلاف زوايد
المعصوب اذا عرفنا هذا قال مجاهد جرح صيدا وقيمته يوم جرحه عشر فادوات
من سعرا ودين جي صارت خمسة عشر ثم مات من تلك الجراحة ضمن الجراح ما نقصته
يوم الجرح وقيمته يوم مات بالغم بما يلفت اما ضمان النقصان فلانه فوت جزوا
امنا من الصيد فيضمن كماله او تلف كله واما تمام القيمة يوم مات بجرحه وحالان
النقصان ضمنه مرة فلا يضمنه اخري فيضمن قيمه الباقي بجرحه واذا
جرح عبدا او صيدا مملوكا فمات ضمن ما نقصته الجراحة ثم قيمته يوم مات بجرحه
فرق بين هذا وبين الجرح محرما ثم مات حيث يضمن الدية ولا يضمن ما نقصته الجراحة
ثم الباقي والفرق ان دية المحر لا تنقوت بالجرح فلو ضمن النقصان ثم الدية دخل
فيه النقصان فيصير ضمانا له مرتين اما صيد الحرم والصيد المملوك قيمته بجرحه
انقص منها غير مجروح فلو ضمن كمال قيمته بجرحه وحاله يوجد فيه ضمان النقصان
قابل يضمن قيمته يوم مات غير مجروح كان مستقيما اذا لا فرق بين ان يقال يضمن

يوم جرحه ثم يضمن قيمته جرحا حين مات وبيننا يباي بعض قيمته يوم مات
صحيحا اذ العبارات تختلف المعنى سواء يباي بوجوب القيمة ثم اوجب القيمة
يوم مات زايده لان الزيادة بلغت حيايته ايضا بواسطه السرايه ^{وهذه} الزيادة
حدثت من اصل مضمون فتكون مضمونه فرفق بين هذا وبين الوجع جرح عبد
مملوكا فاردادت القيمة بعد الجرح في سعر او بدن ومات حيث لم يضمن الزيادة
والفرق انه باء الضمان ملك الصيد المملوك من وقت الجرح فظهر ان الزيادة
حدثت على ملكه وقيام الملك له في عين الصيد تنفي وجوب ضمان الاصل فقام
الملك في الزيادة تنفي وجوب ضمان الزيادة والعبدان ^{لان} ملكه باء الضمان
ضمان دم لكن قام مقام المالك باء الضمان من وقت الجناية كمن غصب مديرا ادي
قيمته حيث لم يملكه لكن قام مقام المالك حتى لو غصب اخر وقد كان المالك
يحكم قيامه مقام المالك فكذا هنا لو اتلف المالك لزيادة لم يضمنه اطلاقا ^{لان} قام
مقامه فاما صيد الحرم ملك الجناية عليه باء الضمان كالا ملك سائر اسباب ^{الملك}
ولو ملكه او قام مقام المالك لكن قيامه مقام المالك فيه لا يقع وجوب الضمان ^{الاثر}
انه لو قتل صيدا مملوكا له ضمن قيمته فكذا يضمن الزيادة ولان مبي ضامن الجناية
على الصيد في الحرم على التغليب والتشديد بخلاف سائر المضمونات الاثرية ^{الفرق} انه لا فرق
فيه بين العامد والخطي ويضمن الولد الحادث في يد مخلاف زوايد المقصود ولو
جرح عبد نفسه في الحرم او قتل لم يضمن ولو جرح صيد نفسه او قتل ضمن ولان
ضمان العبد والصيد المملوك لنا وجب باعتبار ازاله يد المالك كمن غصب

لانه يصير مثل ملكه عليه معني وهذا لا يمكن تخفيفه في الزيادة لما ذكر في
صيد الحرم انما وجب الضمان باعتبار ثبوت اليد انه في الزيادة ^{الاصل} متحقق كما في
لان قيام اليد على الاصل بوجوب قيام اليد على الزيادة وعن ابي يوسف في غير
الاصوال انه لا يضمن الزيادة بعد الجرح من صيد الحرم اذا كان الجرح حلالا
سوا كانت زياده شعرا او بدن لان صيد الحرم في حق الحلال كالصيد المملوك
للعبد لا كالا من الاحرام بدليل انه لا يتادي جزاؤه بالصوم وبدليل انه لا يضمن ^{بالدلالة}
ثم الحكم في الصيد المملوك انه لا يضمن الزيادة الحادثة بعد الجرح فكذا هنا وجه ظاهر
الرواية ان صيد الحرم في حق الحلال ملحق بالمملوك فيما ذكر من الاحكام وبالصيد ^{الامن}
بالاحرام في حق بعض الاحكام وهو صروف جزاؤه الى الفقراء او كذا لو كان مملوكا
له يجب عليه الجزا بقطر وهذا بينا فيه ضمان الملك فاحذر الروايتين توجب ضمان الزيادة
في البدن والسعر والاخرى تنفيها فوجب القول بوجوبه احتياطا لانه ^{لعله} حق
ولهذا يصر في الفقراء ولا يجوز صرفه الى من لا يجوز صرفه الى كونه اليه من الاقارب
ولو ادي الى جاز الاية روايه عن ابي يوسف كصدقة الفطر والكفارات ^{حقون}
لله نعمتنا طي في انجاءها ولان مينا على التغليب على ما ذكرنا الاثرية ^{بالدلالة} في ضمن
والاشاره والاعانة بخلاف الصيد المملوك الاثرية انه لو ضرب بطن ظبي فطرح
حينما ميتا ثم مات فعليه جزاؤه ما قال اخذ فيه بالثقة لان الضرب سبب ^{صلح}
لموتها وقد نعتبه وانما اراد بقوله اخذ فيه بالثقة الاشارة الى الفرق بين ^{هذا}
وبين الضمان الواجب على العبد لان من ضرب بطن جارية فالتت بعد ما ماتت

عشره فزادت قيمته حتى بلغت خمس عشر من سعره او بدله ثم مات الصيد فعليه قيمته
مات وهذا وما لو كان الصيد في الحرم سواء اذكرنا ان الصيد كما يصير امانا بدله
يصير امانا بدخوله للصايد في الحرم ولو قد اخرج بعد الجرح ثم ازدادت قيمته من يد او سعر
لم يضمن الزيادة اما جواز التكفير فلا نرى سبب الوجوب لجنابه فانما اذا الواجب ^{تفريق}
الوجوب فاذا تم الوجوب في كل السبب صار المودا كالتكفير بعد الجرح في كل الملم
الحرم اذا كفر بعد الجرح قبل الموت فترق هنا بين التكفير وسوي في المسلم الا في اكل
كذلك لان تلف الزيادة من ان رفعه في كل اصل الفعل محو بالتكفير اضعف
اليه فيضمن الزيادة وحق صار محو بالتكفير لم يكن اضافة الاثر اليه لانه لم يبق
فيقطع الاثر عنه ويجعل الاثر وهو تلف الزيادة حصل بفعل اخر وجد
التكفير فينظر الى محل الفعل والاشارة ان وجد الاثر في الحرم اضعف تلف الزيادة
الى فعل بالشر في الحرم لانه في نفسه حال لو انشا الفعل فيه ضمن وان وجد الاثر في
اضعف تلف الزيادة الى فعل بالشر في الحرم لانه لم يبق اثر الفعل حقيقة بعد
وانما وجد ضرره وجود الاثر فيمكن اضافة الى الفعل الذي وجد في المحل الذي
ظهر فيه الاثر في المسلم الا في حصل تلف الزيادة بعد التكفير في الحرم فاضيف
بالشر في الحرم فيضمن وفي المسلم الثانيه حصل تلف الزيادة في الحرم فاضيف
بالشر في الحرم فلا يضمن ولانه هنا ملك للصيد باد الضمان لانه في موضع ملك
بالضمان وهو الحرم واذا ملكه فالزيادة بعد ذلك حصلت على ملكه فلم يضمنها كما في
الملوك وهذا على اصل اي حقيقه مستقيم لان الحسن في زيادة روي عن النبي صلى الله عليه وسلم

اذا كانا ^{في الحرم} والصيد في الحرم جاز البيع كذا هنا اذا ادي ضمانه
وجان ملكه فاما على اصلها جاز ان يقال لم يملكه للصيد لانه ضمان الزيادة
لانه لم يملكه العقد فلا يملك بالضمان يجوز ان يقال لا يضمن الزيادة لانه لان
المكره هنا وقع حكما لا قصدا وقد صح وجوب الضمان عليه فصح وقوع المكروه كما
في المخصوص بالبيع او المالك ولو جرح محرم صيدا وكفر ثم قتله فعليه كفارة اخرى
لانه صيد على حال الاول وقد انتهى حكم الجرح بالتكفير والقتل جنابه اخرى مبتداه
في كفارة اخرى وان يكفر في الاول فلا شيء عليه في الاول اذا كفر في الاخر بقيمة صيد
لان الفعلين جنابه في احرام واحد على محل واحد فكا ان كفعل واحد على محل واحد
الا كفارة واحد لان حكم الفعل الاول قبل التكفير باق فيجعل الثاني انما ماله
كالجنابات على الحرم من جنس واحد قبل البر وفاما بعد التكفير انتهى حكم الفعل
فكان الثاني جنابه مبتداه كالجنابات على الحرم اذا تخطاها البر ولو كفر الاخره
صيد مجروح لزمه ما انقص الجرح الاول لان ما مات بالجرح الاول لم يدخل في
وان حرم الحلال صيدا في الحرم ثم دخل الحرم ومات فيه فلا شيء عليه لان فعله
الجرح كان مباحا مطلقا والسر اجاثر الفعل فاذا لم يكن الاصل موجبا لا يكون
كجرح الموت اذا سلم ثم مات ولا بأس بأكله قياسا لان فعله ذكاه له موجبا
حتى لو مات منه في الحرم جاز تناوله لكن كرهنا اكله استحضارا لان حل تناوله ثبت
زهوق روجه وفي ذلك الوقت هو صيد الحرم فباعثاره بحرم تناول وباعثاره الجرح
لم يحن جانب الحرم احتياطا ونوجب محرم عن صيد ما يبيح ثم زال ابياح وتعلق سنة

او لشدة شدة ثم نبت وجرحه فاند مل تحت لم يبق له اثر فلا شيء عليه انما جرحه
 ومجمل ان التقصير ارتفع مشاهد نصارك ان كن والظان لوجوب التقصير فاذا
 ارتفع لا معنى لشرع الجابوقا بالظان الواجب حق العاد فان سقط
 اذا لم يبق للمحل اثر في المحل وقال ابو يوسف يزرعه صدقة باعتبار ما وصل اليه
 لان الاند مال والنبات لم يميز ان الام لم يصل اليه والتقصير وان ارتفع بغيره سقطوا
 جبايته عن موجب ضمان المحل وان سقط لا ارتفاع التقصير لكن ضمان فعله وجبايته
 لان فعله يعلم بعدم وقد روي عن اي يوسف غابا لا الام ايضا في الجاني حتى
 حتى وجب على الجاني ثمن الدوا واجر الطبيب الى ان يبرأ من حاله حتى يبرأ
 الحرم فعليه ردّها ايضا الى الامن المستحق فان لم يردّها ضمن الجاني وان رسلها
 فعليه الجرا لا انه لم يردّها امانة كما كانت فلم يخرج عن العمد كالعاصي اذا رد المصوب
 الى غير المصوب منه فاذا وصلها الى الحرم فحينئذ يخرج العمد كالعاصي او رد المصوب
 الى المصوب منه فلو ولدته عنده قبل ان يردّها او بعد ما حل ثم ذبحها وولدها في الحرم
 فعليه جزا وما لا يخرج من الحرم او جعليه ارساها لا ازال جبايته وذلك حتى يستحق عليه
 المحل ثم عا فليس الى الولد ويجعل عليه ارساها ولدها معها وما كان من الحرم المستحق عليه العين
 او في المعنى لا يرتفع من وجه من الاحرام فاذا ذبحها فقد فرت الحق المستحق فيها الرعا
 جزا وما لا ترى ان لو كان الصيد ملوكا لغيره كان الرد مستحقا عليه فيها الحق المالك ولو ذبحها
 لغيره فبئها لكذا وكذا الحرم اصطاد فبيده عند اوارده احتج بدينه سحر الحرم
 ماتت مع ولدها في يده ضمن ثمنها زايده وقيده ولدها وكذا لو ارساها او ما قبل الوصول

لانه فلو كان المستحق للمصوب وهو ولدها لان استحقاق الام كان ثابتا
 للام فيثبت لولده بطريق السراية كالتدبير والكتابة والاستيلاء والمرحى
 وباتبات اليد عليه صار موقوف لا من عليه فيضمن بخلاف ولد المصوبه اذا
 هلك في يد الغاصب والعرق ان ضمان الغصب زاله يد المالك باتبات اليد
 العادية على المحل لا باتبات اليد لان المناسبه لا تجاب لضمان زاله اليد
 لان الاموال تحفظ بالايدي فارتها جاز ان تكون سببا لضمان اما اثبات
 اليد على المحل سبب لحفظه فلا يناسب وجوب ضمان فالاتبات وان كان ملازما
 للازالة والا زاله ملازمه للاتبات فاما امران مثلا زمان لكن الحكم يضاف
 الى الوصف لمناسب كما ان الحكم المعلق بالشرط ملازم وجود الشرط لكن يضاف
 الى المناسبه وهو السبب لا الشرط واذا كان سبب وجوب ضمان الغصب ازاله
 اليد ولم توجد في الولد لا يجب لضمان اما ضمان الصيد فانه يجب باتبات اليد عليه
 لان وجوبه بتقويت معنى الصيدية والامن ثابت له بالحرم ومعنى الصيدية
 واستيلاؤه وبعده عن الايدي فيكون اثبات اليد عليه اتلافا لمعنى الصيدية
 وقد تحقق ذلك في الولد يوضحه ان الحق في صيد الحرم للشرع والشرع يبطاله رد
 مع الولد الى الما من فاذا لم يرد الى ان هلك فقد جرد منه المنع بعد الطلب وذلك
 لوجوب ضمان وفي الغصب لم يوجد المنع بعد الطلب من صاحب الحق حتى يرد
 بعد طلب المصوب منه ثم هلك ضمن وعلى هذا الطريق نقول اذا هلك الولد قبل الاصاله
 من الراد الى الحرم لا يضمن وعلى الطريق الاولي يضمن ولان ولد الصيد مضمون بطريق

لانه فوات الامن المستحق له بطريق الاصابة عليه لان الام استحققت الامن في الحرم
 تعظيما واحتراما لها لاجل الحرم فصار التعظيم والاحترام وصفين ثابتين لا يتغيران
 الى الولد بحكم الجزوية والاتصال كالدين والجزية فلا يبطل ذلك الحق بالاتصال
 كسائر الاوصاف فيحدث الولد بحكم ما بطريق الاصابة وهذا لا يمكن ان يحجب الضمان
 بطريق الاصابة ولا بطريق التبعية لان الوصف ثابت لا يتغير في سري والغصب ^{بوصف}
 ثابت للام لانه فعل الغاصب ولانه فعل حقيقي والافعال الحقيقية لا تسري الى
 الاولاد وان تعلق بها حكم شرعي ولو وصف الاصل ما كالجارية اذا جئت ^{ولدت}
 حيث لا يبعد دفع الولد معها فكذا احكم الغصب ليس بوصف ثابت للام لانه ان كان
 حكمه وجوب الرد فهو فعل وجب على الغاصب ولا تعلق له بالام لدفع الجارية ^{بالحاجة}
 وان كان حكمه وجوب القيمة فهو وجوب القيمة لا يبطح وصفه لان الوجوب على الغاصب
 لان وجوب القيمة عند فوات الام ولو كان وصفا ثابتا لها لما وجبت لان الوصف
 يستدعي وجوب الموصوف لا فواته فاذا لم تكن هذه الاوصاف وصف للام لا تسري
 الى الولد والمضمونية ليست وصف للام لان الضمان في ذمة الغاصب لا في الام
 الا ان العين توصف به مجازا كما يقال فلان مغموص عليه والغصب ^{للفضات}
 فلان ضمان الغصب مقيد بالمثل وتغير قيمته يوم الغصب ولا مماثلة بين ^{الضمان}
 والولد لانه ان لم يكن موجودا يوم الغصب فلم توجد الارادة ولا الاشياء ^{عن قدر}
 الضمان اذ له ما هو مستفاد به في الحال من غير ارادة منه وانه لا يجوز ان كان ^{حقيقة}
 لم توجد الارادة حقيقة لعدم اليد حقيقة فلا مماثلة وقد وجب على الغاصب ^{الغصب}

فيدخل فيه ضمان الولد ^{وورثه} فلا يضمن قيمته اخري بالاتصال هذا هو
 القياس في الصيد الا اننا تركنا القياس منه لان مناه على التعليق على ما ذكرنا ^{الاثر}
 انه بغرم زياده السعرة في الصيد ولا يغرم في الغصب فكذا الزيادة المنقطعة ^{ولم}
 تلحق في ادي الجزاء ولدت او زاد سعرها لم يلزمه في الزيادة ولا في الولد ^{لان}
 الام انما جعلت صيدا للحرم وهي للحل باخراجها والاخراج يخرج يكون ذكره ^{خارج}
 مستحق النقض ولما اذ الجزاء رالاخراج غير مستحق النقض نصرت الام ^{صيد}
 للحل حيث لم يس للاخراج حكم فلم يكن الولد صيدا للحرم ولانه ملكها باذا ^{الجزا}
 كان حدوث الولد على ملكه كما قلنا في الزيادة المنقطعة ولو ان هذا الحلان باع ^{الغيبه}
 بعد ما خرجا او ذبحهما واكلاهما جاز بيعه ولا بأس باكله لانه ملكها بالاستيلاء
 الفاعل عليها بعد الاخراج وانه مباح في نفسه فصار كما لو اخذها ابتداء ^{هذه}
 الحاله غايه ما في الباب انه تعلق بها حق لغيره وهو الرد او الجزاء ^{تعلق}
 لم يمنع جواز البيع كما اذا باع مال الزكوة بعد الحول او باع شاه الاضحية ^{والجزا}
 بذمته لا بالعين ولهذا يبقى بعد هلاك العين لان العاقبة والمعذور عليه ^{بوضع}
 يجوز فيه البيع وهو الحل ولانه بالاجاز صار ضامنا قيمته فصار كالغاصب ^{اذا باع}
 المغموص وضمن قيمته بعد بيعه لكن الفرق بينهما ان في الغصب لا ينعقد ^{البيع}
 ما لم يضمن ويؤدي الضمان وهنا يجوز البيع قبل اداء الضمان لكون المغموص ^{في فصل}
 الغصب بالخيار ان شاء من الغاصب وان شاء من المشتري كان المغموصا كالساكن ^{بشأن}
 اجاز البيع ان لم يكن حالكا وسقط الضمان عن الغاصب اما حالكا لم يسقط الضمان ^{بوجوده}

ولا يتصور وجوب الضمان عليه فلهذا جاز البيع قبل ادان الضمان لمن يكره
 لكونه صيدا محرما من وجد ولو خص في ذلك لتطرقنا الى ان يخذ صيدا محرما
 وانه حرام وفيه افساد لصيد المحرم وتحلل الكلب لان الصيد في الليل والباح في الليل
 وهو اهل للذبح والركوة الا انه يكره ما ذكرنا ولو قضى المشتري ثم اراد ان
 او يبدل ثم ماتت حيوانا او لاهها ان كان قبل التكفير ضمن البائع قيمة الام
 والزيادة لانه سلب المشتري على اثبات اليد على الاصل والزيادة فيصير
 الامن على الزيادة فلا فرق بين حصول الزيادة في يد او في يد المشتري ولانه
 اراد ان يبدل المشتري قبل تمام ملكه وقبل قطع حقه تعالى ولو قد اها قبل
 الولاده لم يضر الزيادة لان حقه تعالى انقطع عنه فصار كالمو حصة الزيادة
 في يد بعد التكفير محرما جرح صيدا في الليل ثم حمل من احرامه ثم اراد ان يبدل
 من سعر او يبدل ثم ماتت من الجراحه ضمن ما نقصته الجراحه وقيمت يوم الموت
 جرح صيدا امنا كما ذكرنا ان الصيد كما يصير اما بكونه في الحرم يصير اما
 اما بغيره وقد نزل فيه قوله تعالى فيسري الى الحادث فلا يبرأ من ذلك خروج
 من احرامه كما لا يبرأ باخراج الصيد من الحرم ولو اد الجراحه اراد ان يبدل قبل ان
 فعلية ضمان الزيادة وان اراد ان يبدل قبل ان يضمن الزيادة لانه في الوجه الاول
 اضيف تلف الزيادة قطع قبل ان يحمل من احرامه لان ذلك الفعل لم يصير محرما
 الا في اضيف تلف الزيادة الى فعل بعد التكفير وبذلك الوقت هو حلال فلا يضمن
 كالموت انشا الفعل في هذه الحالة وان ادي قبل خروجه من الاحرام ومات في يد

غرم فيه مستقبل وان كانت زايده غرم قيمته ما زايده لان اصل الفعل لما صار محمولا
 بعد التكفير فمما تلف في فعل انشاء بعد التكفير وهو الامساك لانه فعل عند
 والدوام على ما يستند كالموت انشاء فصا كانه اخذ ابتداء بعد ما كفر فتعبر جنايته
 مبتداه وهو في هذه الحالة محرما بخلاف ما اذا حمل ثم كفر لانه بعد التكفير هو حلال
 فيكون انما بعد التكفير وهو حلال ولانه اذا حمل ثم كفر فوقت التكفير هو من
 التماك للصيد بالضمان فيملكه لان الصيد في موضع ملكه والزيادة حصلت على ملكه
 فكان كالحلال اذا جرح الصيد واد الجراحه اراد ان يبدل بخلاف ما اذا اد الجراحه
 وهو محرما فان قيل لم قلنا ان الصيد ملكه ما اد الجراحه قلنا المعنى به انه ملك
 الجراحه حقه تعالى دون حقوق العبيد **سادس** في لو جرحه انسان اخر
 الاول ان يضمنه ولو اخذ الثاني فهو له لكن في قوله تعالى جعل كالمالك لانه
 الجراحه قطع حقه تعالى وصار الصيد بحال لوقته ابتداء لا بجرحه
 الجنائيه او لا نه لا تكون اقوي من الابتداء ولو اخذ المحرم صيدا او ادا جراحه
 من احرامه والصيد في ثم مات الصيد فعليه قيمته لما ذكرنا لانه لم يملكه بالخذ
 والامساك له دوام ولو جرحه وهو حلال في الحرم وادي جراحه ولم يزد
 حي مات من ذلك لم يكن عليه شيء اخر غير القيمة الاولى قال في الكتاب ولا يضمن
 وهو محرما امساكه اياه وهو حلال بعد الفداء من الجنائيه عليه اذا اراد بيعه لا يضمن
 الجنائيه لو ادي الجراحه وهو مسك وهو محرما وحلال في الحرم فعليه قيمته مستقلة
 بخلاف الجنائيه لانه لم يوجد بعد الفداء سبب يجب به الضمان والزيادة استندت

الى وقت الجنايه فصار كأنه قتل وقت الجنايه فلا يجب الاثم ^{ادى} ^{بجمل} ^{او جعل الله}
 بدنه وقلها فريضة وتطوع او جزا صيد ثم باعها لجازا البيع وعليه مثلها
 وروي خلف بن ابي يوسف عن ابي يوسف انه لا يجوز لانه ما جعل الله ^{في} ^{البيع} ^{فقد}
 ملك نفسه والحق بالمسجد والتدبير وام الولد والوقت ^{والدليل} ^{عليه} ^{انه} ثبت فيها
 حق الله تعالى انه يسري الى الولد والحق الغايه تمنع البيع ما فيه من ابطال ذلك
 الحق وعلى هذا الخلاف اذا وهب جمل اخر بدنه فقلها فريضة او تطوعا ثم
 اراد الواهب الرجوع فله ذلك في ظاهر الروايه وعن ابي يوسف انه ليس له ذلك
 وجه ظاهر الروايه ان العين ملكها من كل وجه والواجب عليها اقامه الفعل
 هذا المحل فيعتبر لهذا المحل محلا لا فاقامه الفعل الواجب عليه فيثبت له نوع
 حتى كره الركوب والاستقاء هذا هو تنبيه الحق وثبت ذلك في الولد تبعاً لكره
 لا يزول ملكه فلا يمنع بيعه لكن كره خلاف الرهن والتدبير والاستيلاء ^{تعد}
 فيه للعبد واتخاذ المسجد تحريروا زاله عن الملك ولان الجواب العبد مختار ^{باجاب}
 واجاب الله تعالى لان منع النقل والتحويل نصاب الزكوه وهذا الوجه ^{النصاب}
 وحال الحول في يده ثم اراد الواهب الرجوع فيها له ذلك وان تغلق به حتى ^{تعد}
 هذا في الزكوه واذا جاز البيع كان عليه مثلها لان هذا المحل تعيين لا فاقامه فريضة ^{هي} ^{حتى}
 فان لم يعين مكانها اخري حتى ولقت البدنه في يد او سعيها وولدت فعليه مثلها
 ومثل ولدها ولو اخرج مكانها اخري قبل الزيادة المنصه ^{ليس} ^{عليه} ^{في} ^{الزيادة} ^{والولدي}
 لان في الوجه الاول لم ينقل حق الله تعالى اليه فبقى متعلقا بغيرها والحق اثرها ^{بها}

هذا الحكم في الروايه كما قبل البيع وفي الوجه الثاني تنقل البيع الى بدنها وخرج الاول
 عن الحق فلا يسري الى الزايد ولله اعلم باب الصيد ^{في} ^{عليه} ^{الرجوع} ^{في} ^{الحرم} ^{والاحرام}
 اصل الباب ان ما يجب على الحلال الجنايه على صيد الحرم بدل الصيد ومعني التكثير ^{في} ^{الصيد}
 ولهذا لا يتادي بالصوم وما يجب على المحرم الجنايه على الصيد كفاره سواء كان ^{صيد}
 حل او حرم وان كان فيه معنى البدل خرج ^{ولهذا} ^{يتادي} ^{بالصوم} ^{وانما} ^{كان} ^{كذلك}
 الحلال ثبت الامن للصيد وصار محترماً ولهذا تختص الحرمه بالصيد ^{حرمه} ^{الفعل}
 بناء على حرمه المحل فاذا كان المحل اصلاً كان الواجب بدله مقصودا وصار الصيد ^{في} ^{حقه}
 كالشجر اما في حق المحرم المحرم هو الفعل وهو الجنايه على المحل مقصودا ولهذا
 يعمم الفعل والمعني فيه ان الموجب لحرمه الفعل على المحرم قوله تعالى لا تقتلوا ^{الصيد}
 وانتم حرم اضاف النبي الى الفعل فصار محرماً ثم ثبتت الحرمه للصيد ^{فمن} ^{تحرر}
 اما الموجب لحرمه في حق الحلال قوله عليه السلام لا يغير صيدها وقوله تعالى اولم يروا ^{انا} ^{اجعلنا}
 حرماً منا اضاف الحرمه الى المحل فثبتت الحرمه للمحل اصلاً والفعل تبعاً كذا في الشجر ^{بحره}
 والفقه فيه ان المحرم كما هو جاني على الصيد المنقوض بالبدل فهو جاني على احرامه ^{بارتكاب}
 محظوره فيجب عليه البدل والكفاره اما الحلال فهو جاني على المحل لا على الاحرام فلم يجب ^{عليه} ^{البدل}
 المحل وحرف آخر ان الشركه في الجنايه توجب الشركه في حكمها لان الشركه في السبب ^{توجبها}
 في الحكم والجنايه بسبب وجوب الضمان فيشتركون في الضمان لكن ينظر ان كان الغايه
 بالجنايه حرماً فلا اشتراك في الجنايه لان كل واحد منهما ينفرد بالفعل والافراد ^{وما} ^{انفرد} ^{الضمان}
 احدهما لم يشاركه الاخر فيه لان ما تلف بفعل هذا غير ما تلف بفعل الاخر فلم يلفه كاي ^{بشيء}

فلا يشتركان في الصان وان كانا لثابتين لحيوة الشتر كما فيه في شتر ان في ضاه بعد
ذلك لا غلو امانا ان كانا محرمين واحدا لثابتين واحدا محرم والآخر حلال وان كانا احدين
لم يحرم عليهما الا فيه واحد لانه بدل المحل وهو واحد وان كانا محرمين فعلى كل واحد
منهما قيمته كمالا لان الجناية صناعا على الاحرام والمحرم هو الفعل وفعل كل واحد منهما
غير فعل الآخر وانما موجه الكفار حتى كان للصرم فيه دخل والكفار حكم لا يتجزئ
والسبيل لا يتجزئ وهو تقويت الحيوه والحكم متى تعلل سبيل لا يتجزئ لا يتجزئ
لكل واحد منهما على سبيل الكال كالحدا لا يباين في التكاح حيثما سبيل هناك في الزنا
وانما لا يتجزئ وكذا التكاح لا يتجزئ فكذا الامان فاذا وجد من جاعا اضيف
واحد منهم كمالا لعشره اذا قتلوا رجلا قتلوا به والمعني فيه ان القتل لا يتجزئ
لا يتجزئ فاضيف الى كل واحد منهم كمالا واظهر من هذا اذا قتلوا واحدا خطا فاعظم
ديه واحدا اعتبار المحل لان الدية بدل المحل وانما واحد وعلى كل واحد منهم كفارة
على حد لان الكفار لا يتجزئ لان بعض الكفار ليس بكفار والسبيل لا يتجزئ وهو
فاضيف الى كل واحد منهم كمالا في حق الكفار فكذا الامان المشتركة اذا اولت للثابتين
معدت نسبت نسبة منهما ولا ينفرد احدهما بالتصرف في الامان لان السبيل ان كان لا يتجزئ
وهو الاختلاق من المالك لكن التصرف في الامان يتجزئ وينفرد كل واحد منهما بالتكاح
ثبت لكل واحد منهما على سبيل الانفراد فان كان احدهما محرما والآخر حلالا وجعل
نصف القيمة لانه في حقه بدل المحل فجعل كان الاخر حلالا وعلى المحرم القيمة كاملة لانه
وفعل كامل وهذا كله مدعينا وقال الشافعي المعتبر اتحاد المحل وتعدد الفاعل لا تعدد

ولم يبق الا اجزاء الدال لعدم اتصال فعل بالمحل وقاس على صيد المحرم في حق الحلال
وحقوق الجاد لان الصيد اذا كان محلولا لا يحرم عليه الا فيه واحد لما ذكره
فكذا في حق الله تعالى وحاشا ما بينا ان الواجب على المحرم جزا فعل وفعل كل واحد
كامل لانه جازي على احرام كامل فيجعل في حق واحد منهم كانه ليس معه غيره كالتقاص
وقصاره القتل بخلاف صيد المحرم لما ذكرنا وهذا لان المعتبر هنا حرمة الاحرام واحرام
احرام عمرو وثمة المعتبر حرمة المحرم وهي متحد في حقه وضمان حقوق العاد وجوبه
بطريق الجبران ودفع الضرر وذلك يتم بايجاب بدل واحد وملجأ الحق لله تعالى لا يكون
بطريق الجبران لان الله تعالى ان يحقق خسران ليكون ما يجب جبرانا وحرمانا
ان القارن عندنا يطوف طوافين ويسعي سبعين واذا قتل صيدا لرمه حرمانا
جائيا على احرامين وعند الشافعي يلزمه جزا واحد لاتحاد المحل فعند احرام
العمه يدخل في احرام الحج ولهذا يطوف طواف واحد عندك وعندنا لا يدخل
في الاخر لان القرآن ينهي عن النظم والحج دون التداخل فيكون جائيا على احرامين
ثم قال الشافعي لحرمان العمه في حكم التبع لاحرام الحج ولهذا تحقق بين النسكين
اداء الاصل ان لا يجتمعان اذا كانا الحزين والعمرتين واذا كانا نبتا لم يظهر
الاصل لحرمة الحرم مع حرمة الاحرام قال الحرم اذا قتل صيدا في الحرم يلزمه
واحد كون حرمة الحرم دون حرمة الاحرام فانه اثر مع حرمة الاحرام لكان تقول

كل واحد من الاحرامين اصل مثل صاحبه لان كل واحد منهما يعيق البقاء كلها فلا يكون الجواز في الصوم
احدا تبعا لآخر بل يعتبر كل واحد منهما في ايجاب موجه كانه ليس معه غيره في الجواز في الصوم

وعند الملك لا يجتمعان كمن نذره في رمضان وهو صايح حيث ^{على} ^{الملك}
وكذا حرمة الثمر ثابتة لعينها وثبت باليمن ايضاحي لو شرب من ثمره ^{على} ^{الملك}
حرمة الحرم لانها دون حرمة الاحرام الا ترى انها لا تمنع البتاع كلها وانما لا بد من اعتباره
لانه لا يستغني عن دخول الحرم واذا كان في حكم التبع لم يعتبر في حق الحرم ^{منه} ^{الملك}
هناك سوى وجوب ترك النقص للصيد وذلك حاصل في حق الحرم باحرار ^{منه} ^{الملك}
فاما هذه العرة فتعقد لمقصود سوى ترك النقص للصيد فوجب اعتبارها في حق الحرم ^{منه} ^{الملك}
كاعتباره في حق غير الحرم بالحج وحرف اخر ان لا يلاقي الصيد ^{منه} ^{الملك}
وكذا امسأله في موت في بابه لكن الان لا في علي نوعين حقيقي كالقتل وحكم ^{منه} ^{الملك}
فعلم بخرجه عن الصيد به وهو السعي والتوحيش والافلا في الحكمي منع الان لا في ^{منه} ^{الملك}
الذي منقطع ان اثبات الثابت بحال اما لا تمنع الان لا في الحكمي من جرحه ^{منه} ^{الملك}
عيناه حيث هو ان لا في حكمه حيث وجب فيه دية كالمه والافلا في الحكمي لا تمنع الان لا في ^{منه} ^{الملك}
منقوما بعد الان لا في الحكمي كالحز اذا فقتت عيناه ثم قتل اذا عرفنا هذا قال ^{منه} ^{الملك}
جرح صيد في الحرم ثم جرحه حلال اخر ثم مات منها فقتل المسلم على اربعة اوجه ^{منه} ^{الملك}
تكون الجراحات مستهلكين ولا اذ تكون الاولى مستهلكة دون الثانية او على العكس ^{منه} ^{الملك}
الاستهلاك ان يخرج عن جيز التوحيش والامتناع كقطع القوائم والايدي ^{منه} ^{الملك}
او احد اليد او احد الرجلين او احد الجناحين او في العينين اما اذا لم يكونا مستهلكين ^{منه} ^{الملك}
ما نقصت جراحته صحيحا وعلى الثاني ما نقصت جراحته وبه الجرح الاول وما بقي ^{منه} ^{الملك}
فعلها نصفان لان الاول نقص المحل الصحيح بنقصه وتقدر بان لا ذلك فيعبر به ^{منه} ^{الملك}

تقدر بان لا في جرحه وهو منقوص الجرح الاول فيعبر به ما نقصت جراحته ثم الباقي ^{منه} ^{الملك}
تلف الجناحين لا شترهما في ان يلاقيه باثر فعلهما فيجوز عليها ذلك فان قيل ^{منه} ^{الملك}
يلغي هذا التكلف ويضمن الاول نصف قيمته صحيحا والثاني نصف قيمته ^{منه} ^{الملك}
بالجرح الاول يوم جرحي هو ايضا لان فعله صادف وهو مجروح قيل ^{منه} ^{الملك}
صرا الى التضمين على هذا الوجه احتياطا لان الصيد اذا كان يساوي عشر ^{منه} ^{الملك}
جرح الاول درهما لزمه ذلك ثم انتقص بجرح الثاني درهم لزمه ذلك فيبقى ^{منه} ^{الملك}
عليها على كل واحد ثلثة ونصف فيضمن الاول خمسة ونصف والثاني اربعة ^{منه} ^{الملك}
ولو ضمن الاول نصف قيمته صحيحا ضمن خمسة والثاني اربعة ^{منه} ^{الملك}
صحيحا عشرة وقيمته يوم جرحه الثاني ثمانية فكان الاحتياط في التضمين ^{منه} ^{الملك}
هذا الوجه كليا يسقط شي من التضمين الواجب لانه لا يلزم الاحتياط على الثاني ^{منه} ^{الملك}
فان ما تقر به الاول ولو اورد اربيع الجناحين او بعد ما فعل الاول ما نقصت ^{منه} ^{الملك}
وهو صحيح وعلى الثاني ما نقصت جراحته وبه الجرح الاول ثم قيمته يوم ^{منه} ^{الملك}
لا بد عليها نصفان لما ذكرنا ان الزيادة هنا مضمونة وان كانتا مستهلكين ^{منه} ^{الملك}
بان قطع الاول يده او رجله ثم قطع الثاني يده او رجله ثم ماتت ^{منه} ^{الملك}
قيمتها صحيحا يوجرحه وعلى الثاني ما نقصت جراحته وبه الجرح الاول ^{منه} ^{الملك}
قيمته وبه الجراحات اما الاول فلا نه اتلف الصيد معي لانه فوت على المشتري ان كان ^{منه} ^{الملك}
مشتريا او الطير ان كان يطير بقطع احد جناحيه فصار مستهلكا في الحال معي ^{منه} ^{الملك}
صادفه وهو صحيح فيضمن كل قيمته صحيحا مات او لم يمت بخلاف ما في الاول لان ^{منه} ^{الملك}

ذلك الفعل ليس استهلاكه في الحال وانما يصير استهلاكه بانقضاء السر به واما الثاني
فلا نه نفرد بانقضاء هذا الجرح وبه الجرحه الاولى ونفرد بانقضاء الاستهلاك
الحكي لا يرد على الاستهلاك الحكي عند اتحاد الجرح والاستهلاك الحقيقي على الاستهلاك
الحقيقي فيجب عليه النقصان فانه بعد الاستهلاك الحكي بقي صيد الحرم حرام التعرض
فيضم ثم صار اشترى كثره انما الباقي الا ان الاول ضمن جميع القيمة مرة لا يضمن
والثاني ضمن النقصان دون القيمة فيضم نصف قيمته يوم الموت ولو اوردت قيمته
ففي الاول ما نقصته جنايته وقيمه زايده وبه الجنايه الاولى يريد به ان يترك
فيتمتع ابد لانه لما ضم كمال الاصل ضمن الزيادة بخلاف المسلم لانه لم يضمن كمال قيمته
الزيادة في الحال وانما يضمن القيمة يوم الموت فيضم الزيادة ايضا يوم الموت وعلى الثاني
جنايته وقيمه زايده ونصف قيمته يوم مات وبه الجنايات وهذا كما كانت
للمياه الثانية من الثاني من جنس الحياه فان لم تكن بان قطع الاول ليدور حله ثم
ضمن الثاني جميع وبه الجنايه الاولى في الحال لان المتلف حكما يتصور اطلاقه حكما
جنس منفعة اخرى والثاني فوت منفعة اخرى وهي منفعة البصر فصار متلفا حكما
ناقص فيضم جميع قيمته يوم الجنايه كالموت قطع يدي عبد وضمن كمال القيمة ثم اخرج
ضمن كمال قيمته مقطوع اليد بكذا هنا اما اذا كانت الثانية من جنس الاولى والثاني لم يملك
جنس منفعة فيضم النقصان وان كانت الاولى مستهلكه والثانية مستهلكه بان
الثاني يداور حله فعلى ما نقصته جنايته ونصف قيمته يوم الموت مجروح حصل انظر
وعلى الثاني جميع قيمته مجروح بالجرحه الاولى اما الاول فلان النقصان هو كمال

رفع ليس بانقضاء حقيقته ولا حكما والموت حصل بجنايته فيضم نصف
قيمه وبه الجنايات واما الثاني فلا نه فوت عليه جنس المنفعة فصار متلفا
وبه الجرح الاول فيضم قيمته مجروحا بالجرح الاول فان زادت قيمة الجنايتين
فعلى الاول ما نقصته جنايته يوم جني ونصف قيمته يوم مات وبه الجنايات
وعلى الثاني ما نقصته جنايته يوم جني وقيمه زايده مجروحا بالجرحه الاولى
لو كانت الزيادة بعد الجنايتين لما قلنا ولو كانت الجنايه الاولى مستهلكه والثانية
مستهلكه فقد اوما لو كانتا مستهلكتين والجنس واحد سواء لو ان الاول قطع
اور حله ثم قلنا اخر فعلى الاول قيمته صحيحا وعلى الثاني قيمته وبه الجنايه الاولى
انلفه معي وهو صحيح والثاني تلفه حقيقه وهو مجروح بالجرح الاول والاثنين
لا يملك الاطلاق الحقيقي فيضم كل واحد منها ما تلفه كالوقفي عيني عبد وضمن كمال قيمته
ثم قلنا اخر حيث يضمن الاول كمال قيمته صحيحا والثاني قيمته اعني هذا هو الكلام في
ثم اعاد محمد هذه المسائل في الحرمين على هذا الترتيب فقال حرم صيدا جرحا
ثم جرحه محرم اخر مثل ذلك الجرح فأت منها فعلى كل واحد منها تمام قيمته الاول
صاحبه هذا لفظ الكتاب واللفظ الذي ذكرنا في المسائل المتقدمه اظهر وهو ان تقول
ما نقصته جراحه وهو صحيح وضمن الثاني ما نقصته جراحه مجروحا بالجرحه الاولى
وعند الموت يضمن كل واحد منها كمال قيمته مجروحا بالجرحين فيكون هذا وما قال في
ان الاول يضمن كمال قيمته مجروحا بالجرحه الثانية والثاني كل قيمته وبه الجراحه الاولى
في المعنى ورفعه بين الخالين وبين الحرمين اذا جرحا الصيد على هذا الوجه ومات

ضمن كل واحد من الخلائين نصف قيمته وضمن كل واحد من الحرمين قيمة كاملة ^{والفروق}
 ما ذكرنا ان ما يحجب على الخلاف بل المحل ومعنى التكثير والجراحيح وما يحجب ^{الحرم}
 جراحها ومعنى اليد ^{تأني} اشتبه محمد في الاصل فقال لا تزيان الحرمين ^{لوقته}
 صيدا بغيره واحد كان علي واحد منها قيمة كاملة ولو قتل حلالا لم يجر به واحد ^{عليها}
 قيمة واحد بينهما نصفان لان احدهما لم ينفرد بالتلاف شيء ^{فكان} لم يشاركه في حاجته
 عليهما نصفين ولو قتلاه بضررتين معا وعلي التعاقب كان علي كل واحد منهما ^{ما نقصت}
 ضربته وما بقي من قيمته مصروبا بالنصرتين عليهما نصفان لان الضربة اذا ^{انقضت}
 فقد نفرد كل واحد منهما بالتلاف جرح ولم يشاركه في صاحبه لان ضربه كل واحد ^{منها}
 صادف محلا لم تصادف ضربه الاخر فينفرد بضمانه ثم اشتركا في التلاف ^{الباقى}
 باثر فعلها ولم يذكر محمد في الاصل ولا صاحب الكتاب هذان الحرمين اذا ^{قتلاه}
 بضررتين ما اوجب عليهما والجواب انهما يضمنان كل منهما ما تلف بضرته ^{وما}
 تلف بسرايه فعلها فعليهما نصفان كخلائين هكذا ذكره ^{قال} الصدر الشهيد ^{على الحرم}
 محمد في الاصل والحرم في الحرم كالحرم في غير الحرم يريد به ان الجراح لا يتضاعف
 بسبب الجنايم في الحرم وان اجتمع حرمتان جرمة الحرم وجرمة الاحرام ^{كما تلف}
 الجراح علي التارن لاجتماع جرمة احرام الحج والعمرة لان جرمة الحرم وصف ^{المكان}
 تعظيما للبقع والاحرام شرع تعظيما لها ايضا غير ان الاحرام فعلا وهو طاعة ^{فاذا}
 امكن تعظيم البقع المعظمة بالعبادة استغنى عما ليس بعبادة ^{للعهد} فان ظهر الحرم ^{للعهد}
 وجود الاحرام فيكون هذا جناه على الاحرام دون الحرم ^{للعهد} وما هو الحرم ^{للعهد}

٢١٥
 كل واحد منها عباد والمعظم بكل منهما ^{واحد} سوا فيكون جنايته عليهما فيجب جراحين
 وهذا لان الحكم في تعاقب المكان والفعل علي معنى انه يجب عند كل واحد منهما ^{فقد}
 اجتماعهما ايضا في الفعل كالتفصيل الموجود في المحل اذا عرفت اننا حيث ^{عليه} لم يحجب
 المحل في اعتبار الفعل وسقط اعتبار المحل واذا لم يجر ^{فانما} اعتبر المحل
 حرم قطع يد صيد ثم قطع ارجل او يد الاخر فعلي الاول كمال قيمته ^{حجبا} وحجبا ^{علي}
 الثاني ما نقصته جراحته ثم يضمن كمال قيمته مجروحا بالجراحتين وهذا او ما
 قاله الكتاب سوا وان كان كذلك لما قلنا في الخلائين ولو كانت الجناية ^{غير}
 مستهلكة فعلي كل واحد منهما قيمته وبه جاء صاحب هذا ^{في} الكتاب ^{علي}
 من العباد علي الاول ما نقصته جراحته ثم يضمن قيمته وبه لجراحا ^{الثاني} خان ^{علي} علي
 جميع قيمة مجروحا بالجراح ^{الاولى} وهذا وما قاله في الكتاب سوا والمعنى فيه ^{ما ذكرنا}
 في الخلائين الا ان ثم يجب النصف وهذا الكل ولو كان الجراح الاول قارنا ^{وقد}
 جرحه جرحا غير مستهلك ثم جرحه مفردا بالحج جرحا غير مستهلك ^{منها} ايضا فاقاب
 فعلي الاول قيمتان وبه الجرح الثاني وعلي الثاني قيمة وبه الجرح ^{الاول} هكذا قال
 الكتاب وعلي ما ذكرنا من العباد ^{يجب} علي الاول ما نقصته جراحته ^{صحت}
 علي المفرد ثم اذا مات ضمن قيمتين مجروحا ^{بالحج} جراحتين ^{ويضمن} الثاني ما نقصته ^{جراحته}
 مجروحا ^{بالحج} الجراح ^{الاولى} ثم يضمن قيمته مجروحا ^{بالحج} جراحتين وهذا وما قاله ^{في} الكتاب
 سوا وانما يتضاعف الجراح علي الاول لانه جني علي احرامين ^{لونه} قارنا ^{فان} لو كانا قارنين
 الجواب لانه يتضاعف علي الثاني ايضا فيلزمه قيمتان وبه الجراح ^{الاولى} قاله الكتاب

وكل شيء وجب على المحرم فيه الجزاء في الحلال وفي الحرم جاز في الذبح والصوم والصدقة
 اراد به جزا الصيد لان المحرم قد يرتكب خطورا يجب به عليه الجزاء غير
 الجنابة على الصيد نحو التطيب وحل المراس من غير ادي ولا يجوز فيه الصوم
 وانما يحوي جزا الصيد على الاشياء الثلاثة بالكتاب وهو فؤاد نثار وقوله
 منكم منعوا الجزاء مثل ما قتل من النعم غيراته وما وجب على الحلال من الجزاء في الصوم
 ونحوه في الصدقة والذبح لان الصوم يطعم واجبا بطريق التكفير في مقام
 التكفير نابع لما ذكرنا وهذا لان المحرم يجب عليه الجزاء المعنى في الصيد فلا يقع
 وروي الحسن عن ابي حنيفة انه اذا جاز به الذبح عن صيد الحرم اذا تصدق بالظن في الصيد
 والصيد سواء اما اذا كان دود فعليه ان يتصدق بالزيادة الى تمام قيمة الصيد
 بدلا ثم اعاد جنابة الحلالين وفرغ عليها الزيادة بين الجنابتين فقال حال
 صيد الحرم جرحا غير مستهلك ثم جرحه حلال الحرم فزادت قيمته
 منها من الاول نقصان الجنابة الاولى لتفرد به وضمن الثاني نقصان الجنابة
 وبه الجرح الاول لانه تفرد به وما بقي من قيمته مع الزيادة عليها لان الزيادة
 على ما مر ولو كانت الزيادة بين الجرحين فعلى الاول نقصان جراحه من الزيادة
 من قيمته مع الزيادة عليها لان الزيادة مضمورة على الجرح وان لم تكن موجودة
 الجرح وفي بعض النسخ على الاول ما نقصه جراحه غير زايده لانهما حصلت
 وعلى الثاني ما نقصه جنابته زايده لانهما حصلت قبل جنابته وما بقي عليه جراحه
 الاول قطع به والثاني جرحه وراى بينهما مات فعلى الاول ما نقصه

غير زايده وقيمته زايده يوم مات وبه الجنابة الثانية وعلى الثاني ما
 نقصته جنابته زايده ونقصه قيمته يوم مات وبه الجنابتان ومنع
 في حق الثاني لانه لم يتلف قبل الموت لا حقيقته ولا احكام الكوفة تالفا بفعل
 الاول وحكما وانما يتكفل في حق الاول لان فعله اطلاق حكما وكان ينبغي ان يجب
 عليه جميع قيمته يوم جنى من غير اعتبار النقصان كما ذكرنا فيما اذا لم يزد
 الوجه فيه ان هنا يغير حال الصيد بالزيادة وتوفيق كل ملحق عليه من
 الضامن فيما قلنا لا تلو او جبا عليه جميع قيمته صحبا يوم جنى وبه الجنابة الثانية
 ادي الى اسقاط ما وجب من نصف ضامن الزيادة بسبب سرانه جنابته لانه
 جنى حين لم تكن الزيادة فلا يدخل ضامن الزيادة في قيمته يوم جنى ولو قلنا بقيت قيمته
 يوم مات ادي الى اسقاط ضامن ما تفرد به تالفا وهي اليد لانهما مقطوعه وقت
 الموت فكان توفير الضامن الواجب عليه في اعتبار النقصان اولا ثم قيمته زايده يوم
 مات وبه الجنابة الثانية بخلاف ما اذا لم يخلل الزيادة لانه لا يوردي الى هذا و قطع
 اليد اطلاق حكما فوجب قيمته يوم القطع ولو كانت الجنابة الاولى غير مستهلكه
 حالها فعلى الاول ما نقصته الجنابة الثانية يوم جنى وقيمته زايده يوم مات وبه الجنابتان
 فقد اعتبر النقصان في حق الباقي وفعله اطلاق حكما وكان ينبغي ان يجب قيمته زايده
 وبه الجنابة الاولى لان الجواب ان هذا اختلاف العبارة اما الاختلاف في الحكم لانه
 يقطع في الحالين من الضامن الواجب عليه بسبب جنابته هذا في جرح عبد حله
 ومات تالفا فله لا فرق بين ان يقال على الجنابة قيمته صحبا وبين ان يقال عليه

الحرام وقتية مجروحا ولاهنا وكذا لو كانت الزيادة بعد الجنايتين فعلى هذا القول
 باب الحرم الصيد ثم يضيفه الى حرامه احراما اخر او يشار الى حلاله
 اصل الباب ما ذكرنا ان واجب على الحرم بالجناية على صيد الحرم جرم الفعل فيتعذر
 الثاني وما يجب على الحلال بدل المحل فلا يتعدد والعبرة في باب الجنايات تعدد الجنايات
 واحكامها لا تعدد الجنايات وحرف اخر اختلاف الاحكام في الجنايات الجنايات
 صيد الحرم كاختلاف المحرمين فيتعذر الاجرام يجب تعدد الجزا لان السبب في التعذر
 هو الجناية على الاحرام وانه متعدد في صورتين جميعا وحرف اخر الجنايات في
 واحد في احرام واحد انه يخلل البرر كان حكمه حكم جناية واحد لا اتحاد المحل
 كل جناية على الادمي وان تخلل البرر اعتبر كل جناية على جرمه كجناية على الادمي وقد ذكرناه
 اذا عرفنا هذا قال محمد محرم بعمره جرح صيدا جرحا غير مستهلك ثم اضاف الى
 احراما بالبحر ثم جرحه جرحا اخر غير مستهلك ثم هلك منه جميعا فعليه قيمة
 للعمرة لم يرفع عنه شي الجناية الثانية وعليه قيمة اخرى للعمرة وبه الجرح الاول
 لما جرحه في احرام العمرة وهو صحيح وانصل به الموت فقد جنى على احرام العمرة
 الصيد فيضمن قيمته فان قيل وجب ان يحط عنه نقصان الجرح الثاني لان اختلاف
 كاختلاف المحرمين ولو اختلف المحرمان فان كان احدهما مفردا بالعمرة فجرم والاخر
 مفردا بالبحر فجرم ومات منهما من الاول قيمته وبه الجرح الثاني قيل له
 بينهما وهو ان تلف شي بالجناية الثانية ارتفع الجناية الاولى ولا يسرا بها
 لكن لان مباشر الثاني جناية وجدت منه على احرام تلك العمرة لان احرام تلك العمرة

باق وقيل الجرح الثاني فصلا للجرح الثاني جناية منه على الاحرام الاول والجناية على الجرح
 وجدت وبه الجرح الاول فيضمن قيمته مجروحا بالجرح الاول لان الجناية الاولى لم
 تضاد احرام الجرح فلا يجب عليه احرام الجرح نقصان تلك الجرحا فان قيل ينبغي ان
 يجب عليه ثلاث قيم قيمه بالجناية الاولى على العمرة وقيمتان على احرام الجرح والعمرة جرح
 ثانيا لانه وقت الجناية قارن قيل له قد لزمت بالجناية على احرام العمرة على هذا الصدد
 والجناية على صيد واحد في احرام واحد لا توجب اكثر من جرح واحد لا تعدد بالمقتضى
 فيه معنى البدلية من وجه وانما وجب بالجناية الثانية الجرح لسبب احرام الجرح الاول لا لما وجب
 كالمفرد فلهذا الزمة قيمتان ولو حل من عمرته ثم احرم الجرح ثم جرحه فان جرحه في ذلك
 قيمة وبه الجرح الثاني وللجرح قيمة وبه الجرح الاول لان كل جناية صادقة احراما على احرام
 كجرح من جرح كل واحد منها هذا الصيد جرحا على جرحه حيث يجب على كل واحد قيمته مجروحا
 بجرح واحد صلح فقول بين هذا وبين الاول والفرق انه اذا لم يحل من العمرة فلجنايته الثانية
 حال قيام العمرة ولو لم يقتل به احرام الجرح كانت الثانية مضمونة ان كانت بعد البرر وهو
 ان كانت قبل فلا يسقط عنه شي بضم الجرح اليه فاما اذا حل من العمرة فقد انعدم الاحرام
 للجرح فكانت الجناية الثانية هدر اذ لا تضمن بسبب العمرة فاحرام الجرح بعده لا يوجب شيئا
 بالجناية الثانية فلذلك لم يطرح في المسألة الاولى شي بالجرح الثاني ويطرح في المسألة الثانية
 فلما اذا حل فاما صار قاتلا بعد السراية وقد وجد جرح اخر قبل السراية
 العمرة وقت الجرح الثاني ليس مباحا لكونه الجرح الثاني جناية على احرام العمرة
 بخلاف المسألة الاولى وانما طرحنا نقصان الجناية الاولى على الزمة الجرح في المسألة لان

الجناية الاولى حد قبل احرام الحج فصار كالوجوه وهو حال ثم احر
نحو ثم جرحه جرحا اخر ومات من ذلك كله ولو حل من عمرته ثم قرن للمل
نحوها فعليه ثلاث قيم للعره وبه الجرح الثاني لانه لما حل من العره
الجناية الثانية مضمونه في ذلك الاحرام فوجب حظ الجراح الثاني لما ذكرنا
وقيمتان للقران وبه الجرح الاول لانه جني على احرامين وبه الجرح الاول
وصار كقارن جرح صيدا وجرحه مفرد جراح اخرى ومات منها
فعلي القارن قيمتان وبه جرح المفرد وعلي المفرد قيمه وبه جرح القارن
ولو كان الجرح الاول مستهلكا والمسلم كالماعز للعره قيمه صحيحا
فيمتن وبه الجرح الاول لان الاول لما كان مستهلكا وجب عليه قيمته صحيحا
للحال علي ما ذكرنا ولا يكون الثاني مستهلكا اذا كان من جنس الاول وحلال
فتا صيدا في الحرم بضربه واحد بان اخذنا واحدا وجرحاه جرحا واحدا
او رميا عن فوس واحد ثم مات الصيد من ذلك فعلي الحال نصف قيمته صحيحا
الحرم جميع قيمته صحيحا لما ذكرنا ان الواجب علي الحال بدل فلا فرق في حقه بين ان
محرر او حلال وما وجب علي الحرم جزا فلا فرق في حقه ايضا التحقق الجناية علي
ثم يعتبر النقصان هنا لان احدهما لم يتفرد بان لا يجره لم يشاركه صاحبه فيه لان الضربه
واحد وقد لاقى الصيد وهو صحيح ولو قتله بضربتين ووقع ما غرم
ما نقصت ضربه من قيمته صحيحا لان كل واحد منهما تفرد بان لا يجره منه
علي الحال نصف قيمته مضروبا بضربتين وعلي الحرم جميع قيمته مضروبا بضربتين

اعتبر النقصان هنا لان كل واحد منهما تفرد بان لا يجره منه فبفرد بضربه وذكر
البصائر عن القاضي اي جازم جوابا لضربتين اذا وقعنا معا محمول علي ما اذا
نقصان ضربه احدهما اكثر من الاخر فيفيد اعتبار النقصان اما اذا كانتا علي السوا
بان كان نقصان ضربه كل واحد منهما درهم مثلا فلا حاجة الي اعتبار النقصان
واحد منها لعدم الفايده ولا يودي الي اسقاط بعض ما وجب علي كل واحد منهما
علي الحال ان نصف قيمته صحيحا وعلي الحرم جميع قيمته صحيحا لكن الصحيح ما قاله محمد
ان كان لا يودي الي اسقاط شيء ما وجب عليه لكنه يودي الي ان يحرم ضربه ما تفرد به
من ثلاثة مباشرة وهذا لوجه له بانه ان قيمه الصيدا اذا كانت عشرة ونقص
بقيت قيمته يوم الموت ثمانية ولو اوجنا علي الحرم ما انتقص جنايته في ذلك درهم
مضروبا بضربتين يكون جميع ما غرم تسعم ولو اوجنا علي قيمته يوم الجناية لزمه عشرة وقد
درهم جنايته للحال فيلزم منه اجاب زياده علي الحرم من غير ما تلفت مباشرة وتبليبه
الحال لا تختل الحال لانه لو غرم ما انتقص جنايته اولا وذلك درهم ثم نصف قيمته
وذلك اربعة يكون الجميع خمسة ولو غرم نصف قيمته صحيحا يوم الضرب لزمه خمسة ولو بدلا
الحال ثم شي الحرم فعلي الحال ما نقصت جنايته صحيحا وعلي الحرم قيمته وبه الجراح الاول
نصف ما بقي من قيمته وبه الجنايتان هكذا قال في كتاب علي العباد التي قلنا في الباب المتقدم
الحرم ما نقصت جراحته وبه الجرح الاول ثم قيمته مجزوا بالجراحين وعلي الحال ما نقصت
صحيحا ونصف قيمته مجزوا بالجراحين وهذا وما قال في الكتاب سواء الحال فلان
ثان بشاره الجرح وهو صحيح والحال ان سراه فاعا وهو مجزوع جرحه واما الحرم فلان

الانقصان كان بباشرته وهو منقوص بالجرح الاول والفقار بسرايه ^{مفرد}
بالجنايتين الا ان الذي عليه كماره من وجهه تشكامل ولو كان للجنايه الاولى ^{الحال}
مستهلكه بان قطع يده او رجله ^{مفرد} والجنايه الثانيه ^{مفرد} الحرج غير مستهلكه فعلى الحال
في الحال انه التلقا في وجوب الحرج ما قلنا مفرد وقارن وحال قتلوا احدهما
بضربه واحد فعلى القارن جزا ان يريد به قيمتان وعلى المفرد جزا يريد به ^{مفرد}
ثلاث الجزا يريد به ثلاث قيمه لانهم اشتروا قيمتا بباشرته ^{مفرد} وفيما تاف ^{مفرد}
الا ان الواجب يتجزئ في حق الحال يعني البدليه ويتكامل في حق الحرج المفرد ^{مفرد}
القارن لما قلنا فان بدا الحال بجرحه ثم ثني المفرد ثم ثلث القارن ثم مات من ^{مفرد}
فعلى الحال ما نقصت جراحت من قيمته صحيحا لانه تفرد ما تلافى وثلاث قيمته ^{مفرد}
بثلاث جراحت هكذا ذكر في بعض النسخ وذكر في البعض عليه قيمته ^{مفرد}
قالوا والاصح هو الروايه الاول لان ما انتقص بفعله ضمه في رفع ^{مفرد}
الحاصل بالجرأخين لاخرين وتاويل الروايه الثانيه انه لم يذكر جراحت ^{مفرد}
الباقيتان سوي جراحت وعلى المفرد ما نقصت جراحت وبه الجرح الاول ^{مفرد}
وهو مجروح بالجرح الاول وعليه قيمته وبه الجراحت الثلاث وفي بعض النسخ ^{مفرد}
والثاني قالوا والاصح والثاني سهو من الكاتب لان الثاني فعله فلا يرفع ^{مفرد}
به وانما يرفع عنه ما انتقص بفعله غيره وتاويل الروايه الثانيه يعني الاول ^{مفرد}
بعد جرحه فتكون في الحقيقة ثلثه وسكن عن جرح نفسه لوضوحه وعلى القارن ^{مفرد}
الجراحتين وعلى ما ذكرنا من العبارة على القارن ما نقصت جراحت ^{مفرد}

لكن ضمت النقصان ثم قيمتان مجروحات ثلاث جراحت وهذا وما قال في الكتاب ^{مفرد}
ولو كانت الجنايه الاولى والثانيه استهلاكها بان كانت الاولى قطع يد ^{مفرد}
او رجله والثانيه فوق عين فعلى الحال قيمته صحيحا في الحال لان الاستهلاك ^{مفرد}
الحكي لا يتوقف على السرايه وعلى المفرد قيمته وبه الجرح الاول لانه التلقا ^{مفرد}
حكما من وجه اخر وبه الجنايه الاولى لان توحش الصيد بقوايده وعيبيه ^{مفرد}
والامن وان مات من حيث القوايم فهو من حيث العينين فاع ^{مفرد} فكان الثاني من ^{مفرد}
حيث الاتلاف كالأول ولا يرفع عنه الجرح الثالث لانه استهلاك الحال ^{مفرد}
ما اذا هلك بالسرايه وعلى القارن قيمتان وبه الجنايتان الاوليان لانه ^{مفرد}
باثر فعل وبه الجنايتان وذكر في بعض روايات الاصل على عينين ^{مفرد}
واراد به الجنى لا تفويت عين واحد مفرد بعمره جرح صيد ثم جرحه ^{مفرد}
اضاف المفرد الى العمره جرحه جرحا اخر ثم مات من ذلك كله فعلى ^{مفرد}
قيمه وبه الجرح الاوسط ^{مفرد} لانه الجرح الاول فعله وكذا الثالث ^{مفرد}
فان لم يمت من العمره فلا يجب رفعه اما الاوسط ففعل غيره فلهذا ^{مفرد}
للعمره قيمه وبه الجرح الاوسط وعليه للحج فيه اخري وبه الجراحتان الاوليان ^{مفرد}
الاول وان كان فعله لكنه سبق احرام الحج فلم يكن جنايه عليه الاوسط ^{مفرد}
الاول لم تضادف احرام الحج والثانيه لم تضادف احرام العمره ^{مفرد}
الباب لان الزيادة فيها جنايه الحال فيرفع عنه ما انتقص ^{مفرد}
ما ذكرنا وعلى الحال ما نقصت جراحت وبه الجرح الاول ونقص قيمته ^{مفرد}

اما النقصان في الجرح الاول فظاهر واما نصف القيمة وبه ثلاث جراحتان فلان النقصان
 نصف صيد مجروح احين قد يخرج جرحه نصفه فيرفع عنه الكثر انما ينقص ^{منه} ^{القيمة} ^{والتلف}
 الصيد ثلاث جنايات لا للمعتبر بقدر الجرح الا بعد الجنايات ^{التي} ^{في} ^{المرء} ^{للمفرد} ^{للمفرد}
 ثم حل من عثرته ثم جرحه حلال في الحرم ثم قرن الذي حل من عثرته ثم جرحه حلال ^{فان}
 ذلك كله في المفرد والعرو قيمته وبه الجنايتان الاخران لانما حل في الجنايات ^{الثالث} ^{كان}
 على الحرم الاول فوجب رفعها ورفع جنايته الحلال ايضا اذا رقت الجنايات ^{الثالث} ^{التي} ^{للمفرد}
 قيمته وبه الجنايتان وعليه ايضا للقران قيمتان وبه الجرحان الاولان لانها كانتا ^{للمفرد} ^{للمفرد}
 وقد عيّن المسلم الثاني في الباب الا ان فيها جنايته الحلال على الحلال ما ينقص ^{للمفرد} ^{للمفرد}
 مجروح الجرح الاول ونصف قيمته وبه ثلاث جراحتان لما قلنا ولو كانت الجرحان ^{للمفرد} ^{للمفرد}
 استهلاكاً نحو قطع يدا رجل او قرن عيّن في المفرد بالعرو قيمته ^{للمفرد} ^{للمفرد}
 وهو صحيح وعليه للقران قيمتان وبه الجنايتان لان حل من عثرته وهذا الحرم ^{للمفرد} ^{للمفرد}
 وقد استهلكا وهو مجروح جرحين وعلى الحلال ما نصفه الجناية الاولى ونصف ^{للمفرد} ^{للمفرد}
 الجرحات الثلاث لما ذكرنا واما ويل المدان الاول قطع يده فكان استهلاكاً وانما ^{للمفرد} ^{للمفرد}
 لو كانت الجرحات كلها استهلاكاً اي فيصوره الاستهلاك انه لو انفرد كان استهلاكاً ^{للمفرد} ^{للمفرد}
 اعتبر النقصان في جنايته الحلال محرم اصطاد صيداً فعليه ارسال ما قلناه في ^{للمفرد} ^{للمفرد}
 فان ارسال انسان من يده فلا شيء عليه لان الصيد محرم العين على الحرم بالنص ^{للمفرد} ^{للمفرد}
 صيد البر ما دمتم حرماً فملكه بالخذل من اشترى خراجاً ^{للمفرد} ^{للمفرد}
 لم يتلف المرسل عليه شيئاً ولا فعل ما يجب عليه فقل شرعاً هو كمن اراق حراً ^{للمفرد} ^{للمفرد}

صيد فانه يحبس عليه ارساله فان ارسال انسان من يده فعليه قيمته عند اي ^{للمفرد} ^{للمفرد}
 فها سوا بين الصيد المملوك وغيره واما حنيفه فرفق فقال لبيد قبل الاحرام ^{للمفرد} ^{للمفرد}
 ملكه منتقوما ولم يبطل ذلك الاحرام الا ترى ان الصيد لو كان في بيته ^{للمفرد} ^{للمفرد}
 له منتقوما على حاله عندنا الذي ارساله من يده انما عليه ملكه منتقوما فيض ^{للمفرد} ^{للمفرد}
 ارادة الحرم على المسلم ثم الواجب عليه يده ولو رفعه بنفسه دفعه على وجه لا يفت ^{للمفرد} ^{للمفرد}
 بعد ما حل من احرامه فاذا فوت عليه ملكه فقد ادى على ما يجب فيكون ضامنا وهذا ^{للمفرد} ^{للمفرد}
 طريقه ايضا في انلاف المعارف بخلاف ما اذا اخذه في حال الاحرام لان ملكه ^{للمفرد} ^{للمفرد}
 دلي على الفرق بينهما ان الحرم اذا اخذ صيدا بعد ما حل فليس له ان يسترده ^{للمفرد} ^{للمفرد}
 احرم وفي يده صيد فارسل ثم وجد بعد ما حل في يد غيره كان له استرداده ^{للمفرد} ^{للمفرد}
 اذا كان الحرم صيد مملوك في منزله لزمه ارساله لانه متعرض له بما سأل ^{للمفرد} ^{للمفرد}
 بسبب الاحرام فيلزمه ارساله كما لو كان في يده حقيقة لكانت استدراجه ^{للمفرد} ^{للمفرد}
 التام بحرمون ولم يمت في بيوتهم بروج الحمام وغيره ولم يتكلف احد ارسال ذلك ^{للمفرد} ^{للمفرد}
 الاحرام ولا امر بذلك وهذا لان المسحق عليه ترك الصيد لا ازالته عن ملكه ^{للمفرد} ^{للمفرد}
 ربما تحقق اذا كان الصيد في يده بحضرة اما اذا كان غائبا عنه في بيته لا يكون ^{للمفرد} ^{للمفرد}
 له في يلزمه ارساله وهذا لان بالارسال لا يبرؤ ملكه فلا يبرؤ فيه الا ترى ^{للمفرد} ^{للمفرد}
 التعرض للصيد محرم عليه التطيب ولبس الخيط ولا يلزمه ازاله ملكه عن شيء ^{للمفرد} ^{للمفرد}
 قتل الصيد انسان وكان قد اخذه محرم او حلال في الحرم او اخذه المحرم في الحرم ^{للمفرد} ^{للمفرد}
 واحدهما جازاه اما القاتل فلانه جني على احرامه والحرم يقتل الصيد ^{للمفرد} ^{للمفرد}

جني على احراره او الحرم بالاخذ ثم الحلال هنا يفرج جميع القيمة كالحرم
حلال بالواشنة كاي قتل حيث يفرج الحلال نصف قيمته لان الضان هنا وجب
لحلال بقتل الصيد والقتل وجد منه وحده وفيما اذا اشتركا وجد منه
الاخذ على القاتل باض من الجزاء عندنا وقال زفر لا يرجع عليه شي لان الحرم
يفعل نفسه وهو الاخذ فلا يرجع على ولائله لم يكن الصيد ولا كان له عليه
محترمه ووجوب الضان على القاتل باعتبار احد هذين المعنيين ولا ياتى بالقتل
بقتلها وتخرج بالصوم منها فلورجع عليه ما يرجع بضان المالكه لا يحبس
ولا يجوز ان يرجع بالكثر ما لم يزل الا اذا فقل الاخذ لما ادى جزاء الصيدان ^{على} ^{لانه}
فقد قام مقام المالك لان اخذ الصيد سببا للملك وهو قابل للملك في الجزاء ^{لانه}
الصيد في الحرم بالارث لانه لا يمكن اثبات الملك فيه لعني في وهو كونه صيد الحرم
لكن اذا لم يكن اثبات الملك فيه مع وجود السبب وهو اداء الضان لا يقتضي
الملك في المصون مسندا الى السبب السابق اطهرنا السبب في حق الضان ^{واقتله}
مقام المالك في حق الرجوع به له وان تضر في حق الصيد كما في غاصب الملك ^{عن نفسه}
يد على هذا الصيد يد معتبره لانه يمكن بها من الارسال واستقاط الجزاء ^{والقتل}
كيد لغاصب على الغصوب حيث يد معتبر مع انعدام الملك بها من استقاط الضان ^{يد}
يصير مقوما عليه هذا اليد فيكون ما مثله وان ملكه بالاخذ ^{كأنه} ^{كأنه}
الغاصب وهذا لانه فوت عليه ما كان على ثمنه السقوط وذلك بسبب مثبت للرجوع ^{لأن}
الطلاق قبل الدخول اذا رجعوا والديني به او خرج عنه بالصوم

ليس يعني راجع الى نفس الحق بل يعني بمن له الحق فان حقوق الله تعالى
عباده بطريق الفتوى والخروج عنه بالصوم لان الله غني عن ما لعباده
بطلب منهم التعظيم لامره ومثل هذا السقوط لا يمنع الرجوع كالاب اذا ^{عصب}
مد يده فغصبه منه اخر ثم ان الابن ضمن اياه حيث يرجع الاب على
الغاصب منه وان كان هو لا يحبس فيما لم يزل له وان كان له ان يحبس الغاصب
منه فيما يطالبه ولو صاد حلالا في الحرم فقتله صبي او نصراني او يهنيه
يد فعلى الاصل جزاؤه لما قتلنا ولا شيء على القاتل اما الصبي فلانه غير مكلف
تظهر الحرمه في حقه واما النصراني فلا ما دان بعصته وقد امرنا ان نتركهم
وما يدينون لان اداء الجزاء عباده ولم يخاطبوا بالعباده الا ان الاخذ يرجع
القاتل باض من لان الاخذ لما قام مقام المالك فيه صار كان الصبي والنصراني
قلا صيدا ملوكا له وسما يواخذان ويضمنان لان افعالهما للعبد حلالا ^{الدهال}
محرم على صيد في الحرم او حلالا مثله او نصرانيا او صبييا فقتله فلا ضمان ^{عليه}
ولو كان له الحرم ففعل الجزاء والفرق ما قلنا في الباب الاول ان الدال ليس
فلا يضمن الدال وانما ضمن الحرم بعقد الاحرام ان لا يتعرض للصيد والتم الضان
بالعرض له وبالدال تعرض له لان امنه في الجهل مكانه فاذا علم بالدلاله ^{صار}
متعرضا له فلم يمه ما التزم من الضان بالتعرض بخلاف الحلال فان قيل لو كانت
لحظورا احراره ووجب عليه الجزاء وحده ان يحرم تناوله اذا قل الحلال باشاره
الحرم او دلالة قلنا فيه روايتان فالاصح انه يحرم تناوله قال محمد في الريادات

على سبيل الاستشهاد الا ترى ان جرحه على الحرم بالدار وان كان لا
الصبيد لا الحرم وذكر الحاكم في المستدرج ان الصبيد جرح بدار الحرم في قول
داي يوسف لظاهر مواعيل الاحكام اي قتاده رضي الله عنه هل ائتم
هل ائتم هل ائتم دليل على حره على الاباحه بانفسا العقل فكان ماد كذا الرمان
قول محمد وانما جرح الجرح على الدار اذ لم يعلم الصبيد به اما اذا فلا وكذا اذا
ثم اخبره اخر وصدق الثاني فلجرحه على الثاني دون الاول وليعلم بالصواب
كتاب القضا باب ما ينفذ من قضا القضا وما لا ينفذ اصل الباب
ان كل من يطلع شاهد في حادثة يصلح قاضيا فيها ومن لا فلا لان كل واحد منها
اثبات الولاية على الغير لان الشاهد واجب القضا على القاضي او جرحه
المشهود عليه فكانا مثلين فصح الاستدلال ببلد على الاخر فبناء اثباتا
ولان نقضا انفاذ موجب الشهادة وتبني حكمها فكان منها ثم القضي لا
قضي لا يخلو من ثلثة اوجه اما ان يقضي لغيره من كل جده او لنفسه من كل جده
او لغيره من وجهه ونفسه من وجهه في الوجه الاول ان قضي بكما بالثقل
او بسنة نبيله علم الم او فيما اتفق عليه الصحابة رضي الله عنهم او التابعين
قضاؤه وليس لاحد نقضه وكذا ان قضي ما صح عنه عن واحد من المعروفين
الصحابة رضي الله عنهم لان قول من جده وهو مقدم على القياس لقوله عليه السلام
اصحابي كلهم امامي اقبل بين اهل بيتي لان فينا يبلغ عن الصحابي رضي الله عنه
نقد كما يسمعون من رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم يقتون به تارة ويرونه اخري

وفيه ايضا احتمال ترجيح الاصابه في نفس الراي وقد وفقوا لما لم يوفقوا له
غيره بعدد ولا ينبغي له ان يخالفه ان كانت المسئلة مختلفه بينهم ويتبع شيئا
من رايه لانهم لو اجتمعوا على قول لم يجز لاحد مخالفتهم فلذا اختلفوا على اقوال
فذلك لاجتماع منهم على ان الحق لا يبدوهم فلا يجوز لاحد ان يخالفهم لكن بخلاف احسن
في نفسه لانهم لما اختلفوا ولم يجز الحاجة بينهم بالرواية فقد انقطع احتمال السماع
القول بالراي فتعارضوا قواويلهم كتعارضوا لانيه وعند ذلك على القاضي
يصير الي الترجيح ويجعل ما ظهر رجحانه في رايه فان لم يظهر له وجه
فله ان يجعل باي الاقوال يشا لان الحجة لا تنعدم بالتعارض بين قواويلهم
ان يجعل باحسنها في نفسه ويكون ذلك منه عملا بالحجة فان لم يجد من احد من
وهو من اهل الاجتهاد اجتهد فيه وقاسه على ما جاعلهم وقضي بما راي انه
لانه ما مور بالقضا والتكليف حسب الوسع والذي في وسعه الاجتهاد
انقطاع الادله كما في اشتباه القبلة والاصل فيه حديث معاذ رضي الله عنه
عليه شاور رهط من اهل الفقه وكذلك ان لم يكن من اهل الاجتهاد لانه يحتاج
الحكم ليقضي به وقد عجز عن ادراكه بنفسه فيرجع الي من يعرفه كما اذا اختلف
فيه شي فان اختلفوا فيه نظر الي احسن قواويلهم واشبهها بالحق فياخذ به كايضا
في اختلاف الصحابة رضي الله عنهم لكن هذا اذا راى خلاف رايهم احسن واشبه بالحق
لان اجاعهم لا ينفذ دون رايه وهو واحد منهم ولان رايه صواب عند واقوي
فله قضي براي غيره كان قاضيا ما هو خطا عند وقضاؤه باعده انه صوابا لاي

وان لم يكن من اهل الاجتهاد لمصار بعض الاقوال منظر في فقههم عندنا
 نقضي بقوله فهذا اجتهاد متولد ولا يعجز في الحكم اذا لم يكن له الامر بالمقابل
 ويشاور الفقهاء لانه ما مور بالقبض بالحق ولا يستدر ذلك الا بالثام وقلل
 الثاني من لسه والجملة من الشيطان والاصل في حديث الشعبي قال كانت القضية
 الى عمر بن الخطاب ورواها ما مل في ذلك شهر ويستشير اصحابه وحديث بن مسعود
 في المفوضه معروف فاذا قضى لغيره كما ذكرنا من الابل على الترتيب الذي ذكرنا
 باجتهاد في موضع يسوغ فيه الاجتهاد بان يخالف نصوصا واجماعا نقضوا
 واقترن الي القاضي او خالف حتى لا يجوز لغيره ان ينقضه لان قضاءه اذا نقض
 فقد ترجع اجتهاده بانصال القضاء به ويثبت له زياده رتبة فلو نقض الاجتهاد
 اخر لم ينقل القضاء به لنقضه شي بما هو دونه ولا يجوز ذلك وان قضى
 لا يسوغ فيها الاجتهاد بان خالف نصوصا واجماعا لم ينقل لان الاجتهاد ليس
 في هذه الصورة وهو كالو تحري في القبله عند معانيه المراجعه عند من يار عنه
 في الوجه الثاني لم ينقد ولا يتوقف على اجازة قاضي اخر حتى لا يعقد فيه اجازة قاضي
 لان ذلك الحكم كان منصوبا على او مختلفا فيه او مجتهدا فيه لكن الامم اجتهاد
 القاضي نفسه ولمن لا يجوز شهادته له باطل كان قضاؤه وامضا غير مخالف للاجماع
 وفي الوجه الثالث صورته اذا كان اعلى او محدودا في قدر قد تباين فقهي لغيره
 فان امضاه قاضي اخر نقض لانه قضا لنفسه من وجه لان قاضي مختلف في بطلان
 قضاؤه كان قاضيا لنفسه فلم ينقد لكن يتوقف لان مجيز لان العلم بان

والمعنى
 في قوله
 لا يجوز

فان امضاه
 قاضي اخر

وشاهد خلافه ما لو قضى بشهادة الاعلى والمحدود في القدر حيث ينقلان
 شهادتهما مختلف فيها اما القضاء بشهادتهما ليس مختلف فيه لكون قاضيا
 من وجهه فينقد وحرف اخر ان حكم الحكم فيحق المحكمين كقضاء القاضي
 الناس كافه وكالفتوي في حق غيرهما حتى لو رفع حكمه الي القاضي وهو
 لراه ابطاله وان كان ذلك مما يختلف فيه الفقهاء ويسوغ فيه الاجتهاد
 بناي ليلي حكم الحكم بينهما في المجتهدات نافذ وليس للقاضي ابطاله الا ان
 مخالفا للنص والاجماع كقضاء القاضي والاصل في جواز الحكم قوله تعالى
 حكما من اهلها وحكما من اهلها ولما روي ان اي بن لعب وعمر بن الخطاب فيها
 لتصلية شي فيهما زيد بن ثابت رضي عنه وجه قول بن اي ليلي انه صار كالحاكم
 وحكم الحاكم في المجتهدات نافذ وليس لقاضي اخر ابطاله ولان هذا الحكم لو اراد
 ان يطل حكم نفسه في المجتهدات لم يكن له ذلك فلا يكون لقاضي اخر الحكم
 سبب بهذا الحكم اتفاق الخصمين فيكون كاصطلاحهما على شي بالتراضي ولو
 في المجتهدات على شي ثم رفعوا الى القاضي كان له رايان في تنفيذه وابطاله فكذا
 وذلك لان لهما ولاية على نفسها ولا ولاية له على القاضي وقد كان للقاضي رايان
 هذه الحادثة لو ارتفع اليه قبل حكم الحكم بينهما فلا يطل رايه بحكمه ولا ولاية
 للحكم على المجتهدين في هذه الحادثة في تقديم قول البعض لكن ولا يتعمل نفسه
 فلا يبرر المجتهد فيه حكمه كالمحقق عليه بخلاف القاضي المولى حيث له ولاية على الناس كالحكم
 واما لابطاله اذا وافق رايه لان حكمه يلزم القاضي شيئا ولكن لانه لو نقض الحكم

في قوله
 لا يجوز
 في قوله
 لا يجوز

في قوله
 لا يجوز
 في قوله
 لا يجوز

فلا يكون الاشتغال بالتقاضي فائدة وانما لا ينقض حكمه بنفسه لزوال رايته حين نقل
اذا عرفنا هذا قال محمد اذا مات الرجل وله علي القاضي او امراته او بعضهما قاضيا من لا يتقبل
قاضي رجله وصي الميت واقام البينه على ذلك فانه يوصيه استخسانا لان القاضي
يفضل الماذكر بانه الشهادات ان الغرض اذا شهد بالوصاية والموت ظاهر قبلت شهادته
استخسانا فلما القضا ولو ان القاضي او ابنه او امراته دفع اليه الدين وقعن البراه
لانهم دفعوا الي وصي الميت فلو مات القاضي او عزل او جرد الورثة الوصاية وارادوا اخذ
من القاضي او من ابنه او من قريبه فقامت البينه على قضا القاضي بالوصاية للوصي قبل
قضا الدين منه ومن قريبه فان القاضي الثاني ينفذ قضا الاول ويجوز قضا الدين منه
ولو ابطل لا يبطل لان قضا الاول وقع في محل الاجتهاد وليس ثم نص ولا اجماع
ذكرنا ان مثل هذا القضا لا ينقض بالاجتهاد فكان الثاني في الرد مبطلا فلا يبطل
الكتاب الى الفقه الذي مر في مقدمه الباب فكل من يصح شاهد يصح قاضيا ولو
دفع الدين او قريبه الي الموصي ولا ثم شهد الشهود بالوصاية فقضي ذلك ثم
مات فان القاضي الثاني يبطل القضا الاول ولا يجعل وصيا ولا يبرأ القاضي ولا يبرأ
لانه بعد قضا الدين لا يصح شاهد لانه شاهد لنفسه ولا ابنه من كل وجه لا يصح
نفسه وهو الدفع اليه وثبتت براه نفسه عن الدين وشهادته المرئيه لا تقبل لكونه
لنفسه لا ينفذ ومتي لم ينفذ ابطال الثاني هذا القضا ثم سوي في الكتاب في الجوابين
امراته وابنه قال مشايخي ان يكون الجواب في ابنه وامراته خلافا للجواب في نفسه وامراته
القاضي لنفسه باطل بالاجماع فلا يتوقف بقاؤه على قضا قاض اخر فاقضاه

تختلف فيه كما شهداته لابنه وامراته بخلافه فيها لان عند الشافعي يجوز شهادته
لحديث الزوجين الاخر وعند مالك يجوز شهادته الولد والامه وكذا شهادته الوالد
جائزه عنده فادفع الي قاض يري ذلك جائز واجازه وجب ان ينفذ لانه
فصل مجتهد فيه وكذا لو ادعي رجله ابن الميت ووارثه لا وارث له غيره فان سمع
القاضي الشهاده على ذلك قبل قضا الدين جاز قضاؤه وجاز قضا الدين بعد
شهادته على النسب قبل قضا الدين قبلت استخسانا على ما ذكرنا فكذا اذا قضى
جا اخو الميت وهو معروف فجد الابن لا يبطل القضا لان القضا قد نفذ بالجد ولو
قضي الدين ثم قضا بالنسب لم يجز لانه لم يصح شهادته فكذا لا يصح قضاؤه ولو
القضا قاض اخر لم ينفذ لانه باطل بيقين وليس في موضع الاجتهاد لانه قضي
والامه مجرعه على بطلانه ولو مات رجل ولم يدع وصيا والوارث غايبه وله علي
القاضي او علي بعض من لا يتقبل شهادته له دين فجعل القاضي له وصيا واشهد بذلك
ثم قضي القاضي او بعض من لا يتقبل شهادته له الدين الي الوصي جاز لان القاضي ملك
اذا ظهر الموت صباهه لحقوق الميت فيكون القضا حاصل الي الوصي فصح ولو لم
ولكنه غاب قاضي رجله ان الغايب وكله بقبض ديونه بالكوفه او قال بقبض
التي اده على القاضي او علي امراته واقام البينه وقضا بالوكاله لم ينفذ قضاؤه ذلك
الدين الي مدعي الوكاله لم يبرأ ولو مات او عزل ثم رفع ذلك الي قاض اخر ابطال
كله لان القاضي لو شهد بالوكاله لم تقبل فليكن اذا قضى فرفق بين هذا وبين الوصيه
والعرفان القاضي لو شهد بالوصيه قبلت استخسانا فكذا اذا قضا ولو شهد بالوكاله لم تقبل

فكذلك اذا قضي حقيقه الفرقان القاضي بملك نص الوصي اذا كان للموت ظاهر
فلا يكون ثبوته مضافا الي هذه البيه او شهد وانه هذا القضاء فيصير قاضيا
لنفسه لو قضي لكن انما عين الوصي هذه البيه لو شهد هو او غيره فلا
يقع القضاء بنفسه فينفذ فاما القاضي لا نصب الوكيل على الوكيل على الغائب
فلو ثبتت هذه البيه لو شهد هذا القضاء لو قضي فيصير واقعا لنفسه
فاخذت في الوصيه بالا ستحسان وفي الوكالة بالقياس لانه لا ضرورة في الوكالة
لانه محتمل الحضور ساعه فاعده خلاف الوصيه وكذا لو قضي الذي لا يتم قضي
لما قلنا في الوصيه بل اولى فلو انه قضي بالوكالة ثم دفع الذي اليه ثم رفع الامر الى
قاضي اخر وامضاه ثم رفع الي قاضي اخر يري القضاء الاول باطلا اجاز ما مضى
الثاني وليس له ابطاله على الكتاب لانه امضي فصلا مختلفا فيه اشار الى من قبل
من يجوز القضاء بالوكالة كما يجوز بالوصيه لان الوصي وكيل بعد الموت والوكيل
الموت وبعد سوا فاذا امضي الثاني فقد امضي فصلا مختلفا فيه فينفذ امضاه
فاذا رفع الثالث فليس له ابطاله وان لم يكن مختلفا فيه فهو محتمل الاجتهاد وليس
مختلفا فيه نص ولا اجماع فينفذ على الكل ولو كان القاضي الثاني ابطلا قضاء الاول
اجازته بعد ذلك لانه ابطال فصلا مجتهدا فيه فنقد على الكل ولو انه قضي لنفسه
ثم قضي بالوكالة ثم رفع ذلك الى قاضي اخر فامضاه وراه جازا ثم رفع الي قاضي
يرى ذلك اطلا ابطال ذلك كله ورده لان الثاني اجاز قضا باطلا لان القاضي نفسه
وانه باطل بالاجماع فاذا امضاه الثاني فنقد امضي قضا باطلا بالاجماع لم يصب

واما في الفصل الاول لم يكن القضاء بنفسه من كل وجه وانه مجتهد فيه فالثاني
امضي قضا مجتهدا فيه فان قيل القضاء بالوكالة في الفصل الاول لو صادف خلا
مجتهدا فيه لنقد ولم يتوقف على اجازة قاضي اخر كما لقضا بشهادة الاعي والمحدود
القدر بعد ثبوته قيل له الفرق من وجهين احدهما ان نفس قضايه مختلف في الخلف
لا ينفذ الا باقتضال القضاء به والثاني ان القضاء في فصل مجتهد فيه انما ينفذ ولا
على اجازة قاضي اخر اذا كان قضا للخير من كل وجه كما لقضا بشهادة الاعي والمحدود
اما ان يكونه قضا لنفسه وجه مختلفا فيه بين القضا مثل هذا القضا توقفت على اجازة
قاضي اخر ليرى والاحتمال لقضا بنفسه من وجه باجازه قاضي اخر كما لقضا الامرات
ينفذ الا باجازه قاضي اخر وان قضي في فصل مختلف فيه لاحتمال انه قضي لنفسه من وجه
قضا بشهادة محددين في قدر بعد ما باا وهو يري جوازها ثم عزل او مات فرفع ذلك
الي قاضي لا يري قبولها فانه ينفذ ولا يبرده لان الاول قضي بخيره من كل وجه ولم يضره امام
يتموضع مختلف بين القضا فنقد وروي عن ابي يوسف انه لا يجوز لانه خالف الكتاب قال
الراعي المعروق وخبر راده قال مستأخرا هذا اذا كان القاضي الثاني يعزله الاول
جوازه وانه حق بان قال لا حيل ذلك اما اذا عرفنا الاول لا يري انه حق بان قال الحق
علما العرا فان شهادته الاعي والمحدود في القدر لا تقبل وان تاب ولكن اقضي به
لثاني ابطاله لانه تبين ان الاول قضي بخلاف لم يكن ذلك قضا كالمخري اذا صلي الي غير
وقع خبره اليه حيث لم يكن مصليا اليه اشار محمد في الكتاب حيث قال فراه اجازته استاذ
يعرف الثاني ان الاول يري جوازه لم يبطل وحمل قضاه على انه راه جازا حتى يبرر

الامام الزاهد عبد الواحد الشيباني انه قال اشترط محمد بن الحنفية ان يرضى
القاضي ذلك دليل على ان ما يفعله القضاة من امرهم مستعير ^{بالقضا} ^{المذهب}
بابطال الاطلاق المضاف وجواز بيع المدير انما يجوز اذا كان القاضي الامير ^{ان} ^{الامر}
بان لا يملك ذلك للدليل اما اذا راه باطلا وامره فقي به كان باطلا ^{للقضايه}
وهو يري بطلانه وذكر في الرجوع عن الشهادات اذا شهد محمد ودي ^{في} ^{القاضي}
بذلك حتى قضى شهادته ثم علم بذلك وهو لا يراعه فانه يرد ^{المال} ^{من}
المقضي له لانه ظهر له الخطا في قضايه قال شمس الابهة السرخسي وهذا بنا
علي قضا القاضي في المجتهدات انما ينفذ اذا صدر عن اجتهاد اما ^{اذا} ^{احتماد} ^{عن}
وانما كان عن تليس واشتباه لم ينفذ وهو ظاهر المذهب علي ما اشار اليه ^{في} ^{الجامع}
ذكره الخفاف وقد روي عن اي حنيفه ان قضاة في المجتهدات لا ينفذون ذلك
فعلي ذلك الرواية لا ينفذ القضاة هنا ايضا قال ذلك ابو علي انما جرد ان
او اعيان امانه الجدي والكافين فقد ظهر ان قضاة كان خلاف الاجماع
في الاميين مثل الجواب في الحدود ودين في القذف لان قضاة حصل فيهم ^{محمد}
وان لم يقصد الاجتهاد وقد نص علي انه قول اي حنيفه واي يوسف ^{واي} ^{محمد}
برد القضا واخذ المال من المقضي له واشار الخفاف في ادب القاضي الى انه اذا
قضى خلاف رايه نفذ عند اي حنيفه خلافا لاي يوسف ومحمد ^{لانه} ^{قال} ^{القاضي}
اذا قضى في حادثة اختلف فيها الفقهاء وله فيها مذهب لكن في مذهب ^{قضى} ^{محمد}
انه قضى مذهب غيره قال ابو حنيفه نفذ القضاة قال ابو يوسف ^{ينفذ} ^{ذلك}

٢٢٦
اي يوسف ولينكر قول محمد وذكر في العيون لو ان قاضيا خوص اليه في امر من
الامور وهو يذهب في ذلك الى المذهب فتسبى مذهبهم وقضا خلافا فان ابا حنيفه
نقض ذلك القضا ولا يرجح فيه اذا كان بما جافيه الاثر لانه صادق محلا
محمد انقض ولا ينفذ اذا لا فائدة في التضي لانه ينفذه ويقضي ^{ما ينفذ} ^{علي} ^{حسب}
به الاول ولما جاوز حد الاختلاف خلافا ما اذا خالف التضي لان في الثاني تصرف ^{في} ^{الاول}
لانه قضى بظن باسد فكان في نقضه فائدة وقال ابو يوسف يرد ذلك في قضى
ما كان رايه لان القضا بالمجتهد انما لا ينفذ اذا قضى مع اعتقاد كونه ^{حقا}
وينفذ ذلك المذهب فاما اذا اعتقد صادقه لا ينفذ كما اذا خالف ^{النص}
بائتيا وذكر القاضي الامام ابو علي النسفي ان القاضي اذا نسي رايه وقضى ^{قضى} ^{براي}
غيره ثم تذكر رايه قال ابو حنيفه ياخذ برايه في المستقبل ولا يبطل ذلك ^{القضا}
وقال ابو يوسف يبطل وذكر القاضي الامام ابو علي الحسن علي بن الحسين السعدي
والشيخ الامام شمس الابهة ابو بكر محمد بن اي سبل السرخسي في شرح ^{القاضي} ^{ادب}
قول محمد مع اي يوسف وجعل القاضي الامام بهذا هذه المسئلة ^{المذكورة}
هنا وهذا القاضي اذا قضى خلاف رايه نفذ عند اي حنيفه وعندهما لا ^{ينفذ}
فتبين بهذا ان المذكور في الجامع من اشتراط هذا الشرط قول محمد وان كان
الكل فقد وقع اتفاقا فعلي هذا ما ينفذ القضاة اليوم من تقليد ^{المذهب} ^{شعوري}
في اليمين المضافة وبيع المدير ان كان التقليد ^{ببطلان} ^{اليمين} ^{وجواز}
كان قول اي حنيفه وان كان التقليد ^{للمحمد} ^{بما يري} ^{في} ^{قول} ^{الكل} ^{الاموي} ^{ان} ^{السلف}

كانوا يتخذون القضاء من الخلفاء وبروز ما يكون على رأيهم فاذا كان كان
ذلك مخالفا لراي الخلفاء لا يتابعهم في المسائل جديده بعد نسيان بعض من
وذكر في المستقى ان القاضي اذا قضى غلطا وقضا خلافا ورايه فاصاب بعض
قال ابو حنيفة جاز وقال ابو يوسف ومحمد يرد وكذا ذكر الناطقي قول الجليلي
ابي يوسف في اجناسه وذكر انه لو قضى بخلافه هب مع العلم حاله ويؤيد
قولهم وذكر الخصاف في ادب القاضي اذا وقعت مسلمة فيها اختلاف اجمل اياه
بعد ان شاور هو ما من اهل مجلسه وانتقموا على شي حكم به وان اختلفوا
ففي ما هو الحق عنده فان اجتمعوا على شي ورأيه بخلافه فلا يعمل ويكتب الاجماع
ويعمل بما هو الاحسن عنده فان لم يكن له رأي فشاور فقيهها واحدا جاز له ان
ياخذ بقوله وان كان عنده رأي بخلافه قضى برأيه وان كان الذي شاوره
افقه منه جاز له ترك اجتهاده والرجوع الى قوله قال ابو بكر الجصاص
منه سلي حنيفة وروي في اود بن رشيد عن محمد بن حنبل وروي اسد بن
عمرو عن ابي حنيفة انه لا يسعه ان يحكم برأيه وقال لا يجوز له ان ينكر
اجتهاده لاجتهاد غيره وكان ابو عبد الله الجرجاني يقول في قوله ابن حنيفة
لا يجوز وفي قوله لا يجوز قالوا في فناء قضاء القاضي بخلاف رأيه هو عالم
عن ابي حنيفة روايتان وكذا عن محمد واختار القاضي الامام شمس الدين محمد بن
النفاذ وهذا كله فرع من جهتنا بنا على ان شهادة الجرح في القدر بعد القتل
وعند الشافعي تقبل وهو قول غير رضي الله عنه ولذلك لا يقبل الا بغيره وقد جرح

ب تقبل شهادته استند بظاهر الآية وهو قوله تعالى لا الذين تابوا
والاستثنائي تعقب كقوله منسوقه بعضها على البعض انصرف الى جميع ما تقدم
الاما قام عليه الدليل بقول النفاذ امراته طالق وعنده حرو عليه حجة لان يدل
الدار ثم قام الدليل من حيث الاجماع على الاستثنا لا ينصرف الى الجرح فيقي ما سواه
على الظاهر مع ان عندنا ينصرف الى الجرح ايضا لان الجرح حد للمنفذ وهذا يورث
عند قتيوبه في ذلك ان يستعفيه فلا جرم ان استغفاه فعفا عنه مقط الجرح
ولهذا اذا تاب قبل الجرح قبلت شهادته بالاجماع ولان هذه شهادة صدق لا شك فيها
اهلها في محلها ومستحاجة الى قبولها فقبل كالمحذ وفي الزنا والاوصاف
لان خبر صدق عن عاقل مسلم عدل وهو اهل من حيث الحكم ايضا دليل انعقاد
النكاح بحضوره مع نبي النبي عليه السلام النكاح الا بشهود والمحل مجلس الحكم وفي
الحق والحاجة احياء المستحق وتمكن القاضي من دفع المنازعة بينهما في الكلام
الموجب للرد وهو فسقه وذلك ارتفع بالتوبة وهذا على اصله اظهر لان النبي
قبل شهادته دل على ان له شهادة شرعا الا انه لم تقبل لعارض الفسق وقد
بالتوبة وانما قلنا ذلك لان الموجب بالرد اما ان يكون نفس القدر او اقامه الحد عليه
او سمه الفسق لا وجب الاول لانه ممثل في الصدق والكن في اعتبار الصدق لا يوجب
الرد خصوصا على التابيد وكذا باعتبار الكفر فلا يثير للكذب في رد الشهادة
على التابيد لان هذا اقرا منه على عدم من عاد لئلا يكون اعظم من اقترابه
وهو الكفر وذلك لا يوجب رد الشهادة على التابيد وهذا على اصله اظهر

لانكم تقولون قبل اقامه الحد عليه تقبل شهادته وان لم يقبل وبعد التوبه تقبل
بالا اتفاق ولا وجه في الثاني لان ذلك فعل العبد ^{انما} ويقتضيه هذا الحد
سائر الحدود وهذا لا يلحق من وجه يقام تطهير ^{كقار} قال عليه السلام الحد
لا يلحقها فلا يصلح سببا لرد الشهاده ^{انما} على التأييد وحاله اذا ^{انما} لا يصلح
لحد احسن منها قبله واذا بطل الوجهان تعين ^{الحد} النسخ موجبا
وقد ارتفع بالتوبه بدليل قول اخبره في الديارات ^{لا} ولما قلت لا
شهادته قبل اقامه الحد عليه اذا لم يتب لان النسخ ثبت بنفس القذف ^{لما}
من ههنا من العنه على المسلم ولهذا يجب الحد عليه ^{انما} والرد لا
جرمه موجه للنسخ ولان هذا محذوف في حد حقه ^{شهادة} فقبل
كالذي اذا اسلم بعد اقامه حد القذف عليه ^{انما} ولهذا تقبل شهادته بعد
حد الزنا مع ان الزنا الحشر ولهذا كانت عقوبته اعظم فلان قبل هذا كان ^{اول}
ثم انكم ناقضتم حيث ظنتم الذي المحذوف في القذف اذا اسلم ^{تقبل} ولا تقبل شهادته
المحذوف في القذف اذا لا يعتق ^{الحد} ومذهبنا مروى عن ابراهيم وشرع وهو
بن عباس رضي الله عنهما لانه كان يقول توبته فيما بينه وبين الله تعالى فاما نحن
تقبل شهادته ^{تقبل} وحجتنا قوله تعالى فلا تقبلوا له شهادة اهل ولا بد لانه
فالتصريح عليه في بيان رد شهادته دليل على انه تناول الشهاده ^{انما} على
ومعني قوله لم يرد في القذف والتوبه لا يخرج عن كونه محذوف ^{الحد}
والمراد من الايه شهادته في الحوادث لا الشهاده له حتى لان ذلك مقبول

قبل التوبه وبعضها ولا ما يأتي به من الشهود على صدق عقابته فالصحيح
من المذهب عندنا انه اذا اقام اربعة من الشهود على صدق عقابته ^{شهادة} بعد
اقامه الحد عليه تقبل ويصير هو مقبول الشهاده وقوله تعالى له كقول
كما يقال هذه دارك وهذه دارك اذا كان اللفظ صالحا لكل وجب بقاءها لان
النكره في النفي تعني ^{تقار} التاكيد دليل على ان المراد ما قلنا دون اربعة يشهدون له
لانه لو كان المراد ذلك فلا تقبلوا له الشهاده لان المنكر اذا اعيد يعاد معرنا
لله تعالى كما ارسلنا الي فرعون رسولا فنعصي فرعون الرسول ولا كلام في المسلم من
القياس لان مقادير الحد لا تعرف به ^{نقول} لكن الكلام على طريق الاستدلال بالنصوص
ان رد الشهاده من تمام الحد واصل الحد لا يسقط بالتوبه فانه ممتنع له لا يسقط
وبيانه ان نفس القذف لا يوجب الحد كما قال الله خير مما يملك من حسنه اذا ^{ايقظ}
ووجد اربعة من الشهود اليه اشار تعالى في قوله سبحانه ثم لم يأتوا بأربعة ^{شهد} ذلك
على الشرط من شرط ثم العجز عن ذلك يظهر ما يظهر به العجز عن رفع سائر الحوادث ^{فقد}
يصير القذف موجبا لحدا مولا محرم ما نقول الشهاده وذلك مخصوص ^{شهادة} في قوله تعالى
فاحذرهم واعلم بالنتعيب في قوله تعالى ولا تقبلوا له عطف على الجحد والعطف الثاني ^{للا}
المعطوف والمعطوف عليه فاذا كان المعطوف عليه حدا كان المعطوف من تمامه ^{كما} قال
في قوله عليه السلام وتغريب عام من تمام حد البكر للعطف والعجبه انه زاد على كتابه ^{تقريب}
الواحد او جملته وهذا يصح لانه تعالى في شهادته ولم يعمل به لكن يقول
يصلح حد لما فيه من الاغرا على ارتكاب الفاحشه دون الرجوع وهذا رد الشهاده

لستم الخد لانه مولى عليه كما ان الضرب مولى كان فيه معنى الزجر الا
شي اضر على الملم ان يصير مكذا ويتالم العاقل به اكثر من الملم بالضر
والاصل ان العقوبة اذا شرعت عقيب جرمه اضيفت اليها ولا جرمه
هنا سوى القذف ثم جرمه القاذف باللسان ورد شهادة حد
الحمل الذي حصل به الجرمه وذلك مشروع كحد السرقة والمقصود
الحديث في الشرع من المقتوف وذلك في اهدار قوله اظهر من في اقامه الحد
فلهذا جعلنا رد الشهادة منما الحد وهذا خلاف قوله طي اللم السارق
اقتطعه ثم احصوه لان الحسم لا يكون متما للحد لانه دو افلا يصلح متما
الحد ثم حرف النفي في قوله ولا تقبلوا لانفع العطف لانه قد يعطف
علي الامر كما نقول اجلس ولا تتكلم واما قوله تعالى اوليكتم الفاسقون
ليس يعطف بل هو ابتداء حرف الواو وقد يكون ذلك من حسن نظم الكلام
كقوله تعالى والراسخون في العلم وقوله تعالى ولبارس التقوي وقوله تعالى
وتخو الباطل وبيان انه ليس يعطفان قوله تعالى فاجلدوهم امر
وهو خطاب لانه وقوله ولا تقبلوا نهي عن فعل وهو خطاب لانه
قوله واوليكتم الفاسقون اثبات وصف لهم فكيف تحقق التثنية
وبينما تقدم ليكون عطفًا فكان كلاما مبتدا ولا يمكن حمله على الحال
جاء زيد وهو راكب فيصير تقديره الاية والدين يرمون فلا تقبلوا الامور
وهم فاسقون اي حال فسقهم لان الحال لا يكون معرفة بل هو نكرة

معرفة ويجوز ان يكون نكرة وقوله الفاسقون معرفة فلا يصلح الحال
ولهذا لا يصح ان يقال جاز يدا راكب منصوصا على الحال بل يكون وصفا كذا هنا
ولان قوله تعالى واوليكتم الفاسقون بيان لجرمتهم وازالة الاشكال انهم
لما في استوجبوا هذه العقوبة وما تقدم بيان الواجب بالجرم ولا
عطف الجرمه على الواجب بها والليل على انه لو كان هذا عطفا لكان
فوجب ان يرتفع بالتوبة كما لا يرتفع الحد ولا تأثير للتوبة في الحد وانما الفسقة
عند بالعفو اسواتا بالقتاد فاولم يذب وكان ينبغي ان يقال اذا تاب حتى
ان لا يقام عليه الحد لان الحد لا يحل الوصف بالتحريم والذي يوضح ان التائب هو
التوقف في خبر الفاسق كما قال تعالى فبينوا والمنصوص عليه هنا حكم آخر وهو الرد
دون التوقف فعرفنا انه ليس بسبب للفسق بل هو منتهى الحد ولو كان رد الشهادة
بسبب الفسق لكان هذا عطفا على الحكم وذلك لا يحسن في ابيان ولهذا
يقول شهادة قبل اقامه الحد بصريح محكما بكذبه والمنتهى بالكذب لا شهادة
فالمحكوم بكذبه اولى ونسند له بهذا في التعليل لانه بعد اقامه الحد عليه في جميع
كالفا سوا شاهد في حادثة فردت شهادته فذلك الشهادة لا تقبل بعد ذلك
وان تاب لانه صار محكما بكذبه فيها فكذا الحد ودي في جميع الشهادات وبيان
رويان هلال بن اعين لما قد امراته بشريك بن سمحان قال للمسلمون ان كل
هلال فنبطل شهادته في المسلم فذلك ليل على لا تبطل شهادته قبل اقامه الحد
وان بطلانها من تمام الحد واول قول عمر رضي الله عنه لا يكره تقبل شهادته

الانبياء انما يكونون اذا استشهدوا في شئ قال وكيف يشهدون وقد ابطالوا
شهادتي وهو اعم حاله من غيره واما الذي اذا اقيم عليه الحد سقطت
لانه كان من اهل الشهادة ثم بالاسلام استفاد شهادته لم تكن موجودة
وهذه الشهادة لم تصرف مردوده وبه فارق العبد لانه ليس من اهل الشهادة
برد الشهادة فيتوقف على الحق فاذا اعتق حينئذ حرك برده شهادته
على الرواية التي يقول ان خبر المحدث في الدنيا ان مقبول اما الرواية
لا يقبل وهو رواية المستفيضة فوجد الفرق الكافر بالاسلام استفاد هذا الحكم
عند اقامه الحد وبقي عداله لم تحجر وحده بخلاف العبد لانه بالحق لم يستند
لم تكن موجودة من قبل وقد صارت عند التمجيد وحده باقامه الحد عليه لم تقبل
ولا يقال العاد عند ذلك لا يكون اهل للشهادة عند اقامه الحد عليه لانه فاسق
استفاد الاهلية بعد بالانقضاء لاننا نقول النص يقتضي رد شهادته مضافا
اليه فلا تقبل سوا ادها في الحال او بعد ذلك لدعوى المستفاد من التكرار
التي لان قامت الا على ان الفاسق من اهل الشهادة فلم يحرك اهليته بالتوبة
ثم مذهب من اقوي الادلة لنا على ان عده لا شهادته لقبول التوبة فلم يتصور
وتبين بهذا ان المراد من قوله تعالى ولا تقبلوا منهم شهادا ابدار شهادته
وذلك بعد التوبة واما ما سلك به من الاستثناء فلا نسلم انه استثناء حقيقة
ان الاستثناء تكلم بالباب في بعد التوبة فلا يخلوا اما ان يكون استثناء في الجملة
او عن الزمان لا وجه الي كل واحد منهما لان من عجز وجد رد شهادته

لا يتبين انه غير مراد بحد الخطاب بالاجماع فلا يكون استثناء لا شخص
عن الشخص مع انقطاع حقيقته الاستثنائية ولا وجه الي الثاني لان المستثنى لكن
تابوا وليسوا من جنس الزمان ولا بد لصحة الاستثناء فقلنا لا معنى
ويصير تقديره لكن الذين تابوا قاله يغفر لهم ويرحمهم وحينئذ يزول ما
يلزم وواله وجود المغفرة والرحمة وهو الفسق اما الجدل ورد الشهادة
في زوالها وان كان استثناء حقيقة لم قلتم انه يرجع الي الجملة بل عندنا يرجع الي
الجملة الاخيرة وان كان يرجع الي الجملة فانما يرجع اذا كانت الواو عاطفة
وليس كذلك لما قلنا وهذا لان الاول امر والثاني نهي والثالث خبر والخبر لا
عليها ولا بما عليه لانه لا يقال اضرب زيدا وخرج بكر وجامعهم وقتل
فيكون الابتداء وقوله الذي يقتضى النقص قلنا المنهي قبول شهادة
فعل حي والشهادة قول حي وهما متصوران حسا لان الشهادة تكون شهادة
سواءت او قبلت ولان هذا اللفظ يذكر لا بطلان اهلية وخرج العدة
كما يقال لا تقبل شهادة العبد وشهادة الكافر والمراد به انه ليس باهل
كان الفاسق هو المحدث وفي القذف فقطي لرجل علي اخر وامته علي ذلك ثم رجع
الي قاض اخر لا يريد حوا ذلك ابطال قضاؤه لوجوب احدهما ان قضاؤه مختلف فيه
كشهادته بعد التوبة فكما اذا لم يتقبل بشهادته قضا فاض لم يتقبل قلنا
لم يتقبل بقضائه قضا فاض اخر لم يتقبل والثاني انه قضا في فصل محمدي
لنفسه من وجه فلا ينفذ الا بقضا قاض آخر فان قيل فليدفع الامام الاعظم

لا يابى ان يكون قاضيا بكونه قاضيا فينشد قضاؤه على الوجه الاول لا يقال ان القضاة على
الوجه الثاني لنفسه انه قاض لغيره من كل وجه قيل لا الامام الاعظم اذ لا يقضي
لا انه قاض بكونه قاضيا لان القضاة لفصل الحكمه بين المتخاصمين وارجو ذلك
وقت التقليد بل رفع حكم القاضي المحدد الى قاض اخر يري جوازها واجازتها
الى قاض اخر يري بطلانها نفذ قضا الاول ولا يرد لان الثاني نفذ فصلا فخلنا
لما ذكرنا وانا قاض اجاز شهادته رجل شهد امراته مع رجل اخر وقضي به رفع
اخر يري بطلانها فانه عصبه لانه قضي بفصل مختلف فيه ولو ان الثاني قضي
بشهادته رجلين ثم رفع الى قاض اخر يري بطلانها ابطاله اما على الوجه الاول لان
قضاء امراته مختلف فيه كشهادته لما يتوقف جوازها على تنفيذ قاضي اخر لغيره
الوجه الثاني فلانه قضا لنفسه من جديد يتوقف على تنفيذ قاض اخر لغيره
من كل وجه لا لنفسه من وجه ولو راي الثاني اجازته واجازة ليس الثالث ابطاله
وعدم قبول شهادته احد الزوجين لصاحبه مذهبا اما مذهب الشافعي فانما يقول
سفين الثوري يري قبولها للزوج ولا يري قبولها للزوج لان الزوج في حكم المملوك
تحت يده فمكنتهم الكذب في شهادته له وذلك لعدم شهادته لها واعتد
علي رضي الله عنه حين شهد فقاطعه صلوات الله على امها عليها في دعوى فذكر مع امرائه
رضي الله عنه فقال لها ابو بكر رضي الله عنه ضربي الرجل جلا او الى الامراء امرائه فهدا اتفاق
علي جواز شهادته الزوج لزوجته وبدا استدلال الشافعي ايضا كما تقول دليل التهمة
لما ذكره وبما يكون ذلك في جانب الزوج اكثر واظهر لانها لما كانت في بيتها فالتاليين

فهو ثبت اليد لنفسه في المشهود به وكذا بكثره ما لها ترد ادق فيه ملكه
لان قيمه المملوك بالتخاخ مختلف بقله ما لها وكثرته بدليل اعتبار مهر المثل
به من هذا الوجه يكون الزوج شاهدا لنفسه ولا حجة في حديث علي رضي الله عنه
لان ابابكر لم يجعل تلك الشهادة لكن ردها الا ان المرد طريقان الزوج
ونقصان العدد فاشار الي هذا خروا عن الوحشة اولادهم اسباب
المرد لان القضاء مع نقصان العدد لا يجوز بحال ولو قضي بذلك قاض
لا ينفذ ومع الزوج حجة يجوز ولو قضي به قاض نفذ وعلي رضي الله عنه
ان ابابكر رضي الله عنه لا يجعل تلك الشهادة لنقصان العدد وكره انكاشها
بالامتناع من اداء الشهادة او يدعي المحصية لنفسه كما روي انه ادعى
شرح واستشهد ولده حسين رضي الله عنه مع اتفاقنا ان شهادته الولد
لو ادع لا تقبل وقد قيل شهادته علي رضي الله عنه لم تشتهر رانا المشهور
لها رجل وامراه والشافعي يقول عدل شهد لغيره فقبل كما قبل العقد
وبعد الطلاق والوصف ظاهر والجامع الحاجد الى احياء الحق وتكثير القاضي
من قطع المنازعة والحاجد الى دفع المعرض فيقول ليس بينهما بعصية
والزوجية قد تكون سببا للتعارف والعداوة وقد تكون سببا لليل
فهي نظير الاخوة او دونها لانها تحتمل القطع والاخوة لا ولهذا اخبرني القضاة
ولا يعتق بينهما كل واحد منها على صاحبه اذا ملكه لان هذه وصلة بينهما باعتبار
فلا تؤثر في منع قبول الشهادة كالصداقة والصهر والخبر ولو كانت

الوصل بينهما مانع لسريهما **اولادها** كما في **الاولاد** والاولاد من المولودين
 وهذا لان عند النكاح يشبه احكاما مشتركة بينهما وفيما ورا ذلك ينكر
 كل واحد منهما من صاحبه منزله الاجنبي كسريكي العنان وجشائي ذلك
 ان ما بينهما من صلة النكاح اوجبت كمن شهد في شهادته كل واحد منهما
 لصاحبه فلم تقبل لان العدالة انما تدل على رجحان الصدق عند استواء الطرفين
 في حقه ولا تدل عليه عند عدم الاستواء الا ان يري ان في شهادته لفتة او فسادا
 له فيه منفعه لا يظهر رجحان جانب الصدق باعتبار العدالة لظهورها
 من ذلك باعتبار العادة وكذا في قرابة الاولاد **ويشاهد** من وجوه اخرى
 النكاح انما شرع ليلائم كل واحد منهما بصاحبه وتكمل اليه ويورثه على غيره
 واية وقعا لا تشار في قوله تعالى خلق لكم من انفسكم ازواجا لتكملوا بها
 وهو مشروع لمعني الاتحاد في القيام بصلح المعيشة ولما جعل رسول الله
 امورا داخل البيت على فاطمة رضي الله عنها وامور خارج البيت على علي رضي الله
 عنها تعوم مصالح المعيشة فكان في ذلك كنهن واحد لا ينفك عن الآخر
 في حقوق النكاح خاصة لان معنى الاتحاد في حقوق النكاح مستحق عارفا
 ورا ذلك ثابت عرفا فالظاهر ميل كل واحد منهما الى صاحبه واثارها
 كما في الاباء والاولاد بل اظهر لان الانسان قد يعادي والديه ليرضي روجه
 تاخذا لمراء من مال ابائهم وتدفعه الى زوجهم والدليل على ذلك واحد منها
 صاحبه منفعته ويعد الزوج غيا على الزوجة وقيل في تاويل قوله تعالى

ووجدك بما لا يغني عن بالخرجته ولما اتي عمر رضي الله عنه رجل فقال ان
 عندي سرق امرأة اخواني فقال يا لك سرق بعضه بعضا والدليل على ان
الاولاد احكاما استحقاق الميراث بها من غير محجبين هو اقرب بوضوح ما قلنا
 ان الزوجية كالاصل للولاد لان الولاد ينشأ من الزوجية والحكم الثابت للفرع
 ثابت للاصل وان اذنع ذلك المعنى فيه لا تزي ان الحكم اذا كسر يرضى صيد
 الجزا وليس فيه معنى الصيدية لكنه اصل الصيد فثبت فيه من الحكم ما ثبت
 في اصل الصيد لكن هذا الاصل انما الحق بالولاد في حكم يتصور قيام الزوجية
 ذلك الحكم دون ما لا يتصور كالقصاص حيث يجب بعد القتل ولا زوجية
 احكاما لصاحبه والعقوبات ما ثبتت بعد الملك ولا زوجية بعد الملك اما حكم
 يكون حال قيام الزوجية فتلحق الزوجية فيه بالولاد وليس هذا كالاخر حيث
 لانهم هناك لان المنافع بينهما غير منقطعة وتعلق الحكم بالعضية لا يوجب
 منفصلة فلا يتعلق الحكم بها كالعقوبات وكوه على ان تعلق الحكم بالعضية
 القياس لانها لا تتعدي فوجب التعلق بما يتعدي هي النتمه فكان الاصل
 في رد الشهادة هي النتمه الا انها ثبتت مرة بالنسق ومرة بالعضية ومرة
 بانصاف المنافع بينهما ولا تراعي اسباب العلم انما تراعي العلم وهي النتمه كملك
 القريب لما اوجب الحق ثم الملك يحصل باسباب ولا تراعي اسباب الملك انما
 براعي اصل الملك انما يسري الى الاولاد والا باعمال القرابة ولا قرابة بين
 واولاد الزوجه وابائهم وانما بينهما حرمة المصاهرة وذلك لا يمنع قبول الشهادة

الوصليين ما نفع لسركي الاولاد ^{كانا} والوالدين والولود
وهذا لان عقد النكاح يثبت حكما مشترك بينهما وفيما وادلك يترك
كل واحد منها من صاحبه منزله الاجنبي لشريك الغان وجناني ذلك
ان ما بينهما من صلة النكاح اوجبت كمن تهم في شهادته كل واحد منها
لصاحبه فلم تقبل لان العدالة انما تدل على رجحان الصدق عند استواء الخصمين
في حقه ولا تدل عليه عند عدم الاستواء الا ان يرى ان في شهادته ^{او في} نفع
له فيه منفعه لا يظهر رجحان جانب الصدق باعتبار العدالة لظهور ما نفع
من ذلك باعتبار العادة وكذا في قرابة الاولاد ^{انما} من وجوه اخرى
النكاح انما شرع ليلائم كل واحد منها بصاحبه وتلبي له ويورثه على غيره
وايضا وقعا لا شارة في قوله تعذر خلق لكم من انفسكم ازواجا تنكحوا ^{انها}
وهو مشروع لمعني الاتحاد في القيام بصلح المعيشة ولهذا جعل ^{للمصلح} رسول
امور داخل البيت على فاطمة رضي الله عنها وامور خارج البيت على علي رضي الله
وبما تقوم مصالح المعيشة فكانا في ذلك كشخص واحد لا يقار هذا ^{كانا}
في حقوق النكاح خاصة لان معنى الاتحاد في حقوق النكاح مستحق ^{عاده}
وراد ذلك ثابت عرفا لظاهر ميل كل واحد منها الى صاحبه واشاره ^{على}
كل في الاباء والاولاد بل اظهر لان الانسان قد يجادي والديه ليرضي ^{بعد} زوجه
ناخلا من ابيها وتدفعه اي زوجها والدليل على ان كل واحد منها
صاحبه منفعته ويعد الزوج غيا على الزوج ^{بعد} ويعد في تاول قوله تعذر

ووجدك عايلة فاغني اي بالخرج ولما ابي عمر رضي الله عنه رجل فقال ان
عندي سرق امرأة اقراني فقال مالك سرق بعضه بعضا والدليل على ان ^{الزوج}
كالاولاد حكما استحقاق الميراث بها من غير محجب من هو اقرب بوضوح ما قلنا
ان الزوجية كالاصل للولاد لان الولاد ينشأ من الزوجية والحكم الثابت ^{للفرع}
ثابت للاصل وان انعدم ذلك المعنى فيه لا تزي ان المحرم اذا كسر يرضى ^{لنفسه} صيد
للجوار ليس فيه معنى الصيد لكنه اصل الصيد ثبت فيه من الحكم ما ثبت
في اصل الصيد لكن هذا الاصل انما الحق بالولاد في حكم يتصور قيام ^{عند} الزوجية
ذلك الحكم دونها لا يتصور كالفقاص حيث يجب بعد القتل ولا زوجية ^{بعد}
احدهما صاحبه والعقوبات ثابتة بعد الملك ولا زوجية بعد الملك ما حكم ^{الشهاد}
يكون حال قيام الزوجية فتلحق الزوجية فيه بالولاد وليس هذا كالاخوة ^{حيث}
لانهم هناك لان المنافع بينهما غير متصلة وتعلق الحكم ببعضه لا يوجب ^{لانها}
منفصلة فلا يتعلق الحكم بها كالعق وخواه على ان تعلق الحكم ببعضه ^{يمنع}
القياس لانها لا تتعدي فوجبا لتعلق ما يتعدي هي انتهى فكان الاصل
في رد الشهادة هي انتهى الا انما ثبتت مرة بالفسق ومرة بالمعضية ^{ومره}
بانضال المنافع بينهما ولا تراعي اسباب العلم انما تراعي العلم وهي انتهى ^{ملك}
القريب لما اوجب الحق ثم الملك حصل باسباب ولا تراعي اسباب الملك ^{انما}
براعي اصل الملك انما يسري الى الاولاد والا باعلم القرابة ولا قرابة بين ^{الزوج}
والاولاد الزوجية وابائهم وانما بينهما حرمة المصاهرة وذلك كمنع قبول الشهادة

طهره بسبب الرضاع ولا يلزم على ما ذكرنا شهادة رب الدين لغرضه
للفلس وشهادة الاخ من الفلس لا خيرة وجوب ^{العبد} المحرم وطاقتها
وعدم التمكن من الانتفاع بالنقود من غير صريح الاذن ثم هذه المظاهرة
مطردة فانها لو شهدت بالنكاح لزوجها لا تقبل وان لم يكن لها فيه ^{مصلحة}
وبشهادة الصدوق لصديقه لانا نقول شهادته بالملك لها ^{ظهور} لا يراها
حق الانتفاع له وهو صيرورته حال الانتفاع بالمال لا منع منه ^{ولا يكره}
الناس فيكون مضافا الي الشهادة رب الدين ليس له حق الانتفاع ^{مال}
انما له ان يأخذ شيئا ظفريه من ماله فيصير ملكا له فينتفع به ^{في ملك} مال نفسه وهذا لا
يلزم الشهادة والقضاء وكذا الاخ وهذا القدر لا يدخل ملك المدين ^{في ملك}
رب الدين معني ولا ملك الاخ ملك اخيه وجوب الحد بوطي جاريها ^{شهادة} ينظر
رب الدين لا ب ثم هو موجب لمخضومه وفوات مصالح النكاح ^{بالعرف}
الحجر والمنع او ان كان وجد دليل الاطلاق والاباحة ^{الملك} لانه لا يباح ^{بملك}
والانتفاع بالنقود استهلاك ونحو ندعي اطلاق الانتفاع لا اطلاق الاستهلاك
حي لو كان والتكبير يباح بحكم العرف اما اذا شهدت بالنكاح ^{هو}
عكس على انه يبطل بشهادة الاب لابنه والابن لابيه بالنكاح حيث لا تقبل
انعدام المنفعة له وهذا عرف مطلب المعني في فرد من الصور بل رد الملك
ويعطى له حكم الجمل واما شهادة الصدوق قلنا هذا ما رواه الاذن بالصدق ^{وهو ثابت}
بيننا حقيقة فرب جل يظهرها ويضمحلها على انا نقول في عرف الاذن

لصدقيه مطلقا كما في حق الزوج والزوج لا يقبل ايضا وهو معنى ^{الطهر}
في الولاء عن البعض في حديث عمر رضي الله عنه ثم قال محمد والاصل في هذا ان كل
قاض قضي بباطل نظر فان كان قضا لم يختلف الناس فيه باطل لانه قضا ^{خالف}
الاجماع وان كان بما اختلف الناس فيه اجازته لانه قضا صادف محله فنقد ^{فان}
رفع الي قاض اخر فنقد ثم رفع الي ثالث نظريه قضا الاول فان كان قضاوه ^{جابر}
عند بعض الناس مضاه وان كان غير جابر عند الكل باطل ومن ذلك لو ان ^{عبد}
او صبيا استقضي فقضي له بحر لان الصبي والعبد لا يصلح قاضيا ولو رفع ^{الي قاض}
اخر فاقض حكمه ثم رفع الي ثالث باطله ورده لان الثاني امضا قضا باطلا ولان ^{لوقضي}
بشهادته صبي او عبد او دمي على ما لان هذه القضايا باطله بالاجماع فان قيل وقف ^{شهادة}
العبد وقضاؤه مختلف فيه لان عند مالك تقبل شهادته فيكون اهلا للقضاء فوجب ^{ان}
نفاده على امضا قاض اخر فان اجازته فنقد ولم يكن لثالث باطله قيل له خلاف ذلك ^{ان}
في شهادة العبد وقضاياه وبعد من حمله ما اختلف الامم على بطلانه ^{او ان بلغ}
الا انه لم يعنده لانه خلاف اجماع السلف وحكي عن محمد بن مسلم انه قال كان ^{جبي}
بن ابي عمير اعلم الناس باختلاف العلماء وكان اذا قال في شيء اتفق العلماء على كذا ^{العراق}
علي قوله وقد قال اتفق العلماء على ان العبد لا شهادته وروى ان عليا وزيدا ^{رضي الله}
اختلفا في المكتبا ادي بعض يد الكتابه فقال علي يعقونه بقدر ما ادي ^{وقال}
زيد لا يعقون ما بقي عليه درهم وقال زيد اعلى ارايت لو شهدا كان يقبل بعض ^{قوله}
دون البعض وهذا دليل الاتفاق منها على ان شهادته لا تقبل واختلف عمر وعثمان

رضي الله عنه في العبد اذا شهد في حادثة فردت سعادته ثم اعتق فاعادها
فقال عمن رضي الله عنه لا تقبل وقال عمر رضي الله عنه تقبل وهذا اتفاقنا على ان
للعبد وعنه بن عباس رضي الله عنهما انه قال لا شهادة للعبد وهذا لان في الشهادة
الولاية حيث هو قول ملزم على الغير ابتداء ولا معنى للولاية سوى ذلك والرق يملك
لان الاصل لا يملك على نفسه فاذا كان الرق مخرجه من اهلية الولاية في نفسه في غير
اولي واستدل في الكتاب بقوله تعالى ولا يابا للشهاد اذا دعا عوا والعبد غير
في هذا الخطاب لان خدمته ومنفعة مولاه فلا يجزى له الخصال اذا الشهادة
بل لا يحل له لا منافعة في هذا الزمان غير مستثناة عن حق المولى قال لا يشهد
المحدود في القدر اذا شهد والاعني اذا شهد لان شهادته لا يجوزها بعض الفقهاء
بخلاف العبد والصبي والنصراني لان ما لا يقول شهادة الاعني مقوله لان لا يشهد
في العدا له والولاية فيما عدا ما يجب قبول شهادته ولانه من اهل الولاية على نفسه
الغيره عند وجود سبب التعدي ولهذا يملك تزويج اولاده والتصرف في ماله
للعدا له لا جثابه ما يفتقد حراما في دينه وهذا تقبل وانته وقد
الصحابه رضي الله عنهم من هو اعني وقد كان في الانبياء عليهم السلام من يشابه في ذلك
وفوات العينين كفوات اليدين والرجلين ونحن نستدل بما روي عن علي رضي الله عنه
اعني فقالت اخي المشهود عليه انه اعني فذكر ذلك لعل رضي الله عنه فرد شهادته ولا يشهد
الشهادة وادابها الى التمييز بين المشهود عليه والمشهود له وقد قلنا انه التمييز وذلك
بين الناس بالصوت والنغم ففكر في شهادته تميزه عن العمل عنها مجلس الشهود

من يبول الشهادة وفار نفو فبالا الشهادة عليه الا بالمعاينة لا شهادة
الاعني فافيا يجوز الشهادة بالشامع تقبل شهادته لانه في السماع كالبصير
وانما عدمه الى العيان لكانا نقول في اذا الشهادة محتاج الى الاشارة الى المشهود له
وعليه ولا يمكن من ذلك الا بدليل مشتبه وهو الصوت والنغم وعلى هذا لا
قال ابو يوسف والشافعي اذا اخل الشهادة وهو بصير ثم اداها وهو عي
لان تحمله قد صح بطريق ثبت له به العلم وكيفية العمل انما محتاج الى الحفظ
والاعني فيه كالبصير ومحتاج الى الادب باللسان وهو فيه كالبصير اما تعريف
والمشهود له يكون بذكر الاسم والنسب والاشارة اليها بطريق يعلم انه مصيب
كافلا اذا الشهادة الا ترى انه يباح له وطريق وجته وامته ولا يميزها من غيرها
بالصوت والنغم والبصير اذا شهد على ميت او غائب اقيم ذكر الاسم والنسب مقام الاشارة
بذمه اذا الشهادة فلذا هنا وابو حنيفة ومحمد يقولان لا تقبل الحديث على من يشهد
حيث لم يستفسر انه وقت العمل كان بصيرا ام اعني وفيه دليل ان ذلك كان معروفا
حيث لم يخف على النساء وابو يوسف يقول لصل ذلك كافي في الحد واقول انه في الحد
اذا اعني قبل الادا او بعد الادا قبل الامضام تقبل شهادته لان الحدود تدرك
والصوت والنغم في حقه شبهه مقام مقام المعاينة في حق البصير والحدود عنها
يقام مقام المعاينة بخلاف الاموال والمعي ما ذكرنا لان في شهادته تميزه عن العمل
بجلس الشهود وذلك لمنع قبول الشهادة كتنها اذ الاب لولاه وبيان ما ذكرنا انه
التمييز والاشارة وانما يميز بالصوت او بخير الغير فحالا يجوز له اذا الشهادة

فان امضاه نفذ وليس بالبطلان بالاتفاق وان ابطاله الثاني بطل
وليس لآخر ان نصيبه لان التقاضي مختلف فيه متى نفذ نفذ ومتى لم ينفذ لم ينفذ
ما ذكرنا من شهادة المحدود في القذف وقضاياه وشهادته احد ^{الاولاد}
صاحب قضاياه والقضا بشهادته شاهد وتبين والقضا ببيع امهات ^{الاولاد}
والصلوة خلف الحديث فانه لا يجوز اما بشاهد وتبين فلا خلاف ان النص ^{وهو قوله}
فاستشهدوا شهيدين من رجالكم وقال عليه السلام اليه علي المدعي واليمين ^{انكر}
فهذا دليل على انه لا يمين في جانب المدعي وان التقسيم الذي ذكره صاحب الشرح دليل ^{انما}
على بطلان في جانب واحد واذا كان الذي شهد كانت اليمين على المدعي عليه ^{فان}
قال المدعي عليه نأرد اليمين على المدعي لم يلتفت عليه عندنا وقال ^{لكن}
انتم المدعي رددت اليمين عليه في دعوي الديون لانها مشروعة لدفع التهمة ^{كان}
نقول البير لا بقا ما كان علي ما كان لا لاثبات ما لم يكن وحاجه المدعي الى اثبات ^{شاهد}
واليمين لا تصلح حجة في ذلك ثم هو مخالف للنص لان النبي عليه السلام قال للمدعي ليس الا هذا ^{قال بعض}
او يمينه فهو تنصيص على انه لا يمين في جانب المدعي والقضا ببيع امهات ^{الاولاد}
التقاضي لا خلاف فيه لان الصحابة رضي الله عنهم وان اختلفوا فيه لكن اجمع من بعدهم ^{على حرمه}
واجماع المتأخرين برفع الخلاف المتقدم فلم يكن مختلف فيه وقال بعضهم ^{في}
وهذا بنا على ان الاجماع من المتأخرين هل يرفع الخلاف المتقدم قال ابو حنيفة ^{لا يجوز}
وقال محمد برفع وهذا المسلك كانت مختلف في الصد الاول لان عمر رضي الله عنه كان يقول ^{لكن}
ام الولد وقال علي رضي الله عنه يجوز ثم اتفق السلف من بعدهم على انه لا يجوز ^{ام الولد}

ورويان عليا رضي الله عنه رجع عن ذلك فعندنا ليس لاجماع التابعين من القوة ما رفع
خلاف الصحابة فكان قضا في مجتهد فيه فينفذ ولهذا اجمع بين ام ولد وقن في البيع
صفقة واحدة مع البيع ^{في القن} كالأول جمع بين قن ومدير ولو لم يكن محلا للبيع لما صح في القن
كما اجمع بين حردقن ولهذا اوباعها من نفسها جاز ومحمد يقول ما ارتفع الخلاف ^{المتقدم}
اختاج الى التقييد قال الشيخ الجليل ابو بكر بن الفضل ومنهجه محمد اظهر لاهم اجمعوا ^{على ان}
الخبرين اذا وردا عن النبي عليه السلام سماع الاجتهاد ووسع المجتهدان يعمل الذي ^{اليه}
اجتهاده فاذا اختلف الفقهاء في كونه مختلفا في اجماعهم عليه توقف على قضا قاض ^{اخر}
فان ابطاله بطلوا انا جازه نفذ وذكر في العيون ان هشام اروي عن محمد انه قال ^{لو باع}
رجل امته ولها زوج او باع مديرا بعد موت سيدة او باع ام ولد ثم ارتفع ^{الى قاض}
لمقتني بصفحة ثم رفع الى قاض اخر فامضاه نفذ لا يبيع ام الولد لانه قد جازي ^{الولد}
ان من جوزه رجع عنه وهو علي رضي الله عنه وقال ابو يوسف في الامامي لو ان قاضيا ^{قضا}
بشاهد وتبين او بحد او ببيع الدبر بالدره مينا وعبد بين اثنين اعتنه ^{احدهما}
وهو معسر فقضي بجواز بيعه او طلقها في الحيز فابطل القاضي الطلاق فان ^{قضا}
باطل ولفاض اخر ان يبطل بعد خلافا فوام في هذه المسائل معتبرا وجوز فلقاض ^{اخر}
لخالفه الاول لاجماع او النص والحكم في الخلاف انه فسخ او طلاق كالحكم في سائر المجتهدات ^{سر}
وذكر شيخ الاسلام خواهرنا ذه ان فيه اختلاف الصحابة رضي الله عنهم ولو قضي بجواز ^{الاولاد}
لم يحز عند اي حنيفة وللثاني ابطاله وقال محمد هو جائز وليس للثاني ابطاله ولو قضي بشهادته ^{بغير السلف}
او الولد لا يبيعه جاز عند اي يوسف وليس للثاني ابطاله وعنده في الانواع كلها الجواز ^{لانه}

قال شرح لا يصير ما دون في الانواع كقولنا في لكن عندنا من ابطال من الخصوم
وبعد وجود التفرع كالمجرى لو رفع الى قاض اخر يبري خلافا لمضاء وليس له ابطاله
وبه تميز لان المختلف بين السلف كالمختلف بين الصحابه وفي جواز القضا على القاض
والاصح انه ينفذ وهكذا ذكر شمس الامه السرخسي في السير وان كان قد اورد
في بطلانه ففقي به ثم اجازة اخر لم يجز وهو باطل ابد لان اجازة الثاني تصادف
وانما صادفت مجعاً عليه وذكر في المسوط اذا قضى بغيره ثم بدله ان يرجع
المفقي به خطأ غير مختلف لده وابطال معناه اذا كان مخالفاً للنص والاجماع
القضا خلافاً للنص والاجماع باطل وهو جرح من القاضي في رد المجادلين
ويكتب عن رضى الله عنه ولا ينفذ قضا قضيته ثم راجع فيه الى نفسه ولا يملك
ان تراجع فيه فان الحق قد تم لا يبطل والرجوع الى الحق خير من التماضي على الباطل
خطا ما مختلف امضاء على حاله وقضي فيما يستقبل بالذي ادى اليه اجتهاده وراى الله
لان القضا الاول حصل في موضع الاجتهاد فتقدروا على وجه لا يجوز ابطاله
من حيث انه عمل بغالب النظر فلا يجوز نقض الاول به كالقاضي الثاني والاصل فيه ما روي
كان يقضي في حادثة بفضيه ثم يرفع اليه تلك القضية فينقضها ولا كان يقال في ذلك
ذلك على قضيتها وهذا على نقضي وقال الشعبي حفظه من عمر رضي الله عنه في القضا
بعضاً وهذا يبين ان الاجتهاد لا ينفذ اجتهاداً مثلاً ولكنه فيما يستقبل يقضي بما يورث
واصل في التحري للقبيل وذكر عن شرح انه كان يقضي القضا ثم يبدله ويرجع عنه ولا يرجع
فيما كان قضي به معناه في المجتهدات كان اذا تحول اليه فيما يستقبل على ادي اليه اجتهاده

ولم ينفذ ما كان قضي به وفيه دليل ان التابع اذا ادرك الصحابه وسوغوا له الاجتهاد
معهم عارضاً به رايهم لان شرحاً كان قاضياً في زمنه وعلى رضى الله عنه ان كان يبي القضا
على رايه ولا يرجع اليها فيما كان يبدله وسوغوا له ذلك حتى على رضى الله عنه ينفذ له قل
ايها العبد لا تنظر وقد رجح بن عباس رضى الله عنه الى قول مسروق في حكر الولد وعن عامر قال
كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقضي بالقضا فينزل على القرآن خلافاً في قضي ما قضي به
وفيه دليل انه كان يقضي باجتهاده فيما يروح اليه فيما لا اء ما كان يعمل بالقضا ولكن
فاذا انتزع طعه عن الوحي فيه قضي باجتهاده وصار ذلك شريعة ثم ينزل القرآن خلافاً
فيكون ناسخاً له ونسخ السنة بالقاب جابر عندنا ونظيره القيل فانه حليل بعد ما قدم
كان يصلي الى بيت المقدس ستة عشر شهراً ثم انتسخ ذلك بالامر بالتوجه الى الكعبة فكان
يستأنف العمل بالناسخ ولا يبطل ما عمل لان النسخ ينهي مده الحكم فلم يظهر انه لم يكن حقاً
الناسخ واستدل بهذا الحديث على ما تقدم في المجتهدات فانه لا ينفذ ما كان قضي به الا انها
يفترقان من حيث ان الراي ينسخ الراي لان رضى الله عنه حكم بينهما في قضية حكم ثم رفع
القاضي فان وافق راي القاضي امضاء والا رده لان الحكم كالقاضي في حقه لا ينفذ
فتقد في حقه ولا يقدر منها على ابطاله اما في حق القاضي لم يبطل لعدم الولاية عليه فيستوقف
على اجازته لان حكمه لا يبطل راي القاضي خلافاً لقاضي اذا قضي في فصل مجتهد فيه حيث
لان له ولا يعمل الكل فتقد في حق الكل ويصير الكل مقضي عليهم واليه اشارة الكافي فقال لا يملك
لمنزله الصلح في حق القاضي وفي حق غيره المحكيين اما في حق المحكيين قضا الا ترى ان القائل مع الاول فامضاء
اذا رضى الله عنه حكم بينهما نقضي بالدية على العاقل لم ينفذ حكمه عليهم فان رفع اي القاضي

ثم رفع الي الخريبي ودا القضية الاولى ان نفذ القضية الاولى لان امضا الثاني من
الكل والاول ابطال حكم الحكم ليس لاحد تنفيذ ولو كان الحكم نصرا
او عبدا وصيبا والحكمان مسلمين حرين لا عيب في رفع الي قاضي المسلمين
حكمه بينهما ثم رفع الي الخريبي بطلان القضية الاولى بطلان الحكم الذي
في حقه حكم القاضي في حق الكل ان لو كان اهلا وليس باهل بالاجماع كان
حكمه باطلا بالاجماع فلا ينفذ بالاجازة ولو ان قاضيا امر رجلا بغير
نقض لم يحز الا ان يكون الخليفة قد ولاء ان يولي من احب له امر بالقضا
لا يتقرر بالقضا وهذا لانه كالرسول عن جماعة المسلمين لا يري انه لا
عليه وان الخليفة اذا مات لم ينزل عن قضايه ولا سائر خلفايه والوكيل
الوكيل الا باطلاق الموكل فالرسول اوي قان ولاء صريح او بطريق
قال ما صنعت من شيء فوجازي ملك لانا به كما لو قال الموكل ذلك لو كلف هذا
القضا تحتاج الي الراي ومن قلده رضي براه لا براهي غيره وبعد
لا يملك عزله لان الثاني صار قاضيا من جهة الخليفة لا من جهة
الان يقول له الخليفة ولي من شئت واستبد لي من شئت فان قال له
اعمل برأيك صح توكل به وصار الثاني وكيل الموكل وينزل الاول والثاني
ولا ينزل الثاني موت الاول وكلنا لو عزل الموكل الاول لا ينزل الثاني
الموكل عزله الاول والثاني ولا دلل ان يعزل الثاني لان من صنع ورايه
وانا استخلف بغير امر الامام فحكمه لم يحز فان اجازة القاضي لم يحز

امر القاضي براه لعدم اذن الخليفة كان المأمور قاضيا كالحكم فاذا وجد فيه
شرايط القضا بعد الاجازة فان كان المأمور قضاؤه عليه لو كان قاضيا
فان كان من يختلف فيه الفقهاء مثل المحدث ودية القضا فانما مضاه وان من
الفقهاء فيه فان كان عبدا او صيبا او نصرانيا وهما مسلمان لم يحز لانه اذا لم يوجد
بالاستحالة صار الحال بعد الاستحالة كالحال قبله وقبله لو قضى وهو من اهل القضا
توقف نفاذه على الاجازة وان لم يكن اهلا لم يتوقف فكذا هنا وقيل هذا ان كان
المأمور من يصلح قاضيا ولم يأمره الخليفة بالاستحالة او اذا فعل الخليفة
وان فعله غيره جاز استخسانا لان تمامه براه كالوكيل اذا وكل غيره فباع بغيره
باب ما ينبغي للقاضي ان يطلع عليه من العدل وما لا يرضع وما يجبر عليه نفقة
اصلها بان نفقة المرأة تجب بازا احتسابها الحق وطبا او استمعا اجبر
استحقاق النفقة فلفظه نعا اسكنوهن من حيث سكنتم من وجدكم وفي قرأه
بن مسعود رضي الله عنه اسكنوهن من حيث سكنتم وانفقوا عليهن من وجدكم وقرأته
عن روايته عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك علي وجوب النفقة وقال تعالى وعلى المولود
رزقهن وكسوتهن بالمعروف وقال غيره وبما انفقوا من اموالهم وقال عليه السلام لعند امرأه
خدي من مال اي سفين ما يكفيك وذلك بالمعروف والمعني فيه انها محبوسه لحقه
لعود اليه مفرغه نفسها له فتكون كناية ما في ماله كلقاضي لما فرغ نفسه لاعمال المسلمين
نفقته في بيت المال وعامل الصدقات لما فرغ نفسه لعمال المساكين استحق كناية ما في ماله
وكا لو قضى والمضارب اذا سافر مال المضاربة ولا يملكها حتى لا تقدر

على ذلك اما العجز ها او كونها مجبوسه لحقه فتجب عليه واما وجوبها بار
الاحتباس فلا يمتنع لاجل مجرد العقد لان الصغير لا نفقة لها وكذا الامه
لم يبرأها المولي مع الزوج منزلا وان وجد العقد لا يجزى ان التمسك بالزوج
لان الحايض والمريضه والرتقا والقرنا والمجنونه والكبيره التي لا يمكن طليها
تتحنى النفقة فكان المعترف في اجاب النفقة احتباسها يستفاد به الزوج
مقصودا بالنكاح وهو الجماع او الدواعي وانه حاصل في هذه الصور ولا فرق
في ظاهر الروايه بينا اذا مرضت في منزل الزوج او اصابها في منزل ما عدا ذلك
او زنت اليه كذلك اذا لم يكن ما نعه نفسها منه بغير حق وروي عن ابي يوسف
الرتقا والمريضه التي لا يمكن طليها انه لا نفقة لها قبل ان ينقلها الزوج الى منزل
نقلها الى منزل مع علمه بذلك فليس له ان يردها ولها النفقة فان الى منزلها
فله ردها الى اهلها لان التسليم الذي يقتضاه العقد تسليم من غير مانع من الوطى
ولم يوجد فكان في التسليم نوع فصور وخلق فلا تستحق النفقة كذا ما اذا
لانه رضي بالتسليم القاصر بخلاف الصغيره التي لا تجتمع لان المنفعة ثم فاشته
فكان له الرد فلا تجب النفقة حتى لو كانت ممن يستفاد بها بالخدمه والاستيلاء
استصقت النفقة وليس له ردها فكانه اعتبر منفعه الاستيلاء على هذه
وعن محمد في الرتقا كقول ابي يوسف ثم ابرو سف فرى من اذا مرضت في منزلها ومما
مريضه حيث له ردها ولا نفقة لها وان مرضت في منزلها نفقة وليس له ردها
قال لان النكاح بعقد الصبر والاعتد ومرضها ان يقع من الاصل او يبردها قبل

فاذا تطاول فهو كالرتقا الذي لا يبرأ لعماده فصارت لو كانت صغيره لا تجتمع ثم اذا
فان الاحتباس المستحق للزوج ان كان من جهة لا تسقط النفقة لان النفقة
واجبه لها لوجود سبب الاستحقاق لان الزوج شهد اسقاط ذلك
نفسه فلا يقدر عليه ويجعل الاحتباس باقيا تقديرا وان مات لا يعني
سقطت على روايه الاصل والجامع وروايه الخفاف وعلي روايه ابي يوسف
وهو اختيار القاضي الامام علي السعدي لها النفقة فلما حصل ان علي هذا
المسقط فوات الاحتباس وجهتها وعلي روايه الاصل الفوات لا من جهة الزوج
وهو الاصح لانه اذا لم يكن من جهة لا يمكن ان يجعل ذلك للاحتباس باقيا تقديرا
لا تجب النفقة وهو نظير غصب المستاجر وانما تجب النفقة شيئا فشيئا لوجود
شيئا فشيئا كالأجر في الاجاره ومثي وقع الشك في وجوبها لم تجب لانه لا يخطأ
في كسائر الحقوق المالية وحرف لخران الاحتياط في باب الفروج بصيانتها
عن الخوف حتى اوجب
ان يغير حق واجبا لنا لاصل في الابضاع الحرمه وعظم الشرع حرمتها
القل على متناولها بغير حق اذا كان محصنا والجلان لم يكن محصنا ووجب
له على متناولها بحقيقه الحال او شبهته مع رضي بعدم وجوب المال اذا شهدا
قال محمد رجلان شهدا على رجل انه طلق امراته ثلثا وقد دخل بها وهي للقاضي
ان اولئك يثبت او يقول لا ادري والزوج بمحمد قبلت شهادتهم من غير دعوي وينبغي
ان يمنع الزوج من الدخول عليها ولا يخرجها من منزلها ويجعل معها امراة امينه
تصح الزوج من الدخول عليها والحلوه بها الى ان تزكي الشهود اما الجلوله فلانه يلزم

اباحا لوطي بانكار الطلاق وقد قامت البينة على حرمة الوطى وامر الفرج مستعظم
شرا فاحتياط فيه منع من الدخول عليها لانهم كانوا الذين في امرائهم فلا يمنع منها وان
كانوا صدقة في اجنيبه والمنع واجب فيمنع وان كان عدلا لان العدد انما يمنع من الحرام اذا كان
يعتقد حرمة وهو منكر لها ولا يجوز قامة من جهة دون جهة لان الشهود عدول
ظاهر لكن العدالة لم تظهر حقيقة فكما ان القاضي يظن التزكية بنظر الزوج ولا يفتي
بالطلاق فينبغي ان يحول بينها نظر المحقق للعدالة واما عدم الاخراج من المنزل فلا
يتقنا حرمة اخراجها لانها منكوحه او معتدة ويتفق الزوج عليها لانها
واجب ان فالنفقة واجبة عليه فرق بين هذا وبينها اذا اطلق امراته فلا
يجعل بينها ستره ليكون حايلا ولا يجعل معها امينة لانه يعتقد الحرمة والاحكام
الى المانع اما هنا يعتقد الحول ونفقة الامينة في بيت لال لان الحيلولة وجبت
احتياطوا بالصالحه عامه لانه تغير فتكون نفقتها من بيت المال كالتقاضي وغيره
ولما لو شهد عدل واحد لما ذكرنا ثم يبال القاضي عن الشهود فان زكوا فرق
والاردت على الزوج فان طالت المسلم عن الشهود وطلبت من القاضي ان يرض
النفقة او كانت لها نفقة معروفة كل شهر فرض لها القاضي النفقة وامرته منكوحه
لانها ان كانت مطلقة كانت معتدة فتسحق النفقة وان كانت غير مطلقة كانت
ممنوعة عن الزوج لانه حرمة فينبغي ان لا تسحق النفقة الا ان النفقة كانت
يبقى فلا تزول بالشك فان مضت مدة العدة ولم ترك الشهود لم يقض الا ان
بنفقة لانا يتقنا انها لا تسحق النفقة معتدة كانت او منكوحه لفوات

هاشيه
وان كان قد
اخذت شيئا
ردته لزوج
عدم الاحتكام

لامرجهه الزوج فان قيل اذا لم تدع المراء الطلاق فهي لا تمنع نفسها منه فلا اذا
لا تحب النفقة فلنا في سقوط النفقة لا يفترق الحال من منعها نفسها وبين منع غيرها
الايمان رجلا لوجيل بينه وبين امراته حتى لا يكون قبا عليها لم يكن لها نفقة
فان عدلت البينة بعد ما اخذت النفقة سلم لها ما اخذت وان لم ترك جرح الزوج
عليها بما اخذت لان في الوجه الاول ظهر انها استوفت نفقة العدة وهي حقها وفي
الثاني ظهر انها كانت منكوحه والزوج ممنوع من الاستمتاع بها والحشر النكاح
انما كان حقا للزوج فكيف ياله من الاستمتاع فاذا كان ممنوعا منه لم يجب عليه نفقة
وظهر ان القاضي اخطا في القضا فترد ما قبضت ان كان قايما ومثله ان كان هالكا
ولما اكلت في بيت الزوج بغير امره لانه تميز بها اكلت بغير حق وما اكلت
لا يطبق فرض النفقة لم ترده ولا شي عليها كالحبه والصدقة استشهد فقال الزوج ان القاضي
لوفرق بينهما بشهادة الشهود وقد كانت لها نفقة مفروضة مقدمه كل شهر
انما الشهود عبيد وردت على الزوج لاني لها من النفقة ما مضى لان الزوج كان ممنوعا
من جمعه ثالثا لانه لو ان امراء لها نفقة مفروضة على زوجها ففرب بها رجل
وهي كارهه ثم ردها فلا نفقة لها لما مضى لفوات الاحتباس لانه جهته
عن اي يوسف انها تسحق فرق بينهما اذا صار الزوج ممنوعا من المراء من جمعه
وبين منع من جمعه الغاصب والفرق ان المنفعة في مع القاضي عايدة اليها
فرجها عن المحرم حتى يسقط احصائها بالوطى المحرم نصارك ان الزوج ممنوع من
فاما منع الغاصب لا تعود اليها حتى يجعلها معها فلم تسقط نفقتها وجه

هاشيه
وان كان قد
اخذت شيئا
ردته لزوج
عدم الاحتكام

ظاهر الرواية ما ذكرنا ان الزوج صار ممنوعا لامر جهته فلا يصير للمنع كلاً منع
فلا يتحقق سبب الوجوب وكذا اذا احتسبت في دين فلا نفقة لها لعدم المنع من جهته
وقال ابو يوسف في الاما ان تمنع الزوج من المدخول عليها فعليه النفقة ^{لانه}
قوام عليها فرع على قوله في النفقات فقال هذا اذا احتسبت على النفقة ^{لان}
فاما اذا احتسبت بعد النفقة وبعد فرض القاضي النفقة لها لا تنقطع ^{لانه}
النسليم وجد والمنع حصل بعارض غير مضاف اليها فلا يؤثر في ^{استقاط}
كله بعض وهذا كله اذا كانت محبوسه في دين لا تقدر على ادائه اما اذا ^{تدبر}
ولم تود فلا نفقة لها لان المنع مضاف اليها اما على ظاهر الرواية ^{لان}
في جميع الوجوه لما ذكرنا ولو حبس الزوج وهو يقدر على الاداء ^{او حبس}
ظلم او اسرف فلها النفقة لان الاحتباس فاق تعني من جهته ولو خرج ^{حاجته}
نفقة لها لا يمنع من الاستمتاع لامر جهته وليس ينعى عليها وقال ابو يوسف ^{من}
ان حجت قبل ان تسلم نفسها فلا نفقة لها وان كان يول لها النفقة ^{هكذا}
القدوري وذكر الخصاص مطلقا انه لا نفقة لها كما اطلق في الجماع ^{ان يكون}
ذكره قول محمد وجه قول ابو يوسف انه لما دخل بها وجد النسليم ^{اذا}
الفرض وهي مضطرة فيه بخلاف ما لو لم يدخلها لعدم التسليم وجه قول محمد ^{اذا}
ما ذكرنا بخلاف ما لو صلت او صامت عمر رمضان فرع على قول ابو يوسف ^{فقال}
يفرض لها نفقة الحضر دون السفر معناه يعتبر ما كان فيه الطعام ^{لا يضر}
لان هذه الزيادة ما كانت تمنعها فلا تكون عليه كالدوا وهذا لا يجب عليه ^{لان}

لانه ليس من نفقة الحضر ولو اقامت هناك من لا تحتاج اليها سقطت نفقتها ^{مدى}
لانها غير مضطرة في ذلك فصارت كالناترة والماور بالجم ولو طلبت نفقة ^{مدى}
الزهاية لم يكن لها ذلك ويعطيه نفقة شهر لان الواجب لها نفقة الاقامة ^{هكذا}
دون السفر ونفقة الاقامة تفرض شهرا فشهرا فان عادت اخذت ما بقي ^{هكذا}
القدوري وناويله اذا كانت لها نفقة مقر وضه لان نفقة الزوج لا تصير ^{دينا}
الا بالقضاء او الوصي عند اناج الزوج معها فلها النفقة بالاتفاق ^{لا يضر}
ممنوع من الاستمتاع لكن الواجب نفقة الحضر ولا يجب غلا السعر ولا موه ^{السعر}
وروي عن ابي يوسف ان المرأة اذا ارادت حجه الاسلام لعمر الزوج ^{منها}
صبية تحت رجل ليس لها نفقة حتى تطيق الجماع وان كانت في بيت ^{زوجها}
لانه ممنوع منها لامر جهته واختلاف المشايخ في بلوغ الصغيرة مبلغ الجماع ^{فقال}
بعضهم تسع سنين لان النبي صلى الله عليه وسلم رضى عنها وهي بنت تسع سنين ^{وقال}
بعضهم اذ بلغت تسع سنين فقد بلغت مبلغ الجماع وان بلغت خمس سنين ^{او تسع سنين}
او ثمان سنين فيظن ان كانت قبله ضحية فقد بلغت مبلغ الجماع والا فلا ^{بعضهم}
اعتبار بالسنة بل بالجمعة وان كانت تصلح للقبول والمعاينة اختلف المشايخ ^{في}
فجوب النفقة وهنا نص على انها لا تجب ما لم تبلغ الجماع قال الفقيه ابو الليث ^{في}
ايما بالقنوي الظاهر انها لا تبلغ مبلغ الجماع حتى تبلغ تسعا قالوا به ^{اختلف}
بين نفقة المتكوه والمملوك الصغيرة والفرق ان نفقة المتكوه ^{الاحتباس}
المستحق بالتمكاح وانما تجب اذا حصل له منفعة من منافع التكاثر ^{لا يمكن}

لحيته وانما كان مطلوب الغيرة وهي منافع النكاح فكانت العبرة بحصول ما كان
علي الخصوص وذلك هو الوطى والدواعي والصغيرة التي لا تنفع للجماع لا
تضلي للدواعي فصار الفوات لمعني فيها فكان كالنشوز اما نفقة الملوكة
تجرب لا جلا الملك فقط وذلك لا يختلف بالصغر والكبر ولو كان الزوج صغيرا
للجماع والمراه كبره فلها النفقة ان لم تكن ما نفع نفسها لان الاختيار انما هو
لمعني من جمته فلا يسقط حقها ولو كانا صغيرين لا يطبقا للجماع فلا نفقة
تصير للمراه كمال تطبيق للجماع لان المنع طامعي من جهة ما عاين عليه الباب
ان جعل المنع من قبله كلام منع وللنكاح قبله ومع قيام المنع من قبله لا تسقط
وهذا لان الامتناع انما يضاف الي المانع اذا وجد للمعني وهو ان من اجل
لم يكن عليه نفقة حتى يزوجها بيننا ويرفعها الي الزوج ونفس التوبة ان تخطي
المولي بين الامه وزوجها في منزل الزوج ولا يستلزمها لان المعنى في استحقاق
النفقة تعريضها لنفسها للقيام بمصالح الزوج ولا تجب التوبة على المولي
لان حقه في استخدامهما باق وفي التكليف بالتوبة ابطال حقه ولو بواها
ثم بدا له ان يستفد منها فذلك لا ينافي حقيقه فاذا استخدمها ولم يخطبها
الزوج فلا نفقة لها الفوات ما تجب به النفقة كما في الماشرة فان قبل المولي
فلا تبطل نفقتها كالحرة اذا منعت نفسها القبض صداقها بعد التسليم قلنا لو
ثبت المنع من جهة الزوج حيث امتنع من ايها المراه وهذا من جهة المولى حيث
تخدمه او اعتبرتا بصورتين بالابتداء لان الحرة اذا امتنعت من التمسك بالمنزل

لاستيناد الصداق كان لها النفقة والمولي اذا لم يزوجها منزل الزوج لا نفقة لها
فقد ايج الايتها المراه اذا منعت نفسها من الزوج او ابتلى نكاحا معه
او ايج حيث يبر من البلدان وقد استوفت الصداق فلا نفقة لها الا نكاحا شره
قال الخصاف الناشره هي الخارجه عن منزل الزوج المانع نفسها منه لانها
اذا كانت مقيمة معه فالظاهر انه يقدر على تحصيل المقصود منها فلا
سقوط نفقتها والناشره انما لا تستحق النفقة لان لسد نفع امرئ من حفظها
بقوله تعالى واخرجوهن في المضجع وهذا دليل على جواز منع كفايتها من
بطريق الاولي لان الخطية الصحيحة لها وفي النفقة لها خاصة ولا نكاحا تستحق
بتسليم نفسها اليه وتفرغها المصلحة فاما المنع بتغيير طامع مفوته ما تستحق
به وقيل لشرع هل للناشره نفقة فقال نعم قليل فقل حرام من الاب معناه
لا نفقة لها وان امتنعت لقبض مهرها فلها النفقة لانها محقة في المنع والزوج
لان النفقة حقها والمهر حقها فاذا طلبت احد الحقين لا يسقط الحق الاخر
يدخل بها في ظاهر الرواية الا في رواية عن علي بن يوسف انها اذا جئت نفسها
فلا الدخول لاستيفائها المهر فلا نفقة لها فانه على هذه الرواية اعتبر لوجوب
الاستئصال الى منزله فاذا لم يوجد لا تسحق النفقة اما بعد الانتقال فجب النفقة فلا
تسقط الا اذا منعت نفسها بغير حق وفي ظاهر الرواية اذا صح العقد وجبت
النفقة وان لم تنتقل الى منزله الا ترى ان الزوج لو لم يطالبها بالانتقال الى منزله
كان لها ان تطالبه بالنفقة قلنا اذا جئت نفسها لاستيفائها المهر فلا الدخول بها

فانه خلف ما قلنا عند اي حينه وعند ما لا تنقه لها بنا على ان بعد ^{ما دخل} بقا ليس لها
ان تنق نفسها الا ستيفا المهر عند ما فكانت حبطه في المنع وعندها حق
المنع لها انما سلمت نفسها برضاها فبطل حقها كالبيع ولا يبيح ^{الوطي} حينه ان
نصرف في البضع المحرم فلا يجوز الخلاه عن العوض فاذا منعت نفسها فقد
المهر فصح وهذا لان المهر عوض عن كل الوطيات من العرا لا انما جعلت ^{بقام الوطي} كالمهر
مرة مقام الوطيات في جميع العرا في حق التاكيد فكما وجد وطى ما قبله في المهر
والفراه في الصلوه وقال ابو القاسم الصغار هذا في زمانهم اما في زماننا ^{لا يمكن}
ان يبا فريها وان استوفت المهر لان في زمانهم الغالب من حال الناس الصالح
زماننا فالغالب من حالهم الفساد فالمرأه اذا كانت بين اهلها وعشرتها
لا يقدر على ظلمها ومتي نقلها الى بلد اخر ظلمها قيل له هل ان يخرجها
الى الغزوه او على العكس قال ذلك ليس بمفروا اخراجها الى بلد اخر ^{من البلد} فسفر
فرقه جات من قبل الزوج تلعبه او غيرها كما اذا اطلقها او اخار النسخ ^{في خيار}
البلوغ بعد الدخول بها او قبل امها او جات من قبلها بغير معصيه ^{ان اخار} لا
نفسه في خيار البلوغ والعنق او خيره فلهما النفقه والسكنى مادامت ^{لا} في العدا
محبوسه لحقه لان منعه الجس راجع اليه وهي ميانه ما به فاستحققت النفقه ^{وكل وقت}
جات من قبلها تلعبه بان ارتدت ولم تحبس بل كانت في منزله او قبلت من زوجها
فلا نفقه لها وهذا استحقاق القياس ان يكون لها النفقه وان كانت الفرقة ^{فيها} من غير
حوار يقبلها من الزوج بغير اختيارها لانه لها النفقه وجه القياس ^{فيها} انما يحبس

مادامت في العده لان منعه الاحتباس يعود اليه فيستحق كما لو حصلت الفرقة
منها بسبب لبس معصيه وجه الاستحسان لان الاحتباس لمنعه صيانته ^{وان} لما
بقي لكن هذا البايه حقيقه جعل كالعدم معني ضروره انها فوتت الاحتباس
الوطي ودواعي التي هي مطلوبه بالنكاح فاذا فوتت بسبب معصيه حوزت ^{سقوط}
النفقه التي هي جزا الاحتباس فاذا جوزت بسقوط النفقه سقط اعتبار ^{الحبس} الاحتباس
القائم لمنعه صيانته للاضروره فلم يبق للحبس اصل لا نقد براقلا تستحق ^{النفقه}
خلاف ما اذا وقعت الفرقة من جهتها بغير معصيه لان الشرع لما اطلق ^{تقويت} لها
ذلك الاحتباس لا يجوز مجازاتها بالحرام فيثبت النفقه في مقابل ما بقي لان ^{النفقه}
صله وعصيان من يستحق عليه الصل لا تؤثر في بطلان الصل اما عصيان من ^{يستحق}
الصل يؤثر في ابطاله نظيره الوارث اذا قتل المورث ان كان حق لا حرم وان كان ^{يسقط}
بغير حق حرم فرق بين المهر والنفقه اذا حصلت الفرقة بسبب هو غير معصيه ^{ذلك}
المهر ولا تسقط النفقه والفرق ان المهر واجب بازاله ملك البضع وقد فوتت ^{انما يجب}
كل قبل التسليم فلم يبق شيء من المعقود عليه فلا يبقا شيء من العوض فاما النفقه ^{العوض}
بازا الحبس وما يثبت العده بقي شيء من الاحتباس لمنعه صيانته لما في يفت ^{كالمات}
فيمكن ان يبا العوض لان الفرقة اذا كانت بسبب هو معصيه منها صار الحبس ^{في العده}
معني ضروره قال محمد في الاصل واذا وقعت الفرقة على وجه تجب النفقه مادامت ^{ان جئت}
كانت كالزوجه فاسقط النفقه في النكاح اسقطها في العده اراد به اذا فاق ^{الحبس} الاحتباس
وهي العده او جئت او هربت او عصمت با رجل وارادت وجبت لانه لما فاق حقيقه

فقد فأت منفعة صباه الما فلا تستحق النفقة فاما اذا لم ينسحب في العدة بان
قبلت ابن زوجها في العدة حتى سقطت النفقة لان الحبس لا يفتوت فبقيت منفعة
لها فاستحققت النفقة بخلاف ما اذا قبلت حال قيام النكاح حيث تسقط النفقة
فوتت الاحتباس للثابت لمنفعة الزوج وهو الوطى ودواعيه فجزيت الحرام
لان التقييل موجب للحرم والمحرمه لا تنافيهما فتبقى الا ترى انما لو قبلت في العدة
في النكاح تحرم الميراث ولو قبلت في العدة لا تحرم وهذا اذا حبست المرأة
اما اذا لم تحبس وهي في بيته لا تسقط النفقة بخلاف ما اذا ارتدت حال قيام النكاح
فلو ارتدت حتى سقطت النفقة ثم رجعت الى الاسلام فلها النفقة والسكنى لان
النفقة كان ثابتا لكن السقوط كان لعارض الحبس بالردة وقد زال كالموت فترجع
الى منزل بخلاف ما لو اردت وهي منكوحه حتى وقعت الفرقة وسقطت النفقة
اسلمت حيث لا تعود النفقة والفرق ما ذكرنا ان الفرقة في النكاح وقعت ببعض
الهما وهو معصيه فسقطت النفقة اصلا اما هنا فقرر سبب الوطى كسبها
المدة بعارض وقد زال وان لحقت بدار الحرب ثم اسلمت او سبي فاعتقت فلا
لها الحق سقطت العدة حكما لانقطاع العصمة بنسبها للدارين فصار كالموت
سقطت نفقي المدة وهذا كله في الطلاق البائن والثلاثا ما في الرجعي فالمعنى
اذا وطئها بن الزوج وهي طارعه او قبلها او ارتدت فحبست او لم تحبس فلا نفقة
لان الفرقة لم تنفخ بالطلاق فكانت الفرقة بسبب معصيه فسقطت
واذا اخرجت المعتدة من منزل الزوج سقطت نفقتها فان عادت الى منزلها بالنفقة

كما في حال قيام النكاح لان العدة خلف عن الزوجية وهذا الاحتباس عن الاحتباس
الثابت بالنكاح الا انه ناكح في الشر ولو كانتا شذوه وقت الطلاق
وعادت الى منزل بعد الطلاق استحققت النفقة لما ذكرنا ان نفقة العدة ايضا
لنفقة النكاح فتكون هذه الحال معتبرة كحال قيام النكاح واذا طلق امراته
بائنا وهي امه وقد كان مولاهما نواها مع الزوج منزلا فعلى الزوج نفقة العدة
فان اخرجها من بيته وهي في العدة فلا نفقة لها كالمحرمة اذا اخرجت من منزل الزوج
الذي اعتدت فيه فان عادها اليه فلها النفقة ما ذكرنا اما اذا كانت قبل
الطلاق في منزل مولاهما وطلقها الزوج ثم عادت الى منزل بعد الطلاق فلا
عندها نفقة الاثنته وقال زفر لها النفقة كما يستحل امره اياها بعد الطلاق وهذا
لان سقوط النفقة بعارض فاذا زال العارض صار كان لم يكن وصار كالمحرمة اذا كانت
ناشزه وقت الطلاق ثم عادت الى منزل الزوج الا اننا نقول باعتبار العدة ونسبها
ثابتا ولا يثبت ما لم يكن ثابتا لان الثبوت ابتداء يستلزم قيام الملك مطلقا
نفقة العدة عند الفرقة اذا كانت في منزل الزوج عند ذلك كانت مستحقة للنفقة
فتبقى بقا العدة فاذا عرض سقطت ثم زال صار كان لم يكن واذا لم يكن مستحقة
عند الفرقة فلو وجبت في العدة كان هذا اثبات النفقة ابتداء وهذا المعنى
ان المقصود من التوبة فراغها لمصلحة الزوج وذلك انما يكون في حال قيام
النكاح فاذا ابواها في تلك الحالة استحققت النفقة فتبقى اما التوبة بعد الطلاق
لهذا المقصود فلا تجب النفقة فلا تبقى بخلاف الناشزه لان النكاح في حق الامة حال الطلاق

وعلى قياس المسألة الأولى ينبغي أن لا ينفي لها شيء لو توجع الشك في وجوب ذلك أو غيرها
والفرق أن أحدهما ليس بنفي نفقة بل غالبا فكان نكاح أحدهما ثابتا غالبا لا ينفي
خلافاً للمسألة الأولى وإذا قضي نفقة واحدة وليست أحدهما بأولي من الآخر
فإن عدلنا البينتان قضي لكل واحد منهما بالمهر الذي وجبت بينهما استحقاقا
أن ينفي لكل واحد منهما نصف المال الذي قامت عليه البينة ولا أقل من نصف المال الذي
ومن نصف مهر مثلها وإن قامت أحدهما بالبينة على إقراره بالدخول دون الشهادة
قضي للدخول بها بالمهر الذي قامت عليه البينة ولو لم تدع كل واحد منهما الدخول
لم يتعرضوا لإقراره بذلك فرق بينه وبينها ويكون نصف المالين بينهما على قياس
أي جعفر بن محمد أن لا ينفي لها شيء حتى يصطحا على أخذ نصف كل واحد من
بينهما ولله أعلم بأبواب ارتداد المرأة بنى محمد رحمه الله الباب على الأصل الذي
الباب المتقدم أن البينونة متى جات من قبل الزوج منعصية أو غيرها أو من قبل
المرأة بغير منعصية كان لها النفقة والسكنى ما دامت في العدة ومنى جات من قبلها
منعصية فلا نفقة لها ولها السكنى لأن النفقة حقها والسكنى حق الزوج
جاري على جنابته باطل أحققة ولهذا لو اخلعت على أن لا نفقة لها حتى
النفقة ولو اخلعت على أن لا سكنى لها فعليه السكنى لأن خروجها من بيتها منعصية
واستراط المحصية في الخلع باطل حتى لو أبرأتها من موند السكنى ورضيت
في بيت نفسها أو التزمت موند السكنى وجه وزمها موند السكنى ولا محل لها
لأن التزاع موند السكنى حقها لا نرى أن المهر الزايد على العشرة لما كان حقها

النفقة
لكن من استقامه ولم تمكن من استقاط العشرة لا يباحق ثم لم يذكر في الأصل هذا
لأنه ذكر بعض ما يلزم هذا الباب في الباب المتقدم والبعض في المبسوط وذكره صاحب
إذا عرفنا هذا قال محمد امرأة ارتدت عن الإسلام ثم أسلمت أو لم تسلم فلا نفقة لها ولا مهر
ولها الوقيت اب الفروج لأنها حرمت جوا على فعلها وهو نفوق احتباس فاحتقت
ودواعيه ودوام الحجاب ليس بشرط لدوام العتوبه أمه تحت رجل دخل بها أو يراها
فاختارت نفسها فلها النفقة لأن الشرع أطلق لها التفويت فلا تجازي المحرمان فلو
النفقة إنما تنقطع لعدم السبب وقد وجد السبب وهو الاحتباس في العدة حتى
جوسيان أسلم الزوج وأبته في فرق بينهما ولا نفقة لها لأن البينونة حصلت من جهتها
ولو أسلم هي دونها فلها النفقة لأن البينونة حصلت من جهته صبيته زوجها منعصية
ودخل الزوج بها ثم بلغوا واختارت نفسها فلها النفقة لأن الفرقه جاز من قبلها
ولأن كان هو الصبي فبلغ واختار الفرقه لأن الفرقه من جهته ولأن الرجل
وهو غير كفوء ثم يفرق بينهما امرأة طلقها الزوج ثلثا أو أحدهما بالبينة النفقة
فإن تطلب النفقة حتى انقضت عدتها فلا نفقة لها لأن النفقة إنما تصير ديناً بالقضاء
يوجد ولا نفقة العدة كنفقة النكاح ونحوه لا تصير ديناً إلا بالقضاء أو الرضا عندنا
الشافعي نفقة النكاح تصير ديناً ووجهه أن وجوبها بالعقد فلا حاجة إلى القضاء
في صيرورتها ديناً بعد العقد كالمهر لأن وجوبها باعتبار قيام الزوج عليها بعد
وعرض عن الاحتباس في منزل لم تنفع لعود إليه ولهذا لو فات الاحتباس بالشهر لم يجز
تقرر القيام عليها والاعواض تصير ديناً بدون القضاء ودون الرضا إذا احتق سببها

كالجره والثمن ^{التي} وان ^{التي} لنفقه ^{التي} صله ^{التي} والصلات ^{التي} لم ^{التي} تساك ^{التي} بنفس ^{التي} العقد ^{التي} التي
موكداً لهبه والصدق لا تتم الا بالقبض ^{التي} بيان ^{التي} الوصف ^{التي} ان ^{التي} لنفقه ^{التي} ليست
عن البضع لان المهر عوض عنه ^{التي} والتي ^{التي} الواحد ^{التي} لا يكون ^{التي} له ^{التي} عوضان ^{التي} بعده ^{التي} واحد
عوض البضع بجمله لان ملكا البضع يحصل للزوج جمل ولا يجوز ان تكون ^{عوضا}
عن الاستمتاع والقيام عليها لان ذلك يفرض فلا يجوز عنه عوض فترى ان طريقه
الصلات وتاكدها بالقضاء او التراضي وتقول انها عوض من وجه ^{عوضا}
لانها تجزيانا الاختيار وفي الاختيار ان كان حق الزوج من حيث ^{الاستمتاع}
الشهوة واصلاح امر المعيشه فبيده حتى الشرع من حيث حصول الولد ^{وصار كل}
واحد منها عن الزمان ^{حيث} انه ^{حيث} حقه ^{حيث} امكن ^{حيث} جعل ^{حيث} النفقة ^{حيث} عوضا ^{حيث} عنه ^{حيث} ومن ^{حيث} حيث
واقام حتى المشرع مستحق على كل انسان لا بصلح عوضا فلا يكون عوضا ^{حيث}
لما ^{حيث} لا ^{حيث} تصير ^{حيث} دينا ^{حيث} الا ^{حيث} بالقضاء ^{حيث} او ^{حيث} الرضا ^{حيث} كنفقه ^{حيث} الافار ^{حيث} من ^{حيث} حيث
عوض نصير دينا اذا وجد القضاء والرضا علما بالدليلين لان هذه نفقه ^{للقضاء}
فلا نصير دينا بدون القضاء كنفقه الوالد بدون الولد حيث لا نصير دينا ^{مضى الزمان}
كذا هنا واما المبتوتة فلها النفقة والسكنى عندنا وعنده لها السكنى دون النفقة ^{الان}
تكون حاملا وعندنا ولي لا نفقة لها واستدلنا بحديث فاطمة بنت قيس ^{عنها}
قالت طلقني زوجي ثلاثا فلم يجعل لي رسول الله صلى الله عليه وسلم نفقة ولا سكنى وقال لو كنت ^{حامل}
كان لك النفقة الا انك اظهري الحديث في حق السكنى بالاجماع ^{في حق} ولا ^{في حق} النفقة ^{في حق} السكنى
علي ظاهره ونحن نسند ما روي عن عمر رضي الله عنه انه قال بطلان ثلاثا ^{في حق}

وهذا نص في الباب المعني ما ذكرنا انها محبو سمح فقه وما روي من الحديث
طعن فيه كبار الصحابة رضي الله عنهم وقد رويان وجهها كان ساعده بن زيد رضي الله
وكان اذا سمع من هذا الحديث رهاها بكل شيء كان في يدك وعن عائشة رضي الله عنها
انها قالت تلك الامراء قفت العالم اي روايتها هذا الحديث وقال عمر رضي الله عنه لا
ندع كتاب ربنا ولا سنة نبينا بقول امراء لانهم يصدقونهم لم كتبنا احفظت
نسيت سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول للمطلقة الثلث النفقة والسكنى ما دلت
في العدة وثاويل ان ثبتت من وجهين احدهما ان وجهها كان غاييا لانه خرج ^{الى اليمن}
وكل اخاه ان يتيق عليها خبز الشعير فابت ذلك لم يكن الزوج حاضر البتة ^{عليه}
بشيء آخر والثاني انها كانت بديه اللسان علي ما روي انها كانت تودي احما ^{وجهها}
حي اخرجوها فامرها رسول الله صلى الله عليه وسلم ان تعقد في بيت بزام مكفوف رضي الله عنه
فظنت انه لم يجعل لها نفقة ولا سكنى ولا خلا في استحقاق السكنى ^{منصوص}
عليه بقوله تعالى ولا تخرجوهن من بيوتهن وقال تعالى اسكنوهن من حيث ^{سكنتم}
نقول النفقة والسكنى كل منهما مستحق لها بالنكاح والعدو حق من حقوق ^{النكاح}
فكما سبق باعتبار هذا الحق ما كان لها من استحقاق فلذلك المنفقة بالسكنى ^{ملك}
بيده عليها ما دام متي في العدة وكما يثبتنا استحقاق النفقة باعتبار ملك المعيشة ^{ملك}
باستحقاق ملك البتة لا تربي ان نفقة رقيقا المكاتب عليه في كسبه ماله عليه ^{ملك}
مخلو المهر لان ملك البتة تربي في الماله دون العين لان بيده استيفاء ذلك ^{في الماله}
دون العينة واما اذا كانت حاملا فلها النفقة بالنص وهو قولنا وان كنا اولاد ^{لحل}

فانفقوا عليهن الا يجهن اصل الشافعي ان تعليق الحكم بالشرط كابدل على الزوج
عند وجود الشرط يدل على نفيه عند علم الشرط وعند لا يدل على العدم
النص ليس بجهد ولا يجوز ان يكون الحكم ثابتا قبل وجود الشرط لعل اجري
انه لو قال لعده انت حر اذا جازا من الشهر ثم قال انت حرة ^{لا} انت حرة ^{لا} انت حرة ^{لا} انت حرة
صحيحا حتى لو ازاله عن ملكه اليوم ثم ملكه بعد غل عتق اذا جازا من الشهر
في ملكه الى الغل عتق ايضا كيف وقد فرأى مسعود بن عيسى وانفقوا عليهن
فدفع الى الزنقة مستحقة لها بالعدة وان قوله نكح وان كن اولاد حمل
اشكاله عساه يقع لان مدة الحمل تطول عادة فربما اشكل وجوب استحقاق
سبب العدة في مدة الحمل وان طالت فزال تعد ذلك الاشكال بهذا الية ان كانت
حاملات النكح النكح لها دون الولد بدليل عدم وجوبه مال الولد اذا كان له
وانه لا يتحدد بتعدد الولد ولو كانت امه تنفقها على زوجها ونفقة الولد
مولاه كما بعد الانفصال وكذا المنكوح اذا جلت لا تنقاع نفقتها ولو
بالحمل تنقاع نفقتها اذا ثبت ان النفقة تجب لها فلا بد من سبب استحقاقها
ولا سبب سوى العدة والحامل والحائض سوا في سبب ذلك ولو طلت العدة
ثم قبلت من الزوج او لمسته لم ينطل نفقتها بخلاف ما لو قبلت حال قيام النكاح
كما ذكرنا وفرق بينه وبين الرد في العدة لما ذكرنا ان التقيل لا يفوت الاطباء
والارثاء يفوته فان اسلمت عادت النفقة فرق بينه وبين الارثاء وان كان
والفرق ان سقوط النفقة ثم كان بطريق المجازاة ودوام الحائض ليس

اما هنا كان ضرورة فوات السبب وهو الاحتباس بحقه فاذا عاد السبب
عاد الحكم بخلاف ما لو ارتدت لحقت به دار الحرب ثم عادت مسلما قلنا ان
كالمرت مطلقا ^{ثلاثا} واحدة بابينه خرجت من منزل الزوج في العدة
لها لانه فوات السبب وهو الاحتباس بحقه حتى تحته ذميه طلقها لها
في العدة لان المعنى لئلا يجري والمسلم وهذا على قول من يقول بوجوب العدة على الذميه
وهو قول ابي يوسف ومحمد اما على قول اي حنفية كالحج العدة وهو فرع
اذا تزوج الذميه ذميه في عده ذمي صحيح النكاح في قوله اي حنفية حتى لا يفرق
وان اسما او توافعا لينا وعندنا يفرق لان النكاح في العدة يجمع على طلاق
فيما بين المسلمين فكان باطلا في حقهم ايضا كالربوا الا لا تنقضه لم يعقد
فاذا توافعا او اسما وجب الحكم بحكم الاسلام كنكاح الحارم فاما على قوله
فمن اصحابنا من يقول العدة لا تجب من الذميه لان وجوبها للحق الشرع او الحق الزوج
ولا يمكن ان يحال به الحق الشرع لانهم لا يخاطبون بذلك ولا الحق الزوج لانه لا يعقد
فاذا لم تجب العدة صح النكاح ومنهم من يقول العدة واجبه لهما صغيرا
النكاح بنا على اعتقادهم كالاستبراف فيما بين المسلمين فكان النكاح صحيحا وبعد
المرافعة والاسلام لحاله البقاء والعدة لا تمنع البقاء كالمكوح اذا وطئت
خلاف ما اذا كانت معتدة من مسلم لان تلك العدة قوية واجبه حقا للزوج والذي
اذا تزوج محارمه وذلك نكاح في دينهم فطلبت منه نفقة النكاح فعلى قول
اي حنفية لهذا النكاح حكم الصحيح حتى قال لو انه دخل بها لا يسيط احصانه

ان المغير حاي اذا كانا موسرين فلها نفقة الموسر وان كانا معسرين فلها
نفقة المعسر وان كان الزوج موسرا وهي معسرة استفتت دون ما تحقق
اذا كانت موسرة لان الظاهر ان دون ذلك كنفها وان كان موسرا والزوج
استفتت فوق ما تحقق اذا كانت معسرة لحصل كنفها بالزوج ^{والزوج}
نقول لما تزوجت معسر فقد رضيت بنفقة المعسر ^{قال} شاذان المفسر للزوج
اذا كان موسرا وهي فقيرة ان ياكل معها ما ياكل بنفسه لانه ما مؤخر العشرة
معها وذلك ان بواكها لتكون نفقتها سوا وان كان له خدم يفرض خادم
لان الزوج يحتاج الي القياح كواجبها وادنا ذلك اصلاح الطعام لها ^{فان} وادنا
في ذلك فلو لمه نفقة المعروف ولا تبلغ نفقة خادمها نفقة حاي قال ابو يوسف
ادنا ما يفرض لها على الزوج المعسر ولا يفرض الا خادم واحد عند ابي حنيفة
وقال ابو يوسف يفرض لخادمين لا ما يحتاج اليها يقوم احدهما امور داخل البيت
والاخر ما منها من الخارج ما يحتاج اليه وهما قالا حاجتها تندفع بالواحد
وما زاد على الواحد فله الجمل وجوب النفقة على الزوج للكفاية فكما لا يربطها
الكفاية لنفسها فلن الخادمين ولو صلحت على نفقة لان كنفها ثم رافعت ^{الى القاضي}
ثم لها نفقة الكفاية وكذا لو فرض لها القاضي انما غلا العرا ورخص ^{اعتبر}
الكفاية في كل زمان ولو قل عن الزوج التقدير جلي في كل شهر لم يكن ان تطالب ^{لها} القليل
الا بشهر واحد لما ذكر في الطلاق فان وقت وقتا او قال انما صار ^{للمنفقة} للنفقة ما عشت
النفقة كما قال ولو كسها زوجها خسر الكسوة فالاصل فيه ان القاضي ^{من} يظهر

الخطا في التقدير رده واستانفا القضا واذ لم يظهر له ذلك لا يبرده لانه
اذ لم يظهر الخطا بقي التقدير معتبرا واذ اظهر جمل وجوده كعدمه ^{فصار}
كانه فرض لها الكسوة ولم يوقت وقتا فتحرقت من غير اسراف فيقضي لها
بكسوة اخرى ^{فكان} اذا قدر نفقود اذا هلك الكسوة او سرت لم يثبت
الخطا في التقدير فلا يقضي بكسوة اخرى ما لم ينقض ذلك الوقت وان تحرقت
قبل مضي المدة ان تحرقت تحرق استعمالها لم يظهر الخطا ايضا في التقدير
فيضمنه وان تحرقت بالاستعمال للمعاد تبين الخطا لانه وقت وقتا لا تبعا
الكسوة الى ذلك الوقت فيقضي لها بكسوة اخرى واذ مضت المدة والكسوة ^{باقية}
فان لم تستعمل تلك الكسوة اصلا او استعملت معها اخرى يفرض لها اخرى ^{كسوة}
لانه لم يتبين الخطا في التقدير وان استعمل معها كسوة اخرى لم يفرض ^{كسوة}
لظهور الخطا في التقدير فرق بين فرض الكسوة والنفقة شهرا عشرة ^{درهم}
ففي الشهر وقد بقي من العشرة شي حيث يقضي لها بعشرة اخرى والفرق ^{ان}
الخطا لم يظهر في النفقة بيقين لجواز انه انما بقى لتقديرها في الانفاق ^{بقي}
التقدير معتبرا اما الكسوة اذا البست في جميع المدة ولم تتحرق ظهر ^{الخطا}
بيقين لحتمائه لم يوجد التقدير في البس فرق بين نفقة الزوجات وكسوتهن
ونفقة المحارم وكسوتهن لان المحارم اذا سرت النفقة والكسوة قبل الوقت
او تحرقت فرض لهم ثانيا ولو بقي بعد المدة شي لم يفرض ما بقي شي لان نفقة ^{المحارم}
وكسوتهن انما يجب باعتبار الحاجة ولهذا لا يجب مع الغنا ومتى ضاعت ^{الحاجة} تحقت الحاجة

ومتى نفقت لا تحقق ما نفقة للمراه ولست بها المتأجر عوضا عن الاحتباس
او كفاية لها والقاضي انما جعل ذلك عوضا عن احتباس نفقة او كفاية لوقته ^{مقتضى}
فاذا لم يظهر خطاؤه طال احتباس اخر لم تاخذ بارايه عوضا فيقضي لها بالحرص
لها النفقة ولم تاخذ وانفق من مالها اخذت ما مضى لان بالنظر حاديا
كحالات نفقة القادم لان وجودها باعتبار الحاجة فان لم تاخذ حتى ماتت او مات
بطل ذلك كالذي اذا مات وعليه الخراج وقال القاضي لا تسقط ببيع ان النفقة
عنده تستحق استحقاق المعاوضات على ما ذكرنا وعندنا تسحق استحقاق ^{الصلوات}
والصلوات تسقط بالموت قبل التبرؤ لان السبب قيام الزوج عليها وتبرؤها ^{نفسها}
لمصلحة وقد زاد ذلك قبل الاستيفاء سقط كذا قال العيني المبيح قبل الرد
لو طلقها سقط ما اجتمع عليه من النفقة كذا قال القاضي الامام ابو الحسن ^{في النكاح}
النسفي وكان يقول وجدنا الرواية في كتاب الطلاق ونسبه للجزية ^{او الامام}
ان الذي انما يؤخذ من الخراج لا صراره على الذي باطل وقد زاد ذلك الموت
فلذا المراه انما تسحق النفقة بالوصلة التي كانت بينهما وقد انقطعت بالطلاق
فرض القاضي ولم يامر بها الاستدانة اما اذا امرها فاستدانت ^{في ما اوج}
لم يبطل ذلك هكذا ذكره الحاكم الشهيد في المختصر وذكر الخصائص انها تبطل ^{كاستدانة}
ما ذكره المختصر لان استدانتها بامر القاضي والقاضي لا يملك ان يصار ^{في}
الزوج بنفسه ولو استدانت بنفسه لم يسقط بالموت كذا هذا وكذا في الطلاق
يكون ههنا قال الحاكم وفائدة الامر بالاستدانة الرجوع بعد الموت لان ^{لان}

لا يرجع ولو كانت استنجلت النفقة ثم ماتت قبل مضي تلك المدة او ماتت ^{في قول}
يرجع عليها ولاية تركتها بشي وكذا ورثته لا يرجع من عليها ولا يتركها ^{في الصلوات}
اي حنيفه واي يوسف لما ذكرنا انما صلح من وجه وحق الاسترداد
يبطل بالموت كالرجوع في الهبة وقال محمد يسقط عنها حصه ما مضى ^{ويسترد}
ما وراد ذلك ان كان قابلا وقيمته ان كان هالكا لانا اخذت ذلك من ماله لم يقصد
ولم يحصل فيسترد كما لو عمل لها النفقة ليتزوجها فماتت قبل ذلك ^{ويسترد}
عن محمد انها ان قبضت نفقة شهر فمات دونه لم يرجع عليها بشي وكذا ان قبضت ^{في شهر}
كثيره فمات احد ما قبل مضي المدة والباقي من المدة شهر او دونه وان كان اكثر
من ذلك ترك مقدار نفقة شهر واسترد ما زاد استحقاقا لان الشهر ^{دونه}
في حكم البير فصار كنفقة الحال ولانه انما يعطيهما النفقة شهر افشهر عاده ^{ففي}
مقدار نفقة شهر وهي مستوفيه حقها وفيما زاد على ذلك من نفقة ولو فرض ^{لا يرجع}
بحرم نفقة فانفق من ماله لم يرجع على ما ذكرنا رجل خنته امه بواها مولاهما ^{معتمرا}
ثم اخذها المولى ليختمه بطلت النفقة فان طلقها بعد الخراج فلا نفقة ^{وله ان}
يعيدها الي منزله وقد ذكرنا في الباب المتقدم رجل خنته مكانه تسحق النفقة
بواها المولى مع منزله او لم يواها لان التسليم في المكان به لا يتعلق بالتبويه ^{لان}
منافعها ملوكة لها لصبر ورثتها احق بنفسها ومنافعها بعقد النكاح ^{لها}
ليس للمولى ولاية استخذلها فكانت كالحرة ولو ولدت منه نفقة الولد منه ^{عليها}
والمدبرة وام الولد كالقته ولو اعققت ام ولد فلا نفقة لها في العدة ^{لان استحقاق}

كان لها ملك اليمين والعق من ملك ما عليها من العبد نظير العدم من ملك
فاسداد وطب يشبه الا ترى انها لا تختلف بالحياه والوفاء وليس اعلم
باب الجارية والغلام مقام عليهما البينه فيوضعان على يد عدل ^{العدول}
في ذلك اصل الباب من الشهاده القايه على عتق الامه تقبل من غير دعوى
وعلى عتق العبد لا تقبل عند اي حيفه وقال لا تقبل لانها شهاده قامت
على حق ليس تعد فتقبل من غير دعوى كما في عتق الامه وطلاق المراه ^{وبين}
الوصفانها قامت على الاعاق وهو حق ليس تعد لانه سبب للعق وهو ^{حق}
بدليل النص والمعنى اما النص فنقول عليه السلام ثلثه انا خصمهم يوم القيامة ^{وكانت}
خصمته وذكر في جملتها من باع حرا واكلى ثمنه ولو كان حق العبد كان له الخصم
كما يرحقونه دون الرسول عليه السلام او يجوز معه برضاه والمعنى فيه انه قوة ^{القتل}
اثره في اهليه العبد لا العبادات نحو الجمع والاعباد والنج والزكوة واهله
والشهاده وهذه العبادات حق ليس تعد فالا هليه التي ترتبت عليها
العبادات ويتوصل اليها تكون حقا لله تعالى دل عليه ان المولى ينفرد ^{بأشياء}
ولا يرتد بوجهه وحقوق العباد بخلاف ذلك ولهذا لا يمنع التناقص ^{الدعوى}
ولو كانت الدعوى شرطا لمنع كما في سائر الحقوق وجه قول اي حيفه
هذه شهاده قامت على حق العبد فلا تقبل من غير دعوى كما في سائر الحقوق
ان قوه حكمه يظهر اثره في المالكه والولاية ودفع استيلاء الغير ^{استيلاء}
على الغير وكل ذلك حقه فيكون العتق حقه ^{والتي} ان الرق انما يخص ^{عليه}

لما استكف ان يكون عبد الله تعالى فانه غض عليه وجعله عبد العبد جزا على
استكافه وانما كان ضرب الرق عقوبه له ان كان القايه به حقه وان اشتمل
على حق ليس تعد على ما ذكرتم لكن حق العبد راجع اما بالوضع او ^{لان} بالملك
اللفظ يبي عن حقوق العتق الا ان شرط الملك من ضروراته وعلازمه ^{التي}
يظهر اثرها في حقوق العبد ولم نوضع لاهليه العباده ولا ثمرها ايضا
اعتاق الصبي والمجنون والكافر لكن قد يتعلق به حق الشرع ومقصود ^{المنصرف}
والموضوع لاجل بالانفكاك وعدم الانفكاك فكل حكم ينفك عن السبب ^{من غير}
لم يكن السبب موضوعا له وما لا ينفك عنه يكون موضوعا له واذا كان حق ^{العبد}
الشهاده بغير دعوى كما في سائر الحقوق وهذا لان الشهاده لا ينفك عن افعال
الكذب لكن سقط اعتبارها بخاجه الناس واحيا الحقوق واما رد ذلك ^{صاحب}
الحق واما الحديث فلا وجه لانه ذكر في جملتها من استاجر اجيرا واستوفاه ^{ولم يوفه}
اجره علم مع ان الاجره حق العبد ولا يستوفى الا بطلبه الا انه جعل نفسه ^{خصما}
لانه خصم عن الضعيف كالامام في الدنيا وانما ينفرد به ولا يرتد بوجهه ^{اسقط}
ملكه وهي اسقط ملكه لا يباحد بعقوبه ضروره وهذا لما عرفت ان الرق انما ضرب ^{عليه جزا}
على استكافه فاذا اسلم فقتضيه ان يزول لزوال العله الا ان الملك في الادبي ^{لا يبقى}
بدون الرق وملك الملم معصوم فلوزال الرق بطل ملكه فتوقف على ازالته
فاذا اعتق وجد منه ازاله الملك فيعتق بالسبب السابق واما عتق الامه ^{فلا}
سبب ^{سبب} حرمه الفرج وهو من هذه الجهد حق الشرع ثم يثبت في حق العتق ضروره

هذا المعنى يحكم بكال الحكم الوضع ولهذا ينعكس اعتناق حرمة الفرج
وحرمة الفرج عن الاعتناق وامكن جعل العتق تبعاً من حيث انه ^{لحرمة}
ولهذا قلنا لو ادعت وشهدا بنائها لا تقبل لانها صار مقصوداً من حيث
فلم يكن جعله تبعاً لحرمة ولهذا قال ابو حنيفة ان الشهادة على عتق احدى ^{الانسان}
من غير دعوى حيث لم تتضمن تحرير الفرج ولا نكاح ^{فلا تقبل}
اي نكاحها واما التناقض فلنا في حرمة الاصل لاحاطة الى الدعوى ^{لانها}
حرمة الفرج من جهة الامهات فكان كالشهادة على عتق الامه ^{فلا تقبل}
نكون الدعوى شرطاً لان في الاصل والعارض مبني الامر على الغنى ^{لان المولى}
العبد فصار التناقض فيه عفواً كما في دعوى الملاء عن نسب الولد ^{وكما لم يخلو}
على الطلاق ثلثاً وكما لو ولدت لغيره في ملكه ثم باعها ثم ادعى ^{نسب الولد}
ان نفقة المولى يجب على المولى بسبب الملك فكل من كان مملوكاً ^{الرقبة}
المولى ومن كان مملوكاً لرقبه دون المنافع نحو المكاتب ^{لم يستحق النفقة}
على النسب اكتسب وانفق على نفقه او اوجره المولى وانفق عليه من اجرة ^{فان كان حراً}
ففي العبد والامه تخير المولى بين الانفاق والبيع وفي المديون ^{وام الولد}
خلاف نفقه امرأه الصغير حيث يجب على الزوج على ما ذكرنا ^{اذا عرفناه}
رجل في يده امه شهدا بان انه اعتقها قبلت ادعت او انكرت ^{لانها قامت على حرمة}
فقبلت ختمه بعد ما في الطلاق والرضا اذا قبلت ولم تظهر التزكية ^{وضعت}
وان كان المولى عدلاً ^{لانه} يعتقد لكل ملائمة عن وطئها في حال ^{الاجراء}

بين هذا وبين الطلاق حيث يحال بينهما في فصل الطلاق بامينه من غير اخراج
والفرق بينهما من وجهين احدهما ان الاخراج في فصل الطلاق حرام ^{بيني} سواء
كانت البينة صادقة او كاذبة فتعدرت الحيلولة ^{بالاخراج} فاحتجوا الى ^{الامين}
اما هنا ان كانت البينة صادقة ^{جل} الاخراج حيث صارت حره ^{بغير عدل}
كاذبه لا يحل في حال ^{بالاخراج} لانه ابلغ من الحيلولة واذا امكن اثبات الحيلولة
من غير ارتكاب المحرم ^{بيني} كان اولى الا ان هذا الوجه في الفرق غير شاف لان المراه ^{على عدل}
اذا كانت غير مدخول بها وهي في بيت الزوج لم تخط بها والمالك ^{لها} لم توضع
وان لم يكن عليها عدل ولا يحرم اخراجها لو كانوا صادقة ^{والوجه الثاني} وهو ^{الصحيح}
ان وضع الحره على يد عدل لا يفيد حيث لم يثبت الحر على الحره ^{بدا} لان ^{النكاح}
فاذا لم يثبت لم توضع اما اذا كانت البينة كاذبه فوضع الامه ^{في يد العدول}
لانه يثبت الحر على الامه يد بدون نكاح فيفيد الوضع نظيره ما ذكره ^{في الزيارات}
عصب مدبراً فابق من يده وضمن قيمته ثم عاد من الاباق الى يد الغاصب ^{رد}
ورجع عليه بما اخذ منه وليس له حبسه حتى يسترد ماضيه ولو كان مكانه ^{عدلاً}
واخذ قيمته بقوله الغاصب ثم عاد من الاباق كان للمولى اخذ العبد ^{والغاصب}
حتى يسترد الضمان لان حق الحبس لا يثبت الاية محله ومحله ما هو محل ^{لثبوت}
انرا والمدير لا يحتمل ذلك ولهذا لا تجوز جهته اما القن محل ^{لثبوت} ملك ^{البير}
ولهذا نفقه هتته فلنا هنا فاذا وضعت على يد عدل وطلبت النفقة ^{قال محمد} البينة
فرض كما نفقه على الذي كانت في ^{ان نفقتها} كانت واجبه عليه بالملك ^{قبل اقامه}

فان كانت بينه صادقة سقطت نفقتها وان كانت كاذبة لم تسقط وان كانت
عن المولى لان نفقة المولى انما تجب بالملك والمالك في هذه الحالة فوق الثلث ^{المستوفى}
فلا تسقط ولا تنقذر نفقتها بغير خلاف الطلاق لانها تسقط بنفقتها ^{المستوفى}
على تقدير النكاح والطلاق وهذا لم يثبت في قول محمد بفرض لها النفقة معناه ^{المستوفى}
يفرض حقيقة لان نفقة المملوك لا تصير ديناً على مولاه لما مضى بالقضاء لان المملوك
يستحق على مالكه ديناً كان معناه ان القاضي يقدر لها نفقة ويجبر على اداها ^{فان فرض}
هو التقدير قال الله نفقة نصف ما فرضتم اي قدرتم فان نفق عليها ولم تزل الشهود ^{وردت}
علي مولاهم لم يرجع عليها بالنفقة في المنكوحه اذا كانت مدخولاً وفرض القاضي ^{القاضي}
النفقة وردت على الزوج لا معنى من حضانة الا ان منع المنكوحه عن الزوج ^{تسقط}
لما ردت منع المملوكه لا ولان لا فائدة في اجاب الضمان لان المولى لا يجب له على مملوكه ديناً
خلاف المنكوحه وان زكيتها بينه رجع المولى عليها بالنفقة ان اخذت بفرض ^{القاضي}
او اكلت في بيته بغير اذنه خلاف الطلاق والفرق لا الاحتقاق هنا بالملك ^{ظاهر ان الملك}
لانه انما قضى بحريتها من الوقت الذي شهدهم الشهود فتبين انها اخذت ^{بغير حق}
ومنه الاستحقاق بالاحتباس لحق الزوج وتبين انها كانت محبوسه لحق الزوج
في العبد ولو كانت من مال المولى باذنه وابطاحه لم يرجع لانه متبرع ^{بغير حق}
فيما ذكرنا ما اذا شهدوا بحرية الاصل او اعتاقه ولو لم تقم البينة على حريتها
لكن اشنع المولى من الاتفاق عليها فرافعه الى القاضي وطلبت النفقة فاجبره ^{القاضي}
واكلت من بيته بغير اذنه وابطاحه ثم قامت بينة على حريتها فهو على ما ذكرنا

اما الجبر على الاتفاق فلا نفقة واجبه عليه بملك كان طامناً حقها
والقاضي نصب لرفع الظلم فيما مره بالاتفاق عليها او بيعها فرق بين هذا
وبين الزوج اذا عجز عن الاتفاق او ابا مع القدرة حيث لم يجبره القاضي ^{المستوفى}
المفترق وقال الشافعي بغير بينة بطلبها لقوله تعالى فامساك شعروا واد
تسرح بالحسان والامساك بالمعروفان يوفيهما حقها من المهر والنفقة والوطي
فاذا عجز عنه نعين التسريح وهو المفترق في المسألة لان المستحق عليها حد شيبه فاذا
تعدرا حدما نعين الاخر كما في الجوع العنه بل اولي لان حاجتها الي النفقة اظهر من ^{حاجتها}
فرضا الشهوة لكن لا تغير التفريق الي ابيها احقها من جهة غيره فرق القاضي ^{بينها}
فكلاهما تغير التفريق لا يصلها حقها من النفقة من جهة غيره وبه قال ^{المهر}
والنفقة المحتقة لان التفريق ليس طريقاً الي ابيها احقها من جهة غير اما نفقة
الوقت يمكن ابيها اليها بعد التفريق من جهة زوج اخذ له عليه نفقة العبد ^{والامه}
حيث هي مستحقة عليه بالملك فاذا تعذر عليه اجبر على ازاله للملك بالبيع ^{استدرك}
بما روي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه انها كتبنا الى امر الاجناد ان مروا من قبلكم ان
تبعثوا النفقة لاهاليكم وبطلاقهم وقيل لسعيد بن المسيب لا تفرق بين ^{العاجز}
عن النفقة وامراته فقال نعم فتبين له انه سنة فقال نعم والسنة اذا طلقت ^{فمنها}
سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وجئت ا قوله تعالى وان كان ذو عسر فنظر الى ^{ميسر}
فهذا تنصيص على ان المعسر ينظر ولو اجلته لم يكن مطالبتها بالفرقة فكل اذا ^{المستحق}
النظره شرعاً الا ان المستحق بالنظر التأخير فلا يلحق به ما يكون ابطالاً لفرق

المنصوص وفي حق الملوكة كون ابطال الامة لا يثبت للملك على ما ذكره ^{حاشي}
الزوج يكون تاجيرا دون ابطال وبه تبين انه غير عاجز عن معروفي ^{الزوج}
كحال وهو الا التزام في الدعة لان المعروف في السنة على الموسع ^{قدرة} ^{عليه} ^{المقرر}
قدرة وهو الا التزام في الدعة مع ان الترخيم طلاق وعنده المستحق ^{نصيب} ^{لها} ^{النفقة}
العيبي حتى اذا فرق لم يكن طلاقا وهو الجواب عن حديث عمر ^{عليه} ^{رضي} ^{الله} ^{عنه} ^{وعنه} ^{عليه} ^{السلام} ^{في} ^{النفقة}
انهم ما كانوا عاجزين عن المهر والنفقة لان نفقة عيال من مهر من ^{المهر} ^{المهر} ^{المهر}
والامام هو الذي يوصل ذلك اليهم ولكنها خافا عليها من النفقة بطول عييه ^{ازواجه}
فامرا امراهم ان يبعثوا اليهن ما يطيب قلوبهن والمعني به ان النفقة ^{مال}
في العجز عنه لا يجب التفرق كالمهر والنفقة المجتمعة بل او لا ^{مستقر} ^{في} ^{ذلك}
ونفقة الوقت لم تستفردت بعد وهذا لان المقصود بالتمسك ^{المأزفة} ^{في} ^{النفقة}
زايدا والعجز عن التمسك لا يكون سببا لرفع الاصل وكما ان الفرقه ^{المأزفة} ^{في} ^{النفقة}
الذي على الزوج الاول وانما تنصل اي مثله من جهة اخرى فكذا النفقة ^{لما} ^{في} ^{النفقة}
والعنه لانها تحقق قواها وهو المقصود مع كونهما ^{بالنفقة} ^{في} ^{النفقة}
بينهما بطريق المشرع بالاحسان حتى يكون طلاقا لا راد ^{عنه} ^{في} ^{النفقة}
وهو ليس في معنى ذلك من وجوه احدها ان هناك قد استدل عليها ^{المتصور} ^{في} ^{ذلك}
بدون التفرق وهذا ينبغي ان تستدبر فتشغل الثاني ان الزوج ^{في} ^{النفقة}
غير حاد اليها فاما هو المقصود فكان طلاقا ^{في} ^{النفقة}
المقصود فلا يكون طلاقا لانها في ترك التفرق ابطال ^{في} ^{النفقة}

٢٥٦
على الزوج منفي المدة ولو فرقنا كان ابطال حق الزوج ومملكه فاستويا ^{صبر}
الابطال وفي جانبها رجحان بصرف حاجتها وهما في ترك التفرق ^{حقها}
لان النفقة تصير دينيا على الزوج وضربا خيرا دون ضرر الا بطلان ^{بينه} ^{في} ^{النفقة}
وبين العبد فالضرر هناك ضرر الا بطلان لان النفقة لا تصير دينيا للمملوك ^{فكان} ^{عليه} ^{الملك}
في التزك ابطال حقه بغير بدل وفي البيع ابطال ملك المولي ^{فكان} ^{بغير} ^{بدل}
اقل حتى ان في الموضع الذي يكون ابطالا بغير بدل لا يفعل ذلك ^{عنه} ^{اذا} ^{عجز}
نفقة ام ولد لم يعتقها القاضي عليه وكذا في المدير ^{امراه} ^{فرض} ^{لها} ^{القاضي} ^{النفقة}
او اخذت من مال الزوج شيئا وانفقته على نفسها ثم ظهر انها ^{قاضي} ^{النفقة}
بينهما فانه يرجع عليها بما اخذت لانه تبين انها قبضت بقضا ^{قاضي} ^{النفقة}
بغير حق امه في يد رجل ادعي اخر انها امته واقام البينة فانها ^{قاضي} ^{النفقة}
حتى تظهر عدالة الشهود ويومر الذي كانت في يده بالانفاق عليها ^{قاضي} ^{النفقة}
علي ما مر ذكر الصدر الشهيد في ادب القاضي في باب ما يضعه ^{قاضي} ^{النفقة}
ان القاضي انما يضعها على يد عدل اذا سال المدعي ذلكا ما بدو ^{قاضي} ^{النفقة}
وانفقذ والبعد فان لم ترك البينة لم يرجع بشي ما تنفق على ^{قاضي} ^{النفقة}
له ان يرجع على المدعي ولا على الجارية بشي في قياس قول اي ^{قاضي} ^{النفقة}
يرجع على الجارية فتابع في النفقة الا ان يفد بها المدعي ^{قاضي} ^{النفقة}
المدعي لانه انفق على جاريته بغير اذنه انما الخلاف في الرجوع ^{قاضي} ^{النفقة}
عنده لا يرجع وعندنا ما يرجع فيقال للمدعي اما نفقة ^{قاضي} ^{النفقة}

كما لعبد المحرور إذا استلحق بالغير فإن بلغها أو فدي رجع على ذي اليد بالاقل
من قيمتها ومن النفقة لانه في الاقل مضطرو في الزيادة مختار لانه كان يتخلص
بالاقل وهو نظير العبد المغصوب بل إذا جني في يد الغاصب حيث يخبر المالك
بغير الدفع والقدار وبها اختار رجع بأقلها وهذا الخلاف بناء على أن الشيء
زكيت قضي بها المدعي يظهر أن المدعي عليه كان غاصبا في حال ما اتفق عليها لأنها
العدل ويد العدل للمدعي عليه كيد العدل في الرهن حيث هي يد المهر من
ولهذا لو هلك في العدل يضمن المدعي عليه قيمته كما إذا هلك للرهن في يد
فيصير المهر من مستوفيا دينه فتبين أنها استملكت من مال الغاصب ومن أصل
أي حيف أن جناية المغصوب على الغاصب وعلى مال المهر كجناية المملوك على
ماله إذا كان في يده وإليه اشارة في الاصل حيث قال لا نهاية ضمانه ومن أصلها
أن جناية المغصوب على الغاصب معتبرة كجنايته على الجاني فالجاني فالحاصل أن
أن الغاصب ملحق بالمالك في حق المغصوب حتى لا تعتبر جنايته عليه والمالك
ملحق بالجاني حتى تعتبر جنايته عليه حتى لو قتل مولاه أو عبده وقيمة
أكثر من قيمة القاتل ثم رده الغاصب على المولى حيث يضمن الغاصب قيمة
وعندهما الغاصب كالجاني في حق جناية المغصوب عليه وعلى مولاه جانيته
حتى إذا رده الغاصب على مولاه بعد الجناية عليه لا يضر شيئا واحدا على
نفسه في يد الغاصب ضمن الغاصب قيمته لهما أن المالك للمالك النفقة والجاني على
الاعتيانة للمخاطب بالدفع أو القتل فإذا كان حكم الجاني يرجع إليه استحال

أن يحجب عليه دفعه إلى نفسه إلا أنه يرجع بالأقل لانه المالك له الضمان
كان عنده وقد قبضه ورفع مشغولا كما ذكرنا بخلافه إذا قتل العبد نفسه
لأن العبد صار مضمونا عليه بالغصب فلا يتخلص ضمانه إلا برده عليه
أو قيمته إذا عجز عن رد العبد وإذا كان قابلا ورده فقد رد العبد على
المالك فيبرئ عن الضمان وموجب الجناية على المالك فلا يواخذ بشيء ولا يجرى
أن الضمان لو حصل من غيره كان قرار الضمان عليه فإذا حصل منه كيف يكون
على غيره وهذا لأن الضمان في الحاصل عليه لكنه عاجز عن دفع العبد بالجناية
لانه ملك المولى ولكن دفعه إلى مالكه فيدفع إليه ويضمن قيمته كما في المذهب فعليه قيمته
جنايته فعلى المولى قيمته حيث لم يقدر على دفعه ولذا المسلم إذا استملك حر الذي
لانه لا يقدر على دفع المالك فيتحول الضمان إلى القيمة فلذا ضامن عبد في يد رجل
ادعاه آخر وأقام بينه لم يوافق عليه لأن وضع الامه في يد العبد إنما
صيانته لحق له تدار في الفرج وهذا المعنى معدوم في العبد لكن يوافق منه كفيلا
بنفسه وبالعبد وكيله بالخصومة أما كفيلا بنفسه فلا أن القاضي لا يمكن القضا
على الغائب بل لو لم يأخذ منه كفيلا ربما يغيب فلا يمكنه فيفوت حق المدعي وأما العبد
فإن حضر العبد شرط لصحة الشهادة والنقضا فإذا لم يأخذ به كفيلا ربما يغيبه
وكيلا فلا أنه إذا غاب المدعي عليه وتعد على الكفيل حضاره قضى على الوكيل بخور
أن يكون الوكيل والكفيل واحد لخصوص القصد وهذا إذا طابت نفس المدعي عليه
أما إذا ابا بالتمخير لانه نظر المدعي بأخذ الكفيل فتدفع للمدعي عليه لعدم الجبر على التوكيل

اذا الناس متفاوتون في المحصومة فلعن المدي عليه يتفرع بخصوصه وكل
وهذا كما يجبر المدي عليه في الدين بعد اقامه البينه قبل التزكية على اعطاء
بالنفس نظر المدي ولا يجبر على اعطاء الكفيل نظر المدي عليه فلان المدي
وكل وكلا بالمحصومة فان رضي المدي جاز وان لم يرض لم يجز عند اي حجة
يجز فان عجز المدي عليه عن اعطاء الكفيل قال القاضي للمدي لزم المدي عليه
كلا يغيب ولا يغيب العبد فان عجز المدي عن ولازمه وكان المدي عليه من عظم
علي ما يجبره الاثلاف والتضييع فحينئذ يضعه القاضي على يد عدل نظرا وحفاظا
المدي ولا لو كان يخاف من المدي عليه على ما يريه معروفا بالنسب وراي القاضي
ما يريه على يد عدل وضعه وامره بالنفقة عليه من علم اما اذا كان قاسما
معروفا بالجنور بالظلمان فلصيانة حق الله تعالى وهذا لا يخفى على عالم العقول
البينه بل في كل موضع عرف مولى الغلام بذلك يفعل القاضي بطريق الامر بالمعروف
وان لم يكن كذلك وكان معروفا بالتغيب فيوضع صيانته للمدي لكن اذا وضع
وطلب العبد النفقة فالقاضي لا يامر به بالنفقة لكن يامر العبد بالكسب فيها
على نفسه من كسبه اذا كان قادرا كما قبل الوضع بخلاف الامه لانها عاجزة عن الكسب
حي لو كانت معروفة بالكسب نحو الخباز او الفلا امرها بالكسب ايضا هكذا
ابو بكر البجلي والفتية ابو اسحق الحافظ فان كان العبد مريضا او صغيرا لا
الكسب اجبر ذوا اليد على الانفاق عليه كالامه وذكر في كتاب العتاق ان العبد
الاعتاق واقام بينه جيل بينه وبين المولى حتى تنجلي البينه لان استرقاق الامه

امر مستعظم شرعا ثم ذكر محمد في الكتاب ياخذ القاضيه منه كفيلا ولا يذكر والله اعلم
طلب المدي وذكر في المبادي انما ياخذ بطلبه لان حقوق العباد لا تستوفي الا بطلبهم
باب من الرقيق واليه لم تدعي اصل الباب ان القاضي انما يقضي بتفقه
يجبر عليها لان القضاء للائام ونفقة الرقيق يجبر عليها فيقضي بها ونفقة
من الدابة والخل والزرع يجب تقويها في تركه صياح المال وتعد به الحيوان
وهو مني عنه فيومره ديانا وفتوي حسيه واهرا للمعروف وعند
يجبر لانه ظلم فينبغي ان يزيم وقد نهي النبي عليه السلام عن اضاغه المال وقد
وهو الملك كما في الرقيق وانما نقول الجبر على الانفاق نوع قضا والقضا ينشقر
شرائط القضا وهو ان يقضي له والمقضي عليه والطلب لانه انما يدخل الحق تحت
قضايه بالطلب وهذا لو علم بالدين والمأطمة من المديون لم يجز له جبره على
قضا الدين الا بطلب صاحب الحق وهذه الشرايط موجوده في فصل الرقيق
لان الطلب وجد منه وهو مقضي له والمولى يقضي عليه والمولى يصلح مقضيا
والرقيق يصلح مقضيا لانه من اهل ان يستحق الحقوق مولاه وعلى غيره لانه
الا ترى انه يستحق حقوقا على مولاه بالكتابة وان كان مملوكا فاما غير الرقيق
فليس من اهل الطلب والاستحقاق فلم يصلح مقضيا له فان عدم شرط القضا
فانعدم جواز القضا ونفذا لان الادمي له ذمه فصل ان يكون مستحقا بذلك
لان الاستحقاق له كالاستحقاق عليه ثم الاستحقاق عليه يكون بالذمه فكذا
له اما البهايم فلا ذمه لها للاستحقاق وليس للقاضي ان يقضي بغير خصوصية
اليه انشا المحصومه الثانيان في ترك الانفاق على المملوك اتلاف ملك وهو ممنوع منه

وان كان له فيه غرض فيجب عليه بان اراد دفع اذاه عن نفسه ومن الناس
بالقتل ومنع من قتلا شد المنع فكان ممنوعا عن ترك الانفاق وان كان
له فيه غرض فيجب عليه اما الدابة فاما لا غير ممنوع من الانفاق اذا كان
غرضه لا تزيانده بنعمها فينتفع بها ولو جحد لها فلا تنفع من ان لا
يترك الانفاق عليه لان له فيه نفع وغرض وهو ان لا يزول قدر النفقة
عن ملكه وهو محتاج اليه الا تزيان من دفع دابته او خرج ارضه او يستأنه
لم ينفع من ذلك لان النبي عليه السلام نهى عن اضعاء المال واضاعة المال يترك
الاتفاق كاضاعته بالاسراف وغيره من وجوه الاتفاق بل هذا مقام
تأليب وهو بقا النفقة في ملكه اقصى ما في الباب انه يترك الجرام لكن
ليس كل ما هو ارتكابه محرم داخل تحت ولاية القاضي جرم اذا عرفنا
هذا قال محمد جل في يده دابة او ثوب او غير ذلك فادعي جرمه
ملكه واقام البينة وسأل القاضي ان يضعه علي يد عدل حتى تترك البينة
لم نجبه القاضي الي ذلك لان الاخراج من يده والوضع علي يد العدل انا
كان للاحتياط لاجل الفرج حتى الشرع اوصيانه عن التفتين حتى المدي
اذا كان المدي عليه من يخاف منه عليه فاما اذا كان من لا يخاف من عليه
انعدم المعينان فلا يوضع لكن يضمن ذو اليد ذلك ويؤخذ منه كفيلا
وبالمدي به وهو تفسير النصين ويوكل المكفول الكفيل بالخصوصه
ان اخذنا المكفول بالتوكيل علي ذكرنا في الباب المتقدم ولا يجبر ذو اليد

بخلاف الرقيق والفرق ما ذكرنا فان امتنع من التوكيل جبره القاضي علي ذلك
ولجبر بالملازمة دون الحبس لان الحبس نهية العقوبة في الخصومات المالية
فلا يحبس قبل ظهور الحق وكذا اذا لم يكن له كفيل امر المدي بملازمته ولا نفقة
الذهب لانه حبس لكن للمدي يذهب معه ابنا ذهب كيا يغيب فاذا انتهى الي باب
داره واراد الدخول استأذنه المدي في الدخول فان اذن له دخل معه وسكن
حيث سكن وان لم ياذن له منعه من الدخول وجلسا معا علي باب داره كيا
وان كان للمدي عليه امره استأجر المدي امره ثقه تلازمها وتحفظها وتيل
قولها اما قول اي حنيفه انه يلازمها بنفسه ويكون بعيدا منها ولا يخلو بها
بناء علي مسلم التوكيل بغير رضي الخصم فيلازمها حتي تعطي كفيل المدي الي بيته
يلازم المدي عليه يلازم المدي به كيا يغيبه فان كان ذو اليد محمولا واما
عن اعطاء الكفيل ولا يقدر المدي علي ملازمته وطلب من القاضي وضع المدي به
علي يد عدل وراي القاضي ذلك قال للمدي انا لا اجبر المدي علي الاتفاق
ان شئت وضعناه علي يد عدل وتكون نفقته عليك ولا ترجع علي المدي عليه
فان رضي بذلك وضعه علي يد عدل وان لم يرض امره بالملازمة ولا يضعه لان
القضا بالنفقة غير ممكن لما ذكرنا والوضع صيانة لمحق المدي فيكون وبالعليه
المقصود من الوضع حق المدي بقضي به له اذا زكيت البينة وبغوت ذلك بالوضع
مع عدم الاتفاق لانه يرضي الي تلف المدي به فيقوت ما هو المقصود وهو الوصول
اي عين المدي به بخلاف الرقيق ولم يذكر هنا الجبر علي الاتفاق علي الدابة اشترطه

وذكر في الفتاوى دأبه بين رجلين امتنع احدهما من الاتفاق عليها طلب
 الاخر من القاضي ان يأمره بالنفقة كيلا يصير منطوعا فالقاضي يقول
 لا يا امان يبيع نصيبك وتتفق عليها هكذا ذكر الخصان وقرئ
 بينهما فيما اذا كانت كلها له والفرق انها اذا كانت كلها له فليس في
 ترك الاتفاق اتلاف مال الغير وصاحب من اهل الاستحقاق فجاز للرجوع
 ثم لا يمه السرخسي في كتاب الخراج في باب المزارعة انه لا يجزى على الاتفاق
 على الدابة والزرع المشترك وقال كل نفقة تجزي فيها الجير عند امتناع احد الشريكين
 من الاتفاق وانفق الاخر بامر القاضي او بامر الای في المنفق يرجع منه
 النفقة على الای بالغائب حتى نصيب الای سالما وهلك بقي المنفق
 كالعبء الصغير المشترك بين اثنين ولم يتدبر احد ما على الاتفاق فانفق
 بامر القاضي او بامر رجوع المنفق على شريكه حصته من النفقة بكمال
 وكل نفقة لا يجزى عليها الشريك كنفقة الدابة المشتركة والزرع المشترك اذا
 انفق احدهما بامر القاضي لم يرجع على شريكه فيما زاد على قيمه نصيبه
 بعد هلاك الدابة او الزرع على شريكه بتي لانه لم يوجد منه الالتزام
 واما الزم القاضى ذلك على سبيل النظر له وانما يحقق ذلك اذا لم يزد الالتزام
 على قدر نصيبه من الدابة والزرع على وجه يبقى ببقائه ولا يبطا الشئ
 بعد هلاكه فلم يجز امر القاضي الا في هذا القدر بخلاف العبد لانه لا يملك
 على النفقة كان امر القاضي لشريكه للاتفاق كما مره لان القاضي يرضى بالاتفاق

ما كان مستحقا عليه ودفع الظلم فيرجع بقدر نصيبه عليه بالغالب
 اما الزرع والدابة النفقة غير مستحقه عليه وانما امره القاضي صيانة لماله
 نظرا له وفيما لا يجزي فيه الجير اذا انفق احدهما بامر صاحبه رجوع عليه بجميع
 من النفقة بقيت الدابة او هلكت لانه ولايه الالتزام على نفسه مطلقا
كتاب الضمان باب ما يكون فيه خصما وما لا يكون اصل
 ما ذكرنا غير مره ان القضاء على الغائب لا يجوز الا كان عند خصم حاضر اما قصد
 بالتوكيل او حكما بان كان ما يدعي على الحاضر شيئا لا يصح الحكم به على الحاضر الا
 على الغائب وما يدعي على الغائب سبب لثبوت ما يدعي على الحاضر وضعا
 والاشان ينتصب خصما في اثبات سبب الحق كما ينتصب خصما في اثبات الحق
 لانه يحتاج الى اثبات سبب الحق كما يحتاج الى اثبات الحق والمنكر لسبب الحق
 في انكار ذلك السبب لان المنكر يحتاج الى دفع ذلك السبب كما يحتاج المدعي
 ذلك السبب لاثبات الحق ثم دعوى المدعي في اثبات ذلك السبب لاثبات الحق
 فكذا انكار المنكر صحيح ايضا ضرورة دفع الحق وحرف اخر ان مقتضى شئ
 المقتضى ضرورة صحة المقتضى لكن يثبت سابقا على المقتضى لان مقتضى لا يثبت
 يسبق عليه المقتضى كما في قوله اعتق عبد كرهني على الف درهم وحرف اخر ان
 الاقرار يرتد برد الشرع كما يرتد برد المقر له ولا يعمل به بعد ما اتصل به
 من جهة الشرع كما قلنا في المبيع اذا استحق من يد المشتري فانه يرجع بالتمسك
 بالمبيع وان صار مقررا عند الشرا بالملك لمن لم يصر اقراره مردودا شرعا بالاستحقاق

بطل وصار كأنه لم يفراد اعرفنا هذا قال جرح قال الآخر هبت لفلان
 الفقه من مالك علي اني ضامن لها فنفعل صح وهو دين المامور علي الامر لان قول
 هبت لفلان امر يجب القول بنفاذه ما مكن وقد مكن بتقديم المالك وجعل
المامور نايبا عنه في العبه كانه قال ملك ي هذا المال ثم كن وكي في العبه مرفلان
ولو صح بهذا وامثل المامور صح وصار تفسير قوله هبت لفلان الدين من ملك
اي الذي كان كفيل هذا وصار اي وصار تلا لا ضاف اليه باعتبار ما كان يصير
المامور مقرضا للامر وكيلا عنه في العبه ويشوب قبض الموهوب له عن قبض
الامر لان القرض لا يتم الا بالقبض فيكون قابضا للامر ثم لنفس حكم العهد الذي
انه لو امر رجلا ان يطعم عنه عن الكفار فاطعم جاز وصار المسكين نايبا عنه في الدين
وقابضه اولا ثم لنفسه ويكون المامور مقرضا للامر والامر مستقرا وانا
القرض دون العهد وان المالك ثبت بالعهد كما ثبت بالقرض لوجبه من نفسها
انه لما قال علي اني ضامن فقد طلب ملك بعض لا بغير عوض فوجب تقديم العرض
لطلبه كما قد مننا البيع في قوله اعتق عبدك علي اي الدين لطلب الاعتاق
الشي انه جعل قوله علي اني ضامن كفاله عن الموهوب له لان قبض العهد ليس بمضمون
فلم يكن للموهوب مضمونا علي الموهوب له والكفاله بالدين مضمون علي المكفول عنه
الامر اي انه لا ينفع الكفاله بالوديعه والعاريه وساير الامانات ولهذا الوديعه والعاريه
محمور وقال ان تقبلا علي نفسا فما انسان ومن العثره للدافع عن الصبي لنفسه
من مال ليس مضمون علي الاصيل ولو قال اولا ادفع اليه عثره علي اني ضامن لنفسه

جاز وصار الضامن مستقرا العثره من الدافع وامره بالدفع الي الصبي
 ويشوب قبض الصبي عن قبضه بخلاف ما لو قال هبت لفلان الف درهم من مالك
 ولم يقل علي اني ضامن فوهب حيث لم يرجع المامور علي الامر لان الواجب هو
 حتي كان حق الرجوع له دون الامر حيث لم يقل علي اني ضامن حيث ترك الاستقراض
 ولم يقل علي ليدل علي الاستيفاء فكان هذا امراه بالعهد من ماله لفلان وهذا
 قلائص ما لفلان علي فقضاءه حيث يرجع عليه وان لم يقل علي اني ضامن ولم يقل
 علي لان الامر امره بشري ما في ذمته له بما يعطيه من ماله فكان هذا توكيلا فلا
 اذ المشتري يرجع بالثمن عليه وان لم ينص عليه وكذا لو امره ان ينقد عنه الدين
 فقد رجع بها علي الامر لان هذا من الامر استقراض من المامور حيث
 النقذ عنه الا بعد ان يصير المنقود ملكا له ولا يصير ملكا له الا بالاستقراض منه في ذمته
 استقراض منه وكل من يدين في القبض له ثم لنفسه ولانه امره ان يملك
 لما قلنا وكذا لو قال نقذ فلانا الف درهم له علي او ادفع الذي له علي او اعطه
 او اعطه علي الف درهم او اوفد ماله علي فهذا كله اقرار من الامر للمال لفلان
 علي او لقوله اقضه لان الفضل لا يكون الا بعد الوجوب او بقوله علي لانه كلام
 او بقوله اوفد علي لان الايفاء بعد الوجوب ولو قال نقذ علي الف درهم بها
 لها او علي اني كفيل بها او علي اني اوفد علي او اوفد فلانا فادفعها الدين
 علي الامر لانه صرح بالالتزام لفلان المنقود له او اتي بلفظه تدل عليه وسوا
 او نقذه بها ما به دينار او باعه بها شيئا حيث بالبيع يجب الثمن للبايع علي المشتري ثم

يصير قابضا للمقر الذي وجب له كما امره فكان هذا وما لو دفع اليه دراهما
في الحكم سواء الاتري ان الطالب يصير مستوفيا حقه بهذا الطريق اذا حلف
ليست في ماله عليك قبل ان يبارك فان ادعى المأمور انه فعل وانكر الامر
فاقام المأمور البيه على ذلك وهو هو له غايب قبلت بيته وقضي على الامر
بالمال وان قامت البيه على الغايب لان ما ادعى على الغايب سبب لثبوت ما يدعي
على الحاضر وضعا لانه ادعى على الحاضر الالف بسبب القرض الذي ثبت للقاضي
العبد التي ثبتت القرض الذي مقتضاه سبب لثبوت ما يدعي على الحاضر وهو الالف
بسبب القرض الذي ثبتت مقتضى العبد وضعا فينصب الحاضر خصما عن الغايب
فصار انكار الحاضر كإنكار الغايب وقد قامت البيه على وعنه هم حاضر
الغايب مقتضيا عليه بالعبد حتى لو حضر الغايب وانكر العبد لم يثبت اليه
وكذا الصدقة حتى لو قال لاخر تصدق عني على عشرة ما كين لكل مسكين درهم
لك فاقام المأمور البيه انه فعل وحجرا الامر لزمه ذلك ولا يشترط احضار المسكين
المتصدق عليهم لما قلنا وانما صح الامر بالدفع الي الفقرا لان القابض للصدقة هو الله
وكذا لو قال دفع الي فلان الف درهم على ان ترجع علي رجل قال لاخر فلان
علي الف درهم فاقضها اياه عني ففعل صار ما قضاه دينه على الامر شرط الضمان
اولم يشترط بخلاف قوله هب عني فلان الف درهم ولم يقل علي اياي ضامن جئت لرجوع ما
ان المأمور بقضا الدين مأمورا بالاقراض من الامر لان قضا الدين يوجب ملكا ببدل وهو
في ذمه المدينون لكن المدينون تقضي بامثالها بطريق المقاصد والمالك يترك

٢٩٢
الا القرض فصار كانه قال اقرضني الف درهم وكيلي في قضا الدين اما العبد
فلم يملكه بغير يد فلا يقتضي ضمانا ولا اقرضا ولا ان في القرض امره
بشري ما في ذمته فصار كالوكيل بشري العبد بخلاف العبد وهذا
لان الملك للمأمور انما يثبت في ضمن ملك القابض فيثبت على الوصف الذي ثبت
للقابض وفي القرض الملك يثبت للقابض ببدل فكلنا له بخلاف العبد فان
قال المأمور قضيت وحجرا الامر واقر به ولكنك حجت القضا والقابض غايب
فاقام المأمور البيه على الامر والقضا قبلت بيته وقضي على الامر بالمال
وعلى الغايب بالقبض لان ما يدعيه على الغايب سبب لثبوت ما يدعيه
على الحاضر فان نصب خصما عنه حتى لو حضر الغايب وانكر القبض لم يثبت اليه
اليه لانه صار مقضيا عليه بالقبض استشهد محمد للامر بشري الدين
بالامر بشري العبد فقال لو امرنا انما بان يشتري له عبد غيره ونقد الثمن
فاقام البيه على الشري والنقد قضي بالعبد للامر وبالنقد للامر على الامر
لما ذكرنا ان الحاضر ينصب خصما عن الغايب ولو وهب رجل لرجل شيئا
فقال الموهوب له لرجل عوض عني من مالك علي ضامن لك فعوضه عوضا
جاز ورجع عليه ثمنه ان كان له مثل او بقيته ان لم يكن له مثل لانه باشتراط الضمان
على نفسه صار مستقرضا منه لعوض له من ملك نفسه والمستقرض مضمون
بالمثل ان كان من ذوات الامتياز وجهاله ما عوضه لا تمنع صحة الامر لانه في
التعويض متصرف في ملك نفسه وتمر له في ملك نفسه صحيح وانما يرجع عليه حكم انضام

والخصاله لا تمنع صحة الضمان اذا كان المضمون له والمضمون عنه معلوما
والفرض وان كان مجهولا الا ان ذلك لا يمنع صحة الفرض اذا كان عند الاتفاق
معيينا معلوما كالوكيل عنه ما غصبه فلان او ما يابعه فلان ^{الوكيل} فلا مانع
لو امره ان يعرضه من مال الامر ولو لم يسم شيئا فدفع اليه عرضا من عرض ^{الموهوب}
له لان ما امره بدفعه مجهول جهالة غير مستدركة لا يقدر الوكيل على تحصيل ^{يقصود}
الموكل فكان التوكيل باطلا كقولهم بيع شيئا من مالي واستبدت شيئا الا ان ^{يقوله}
عوض به من مالي ما شئت فحينئذ له ان يعرضه ما شالا انه فوض الامر اليه ^{اليه}
على العموم ولو امره ان يعرضه من مال نفسه ولم يشترط الضمان فعرضه لم يرجع ^{على الامر}
بشي لان التعويض غير متحقق عليه فلا يكون هو مستطاع هذا الفرض
ما هو لازم عليه بخلاف المأمور بقضا الدين ولو قال اذكر كونه مالي لم يرجع عليه
الا اذا شرط الضمان وكذا لو قال اطعم عن كفارة يميني والاصل في جنس هذه ^{المسائل}
ان في كل موضع ملك المدفوع اليه المال المدفوع مقابلا لملك المأمور ^{على الامر}
وان لم يشترط الضمان وفي كل موضع ملك المدفوع اليه المدفوع غير مقابلا لملك ^{المال}
المدفوع لم يرجع المأمور على الامر الا بشرط الضمان لان الدافع ملك المدفوع ^{من الامر}
في ضمن التملك من المدفوع اليه حتى يكون ذلك اذ اللزوم من الامر وتعيضا ^{عنه}
او كفارة عنه واذا ملك المدفوع اليه مقابلا للملك كان الملك ثابتا للامور ^{ايضا}
بالمالك فيرجع عليه المأمور لان بدل الملك يجب على من له الملك اما اذا ملك المدفوع الضمان ^{اليه}
غير مقابلا للملك فالامر ملكه غير مقابلا للملك فيكون تبرعا فلا يرجع الا بشرط

٢٩٣
واذا قال لرجل ادفع الي فلان المدين قضا ولم يقل عني او قال اقض فلانا
المدد ^{المدين} عني انما لك علي فدفعها فان كان خليطا لالامر رجع عليه لان
الخطبة الثانية بينهما دليل على الامر بالقضا ظاهر افسار كالموضح
به وتفسير الخليفة هو الذي اخذ منه ويعطيه ويدينه وقد جرى
له عادة ان يرسل اليه وكيله ويأبئه رسوله فيبيع منه المأمور ^{يقصد}
اذا ان المأمور في عياله او هو في عيال المأمور كالزوج والزوجة والولد
البالغ اذا كان يسكن مع ابيه وهذا لان كل واحد من الخليطين ينوب ^{عنه}
الاخر في قضا ما عليه بناء على الخطبة السابقة وتلك الخطبة تثبت له حق
ما يودي بامره كما تثبت له حق الرجوع عليه ما يودي اليه وكذا لو كان ^{شريكا}
وان لم يكن خليطا ولا شريكا لم يرجع في قول اي حنيفة ومحمد وبه قال
ابو يوسف اولا وانما يرجع علي من دفع اليه وقال اخر ايرجع علي الامر
وان لم يكن خليطا لوجهين احدهما انه امره بالدفع الي غيره ودفعه ^{ترتب}
علي امره في الفصيلين فاذا اعتمد امره في الادا فلو لم يرجع كان معرورا ^{من جهة}
وانه مدفوع كما في الخليطين الثاني انه امره بالدفع اليه قضا والقضا ^{يقتضي}
علي الوجوب فاذا لم يكن علي المأمور شي واجب المدفوع اليه لم يعتبر امر الامر ^{بذلك}
بل امره انما يعتبر في قضا ما هو واجب علي الامر فكان اقراره بوجوب المال عليه ^{من}
هذا الوجه وصار هذا وقوله اقض عني سوا وجه قول اي حنيفة ومحمد ان
قوله اقضه او ادفع اليه قضا كلام محتمل يجوز ان يكون مراده اقض ماله عليك

فيكون هذا منه أمراً بالمعروف والنهي عن المنكر فيكون المراد إقصاء ما لا على ولا على
لاجه فيه فلم يثبت به المال على الأمر للمدفع اليه وإذا ريث المال
عليه لا يكون هذا منه استقراضاً ولا أمراً بأن يملكه ما في ذمته ^{طريق}
الرجوع أحد هذين خلاف ما لو قال قضا عني وقض ما له علي لا زال ^{الاحتمال}
هنا بصرح الاضافه الي نفسه لان قوله ادفع لي لا يثبت له حق الرجوع ^{فلا يثبت له حق الرجوع}
بل يقبضه المال منه وهذا المعنى يوجب ان يكون رجوعه هنا على المدفع
اليه لانه هو القابض ^{المأمور} للمال منه دون الامر ولو كان يد له أو أخاه ^{لغيره}
عبارته هذا وبالوامر اجنبياً سواء ولو قال ادفع الي فلان الغد لم يقل
فان كان خليطاً رجح اذا ادي بحكم الخطه ثم يرجع الامر على القابض ^{الرجوع}
عليه دين وان لم يكن خليطاً فلا اشكال على قوله انه لا يرجع على الامر ^{لانه}
يرجع على القابض واختلفوا على قول اي يوسف وعلى قياس الطريق ^{الطريق}
يرجع على الامر كقوله ادفع الي ^{فان} على قياس الطريق الثاني يرجع على القابض
لانه ليس في لفظه ما يدل على ان القابض يستوفي حقا واجاله ^{فلا}
اي فلان قضا رجل في يده عبداً قرانه ليس له وانما هو لفلان الغائب ^{واقام}
رجل اليه ان فلانا المقر له باعه العبد ونقده الثمن لم يسمع به ^{ولا يجوز}
بينهما حتى يحضر الغائب لانها تضاد فان اليد للغير وان امانة من يده ^{فلا}
في الدعوى لو قال ذوا بيد ليس لفلان واقام المشتري اليه على ما ادعي ^{فلا}
ختم ويقضي المشتري بالعبد ويكون قضا على الغائب ^{لانه} لما ذكره

فما انتصب خصما للمدعي بظاهر يده وما يدعي المدعي على الغائب من الشري
سبب لثبوت ما يدعي على الحاضر وهو الملك فان نصب خصما عن الغائب
وصار انكاره كانكاره للغائب فيكون القضا عليه قضا على الغائب
حي لو حضر وانكر لم يلتفت الي انكاره ولو لم يكن للمدعي يده وصدقه
ذوا اليه ما ادعي لم يامر القاضي بدفعها اليه حتى يحضر الغائب لان
التصديق في حق الغير غير معتبر فيبطل بخلاف ما لو ادعي انه وكيل الغائب
قبض الدين وصدقه المديون وامتنع عن القضا حيث يحجر عليه ^{لا اقراره}
لا يحقه لان الديون تقضي بامثالها ولا ضرر على الغائب في عا ^{الرجوع}
اليه بخلاف العيز وذكر محمد في ما اليه انه يصح اقراره بالعبد ايضا ويومر
بالدفع اليه كلف الدين لانه اقر بشي في يده لغيره فيصح كقولنا في رجل
دار اقراره اشتراها من فلان الغائب في الشفيع وطلب الشفعه قضى القاضي ^{لها}
فلو حضر الغائب بعد ذلك وانكر البيع اخذ الدار كذا هذا الا ان هذا خلاف
ظاهر الروايه لانه ذكر في كتاب الوكالة انه لا يومر بالدفع و ^{فقال}
لو صحنا اقراره وامرناه بالدفع فربما يغيب المدفع اليه بالعبد فاذا حضر الغائب
تغير وصوله اليه فيؤدي الي بطلان حقه بخلاف الشفعه لان العقار لا ^{ينص}
تقيمه فلا يؤدي الي ضياع الحق نظيره اذا كان في يده رجل وديعه فادعي ^{اخر}
لفلان المقر له انه وكله بقضها من المودع وصدقه المودع واما من تسليها ^{اليه}
حيث لم يجبر على التسليم وفي الدين يجبر لما ذكرنا ^{فلا} رجل في يده عبد قال بخبر

العبد لان اشتريه لي منه بالف وانقذه التمس فقال قد فعلت واقام اليه على ذلك
قضي التمس على الامر وبالعبد لانه مأمور بالشري له والشري له يتوكله
لشئ التمس في ذمته فينتصب خصما في اثبات الشري على الغايه فيكون هذا ^{غايه} ^{الامر}
على ما ذكرنا ولو لم يقع اليه وصدقه الامر اخذ منه التمس وتسلم العبد واذا
الغايه وانكر البيع اخذ العبد لان تضادها في حقه للبر محمد ويرجع ^{الامر}
المأمور ما قبض من التمس لانه لم يحصل القضاء على الغايه فان قيل وجب ان يرجع
للامر على المأمور لان الامر لما صدقه على الشري فقد اقرانه قضى دينه الا ان البيع ^{ظلمه}
باخذ العبد منه ومن ظلم ليس له ان يظلم قيل له نعم الامر اقر بالشري لكن اثر الشري
سلامه العبد له بما وجب عليه للمأمور من التمس فاذا لم يسلم انقض الشري ^{ويطل}
الاقرار بالشري لا يري ان في الاستحقاق المشتري مقر بالملك للمبيع ومع بطلان ^{الاستحقاق}
والقضاء مع هذا يرجع بالتمس كذا هنا وكذا المأمور بقضاء الدين اذا ادعا ^{القضا}
وصدقه الامر وحضر الطالب وانكر القضاء رجع على المدعيون كان له ان يرجع
على المأمور لانه صار ملكا باشرعا ولو ان الامر صدقه في القضاء ولكن ^{الامر}
ان يدفع المال اليه فحاشا ان يحضر الغايه ويكر القرض امر تسليمه لانه اثر القضا ^{دينه}
بامره ووجوب الضمان في ذمته وهذا الخوف وهو موهوم فلا يعارض المحقق ^{بالصور}
بأن ما يكون له رجل فيه خطا وما لا يكون من الكفاله وللواله وغيرها اصل الباب ^{ما ذكرنا}
ان الحاصر ينتصب خصما عن الغايه اذا كان ما يدعي على الغايه ^{الحاضر} ^{بما يدعي} ^{على}
وان لم يكن سببا لان الغايه لم يتوكل الحاصر فلا يكون خصما عنه الا للضرورة ^{والضرورة}

انما تحقق بتعدد اثبات الحكم على الحاضر الا باثباته على الغايه اما اذا ^{امكن}
اثباته على الحاصر بدونه فلا والا انسان ينتصب خصما في اثبات سبب الحق ^{على مأمور}
واذا كان الحكم سببا فانما يقضي القاضي بالسبب الذي يدعيه المدعي لان ^{القضا}
في حقوق العباد لا يجوز الا بالدعوى فما ادعي به جاز القضاء به وما لا فلا ^{الامر}
انه لو ادعي الملك بالشري لا يجوز له بالعقبه وان كان حكمها واحدا وهو الملك ^{لكن}
لما كان للمدعي به هو الشري كان القضاء بغيره باطلا وهذا اذا كان القضاء ^{بالدينه}
اما اذا كان بالاقرار يصح فيما يرجع الي المقر فيكون حجة في حق المقر لا غير ^{وان لم}
يلتزم السبب مطلقا لان قراره حجة في حقه بخلاف اليه لا حجة في حق ^{التامس}
وحرر ان الكفاله بامر توجب رجوع الكفيل على الاصيل لانها كالمطأ ^{انه}
ولهذا قال ابو حنيفة اذا كفل احد المنقأ وضمن مال الزم صاحبه والكفاله بغير امر
لا توجب الرجوع لانه متبرع محض اذا عرفنا هذا قال محمد رجل ادعي على آخر ^{انه}
ضمن له عن فلان الف درهم له عليه بامره وحده الكفيل الكفاله فاقام للمدعي اليه ^{يلتزم}
على ما ادعاه قضي على الكفيل بذلك وكان قضا على الغايه حتى لو حضر وانكر ^{بما}
اليه ولم يحتج المدعي الي اعاده اليه لان المدعي ادعانا على الحاضر بسبب الكفاله ^{بامر}
المنقول عنه فتعين هذا السبب ولم يكن القضا على الحاضر بالدين سبب ^{الابعد}
القضا على الغايه بالامر بالكفاله لان سبب الذي على الكفيل الكفاله بامر فينتصب ^{الحاضر}
خصما عن الغايه في اثبات الامر ومن ضروره الامر ان يكون الامر مقرا بالدين ^{فينتصب}
الحاصر خصما عن الغايه لان الثابت بالدين العادله كالثابت معاينه ولو عاين ^{القاضي}

الكفالة لم تجز له القضا بالكفالة بخير امر فان قيل وجب ان يقضي على الكفيل ولا يصح
عليه الاصيل لان غرض المدي اثبات الدين على الكفيل وذلك حاصل بدون القضا
بالامر الاتري لو ادعي عينا في يد رجل انما ملكه واقام البينة على يده ^{والدعي}
ذو اليد انما ودعيه فلان واقام البينة قبلت بينته على الايداع لا على ^{المالك} القضا
لان غرضه دفع الخصومة وانه حاصل بالوصول من يد غيره اليه فقبلتها
الغرض كذا هنا قيل له المدي يدعي الدين بالكفالة بامر والشهود يشهدون
لانهم عاينوا ذلك وحكمها مختلف لان احدا ما يوجب الرجوع والآخر لا والقضا
الدعوي والشهادة غير ممكن فيقضي بالدين بالكفالة بامر ليكون القضا موافقا
للدعوي والشهادة بخلاف تلك المسألة لان ثمة لا تختلف الحكم وهو دفع الخصومة
بين قامة البينة على الوديعه والمالك والقضا بها وبين قامة البينة على ^{الوديعه}
والقضا بها فان قيل وجب ان لا يسمع الدعوي والشهادة على الامر من الغائب
حي لا يحتاج الي القضا قيل له الكفالة بامر سبب ثبوت الحق على الكفيل كالكفالة
فادفع هذا السبب لا بد من السماع لانه يدعي عليه حكما كيف وهو مضطر
لانه اذا جري منها الكفالة بامر لم يمكن ان يدعي غير ذلك متى سمع ^{قضي} الكفالة
بامر ومتى قضى انتصب لخاصه عن الغائب لما ذكرنا فان قدم الغائب ^{قيل}
دفع الكفيل المال اخذ المدي المال من ايها شاء لان الغائب اصيل والخاص كنفيل
والملقول له الخيار كما لو كانت الكفالة ثابتة معاينه وعلى قول من ان ال ^{قيل}
الكفالة توجب براه الاصيل كالحواله لانه لا بد من وجوب الدين ^{قيل} في ذمه الكفيل

ومن ضروره فراجع ذمه الاصيل عنه لان ما ثبت في محل فابقي في ذلك المحل
فساير المحال تكون فارغه منه ضروره واذا ثبت في محل اخر فرغ منه ^{المحل}
الاول ضروره استحاله ان يكون الشيء الواحد شاغلا لمحلين وقد ثبت في ذمه
الكفيل قنبر اهذه ذمه الاصيل لما ذكرنا من الضروره ولانه يودي الي انجاب
في مقابله دين واحد وانه لا يجوز ولنا نقول الكفالة مشتقه من الكفل وهو ضم
ومنه قوله تعالى وكفلنا اي ضمها اليه وقال عليه السلام انا وكافل اليتيم كهاتين اي
اليتيم اليه فمعي تسميه العبد بالكفالة انه يوجب ضم ذمه الكفيل الي ذمه الاصيل
حرف واحد لان اختصاص العبد باسم كان لاختصاصه فوجب معني ذلك الاسم كاختصاص
المرء باسم كان لاختصاصه فوجب معني ذلك الاسم وهو صرف ما في يد كل واحد
الي الآخر بالقض في المجلس وكذا السلم اختصاص باسم لاختصاصه فوجب معني ذلك الاسم
وهو تجل احد البديل بالقض في المجلس والتاجيل الآخر فلذا هنا لما كان معني الكفالة
الضم كان موجب العقد ضم احدي الزمتين الي الاخر في المطالبه فلو فرغت ذمه ^{الاصيل}
لاختل معني الضم وفيه طريقان احدهما الضم في المطالبه دون اصل الدين واصل ^{الدين}
في ذمه الاصيل بخلاف الكفيل مطالب به كالاصيل وكان تنفصل المطالبه عن اصل ^{الدين}
في حق من هو له ابتداحي كانت المطالبه بالتمن للوكيل بالبيع واصل الثمن للموكل ^{حاز}
ان تنفصل المطالبه عن الدين في حق من هو عليه وتتوجه على الكفيل بعقد الكفالة ^{فلذا}
واصل الدين في ذمه الاصيل وكذا تنفصل المطالبه عن اصل الدين سقوطا بالتاجيل
التزاما بالكفالة والمطالبه مع اصل الدين كمثل التصرف مع ملك اليدين فكما ينفصل

ملك انتصرف عن ملك العيز في حق المكاتب وملك البعز ملك العيز في حق الميراث
فكذلك يجوز ان ينقل التزام المطالبه بالكفاله عن التزام اصل الدين الثاني ان تنضم
الكفيل الي دعه الاصيل في الدين لان الكفاله اقراض الدمه والتزام المطالبه في
التزام اصل الدين وليس من ضروره ثبوت الدين في دمه الكفيل مع بقائه في دمه الاصيل
ما يوجب بآيه حق الطالب لانه وان تمت للدين في دمه لكان الاستيفاء لا يكون
احدا كالفاسد مع غاصب الفاسد حيث كل واحد منهما ضامن للقيمة
حق المصوب منه لا يكون الا في قيمه واحد لانه لا يستوفي الا من احدهما
هناك اختيار تضمن احدهما بوجوب براه الاخر لما فيه من تملك العيز من وهما لا
ما لم يوجب حقيقه الاستيفاء لان مطالبه الكفيل لو اوجبت براه الاصيل
الكفيل براه الاصيل فتخلوا الكفاله عن الغايه وهو التوثيق بل فيه بطلان الدين
ومطالبه الاصيل لو اوجبت براه الكفيل لخلت الكفاله عن الغايه ايضا فلهذا
ملك مطالبه كل واحد منهما فان اخذ المالك من الاصيل يبري كل واحد منهما
اخذ من الكفيل او كان الكفيل قد ادى المال قبل حضور الغايه رجع به على الاصيل
لانه قضي دينه بامره وقال زفر لا يرجع الكفيل على الاصيل لانه اقرا
حق قبل الغايه حين عهد الكفاله الا ان الطالب ظلمه فليس له ان يظلم غيره
انا نقول ان دعه ان الامر كذلك غير ان القاضي لما قضي عليه بالكفاله صار ملكا
بطل اقراره كالمشتري اذا اقر انه اشترى الدار بالفتم قضي عليه بالشري
بالبيعه كان الشفع اخذها بالبيع وانا نكر وجوب احد الاخير له على الشفع

ولو كلف البيعه على الكفاله بامرواها اقامها على نفس الكفاله فقي على الكفيل
على الغايه شيحي لو حضر الغايه لم يكن للمدعي عليه سبيل الا بعد اعاده البيعه
عليه لان الحاضر لا يتنصب خصما عن الغايه الا اذا كان ما يدعي على الحاضر لا يمكن اثباته
على الغايه وهنا عكن لانه اذا ادعى الدين على الحاضر بالكفاله بغير امر وذلك ممكن
غير اثبات الدين على الغايه لا تزيان من ادعي على اخر القافا نكر المدعي عليه فقال
رجل تكفلت ما ادعيت عليه صحت الكفاله ووجب الدين على الكفيل وان رجع على
المفتول عنه واذا لم يثبت الامر فلو ادى الكفيل لم يرجع على الاصيل لانه ليس
ضروره ادا الكفيل الرجوع على الاصيل كالمو عاينا الكفاله بغير امر او بامر
الي نفه بان كان قال له الكفيل فلان الف ففعل حيث يلزمه المال لمباشرة الكفاله
وهو الكفاله ولا شيء على الامر لانه لم يامر به بالكفاله عنه وليس من ضروره امره فصوليا
وجوب اصل المال عليه لان الكفاله كما تجوز عن الامر تجوز عن غيره ويجوز ان يكون
او يكون رسول ذلك لغير المطلوب اليه ومع الاحتمال لا يثبت المال ومن ذكرنا
في الباب المتقدم اذا امر رجل رجلا ان يضر رجلا الف درهم وليس يخلط له ضمن
فهي لازمه للكفيل ولا يرجع على الامر اذا ادى فان قال الكفيل لم اضر لك
كان لك على احد وانما صفت كد ما لا يمكن على ولا على غيره لم يلتفت اليه ويؤخذ
بالضمان باقراره او ببيعه الطالب ويكون الضامن هو المفراط حيث كفل على وجه
لم يكن له الرجوع وذلك لان مطلو العقود الشرعية محمول على الصحة وقد باشر الكفاله
ظاهرا ووجه صحتها ان يكون ملتزما للطالب بما هو واجب على الاصيل ليكون

ثم هو الكلام الثاني جمع على اقربه فلا يقبل منه واقراره وان لم يكن
على غيره فهو حجة ^{على} الامري انه لو قال فلان على فلان العدم وانا الكفيل
او انا الكفيل عنه بامره وانكر الاصيل ذلك كله فان المقر يطالب المال ولا يخرج
على احد ولو كفل رجل عن رجل العدم بامره ثم غاب الاصيل وادعى الكفيل
ان الاول من ثمن خرقانه ليس خصم في ذلك لانه التزم المطالبة بكامل ^{صحة}
المال يجب على الكفيل بالتزامه بالكفالة وان لم يكن واجبا على الاصيل ^{ذكرنا}
فلما يكن في دعوته ان المال من ثمن خرق ما يفسد المال عده فلا يكون خصما وهو ^{هذا}
متناقض لان التزامه بالكفالة اقرار منه ان الاصيل مطالب بالمال والمالك ^{لا يكون}
مطالب بالثمن والخبر والدعوى لا تنفع مع التناقض حتى لو اقام البينة على اقرار ^{الطالب}
بذلك لا تقبل ولو اراد استحقاق الطالب ليس له ذلك لان توجه البينة ^{وقبول}
البينة يثبتني على دعوي صحبه الا ان يقر الطالب بذلك حينئذ هو متناقض
صدق خصمه في ذلك والتصديق من الخصم صحيح مع كونه متناقضا ^{والكفيل}
ليس خصم عن الغائب في هذه الدعوى لان اصل السبب التزام جري من الطالب
والطالب والكفيل ليس خصم في ذلك العقد وهو يدعي في ذلك حتى اذا ثبت ^{ذلك}
ترتب عليه خروجه من ان يكون مطالب ولا يمكن اثبات ذلك بالبينة لانها لا تقبل ^{للاغيب}
وهو ليس خصم فلا تقبل كالمشتري الجارية اذا ادعى انها زوجة فلان الغائب ^{ولو}
ادعى الكفيل المال وغاب الطالب وحضر المكنول عن فقال المال من ثمن خرق واقام
لم تقبل الكفيل ويدفع المال الى الكفيل لانه التزم بامره وادى فيرجع لما بينا انه ^{علي}

يدعي سببا في تصرفه برب بينه وبين غيره والكفيل ليس خصم عن الغائب فيه
اولا لانه مناقض لانه امره ان يلتزم المطالبة التي هي متوجهة عليه بحكم ^{الكفالة}
هذا اذا كانت الكفالة مقيدة بالف ولو ادعى كفا له مطلقه بان ادعى على اخراجه
له عن فلان بطلان الكفيلة ولم يقيد المال بالطلاق وانهم واقام بينه على ذلك ^{وان}
على الغائب العدم ثم كانت له قبل الكفالة قضي بها على الكفيل وعلى الاصيل ايضا ^{ورجع}
على الكفيل وسوا ادعى الكفالة بامره او بغيره امر في الكفالة المطلقه سوى ^{بين الامر}
وغير الامر في كون القضاء على الكفيل قضا على الاصيل وفي الكفالة المقيدة ^{بالمال}
المعين فرق بين الكفالة ^{بغير} الامر والفرق ما ذكرنا ان الحاضر انما ينتصب خصما ^{عن}
الغائب اذا لم يمكن اثبات ما يدعي على الحاضر الا باثبات ما يدعي على الغائب ^{الكفالة}
اذا كانت مطلقه لا يمكن اثبات ما يدعي على الحاضر الا باثبات ما يدعي على الغائب ^{اذا ادعى}
سوا ادعى الامر ولم يدعي وفي الكفالة المقيدة يمكن اذا لم يدعي الامر ولا يمكن ^{اذا ادعى}
الامر اما في المقيدة اذا لم يدعي لانه يدعي الالف عليه بسبب الكفالة وقول الكفيل
كذلك عن فلان بالالف الذي كلفه عليه اقراره الكفيل بوجوب الالف عليه ^{صحت}
وهذا يكفي لصحة القضاء بالدين على الكفيل لا ترمي انه لو قال اشهدوا اني ^{قلت}
لهذا بالعدم التي له على فلان ثم ان الذي الاصل اقام البينة انه كان قضاها ^{قلت}
ان يضمنها له قال ببر الذي عليه الاصل منها ولا يبرأ الكفيل لان ذلك اقرار ^{الكفيل}
بالمال ولكنه اذا اقام البينة انه قضاها اياه بعد الكفالة يبرأ منها الكفيل لان ^{الشهادة}
الاولى حجة للاصيل دون الكفيل لان الكفيل لما اعترف بوجوب الضمان على الاصيل فقد ^{كذب}

فلم يكن حجة في حقه الا ترى انه لو اقام بينته لا تقبل لما قلنا من الشافعي اما
لو اقام انه قضاها بعد الكفالة يكون حجة في حقه لان الكفيل انما اقر به حال
ما كان اوجوبه على الاصل فاذا شهدوا ببراه ذمها لا يصلح برات
الكفيل فاما اذا ادعى الامر فلانه ادعى على الذي بالكفالة بامر ولا يمكن اثبات
ذلك الا باثبات الامر ومن ضرورة ثبوت الامر ثبوت الذي اياه الكفالة المطلقة ^{وهو قوله}
كفلت لك بكل ما لك عليه فلان قوله كفلت بكل ما لك عليه ليس باقرار من الكفيل
عليه لانه لم يقوله بشي معلوم فصار تقديره كفلت لك كل ما لك عليه ان كان ^{عليه}
شي فكانت الكفالة معلقة بوجود المال على الاصل فالتمس القضا على الاصل
الوجوب عليه وما لم يثبت الوجوب عليه لا يوجد شرط صحة الكفالة فلا يثبت
واذا ثبت انه لا يمكن اثبات الذي على الكفيل في الكفالة المطلقة ادعى الامر ولم
الا باثبات الذي على الاصل انتصب الحاضر خصا عن الغاية في اثبات الذي على
الغاية لانه اذا كفل بالمال معلوم امكن القضا عليه بدون القضا على الاصل
معلوم ومعروف ببنائه واذا كفل بالمال مجهول لم يصح ما لم يكن على الاصل لان ^{المجهول}
محتاج الى التعريف والتعريف انما يحصل بان كان على الاصل فيصير كانه قال
كان لك علي فلان مال مثاله رجل قال عبدي الذي في الدار حر ان كان في الدار ^{عتق}
والا فلا ولو قال سالم عبدي الذي في الدار حر عتق سواء كان في الدار او لم يكن لان
في الفصل الاول العبد مجهول فالحاج الى التعريف بكونه في الدار وفي الفصل الثاني
هو معروف ببنائه فلم يحتاج الى التعريف بكونه في الدار لما ذكرنا في الايمان ان اللفظ

في الغائب المجهول معبر ويصير سوطا كما في قوله المراه التي تزوجها ^{طالق}
وفي المعروف لغوكا في قوله هذه المراه التي تزوجها طالق وهذه المسألة هي ^{موت}
مسألة الكفالة المطلقة مما بحثنا فيها في اثبات الذي على الغائب اذا خاف الطالب
الشهود او غيبتهم قبل رجوع المطلوب يتواضع مع رجل ويدعي عليه مثل هذا ^{الكفالة}
فيقر بالكفالة ويترك وجوب المال على الاصل او ينكر الكل فيقيم الطالب البيه ^{على الذم}
او عليه ما تقبل ويتضي على الكفيل والاصل الغائب ثم في الكفالة المطلقة ان ادعى
بامر وادى الكفيل المال يرجع بما ادعى على الاصل لانما ادعى الكفالة بامر لم يصح ^{القضا}
الا بما ادعى على ذكرنا وقد قضى دينه بامر ف يرجع عليه ان ادعا الكفالة بغير ^{امر}
وادى الكفيل لا يرجع الكفيل على الاصل لانه قضى دينه بغير امره فكان مترعا
ولا لو شهدوا على الخوالة فهو كما ذكرنا في الكفالة بالخوالة المطلقة يكون قضا ^{اذا شهدوا}
الحاضر والغائب سواء ادعى الامر او لم يدع وان شهدوا بالخوالة المفيدة ان ادعى ^{الامر}
يكون قضا على الحاضر والغائب فاذا ادعى يرجع والكلام فيه اظهر لان المطلوب ^{وهو}
المحيل لو كان حاضرا لم يكن للطالب ان يخاصد بالخوالة توجب براه المحيل فكانت ^{غيبت}
وحضرت سوا في مطالبه المحار عليه وهذا قول علمائنا الثلاثة وقال زفر والقاسم ^{معين}
لا يبر المحيل بالخوالة كالكفالة وله ان يطالب بها لان المقصود بها التوثيق بحق الطالب ^{مفلسا}
وذلك في زياد المطالبة لا في سقوطها عن الاصل ولهذا لو مات المحال عليه
عاد الدين الى ذمه المحيل ولو برت ذمته لما عاد لان الباقط لا يحل اعود ^{قلنا}
قوله عليه السلام من اجل علي ملي فلينبع شرط الملاء ولو كان الذي على المحيل كما كان

لم يكن لا شتر الملاء فابده وقد ذكرنا ان اختصاص العبد باسم لا اختصاص
ذلك الاسم والحالة مشتقة من النقل والتحويل ومنه الحواله في الغراس بالنقل
من موضع الى موضع فكان موجها نقل الدين والشيء اذا انتقل من مكان الى
في ذلك المكان فلا يتحقق الحواله مع بقا الدين في ذمه الاصيل اما الكفالة
عن الصم وانما يتحقق الامع بقا الاول ولهذا يقال في العروبي على فلان
الف فلان كقولها ولا يقال علي فلان ولا فلان جوبل بها كما لا يقال في
لذا حفظه وقد حولتها الى موضع كذا وانما ياخذ المال من الجبل اذا مات
المحال علمه مفلسا لانه لم يرض بالحواله الا بشرط السلامة فاذا ارسل
الرضي فلا يلتزم الغد وغير الامر قابل فاذا فسخ جعل كان لم يكن كالرابع
المديون عبدا بدينه حيث يبر اعز الدين فان هلك العبد قبل التسليم عاد الدين
قار محمد راي ان المديون لو احواله على رجل علي ان الجبل يبري كان يبر الجبل
فان قلتم يبر اصح ما قلنا انه يجوز يبر ان يبر يهود الدين يموت المحال علمه مفلسا
وان قلتم لا يبر الجبل فهو محال لان الحواله كانت بهذا الشرط فاذا لم يصح
وجب ان لا يجب المال على المحال عليه حيث لم يلتزم الا بشرط فراغ ذمه الجبل
اذا كانت الخصومه في الحواله والكفاله بين الطالب والكفيل والمحال عليه اما
اذا كانت بين الكفيل والمكفول عنه بان قال الكفيل للمكفول عنه كذا
فلان عليك بامر كذا واديت ولي الرجوع عليك وقال المحال عليه للجبل
التي احلت بها فلان ماله عليك من الميراث بامر كذا واديت ولي الرجوع عليك

فجد الامر بالكفاله او الحواله او جد اصل الدين فاقام الكفيل بينه وبين
الدين والامر بالكفاله والاداء الى المكفول له قبلت وقضي على المكفول
لانه ادعى نفسه عليه مالا بسبب لا يمكنه التوصل الى اثباته الا باثبات
وبين الغايب كمن ادعى عينا في يد انسان انما له اشتراها من فلان الغائب
واقام بينه حيث يقضي بينته على هذا الطريق حتى اذا حضر الغايب وجد البيع
لم يلتزم اليه ولم يكلف المدي اعاده البينه كذا هنا اذا حضر المكفول له
وجد القبض من الكفيل لم يلتزم اليه ولم يكلف الكفيل اعاده البينه وهذا
لان الاسباب مطلوبة لاحكامها فمن يكون خصما في اثبات الحكم عليه يكون
خصما في اثبات سبب الحكم عليه ورجوع الكفيل على الاصيل لا يكون الا بامره
بالكفاله والاداء عنه اي الطالب بعد الكفاله فكما يكون المكفول عنه خصما
للكفيل في اثبات الامر عليه يكون خصما في اثبات الاداء الى الطالب والقضا
على الخصم للحضر يكون نافذا عليه وعلي الغايب وذكر في اختلاف زفر وبقوان
الرجل اذا غاب عن امراته فانها تهاجر رجل واخبرها ان زوجها قد ابانها
ان يزوجهامنه ويضمن المهر ففعل وقبلت ثم حضر الزوج وانكر الطلاق
وانكر امره للرجل شي ما اخبرها به ان تقول قوله وليس للمراه على
الكفيل شي عند اي يوسف لان الطلاق لما لم يثبت كان العقد الثاني باطلا
والكفاله المثبتة عليه كذلك كاحد الوارثين اذا اقر له عروفي النسب انه اخوه
حيث لم يشاركه في الميراث وقال زفر ترجع على الكفيل بالمان لان الكفيل

العقد الثاني وجوب المال عليه بسبب الكفالة واقراره حجة عليه فلو اقام الكفيل
البينة على الزوج بما ادعى الطلاق والتوكيل بالعقد الثاني والكفالة قبل
ولم يراه مطاله الكفيل والكفيل اذ ادى الرجوع على الزوج بما ادعى ان الكفيل لا يثبت الرجوع
قبل الاداء الى الزوج رجعت على الزوج للمال لما ذكرنا ان الكفيل لا يثبت الرجوع
على الزوج الا باثبات هذه الاشياء عليه فصار خصما في اثبات ذلك كله والله اعلم
باب الرجل يقول لغيره ما يا بعت فلانا واقرضته او ما اذ لك عليه فلي
اصل الباب ما ذكرنا ان الحاضر متى ينتصب خصما عن الغائب متى لا ينتصب وحرف
ان من لزمه اقراره قبلت البينة عليه ومن لا فلا وحرف اخر ان القاضي لا
مقتصر الان الاصل في الحوادث اضافة الى اقرب الاوقات ولا يدري انه هل كان
سببه سابقا ام لا الا اذا كانت الدعوى مع البينة فيجوز استدلال وقت السبب
وحرف اخر ان من التزم شيئا موصوفا بصفة لم يلزمه الا بوجود ذلك الموصوف
الموصوف لا يعرف الا بالصفة فاله توجد صفت لم يوجد فلا يلزم الكفيل
الا ما كفل على الصفة التي كفل عليها لان غير ما التزم لا يلزمه وحرف اخر ان
الكفالة بالمال اضيفت الى سبب وجوبه جازعنا وقال الشافعي لا يجوز
بن اي دليل لانه التزم المال بالقول فلا يحتمل الاضافة بالتزامه بالشروط لان
الوقت فيه معنى التعليق بالشروط والتزام المال بالكفالة لا يحتمل التعليق
كالمعلق بدخول الدار او كلام زيد او في المطر بوجه ان عدم لواضاف الكفالة
الى موت المطلوب كان صحيحا ولو اضاف الى موت غيره لم يصح ولا فرق بين

لا وكل واحد منهما كما ينفي وجوده في الحال ولانه التزم المال بفعله يعتقد
تمام الرضي في جهالة المتفاحشة لم يصح التزامه كالتزام سائر المعاصيات
وبما ان جهالة المتفاحشة انه مجهول جهالة الجنس والقدرة والصفة
جهالة ابلغ من هذا ثم جهالة المكفول عنه تمنع صحة الكفالة بهذا الصفة
يقول ما يا بعت به احلا او ما غصبك احد من الناس فكل ذلك جهالة المكفول به
بل اول لان التزم بالعقد المكفول به وحجتها قوله تعالى ولمن جابه حل بغير
وانابه زعيم فهذا المنادي اشار من الالتزام بالكفالة الى سبب وجوب المال
وهو الحلي بصواعق الله وانما نادي بامر يوسف عليه السلام وما اخبر الله به
من قبلنا فهو ثابت في شريعتنا حتى يقوم دليل النسخ غير ان الشافعي يقول
بيان العمل لمن ياتي به وعندي من ابق عبده فخطب جماعه وقال من جابه منكم
فله عشرة كان صحيحا الكفالة استدلنا بزعامة المنادي بقوله وانما
زعيم ولا حاجة بنا الى معرفه طريق وجوب ذلك المال لان العمل بحجته على من وقع
فاما الوجوب على الكفيل بسبب الكفالة الا انه يقول لم يكن هذا كفاية على الحقيقة
لان المكفول له مجهول وانه تمنع صحة الكفالة والمعنى فيه ان التزام المال بالكفالة
نظير التزام المال بالاقرار من حيث انه التزم لا لمقابل الزام على من يلزم له
المقربة لا تمنع صحة الاقرار فليكن التزم بالكفالة وجواز الكفالة في الاصل
الناس والحاجة ما ماله الى اضافة الكفالة الى سبب وجوب المال ولهذا
جوز العلم الكفالة بالدر وهو مضاف الى سبب الوجوب بالاستحقاق وكذا ان قال

كملت ما اصابت من هذه النجدة التي شجرت زود خطا جاز يلف
النفس لم تبلغ وان كان مضافا الى وقت البرد او الموت لان الوجوب
يتقرر عند حسن الواجب به مقدار ما يلزم محموله ولا مقلد ما يلزم
بالورك مجهول فاعلم ان مثل هذه الاضافه والجهالة لا تنفع صحة الكفالة
لان الجهالة لا تغير ما زود نفسها بل الاضمار الى المتارعة وكذلك
مع اشتراط اخبار النعمان وبيان من كل واحد منها جاز مع جهالة المبيع
من انتم لعدم الاضمار الى المتارعة مع تعيين من له الجار وهذا لا يفي الى المتارعة
بعد ما ثبت له الحق على الاصيل بالحج او بعد ما قضي القاضي له به عليه
لان النكاح منفية على التوجه الا ترى انه لو قال علي ما لك عليه ولم يسم كنه
يجوز ان تنتفع صحتها بمعنى الخطر لانه موجود في كل حاله اذ لا يدري
بطالب الاصيل او الكفيل والفرق بين المعينين ان وقت المطالبة يكون
سببا لتوجه المطالبة بالمال عليه بان يكون وارثه فلها وجه اضافة
اليه وموت غيره لا يكون سببا لذلك فلم نصح اضافة اليه ولا موت
المديون سببا لوجوب المال لانه محل به الدين لما موت غيره لا يوجب
علي المديون وكذا كلام زيد او دخول الدار لانه ليس بسبب لوجوب
فتمحض تعاقبا بالشرط ولا يكون التزاما فاما هنا اضافة الاضمار الى ما هو
لوجوب المال وهو المباح والذوب والتضام يكون التزاما صريحا وهذا
ان تعليق الكفالة على الوقت جاز لان مضي الوقت يجوز ان يكون سببا لوجوب

ان كان الدين موجلا اي مضي اذ اعرفنا هذا والمحرم حل قال الاخ
اضمن لفلان عني ما قضي له به علي او ما ذاب لي علي او ما الرمني ففعل
المكفول عنه فاقام المكفول له البيه ان له علي فلان فلم يثن الكفيل
خصم حتى يحضر الغايب لانه لم يدع ما كفله لانه انما كفله يدعي هو
بصفه وهو ما يقضي به له علي المكفول عنه بعد الكفالة او يلزمه باقراره
بيته قامت عليه ولم يقبل الوكالة عن الغايب في الخصومة فلا ينتصب
عنه لان ما يدعي علي الغايب ليس بسبب لما يدعي علي الحاضر واذا لم يكن
ولم يثبت له عليه شيء لا يثبت علي المكفول عنه شيء الا ترى ان الكفيل لو اقر بذلك
الدين لا يؤخذ منه لم يكفل به فكيف تقبل البيه بشي لو اقر به لا يؤخذ منه
بخلاف ما لو كفله عن حل بكل ماله عليه ثم ادعا الطالب علي الكفيل بما به
له علي المكفول عنه حيث تقبل لانه كفله بكل ماله عليه فانه ما ثبت علي
المكفول عنه الا بصير الكفيل كفيلا به فينتصب خصما وهذا انما كفله بمال
موصوف فانه ثبت الصفه لا تتحقق الكفالة ولانه ثم كفله بماله عليه في الحال
وقد اثبت على الدين في الحال وهذا انما كفله يدعي في المستأنف ولم يثبت ذلك
وكذا هذا في الذوب والذوب لان الذوب في لسان اهل الكونه هو القضا
الوجوب وكذا لو اقر الكفيل ان له علي الغايب الف او قال علمت ان علي
الف لكن لا ادري متى له فانه لم يجبر على الاداء لعدم ثبوت الوصف الذي قيد
الكفالة به ولو اقام المكفول له البيه على دين وجب له عليه بعد الكفالة او اقام

البينة انه كان له عليه دين قبل الكفالة وانه قدمه بعد الكفالة للقاضي الكونه
فلان رفلان واقت عليه البينة بالف كانت لي عليه قبل الكفالة وقضي بها واقام على
ذكر بينه على الكفيل الا ان يقضي بالمال على الكفيل والمكفول عنه لانه يدعي الوصف
الذي قبل الكفالة به ولا يمكن اثبات ذلك على الكفيل لاثبوتة على المكفول عنه ^{فكان}
الاثبات على الاصل سبب اثبوتة على الكفيل فانصب الكفيل خصا عن الغايب
الا ترى ان الكفيل لو اقر به صح اقراره واخذ به فلما اذا اندخل في الاول
وفي هذا الكفالة بامر وبغير امر سواء قلنا في الباب المتقدم الا انه لم يمت
كانت بامر رجح ومتي كانت بغير امر لم يرجح ولو ان المكفول له هو الغايب
ووقت الخصومة بين الكفيل والمكفول عنه فاقام الكفيل البينة على المكفول
انه كفيل عنه فلان ما ذاب له عليك بامر وكذا بوايت وانكر
المكفول عنه جميع ذلك واقر بالذوب وانكر الا اذا قبلت البينة عليه وقضي له ^{علي}
المكفول عنه وبقبض المكفول له حتى لو حضر وانكر لم يلتفت الي انكاره ^{لما قلنا}
واذا قال الرجل ما ذاب لك علي فلان فهو علي ورضي بذلك الطالب قال ^{فقال} الطالب
علي العزم وقال الطالب لي عليك فلان وقال الكفيل ليس لك علي شي قال ^{فقال} الطالب
المطلوب لان الطالب يدعي عليه الزيادة وهو ينكر ثم ما اقر به المطلوب يلزم ^{الكفيل}
لان القاضي يقضي عليه باقراره فيحقق الذوب في هذا القدر بقضا القاضي كما
يحقق ان لو قامت البينة فيكون ذلك لا رعا على الكفيل فان قيل في هذا الزام الكفيل
بقول المطلوب قوله ليس بجد علي قلنا ليس كذلك لانه يجب المال على الكفالة

لانه لما قبل الكفالة بالذوب مع علمه ان الذوب قد حصل عليه باقراره
صار ملتزما لذلك بحالته ولذا لو قال ما اقر لك به فلان من شي فهو علي
او ما صار له عليه فهو علي وهذا لا استحسان والقياس ان يجب على الكفيل شي
لذا انكر الوجوب على المطلوب ما لم يقر البينة على ذلك لسا ذكرنا ان اقراره حجه
في حقه خاصة قالنا ثبت باقراره ثابت عليه دون غيره ولهذا لو قال مالك ^{عليه}
فهو علي لم يلزم الكفيل شي باقرار المطلوب لكن تركنا القياس للتخصيص من الكفيل
في الكفالة على ما يقر به المطلوب او على ما يذوب عليه مطلقا من غير تقييد ^{الذوب}
بشي بخلاف قوله مالك عليه شي لانه كفيل بواجب عليه وقت الكفالة وباقرار ^{بعد}
ذلك ثبت الوجوب عليه لكن لم يبين في حق الكفيل انه كان واجبا وقت الكفالة
لان الاقرار اخبار في حق المقر لكن في حق الغير جعل انشا كاقرار المرحض ^{في حق}
غير ما نصحه بخلاف ما سبق لانه انما كفيل بما يقر به في المستقبل او ما يلزمه ^{به}
في المستقبل وذلك ثبت باقراره حتى لو قال ما كان اقر به لك فلان امر ^{فهو علي}
فقال المطلوب قد اقررت له امر بالف ووجد الكفيل ذلك فلا شي على الكفيل
لانه كفيل بال سبق الاقرار به من المطلوب على الكفالة وذلك لا يبين باقرار ^{المطلوب}
بعد الكفالة في حق الكفيل لانه متهم في ذلك الا ان تقوم البينة على اقراره بذلك
فحينئذ يثبت لان الثابت بالبينة كالثابت معاينه ولو قال ما قضي لك ^{علي فلان}
فهو علي ثم اقر لا يلزم الكفيل حتى يقضي على المطلوب باقراره لانه كفيل بان يقضي
فالم يقضي به لم يوجد الشرط الذي التزم الكفالة به ولو قال ما اقر لك به من شي

فقد علم فقامت عليه انها قرض الكفالة بالفتح ثم لم يلزم الكفيل الا ان يقر
 بعد الكفالة لان هذا اللفظ انما يدخل فيه اقرار يكون منه المستقل
 لا ما كان في الماضي وما قضي به القاضي على المطلوب فتكونه عن اليقين لم يلزم الكفيل
 لانه بدل عند اي حيفه وعند ما هو قائم فقام الاقرار لضرورة فصل الخصومة
 وذلك في حق الخصمين دون الكفيل فاذا لم يكن للاقرار في حق الكفيل لم يلزمه
 رجل قال لا خراضر لفلان فمن ما يبيعني او اضربه ما اقرضني واذا انبى
 وقاب المكفول عنه فقام المكفول له اليه انه باع فلا تاعبد اي كذا بالف
 بعد الكفالة ودفع اليه او انه اقرضه القاضي القاضي بذلك على الكفيل
 جميعا لان النان مفيد بصفه وهو البيع او القرض ولا يمكن النقا على الكفيل
 على الغايه فان تصب الحاضر خاصا عن الغايه والكفالة بامر وبغير امر هذا
 سواء الا ان في الامر يرجع وفي غير الامر لا يرجع على ما ذكرنا ولو غاب المكفول
 الخصومه بين الكفيل والمكفول عنه واقام الكفيل بينه على المكفول عنه ان المكفول
 اذابه الفاوانه قضاها عنه وكانت الكفالة بامر والمكفول عنه محدد ذلك او
 بغير بالدين ومحمد النقا قضي بالمال للكفيل على المكفول عنه وكان قضا على الغايه
 بقضه على ما ذكرنا غير مره واذا قال لرجل بايع فلانا فابيعه به فهو على
 وصار كفيل لا ضافته الكفالة الى سبب الوجوب على ما ذكرنا وسواء وقت ذلك
 وقتا او بوقت او غير نوعا من السلع او لم ينع الا ان في الوقت يراه في هذا
 في ذلك الوقت حتى لو قال ان يابيعه اليوم فباعه في الغد لم يلزم الكفيل لان

مفيد في حق الكفيل لكن اذا ذكر مبايعته في اليوم فذلك كله على الكفيل
 لان حرم ما يوجب العموم فاذا لم يوقت فهو على العموم فاذا بايعه مره بعد مره
 كان على الكفيل ما لم يخرج نفسه عن الكفالة وسوا بايعه بالتقود وغيرها
 فهو لازم للكفيل فان قال الطالب بعتة متاعا بالف وقبضه مني وصرفه
 على ذلك محمد الكفيل فلا شيء عليه فبا ساحتها تقوم اليه انه بايعه بعد
 ودوي اسد بن عمرو عن اي حيفه انه اخذ بالقياس ووجهه ان وجوب
 على الكفيل بان يشا مبايعته يفسد الكفالة وذلك لا يظهر في حق الكفيل
 باقرار المطلوب لان قوله حجه عليه دون الكفيل ولو انكوا المطلوب
 والكفيل لم يلزم واحدا منهما شي فاذا اقر المطلوب لم يلزمه دون الكفيل لان
 الثبوت بحسب الحجه واذا قامت اليه لزمها لكنه استحسن فقال الكفيل
 ضامن لان المطلوب مع الطالب تضاد قاضي المبايعه في حال بل كان
 لانها لو انشأ المبايعه لزم الكفيل ومن اقر بما يملك انشأ يقبل قوله
 حق الخبير لا تنقأ التهمة كالوكيل قبل العزل اذا اقر بالبيع والمطلق
 انقضا العده والمولى قبل مضي المدة اذا اقر بالرجوع والرجوع بوضوح ان
 كانا صادقين فقد تحقق السبب في حق الوكيل وان كانا كاذبين فتصادفهما
 كالانشاء الاتري انه لو كان قال ما لزمه لك من شيء فانا ضامن به لزمه ما اقر به
 المكفول عنه بهذا الطريق وعلى هذا القول بعتة ما يملك بين النكاح
 وما يفتق فهو على الي العدم ثم قباعه مره عبدا عتقها به ثم باعه عتقها به

لزمه المالا فان باعه بعد ذلك شيئا لم يلزمه لان لم يكمل الاصل
ولو قال اذ باعته شيئا فهو علي لزمه الاول والثاني لان اذا انتفى ^{التعدي}
ولا التكرار وانما تناول مره واحده بخلاف ما لو قال كما بعته ولو قال
بعه ولم يرد علي فباعه لم يلزمه شي لان شيوه ليس بخاص ولو
قال متي بعته ببعافا ناضا من ثمنه فباعه في صفتين كل صفة ^{اولا} ^{لزمه} ^{باعتها}
الاول لان الشرط ومتي للوقت كما اذا وليس فيه ما يقتضي التكرار ولو قال
ما بعته من قبلي فهو علي فباعه ثوبين فهو علي او حظه لم يلزمه شي ^{بالقبول} ^{لزمه}
ولو قال ما اقضت فاعلي او ما بعته فعلي فقبيل به ولو قال ما دايته اليوم ^{بالقبول} ^{لزمه}
لزمه الغرض ومن البيع لان اسم المداينه تناول الكراهه عبارة عن ^{الدين} ^{لزمه}
الاخرى لان امر الكتاب والاستشهاد جابا باسم المداينه وعم الكل ولو قال
فلانا اليوم ببعاف فهو علي فباعه غير واحد لم يلزمه شي لان المكفول ^{لزمه}
وانه منع صحه الكفاله كجهالة المقر له ولو قال لقوم مخصوصين ما بايعتوه ^{لزمه}
فعلي فبايحه او ليك القوم لزمه ولا يلزمه ما بايحه غيرهم لان المكفول له
او ليك القوم معلوم وفي حق غيرهم مجهول فلا يصح الا المعلوم لان ^{المعلوم} ^{لزمه}
لان منع صحه الكفاله في المعلوم لان ما يلزمه بالكفاله لو احدى ^{لزمه} ^{لزمه}
ولو قال ما بايحت فلانا من شي فهو علي فاسلم اليه درهم في طعام او باع ^{لزمه} ^{لزمه}
لزمه لانه قد باع لان السلم نوع بيع ولهذا قال ابو حنيفة اذا وكل بيع ^{لزمه} ^{لزمه}
طعام صح ونفذ علي الموكل وعند ما لا يصح لان غير البيع والتوكيل ^{لزمه} ^{لزمه}

الي البيع بالنفود ولو وجد البئيل والمكفول عنه البيع فاقام البئيل ^{لزمه}
احد ما يصير الاخر مقضيا عليه علي ما ذكرنا واستشهد محمد في الكفا ^{لزمه}
مسائل واراد بها الاحتجاج علي بشرية ان القضا علي يجوز ان كان ^{لزمه}
اثبات الحق علي حاضر ولا يمكن اثباته الا بالقضا علي الغايب وعند ^{لزمه}
فقال لا تري انه لو قذف رجلا فادعي المكذوف حد القذف وادعي القاذف ^{لزمه}
عبد فلان فاقام المكذوف والبينه انه اعتقه حيث يقضي بعقده ^{لزمه} ^{لزمه}
وان كان الموي غايبا لان المكذوف لا يمكن اثبات القذف علي الحاضر ^{لزمه} ^{لزمه}
علي الغايب قال في الاصل لو ان قايلا قال لا اقضي بالعقود ^{لزمه} ^{لزمه}
ان لا يقضي بالحد بقضا كان باطلا لان في ذلك ابطال حقوق المسلمين ^{لزمه} ^{لزمه}
لاخرين الزانية حتي صار قاذفا لامه وامه مبيته وادعي القاذف ^{لزمه} ^{لزمه}
فلان واقام الاخر البينه ان امه فلانة بنت فلان القرشية حد القاذف ^{لزمه} ^{لزمه}
قضا بالنسب علي الغايب وكذا لو مات رجل وترك هيراثا فادعي رجل انه ابن ^{لزمه} ^{لزمه}
فلان س فلان الفلاني حتي اجتمع علي اب واحد وان واثته لا يعلمون له وارثا ^{لزمه} ^{لزمه}
قضي بالنسب وان لم يحضر اباهم ولا وكلاتهم وان كان فيه قضا بالنسب ^{لزمه} ^{لزمه}
وكذا لو مات رجل فاقام رجل البينه ان امه وامه كانا مملوكين له واعتقتهما ^{لزمه} ^{لزمه}
لهما هذا الولد وهو مولود ووارثه وعصبته لا يعلمون له وارثا غير ^{لزمه} ^{لزمه}
ودفع الميراث اليه وقضي بعقوبتيه وامه واخوته المولودين بعد ذلك وان كان فيه ^{لزمه} ^{لزمه}
قضا علي الغايب وكذا عبد ما ذون له عليه دين فقال رجل لرب الدين انا ضامن ^{لزمه} ^{لزمه}

عليه ان ينفذ مولا وقد كان اخذ رب الدين العبد مخافه ان يقتله ^{للولي}
ولا يقتله علي بعد فلي رب الدين يسلم ثم اقام رب الدين البيه ان يولده ^{اغتنق}
وان له عليه من المال كذا وكذا والمولي والعبد غايبا نقي بالعتق ^{وان كان}
غايبا ويلزم المولي قومه العبد لرب الدين العتق ويضمن الكفيل المال ايضا ^{لان}
بكم ان يلزم الكفيل المال لا بعد اثبات العتق علي المولي فان حضر المولي وانكر
العتق لم يلتفت اليه ويعتق العبد ولا تعاد اليه وقد نأظر من ^{خاله}
وقد كان بعض العلماء ياتي تنصا بالخاصة عن الغايب في هذه ^{المسائل}
كلها ولا يقتضي علي الخاص في الم حاضر الغايب وهو القياس الظاهر ^{الا}
نقول بان غلب الخصومات يتصل طرف منها بالغايب فلزم جعل الخاص ^{خاصا}
ادبي الي ابطال حقوق الناس وله علم الابواب المتفرقة
باب من الشفعة التي تكون احق من الهبة اصل الباب في الخلاف في وقوع
بين المملك والمملك في جهه الملك والسبب الذي حري بينهما كان القول قول ^{المملك}
مع نفيه والبيه علي المملك لانه استفاد الملك من جهه المملك ولو انكر
التكليف اصلا كان القول قوله فاذا انكر التكليف بالسبب الذي ادعاه المملك ^{كان}
القول قوله ايضا وهذا فيما بينهما اما في حق غيرهما القول قول المملك ^{لان}
قولهم في حقه وحرم احرام الواهب حق الرجوع في هبة من الاجني
عندنا وقال الشافعي لا يرجع له لقوله عليه السلام لا يرجع الواهب ^{هبة}
الا الواهب لولده وفي رواية قال لا يحل وقد بقي الرجوع احرما ^{للمعسر}

الاقتل علي ارتكاب المحرم شرعا وقال عليه السلام العايد في هبته كالعايد في قبه
وفي رواية كالكلب يقي ثم يعود في قبه والعود في القبر حرام فكذا الرجوع
في الهبة والمعني فيه ان الهبة عقد تملك فمطلقه لا يقتضي الرجوع فيه كالباع
وهذا لان الرجوع يضاد المقصود بالتملك والعقد لا ينعقد موجبا
ما يضاد المقصود به وانما ثبت حق الرجوع قبل تمامه كافيها بين الوالد ^{والولد}
باعتبار ان الولد كسبه كعبد فصار كالهبة من عبد قيل في معنى قوله تعالى
ما اعني عنه ماله وما كسبه اي وما ولد وقال عليه السلام وان ولد من كسبه ^{اوانه}
بعضه فلا يبع اخراجه عن ملكه يجعلها في حرره وهذا لا يوجد فيما الاجانب ^{بين}
فتم الاخراج وهو معنى قوله ليس بين الواهب والموهوب له جزويه فلا يرجع
احدما فيما يهب لصاحبه كالاخير ولا يبعد ان يختص الوالد بالاثارة
الولد فيه كالتملك بالاستيلاء واحتجنا في ذلك حديث عمر رضي الله عنه
لانه روي ابراهيم عنه انه قال من وهب لذي رحم محرم هبة فقبضها ^{فليس}
له ان يرجع فيها وعز عطا ومجاهد عن عمر رضي الله عنه انه قال من وهب ^{هبة}
لذي رحم فليس له ان يرجع فيها ومن وهب هبة لغير ذي رحم فله ان يرجع ^{يرجع}
ما لم يهب عنها والمراد بقوله لذي رحم المحرم وقد دخل في بعض الروايات ^{فعر}
رضي الله عنه اما ما في المسلمين وعن علي رضي الله عنه موقوفه عليه ومرفوعة اليه
انه قال الواهب احق بهبته ما لم يهب عنها والمراد حق الرجوع بعد التسليم ^{لانها}
لا تكون هبة حقيقة قبل التسليم واذ افتتيا الي الواهب علي معني انها كانت كالأجل

يقولنا كذا خبر فلان الخازن كان قد اشتراه منه فانه مد الحكم الى جود
العوض اليه وذلك في حق الرجوع بعد التسليم وفي قوله تعالى فجيوا بالحسن
اوردوها ما يدل عليه المراد بالتخي العطي وقيل المراد بالتخي السلم الاول
اظهر لان قوله اوردوها يتناول ردها بعينها وانما يتحقق ذلك العطي
وقال القائل تحتهم بضوا لا يدينهم اي عطاياهم وفي حديثي ^{صلى الله عليه}
عن النبي عليه السلام من وهب هبة ثم اراد ان يرجع فيها فليوقف وليعرف ^{في}
في الرجوع وعن فضالة بن عبيد الله جليين اختصا اليه قطلا احدهما
وهبت لهذا بازيا لثني ولم يشي فانما يرجع فيه فقال فضالة لا يرجع
اليه الا النساء والاشجار من الناس اردد وعن اي الدردار رضي الله عنه
قالا الواهبون ثلثة رجل وهب علي وجه الصدقة فليس له ان يرجع فيها
ورجل استوهب فوهب فله ان يرجع فيها ما لم يعوض ورجل وهب
بشرط العوض فهي دين له في حياته وبعد موته والمعني فيه انه يمكن
للخلل في المقصود فيمكن العاقد من الفسخ كالشترى اذا وجد بالبيع عيبا
وبينه ان المقصود من الهبة للاجنب العوض والمكافاة والمرجع في ذلك
لان الانسان يهدي الي من فوقه ليصونه بحاجه والى من دونه ليخدمه
من مساوي يعوضه واليه اشار رسول الله صلى الله عليه وسلم في قوله لو نذرت ثوبا
بشي صدقة ام هبة فالصدقة ينبغي بها وجه لله تعالى والهبة ينبغي بها وجه
الرسول وقضا الحاجة ومنه يقال الا نادى في فروض وههنا

٢٧٧
الرجوع ليس من مقتضيات العقد عندنا بل التكرار للخلل في المقصود
من العقد على ان المتعارف كالمشروط ولا يقال انما يقصد العوض بالخيارات
اما المقصود بالهبة اظهار الجود والسخا والتودد والتجيب وقد حصل
لانقول العوض في الخيارات مشروط وفي التبرعات مقصود ومعني
الجود مقصود ايضا وانما يمكن الخلل في بعض المقصود وانما كان
للفسخ مع ان اظهار الجود مقصود به كرم الخلق ولهذا يقول الرازي
لا يكون كرم الخلق فاما مقصود طيبه النفس العوض ومعني التودد انما
بالعوض كما قال عليه السلام تعادوا تحابوا فان البقاء على مقتضى وجود الفعل
للخائض كالمفاعلة واما الحديث فالمراد به انه لا ينفرد بالرجوع من غير
ولا تراخي الا بالو اذا احتاج الي ذلك فينفرد بالاخذ الحاجة وليس ذلك
رجوعا باعتبار الصورة وان لم يكن رجوعا حكما كما روي ان عمر رضي الله عنه
حمل جلا على فرس في سبيل الله ثم راي ذلك الفرس يباع فاراد ان يشتريه
فسال رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال لا تعود صدقتك والشركي
يكون رجوعا في الصدقة حكما والمراد لا يخل الرجوع بطريق الديانة
وهو كقوله عليه السلام لا يخل الرجل يوم من الله واليوم الاخر ان يبيت شعبانا
الي جنبه طوي اي لا يليق ذلك بالديانة والمروءة وان كان جابزا حكما اذا
عليه حق واجبت والمراد من الحديث الاخر التشبيه في معنى الاستقباح والاستقذار
الا ترى انه شبهه بعود الكلب وفعل الكلب موصوف بالقبح دون الحرمة

كلاهما لا يبطل بهد الا شيئا حق الشفع لكن هذا اذا كان حق الشفع
متحققا اما اذا كان موهوما استوفى الواجب حقه لان الموهوم لا يعارض
المحقق ثم اذا حضر الشفع استرد منه كالموابع للمشتري الذي ارعد
غيبه الشفع ثم حضر اذا عرفنا قال محمد رجل في يده دار يدعي انه
اشتراها من فلان ونقد الثمن والدار معروفة انها لفلان وادعي فلان
انه وهبها للمدعي واراد الرجوع فيها فالقول قول الواهب حتى كان له
الرجوع لانها اختلفا في سبب الملك الذي جرى بينهما ولو اختلفا في الملك
كان القول قوله فلذا اذا اختلفا في سببه فان قيل انه اقر بخروج الدار
عن ملكه وادعي لنفسه حق الرجوع فلا يقبل قوله كما لو ادعي انه باع بشرط
الخيار والمشتري ينها بانا حيث القول قول المشتري لانها قلنا انه اتفقا
على البيع واختلفا في زيادة شرط والمشتري ينكرها فكان القول قوله
اما هنا انكر البيع اصلا فكان القول قوله فان لم يقض القاضي له بالرجوع
حتى حضر الشفع اخذها بالشفعه وبطل حق الواهب لانها ملك المقر له
واليد له بتوافقه والمقر اقر بنفاذ تصرف المقر له وهو اقر بثبوت حق الشفع
فينفذ اقراره وحقه مقدم على حق الواهب الا ترى انه لو باع الدار وهدبها
من غيره او اقربها لغيره بطل حقه اقضي ما في الباب انه انكر حق الشفع
مقر بنفاذ تصرفه وتسليطها بابه على التصرف وابطال حقه في الرجوع ولهذا الشفع
بطل حقه بالافوار وان انكر صحه اقراره ولا حق للواهب في الثمن اذا اخذها

كلاهما لا يبطل بهد لان الهبة غيب لغير المحرم
ملكاً وعقد فلا يملك الرجوع كما لا ينال اذ هب لايه وهذا
لان المقصود صل الرحم وقد حصل وفي الرجوع فطبع الرحم
واليه الاشارة في قوله تعالى واتقوا الله الذي تالون به الارحام
اي اتقوا الارحام ان تقطعوا لها وقال تعالى وتقطعوا ارحامكم
او ليكن الذين احسنهم والمواد الرحم المتناكح المحرمية وعن ابيهم الرجل
والمرء كذا في الرحم المحرم وهذا لان ما بينهما من الزوجية نظير القرابة
القريبة ولهذا يتعلق بها اليوات من الجانبين من غير حجب ومنع قول
شهاده احدهما لصاحبه والمقصود بالهبة حصل وهو تحقيق
من السكن والازدواج والالف في المودع في الرجوع في الهبة ابتاع
والنفقة بينهما والزوجية لمعني الالف والمودة فلا يجوز لاحد منهما
علي ما بضاده وهذا هو المانع من الرجوع بين القربايات ولا معني لما ذكر
لانه لو وهب لكاثبه ومعتقه لا يرجع وهو كسبه ايضا وهذا لان الولد
كسبه لامله بخلاف عبده واما الحديث فقد قيل معناه ولا الوالد لان
الا تذكركم يعني ولا قال له تعالى لا الذين ظلموا منهم اي ولا الذين ظلموا منهم
قال له تعالى وما كان لهم من ان يقتل مومنا الا خطاي ولا خطا والمواد
الوالد فانه ينفرد باخذ الا ان حق الواهب في الرجوع لان حق الشفع القوي
الواهب لهذا يبطل حق الواهب بحدوث الريادة في الموهوم في بيعه

بالشفعة لان حقه معصور على العين فان سلم الشفع الشفعة كان الواهب الرجوع
لان المانع حق الشفع وقد زال ولو كان الشفع غايبا وحضر الواهب وطلب
الرجوع فقبلي به لان حقه ثابت وحقه يظهر ما لم يطلب وحي لا يطلب
فلا يمنع القضاء حق ثابت ظاهر الامر وهو مخصصا فيما لا يتصرف به
صاحب الحق الموهوم فلو قبض الرجوع ثم حضر الشفع وطلب نقض الرجوع
ودفع الى الشفع ودفع الثمن الى الموهوم له لانه حين اقر له بالشفعة كان
جائزا لقيام الملك له وتسليمه من جهة المقر على التملك الا انه يوم من التسليم الى
الواهب لعدم علمنا بحق الشفع فاذا طلب استند التصديق في وقت
فظهر ان حق الشفع كان ثابتا وقت اخذ الواهب الا ترى ان المشتري
اذا اقر بخروج الدار عن ملكه بالبيع وكذبه البايع واسترد الدار ثم حضر
فانه ياخذ الدار من البايع وكذا لو ادعي عينا في يد انسان فادعي انها وبيعها
في يد ثم اقر بها للمدعي فانه يومر بالتسليم الى المدعي فلو سلم اليه ثم تغير
فانه يومر بالتسليم اليه ولو سلم الشفعة الى الواهب لزال المانع من
ملكه ولو ادعي ذوا اليد انه استراها من فلان على ان البايع بالخيار ثلثة ايام
ونقده الثمن وادعي فلان انه وهبها له وحضر الشفع فانه ياخذها
لخيار فان قيل وجب ان لا ياخذها الشفع لان صاحب اليد مع المانع اقر
عليه لانه لا شفعة للشفع لان صاحب الدار اقر بالهبة ولا شفعة فيها والمانع
بالبيع بشرط الخيار للبايع ولا شفعة فيه قيل له صاحب الدار اقر بالهبة والتسليم

الى الموهوب له فكان مفرقا بثبوت الملك للمقر له ونفاذ تصرفه واقراره
بثبوت الملك له اقرار بعدم الخيار له فيصح اقراره بعدم الخيار له والمقر له
مقر بالشري وقد سقط الخيار باقرار المقر له بالشري عند سقوط
باب ما يكون فيه الشفعة وما لا يكون من الميراث وغيره اصل الباب ان
البيع لا شفعة له ومن اشترى واشترى له فله الشفعة لانا لو انشأ حق
في الوجه الاول لادى الى التضاد والتناقض لانه يودي الى ان يوجب له ملكا في
بيع وغيره في وقت واحد لان حق الشفعة بانقطاع حق البايع ومنع
البيع فثبت حق الشفعة له معلق بانقطاع حقه وانه محال ويؤدي
مسلا ما باع بحكم البيع ومتسلا بحكم الشفعة وبين كونه موجبا
ومستوجبا ومسلا ومتسلا في وقت واحد وتضاد ولانه لو ثبت له حق
الشفعة لامتنع من تسليمه الى المشتري بعد ما التزمه بالعقد لان حق
الشفيع مقدم فيصير ساعيا في نقض ما تم به وهو الملك واليد ايضا
للمشتري وفي الوجه الثاني لا يودي الى التضاد لانه يستوجب الملك الشري وبالشفعة
وهذا لان الشفعة باظهار البايع الرغبة في الدار لاناظهار الرغبة فيها
اظهار الرغبة فيها فلا يكون ابطالا للشفعة اما البيع اظهر الرغبة فيها
ولان البايع يلتزم العهد بالبيع فلو اخذ بالشفعة كان مبطلا ما التزم
العهد والمشتري يلتزم الثمن بالشري وهو لاخذ بالشفعة بقر ما التزم بالشري
وحرفا حرم ان لشفعة تثبت لتحويل ملك اليد كما تثبت لتحويل ملك العين

ومن لا يملك الشري لا يملك الاخذ بالشفعة اذا عرفت هذا قال محمد بن عبد الله
عليه دين لا سيل لمولاه علي شي ما في يده سوا كان الدين قليلا او كثيرا حتى يفتي
لان المولى مع العبد في كسبه كالوارث مع المورث لان ثمة الورثة قاهون
المورث بحكم القرابة وهذا المولى خلفه بحكم الملك ثم الوارث لا يفتي اخذ
التركة ما لم تفرغ حلجه لليت فكذا المولى فان كان يده دار قيمتها الف والدين
الف او كانت قيمه الدار الفين والدين الف وطلب الغرماء من القاضي
بدينهم باعها القاضي جميعها وان كان بعض الدار في حقه نظر للعد
التفتيش في الاعيان عيبا اذا باعها القاضي والمولى شفيعها كان له اخذها
بالشفعة لانه لم يبيع ولا يبيع له لانه لم يبيع حقيقة ولا يبيع له بامره
حكما وانما باع القاضي عليه سوا اقرارا او ابا وهذا لا يكون العدم عليه
ولا يبيعه من المثل ما لم يقض دين الغرماء فرق بين هذا وبيننا اذا لم يكن على
دين حيث لا يكون للمولى شفعة اذا باع العبد والفرق ان الاخذ ^{بدين} غير
لانه لا يبيد ملك الرقبه ولا ملك النصف وهذا لو اشترى منه لا يجوز
هنا فانه مفيد وهذا لو اشترى منه جاز فان قيل وجب ان اخذ ^{بالدار} نصف
بالشفعة دون النصف لان النصف مشعول بالدين والنصف فارغ ^{ولو كان}
الكل مشعولا اخذه ولو كان فارغا لم ياخذ شيئا فلا يملك اخذ النصف ^{القاضي}
لا يملك اخذ الكل اذا كان فارغا قيل له لما استحق النصف استحق النصف ^{الاخر}
يتصرف المشتري بتصرف النصف عليه الا ترى انه لو اشترى رجل دارا

ليس للشفيع اخذ نصيب احد ابا عدل فاعل للضرر عن المشتري بتصرف النصف ^{عليه}
بخلاف ما لو اشترى عامه من واحد حيث يكون للشفيع اخذ نصيب احد ^{المشتريين}
لانه لا ضرر على احد لقيام الشفيع مقام من اخذ نصيبه فلا تتفرق ^{الشفعة} كافي
ولان سبيل استحقاق الشفعة في بعض الدار يكفي للتقدم واخذ كلها بالشفعة
دار فيها منزل للرجل واي جنبه منزل اخر في تلك الدار وحايط المنزلين مشترك بينهما
وفي الدار منازل سوي هذين المنزلين ولما ذل كلها طريق في الدار اي باعها ^{الاغنى}
والدار في ذر غير نافذ وفي الدار دور اخر فباع رباحا للمنزلين منزله
فالشفعة للشريك في الحايط في جميع المنزل لان شركته اعم لانه شريك ^{في البيع}
لان حصه البايع من الحايط دخلت في البيع وعن زفراته احق بالشفعة ^{في الحايط}
خاصه وما سوي ذلك من المنزل هو واهل الدار فيه سوا وهكذا لو اشترى ^{الزوج}
في ذلك الموضع خاصه الا ترى انه لو جمع في البيع بين نصيبه من دار وبين دار اخرى
كان شريكه في تلك الدار احق بالشفعة فيها خاصه دون الدار الاخرى ^{ظاهر}
الروايه ان الشريك في الحايط اظهر من الشريك في الطريق واذا تقدم الشريك
في الطريق على الجار تقدم الشريك في الحايط اولى وهذا لان الحايط من مرفق ^{جميع}
المنزل بخلاف الدار بين المتفرقين علي انه مروي عن اي حنيفه انه اذا باع ^{ارضين}
متفرقين في موضعين وكل واحد منهما جار على حد كان لكل جار اخذ الارض
الوحده فان لم يطلب احدهما يقار بطال اما ان تاخذ الكل وتنع اذا لم ير ^{المشتري}
يتفرق النصف دفعا للضرر عنه فان سلم الشريك في الحايط فالشريك في الطريق

الذي في الدار احق للشركة بينهم في ضمن الدار لان نصيب البايع من المهر
صار مبيعا ولا شركة لاهل الدار في ضمن الدار فان سلوا فاشركا
في الطريق الذي في الدار احق لوجود الشركة بينهم في طريق خاص فيه شركا في
شفعة هذا المنزل في در غير نافذ فان سلوا فليجوز ان الملائقون للدار
وللملائق لهذا المنزل والملائق الاقصى لهذه الدار سوا الاكل واحدهم
حصته متصل بالبيع من ضمن الدار لقيام الاتصال في طريقين واحد
لجواز فلهم الاستواء في استحقاق الشفعة فان كان الغرماء شفعاء الدار
اخذوها مع المولى لان الغرم ليس بابيع ولا بيع له لا تكون العمد عليه
تكون على العبد فلم يكن القاضي بايعا لاجل الغرم وانما باع لاجل العبد الا ان
لو هلك الثمن على المشتري كان الهلاك على العبد دون الغرم فان قيل لو باع القاضي
او امينه وبيع الثمن وهلك العبد في يده ثم استحققت الدار وثبت للمشتري حق
الرجوع بالثمن رجع على القاضي او على امينه ثم رجع على الغرماء فان
بايع لاجل الغرم لان الغرم ليس بالدار والتمس لا يصير ملكا للغرم ايضا
حتى لو ابرأ الغرم المشتري من الثمن لم يبرأ وانما لا يصح ابرأ العبد لان الثمن ليس
ملكه بل لانه ليس من اهل التبرع حتى لو كان المديون حرا وباع القاضي ماله
لقضا الدين وابرأ المشتري صح ابرأه غير ان القاضي في قبض الثمن حامل للغرم
ليس بالثمن اليه ومن عمل بغيره عملا وحققه فان كان قرار الضامن عليه
كالمودع والوكيل وهذا لانه لا حق لهم في نفس الدار فلم يكن البيع لهم ولو كان القاضي

ولي المولى والغرم بايع الدار فبا عوا لم يكن لهم الاخذ بالشفعة لانهم
العقد وحقوقه راجعه اليهم رجل ماب وترك دارا قيمتها الفان
وعليه تركه او وصي ثلث ماله لرجل وراي القاضي بيع الدار كلها
والوارث وللوصي له والعمر ما شفعوا فلم لهم الاخذ بالشفعة ما نافذ
البيع فلان البيع من القاضي كالتضامن وقد قضى في فصل مجتهد فيه
فقد قضاوه عندهم جميعا واذا صح البيع قضى الدين واعطي ثلثي ما بقي
للوارث والثلث للوصي له واما الشفعة فلان البيع لم يكن للوارث ولا للموصي له
ولا باع حقيقة وانما بيع للميت ولهذا لو حق القاضي عهد رجع في التركة
الا انه باع النصف للميت لاجل الدين والنصف الاخر لم ينتقص
الدار لان الشفعة لا يشتري ما يشتري الكل فكان البيع واقعا للميت الاتري
انه لا شيء للوارث ولا للموصي له الا بعد قضا الدين وهذا لو هلك بعض
انتقص حق الوارث والموصي له دون حق الغرم فصار هذا كالمولى في
الفصل الاور وكذا الغرم لان الملك لم يكن له لما ذكرنا هذا اذا باع القاضي
او امينه اما اذا اوصى اي رجل واراد ان يبيع فله بيع الكل وان كانت الورثة
كما را حضورا عند اي حنيفه وقال ابو يوسف ومحمد لا يبيع الا بقدر الدين وهو
القياس لانه انما يبيع لاجل الدين ولا لاجل الوصيه فلا يجوز بيعه الا بذلك
لعدم ولايته على الكبار لا يحنيفه في كل جزء من اجزاء التركة مشغول
بذلك لانه لو هلك البعض وجب قضا الدين من الباقي فكان له بيع الكل دفعا

لضر التشقيص واذا جاز البيع قضى الدين واعطى الموصي له ثلث ما بقي
والباقي للوارث وحكم الشفعة ما ذكرنا في بيع القاضى ولو كان تركه
دين وكان في الورثة صغار وراي القاضي ببعضها فلا شفعة للورثة ^{ولا للورثة}
واللصغير اذا كبر اما نفاذ البيع فلان البيع من القاضي قضاء ^{قضى}
في فصل مجتهد فيه فينفذ اما الشفعة فلا نه باع لم وهذا تكون العتق ^{على الورثة}
والموصي له ويصح امره عن التمسك وهذا لانه باع للصغير حكم ولا يشترط عليه
ومتى ثبتت الولاية في مال الصغير ثبتت في مال الكبير والموصي له نظر اليها
وان اراد الوصي بيعه فمذا صلي وجوه ان كانت الورثة كلهم كبارا ^{ولا دين}
علي المينة لا وصيه فليس له ذلك لانه لا ولاية له عليهم وان كانوا غيبا فلا بيع
العروض لانه له ولاية الحفظ وبيع العروض من الحفظ لان حفظها ^{السر}
من حفظ عينها ولا يرد عليه النوى ولا يملك بيع العقار لانه محفوظ بنفسها ^{والقياس}
الا يملك بيع العروض لانه قاي مقام الاب والاب يملك بيع عروض ابنه ^{الكبير}
الغائب اما اذا استخسانا لان حفظ التركة حق المينة حتى لو ظهر عليه دين قضى
وهو ما مور من جهة المينة وليت ولاية علي ما ذكرنا له ولو حيف جلاك ^{العقار}
او هلك بنا العقار ذكر الصدق الشهيد لو قيل يملك لم يعلل لان البيع والعقار ^{هذه}
الحالة من الحفظ وان كانت الورثة كلهم صغارا وهم حضورا غيبا فله بيع العروض ^{بها}
لانه قاي مقام الاب والاب له ذلك فكذا وصيه وان كان بعضهم صغارا وبعضهم ^{بعضهم}
فقد اي حيفه له ذلك كل حال وعندنا ان كانوا حضورا فله بيع نصيب العقار

من المعروف والعقار دون نصيب الكبار وان كانوا غيبا فلا بيع نصيبهم
العروض دون العقار وهو القياس لانه لا ولاية لهم عليهم فلم يخرج بيع نصيبهم
لاي حيفه ان الوصي ما مور بالاصلاح وله نظري في نصيب الكبار ايضا لانك
انهم اذا كانوا غيبا يبيع عروضهم ولو اجر عبيد سم او عقار فجاز اذا كانوا
غيبا لما فيه من معنى النظر والحفظ ثم بيع الكل انفع لهم من بيع نصيب الصغير
من البعض عند الانفراد اقل منه عند النظم ولان هذه ولاية استيفاء من ^{الاب}
وانتقلت منه اليه والولاية لا تختم التجري واما حكم الشفعة فلا شفعة
لصغير فيما ذكرنا من بيع القاضي مضاربا شترى من مال المضاربة دارا
ثم باعها ورب المال شفعيها فلا شفعة له لانه باع له لانه وكيله في
البيع فكان يبيع له بامر الاثري لانه لو حقه في عهد رجع عليه قال
محمد وليس في جواز نبيه عن البيع ما يدل على ان له حق الشفعة ولان ^{المضارب}
ليس بوكيل له الاثري ان المسلط على بيع الدار المرهونة عنده لا يملك ^{الراهن}
نبيه عن البيع ومع هذا لو باع لا شفعة له لانه باع ملكه بامر والدو ^{باعتها}
رب المال وهي من مال المضاربة وفي يد المضارب دار اخري من مال المضاربة ^{وهو}
شفيعها بها لم يكن فيها شفعة لانه لو اخذها الرب المال لان الاصل في ^{كانت}
حق رب المال ورب مال باع فلا يكون له شفعة فلذا اذا اخذها غيره له ^{بالشفعة}
ولو باع المضارب دارا من غير مال المضاربة كان له مال اخذ بالشفعة ^{بها}
من مال المضاربة وتكون له خاصة لان المضارب في بيع دار له من غير مال المضاربة

عامل لنفسه فكان كالأجنبي وفي مال المضاربة لرب المال ورب المال جار للمال
المبيوع فكان له أخذها بالشفعة كالشريك لو اشتراها كانت الخاصة
دون المضاربة ولو باع رب المال داره خاصة والمضارب شفعها بأبد
فان كان في المضاربة زح أخذها بالشفعة لنفسه لانه جار باعتبار شركة
يخارج وهو في أخذها بالشفعة غير عامل للمال فكان كالأجنبي وال
يكن فيها زح لم يأخذها لانه لو أخذها انما يأخذها بالمضاربة و
المال في مال المضاربة ورب هو البايع فلا يكون غيره أخذها وان كان البايع
اجنبيا والمضارب شفعها بأبد المضاربة وفيها زح وليس بذلك
المضاربة غيرها فلم الشفعة كان لرب المال أخذها بالشفعة وان
سلم رب المال كان للمضارب أخذها لنفسه لانه يأخذها بالمضاربة لانه
استدانه على المضاربة ولهذا لا يملك الشريك ابتداء في حق كل واحد من
أخذها لنفسه عندنا وقال زفر ليس له ذلك بناء على شري الاب ان الشفعة
وان كان مكان الاب وصيا لم يملك أخذها لنفسه بالشفعة لان ذلك كالشريك من
والوصي لا يشتري مال ابيته لنفسه مثل القيمة ولو اشتري الاب دار لنفسه والوصي
شفيعها فليس للصبي اذا بلغ أخذها بالشفعة لان الاب يتكلم من
فكوته يكون مبطلا لشفعة الصبي بخلاف ما اذا باع الاب دارا والوصي
لانا بايع لا يملك الاخذ بالشفعة والسكوت عن الطلب من الاب الاخذ
مبطلا لا من لا يملك علي قول محمد وهو على شفعة في قوله لان الوصي هو

ان اخذ من الصبي لنفسه بخلاف الاب ولو كان المشتري اشترا دارا بكثر
من قيمتها بالا اشترا من الناس فيه وهو اجنبى والصبي شفعها وتسلم
الدار من اصحابها بنان قال ان التسليم صحيح عند محمد وهو قول زفر
لما فيه من انظر للصبي والاصح انه لا يصح عندهم جميعا لانه لا يملك الاخذ
لكثرة التمس وسكوته عن الطلب وتسليمه انما يصح اذا كان ملك الاخذ
فيبي للصبي على شفعة اذا بلغ وهذا بناء على مذهبن ان حق الشفعة للمت
للصبي وعلي قول من لا يملك لا شفعة للصبي لان وجوبه بالدفع الداخل
وذلك انما يكون من الكبير دون الصغير لان الصغير في الحق ان مع فهو معني
المستعير والمستاجر لكان نقول سبب الاستحقاق متحقق في حق الصغير وهو
او الجوار من حيث انصار ملكه بالبيع على وجه التأييد فيكون مسوا باللكبير
الاستحقاق به ايضا ثم هو محتاج الى الاخذ لرفع الضرر في الثاني عن نفسه وان
لم يكن محتاجا في الحال ونشمل هذه الحاجة جاز للولي تزويج الصغير والصغير
ثم يقوم بالطلب من قام مقامه في استيفاء حقوقه وهو الاب او وصي الاب
ثم الجد بالاب او وصي الجد ثم من نصبه القاضي وصيا فان لم يكن له احد من هؤلاء
فهو على شفعة اذا بلغ لان الحق قد ثبت له ولم يتمكن من استيفائه قبل البلوغ لان
الاستيفاء يثبت على طلب ملزم وطلبه لا يكون ملزما قبل البلوغ فكان تركه
الطلب لعدم تمكنه منه فلا يكون مسقطا للحقة كالبائع اذا لم يعلم بالبيع او كان
غائبا ولله اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب

بار العتق والتدبير الذي يقع العتق في احدم دون التدبير والذي يقع
على الاثنين اصل الباب ان قوله احدا كخبر اخبار تحقيق لغه كقولنا
رجل او زيد لا انما انشا حقيقة شرعا فاذا اضيف جعل كقولنا
لغه عمل ما شرعا واذا كان دايما بينا لا محاب والآخر خبر على الاخبار
يكونا بقا لما كان على ما كان ولانه عمل حقيقة الوضع فكان العمل على
ولهذا الوجه بين عبده وحره وقال احدا حر لم يعتق عبده حلالا كلامه على
الاخبار وحره اخر ما ذكرنا في الابان ان ما يصح تعليفه بالشرط
اضافة اي المنكر لان الاضافة الى المنكر تعليل في المعين بشرط البيان المرجح
في البيان الى الجمل لانه لا دقوف لغيره على ما في ضميره واذا فاق البيان موته
الحكم على اعتبار الاحوال واحوال الحرمان واحوال الازالة
وحره اخر ان التدبير وصيه فيعتبر من الثلث كسائر الوصايا ولما
العتق في المرض لانه تبرع اذا عرفنا هذا قال محمد رجل له عبد ومدير
كل واحد منهما ثلثا في درهم لا مال له غيرهما فقال في صحة احدهما مدير والآخر
ثم ما قبل البيان عتق العبد من جميع المال والمدير مدير كما كان يعتق من الثلث
لان قوله احدا مديرا مكن العمل بحقيقة لغه وهو الاخبار لان احدا مديرا
يجعل انشا فانصرف قوله احدا مديرا الى المدير وقوله والآخر حر الى العبد
العبد كله من جميع المال والمدير من الثلث فعتق ثلثه وسعي في ثلثي قيمته فان قيل هذا
ان يعتق الثلث للحال ومحمد قال اذا مات المولى قبل البيان فالعبد حر ولم يقل انه

قلنا من المشايخ من قال انه يعتق للحال كما لو قال المدير هذا مديري
وللعبد هذا حره وقال بعضهم لا يعتق للحال لان قوله احدا مديرا
وان انصرف الى المدير باعتبار الظاهر لكن احتمل انه اراد به الانشا
فانصرف الى العتق وقوله احدا مديرا ينصرف الى المدير وما دام احتمال
البيان قائما لم يعتق العبد فاذا مات المولى زال الاحتمال من جهة البيان
وجب العمل بالظاهر بخلاف ما لو نص لان التصريح لا يحتمل التغيير
والاول اصح لان الظاهر صرفه الى العتق فيعتق للحال لان محمد اذ ذكر حريته
الموت ولم يذكر الحرية للحال سكوتنا عنها لان تكون منفيه ولا ن قوله احدا مديرا
لا يحتمل الانشا ويحتمل الاخبار فيجعل على الاخبار لانه اشتبه الانشا فلا يكون
بالشك في الاخبار يبين فصرنا كلامه اليه فان قيل وجب ان يعرف الي
الانشا فيصير الكلامه وليكون مفيدا وليلا يبلغوا قلنا لو صرفناه الى
الانشا صار امديرا مديرا وهذا خلاف كلامه وهو قوله احدا مديرا
اثنا كما مديرا ولو بلى بقوله احدا مديرا والآخر مديرا ومات قبل البيان
نصف كل واحد منهما من جميع المال ونصف من ثلثه وسعي كل واحد منهما
فيل هذا قول اي حنيفة وقال ابو يوسف هذا والاول سوا وقال محمد بن
بالتدبير وثني بالحرية وجعلنا قوله احدا مديرا مديرا لم يثبت له
لانه لم يثبت له حرية فجعلنا قوله احدا مديرا مديرا اما اذا بدا بالحرية
وثبت الحرية بقوله احدا مديرا بين العبد والمدير فلو جعلنا قوله احدا مديرا

ابطالاً حريه ثابتة للمدبر من وجوب **ولا** سوز ذلك فجعلناه انشا
وقلنا بعتق العبد بالتحرير ونصفه مدبراً وعتق نصف المدبر بالتحرير
والكلام الثاني خبر في حقه فعتق من كل واحد منهما نصفه بالاجاب
الصحة من جميع المال ونصفه بالتدبير من ثلث المال فسلم لكل واحد منهما
سدسه وسعي في ثلث قيمته ولان قوله والاخر مدبر معطوف على الاول
فكان اجاباً على بقضيه العطف فكان اجاباً حريه بينهما وتدبيراً بينهما
بالتقضي تقرير المعطوف عليه لا يغيره ثم اللفظ الاول ينقسم عليهما فكل واحد
نظيره ما ذكر محمد في الاقرار اذا قال فلان علي العدم الامامية هم وعشره
فقوله عشره دناير استثنى لانه معطوف على الاستثناء وابو يوسف
بان قوله والاخر مدبر احتمال الخبر بحقيقته لغيره والانشاء بحقيقته
فلا يجعل انشا بالشك فبقي خبراً فبين ان اراد بالكلام الاول العبد
المدبر فعتق العبد كله ولم يكن فيه ابطال الحريه على المدبر لانه ظاهر ان
الاول لم يثبت المدبر وانما صار كانه قال والاخر مدبر على حله وهذا المدبر
الكلام لاحكم له قبل تمامه ولهذا صح للحاق الاستثناء والشرط به
الاسلام علا الدين السمرقندي قال السيد الامام وما قال ابو يوسف
اعتبار لاصل الكلام ووصفه وما قال محمد اعتبار وصف الكلام والظاهر
فان قوله احكاماً حريتنا والمنكر منها وصرفه الى العبد بتغييره وجب احكام
العمل بحقيقته قوله احكاماً حريته الا بغير تغيير فلا يجوز قبله ثم لكون قوله

ما جاز ان يثبت المدبر الا ترى ان قوله احكاماً في المسألة الاولى تناول المعين
وهو العبد ولنا لوجه بين جرمين وقيل احكاماً حريتنا والحي منها
فعلنا بحقيقته قوله احكاماً حريتنا وان كان فيه ضرب تغيير بصرفه
المعين ولان قوله احكاماً حريتنا والمنكر في جميع المواضع لغيره وشرعاً
الا انه له البيان وثبت في المعين ولم يقل احكاماً تغيير الوضع لغيره
العتق الثابت للاخر من وجده وان كان فهو غير مانع بالاجماع والبيان
يكون بالصرح يكون بالدلالة فعندنا قوله والاخر بيان العتق في العبد
وله هذه الولاية ولا مانع له عنها بالاجماع ولو قال احكاماً حريتنا والاخر المدبر
عتق العبد من جميع المال والمدبر من الثلث بالاجماع لان قوله والاخر المدبر
فوجب صرفه الى المعهود وهو المدبر المعروف ومتى انصرف اليه تعين العتق
في العبد فرق بين هذا وبين قوله والاخر مدبر ان هذا ذكر منكر الفصح خبراً
الانشاء جعل خبراً وانه ذكر معرفاً فانصرف الى المعلوم كانه قال والاخر المدبر
وهذا الفصل يورد قول اي يوسف لا الحريه لو ثبتت فيها بالكلام الاول ثم
صرف قوله والاخر المدبر الى المدبر المعروف لكن بقوله والاخر المدبر ^{المدبر} ظاهر
ثبتت في العبد قلنا في قوله والاخر مدبر رجل قال المدبر من احكاماً حريتنا
ودخل عتقاً فقال احكاماً مدبر والعبد عبد على حاله لم يفتق منه شيء لا العتق
ولا بالتدبير والمدبر الخارج حراً والثابت مدبر على حاله لان قوله اولاً
حراً بالحقيقه الشرعيه وانه داير بين المدبرين فواجب عتق احدهما

فلما جمع في الكلام الثاني بين المدبر الثابت والعبد قال احكاما
مدبر علمنا بحقيقته وهو الاخبار لانه امكن صرفه الى الثاني
المدبر الثابت عن المزاحمة في العتق فتعين الخارج له ضرورة وقال
بعض مشايخنا هذا الجواب على قولهم لا يستقيم لانه قال في المسئلة الاولى
لما قال احكاما قسم العتق بينهما نصفين ولم يتوقف على الكلام الثاني
لانهما على قياس قوله ينبغي ان يعتق من كل واحد منهما نصفه بالكلام
فاذا قال ثانيا احكاما مدبر ينبغي ان ينقسم التدبير عليه ايضا وهذا
القول يحكي عن القاضي اي حازم وقال بعضهم هذا الجواب صحيح على قوله
وفرخوا والفرق ان في تلك المسئلة قوله والاخر مدبر معطوف على قوله
حر والمعطوف عليه انشا بحقيقته الشرعية واخبار بحقيقته النعوية
الانشا بقضيه العطف ليكون المعطوف والمعطوف عليه سواء اما هنا
احكاما مدبر ليس معطوف بل كلام مبتدا فاذا احتل الانشا والخبر لم يجعل
الشك في هذا فرق اخر غير الذي قاله ان فيه ابطال الحرية ثابتة للمدبر من وجه
ثابت هنا ولم يجعل اخبارا بحقيقته لغة وفرق اخر ان هذا اسم المدبر لا ينزل
احكاما بالكلام الاول فصيح جمل على الخبر فاما في المسئلة الاولى فلا يقيى في بقا
فلم يكن جمل على الخبر ولو قال العبد من احكاما خرج احكاما ودخل اخر فقال احكاما
فالاو ليس خارجا والاخر ليس ثابتا والثالث ليس داخل وهذا المسئلة دارة في الكتب
ذكرها محمد في الجامع الصغير والعناوين من الاصل والزيادات والجواب انه مادام

في الاول

يومر بالبيان فان قال عتقت الخارج عتق و يومر بالبيان في الثاني لان الثاني
قد صح لانه خرج بين العبد وبين المدبر وان قال عتبت بالاول الثابت عتق وبطل
الثاني لانه ينبغي ايرابين حر وعبد فصيح خبرا فان بدا ببيان الثاني وقال
عتبت به الداخل عتق و يومر بالبيان في الاول فان قال عتبت به الثابت عتق
وعتق الخارج بالاول لان الاول كان ايرابينها فاذا عتق الثابت الثاني
زالت مزاحمة في الاول فتعين الخارج للعتق به وفيه اشكال وهو انه
اذا بدا ببيان الثاني وبين في الداخل فقد يمتد الكلام الثاني صحيحا وانما
يكون صحيحا ان لو لم يعتق الثابت بالاول فتعين الخارج ضرورة فوجب
ان لا يخبر والجواب ياتي بعد هذا في انشا الكلام ان ثالثة وان كانت الاولى
قبل البيان شاع العتق بينهما على اعتبار الاحوال فيعتق من الخارج وكذلك
الثابت ثلثة اربعة ومن الداخل نصفه عند اي حبيبه واي يوسف
عند محمد لانه الداخل فانه يعتق ربعة اما الخارج فلانه وجب بالاول
رقبه بينه وبين الثابت فيعتق من كل واحد منهما نصفه واما الثابت فلانه
عتق نصفه بالاول والثاني صحيح ايضا لان الثابت وقت الثاني عتق لانه
والعتق بالاول لم يصادف المعين فموجب عتق رقيه بينه وبين الداخل
اراد بالثاني الداخل عتق كله وان اراد به الثابت عتق نصفه لانه استحق
النصف بالاول فالنصف الثاني من الثابت عتق في حال فاعتق ربعة ربعة
اي ما استحق بالاول فعتق ثلثة اربعة واما الداخل قال محمد يعتق

لان الكلام الثاني صحيح في حال ان اراد بالكلام الاول الخارج ^{صحيح}
 في حال ان اراد بالكلام الاول الثابت لانه يكون جامعاً بين المهر والعبد ^{والصحيح}
 مطلقاً كان الثابت به عتق رقبه فاذا صح في حال دون حال تنصف
 فعتق به نصف رقبه بينهما الكل واحدهما ربيع ^{الثابت} ولهذا كان حظ
 من الربع واحدهما تسلسل الطلاق وصورتها رجل لثلاث اسوة ^{ليرجل}
 بهن دخل عليه ثنتان فقال احدهما طالق فخرجت احدهما ^{الاحرى} دخلت
 فقال احدهما طالق ثم مات قبل ان يسقط من مهر الخارج ربعه ^{مهر}
 الثابت ثلثه اثنائه ومن مهر الداخل ثلثه وذلك نصف المهر الساقط
 ثبت ان في مستحاط الداخل ربيع دون النصف وهذا لان الربع ^{هنا}
 كالنصف ثم لان نصف المهر يقرر بالطلاق قبل الدخول فلو سقط
 النصف انما سقط على تقدير دونهما ^{فوق الطلاق} يقولون ان الاجاب الثاني صحيح ^{عل}
 كل حال لان الثابت عين والكلام لم يصادف المعين فكان عبداً فصاح ^{الكلام}
 الثاني موجباً عتق رقبه بينهما الكل واحدهما النصف وانما عتق من ^{الثابت}
 نصف لانه ان كان هو المراد عتق نصفه وان كان المراد هو الداخل ^{كان}
 يعتق فعتق ربه بخلاف الداخل لانه ان كان هو المراد عتق كله وان ^{كان}
 المراد هو الثابت لم يعتق منه شيء فعتق نصفه او نقول الكلام الثاني ^{الاول}
 بين الداخل والثابت فعتق من الثابت نصفه شايع في النصف الذي عتق ^{بالكلام}
 فلم يزد اد ذلك نصفه في النصف الذي لم يعتق فلهذا عتق ربه ^{منها}

الى النصف ولان الكلام الثاني واجب عتق رقبه في حق الداخل دايم
 بينه وبين الثابت لانه صحيح في حق الداخل بكل حال لان المنضم الى الداخل
 عتق في حق الداخل لانه معين والكلام الاول لم يتناول المعين فعتق
 منه نصفه اما في حق الثابت وجب عتق نصف رقبه بينه وبين الداخل
 لان الثابت احد الاولين واعتاقه منضا الى الخارج فوجب تردد العتق ^{الاول}
 بينهما فصار الكلام الثاني في حقه متردداً بين الصحة وعدمها فثبت عتق
 نصف رقبه بينه وبين الداخل فيصيب الثابت الربع وهذا لان فساد
 الكلام الثاني نشأ من الثابت دون الداخل فاعتبرنا حاله الصحة في حق ^{الداخل}
 وحاله الفساد في حق الثابت واما مسله الطلاق قال بعضهم هذا ^{قول}
 محرم اما قولها الاجاب الثاني صحيح كاذباً في العتاق ويسقط من ^{المهر}
 الداخل ربعه ويبقى ثلثه اربع مهرها ومنهم من قال المذكور في الكل وفروا
 لاي حنيفه واي يوسف ان العبد ثلثه احواله عتق وحاله حريه ^{وحاله}
 تردد بين الكتابه والعتق في البعض والسعيا به عندي حنيفه ^{والثابت}
 اذا تردد حاله بين الرق والحريه كان محلاً للعتق وامكن تصحيح الكلام الثاني ^{الكلام الثاني}
 على كل حال اما النساء ليس هن الا حائنان حاله نكاح وحاله طلاق ^{والطلاق}
 لا تجري بالاجماع اذا طلقت نصف الثابت بالتوزيع طلقت كلها ^{بصح}
 الاجاب الثاني فلا بد من اعتبار الاحوال في الطلاق ولهذا قال مشايخنا
 ان علي قياس قولاي يوسف في تجري الاعتاق ينبغي ان يكون قوله مع ^{في العتق} محالاً لان ^{مع}

عندما ليس محل يفتقر هذا اذا كان القول في الصحة فان كان في المرض
 فيعتق رقبته وثلاثة ارباع رقبته على قول اي حنيفة واي يوسف وقال
 محمد يفتقر رقبته ونصف فان كان له مخرج من ماله وما اذا كان
 الصحة سوا وكذا اذا لم يخرج من الثلث واجازت لورثته وان لم
 يخرج ولم تجز الورثة قسم الثلث على قدر سهامهم فحتاج الى حساب نصف
 وربع واقله اربعة فنجعل كل رقبه اربعة ونقول حق الخارج في سهمين
 وحق الثابت في ثلثة وحق الداخل في سهمين فبلغ سهام العتق سبعة
 ثلث المال فيكون جميع المال احد وعشرين كل رقبه سبعة عتق من الخارج
 وسعي في خمسة وعتق من الثابت ثلثة وسعي في اربعة وعتق من الداخل
 سمان وسعي في خمسة فبلغ سهام العتق سبعة وسهام السعابة اربعة
 فاستقام الثلث والثلثان هذا على قولها واما على قول محمد فسهام العتق
 ستة وجميع المال ثمانية عشر والتخرج ما ذكرنا وان ما احده العبد قبل
 موته الموي فنقول ان مات الثابت عتق الخارج والداخل عندهم لان الكلام
 الاول ابرئ من الثابت والخارج وقد زالت مزاحمة الثابت وهذا على قولها
 ظاهر لان كل واحد من الاربعة صحيح وكذا عند محمد لان عند
 الصحة وعدمها مادام الكلام الاول دايما بين الخارج والثابت فادامات
 مات عبدا ونعيز الخارج بالكلام الاول ويكون الكلام الثاني صحيحا بل
 فكان هذا قول الكل وان مات الخارج عتق الثابت بالكلام الاول وبطل الكلام الثاني

صريحه وان مات الداخل قبل الموي بين الكلام الاول فان وقع على الخارج
 عتق الثابت بالكلام الثاني وان وقع على الثابت بطل الكلام الثاني لما قلنا
 روايه الامالي ان مات الخارج عتق الباقي لان الاربعة اجاب الثاني صحيح والعتق
 عند البيان يقع مقتضا على البيان فادامات الخارج عتق الثابت بالكلام
 الاول فيعتق الداخل بالكلام الثاني ضرورة من رجل قال لمدير له ولعبد بعد
 احكم مديروا احدا بالقيين حرث مات قبل البيان وقبضهم على السوا عتق
 وربع كل واحد من المديرين من جميع المار وثلثة ارباعه من الثلث لان قوله
 مديرا خيار حقيقة اللغوية فخرج احدا للمديرين عن مزاحمة اجاب العتق فيقي
 دايما بين العبد واحد والمديرين نصف للعبد ونصف للمدير الا انه ليس احدهما
 باستحقاق العتق اولى من صاحبه فيكون بينهما لكل واحد منهما الربع ولو بدا فقال
 احكم حرثا احدا بالقيين مديروا عتق ثلث كل واحد منهم من جميع المار وسعي
 في ثلثي قيمته وعتق من المديرين من كل واحد منهما ثلثاه وسعي في ثلث قيمته
 احكم حرثا احدا حقيقة الشرعية فيكون حريه بينهم فيثبت به عتق رقبه
 بينهم لكل واحد منهم ثلث وقوله احدا بالقيين مديروا حقيقة اللغوية وامكن
 العمل بحقيقته اللغوية لانه اخبار ان احدا بالقيين بغير عينه مديروا لا مديروا
 يبين وهذا لا يتكلم على قول اي يوسف لان عنده قوله مديروا خبر قدم او اخر
 اما محمد فيحتاج الى الفرق بين هذه المسألة وبين المسألة الثانية من الاربعة جعلها
 اجابا ثم خبرا وان كان الكلام الثاني هنا معطوفا على الاشارة كما كان معطوفا

هذا الكلام كان العتق من الثلاث وبعده بين المفرد واحدا من العتق
الاخرى انه لو قال اخترت ان يكون احدا كما عبد كان احرا لاحد من العتق
وكذا لو قال اخترت ان يكون العتق الذي وقع عليه هذا المفرد واحدا من العتق
خرج من الاحجاب وجه روايه الجامع ان قوله واحدا الباقيين عبد له
الزيات وقوله واحدا الباقيين مديريه مسله للجامع لا يفيد شيئا
لان هذا الكلام وضع للاخبار ان احدا ما عبد في مسله الزيادات وان
مديريه مسله للجامع غير عين ونحن نعلم يقينا ان احدا الباقيين عبد
واذا لم يفد شيئا وضع له لم يعتبر في حق خروجه عن مزاحمه الاول لانه
يخرج عن المزاحمه اذا افاد الكلام شيئا ما وضع له اما اذا لم يفد
ذكره والسكوت سوا كما لوجه بين عبده حر وقال احدا حر وهذا لان
احدا كما عبد او مديريه ليس ببيان للعتق في القن واحدا المديريه حقيقة بل
هو لاثبات التدبير في احدا ما لو كان بيانا كان بيانا بطريق الضرورة والضرورة
تغيير التدبير والرق لا في حق العتق فلا يتعين بخلافه ما لو نظر الى عبده
وقال انتا فلان عبد وانت يا فلان مديريه لان هذا الكلام افاد شيئا واضح
لانه وضع للاخبار عن كونه عبدا او مديريا ولم نعلم ذلك قبل هذا الكلام
اخذ خرج عن المزاحمه في الاحجاب الاول وقوله اخترت ان لا يحتمل الخبر
يكن خبرا كان احرا لاجل احدا ما عن المنازعه ثم في قوله احدا كما حروا فلان
عتق نصف العبد وسعي في النصف وعتق من المديريه الذي لم يعينه

ثم يقسم الثلث من عتقه على ثلثة اسم سدم للمدبر الذي عتق نصفه
وسمى بالآخر لانه بقولها انت فلان مدبر اخرج عن الاصل السابق
فكان لعتق من العبد والمدبر الاخر ثم المدبر الذي عتق نصفه استحق
عتاق بالتدبير لان نصفه حر والمدبر الذي عتق نصفه عتاقا
كاملا بالتدبير السابق فيقسم الثلث بينهما على قدر حقهما اثم قال
محمد الانري انه لو قال العبد لاه اسودين وعبد ابصر احكم حر ثم قال
ذلك احد الاسودين عبد ثم مات قبل البيان عتق من كل واحد منهم ثلثه
فوله احدا الاسودين عبد كان له لم يوجد لانه صادق في خبره وجعل
منها لم تنقطع لان كل واحد منهما يقول المعنى بالعبد غيري ولو قال
الاسودين بعينه انت يا فلان عبد كان كما قال وعتق من الابيض نصفه
والاسود الاخر نصفه لان حجة قد انقطعت وهذا على رواية الجامع
اما على رواية الدرادات لا فرق بين الفصلين ولو قال لثلاثة عبد
احكم حر ثم جمع بين اثنين وقال احدهما مدبر كان صحيحا بالا
ويومر ببيان العتق والتدبير لان قوله احدا مدبرا لا يصح
وان مات قبل البيان عتق نصف المفرد ورب كل واحد من المجموعين
بالعتق البات ونصف بالتدبير غير ان ما يعتق بحكم التدبير يعتبر
من الثلث لان الكلام الثاني اخرج احدا من مجموعين عن مزاجه المفرد بالعتق
البات فبقي العتق البات بين واحد المجموعين فيعتق من كل واحد منهما نصف

واحد ما ليس باولي من الاخر فيعتق من كل واحد منهما وبعد وقد
بين الرقبه بينهما لانه صح انشا فيعتق من كل واحد منهما نصفه
التدبير ولو قال المدبر بن عبد في صحنا احكم مدبر والباقيان حران
ثم مات قبل البيان عتق العبد ونصف كل واحد من المدبرين من جميع المال
ما بقي من المدبرين من الثلث لان قوله احكم مدبرا جازا بحقيقة التدبير
قوله والباقيان حران بين العبد واحد المدبرين فيعتق العبد كله واحد المدبرين
وليس احدهما اولي من الاخر فيعتق من كل واحد منهما نصفه ولو ولد
فقال احكم حر والباقيان مدبران عتق ثلث كل واحد منهم من جميع المال
والباقي من الثلث وهذا الخواتم يجب ان يكون على قول محمد لان قوله اول احكم حر
انما حقيقة الشرع لا محالة وقوله بعد ذلك والباقيان مدبران انشا
لانه معطوف على الانشا ومن اصله ان ما يصلح خبرا وانشا اذا عطف
بجمله انشا ترجى له المعنى الانشا بفضيما عطف الا ان انشا المدبر
في حق العبد غير معتبر في حق المدبرين فيصير ثلثي العبد مدبرا وثلثي كل
واحد من المدبرين على حاله فاعلى قياس قول اي يوسف يجب ان يعتق العبد كله
لان جعل قوله والباقيان مدبران خبرا فانصرف الى المدبرين فبقي الخبر
متناولا للعبد بغير مزاج فيعتق كله ثم قال محمد في الاصل بان العبد مدبر
وجميع حري وجه فيعتق ثلثه من جميع المال وثلثا بالتدبير وانما عني انه
ان اراد بالكلام الاول العبد فهو حر وان عني بالكلام الاول احد المدبرين

ثم يقسم الثلث من فوكه المينة على ثلثة اسم ^{من المدبر الذي عتق نصفه}
وسمى من الاخر لانه بقولها انت فلان مدبر اخرج عن الابطال السابق
فكان العتق بين العبد والمدبر الاخر ثم المدبر الذي عتق نصفه ^{نصف}
عتاق بالتدبير لان نصفه حر والمدبر الذي عتق عتاقا
كاملا بالتدبير السابق فيقسم الثلث بينهما على قدر حقهما ^{انما قال}
محمد الانبي انه لو قال العبد لرب اسودين وعبد ابني احكم حر ثم قال ^{بعد}
ذلك اسودين عبد ثم مات قبل البيان عتق من كل واحد منهم ثلث ^{جعل}
قوله احدا لا سودين عبد كانه لم يوجد لانه صادق في خبره ^{واحد}
منها لم تنقطع لان كل واحد منهما يقول المعنى العبد غيري ولو قال ^{واحد}
الاسودين بعينه انت يا فلان عبد كان كما قال عتق من الابيض نصفه ^{ومن}
الاسود الاخر نصفه لان حجة قد انقطعت وهذا على رواية الجامع
اما على رواية الدبادات لا فرق بين الفصليين ولو قال لثلاث عبد
احكم حر ثم جمع بين اثنين وقال احدهما مدبر كان صحيحا ^{تفاق}
وبومر ببيان العتق والتدبير لان قوله احدهما مدبر لا يصح ^{خبر}
وان مات قبل البيان عتق نصف المفرد ورب كل واحد من المجموعين
بالعتق البات ونصف بالتدبير غير ان ما يعتق بحكم التدبير ^{يعتق}
من الثلث لان الكلام الثاني اخرج احد المجموعين عن مزاجه ^{المفرد}
البات فبقي العتق البات بين واحد المجموعين فيعتق من كل واحد منهما نصف

٢٩٠
واحد ما ليس باولي من الاخر فيعتق من كل واحد منهما وبعد وقد
بين الرتبة بينهما لانه صح انشا فيعتق من كل واحد منهما نصفه ^{بحكم}
التدبير ولو قال المدبرين وعبد في صحت احكم مدبر والباقيان حران
ثم مات قبل البيان عتق العبد ونصف كل واحد من المدبرين من جميع المال ^{وعتق}
ما بقي من المدبرين من الثلث لان قوله احكم مدبرا جاز تحقيقه للعبودية ^{بقي}
قوله والباقيان حران بين العبد واحد المدبرين فيعتق العبد كله ^{المدبرين}
وليس احدهما اولي من الاخر فيعتق من كل واحد منهما نصفه ولو قال ^{والعتق}
فقال احكم حر والباقيان مدبران عتق ثلث كل واحد منهم من جميع المال
والباقي من الثلث وهذا الحواجب ان يكون على قول محمد لان قوله اول احكم حر ^{حر}
انما حقيقة الشرع لا محالة وقوله بعد ذلك والباقيان مدبران انشا ^{ايضا}
لانه معطوف على الانشا ومن اصله ان ما يصلح خبرا وانشا اذا عطف ^{على الانشا}
بجعل انشا ترجيحاً له يعني الانشا بفضيه ^{الخط} الا ان انشا التدبير ^{معتبر}
في حق العبد غير معتبر في حق المدبرين فيصير ثلثي العبد مدبرا ويصير ثلثي ^{كل}
واحد من المدبرين على حاله فاعلى قياس قول اي يوسف يجب ان يعتق العبد كله ^{لانه}
لان جعل قوله والباقيان مدبران خبرا فانصرف الى المدبرين فبقي العبد ^{الحريه}
متساو للعبد بغير مزاج فيعتق كله ثم قال محمد في الاصل بان العبد ^{مدبر}
وجميع حري وجه فيعتق ثلثه من جميع المال وثلاثا بالتدبير وانما يعني به ^{انه}
ان اراد بالكلام الاول العبد فهو حر وان عني بالكلام الاول احد المدبرين

فالعبد مدبر لان العبد مدبر من وجهين ^{احوال} وجه فان قيل احوال الحرمان
فيحكم العبد العتق فيحطون فيعتق تلك اما احوال الاصابه حال فيصيبه ^{التدبير}
في طائره ولا يصيبه حال فيكون نصفه مدبرا قيل له من المتأخر من قال ان احوال
الاصابه احوال علي روايه الزيادات ومحمد خرج هذه المسألة على رواية الزيادات
ولو كان التخرج على رواية الجامع فنقول احوال الاصابه انما تخرج ^{اذا كانت}
صوره ومعني اما اذا كانت صورته واحوال الحرمان معني تعتبر احوال ^{وهنا}
حاله اصابه التدبير للعبد حال حرمان العتق فكانت حال حرمان معني ^{فاعتبرا}
حاله الاصابه صور لا اعتبارا حال الحرمان معني ولو قال احكم حرمان ^{الحرمان}
المديران عتق العبد من جميع المال والمديران من الثلث لان المديرين بالثلث ^{واللام}
ينصرف الي المعهود وهما المديران المعروفان فيبقى قوله احكم حرمان ^{منصرف}
الي خاصه فيعتق كله ولو قال للعبد بئله ومدبر في صحته احكم حرمان ^{والباقيان}
حرمان كان منصرفا الي العبد من ضرورة ولو قال احكم حرمان ^{والباقيان}
الباقيان من جميع المال وما بقي من الثلث حكم التدبير لانه لما قال
اولا احكم حرمان انشا حقيقة الشرعيه فلما قال بعد ذلك الباقيان ^{مدبران}
كان هذا انشا التدبير عند ما علي غير ظاهر لانه معطوف على الانشا ^{فاما}
علي اصل اي يوسف فلاه لا يمكن ان يجعل خبر الانه ان عني بقوله احكم حرمان ^{فاما}
عبدان وليا مدبرين فنحنه جعل خبره جعل انشا ضرورة واذا جعل ^{انشا}
لا بد من اعتبار احوال التدبير والمدير مستغن عن انشا التدبير ^{فانما}

التدبير في حقه فاما العبدان فمحتاجان الي التدبير فاعتبرا احوال ^{في}
حقها فنقول كل واحد منهما تناول التدبير في حالين بان عني بالحريه
صاحبه او المدير وليس التدبير في حال وهو ما ادعياه فيصير ^{ثلاثا}
كل واحد من العبدين مدبرا ويبقى ثلثا المدير مدبرا علي حله فيعتق ^{ثلاثا}
كل واحد منهم موته من الثلث فمحتاج الي حساب ^{له} ثلث وثلث ثلث واقله ^{سعه}
فصار كل رقبه تسعه فيعتق من كل واحد ثلثه بالعتق البات ^{وبقي ستة}
فيعتق منه ثلثا وهو سهان ويسعي كل واحد منهم في اربعة فكان ^{جله}
السعايه اثني عشر وسلم لهم بالوصيه ^{منه} فاستقام الثلث والثلثان ^{ولذا}
لو كانوا عبيدا فقال احكم حرمان الباقيان مديران عتق من كل واحد ^{ثلث}
من جميع المال والثلثان بالتدبير من الثلث لان قوله احكم حرمان ^{حرمان}
بليهم وقوله والباقيان مديران ليجاب تدبير رقبتيهم ^{الحل}
الي ذلك فنقسم تدبير رقبتيهم علي السوا فيصيب كل واحد منهم ^{ثلاثان}
ووجه التخرج ما قلنا ولو بدأ بالتدبير فقال احكم مدير والباقيان ^{لانه}
حرمان عتق من كل واحد منهم ثلثاه من جميع المال والباقي من الثلث ^{واحد}
لما قال احكم مدير كان هذا انشا حقيقة الشرعيه فيعتق كل ^{واحد}
منهم ثلثاه من جميع المال ويبقى ثلث كل واحد منهم فيعتق من ذلك ^{ثلاثا}
في ثلثيه فنجعل كل رقبه تسعه فيسلم لكل واحد منهم ثلثا وهو ستة ^{بالعتق البات}
وثلثا يبقي وهو سهم بالتدبير ويسعي في سهمين ولو قال للعبد بئله ^{مدبر}

قيمته على السوال مال له غير ماحد حراد ^{لم يقع بهذا الكلام في}
 وكذا لو قال احدكم مديرا او حرلا من المعلوم احد الكلامين فقيمة ^{لكنه}
 او وقد صار احد الكلامين محولا به خبرا وهو قوله او مديرا لانه صادق ^{فيه}
 فيبطل الاخر ولا يملك احد قوله او مديرا خبرا صار لغوا في قوله لاطع ^{حر}
 وقد اخرج على التمثل والتزدد فلم يجعل الجاه بالشك ولو قال اثنان في مديرا ^{فان}
 كان له مال يخرج رقبته من ثلثه عتق المدير المعروف ونصف كل واحد من العبد ^{العبد}
 وسعي كل واحد منهما في نصف قيمته وان لم يكن له مال سوام عتق احد العبد ^{او}
 والمدير المعروف من ملك المال لان هذا الكلام خبر في حق المدير المعروف ^{او}
 العبد كما انه قال للعبد مديرا فاذا اخرجت الرقبته من ثلث عتق ^{المدير}
 ونصف كل واحد من العبد وان لم يكن له مال سوام عتق نصف المدير المعروف
 وسعي في نصف قيمته وعتق من كل واحد من العبد ربعه وسعي في ثلث ارباحه
 فجعل كل واحد منهم اربعة اسهم فيعتق من المدير سهما وسعي في قيمته ^{سبعين}
 ويعتق من كل واحد من العبد سبعة وسعي في ثلث اسهم قبيلع سهام العتق اربعة ^{وسهام}
 السهام ثمانية فاستقام اثلث وثلثان ولو قال في صفة اثنان من حران او مديرا ^{او مديرا}
 ثم مات قبل البيان ولا مال له غير ماعنق من كل واحد منهم ثلثة من جميع المال ^{او مديرا}
 المار بهم على سبعة للمدير اربعة اسباع وللعبد ثلثة اسباع بينهما وسعي ^{في}
 وكل من العبد في ثلثة اسباع قيمته وثلثي سبعة لانا لثابت احد الانجاليين
 مقتضي كلامه فادام جايو مر بالبيان فاذا مات لم يبين فقوله كل واحد

من الانجاليين ثبت في حاله وان كان المراد العتق عتق رقبته ^{سبعين}
 من كل واحد منهم ثلثا وان كان المراد المدير لا شيء لهم من العتق فينصف ^{لكنه}
 رقبته واحد بينهم لكل واحد منهم اثلث ويتدبر رقبته واحدة لانه يصير ^{جامعا}
 بين عديري ومديري قابلا انما مديرا ان فيكون خبرا في حق المدير انشا في حق
 العبد اما علي اصل اي يوسف فظاهر واما علي اصل غير ذلك ^{لانه غير}
 معطوف على الانشا لانه يترجم معني الانشا بل هو كلام مبتدا فكان الثابت
 تدبر رقبته وان اراد العتق لم يثبت شيء من التدبر فينصف فيثبت تدبر ^{تدبر}
 نصف رقبته بين العديري اذا لاحظ المدير من انشا التدبر وكان للمدير ^{تدبر}
 رقبته كاملا وقد وصل الثلث فيسعي حقه في ثلثي رقبته وحق العبد ^{في نصف}
 رقبته فيضرب كل واحد جميع حقه في الثلث المدير بثلثي رقبته والغدان ^{تتصفا}
 فحتاج الي حساب له ثلثان ونصف واقله ستة فاجعل ثلث ^{المال}
 وماله يوم الموت رقبته وهو ثلثا رقبته كل واحد منهم فيضرب ^{المدير}
 بثلثين وهو اربعة والغدان بنصف وهو ثلثه فيكون سبعة ^{فيضيق}
 الثلث عن سهام الضرب والاصل ان الثلث من ضايق الضرب يجعل الثلث ^{من سهام}
 ما يلع اليه سهام الضرب فيكون ثلث المال سبعة اربعة اسباع ^{للمدير}
 وثلثة اسباع للعبد بينهما نصفين لكل واحد منهما سهم ونصف ^{فيسبغ}
 فنضرب سبعة في مخرج الكسر وذلك اثنان فيكون اربعة عشر فيكون ثلث المال اربعة عشر

وثلاث مال الميت ثلثا رقبته احد فماذا اراد بعبه عرسا ^{الثلث}
 ثمانية وعشرين والكل ثمان واربعون واذا صار ثلثا رقبته ^{عشر} فقول
 للمدبر اربعة اسباع وهو ثمانية وكل من العبد ^{المدبر} ثلثه فقد عتق
 ثمانية وسعي في سنته وهو ثلثه اسباعه وعتق من كل واحد من العبد
 وسعي في احد عرس فتكون سعاه العبد في اثنين وعشرين ^{سنة} والمدبر
 فتكون سهام السعاه ثمانية وعشرين وسهام العتق اربعة ^{اربع}
 اكمال لرقبه وقصار ثلثا كل رقبه اربعة فيكون ثلثا ^{احد} سبعة وسبعين
 والرقاب جميعا ثلثه وستون فقول عتق من المدبر سبعة بالعقوبات ^{وسعي}
 بخاربعه عشر وسلم له ثمانية بالتدبير فصار الساع ^{اسباع} خمسة عشر وهو خمسة
 لان كل سبع ثلثة وسعي في سعي قيمته وهو ستة هذا ما قاله في الكتاب ^{المدبر} وسعي
 في سعي قيمته وقد عتق من كل واحد من العبد بالعقوبات سبعة
 اربعة عشر عتق من كل واحد من العبد ثلثة بالتدبير فيكون قد عتق من كل واحد
 عرسه وهو ثلثة اسباعه وثلث سبعة هذا معني ما قال في الكتاب ^{من العبد} وسعي كل واحد
 في ثلثة اسباع قيمته وثلثي سبع هذا اذا كان القول في الصحة اما اذا كان القول في المرض
 من المدبر المعروف ستة من ثلثة عشر وسعي في ما بقي وجهه ان الاتفاق في مرض
 الموت وصيه كالتدبير والوصايا تعتبر من الثلث فيضرب كل واحد منهم بوصيه
 وحق المدبر في عتق رقبته كامل وحق العبد في رقبته سدس لان ^{الكتاب} الثالث
 علي ما قلنا فان كان ثابت هو العتق بالبات ثبت به عتق قيمته ^{الكتاب} اذا تردد

وفي كل واحد من العبد ثلثة اسباع
 في ثلثة اسباع قيمته وثلثي سبع هذا اذا كان القول في الصحة اما اذا كان القول في المرض

الا ان حق المدبر لا يرد اذ بهذا الكلام لانه موصى له بجميع الرقبه ^{فيعتق}
 من كل واحد من العبد ثلثة وان كان ثابت هو المدبر ثبت به ^{المدبر}
 رقبه بين العبد علي ما قلنا فاذا تردد ثبت التدبير نصف رقبته
 العبد وعصار لها ثلثا عتق ونصف تدبير وذللك رقبته ^{سدس}
 فجعلنا كل رقبه ستة فيضرب المدبر المعروف برقبته كاملا وهو ستة
 والعبدان برقبه وسدس وهو سبعة فبلغ سهام الوصايا ثلثة
 وسهام السعاه ستة وعشرون فصار كل رقبه ثلثة عرس عتق
 للمدبر المعروف ستة وليسعي في سبعة ومن كل واحد من العبد ^{ثلثة} نصف
 ويسعي في تسعة ونصف فتكون سهام السعاه ستة وعشرين وسهام العتق
 ثلثة عشر فاستقام المدبر والثلثان فان مات احد العبد ^{في الصحة} والمسألة علي وجهين
 اما ان مات في حيوة المولي او بعد موته وكل ذلك علي وجهين اما ان كان القول
 او في المرض فان كان في الصحة ومات المدبر في حيوة المولي عتق من كل واحد
 العبد نصفه ^{لانه} بالعقوبات من جميع المال وربعه بالتدبير من ثلث المال
 لما مات المدبر والعقوبات كان بينهم فلا زالت من احواله المدبر كان بين
 فيعتق من كل واحد من العبد نصفه وربعه بالتدبير من الثلث لان
 التدبير كان بينهما فيعتق كذلك فان كان له مال اخر يخرج من الثلث عتق
 من كل واحد منها ربعه بالتدبير ويسعي في رقبه وان لم يكن له مال سواه
 عتق من كل واحد منها سدسه ^{در آخر الورثة} حكم التدبير وسعي في ثلثة لان احدهما

عق بالعقوبات و بقي ماله عند الموت رقبه واحد فكان ثلث ماله ثلث رقبه
 بينهما وان كان لقول في المرض فاعتق والتدبير كلها من الثلث وقد وجب للعبد
 رقبه بالعقوبات ونصف رقبه بالتدبير وذلك رقبه ونصف منها
 فيعتق من كل واحد منها ثلثة اربعة ويسعي في رقبه اربعة اركان ذلك يخرج
 من ثلث ماله او اجازت الورثة وان لم يكن له مال اخر ولم تجز الورثة
 كان جميع ماله رقبان عند الموت فيكون ثلثة ثلثا رقبه بينهما فيعتق من كل
 واحد منها ثلثة ويسعي في ثلثيه وان مات احد العبدین دون المدبر
 وكان لقول في الصحة عتق من كل واحد من الباقيين نصفه بالعقوبات ^{بجمع}
 الماله الباقي من الثلث لانه لما مات احد العبدین بقي العتق الباقين ^{الباقين}
 فيعتق من كل واحد منها نصفه وما بقي من المدبر يستحق العتق ^{التدبير}
 وكذلك ما بقي من العبد لان تدبير النصف كان بين العبدین وموت احدهما
 انصرف الى الآخر فصار النصف الباقي منه مدبرا ايضا فيكون الثلث بينهما
 ان كان للمولي مال اخر وان لم يكن له مال اخر كان ثلثا رقبه بينهما فيعتق من
 واحد منها من الحاصل ثلثاه ويسعي في ثلثه هذا اذا مات احدهما ^{قبل}
 موت المولي فان مات المولي ثم مات احدهما فان كان للقول في الصحة ^{ومات}
 المدبر قبل ان يسعي في شيء من كل واحد من العبدین في ثلثيه وعشرين سهام
 وخمسين سها من رقبته لان المدبر لما مات صار مستوفيا لان رقبته ^{وتوي}
 ما عليه من السعاية فيكون التوي على الكل لان التركة مشتركة بين الورثة

فصار حكم التضعيف ستة فيسعي كل واحد من العبدین في ثلثيه وعشرين سها من رقبته
 وثلثون حصل لكل بالتدبير ستة لانه كان له ثلثة من

الوصايا والمال المشترك اذا توي منه شيء يكون على الكل اذ ليس صرفا لملك
 الى البعض اوي من البعض وانما يكون التوي على الكل قسم الباقي على التركة
 بين الورثة واصحاب الوصايا على السهام التي كانت قبل التوي والسهام
 تنقص بهلاك البعض وانما ينقص اجزا المال فوجب النظر الى سهام ^{الوصايا}
 قبل التوي كم كان للعبدین فنقول كان لهما ستة وللورثة ثمانية وعشرون
 والمدبر ثمانية وقد توي ما عليه فيقسم الباقي على قدر سهامه ونصيب
 العبدین ستة ونصيب الورثة ثمانية وعشرون فتصير الحصة اربعة
 وثلثون وثلثا كل عبد سبعة عشر فيعتق من كل واحد منها ثلثة ^{يسعي}
 في اربعة عشر فيكون حقهما في ستة والمدبر استوفى وصيته ثمانية
 فتكون سهام الوصايا اربعة عشر وسهام السعاية ثمانية وعشرين
 فاذا اردت اكمال الرقبه فزد على ثلثيها وهو سبعة عشر مثل ^{نصف}
 وهو ثمانية ونصف فتكون كل رقبه خمسة وعشرين ونصف فان لم
 بالنصف فاضرب مخرج الكسر في اصل الحساب فتكون كل رقبه
 احد وخمسين عتق من كل واحد منهم ثلثة بالعقوبات وذلك ^{سبعة عشر}
 في اربعة وثلثون حصل لكل بالتدبير ستة لانه كان له ثلثة من ^{واحد}
 فصار حكم التضعيف ستة فيسعي كل واحد من العبدین في ثلثيه وعشرين سها من رقبته
 وثلثون حصل لكل بالتدبير ستة لانه كان له ثلثة من ^{عشرين}
 فصار حكم التضعيف ستة فيسعي كل واحد من العبدین في ثلثيه وعشرين سها من رقبته
 وثلثون حصل لكل بالتدبير ستة لانه كان له ثلثة من ^{عشرين}

فصار حكم التضعيف ستة فيسعي كل واحد من العبدین في ثلثيه وعشرين سها من رقبته
 وثلثون حصل لكل بالتدبير ستة لانه كان له ثلثة من

فصير حصة ثمانية وعشرين قد سلم للورثة ستة وسون فاستقام الثلث ^{والثلثان}
 فان مات احد العبد بعد موت المير ولم يوديا شيئا من ثلثه ^{العبد}
 الباقي منها في ثمانية وعشرين من ستة واربعين ونصف من قيمته لانه لما مات
 احد صار مستوفيا وصيته وتوي ما عليه فيكون التوي على الكل فينقسم
 الباقي على السهام ^{التي كانت} قبل التوي وسهام الورثة قبل التوي كانت ثمانية
 وعشرين وسهم كل عبد ثلثه فينقسم الباقي على احد وثلثين للعبد ^{الذي} ثلثه
 في ثمانية وعشرين قد سلم للمير ثمانية وللعبد الاخر ثلثه فتكون سهام ^{الاصحاب}
 اربعة عشر وسهام الورثة ثمانية وعشرين فاستقام الثلث ^{والثلثان}
 اردت تكيل الرقبة فرد على احد وثلثين مثل نصفها وذلك خمسة عشر ونصف
 ستة واربعين ونصف سلم له بالعقوبات ثلثه وذلك خمسة عشر ونصف ثلثه
 بالوصية ويسعى في ثمانية وعشرين من ستة واربعين ونصف من قيمته ولو
 مات العبدان وبني المير سعى في ثمانية وعشرين من اربعة وخمسين من قيمته ^{لان}
 حوال المير كان في ثمانية وحق الورثة في ثمانية وعشرين فيكون ستة وثلثين
 فجعلنا ثلثي رقبته ستة وثلثين فيسلم له ثمانية ويسعى في ثمانية وعشرين ^{بسم}
 للورثة ثمانية وعشرين وقد نفذ وصية المير في ثمانية ووصية كل واحد من ^{العبد}
 ثلثه فيكون جملة ذلك اربعة عشر فاستقام الثلث ^{والثلثان} فان اردت اكمال ^{الرقبة}
 زد عليه مثل نصفه وذلك ثمانية عشر فيصير اربعة وخمسين سلم له بالعقد ^{الباقي}
 وذلك ثمانية عشر ووصية ثمانية فيكون ستة وعشرين فيبقى للام اربعة

فهذا معنى ما قال الكتاب يسعى في ثمانية وعشرين من اربعة وخمسين ^{نصف}
 والعبد يسعى في ثلثة وثلثين من ثمانية وخمسين ونصف لان سهام الورثة
 كانت ثمانية وعشرين وسهام المير ثمانية وسهام العبد في ثلثة فتكون
 الجملة تسعة وثلثين فاقسم ثلثي كل رقبة على تسعة عشر ونصف فيسلم
 للمير من تسعة عشر ونصف ثمانية ويسعى في احد عشر ونصف سلم
 للعبد في ثلثة ويسعى في ستة عشر ونصف فاذا ضمت ستة عشر ونصف ^{الى}
 احد عشر ونصف تكون ثمانية وعشرين فسلم للورثة ثمانية وعشرين وقد
 نفذنا الوصية للمير في ثمانية وللعبد في ثلثة وللعبد الميت في ثلثة فتكون
 الجملة اربعة عشر فاستقام الثلث ^{والثلثان} فاذا اردت تكيل الرقبة ^{فكون}
 على ثلثي كل رقبة مثل نصفه وذلك تسعة ونصف وربع فتصير الرقبة
 الكاملة تسعة وعشرين وربع فاضعف ليقل الكسر ان كان لا يزول ^{فصير}
 كل رقبة ثمانية وخمسين ونصف عتق ثلث كل رقبة بالعقوبات ^{لصاحب} وهو
 ويبقى ثلثا رقبته كل واحد منها تسعة وثلثون فسلم للمير ستة عشر ^{لان}
 وصيته كانت ثمانية فاذا ضعفتا لصارت ستة عشر فاذا ضعفتاها
 الى تسعة عشر ونصف تكون الجملة خمسة وثلثين ونصف فيبقى ثلثة وعشرون ^{نصف}
 فيسعى فيها وهذا معنى ما قال في الكتاب يسعى في ثلثة وعشرين من ثمانية ^{خمس}
 من رقبته والعبد في ايضا صارت رقبته ثمانية وخمسين ونصف عتق ثلثة ^{بالعقوبات}
 وهو تسعة عشر ونصف وسلم له بالوصية ستة فتكون الجملة خمسة وعشرين ^{نصف}

يسعى ثلثه وثلثون سعي فيها هذا معني ما قال في آخا ب سعي العبد في ثلثه
من ثمانية وحسين ونصف من رقبته فجمع سهام الوصايا والسعاية
سلم المدبر ستة عشر وللجدل في ستة وللعدا لثلاثة فتكون ثمانية عشر
وسعا المدبر في ثلثه وعشرين والعبد في ثلثه وثلثين فتكون الثلث
فاستقام الثلث والثلثان هذا اذا كان القول في الصحة فان كان في المرض ومات
اولئك احدهم بعد موت المولي فنقول قد ذكرنا ان حق المدبر في ستة عشر
واحد من العبد بالعتق والتدبير في رقبته وسدس حق الورثة في ستة عشر
فاذا مات المدبر صار مستوفيا وصيته بقي حق العبد في ذلك سبعة عشر
الورثة وهو ستة وعشرون فيصير ثلثه وثلثين فاحول ما بقي من المال
والباقي رقبته فان كل رقبه من العبد في ستة عشر ونصف سلم لكل واحد
ثلاثة ونصف وسعي في ثلثه عشر وسلم المدبر ستة فتكون الثلثة عشر وسعا
السعاية ستة وعشرين فاستقام الثلث والثلثان ولو مات احد العبد
ضرب المدبر بسبعة والعبد الباقي بثلثه ونصف الورثة بسبعة وعشرين
لجلده خمسة وثلثين ونصف فتكون كل رقبه سبعة عشر ونصف درهم انكسر بالروح
فنضعفه فيكون احد وسبعين ثلثا كل رقبه خمسة وثلثون وسعا
للعبد الباقي سبعة ويسعى في ثمانية وعشرين ونصف سلم المدبر
ويسعى في ثلثه وعشرين ونصف فحصل للورثة اثنان وخمسون وقد استوفوا
الميت سبعة فيكون ستة وعشرين فاستقام الثلث والثلثان ولو مات

العبد بقي للمدبر في المدبر في ستة وحق الورثة في ستة وعشرين وسلم
للعبد سبعة فاستقام الثلث والثلثان ولو مات المدبر واحد العبد
فحق العبد الباقي في ثلثه ونصف وحق في ستة وعشرين فيكون له ستة وعشرين
ونصف سلم للعبد ثلثه ونصف ويسعى في ستة وعشرين وقد استوفوا
المدبر ستة والعبد لثلاثة ونصف فتكون الثلثة عشر فاستقام
ولو قال لهم في صحة انتم احرار او مدبرون ومات قبل فنقول قوله او مدبرون
اخبار في حق المدبر احباب في حق العبد فيصا ركانه قال انتم احرار وهذا
فاذا مات قبل البيان ثبت ما يقتضيه كل كلام فيعتق بالعتق البات رقبه
من كل واحد منهم نصفه وتدبير الرقبه بين العبد فيكون الباقي من العبد
والباقي من المدبر مدبرا كما كان فيكون الثلث بينهم فان خرجوا من الثلث او
اجازت للورثة عشقوا وان لم يكن له مال غيرهم ولم تجز الورثة كان الثلث بينهم
وماله رقبه ونصف ثلثه وهو نصف رقبه بينهم لكل واحد منهم سدس الرقبه
وقد عمو من كل واحد منهم نصفه بالعتق البات فيعتق من كل واحد منهم ثلثاه
ويسعى في ثلثه فان كان القول في المرض اعتبر العتق والتدبير من الثلث فيقسم
الثلث بينهم بالسوية لان كل واحد من العبد موصى له بجميع رقبته ولا يرداد
حقه على رقبته فكان بينهم بالسوية لان كل واحد موصى له بجميع الرقبه ثم اورد
محمد رحمه الله في الكتاب على نفسه سوا الا فقال ينبغي ان لا يعتق من المدبر المعروف
بالعتق البات شي لان قوله انتم احرار عام فصار كانه قال لكل واحد منهم

بالعتق البات
بالمدبر
بالمدبر
بالمدبر

ولو قال هكذا لاحظ المدبر من الحق لكونه صادقا في احكامه والبرهان
ان في تلك المسئلة انما بطل الكلام في المدبر لان الكلام في حقيقة تردد بين الخيار
والاجاب فصار كانه قال انت حر او غير حر فلا يصير اجابا بالثبوت
اما هنا جمع بين اثنين صحيحين لان اجابا بحرية انشا في حق الكل
ولما التذير انشا في حق العبد فصار كانه قال انتم احرار او احكم
مدبر فكان باطلا لان احد شطري الكلام صدق وخبر فيبطل الآخر
انتم احرار او غير احرار ولو قال كل واحد منكم حر او مدبر فهذا
لغوي في حق المدبر لانه تناول كل واحد منهم على سبيل الانفراد فصار
كانه قال لكل واحد منكم انت حر او مدبر ولو نص عليه لم يصح في حق المدبر
وصح في حق العبد فيكون كل واحد منها حر في حال مدبر في حال
من كل واحد منها نصفه من جميع المال ان كان القول في الصدق
النصف الباقي بالتدبير من الثلث وان لم يكن له مال اخر كان ماله
عند الموت وثلاثة ثلثا رقبته بينهم المدبر المعروف بثلث رقبته وللعبد
ثلث رقبته بينهما الكل واحد منها سدس رقبته فالحاصل ان المدبر سله
ثلث رقبته ويسعى في ثلثي قيمته ويسلم لكل واحد من العبدين سدس
رقبته ويسعى في نصف قيمته وثلثها وان كان القول في المرض ولا
مال له سواه كان الحق والتدبير وصيه فيكون كل واحد منهم
له جميع الرقبه ولما اعلم بالصواب

بار من الوصايا التي يوصي فيها بنصيب بعض الورثة او
تمثل نصيبه اصل الباب ان الوصيه بنصيب وارث موجود
ونصيب واحد معدوم يصح او تمثل نصيب وارث موجود او معدوم
يصح لان الوصيه بنصيب وارث تغيير المشرع وهو جعل ما جعله
الشارع للوارث لغيره ولان نصيبا لوارث ما يرثه الوارث بعد
موت مورثه وما يرثه الوارث بعد موت مورثه ملكا للوارث فتكون
الوصيه من المورث حاصله ملكا للوارث فلا تنقض اما اذا وصي بنصيب
وارث معدوم فليس فيه تغيير حكم الشرع لان الشرع لم يجعل للمعدوم
شيئا وليس هذا ايضا وصيه بملك لغيره لان المعدوم لا يملك مالكا
فكان موصيا بملك نفسه الا انه جعل نصيب الوارث المعدوم معيارا
ومعرا للمقدارها والوصي ان يقدر الوصيه بانها وبصير تقديره كانه
قال اوصيت لفلان بثلث مالي او بربع مالي وكذا الوصيه بثلث نصيب وارث
موجود ليس وصيه بملك الوارث ولا تغيير حكم الشرع لان مثل التي
لكن مساوي لدية بعض الاوصاف فكان معيارا ومقدارا وكذا الوصيه بثلث
نصيب وارث معدوم بل اولى لانه لما وصيت الوصيه بنصيب وارث معدوم
فتمثل نصيبه اولى ثم اذا وصي بثلث نصيب وارث موجود ينظر الى نصيب
الوارث ويعطي الموصي له مثل ذلك فاذا وصي بنصيب وارث معدوم يزداد
ذلك الوارث على عدد الورثة ويتم المال بينهم ثم يعطي نصيب المزداد للموصي

واذا اوصي مثل نصيب وارث معدوم زيد ذلك الوارث على عدد الورثة
 وقسم المال عليهم ثم يتراد مثل نصيب الذي زيد على عدد الورثة على
 سهام الورثة فيعطي الموصي له ذلك النصيب لان مثل الذي غيره
 يعادله فرق بين الوصية والاستثنا حيث قال في الوصية لا
 تنفع بنصيب الوارث ويصح استثنا نصيب الوارث من
 حتى لو مات ترك ابنا ووصي لرجل بنصيب ابنه لم يصح ولو وصي
 بمثل نصيب ابنه الا بمثل نصيب ابن اخر صح وكان الموصي له ثلث المال
 والفرق ما ذكرنا ان الوصية بنصيب الوارث تغيير حكم الشرع
 في نصيب الابن وحقه بخلاف الوصية بمثل نصيبه والاستثنا استرجاع
 بعض الوصية مع تقرير نصيب الابن وانجاب لما اورثه المستثنا وانجاب
 غير نصيب الابن صح فذكر النصيب ومثل النصيب معيار المستخرج
 له وليس تصرف في نصيب الوارث ولا تغيير حكم الشرع ثم فرق في
 هذه الوصية بين نصيب الابن المعدوم ومثل نصيب الابن المعلوم
 الاستثنا سؤا بينهما فقال اذا ترك ابنا ووصي بنصيب ابن اخر لو كان
 فلموصي له نصف المال ولو وصي بمثل نصيب ابن اخر فلموصي له ثلث المال
 وفي الاستثنا اذا ترك ابنا ووصي لرجل بنصيب ابنه الا نصيب ابن اخر
 مثل نصيب ابن اخر فلموصي له ثلث المال والفرق ما اشار اليه من حيث قال
 نصيب الابن بمثل غيره فيقي المستثنى في الوصية ويقتل عينه

فيغير
 نصيب

ليس كذلك في ما ذكر المثل هنا على معنى ان يكون نصيب الابن معيارا
 للمستخرج فوقع الشك في المستثنى والشك في الاستثنا شك في الوصية
 وفي مثل هذا الوجه من مذهب صحابنا ان يعطي الموصي له الاقل لانه
 وانما المثل في الكتاب صحت الوصية وفي الاستثنا لم يوجد ما وجب للمثل
 على المغايرة لانه رد على الورثة وتكثير لانصباهم ولهذا الوصية مثل
 فيعد ذلك لوجوه على المغايرة بطل الاستثنا وتكثر الوصية ولو حمل
 على المعيار تقل الوصية ويكثر الاستثنا فكان حله على المعيار اولى
 اما لان فيه تكثير حق الورثة الثابت باثبات لسه تعالى اولان حق الورثة
 ثابت يفتقر والشك وقع في بطلانه فلا يبطل بالشك وفي الحمل على الحد
 حق الموصي وتقليل حق الورثة الثابت باثبات لسه تعالى واثبات حق
 الموصي له بالشك حمل على المعيار لهذا المعنى وحرف احراز الوصية بقدر الثلث
 لا يتوقف ثبوتها على الاجازة لانه تصرف بحقه وفيما زاد على ذلك
 على اجازة الورثة لانه تصرف بحقه الاصل فيه ما روي عن سعد بن مالك
 رضي الله عنه انه قال لو رسول الله صلى الله عليه وسلم اوصي بماي كله قال لا قال
 قال لا قال بثلثه قال اثنت والثلاث كثير لان تدفع ورثتك اغنيا جبر من ان تدفع
 عالم يتكفون الناس فاذا الحديث ان الوصية بالكثير من الثلث لا يجوز
 النبي عليه السلام جعل الثلث كثيرا في منع الزيادة وجعله قليلا في حق الجواز
 اذا عرفناه هذا قال محمد بن رجل مات وترك بنتين وعماد ووصي لرجل

في الورثة

بنصيب فالوصية باطلا لجازة الورثة ^{المختلصة} لا وصية بنصيب
 بنت موجودة لا بعينها لان اللفظ حقيقة تناولت الموجود ^{وتعنيها}
 فلا يصر في المعروفة ولا مثل نصيب البنت لانه ليس بذكر ولا دل عليه
 المذكور فاذا انصرف الوصية لم تصح لما قلنا ولا تعمل الاجازة ^{فان}
 قيل اذا جازت الورثة وجبت تصح لانها تصح لما فيها من ابطال ملك ^{البنت}
 وقد صحت فصار كالواصي لا يجزي جميع ماله واجازة الورثة وكالواصي
 لبعض الورثة واجازة الباقي ادا وصي لتمام واجازة الورثة ^{فان} قيل له التقيد
 انما يتوقف على اجازة الغير وينفذ باجازته اذا كان من توقف التصرف ^{على اجازة}
 معلوما كالموصي بجميع امواله والوارث ^{المالك} والقائل وهذا المخير مجهول لان
 توقفت على اجازة احدي البنين ولان الوصية بجميع المال وصية ملكه
 الا انه يتعلق به حق الورثة لان المال ملكه وتصرفاته فيه نافذة اما الوصية
 بنصيب الوارث وصية ملك الغير لان التركة انما تصير نصيب الوارث ^{الموت}
 فيكون وصية ملك الوارث فان قيل على الاول اذا جاز واجازة الورثة ^{بعد}
 لو نفذت على احديهما لانه اوصي بنصيب احديهما ولا يدري من جهة ^{لونها}
 نفذت الوصية ليرتفع حكم النفاذ في حقها وحكم البطلان في حق الآخر
 حي لو قال اوصيت بنصيب هذه البنت الواحدة بعينها ^{موت} فجازت بعد
 صح وتكون جهة منها لانه اضاف الوصية الي نصيبها فينفذ باجازة الورثة ^{اوصي}
 مال اجني لرجال ثم مات الموصي فجاز المالك الوصية صحت وتكون جهة

ر

اوصي له فان قيل وجب ان تصرف هذه الوصية الي نصيب البنت المعروفة
 اداي مثل نصيب البنت الموجودة نصيبها للوصية قيل له البنت اسم للموجود
 فلا يتناول المعروفة لاحقيقه ولا مجازا ادا وصي بنصيب بنت ^{معدومة}
 تقدر موجوده لتقدير الوصية والبنت هنا موجوده فلا يمكن التقدير
 ولا يمكن الصرف الي مثل نصيب البنت لان الوصية بنصيب البنت غير الوصية
 مثل نصيب البنت على ما بين فلا يكون نصيبها المذكور ولو قال مثل نصيب
 بنت فلموصي له الربع اجازت الورثة اولم تجز ما الجواز فلانه لم يوص ^{بنصيب}
 البنت حي كون موصيا بملك الغير وانما اوصي بملك نفسه واما علم ^{اشتراط}
 الاجازة فلان هذه وصية باقل من الثلث فلا تتوقف على الاجازة ^{وبما}
 انا نريد على البنين بنتا اخري لان اسم البنت ينصرف الي البنت الموجودة
 وقد اوصي مثل نصيبها فكانه اوصي بنصيب احدي البنين فتأخذ ^{الفريضة}
 التي تستقيم على الورثة وذلك ثلثة لكل بنت سهم وذلك ثلثان وللعم سهم ^{وذلك}
 ثلث فاذا ظهر نصيب البنت الواحدة زدنا ذلك اصل الفريضة لانا
 متى لم يزد لك اعطينا الموصي له سهما من ثلثة يبقى سهمان فيكون للبنين ^{من ذلك}
 الثلثان لكل بنت ثلثا سهم وللعم سهم وذلك ثلثا سهم وقد اخذ الموصي له سهما
 كاملا وهذا لا يجوز فلهذا زدنا سهما على اصل الفريضة فصار المال اربعة ^{ولانه}
 اوصي مثل نصيب البنت ونصيب البنت بعد تنفيذ الوصية وذلك سهم من ثلثة
 فزيد سهما على اصل الفريضة فيكون اربعة سهم للموصي له يبقى ثلثة لكل بنت

سهم وللع سهم واذا اظهر ان هذه وصاياه بربع المال يخرج الى
 الاجازة ولو اوصى بنصيب ابن فان اجازت الورثة فللموصي نصف المال
 وان لم تجز الورثة فله الثلث اما جواز الوصية فلانه لم يوص في ملك الغير
 لان الابن معدوم وانما اوصى بملك نفسه وجعل نصيب الابن معيارا
 كانه قال اوصيت لـ نصيب ابن لو كان بخلافه لو كان الابن موجودا
 لان اسم الابن تناول الموجود وان كان قد استعمل في المعهوم لانه حقيقة
 في الموجود لوجود معنى النبوة فيه واما للموصي له النصف عند اجازة
 الورثة فلان العلم بحجب بالابن ونصيب الابن النصف ونصيب البنين
 ولا شيء للع فيعطى الموصي له النصف والنصف الباقي بين البنين والعلم
ان الان القسمة بين الورثة بعد تنفيذ الوصية فصار هذا النصف
 ثلث ونصيب الموصي له ثلثه فصارت الفريضة من ستة ثلث للموصي له
 ولكل بنت سهم وللع سهم او نقول نجعل الفريضة من اثنين سهم للموصي له
بقي سهم بين العم والبنين اثلاثا لا يستقيم ضربنا ثلثه في اصل المسألة فصار
 وان لم تجز الورثة فللموصي له الثلث والفريضة من تسعة لان اصل
 من ثلثه سهم للموصي له بقي سهمان لا يستقيم على البنين والع الا اثنا
 ثلث في اصل المسألة وذلك ثلثه فيصير تسعة ثلثه للموصي له ولكل بنت سهمان
 وللع سهمان فرق بين هذه المسألة وبين المسألة الاولى لانه صحح الفريضة
 الموجودين ثم زدنا نصيب الموصي له على اصل الفريضة وهذا لم يصح

الاجازة بل قد رآنا الابن موجودا وجعلنا العلم بحجوباً به لان هذا الموصي
 بنصيب من حجب العلم فلا يمكن تصحيح بين البنين والع وزيادة نصيب
 الابن عليها لان الزيادة على الشيء تقتضي تعدد المزيد عليه والعلم لا
 مع الابن وفيما تقدم اوصى بنصيب من لا يحجب الوارث الموجود فامكن ان
 جعل الوصية زيادة على الفريضة ولو اوصى بثل نصيب ابن لو كان فللموصي
 له الثلث اجازت الورثة او لم تجز والفريضة من تسعة لانه اوصى بثل نصيب
 فلا بد من ان يزيد على الورثة ابنا يظفر بنصيبه فصار كانه ترك ابنا
 وعما فيكون للابن النصف وللبنين النصف ولا شيء للع حق الموصي له في مثل
 نصيب الابن وذلك سهم يزيد على سهمين فيكون ثلثه للموصي له سهمين
 ثلثها للبنين وثلثها للع كان كل المال هذا فانكسر بالثلث فاضرب بخرج
 الكسر وذلك ثلثه في اصل الفريضة فيكون تسعة وكان للموصي له سهم
 ضربناه في ثلثه فيكون ثلثه وللورثة سهمان مضروبة في ثلثه فيكون
 فنعطى البنين اربعة وهي الثلثان وللع سهمان وهي الثلث ولو قال
 اوصيت بنصيب بنت لو كانت فللموصي له تسعة المال اما جواز الوصية
 فلان بنتا لو كانت معدومة واما للموصي له تسعة المال فلان الفريضة
 من سبعة وعشرين للموصي له ستة ولكل بنت سبعة وللع سبعة لانه
 جعل البنات ثلثه فكان لهن الثلثان والباقي للع فيكون الفريضة من ثلثه
 ثلثها وذلك سهمان للبنات مقسومة على ثلثه لا يستقيم فانكسر بالثلث

تقرير
 نسخا صحيحا

فاخرج الكسر وهو ثلث في اصل الفريضة وهو ثلث فيكون تسعة نصيب بنت لو كانت مردكها لان ثلثا جمع المال وهو تسعة وسنة والسنة ثلث بنت سهان فيكون للموصي له سهان مرسعة وهو سعا المال يعطاها بنتي بين العم والبنتين ثلثا فالكسر بالثلث فخرج الكسر وهو ثلث في اصل الفريضة وهو تسعة فيكون سبعة وعشرين كان للموصي له سهان مرسعة وهو سعا المال يعطاها بنتي احد وعشرون بين العم والبنتين ثلثا فالكسر سبعة وعشرون فان قيل قد اوصى بنصيب البنت ونصيب البنت سبعة من سبعة وعشرين الذي اخذ للموصي له ستة مرسعة وعشرين فيكون نصيبه اقل من نصيب بنت له الموصي لم يوصي له بنصيب احد من البنتين الموجودتين وانما اوصى بنصيب لو كانت ولو كان هنا بنتا ثلثة كان لكل واحد تسعة المال فوقعت التسوية الموصي له وبين البنتين فيما اعتبره الموصي وانما ظهر التفاوت بعد ذلك باعتبار القسمة الثانية اما حكم القسمة الاولى فنصيب للموصي له نصيب بنت لو كانت فان قيل ذكر محمد في اول الباب اذا اوصى بثلث نصيب بنت فللموصي له سهم ^{اربعة} وهذا ذكر ان له تسعا المال ولا فرق بين البنتين ولا للموصي بنصيب بنت والموصي بثلث نصيب بنت سواء الاتري انه لو ترك بنتين واوصى لرجل مثل ابنه واوصى بنصيب ابن لو كان كان سواء يعطي للموصي له ثلث المال ^{لكن} ان يوصي هنا ايضا قيل له ذكر الجصاص عن القاضي اي حازم انه لا فرق عند اي يوسف وفيه مسأله اول الباب يعطي للموصي له تسعة المال وهو ^{سبعة}

لم يوص

شعاً

ابن

ايضا فلا يحتاج الي الفرق والفرق لمجد انه متى اوصى بثلث نصيب بنت لم يحتاج الي زيادة بنت اخري لكن باخذ اصل الفريضة التي تستقيم بين البنتين والعم وذلك ثلثة ويريد عليها سهان فيصير اربعة كان للموصي له الربيع وهو ما زدنا فاما اذا اوصى بنصيب بنت لو كانت يمكن الصرف الي بنت موجودة لانه نص على خلافه فكان موصيا له بنت معدومة فيحتاج الي ان يزيد علي البنتين ثلثة ثم ياخذ فريضة تستقيم بينهم فيصير كان الميت ترك ثلث ثبات وعماء وكانت الفريضة من ثلثة ثم صارت من تسعة ثم من سبعة وعشرين كما قلنا واما مسأله ^{الابن} فلانما اوصى بثلث نصيب ابن لا يزيد ابنا اخر لانه موجود فريضة تستقيم بين الابن وذلك سهان فظهر ان نصيب احدهما سهم فردنا سهان فصار ثلثة فاعطينا سهما للموصي له كما فعلنا في مسأله اول الباب واذا اوصى ابن لو كان كان موصيا بنصيب ابن واحد فردنا ابنا كان الميت ترك ثلاث بنين كما فعلنا في هذه المسأله فخذ اصل الفريضة المستقيمة علي وذلك ثلثة فظهر ان نصيب ابن لو كان سهم من ثلثة وقد اوصى له يعني ذلك فيكون للموصي له ثلث المال في الحالين فلهذا اتخذ الجواب عند التخرج في مسأله الابن واختلف في مسأله البنت وذكر في الزيارات رجل مات وترك ابنا واماً واوصى لرجل بنصيب بنت لو كانت فالوصي سهم ^{سبعة} خمسة للموصي له وسهان للام وعشرة لابن وجهه انه لو لم يكن

هذا وصية كانت المسلم من ستة سهم للام وخمس لابن فلما اوصى
 بنت لو كانت ونصيب البنت نصف نصيب الابن فراد على الفريضة سهمان
 فيصير ثمانية ونصف فنضعه للكسر فيصير سبعة عشر للموصي له خمسة
 بقا عشرة فنعتبر سهام الميراث فيما بقي فنقسم بينهما اسداسا وهذا
 التخرج موافق لمخرج مسله اول الباب وعلى قياس التخرج الثاني
 ان يكون للموصي له خمسة من ثمانية عشر لان البنت لو كانت موجودة كانت
 الفريضة من ستة سهم للام بين الابن والبنت اثلاثا وانه لا يستقيم
 تقرب ثلثة في اصل المسلم وهو ستة فيكون ثمانية عشر للموصي له خمسة
 ثلثة وللابن عشرة قال ما ذكر في الزيادات قول محمد واحدي الروايتين عن
 ابي يوسف وما ذكر في الجامع هي الرواية الاخرى عن ابي يوسف وقيل
 ما ذكر في الجامع جواب القياس وما ذكر في الزيادات جواب الاستحسان
 والاصح ما ذكر في الزيادات لان الوصية على ثمانية عشر واعطينا خمسة
 بقي ثلثة عشر فاذا اعطينا الام سدس جميع المال ثلثة لم يبق للابن
 بل بقي له عشرة من ثمانية عشر فيكون ضرر الوصية عليه خاصة وقسمه
 بين الام والابن اسداسا بالنص فلا يجوز تغييرها لان سهام الورثة
 تعتبر بعد تنفيذ الوصية بالنص والاجماع وفي هذا اعتبار سهام الام
 قبل تنفيذ الوصية ولو قسمنا ثلثة عشر بين الام والابن اسداسا كان للابن
 عشرة وجه اسداس سهم فلم تكن الخمسة نصف نصيب الابن وانه خلاف

ما ثبت بالكتاب وخلاف ما اوجه الموصي فلزم الضرر
 جعلنا المسلم من سبعة عشر ولو مات عن امراه وابن واوصى لرجل
 بنصيب بن اخو لو كان واجازت الورثة فللموصي له سبعة عشر
 وللزوجة سهم وللابن سبعة لان اصل الفريضة من ثمانية سهم
 وسبعة لابن ثم تزيد للموصي مثل نصيب الابن فيكون خمسة عشر فكانت
 الوصية اكثر من ثلث فلها قال واجازت الورثة وهذا على جواب
 الاستحسان اما على جواب القياس المسلم من ستة عشر كالمات وترك
 ابين وزوجه وجه الاستحسان ما ذكرنا ان الوصية جعلنا الفريضة
 واعطينا للموصي له سبعة يبقا تسعة فاما ان يكون لابن سبعة
 وللزوجة سهم وثلث سهم او لابن سبعة وللزوجة سهمان وكل منهما
 خلاف ما اوجه بالكتاب وكذا لو ترك زوجه وابنا واوصى مثل نصيب الابن
 لانا الوصية مثل نصيب ابن موجود والوصية مثل نصيب ابن لو كان
 ولو كان البنون ثلثة كان لكل ابن ثلث المال استشهد محمد فقال لا يترك
 انه لو ترك ابين واوصى لرجل ثلث ماله واوصى لآخر بنصيب ابن
 لو كان ولم تجز الورثة كان لابن ثلث المال والثلث للموصي لها بينهما
 لان الوصية بنصيب ابن ثالث لو كان وصية بثلث المال لان نصيبه
 فاستويا وهذا قول محمد اما عند ابي يوسف الثلث بينهما اخا سائلا
 للموصي له بالثلث وخمسة لآخر لان الورثة لو اجازت الوصية كان

وكذا لو ترك امراه وابنا واوصى
 لرجل بنصيب ابن
 فقامت الوصية بثلث
 للموصي له سبعة
 وللزوجة سهم
 وللابن سبعة

للموصي له بالثلاث الثلث المثلث يكون الباقي بين البنين الثلثة فيصير المال تسعة
 للموصي له بالثلاث ثلاثة ولكل ابن سهمان فينصا ^{استشهد} وبذلك عند عدم الاجازة
 محمد بن ابيان الوصية بنصيب ابن لو كان وصيته ثلث نصيب ابن ^{الباقي}
 ثم فرغ على مسلة الاستشهاد فقال لو اوصى لرجل ثلث ماله ولا تترك
 نصيب ابن لو كان ولم يترك الورثة كان الثلث بينهما على خمسة لا قدر
 بنصيب ابن ثالث سوي بينه وبين الابن الثالث ولو كان البنون ثلثة كانت
 المسلم من تسعة ثلثة للموصي له ولكل ابن سهمان على ما ذكرنا والصحيح ^{في هذا}
 ما روي عن محمد في النواذر ان الثلث يكون بينهما اسبعا اربعة اسبعا ^{للموصي}
 له بالثلاث وثلثة اسبعا للآخر لان الموصي له بالثلاث لو انفرد كان له ثلث المال
 والآخر لو انفرد كان له ربع المال لانه مقدر باثنين ثلث موجود ثم يزداد ^{على}
 الثلثة مثل نصيب احدهم ضرورة ان ثلث التي غير وكل مال ضم اليه ثلثة كان
 المضموم ربع المضموم اليه فكانت وصيته ربع المال فاجب الي حساب له
 ثلث وربع واقله اثني عشر فحق للموصي له بالثلاث في اربعة وحق للآخر في
 ثلثة فيتضاربان بذلك عند عدم الاجازة وعلى قول ابي يوسف يقسم الثلث
 بينهما اثلاثا لانه لو اجيزت الوصية لكان للموصي له بالثلاث اربعة من اثني عشر
 والباقي بين البنين الاربعة لكل ابن سهمان فيكون للموصي له الآخر سهمان فلهذا
 يقسم الثلث بينهما اثلاثا بخلاف الوصية بنصيب ابن ثالث لان ذلك وصية بالثلاث
 على ما ذكرنا ولا لانه لما اوصى بنصيب ابن ثالث لم يبق بينه وبين احد ابنيه

ان الوصية
 سطر

ان الوصية
 سطر

سوي بينه وبين الثالث فمحمد رحمه الله اعتبر في هذه المسائل حالة الاجتماع
 بحالة الانفراد واما يوسف اعتبر حال عدم الاجازة بحالة الاجازة وادعى
 محمد الفرق بين الوصية بنصيب وارث معدوم وثلث نصيب وارث ^{معدوم}
 فقال لا تربيانه لو ترك ابنين واوصى لرجل بنصيب ابن ثالث ولم يترك
 كان للموصي له ثلث المال ولو اوصى له ثلث نصيب ابن ثالث كان ^{له} ربع المال
 ولو ترك بنتا واحدة وعملا وابن عم او عصبه آخر مثل الاخ او ابن الاخ
 واوصى لرجل بنصيب ابن جازت الوصية ويكون للموصي له ثلثا المال ^{اجازت}
 الورثة والثلث بين البنت والعصبه نصفان اما جواز الوصية ^{فلما ذكرنا}
 واما للموصي له الثلثان فلا نجعله كانه مات عز ابنه وبنت وعم فيكون ^{للابن}
 الثلثان للبنت والثلث ^{للمثلث} ولا شيء للعم فظهر انه اوصى له بثلثي المال فاذا
 اجازوا نفذت الوصية فكان للموصي له سهمان من ثلثة وسهم ^{البنت}
 والعم لا يستقيم ضعفناه فصار المال ستة اربعة للموصي له وللبنت ^{سهم}
 وللعم سهم وان لم تجز الورثة كانت الفريضة من ثلثة لان الوصية ^{تترد}
 الي الثلث فتكون المسلم من ثلثة سهم للموصي له وسهم للبنت وسهم ^{ولو}
 اوصى بثلث نصيب ابن فللموصي له خصال المال ان اجازت المورثة والفريضة
 من عشرة لانا نقدر ابنا وبنتا فيكون لابن سهمان وللبنت سهم ^{ثم يزداد}
 مثل نصيب الابن وذلك سهمان لان مثل التي غيره فيصير خمسة للموصي له
 سهمان والباقي بين البنت والعم لا يستقيم فنضرب خمسة في اثنين فيكون

فنعطي الوصي له اربعة وهو خا العشرة وثلاثة للبنت وثلاثة للوصي وان لم
تجز الوارثة فلم يوصي له الثلث لما ذكرنا استشهد به من قتاله الا ترى انه لو ترك
ابنين ووصي مثل نصيب ابن رابع لو كان كان الوصي له خمس المال والباقي بين
الاثنين لان مثل التي غيره فيكون غير نصيب الابن الرابع ولو اوصي له نصيب
ابن رابع كان له الربع لانه اوصي له بنصيبه لا مثل نصيبه ولو ترك اخا
واوصي لرجل بنصيب ابن لو كان واجازت الوارثة كان الوصي له جميع المال
نقدرا لان موجودا ولو كان موجودا كان له جميع المال وان لم تجز الوارثة
الثلث ولو اوصي مثل نصيب لو كان واجازت الوارثة فلم يوصي له نصف المال بل
نقدرا لانه موجودا ثم يزيد عليه مثل نصيبه وكل شيء ردت عليه مثل ان الزايد
يكون الوصي له النصف والباقي بين الاخ والاخت وان لم تجز الوارثة فلم يوصي له
ولو اوصي بنصيب بنت لو كانت والمساكنة بالمال فلم يوصي له الثلث اجازت الوارثة
لانه اوصي بنصيب وارث لا تجز الموجود فنصح الفريضة بين الوارثين
ثم يزيد مثل نصيب البنت وذلك سهم فيصير ثلث الوصي له سهم والباقي
سهمين للاخ والاخت بينهما نصيب ولو لم نصح الفريضة اولا لكن قدرنا نصيب
موجوده فلكذلك ويصير كانه مات وترك بنتا واخا واوصي مثل
بنت لو كانت فيكون الوصي له الربع ويصير كانه مات وترك بنتين واخا
فكون المسلم من ثلثة ثم يزيد عليها مثل نصيب اخي البنتين لان مثل التي
يصير اربعة وهذا بانفاق الروايات ولو اوصي بنصيب بنت ثلثة فذلك

علي جواب الزيادة ان ثلثه لما اوصي بنصيب ثلثة والثالثة لا تنصرون
الثانية فقد ترك نصيب البنت الاولى والثانية للورثة ففعل كانه مات
عن بنتين واخت فكون المسلم من ثلثة ثم يزيد عليها نصيب الثلثة
عيني مسلم اول الباب فلا فرق بين الاخت والعم لانها عصبة مع البنات
وعلي رواية الجامع له تسعة المال كانه مات عن ثلاث بنات واخت
لا فرق بين بنتين واخت او بنتين وعم ولو ترك ابنا وابا ووصي لرجل
بنصيب ابن لو كان او مثل نصيب ابن فان اجازت الوارثة فلم يوصي له
من احد عشر لان المسلم من ستة سهم للاب وخمسة لابن ثم يزداد على الفريضة
مثل نصيب الابن وذلك خمسة فقصر احد عشر وهذا علي رواية الزيادة
اما علي رواية الجامع له خمسة من اثني عشر كانه مات وترك ابنتين وابا
فان لم تجز الوارثة كانت المسلم من تسعة علي الروايتين لان الوصي بقدر
الثلث مقدمه علي الميراث فنعطيه الثلث والباقي بينهما علي قدر حقهما
فرع في الزيادة فقال ان اجاز الاب ولم تجز الابن فنقول كان له عند
الاجازة ثلثة من تسعة وعندها جازتها خمسة من احد عشر فافرض تسعة
فتبلغ تسعة وتسعين الثلث منها ثلثة وثلثون خال عدم الاجازة
وحالهم الاجازة خمسة من احد عشر فافرض خمسة في احد عشر فيصير
وانما يسلم له باجارتها اثنتان وعشرون ثلثة وثلثان من جهة الاب وابنته
وثلث من جهة الابن فاذا اجاز احداهما ضمننا الي ثلث المال لمحصله باجازة

ان اجاز الاب كان له ستة وثلاثون وثلاثون وان اجاز الابن كان له احد
 وخمسون وثلاث ثم قال في الكتاب علي نفسه سوا الا فقال اذا اجاز
 الابن ينبغي ان يجمع بين نصيبه ونصيب الموصي له وينقسم بينهما نصيبين
 لانه قام مقام ابن اخر وان اجاز الاب يضم تلك المال الي نصيب الاب
 وينقسم المال بينهما اسداس لان الموصي له قايح مقام ابن اخر وحول
 من الابنين كان في خمسة اسداس المال وحق الاب في السدس ثم اجاز فقال
 الموصي اوصي بنصيب الابن من جميع المال لان نصيب الابن خاصة فلو قسمنا
 قلتم كان تقبضا الوصيه من حصه بعض الورثه وان لا يجوز استشهد
 الا تري انه لو ترك ابين واوصي لرجل مثل نصيبها واجاز ان كان للموصي له
 النصف لا تجعل المال بين الابن علي ستمين ثم تزيد مثله فيصير اربعة
 فكان له نصف المال وان لم يجز ان كان له الثلث وان اجاز احد سدادين ^{الاخر}
 فنقول عند عدم الاجاز له سهم من ثلثه وعند الاجازه سهمان من اربعة
 ثلثه في اربعة فيكون اثني عشر فيكون له عند عدم الاجازه اربعة وعند
 الاجازه ستة فايها اجاز اخذ من نصيبه سهم فيصير له خمسة ^{والثلث} ويجز
 ولغير المجيز اربعة وان مات وترك ابين واوصي لرجل ثلث ماله والاخر
 بنصيب ابن ثالث او مثل نصيب احد ابنيه فان لم يجز فعند اي ^{لوصي}
 بقسم الثلث بين الموصي لها علي خمسة لانه يعتبر حال عدم الاجازه بحاله
 وعند محمد يقسم الثلث بينهما نصفان لانه يعتبر حال الاجتماع بحاله ^{الافراد}

فليست
 في
 ٢

علي ما ذكرنا فان اجازت الورثه وصيه الموصي له بالثلث كان له ثلث المال
 والاخر مثل ما يكون له حاله عدم الاجازه وتجعل في حصه كان الورثه لم يجز
 فعند اي يوسف حال عدم الاجازه للموصي له بالنصف سهمان من خمسة
 الموصي له بالثلث الثلث والاخر سهمان من خمسة عشر وكل ابن اربعة وعند محمد
 حال عدم الاجازه لكل واحد منها السدس وعند الاجازه للموصي له بالثلث
 والموصي له بالنصف السدس من جميع المال والنصف بين الابن وان اجازت ^{الورثه}
 وصيه الموصي له بالنصف فعلي قول اي يكون للموصي له بالثلث ثلث اسهم من
 والموصي له بالنصف ثلث ما بقي وهو اربعة لان حصه عند الاجازه في ثلث ما بقي
 وعند محمد للموصي له بالثلث سدس المال ثلثه من ثمانية عشر والباقي بين ^{الابن}
 والموصي له بالنصف اثلاثا لان حق الموصي له بالثلث عند عدم الاجازه في
 السدس فيبقى خمسة اسداس الماله بينهم فانكسر فزينا اصل السدس وهو ^{ستة}
 في ثلثه فيكون ثمانية عشر فنعطي الموصي ثلثه والاخر ثلثه ونضهما الي ما
 الابن ويقيم الجميع بينهم اثلاثا لانها لما اجاز وصيته كان له نصيب ^{مثل}
 نصيب واحد منهما وان اجاز واحد منها وصيه الموصي له بالنصف ^{نظرا}
 الي حاله الاجازه وعدمها في حاله الاجاز له خمسة من ثمانية عشر وفي حاله
 عدم الاجازه السدس وهو ثلثه من ثمانية عشر فيكون الحاصل له بالاجاز
 سهمان فاذا اجاز احد ما يكون الحاصل له من نصيب المجيز سهم يكون ^{له}
 اربعة من ثمانية عشر وروي بشر في الاماي عن اي يوسف حل

ترك ابني واوصي لرجل بنصف ماله ولاخر قتل نصيبا ^{احدا}
ولم تجز الورثة فالموصي به بالنصف يضرب في الثلث بنصف الماله والاخر
يضرب بتسعي الماله وجهه ان الوصيه للاجنبي ^{مقتد} بقدر الثلث
علي الميراث من غير توقف علي الاجازة فيقسم الثلث بينهما علي قدر حقوقها
وعنده حق الضرر لا يبطل بالوصيه عند عدم الاجازة فيضرب ^{بالنصف}
وحق الاخر في مثل نصيب احدا لابني ونصيب الابني ثلثا الماله وحق
الموصي له مثل حق احدهما فتكون الثلثان بينهما اثلاثا فحقنا الي مال له
ثلث وثلثيه ثلث واقله تسعه وحق الموصي به بالنصف في نصفه ^{اربع}
ونصف وحق الاخر في ثلثا الثلثين وذلك سهمان فيضرب كل واحد منهما
في الثلث بحقه وان اجازت الورثة وصيتهما اخذ الموصي له بالنصف ^{اربع}
ونصف واخر سهمان ينبغي لابني سهمان ونصف ولو اوصي لرجل
بمثل نصيب احدا لابني ولاخر بثلث نصيب الاخر فان اجازت الورثة ^{كان}
للموصي لهما نصف الماله وللابني نصفه لان نصيب كل ابن قبل الوصيه ^{سهم}
من سهمين فاذا اوصي بثلثه ومثل التي غيره صار نصيب كل ابن سهمان
والماله اربع لكل واحد ربع الماله وان لم تجز الورثة فالثلث بينهما وان
اجازت الورثة وصيه احدهما فله الربع اعتبارا بوجود الاجازة ^{او للذي}
لم تجز الورثة وصيته ^{احدهما} اعتبارا بعدم الاجازة وان اجاز ^{الثلث}
دون الاخر فللذي اجاز ربع الماله اعتبارا باجازتهما وللذي ^{اخر}

الماله اعتبارا بعدم الاجازة وله اعلم باب ما يجب للرجل علي شته
فيلونه ولا يلزمه اصل الباب ان التعارض بين الدليلين متى وقع ^{التساوط} واجب
وصار كانه لم يكن لانه لا يمكن العمل بهما لتدافع بينهما لان كل واحد منهما
يدفع الاخر ولا يمكن العمل باحدهما لان احدهما ليس باولي من الاخر ^{من}
العمل به فيساقطان ضرورة تغذر العمل بهما وبواحد منهما الا اذا كان
الحكم يقبل الشراكة فيعمل بهما في قول الحكم وان لم يعمل بهما في حق النسب ^{منها}
اذا ادعي نكاح امراه واقاما البينه حيث لا تقبل بينتها ولا بينه ^{واحد}
في طاريوتها ولو اقاما البينه بعد موتها قلنا بينتها في حق الميراث ^{هذا}
اذا لم يكن لا ضرب ترجيح ^{حدهما} اما اذا كان لاحدهما دليل مرجح علمنا بالمرجح
المرجوح لان المرجوح لا يصلح معارضا للمراجح فيبطل كالوادي اثنان دابه
في يد رجل واقاما البينه ووقفت بينه كل واحد منهما وقتا فان كان ^{سنة}
الدابه مشكلا قضى بالدابه بينهما ولذا اذا لم يوقتا وان كان سنهما ^{مخالفا}
لوقتتين وعلم ذلك يقينا بطلت البيتتان لليقين بكدهما وان كان ^{سنهما}
موافقا لاحد البينتين قضى بها لصاحب البينه الموافقة لترجيح ^{جانب}
الصدق في حقه وان كان التعارض بين الوصفين سقطا وبقيت ^{الرات}
لان التساوط امر ضروري فيقدر بقدر الضرورة ولا ضرورة فيما لا وهو ^{تعارض}
فيه فوجب اعمال الدليل فيه وسقط ما فيه تعارض ويبقى ما وراءه
الرات هذا ما ذكره الجامع الصغير اذا كان عدل من رمضان وانا اصابع

منه وان كان من شعبان فعن واجبا اخر فان ظهر انه من رمضان وقع
الصوم عنه لان التناهي بين الحقيقتين ثابت فيبطل الجحان ويبقى اصل النية
وصوم رمضان يتبادي بطلان النية وان ظهر انه ليس من رمضان لا يقع
عن الواجب لبطان الجهد واصل النية لا يكفي في اسقاط الواجب وكذا
لو شهد شاهدان بطلان امراته واحد رجعية وشهدا اخرانه بطلانها
طلقة بانيه قضى بطلقة رجعية لوجود التناهي بين الوصفين فيبطل
الوصفان ويبقى اصل الطلاق وحرف اخران صوم رمضان والمنذور
بعبثه يتبادي بطلان النية ولا يتبادي بنية النفل وقضا رمضان
بغير عبثه او صوم الكفارة او الحج المنذوره او الواجب قضا لا يتبادي
الابتعاض بين النية وقال مالك ان كان يعلم ان اليوم من رمضان ولو في
النفل لم يكن حايما وان كان لا يعلم جاز صومه عن النفل لان الخطاب اذا
الفرض لم يتوجه عليه الا بعد العلم به وقال بنو ليلى ان كان يعلم انه
من رمضان جاز صومه عن الفرض وان كان لا يعلم لم يكن حايما لان
عند عدم العلم اذا النفل والنفل غير مشروع في هذا اليوم فصار كنية
الصوم في الليل وانه لغو وقال الشافعي ان نوى النفل لم يكن حايما وان
اطلق فعنه وجهان قال لان الفريضة فربما كاصل الصوم فكلا
يتبادي اصل الصوم الا بالنية فلذا الصفه وبانعدام الصفه يتعين
الصوم ضروره وعلي هذا لواطق النية لا يجوز والثاني ان النية

النفل احرار معرض عن الفرض لما بينهما من المغايرة فصار كاعراضه وترك
النية ولا يجوز ان يصير موديا للصوم المشروع في هذا الوقت بنية النفل
لانه لو اعتذر المشروع فيه انه نفل كفروا على هذا لواطق النية حايما
لم يصير عبثه النية معرضا ولنا حديث علي وعائشه رضي الله عنهما
كانا يصومان يوم الشك وكانا يقولان لان يصوم يوما من شعبان
الينا ان نطرب يوما من رمضان وانما كانا يصومان بنية النفل لا طعنا
عليه انه لا يباح صوم يوم الشك بنية الفرض فلو لا انه عند النبيين يجوز
الصوم عن الفرض لما كان لهذا التحرز منها فائدة ثم هذا صوم معين
فيتبادي بطلان النية كالنفل ومعناه انه هو المشروع فيه وغيره
ليس مشروع اصلا والمتعين في زمان كالمتمتعين في مكان فيتناوله اسم
الجنس كما يتناول اسم النوع ومعني القربة في اصل الصوم بتحقيق
اختيار العبد فيه ولا يتحقق في الصفه اذ لا اختيار له فيها فلا ينافي
منه ابدال هذا الوصف بوصف اخر في هذا الزمان فيسقط اعتبار
الوقت والصفه ونية النفل لغو بالافتقار لان النفل غير مشروع في هذا
والاعراض عن الفرض يكون بنية النفل فاذا نفي بنية النفل لم يتحقق
وهو نظير الحج على قوله وبه يبطل قوله لو اعتقد فيه انه نفل كفر
لان النية شرطت لتعيين جهه العباده في العمل اذ يتوعد عاده ويقع جهه
ومطلق النية كان لهذا المعنى لانه يقطع التردد وكذا بنية النفل تعيين

العبادة بعد ذلك لا يشترط بتعيين الجهة من جهة وهذا يحتاج
اليه عند تعدد الجهات وتساويها فاما عند تعيين المشرق فلا يجوز
في القضا والنذور والكفارات لان المشرق في ذلك الزمان ^{بالشروع} لا يكون
والجهات يساوي بعضها بعضا فلا بد من تمييز وانقاره ^{في} الي التعيين
لا تكاذه عباده لان كونه عباده خارج رمضان ^{بما} حصل عطل النية
كان لزاحمه غيره وعباده الصوم في رمضان لا تكون لافيه خلاف
رمضان بخلاف الصلوة في اخر الوقت لان المشرق متعدد ولم يترج
صلوه الوقت لان الوقت لما كان صالحا للقضا والنفل لم يترج احدها
فبعد ذلك التضييق جازم في تخيره ^{في} وفعل العبد لا يغير حكم الشرع
ووضعه فبقى الحكم على ما كان وهو تراحم الغرض مع غيره اما هنا
لا حاجة الي تعيين الجهة لان العبادة تنصرف اليها ضرورة انعدام
جهة اخرى وهذا لانه صار ثابتا بالتخير الى هذا الوقت واثرا لثبته
لم يكن في سقوط ما كان واجبا عليه بل في التغليب وصار كالكاثر اذا
اسلم في اخر الوقت ولم يبق من الوقت مقدار ما يمكنه اذا الصلوة فيه
حيث تجب عليه لانه جني على نفسه بالتخير الى هذا الوقت ^{في} فجزء
غير موثر في عدم الوجوب اذا عرفت ان هذا قاله ^{في} رجل عليه عتق
رقبه من ظهار واخري من قبل فاعتق رقبته عنها ^{في} بجزء عن واحد
ويكون متبرعا منظوعا لانه نوي شيئين فويين ولا يحتاج الى احد ^{منها} على

لا نكل واحد من الكفار تيسر الاخر في القوة ولا يمكن اثباتا لنصف عن كل واحد ^{منها}
لان هذا النصف مما لا يمكن تكميله بالنصف الاخر فبطلا وصار كانه كبريوي ^{الظهار}
والعصر مما حيث تبطل الصلاتين معا كذا هنا بخلاف ما اذا اعتق نصف ^{هيك}
لان اعتاق النصف عندهما اعتقا لكل واحد وعندي حنيفة التكميل ^{فقد} فكل
الباقى بخلاف ما اذا اعتق نصف عبد مشترك وهو موسر لانه عتق النصف ^{عليه}
النصف الثاني على شريكه وما انتقص بسبب الفساد لم يكن على ملك المعتق ^{فلا}
يوجد اعتاق رقبه كامل فلا يجوز ولو اعتق رقبه عن ظهاري او افطاري اجزاه
عن احدهما استحقا نأوبه اخذ علما وانما الثلثة ولم يجره قيا ساوية اخر ^{في}
لانه لما نوي عنها وقع عنها لانها تعارضا ولا ترجيح لاحدهما فيقع عن كل
واحد منها نصف فلا يجوز كالمواخلف للجنس وجه قولهم ان نية التعتين ^{في}
التحد لولا انه غير محتاج اليه فلم يفد فبقى اعتاق رقبه عن الظهاري ^{في}
كمن عليه قضا ايام من رمضان حيث عليه نية الصوم وليس عليه تعيين اليوم ^{في}
كفاره الظهار مع القتل حيث للجنس مختلف فاعتبر نية التعتين فوقع عن كل ^{في}
واحد منها عتق نصف العبد الا نوي انه لو كان عليه صوم يومين احدهما من ^{في}
والاخر من واجبا اخر فصام يوما منها لم يجره عن واحد منها ويكون ^{في}
لان الجنس قد اختلف فاعتبر نية التعتين ولانه نوي شيئين احدهما نية ^{في}
عن الظهار والثاني التخيير لانه لا حرمة لانه لا تزول عنها سوا اعتق ^{في}
عنها او عن واحد منها لا يعينها فيعتبر ما هو المحتاج اليه ^{في} فصار كانه

اعتقد فيه عن كفارة الظهار ولم ينو الكفارة عنها ولو كان كذلك
صح فكان له الخيار في صرف العتق الى ايها شاء خلاص ما اذا
اختلف الجلس لانه نوي شيئين اصل التكثير وانه يحتاج اليه ^{ونوي}
عنها وانه ايضا يحتاج اليه لانه لو نوي لكفارة ولم ينو عن القتل
لم يقع عن واحد منها واذا اعتبر نيتيها توزعت الرقبة الواحدة ^{عليها}
الكافرتين فصارت معتقا عن كل كفارة نصف الرقبة ورجل كبري نوي
الظهار والظهار ^{عليه} اجزاه عن الظاهر في قول اي يوسف وبطلت
النفل وقال محمد بطلت النية ولم يصح شارة في واحد منها وكذا
الصوم اذا كان عليه قضا يوم من رمضان فنوي من الليل ان يصوم غدا
عن النضا والنظوع فعند اي يوسف يقع عن القضا وعند محمد يقع
عن النفل وروي الحسن بن زياد عن اي حنيفة مثل قول اي يوسف ^{وجه}
قول محمد انه نوي شيئين مختلفين ولا مزيج لاحد منهما علي الاخر ^{وما}
لا يجتمعان والشروع في احدهما يبطل الاخر فوجب ان يبطلان
كما لو نوي الظهر والعصر او الظهر من يومين او العصر من يومين ^{وانما}
ذلك لان بينا الفرض والنفل تنافي لان الصلوة الواحدة لا تكون ^{في}
ولا محان لاحد في الوجود وكل واحد منهما يصلح مبطلا للاخر اذا ^{طوي}
احد منهما علي الاخر فاذا قارنه ادي ان تندفع نية الفرض بنية النفل ^{وبنه}
النفل بنية الفرض فيثبت التكثير بغير نية فلم تجزه فرق ^{بين} بين الصوم
والصلوة حيث قال في الصلوة بطلت النيتان فلم يصح شارة في الصلوة ^{اصلا}

وفي الصوم قال يصير شارة في التطوع والفرق ان المناقاة بين
الفرض والنفل في الصلوة ثابتة من كل وجه حتي ان الصلوة الواحدة
لا تكون فرضا ونفلا ولو اعترضت نية احدهما علي الاخر ابطلت ^{الاولي}
ويصير شارة في الثانية سواء كان في الفرض ونوي فرضا اخر او نفلا
او كان في النفل فنوي فرضا ونفلا اما المناقاة بين صوم الفرض والنفل ^{ثابتة}
من وجه دون وجه حتي ان الصوم الواحد لا يكون فرضا ونفلا ^{لكن لو اعترضت}
نية احدهما علي الاخر لم تبطل الاول ولا يصير شارة في الثاني فاذا
لم يصلح مانعا لم تبطل النيتان فاعتبار المناقاة ممكن باعتبار ان اعتبارها
غير ممكن فثبتت نية الحقيقتين وبقي اصل النية وانه كاف للتطوع ^{لان}
كانت المناقاة اقل ابطلنا الجهد وصححنا اصل النية اظهار لا لخطا رتبة ^{المناقاة}
وفي الصلوة بطلت النيتان اصلا ووصفا لقوة المناقاة علا بالادليلين ^{بفقد}
ولا ييوسف وجهان احدهما انه نوي شيئين الا ان احدهما وهو نية الفرض
محتاج اليها ونية التطوع لا لانه يصير شارة في نية مطلق النية فيلغوا ^{مالا}
محتاج اليه ويعتبر ما يحتاج اليه كالوباغ قلبا وعبدانما به درهم ونقد ^{من الثمن}
بقدر القلب وافترقا حيث يعرف المنقود الي حصه القلب لمكان الحاجة ^{بملاق}
نوي الفرض ثم نوي التطوع حيث تعتبر نية التطوع حتي يصير شارة في ^{خارجا}
عن الفرض لان نية التطوع في الامتناع يحتاج اليها الا نوي انه لو نوي الفرض
ثم نوي اصل الصلوة لا يعتبر خارجا عن الفرض وانما يعتبر خارجا اذا نوي ^{التطوع}

لا يتقنا بدخوله في الغرض فلا يخرج بالشك ومطلق نية الصلوة
 كما يتناول الغرض يتناول الغرض ما في الابتداء نية التطوع غير محتاج
 اليها بدليل انه لو اتي باصل النية كما في شارع التطوع فاعتبرت هناك
 نية التطوع غير محتاج اليها بدليل انه لو اتي باصل نية شارع
 في التطوع فيخرج من الغرض بخلاف الابتداء والثاني انه لو نوى شيئين
 احدهما اقوى وارجح من الآخر وهو الغرض فغلب الاضعف كما قلنا في
 الحزم مع الاسم اذا اجتمعا كان نكاح الحزم اولى بالجواز وهذا لان الالفاظ
 انما يصار اليه للضرورة وقد اندفعت بالغال الذي فاعتبر الاقوى
 لو احرمت بنوي جهة الاسلام والتطوع حيث يكون محرما عن الغرض لما قلنا
 ولنا لو وضعت جنازة بين يديه فكبر بنوي الظهر وصلوه الجنازة لم يكن
 شارعا في شيء منها عند محمد لان كل واحد منها تنقض الاخرى ولا يذكر
 قول اي يوسف هنا واختلف المتأخر على قوله فقال بعضهم لا يصير شارعا
 في شيء منها لان نية صلوه الجنازة محتاج اليها كنية الظهر فتعارضا بخلاف
 الظهر مع التطوع لان نية التطوع غير محتاج اليها وهو اشارة الى الاولى
 وقال بعضهم يصير شارعا في الظهر وهو الاصح وهو اشارة الى الثانية
 لان الظهر اقوى لان صلوه الجنازة ليست بصلوه مطلقه فكانت حرة
 المطلقة اقوى فتلغوا نية الاولى وتعتبر نية الاعلى ولو كبر على جنازة ثم اتي
 بجنازة اخرى فوضعت قدامه الى جانبها فان كبر الثانية بنوي الصلوة

او عليها اولا نية له فهو في الصلوة على الاولى بحال فينتها ثم يستقبل الصلوة
 على الثانية لانه نوي ما هو موجود وعند عدم النية يكون فعلا مما هو محتاج
 والمحقق عليه اتمامه صلوه الجنازة الاولى ولان بقا التحريم الاولى فيخرج دخوله
 في الثانية بخلاف ما اذا نوى الصلوة عليها ابتداء وان كبر بنوي الصلوة
 الثانية فهو رافض الاولى شارعا في الثانية لان الصلوة على جنازة فرض
 حدة ومن كان في فريضة فكبر بنوي فريضة اخرى كان رافضا الاولى شارعا
 في الثانية رجل شرع في الظهر ثم كبر بنوي التطوع فسدت ظهره ^{شارعا}
 في التطوع وكذا لو شرع في التطوع ثم كبر بنوي الظهر لان نية التطوع
 فاعتبرت بخلاف شروعه في التطوع ابتداء عند اي يوسف على ما ذكرنا
 رجل عليه ظهر وعصر من يومين ولا يدري ايها قتل او يدري فكبر ^{جميعا}
 لم يكن شارعا في واحد منها في قوله جميعا اما على اصل محمد فلا يشك واما
 اي يوسف فلان كل واحد منها محتاج اليها فكل واحد منها في القوة ^{مسوية}
 للاخرى لمنعت كل واحد منها الاخرى بخلاف ما اذا نوى التطوع
 وقالوا على قول اي يوسف ينبغي ان يصير شارعا في التطوع بناء على ما ذكر
 في كتابه بصلوه ان الصلوة جهة واحدة عند محمد فاذا بطلت الجهة ^{بطلت}
 وعند اي حنيفة واي يوسف يبطلان الجهة لا يبطل اصل الصلوة ^{والتعارض}
 هنا في الجهة فتبطل ويبقى اصل الصلوة كذا في الصوم اصله من دخل في الجهة
 ثم خرج وقتنا وهو في الصلوة ثم وقفه حيث لم ينقض وضوءه عند محمد

من الصلوة لفساد الوجه بخروج وقتها وعند ما يصير متطوعا فينتقض
ظاهرته بالتقصير فيها وذكر في ^{اذا نزل القوم الى الامام كبر فكبروا}
ولم يكن الامام كبر فقصته بعض القوم لم تنقض طهارته حيث لم يصح ^{شركا}
في الصلوة قبل الامام لان صحته لم يصادف جهه الصلوة وذكر في كتاب الصلوة
او كبر القوم ثم كبر الامام ثم كبر القوم صح شرعهم في صلوة الامام ويكون
تكميل يوم بعد تكبير الامام قطع لما كانوا فيه وشرعوا في صلوة الامام وهذا
بدل على انه يصير شارعا في الصلوة بالتكبير قبل تكبير الامام ومن اصحابنا
من قال موضع المله هناك اذا نوي اصل الصلوة ونوي الاقتداء بالامام
فصح نية الصلوة ولم تصح نية الاقتداء لم تقع نيته حين يكبر
الامام فلم يصروا شارعين اصلا قال شمس الامه السرخسي والاصح ان
اجاب بحجة كتاب الصلوة قول اي يوسف وهو احاديث الروايتين عن ابي حنيفة
لان بفساد الوجه لا يفسد اصل الصلوة عندهما وعند محمد يفسد فذلك
بطلان الوجه تبطل نية الصلوة فلم يصح شارعا وذكر في زيادات الزيارات
اذا قال الله علي ان اصلي ركعتين وقال اخر مثل ذلك ثم اقتدا احد بالآخر
صح صلوة الامام دون الموت كالمركا فمقتضى صحتهم في ركعتين
وكذا لو شرع رجل في نفل منفردا وشرع اخر مثله ثم افسد ثم
احد منهما بالآخر في قضاء ذلك لم تصح صلوة المقتدي في اشارة الى انه لا يصح
شارعا في الصلوة حي انه لو فقه لم ينتقض وضوءه وكذا ذكر في باب الحدث

وقال في باب الاذان يكون شارعا في النفل قيل ما ذكر هنا قول محمد بن علي ما
وما ذكر في الاذان قوله الكن مع هذا لو قطع لم يقض عندهما بسبب ^{هذا الشرع}
لانه شرع مسقطا لا ملزما وعلي هذا لو اقتدي بامام ينوي فرضا اخر
او اقتدي بصبي او محدث قال الصلوة الشهيد والاعتقاد على انه لا
شارعا وعلي هذا لو اقتنع العصر في اول وقتها وهوذا كبر للظهر لم يجز
ثم عند محمد لا يصير شارعا وعند ما يصير شارعا وذكر في باب الحدث
اذا دخل في صلوة الاثني او في صلوة امراه او جنب تطوعا ثم افسد
لا قضاء عليه لان شرعه لم يصح حين اقتدي من لا يصلح اماما له
الا يمكن من اذا الصلوة خلفه ووجوب القضاء ان يكون بعد ^{الشرع}
وقيل ان الشرع صح وانما لم يلزمه القضاء لانه صار شارعا في صلوة
فيها والشرع كالنذر ولو نذر صلوة بغير فراه لم يلزمه شي الا في
عن اي يوسف رجل عليه قضا يوم من رمضان فاصبح ينوي الصوم
القضا والتطوع اجزائه عن القضا عند اي يوسف وقال محمد هو متطوع
علي ما ذكرنا ولو صام يوما ناوليا القضا وكفاره يمين لم يجز عن
ويكون متطوعا ولو افطر وجب عليه القضا اما لا يجزيه عن واحد منها
فلاستواءهما في القوة واحتياجه في كل واحد منهما الى نية تحصى
فلم يكن اعتبارهما فاصبح شرعه في صوم واحد منهما واما جعله لزما للقضا
فلا لانه لما لفت الجهتين بقي اصل النية فصح صومه فلا فاذا افسد

الذي
قال بعضهم اراد به قضا اليوم كان عليه قبل الشروع في هذا الصوم وهذا
لا يصح لانه علقه بالافطار في هذا اليوم وما كان عليه غير معلق ^{بالافطار}
في هذا اليوم لانه كان واجبا قبله ولم يصح بنيه عن القضاء في القضا عليه
كما كان وكان الاصح انه وجب عليه القضا بسبب افطار هذا اليوم وقرق
وبينا اذا شرع في الصوم بنيه الفرض على من انه عليه ثم تبين انه ليس عليه
فاطر حيث لا يلزمه في الفرق ان يسه الفرض هنا الف من الابد لانه لا يمكن
اعتبار ما كان للمعتبر فيه بنيه اصل الصوم وهو النقل من الابتداء فكان
النقل من الابتداء يلزمه المضي والقضا بالافساد اما في الصوم للمصور
القضا قد صح فكان قلصا القضا لا التطوع فاذا ظهر انه لم يكن عليه كان له
ولا يماسترداد ما مضى كانه حقوق العباد وقد امكن الاسترداد بالافساد
ولو اصبحت صاها من يومين في قضا رمضان او عن ظهاري اجزاه عن احدا
نوي شيين احدا ما محتاج اليه احدا بنيه القضا والاخر بنيه يومين عن احدا
ما لا محتاج اليه وينبغي ما محتاج اليه ولذا الوصام ثلثة ايام عن كل اجزاه
استحسانا لما ذكرنا ولو تصدق بمدة بريد بها الزكوة والتطوع كانت
في قول اي يوسف وفي قول محمد تطوعا محمد الحق الصدقة بالصوم لان كل
واحد منها اذا طر على الاخر لم تبطلها في الزكوة وفي الصوم ^{فكان} خلاص الصلوة
بطلان الجهتين ضرورة ان اعتبار غير مفيد فلفظ بنيه للجهتين وفي اصل اليه
للقول واي يوسف يقول يقع عن الفرض لانه اقوي كان محتاجا اليه وقوله

يريد بها الزكوة والتطوع معناه انه نوي بنيه يكون كله زكوة وكله تطوعا
اما اذا نواها صحت بنيه وكان نصفه زكوة ونصفه تطوعا لانه قابل
للجزي ولو نوي الزكوة وكفاره الظهار لم يجزه عن واحد منها ويكون
اما على قول محمد فلا يشكل واما على قول اي يوسف فعلى قياس العا الاول
ينبغي ان يكون كذلك لان كلاهما محتاج الى النية كما قلنا في صلوة الفرض بعد
وعلى قياس العله الثانية ينبغي ان يقع عن الزكوة لانه اقوي لانه واجب
وهذا وجب بفعله ولو اصل حجة بنوي ما حجه الاسلام والتطوع ^{فهو حجة} عند محمد
الاسلام في القولين جميعا اما عند اي يوسف فلان الفرض اقوي واما
فلان بنيه للجهتين تبطل وينبغي اصل النية وهو كالا في الفرض كالصوم
الاخرى انه لو احرم حجة ولم ينو شيئا اجزاه عن حجة الاسلام لتعين
دلاله لان الناس حرمون حجة الاسلام غالبا لان الانسان لا يحظر نفسه
وماله حجة التطوع مع قيام الفرض عليه فالظاهري انه نوي حجة الاسلام
دلاله خلاف ما اذا حرم بالحق تطوعا حيث لم يكن عن الفرض لوجود ^{الضح}
خلافه قال محمد من قال بقول اي يوسف وصرفوا الى الفرض لا بد له ان
يقول اذا قال لعبد الغير ان اشتريتك فانت حر تطوعا ثم قال ان اشتريتك
فانت حر عن ظهاري ثم اشتراه حيث يقع عن الظهار لانه اقوي وهذا
بني لان المعاني الشرط عدم قبله وانما يكون عند وجود الشرط كانه تكلمها
ولو كان كذلك كان الفرض عند اي قلنا هذا والجواب في يوسف انه لو قال

ان اشتريك فانت حر ونوي للتطوع والظهار معا ثم اشتراه عتق واجراه
 عز الظهار لما قلنا اما اذا نوي التطوع اولا ثم وجبا الظهار وحده ^{بالتبني} على
 التقاقب وصحت فيه التطوع وانه يمين فاذا نوي الظهار بعد ذلك فقد اراد ^{بالتبني}
 اليمين وهي لازمة فلا تقبل التغيير بعد ردها الا ترى انه لو اراد رفع اليمين
 لا يقدر عليه فكذا اذا اراد تغييرها لانه ابطال من وجه وقوله المعلق ^{بالنظر}
 ينزل عند وجوده قلنا نعم ولكن على الوجه الذي تعلق وقد فقدنا هذا
 في الايمان وهو نظير ما لو قال العبد في بيع غيره انه لفلان وكذبه ذوالا ^{بالتبني}
 انه حر ثم اشتراه كان المقر له ان صدقه وصار كانه اقرب له ثم اقره ^{بالتبني}
 ولو اقره حر ثم اقره لفلان ثم اشتراه فهو حر ولا يلزمه شيء ^{بالتبني}
 طر ان عليه صوم يوم من رمضان فاصبح ناويا قضاءه ثم علم انه ليس عليه ^{بالتبني}
 فالافضل له ان يضي فيه وان افطر فلا قضاء عليه عند علمائنا ^{بالتبني} وقال
 عليه القضاء وكذا لو طر ان عليه صلوه فرضا وركتين او غيرها على نفسه ^{بالتبني}
 فيها ثم تبين انه ليس عليه ولو احرم حجه على طر انما عليه عن حجه الاسلام ^{بالتبني}
 ثم تبين انها ليست عليه مضي فيها ولزمته وهي تطوع بالاتفاق وكذا لو صدق ^{بالتبني}
 على مسكين بركوه ما له على طر انما عليه ثم تبين انها ليست عليه صحت الصدقة ^{بالتبني}
 وليس له استردادها بالاجماع وذكر الطحاوي في الصلوه عن امر ^{بالتبني}
 مثل قول زفر وكذا المكفر بالصوم اذا ايسر في خلال صوم اليوم الاول
 اتم صومه تطوعا ولو افطر فلا قضا عليه استحسانا وعليه القضاء ^{بالتبني}

وهو قوله زفر له ان بعد التبين واليسار هو في نفل صحيح بدليل انه
 لو اداها صحيح ونحو الاقتداء به ولو فهمته انتقض وضوه
 التحرز عن ابطاله والقضا ان ابطاله كالموشرع بنبيه النفل ^{بالتبني}
 الحج والصدقة بخلاف ما لو قضى الدين ثم تبين ان لا دين لان المودى ليس ^{بالتبني}
 له لانه انما اداه عوضا عما عليه ليمك ما في ذمته فكان معاوضة فاذا لم ^{بالتبني}
 المعوض رجع بالعوض ولنا ان عمله كان اذا للفرض امل في حق المكفر ^{بالتبني}
 واجبه عليه حي شرع فيه ظاهرا وباطنا ولذا في المظنون لانه مخاطب ^{بالتبني}
 لا بما عند الله وهو الفرض الذي شرع فيه وقد سقط عنه شرعا وانما ^{بالتبني}
 بقي في النفل نظرا له من الشرع لا اجبا عليه فكان لا يري له اتمامه لكن ^{بالتبني}
 شيء ان لم يتم لان الواجب عليه التحرز عن ابطال عمله وهو لم يبطل عمله بالنظر ^{بالتبني}
 لان عمله كان في اداء الفرض دون النفل وهو نظير النفل المشروع في كل يوم ^{بالتبني}
 حيث له ان ياتي به ولا شيء عليه ان امتنع منه ثم الشرع في كونه ملزما ^{بالتبني}
 يكون اقوي من التذرع واضافه التذرع ما هو واجب لا يفيد الاجاب فالشرع ^{بالتبني}
 وهذا لانه لما شرع في الواجب فقد عين هذا اليوم لما شرع فيه وله ولاية ^{بالتبني}
 التغيير فيما يرجع الى النفل على ما ذكرنا في الصوم فلم يبق الزمان قابلا ^{بالتبني}
 كتحسين لم يقدّر زمن رمضان وقضيته ان لا يبقى متفلا لكن الشارع ^{بالتبني}
 باقايه صايبا نفلا ومقتضاه ان يكون عياده فيما له دون ما عليه بخلاف الحج ^{بالتبني}
 لان ما ادا من الفرض سقط ما يتبين لكن لم يخرج به من الاحرام ^{بالتبني}

لا يخرج منه الاماذا الانفعال لا ترى انه لو فاته الحج لا يخرج منه الاماذا
 العزم وكذا لو افسد الحج بقي قدره حتى لو جاحته ثمانية لزمه مثل الزم
 بالجناية الادب بخلاف الصوم حيث يمكنه الخروج عنه ولو فسد لا يفسد الا
 فلو لم ما لا يمكن الخروج عنه لا يدل على لزوم ما يمكن الخروج عنه ولا
 عبادة تجب في الحرمة ولا يتوصل اليه الاشتاق وانفاق اموال فاقترى
 الشرع انه متى شرع فيه لزمه الاتام الحصل له ثوابه نظرا له
 اكد النظر بجعله باقيا فيه بعد الافساد وواجب عليه اتامه وقضاء
 كل ذلك زجره عن الافساد نظرا له بخلاف الصوم والصلاة لانه
 الدخول فيه والالتيان به في كل وقت فلم يكن في معالج ولو اصر
 الحج المنظون فتحلل بالهدي اختلف مثلثا منهم من قال لم يلزمه القضاء
 لانه تم خروجه من الاحرام والاصح انه يلزمه لان الاحرام في الاصل
 والتحلل في الاحصار لدفع الحج عنه فيما ورا ذلك صفة اللزوم باقية
 بخلاف الصدقة لانها انت بالوصول الي الفقير فوزانه لو اتم الصوم
 انه ليس عليه وهذا لا يمكنه ابطاله ولو ان جلا قضي حجه الاسلام ثم اوج
 على نفسه حجه ثم احرم ينوي اني اوجيها ونطوعا كان تطوعا عند محمد
 فارق بين هذا وبين اذا نوي حجه الاسلام والنطوع حيث يقع عن حجه
 والفرق ان نية الجاهل بطلت عنده للتعارض وبقي اصل النية الا ان اصل النية
 كاف لا دا حجه الاسلام بحكم العرف فانصرف المطلق الي هو غير كاف ولا حجه

لانا غير متعينه لاننا ولا عرفنا ولا ينصرف المطلق اليها وقال ابو يوسف
 يقع عن المفذوره ولو لم يحج حجه الاسلام واحرم ينوي النطوع فهو عاوي
 في ظاهر الرواية وروي الحسن عن اي حنيفه وهو قول الشافعي انه
 يقع عن الفرض لان النطوع لا يحتاج الي النية فلفت نيته وبقي
 الاحرام بلانيه فينصرف الي الفرض ولان النفل عبادة فادب ذلك
 لا يكون الا بعد الاصل فلفت نيته وبقي الاصل وذلك لان نية النفل
 نوع سعة فيستحق الجبر فجعناها لغوا تخفيفا لمعني الجبر في
 مطلق النية وحجه الاسلام يجوز اذا وها بغير نية كما في المغي عليه
 اذا احرم عنه اصحابه فبنية النفل اولى وجه ظاهر الرواية ان
 وقت الفرض في الحج تسع ادا النفل فلا يتادي الفرض فيه بنية النفل
 كالصلاة بخلاف الصوم لان وقته لا تسع ادا النفل ولان الحج معلومه
 بالافعال لا بالوقت فكان الوقت طرفا له لا معيارا وفي مثل لا يتميز
 الفرض من النفل الا بالتعيين وقوله يتادي مطلق النية قلنا عندنا
 الا بالتعيين لكن التعيين تارة يثبت بالنص وتارة بالدلالة والتعيين
 ثابت بدلالة العرف فالظاهر ان الانسان لا يتحمل المشقة العظيمة لادا
 النفل وعليه فرض والتعيين عرفا كالتعيين نصا كالشري بد اسم مطلق
 وتعيين العرف عند عدم النص بخلافه وما قال باطل بالصوم المغي عليه
 حجة لم يبلغ نية النفل بل جعله معتبرا في الاعراض عن الفرض فاما ما في

اذن لا صحابه دلاله في الاحرام منه نصا ركا لا من خبرنا فينا دي ^{الحج}
بالنيه وذكر في المبسوط حل اصل يعز من معا واتي مكة لقضائها ثم احصر ^{قال}
يبعث بالهدي الواحد والاصل فيه ان تقول من احرم يعز من معا او يجزى ^{انعتد}
احرامه بما عند اي حنيفه واي يوسف وقال محمد والشافعي انعتد احرامه بما ^{عند}
لان الاحرام غير مقصود لعينه بل لاداء الافعال وادا حجيت في سنة واحدة ^{فيمكن}
ولما اذ اعزتين في وقت واحد واذ خلا العقد عن مقصود لم ينعقد فاذا
خلا احد العقدين عن المقصود لم ينعقد قطعا باعتقاد احدهما كمن شرع ^{في}
صومين في يوم واحد او في صلوتين تكبيره واحده حيث لم يكن شارعا الا ^{باعتد}
احدهما وهذا على اصل الشافعي واضح لان الاحرام عند من الاركان ^{في}
الاحرام عند قبل اشهر الحج وعند محمد وان الاحرام من السرايط ^{كان} لكن جعل في ^{بعض}
الاحكام من الاركان الاخرى ان من فاته الحج ليس استدامه الاحرام الى ان ^{يؤدي}
في السنة التالية ولو كان من السرايط كان له ذلك كالظهاره للصلوه واذ ^{كان}
من الاركان كان كسائر الافعال حيث لم يتصور منه الوقوف تحتين والظواهر ^{بغير}
في وقت واحد ولاي حنيفه واي يوسف انه لا منافاه بين القديين بل ^{يؤيد}
احدهما والاصل ان القديين المتنافيين لا يثبت احدهما ككاح الاخيرين ^{وإذا}
ثبت عدم المنافاه في عقد الاحرام بها انعتد الاحرام بها كالحج والعمرة ^{اداء}
لا يتصل بالاحرام والشافعي بينها في اداء الافعال لا يتصل بالاحرام فلا يقع ^{الاحرام}
في خلاف الصوم والصلوه لانا شروع هناك من الاداء او الاداء ^{انعتد}

فلا يتصور اداء الصومين في وقت واحد ثم الاحرام سبب لا لتولم الاداء ^{الحج}
من غير ان يتصل به الاداء فكان كالنذر والنذر بالعمرة ^{صحيح} والاحرام ^{الحج}
من السرايط كالظهاره للصلوه ولهذا صح الاحرام بالحج قبل اشهر الحج ويكون ^{الحج}
مستدما الى وقت الفراغ منه وهذا حد شرط العباد له لاحد ركنا ولانه ^{الحج}
لا يتصل به اداء الافعال لانه عند الميقات وادا لا فاعل ^{الحج} فلو احرم في اول ^{الحج}
يوم من اشهر الحج صح وادا لا فاعل بعد ذلك بزمان فكان من السرايط ^{الحج}
وان اخذ حكم الاركان انتهى فكان كالظهاره للصلوه فلم يتحقق المنافاه فيه ^{الحج}
تظهر لاداء صلاتين اذا عرفنا ان هذا فنقول كما انعتد احرامه لها صار ^{الحج}
عند اي يوسف وعليه دم لرفضها ونقض في الاخرى فان احرم بعمرة ^{الحج}
المرفوضة وان احرم بحج ^{الحج} فعليه قضا حجه وعمره لرفض احدهما وعند اي حنيفه ^{الحج}
لم يكن رافضا شي منها ما لم يشتغل بالعمل فاذا استغل بعمل الاخرى ^{الحج}
يصير رافضا بالشرع في السير الى مكة لاداء الافعال وفي الرواية ^{الحج}
رافضا حتى ياخذ في الطواف لان الاحرامين لما لم يتنافيا ابتدا ^{الحج}
بل البقاء سهل وانما المنافاه في الاعمال فالمر يشتغل بعمل احدهما ^{الحج}
وقايد الخلاف تظهر فيما اذا احصر قبل السير الى مكة فعلى قول اي حنيفه ^{الحج}
للتخلل لانه محرم باحرامين وعند اي يوسف يبعث بهدي واحد لانه صار رافضا ^{الحج}
لاحدهما فكان محصرا باحرام واحد وعند محمد لم ينعقد الا احرام واحد فلم يبعث ^{الحج}
وان احصر بعد ما شرع في السير الى مكة بعت بهدي واحد لانه صار رافضا ^{الحج}

وعليه دم لما رفضه ودم للتخلل واما حكم القضا فان كان اهل بئر زين
 فعليه قضا عشرين وان كان اهل بئر زين فعليه قضا عشرين وعشرين والله اعلم
 بان من غصب الصبي والحر والعبد وما يصمن من ذلك وما لا يضمن
 اصل البان لضمان الواجب بسبب الفعل يستوي كالبالغ والصبي والحر والعبد
 والعاقلة والمجنون والمأذون والمجور لان الفعل انما كان سببا لضمان لكونه
 اتلا فاحقيقه واضرار المالك سد فعلا للضرر منه وذلك لا يختلف باختلاف
 ولا يعمل فيه الجراما الضمان بسبب القول يختلف للحرية والرق والكره والصغر
 والاذن والحر فالصبي لا يواخذ به اصلا لعدم اهليته كما لو اقر على نفسه
 او كفل دينه الا دين التجاره اذا كان مأذونا لانه من ضروراته التجاره ^{صيرورته}
 ملحقا بالبائع والعبد غير مواخر بضمان الا قول في اذا كان مجورا او واخذ
 بعد الحرب لانه عاقل اهل للالتزام وقوله معتبرا لانه لا يواخذ به ^{المولى}
 فاذا زال حقه ظهر قوله في حق نفسه الا ترى انه لو كفل مال او اقر على نفسه
 به بعد الحرب لان القول انما كان سببا لضمان لا لامر يرجع الي ذاته
 الشارع ذلك سببا فجاز ان يختلف باختلاف الاحوال وهذا يجري فيه الفسخ
 فيعمل فيه الجرم فالصبي مجبور عليه لعدم اهليته لانه مانع من نفوذ تصرفه
 من المالك ولا ضرر على غيره في تصرفه فكان الجرم لعدم اهليته بخلاف العبد لان
 تصرفه صادق في غيره فكان الامتناع لحق الغير فاذا زال المانع ظهر اثر تصرفه
 لانا لله قايه في قوله لا يقبل قوله في حق مولا حتى لو اتفقت الهمة قبل قوله
 العبد

كما لو اقر على نفسه بالقضا من خلاف الفعل لانه وجوده
 مشاهد وهو امر معائن فلا تنظر في اليه الهمة وحرف آخر
 الدين في وجده على العبد بسبب ظهوره في حقه وفي حق المولى يتعلق بكسبه
 ودينه ومخاطبة المولى به يعني بالدفع او الفداء او البيع والفداء وان
 وجب بسبب لا يظهر في حق المولى لم مخاطبة وحرف آخر ان من استعمل
 مجورا عليه بغير اذن ولبه وتلف بسبب استعماله من غير ان يتخلل
 بين الاستعمال والتلف فعل اختياري فصارت على المستعمل وان تخلل بينهما
 فعل اختياري فلا ضمان عليه لان استعمال المجور تسبب في الالفه وليس
 بلا شبهه لانه لم يكن من فعله وانما حصل من اثر فعله الباقي بعد العمل
 الذي هو الاستعمال فكان تسببا وهو متعدي في هذا التسبب ^{تسببا} والمتعدى
 انما يضمن اذا تعدى اضافة التلف الى المباشرة فاذا لم يتخلل بينهما فعل
 تعدى اضافة الى المباشرة في مضاف الى المتسبب واذا تخلل ^{الفعل}
 الاختياري امكن اضافته الى المباشرة كالدافع مع الحافز والممسك مع
 وكالودفع الى صبي سيفا فقتل به نفسه لا يضمن الدافع ولو سقط عن يده
 او اطلقه فمضوا منه ضمن وحرف آخر ان من اودع صبيا ودبجه او عبدا ^{مجورا}
 فاستهلكها لم يضمن الصبي شيئا اصلا واما العبد فعليه الضمان بعد الحرب
 وقول اي حنيف ومحمد وقال ابو يوسف على الصبي والعبد الضمان في الحال لا في الزمان
 وحرف آخر ان المصوب منه مخير ان شاء ضمن الغاصب وان شاء ضمن الغاصب

لان كل واحد منهما غاصب فحقه بازاله يده او يده ثابتة واشتات يده على ماله
واذا اختار تضييع احدهما بري الاخر من ضمانه سوا ضمه او يضمنه
لا يمكن من تضييع احدهما الا بواسطة تملك العين منطلقا اذا كان
يوجب الملك في المضمون وبعد ما ملكه من احدهما لا يمكن من تملكه من الاخر
فيبر الا خوضه من خلاف المختار عليه اذ اقامت مفسلا لانه ابر الجبل
بشرط وصول المال اليه اذا عرفناه قال محمد بن عبد المجور غصب
رجل الغدا ودعما عبد المجور فملكته يده فملكته على وجهين اما
ان كانا اثنين او ثلثة وكل وجه على وجهين اما ان يكون الابداع بالفعل
او بالقول وهلك للمال او استملكه واما ان كان مال المولى او مال الاجني
واما ان كان الثاني عبدا او حرا اما الفصل الاول اذا كانا عبدين مجورين
مال الاجني وهلك في يد الثاني لمحض من رب المال والمولى ان والعبد ان
المغصوب منه اليه على الغصب والابداع شرط حضره المولى لان
بالضمان عليها وشرط حضره العبد لان دعوى الفعل عليها وشرط
اليه لان الغصب في حق المولى لا يثبت باقرار العبد واذا ثبت ذلك فالغصب
منه بالخيار ان شاخص العبد الاول وان شاخص الثاني لان كل واحد منهما غاصب
يقض ماله بغير حق والعبد المجور في الغصب كل حرفه ان يختار اياهما
وبيع ذلك العبد في دينه او يقره المولى كما في سائر الديون فاذا اختار
احدهما بري الاخر لما ذكرناه هلكا اطلق محمد بن الجواب وذكر بن سامة فواد

عن محمد بن فضال احدهما انما يوجب براه الاخر اذا رضي واختار تضييعه
بذلك او قضى عليه فاما قبل القضا او الرضا لا يبر الاخر لانه في حد
الرضا والقضا صار المغصوب ملكا لمن عليه الضمان فصار كانه باع
منه فاذا اراد ان يبطل تملكه من الاول وتملكه من الثاني بعد ذلك لا يملك
فاما قبل القضا والرضا لم يصير ملكا له فكان له ان يضمن الثاني كما في الفصل
مع الكفيل اذا اختار اتباع احدهما لم يبر الاخر فان اختار تضييع العبد
الاول فدفعه مولاة او فداه لم يرجع مولاة علي العبد الاخر فان قيل
وجب ان يرجع لان مولا العبد الاول لما ضمن ملكا للمغصوب من وقت
فتبين ان العبد الاول دفع مال مولاة الي العبد الثاني بغير اذنه فوجب
علي الثاني كناية الغاصب اذا ضمن فانه يرجع علي الغاصب الثاني قيل له انما
لم يرجع لانه لم يقد الرجوع لان مولي الاول لو رجع علي الثاني بعد العلم
كان لمولي الثاني ان يرجع علي مولي الاول فياخذ منه عين ما اخذ منه الاول
لان العبد الاول صار غاصبا للعبد الثاني بالاستعمال وانه فعل
به في الحال كالودفع اليه سكين فسقطت من يده فعقرته فلو ضمن مولي
الاول لمولي الثاني كان لمولي الثاني ان ياخذ منه عين ما اخذ منه لانه بدل
كسب العبد الاول لان هذا المال بدل المغصوب والمغصوب انما صار ملكا
للاول بغصب العبد فكان بدل كسب العبد الاول فكان للثاني ان ياخذ عين
ذلك من الاول لما صار غاصبا للثاني والثاني تلف بذلك الغصب في معنى لانه

استحق رتبة الثاني بالدين المستحق بالدين كالثالث وتلف العبد الثاني
بسبب استعمال العبد الاول لان الاستعمال انما تم بالغصب ولم يخل
بين القبض وتلف الوديعة فعل ما على مختار واذا لم ينفذ الرجوع لا يرجع
حتى يعتق فاذا عتق رجع عليه مولا العبد الاول لانه وجد سبب الرجوع
وهو ملك المضمون اذا الضمان لانه امتنع لعدم النافذة فاذا اعتق
ارتفع المانع فيرجع لانه لو رجع عليه لم يكن له الرجوع عليه فاذا الرجوع
وانما قلنا ذلك لان الثاني لو رجع لما ان يرجع بالاستعمال او بكونه مودع
لا وجه الى الاول لان الثاني خرج وقت الرجوع واستعمال الحر برضاء ليس بتعدي
فلا يوجب الضمان فان قيل وقت الاستعمال كان عبدا وانما يرجع عليه بذلك
الاستعمال وذلك الاستعمال كان تعديا قيل له العبد في حوزته كل يوم
اهل للضرر لانه فيما يتضرر به لا يجوز من الضرر او فعل الضرر للغير
فاذا زال الحق المربي بالاعتاق ظهرت اهليته وصار كل من الاصل في الضرر
فظهر انه كان مستعلا حرا لا تربي انه لو اقر او كفل لم يصح في المال واذا عتق
واذا لم يكن للثاني حق الرجوع على المربي كان تضييع مولا العبد الاول اثم فيرجع
ثم اذا عتق الاول رجع الثاني عليه لانه كان مودعه والمودع يرجع على المودع
بالحق من الضمان لانه عامل له في الحفظ كما في الحر ولو يرجع عليه قبل الاعتاق
لان الضمان لحق الثاني بالغرور من الاول وضمان الغرور يشبه الكفالة والعبد لا يوافق الثاني
بضمان الكفالة ما لم يفتق هذا اذا اختار وبالمال تضييع العبد الاول وان اختار تضييع

خير مولا بهن الدفع والنفذ وكان له ان يرجع في رقبته الاول لانه استعمال
الثاني حين ياوله الوديعة ولم يخلل بين استعماله وتلف الوديعة فعل
مختار لانا استعمالا انما يتم بقبضه وبعد ذلك يوجد لان ملك العبد الثاني
لحقه ما استعمال الاول فكان لمولى الثاني الرجوع على الاول والرجوع هنا
لانه لم يرجع بعين ما دفع لانه دفع الضمان الى المصوب منه ورجوعه على
مولى الاول بخلاف الفصل الاول ثم ليس لمولا الاول الرجوع على مولى الثاني
مولى الثاني لما رجع على مولى الاول كان قرار الضمان على الاول فذلك المصوب
من وقت الغصب فكان الجواب فيه كالجواب فيما اذا اختار المصوب منه
فلا يرجع الاول على مولا الثاني الا بعد عتق الثاني ثم يرجع الثاني على الاول
على ما ذكرنا الفصل الثاني اذا كان الاول عبدا والثاني حرا عبدا غصب
الفاو دفعه الى حر فهلك بيده فالمصوب منه بالخيار ان شأمن العبد وان شأ
ضمن الحر فان ضمن العبد كان لمولا الرجوع على الحر فرق بين هذا وبين اذا كانا
والفرق ان الرجوع ثم غير مفيد لانه لو رجع كان للثاني الرجوع عليه بعين ما اخذ
لان العبد الاول استعمال العبد الثاني والعبد يحمل الغصب بالثبات اليد
عليه فاذا استعماله وقد اثبت يده عليه ولهذا قلنا انه لو اضر عبدا صغيرا
بقتل رجل فقتله خوطبه مولا بالدفع او العدا ثم يرجع الاول على الآخر لانه
صار غاصبا بالاستعمال ولهذا لا يرجع على العاقلة وان وجب الضمان بسبب القتل
لان وجوب الضمان على الامران كان سبب الغصب ولهذا سوي بين الصغير والكبير لعدم

في عليه الغصب والغصب من المحرور سبب لوجوب الضمان اما هذا الموضع
المولي المحرور لم يكن للمحرور يرجع عليه لكونه متعللا له ولا لكونه مودعا
اما لكونه متعللا له فلانه استعمل حرا برضاه وانه ليس متعللا فيه ^{واما}
لكونه مودعا فلان العبد محجور عليه وانه غير موافق لرضان الاخر ^{للمال}
ثم اذا ضمن المحرور للمحرور يرجع على العبد ما ضمن بعد عتقه لانه مودع ^{في}
عليه بما حقه من الضمان ولو ضمن الموصوب منه المحرور يرجع على العبد
يعتق لانه لو رجع عليه انما يرجع لكونه مودعه وقد ذكرنا ان هذا ^{الضمان}
لا يواظبه قبل العتق بخلاف المسلم الاول لان ثمة انما يرجع لانه استعمل ^{عبد}
والمصل الثالث اذا كان الاول حرا والثاني عبدا حرا غصب الف وادعها
عبد محجورا عليه فهلكت فالملك بخير بين تضييع الحر والعبد فان ضمن ^{للمحرور}
فلا يرجع له على العبد لانه ملك المضمون باذا الضمان فتيين ان العبد ^{كان مودعا}
فلو رجع عليه كان له ان يبيع العبد ان يبيعه المولى فلو باعه او فداء المولى
كان للمولى الرجوع عليه لو جهر احد سمانه استعمل عبدا بغير اذنه
وقد لحقه بسبب ذلك ضمان فيرجع به عليه لان المتعلل حرم من وجوب ^{اهل الضمان}
عليه في الحال وفي الرجوع عليه فابن كمالودفع اليه سكيناً فسقطت ^{من يده}
فعتقته والثاني ان العبد مودع للمحرور فادخله ضمان رجع به عليه ^{كالو}
كانا حريين المصل الرابع اذا كان الموصوب مال المربي وهما عبدان عبد ^{غصب}
من مولا الفادادعها عبدا محجورا منا وله فهلكت فلما لم يكن تضييع ^{العبد الثاني}

لانه قبض ماله بغير حق ولا يضمن عبده لانه لا يستوجب على عبده دين لان
فايد الوجوب الاستيفاء والاستيفاء اما ان يكون من رقبته او من كسبه
وكلاما ملك المولى فرق بين هذا وبيننا اذا كان الموصوب مال اجني وضمن ^{الموصوب}
الاول حينئذ يرجع على الثاني في الحال وان ملكه باء الضمان والفرق ان
اذا كان مال الاجني فرجوع مولا الاول على الثاني غير مفيد على ما ذكرنا
وهنا مفيد وبينا ان مولى العبد الاول انما يأخذ بدل الموصوب
والموصوب كسب العبد الاول فكان الضمان كسب العبد الاول ولو رجع
مولى العبد الاول على الثاني كان لمولى العبد الثاني الرجوع عليه فياخذ ^{عنه}
ما اخذ اما اذا كان الموصوب مال المولى فلو ضمن مولى الاول الثاني لم يكن
لمولى الثاني الرجوع عليه واخذ عين ما اخذ لانه ليس بكسب العبد لانه ^{يدل}
الموصوب والموصوب ليس بكسب العبد بل كان ملكا للمولى قبل الغصب فلم يكن ^{له}
الرجوع عليه يعني ما اخذ لانه لو رجع في رقبه العبد الاول والرقبة غير المأخوذ
فكان لتضييع مفيدا ومن المشايخ من قال انما اختلف الجواب لاختلاف الموضوع
لان موضوع المسلم الاول فيما اذا كانت قيمه العبد بين سوا وجب فيه الرجوع
وموضوع المسلم الثانيه فيما اذا كانت قيمه العبد الاول اقل من قيمه الثاني ^{فيكون}
الرجوع مفيدا ومتى كان لمولى الاول تضييع الثاني فان ضمنه وبيعت رقبته واخذ ^{واخذ}
منها رجع مولا الثاني على مولى الاول وبيعت رقبه الاول فيما اخذ مولا ^{منها}
ثم مولا الاول لا يرجع على الثاني الا بعد عتقه فاذا عتق رجع عليه فان قيل

وجبان لا يرجع عليه بعد العتق لا لو رجع رجع بالمعصية وقد
استوفاه امره حيث بيعت وقبض العبد الثاني واخذ منه فباعه بسبب رجع
عليه امره اخرى قبل له انما يرجع امره اخرى لانه لما عتق الثاني صار
الاول كأنه اودع الحر من لا يندب واستعمال الحر برضاه لم يوجب الضمان
وما اخذ من ابي الاول كان ضمانا تسبب وكان محجرا على اذ ذلك
فكان له الرجوع على الثاني كالعبد الموهون اذا سعى اليه بعد عتقه
والراهن معسر فيرجع عليه العبد اذا ايسر لانه قضاء دينه وهو
محجور عليه ثم اذا رجع على العبد الثاني لم يكن للثاني الرجوع على الاول
لما ذكرنا الفصل الخامس اذا كان الاول عبدا والثاني حرا فبمجرد
اخذ من مال مولاه الفاء اودعها حرا فهلكته كان لمولاه نصيب في الحر
لانه فاصب واذا ضمن الحر لم يكن له الرجوع عليه بخلاف المملوك الاول
لانه انما يرجع منه حكم الاستعمال واستعمال الحر برضاه لم يوجب ضمانا
لكن يرجع على العبد بعد عتقه لكونه مودعا له فيرجع عليه كالمودع اذا
كفل حيث يواخذ به بعد العتق كذا هاتم اعاد بعد هذه المسائل وذكر
مكان الهلاك الاستهلاك فقال عبد محجور عصب الفاء اودعها عبدا
محجورا فاستهلكها او وهبها من جل لا يعرف فالمعصية منه بالخيار
ذكرنا فان ضمن الثاني لم يكن لمولاه الرجوع على الاول ففرق بين هذا وبينما
هلك في يدي الثاني والفرق ان هنا تخلل بين الاستهلاك والتلف فاعل بخار

وهو الاستهلاك فكان وجوب الضمان عليه مضافا الى الاستهلاك
دون الاستعمال فلم يكن لمولي الثاني الرجوع على الاول كالمعصية
فدفعه اخرى حيث لم يكن الهلاك مضافا الى المعصية ثم لم تخلل بين التلف
والاستعمال فاعل مختار فكان وجوب الضمان مضافا الى الاستعمال
فيرجع على المستعمل فان اختار تضمين الاول كان لمولاه ان يرجع
الثاني فرق بين هذا وبينما اذا هلك في يدي الثاني حيث لا يرجع الاول
على الثاني والفرق ما ذكرنا ان ثم لو رجع الاول على الثاني كان للثاني
الرجوع عليه بسبب الاستعمال فياخذ منه عين ما اخذ فلم يقل على ما مر
اما هنا لو رجع الاول على الثاني لم يكن له الرجوع عليه اصلا فافاد الرجوع
فيرجع فاذا رجع مولا الاول على الثاني ثم عتق الاول لم يرجع مولى الثاني
عليه باضمن فان قيل وجب ان يرجع لانه ضمن له العبد الاول بعقد الوديع
لخلاصهما بالحقه من الضمان بسبب الوديع قبل له نعم لكن انما ضمن
لخلاص لانه في القبض كماله وهنا الضمان وجب بالاستهلاك وما وجب
بالاستهلاك لم يضمن له الخلاص منه لانه غير عامل له في الفصل
الثاني اذا كان الاول حرا والثاني عبدا وقد استهلك العبد حر عصب
الفاء فدفعها اليه عبدا محجورا فاستهلكها فالمعصية منه بخير ان شا
ضمن الحر وان ساضمن العبد فان ضمن الحر لم يرجع على العبد شي حتى
يعتق عند اي حيفه ومحمد وقال ابو يوسف يرجع في الحال لانه ظهر ان الحر اودع

وجبان لا يرجع عليه بعد العتق لا لو رجع رجع بالمغصوب وقد
استوفاه مرة حيث بيعت وقبض العبد الثاني واخذ منه قاي سبب رجع
عليه مرة اخرى قبل له انما يرجع مرة اخرى لانه لما عتق الثاني صار
الاول كانه اودع الحر من لا ابتداء استعمال الحر برضاه لم يوجب الضمان
وما اخذ من العبد الاول كان ضمانا تسبب وكان تجبر اعل اذ ذلك
فكان له الرجوع على الثاني كالعبد الموهون اذا سعى اليه بعد عتقه
والراهن معسر فيرجع عليه العتق اذ ايسر لانه قضاء دينه وهو
مجبر عليه ثم اذا رجع على العبد الثاني لم يكن للثاني الرجوع على الاول
لما ذكرنا الفصل الخامس اذا كان الاول عبدا والثاني حرا فبالحجور
اخذ من مال مولاه الفاء اودعها حرا فهلكته كان لمولاه تضمين الحر
لانه فاصب واذا ضمن الحر لم يكن له الرجوع عليه بخلاف المملوك الا ان
لانه انما يرجع ثم يحكم الاستعمال واستعمال الحر برضاه لم يوجب ضمانا
لكن يرجع على العبد بعد عتقه لكونه مودعا فيرجع عليه كما اذا
كفل حيث يواخذ به بعد العتق كذا هاتم اعاد بعد هذه المسائل وذكر
مكان الهلاك الاستهلاك فقال عبد مجبور عصب الفاء اودعها عبدا
مجبورا فاستهلكها او وهبها من رجل لا يعرف فالمغصوب منه بالخيار
ذكرنا فان ضمن الثاني لم يكن لمولاه الرجوع على الاول ففرق بين هذا وبينما
هلكته في يد الثاني والفرق ان هنا تخلل بين الاستهلاك والتلف فاعل بخلاف

وهو الاستهلاك مكان وجوب الضمان عليه مضافا الى الاستهلاك
دون الاستعمال فلم يكن لمولي الثاني الرجوع على الاول كالمغصوب
فدفعه اخر حيث لم يكن الهلاك مضافا الى الحفر وانه لم يتخلل بين التلف
والاستعمال فاعل بخلاف مكان وجوب الضمان مضافا الى الاستعمال
فيرجع على المستعمل فان اخذ تضمين الاول كان لمولاه ان يرجع
الثاني فرق بين هذا وبينما اذا هلك في يد الثاني حيث لا يرجع الاول
على الثاني والفرق ما ذكرنا ان ثم لو رجع الاول على الثاني كان للثاني
الرجوع عليه بسبب الاستعمال فياخذ منه عين ما اخذ فلم يبق على ما امر
اما هنا لو رجع الاول على الثاني لم يكن له الرجوع عليه اصلا فافاد الرجوع
فيرجع فاذا رجع مولا الاول على الثاني ثم عتق الاول لم يرجع مولى الثاني
عليه بما ضمن فان قيل وجب ان يرجع لانه ضمن له العبد الاول بعقد الوديع
للخلاص عما يلحقه من الضمان بسبب الوديع قبل له نعم لكن انما ضمن له
الخلاص لانه في القبض عاملا له وهذا الضمان وجب بالاستهلاك وما وجب
بالاستهلاك لم يضمن له الخلاص منه لانه غير عاملا فيه الفصل
الثاني اذا كان الاول حرا والثاني عبدا وقد استهلك العبد حر عصب
الفاء فدفعها اليه عبدا مجبوراً فاستهلكها فالمغصوب منه مجبور ان شاء
ضمن الحر وان ساخن العبد فان ضمن الحر لم يرجع على العبد شي حتى
يعتق عند اي حيفه ومحمد وقال ابو يوسف يرجع في الحال لانه ظهر ان الحر اودع

ما له عبداً محجوراً فاستهلكه ولو كان كذلك لم يكن على ضامنه الحال عندنا
وهل يضمن بعد الغنق فعلى وجهين أما أن كان العبد كبيراً أو صغيراً قال كان
كبيراً ضمن وإن كان صغيراً لم يضمن وعند أبي يوسف يضمن في الحالة الوجهين
وهي مسأله ابداع العبد الصبي لما ذكرنا واختار تضمين العبد لم يرجع على
المحرور وإن كان مودعاً لأنه ضمن بسبب الاستهلاك دون الابداع استشهد
بما لو استودع هذا العبد شيئاً فوقع على رجله فعقره ضمن للمحرور ولو فعل
بنفسه أو بعيره لم يضمن لما ذكرنا الفصل الثالث إذا كان الأول عبداً والثاني
حرّاً عبداً غصب الفاء ودفعها إلى حرّاً فاستهلكها فالمعصوب منه بلقيار فإن
ضمن الحر لم يرجع على العبد في الحال ولا بعد الغنق لأنه ضمن بالاستهلاك وإن
ضمن العبد رجوع مولاة على الحر لأنه يبين أن العبد أودع مال مولاة حرّاً وقد
استهلكه فكان الرجوع مفيداً فيرجع ولا رجوع للمحرور على العبد في الحال ولا بعد الغنق
لما ذكرنا وهذا الذي ذكرنا فيما إذا كان الابداع بالمناولة أما كان بالقول
الفصل الأول وهو فيما إذا كانا عبدتين والمعصوب على اجبي وهكذا قال محمد
عبد محجور غصب الفاء وقال طهارة خذ هذا المال ليكون وديعاً عندك فآخذه
فملك عنده فالمعصوب منه مخير فإن اختار تضمين الثاني فلا رجوع لمولاة على
الأول فوقي بين هذا وبيننا ما إذا كان الابداع بالفعل والمسدحاً لها والفرق
الابداع إذا كان بالفعل صار الأول مستقلاً للثاني بالفعل والعبد المحجور يواخذ
في الحال ما هنا صار الأول مستقلاً للثاني بالقول والمحرور لا يواخذ بضمان الأقوال

الشري فلم يرجع الثاني على الأول في الحال وإنما يرجع عليه بعد الغنق مثلاً إذا
دفع الأول إليه سكيناً وديعته سقطت من يده فعقرته غنات فعلى الأول
الضمان لأنه صار مستغلاً له بالفعل ولو قال له خذ هذه السكين عندك
فاخذها فسقطت من يده فلا ضمان على الأمر في الحال ويضمن بعد الحرية
أن العبد المحجور الكبير أو الصغير إذا أمر عبداً صغيراً أو كبيراً محجوراً أو مودعاً
بقتل إنسان فقتله أو طبع مولاة القاتل بالدفع أو الفداء ولا رجوع له على مولي
الأمر لأنه لو رجع إنما يرجع بحكم الأمر وقول المحجور باطل لا يوجب شيئاً
على المولي كما لو أقر بدين أو كفل بمال لكن إذا كان الأمر كبيراً وقت الأمر رجوع
عليه مولاة المأمور بعد الحرية بالأقل من قيمته المأمور ومن الأرض لأن المانع
المولي وقد زال كما لو أقر بغصب أو كفل بمال بخلاف ما لو أقر بجناية حيث لم
يواخذ به أصلاً لأنه أقر على مولاة فلم يصب أصلاً وإن كان صغيراً وقت الأمر
لم يواخذ به لأن الصبي ليس من أهل الالتزام فلم يواخذ به كما لو أقر بدين
اختار تضمين الأول كان لمولي الأول الرجوع على الثاني مرق هذا وبيننا إذا
كان الابداع بالفعل والمسدحاً لها والفرق أن الابداع بالفعل
الأول على الثاني غير مفيد على ما ذكرنا أما إذا كان بالقول فالرجوع مفيد
لأن الأول لو ضمن الثاني لم يرجع عليه لما ذكرنا فافاد الرجوع وللثاني
الرجوع على الأول بعد الحرية لأنه مودعاً وقد لحق ضمان بسبب التوديع
يرجع عليه وإن كان الابداع بالقول لأن المحجور يواخذ بضمان الأقوال

بعد العتق وان عتق الثاني بعد ذلك رجع عليه الاول من الثاني ورجع
فلم يقض الا بالنقد في التعدي لم يوجد الفصل الثاني اذا كان الاول
عبد او الثاني حراً عبد مجبور عصب النفا وامر حراً بقبضها وديون قبضها
فهلكت خير المعصوب منه فان ضمن الحر لم يرجع علي العبد الا بعد العتق
لما ذكرنا وان ضمن العبد رجع مولا علي الحر لانه ظهر ان عبده اودع ماله
عند الحر وقد قبضه بغير ادنه فكان له تضمينه لان تضمينه مفيد لانه
له بما ضمن لانه ضمان قول علي ما ذكرنا لكن يرجع علي العبد بعد الحرية
وقد لحقنا ضمان بسبب الوديعة والعبد يواخذ بضمان الاموال بعد الحرية
الثاني اذا كان المعصوب مال المولي وهما عبدان والرابع اذا كان الاول
والثاني حراً والجواب فيهما ان المولي ضمن الثاني لانه لو ضمن لم يرجع عليه
وانما يرجع علي العبد الاول بعد الحرية فكان التضمين مفيداً الفصل الخامس
اذا كان الاول حراً والثاني عبداً والمال اجنبي حر عصب النفا امر عبداً
مجوراً بقبضها فقبضها وهلك في يده خير المعصوب منه فان ضمن الحر ولا
رجوع له علي العبد قبل الحرية ولا بعد لانه ظهر ان الحر اودع ماله
نفسه ولم يوجد من المودع تعدي فلم يقض وان ضمن العبد رجع مولي العبد
علي الحر لانه مواخذ بضمان الاقوال في الحال فاذا الحق مودعة ضمان بغير
رجوع علي مودعه فاذا عتق العبد بعد ذلك لم يرجع عليه لانه لما ادى الضمان
ملك المعصوب فتيقن انه اودع ماله نفسه عبداً ولم يوجب ضماناً غير ذلك

٢٢٢
الفصل السادس اذا كانا عبيدين واستهلكا الثاني عبد مجبور عصب النفا
وامر عبداً مجوراً بقبضها فقبضها واستهلكا والمعصوب منه خير فان
ضمن الثاني فلا رجوع لمولا علي الاول عتق اولم يعتق لان تضمين الثاني بالاستهلاك
دون الاستعمال ولم يلتزم الاول عقده الاستهلاك وان اخار تضمين الاول
رجوع مولا به رقبه الثاني لانه ظهر ان عبده اودع ماله عند الثاني فكان
له تضمينه واذا ضمن الثاني فلا رجوع له علي الاول فاذا التضمين فاذا
رجع ثم عتق الاول لم يرجع احد العبيدين اما الثاني فلان الاول لم يلتزم عقده
الاستهلاك فلان من له الضمان وهو مولا استوفى الضمان مرة فلا يضمن
الفصل السابع اذا كان الاول حراً والثاني عبداً حر عصب النفا وامر عبداً
مجوراً بقبضها وديونه واستهلكا خير المعصوب منه فان ضمن الحر فلا
رجوع له علي حريه عند اي حنيف ومحمد وقال ابو يوسف يرجع في الحال
لان الحر ملك المعصوب باذا الضمان فظهر انه اودع ماله نفسه عبداً مجوراً
واستهلكه فكان علي الخلاف علي ما ذكرنا وان اخار تضمين العبد لم يرجع
لانه ضمن بالاستهلاك وهو لم يلتزم ضماناً بالاستهلاك الفصل الثامن
الاول عبداً والثاني حراً عبد مجبور عصب من اجنبي او من مولا النفا
وامر حراً بقبضها واستهلكا فان كان المعصوب من اجنبياً خير فان ضمن
الحر فلا رجوع له علي العبد عتق اولم يعتق لانه ضمن ما استهلكه وان اودع ماله
ضمن العبد فمولي العبد الرجوع علي الحر لانه ملك باذا الضمان فظهر ان عبداً

من حر واستهلكه وليس له الرجوع ولا على مولاه ^{العبد} فكان السبعين مفيدا
وان كان المعصوب منه المولى ضمن الحر ولا رجوع له على احد لانه ما استهلكه ثم
اعاد هذه المايل بفصولها فيما اذا كان العبد ثلثة الفصل الاول وهو
ما اذا كان المال لاجني والابيع بالمناولة وهكذا المال في يد الثالث فقال
عبد محجور غصب الثا و دفعها الي عبد محجور و دفعها الي عبد محجور
ودفعه فملك في يده خير المعصوب منه بين تضيئين ايها شال ان كل واحد منهم غاصب
في حقه فان اختار تضيئين الاول لمولي الاول محجور بين تضيئين الاخرين ايها
لان مولي الاول لما ضمن ملكا المعصوب فصار عبده مودعا ماله بخير اذ عند
الثاني والثالث فكان له تضيئين ايها شال فان ضمن الثاني لم يرجع مولي الثاني على
الاول وان كان الاول مستعلا لعبده بالفعل لان الثاني صار مستعلا بدفعه
الي الثالث فيكون تلف الثاني مضافا الي استهلاكه لا الي استعمال الاول فلم يكن
لمولاه الرجوع على الاول لما ذكرنا ولا يرجع على الثالث حتى يثبت له الرجوع
عليه ^{بسبب الغصب} لكان يرجع على الثاني بسبب الاستعمال لانه لم يوجد من الثالث
استهلاك فكان تلف ماله رقبته مضافا الي استعمال الثاني فكان لمولي الثالث
الرجوع على الثاني بعين ما اخذ منه فلم يبق الرجوع على ما ذكرنا فاذا عتق
رجع عليه لما ذكرنا من قبل فاذا ضمن الثالث بعد العتق كان له الرجوع على الثاني
بعد عتقه ايضا لان الثالث مودعه وقد لحقه ضمان لكن لم يرجع عليه مادام عبدا
لانه ما اخذ منه بضمان الاقوال فاذا عتق اخذ منه هذا اذا احراز مولي

العبد الاول يضمن الثاني فان اختار تضيئين الثالث رجع مولاه على مولي الثاني
لان الثاني استعمل الثالث فاذا رجع الثالث على الثاني استقر الضمان على الثاني
فصار كان مولي الاول ضمن الثاني ابتداء لو كان كذلك لم يرجع على الاول عتق اولم
يخفق ويرجع على الثالث بعد الحريم كذا هنا هذا اذا اختار المعصوب ^{منه} تضيئين
الاول وان اختار تضيئين الثاني فباعه لم يرجع مولاه على الاول قبل الحريم ولا بعدها
والجواب فيه كالجواب فيما اذا اختار المالك تضيئين الاول واختار مولي الاول تضيئين
الثاني حيث لا يرجع مولاه على الاول قبل العتق ولا بعده وله الرجوع على
بعد الحريم واذا ضمن مولى الثاني الثالث بعد العتق كان له الرجوع على الثاني
بعد الحريم ايضا لانه مودعه وقد لحقه ضمان من غير تعدي منه هذا اذا اختار ^{المعصوب}
منه تضيئين الثاني ولو اختار تضيئين الثالث وباعه كان لمولاه الرجوع على الثاني
لانه استعمل عبده بالدفع اليه فكان تلف ماله مضافا الي استعماله
له الرجوع عليه وليس لمولي الثالث الرجوع على الاول لانه لم يستعمل عبده
بجربتها سبب بوجب الرجوع واذا رجع الثالث على الثاني ثم عتق الثالث
عليه مولي الثاني الحق عبده فاذا عتق الثاني رجع عليه الثالث بما ضمن ^{لانه كان}
مودعه وقد لحقه ضمان من غير تعدي اذا صار اهلا للرجوع ضمان ذلك ثم ذكر
فقد الاستهلاك كان الملاك والمسلم بها خيرا المعصوب منه فان ضمن الاول ^{كان}
له الرجوع على اي العبدين شال فان ضمن الثاني كان لمولي الثاني تضيئين الثالث ^{لانه}
ملك المعصوب من حين قبضه الثاني فظهر ان الثالث قبض مال مولى الثاني فيضمنه

وتضمنه مفيداً لأنه لا رجوع لمولاه عليه لأنه صار مستهلكاً وان اختار
تضمن الثالث لم يرجع مولاه علي الثاني قبل الحرية ولا بعدها لان الثالث دفع
استهلكه او ديعه وضمن بالاستهلاك فلم يكن له رجوع بالاستعمال ولا الايداع
وان اختار المصوب منه تضمن الثاني لم يرجع علي الاول قبل الحرية ولا بعدها
لان الثاني صار مستهلكاً بالدفع الي الثالث ولمولاه ان يضمن الثالث لأنه مفيد
حيث ليس له حق في تضمن الثاني لأنه انما ضمن بالاستهلاك وان اختار المصوب منه
تضمن الثالث لم يرجع علي احد قبل العتق ولا بعده لأنه ضمن بالاستهلاك
الثاني اذا كان الايداع من الاول بالنقل ومن الثاني بالقول وهلك الوديعة
خير المصوب منه فان اختار تضمن الثالث لم يكن لمولاه تضمن الاول قبل العتق
لأنه لم يستعمل عبده ولا اودع عنده ولا غصب ماله مولاه لان مولاه الثالث
المصوب من حين قبض عبده وقبض الاول كان قبل قبض الثالث فلا يرجع مولاه
الثاني قبل الحرية لكن يرجع عليه بعدها لأنه صار مستهلكاً عبده بالقول في الخط
بعد الحرية وان اختار المصوب منه تضمن الثاني رجوع مولاه علي الثالث لأنه
ان عبده اودع ماله عند الثالث فيضمنه لان تضمنه مفيد لان حقه عليه عاجل
الثالث علي عبده اجل لأنه يرجع عليه بعد الحرية واذا رجع عليه لمولاه
علي الثاني بعد الحرية لأنه غره في ذلك وذكر في بعض الروايات مكان الثاني
الاول معناه اذا اختار تضمن الاول وذلك وقع غلط من الكتاب او اراد به
في حق الثالث دون العبد الاول لان الثاني اراد في حق الثالث واذا رجع

علي الثاني بعد الحرية فلا رجوع لثاني علي الثالث بعد الحرية ولا قبلها
لأنه لم يستعمله ولم يودعه شيئاً قال في الكتاب ليس لمولي الثاني الرجوع
علي الاول بقليل ولا بكثير عتق او لم يعتق اختار مولي الثالث او لم يختار
ضمان علي الاول في شيء من ذلك لان الثاني خالف امره ومن خطا في هذا الحرف
وقال ينبغي ان يرجع الثاني علي الاول لأنه استعمله بالفعل ولم يوجد منه
ليقطع الاضافه الي استعماله لان قول الثاني عبده لا عبره بها فصار كان
اخذ ماله بغير اذنه ولو اخذ بغير اذنه فالثاني يرجع علي الاول كذا هنا
من مشائخنا من قال انما لم يرجع لان مجرد وضع الملم فيها اذا ضمن المصوب
بعد العتق وبعد العتق صح امره بصار مستهلكاً حتي لو ضمن الثاني قبل العتق
كان لمولاه الرجوع علي الاول ومنهم من قال لا يرجع في الخالص جميعاً وهو الصحيح
لان الرجوع علي الاول لو ثبت انما يثبت بالاستعمال واستعمال الاول بطل
لأنه تخطئ بغير الاستعمال والتلف فعل فاعل مختار فقطع استعمال الاول
لثاني علي الاول رجوع بحكم الاستعمال ولا رجوع له عليه بحكم الايداع ايضاً
في الحال لأنه عبده ولا يرجع عليه بعد الحرية ايضاً لأنه خالف امره حيث امر
الثالث بالقبض وصار مضيعاً ولان مال الحق العبد الاول من الضمان كان بالاستعمال
وانه بسبيل التخلص منه بالاسترداد والرد الي المالك لكن الثاني لما سطر
مع ذلك وكذا الضمان عليه فيجب الضمان علي الموكل كما وجب علي الموجب فلم يرجع
عليه لهذا المعنى وان اختار تضمن الاول كان لمولاه تضمن اي العبدين شيئاً ما

الثالث فلانه قبض ماله من عبك بغير اذنه فكان تضيئه مفيد ^{اذا} ^{لم يكن} لم يكن لمولاه الرجوع على الاول لانه لم يستعمل ولا اودعه فاذا ضمه ^{لم يكن} لمولاه الرجوع على الثاني قبل الحريه لانه استعمله بالقول فاذا عتق رج عليه لانه مودع له وقد طعن في ان يغير تعدي فيرجع عليه واذا رج هل يرجع على الاول ام لا اما على قول اوليك المشايخ لم يرجع كالوض من الغصب ^{منه} الثاني واما على قول بعض المشايخ الثالث انما يرجع على بعد الحريه والغصب ^{منه} لو ضمن الثاني بعد الحريه لم يرجع على الاول فكذا هذا واما مولى فيضمن الاول ^{اذا طأ} لما ذكرنا واذا ضمن مولى الاول الثاني كان مولى الثاني تضيئه الثالث لانه غاصب ماله فكان تضيئه مفيدا قلنا فان قيل وجب ان لا يكون لمولى الاول تضيئه الثاني لان الثاني يرجع على الاول لانه استعمله بالفعل فلم يبدأ التضيئه قيل له ليس لمولى الثاني الرجوع على مولى الاول لان الاول وان استعمل الثاني بالفعل لم يكن ^{استعماله} انتفع حيث ورد عليه فعل فاصل مختار وهو قبض الثالث فانفسح حكم الاول ^{واحدة} الفصل الثالث فيما استهلك الثالث والمستهلكها هو الاول سواء ^{فصل} ^{هنا} وهو ان الثالث في الفصل الاول يرجع على الثاني بعد الحريه لانه مودع له لم يرجع وان عتق لان الثالث استهلك الوديعه فيضمن بالاستهلاك فلم يكن له الرجوع ^{يبد} على ما ذكرنا رجل اودع عبدا محجورا عليه النفا فادعها العبد عند ملكته الثاني فعلى قول ابي حنيفة لا ضمان على الاول مالم يفتق ولا ضمان على الثاني ابدا ^{وعلى قول} اي يوسف ان شاخص الاول وان شاخص الثاني في الكار على قولهم لا ضمان

ما لم يحفظ فان عتق الاول وضمنه لم يرجع على الاخر شي عتق او لم يفتق وان عتق الثاني اولا فلا تضيئه ولا رجوع له على الاول شي قبل الحريه فاذا عتق رجع عليه ^{لا} ما ضمن وهذه المسله فرع مسلمتين ذكرهما في كتاب الوديعه احدهما ان المودع لا يملك الا بداع ^{لا} عندنا وعند ابي ابي مالك حي لو هلك في يده لم يضمن لانه يحفظ على الوجه الذي يحفظ ماله منه وقد يودع الانسان ماله من اجني فلنا الوديعه فلا يضمن بالدفع الي غيره للحفظ او للمرد كن في عياله الا انا نقول للحفظ ما يتفاوت فيه الناس والمالك انما رضي بحفظه دون غيره فاذا ادع ^{الى اجني} فقد صار تاركا للحفظ الذي التزمه بكون ضامنا بخلاف من في عياله لان المودع ^{هو} الحافظ بيد من في عياله لانهم في يده فاية ايديهم كذلك فاما الاجني فليس يحافظ له بل هو الحافظ دونه والمالك لم يرض به فيضمن حتى يرد المال اليه فاذا رده لو صور المال الى المالك كما يبر الغاصب يوصل المال الى المالك ولا القياس ان يضمن بالدفع ^{الى} من في عياله الا انا استحسننا وقلنا لا يضمن لانه لا بد له من هذا لانه اذا اخرج من داره لم يملكه اخذ الوديعه معه واذا تركها في داره علم ^{صارت} في يده وجته ومن في عياله حكما وما لا يستطاع الامتناع عنه فهو عنده ^{حيث} المالك بذلك كان راضيا به بخلاف الدفع الى الاجني واذا لم يكن له ولاية الابداع عندنا فاذا اودع وهلك في يد الثاني ضمن الاول لانه متعدي بالتسليم الى غيره من امره يحفظها ولا شي على مودع المودع عند ابي حنيفة وقال ابو يوسف ^{محمد} عليه الضمان لانه متعدي في القبض فكان له تضيئه لها مشاكا لغاصب ^{وغاصب}

فان ضمن الاول لم يرجع على الثاني لانه ملك بالضمان فبينما اودع ملك
نفسه وهلك في يد مودعه وان ضمن الثاني رجوع على الاول لانه مودع من جهة
حيث اودعه على انه ملكه فلا يلحقه ضمان اذا هلك في يد مودعه فاذا لم يضمن
رجوع عليه لانه كان عاملا في الحفظ والقبض فيرجع عليه ما ضمن بسببه
كمودع الغاصب وجه قول اي حيفه ان الاول لم يرضضامنا بالتسليم الى
الثاني بدليل انه لو سلمها اليه ليحفظها خضرت فملك لم يرضضامنا بالتسليم الى
و اما صار الاول ضامنا بترك الحفظ حتى غاب بعد تسليمها اليه وهو لم
الحفظ بل هو مقيم على الحفظ حتى هلك فلم يرضضامنا بالتسليم الى
الثاني لم يرضضامنا بالتسليم الى الثاني لو هلك قبل غيبه الاول لم يرضضامنا بالتسليم الى
بعد ذلك صنع بوجوب الضمان عليه فلا يجب عليه واما الاول وجه من صنع
اوجب عليه الضمان وهو الزهاب وترك الحفظ فلم يكن الثاني ضامنا وهو كقول
الرجوع وانتهى في حجره وهلك من غير صنع حيث لم يرضضامنا بالتسليم الى
لما لم يرضضامنا بالتسليم واما من يتركها في يد مودعه غيبته فقد صارت يده
في ايجاب الضمان على الاول ولم يكن اعتبارها بعينها في ايجاب الضمان على
كاجير الثمار اذا دق الثوب فتخرق حيث وجب الضمان على الثمار
ولم يجب على الاجير شي لانه لو ضمن انما يرضضامنا بالتسليم الى
الضمان على شخصين بخلاف الغاصب وغاصب الغاصب لان كل واحد منهما
صار ضامنا بفعله وغصب احدهما لم يرضضامنا بالتسليم الى الثاني لانه لا يرضضامنا بالتسليم الى

واحد منهما قيمته حين غصبه وكذا في مودع الغاصب لان الضمان كان واحدا
على الغاصب قبل الابداع فلم يكن الفعل الواحد موجبا للضمان على شخصين ^{الثاني}
اذا اودع عبدا محجورا او صبي محجورا املا فاستملكه ضمن مودعه وجه قول
وقال ابو يوسف والشافعي يرضضامنا بالتسليم الى الثاني لان الضمان كان واحدا
ان كان العبد بالغ او اخذ به بعد الحرة وان كان صبي لم يرضضامنا بالتسليم الى الثاني
والبلوغ وجه قول ابو يوسف والشافعي ان ضمان الاستهلاك ضمان فعل والصبي البالغ
سواء لان تحقق الفعل بوجوده الا ترى ان الوديع لو كانت عبدا او امه فقتلها الصبي
العبد ضمن فكذلك سائر الاموال ولان سبب وجوب الضمان تحقيق فوجب الضمان لو تلف
قبل الابداع واما قلنا ذلك لانه اتلاف مال مغصوب لمحقق معصوم بغير اذنه وبيان
ان هذا سبب الضمان انه انما يجب للحرف فاسب ان يكون سببه الاتلاف لان التلف هو الذي
كحرف كان الاتلاف هو الداعي الى الحرف ولان الابداع من الصبي باطل لانه استحفاظ
يحفظ مكانه لم يودعه دجا وتلفه واستحفاظ من لا يحفظ نصيب مكانه القاء
على الطريق وتلفه صبي حيث يرضضامنا بالتسليم الى الثاني لان الضمان كان واحدا
فان لم يرضضامنا بالتسليم كعدمه وان صح فهو كالبالغ اذا اودع عنده شي فان تلفه
لما دون والعبد المأذون وتحقق ان المأذون ساوي المحجور فيما لا يدخل تحت الحجر لانها
لم يفرقوا الا في الاذن واثر الاذن في رفع الحجر فيما يدخل تحت الحجر ولهذا استويا في الغصب
والا تلاف وجه اي حيفه وجه ما قال في الكتاب لانه صبي وقد سلطه المالك على ماله الصبيان
وجه تفسير هذا التفسير نوعان من الكلام احدهما انه تسليط باعتبار العادة لان عان

انما المال لغيره نظرا في عواقب الامور فهو لما ملكه من كسبه على حاله
كالاذن له في الاتلاف وبقوله احفظ لم يخرج عن ان يكون اذنا له لان
مخاطبه هذا من لا يحفظ فهو كقوله اشعر لهما اذا قال لا تاكل ^{الاصيل} ^{والامه} ^{العبد} ^{تسلط}
لانه ليس من عادة القتل لانهم يهابون القتل ويفرون منه فلم يكن الايداع
علي القتل باعتبار العادة بخلاف الدابة لان من عاداتهم ان ياكل الدابة ^{بشر}
التسلط باعتبار العادة ولان للعبد يد على نفسه يحفظها بها ولم يجر ^{التسلط}
كاملا لوجود المانع الحقيقي بخلاف الماكول والملبوس وغيره مما لا جود له
وعدم المانع والثاني وهو الاصح ان نقول معنى التسلط تحويل المال اليه
وازاله المانع ولان التسلط هو التمكن يقال سلط فلان فلانا على كذا اي ملكه
وسي السلطان سلطانا تمكنه من الرعيه او نعي به تحويل اليد اليه وتقريب
المحل منه لان المالك باعتبار يده كان متمكنا من الاستهلاك فاذا حول يده اليه
صار متمكنا له من استهلاكه سوا كان المودع بالغ او صبي ^{بقوله} لكنه قصد
احفظ ان يكون هذا التحويل مقصورا على الحفظ خاصة وهذا صحيح ^{حق البالغ}
دون الصبي والعهد فيما يرجع المولى لانه التزام بالعقد والعبد ليس من ^{اصله}
فبقى التسلط على الاستهلاك تحويل اليد اليه مطلقا بخلاف العبد والامه ^{لان المالك}
باعتبار يده لم يكن متمكنا من نقله فتحويل اليد اليه لا يكون تسلطا على نفسه ^{والان}
الايداع من المالك تصرف في ملكه والمملوك في حق الدرع مبيع على اصل الحرية فلم يتناول
والتسلط يثبت باعتباره بخلاف قوله اقل عبيدي لان ذلك استعمال والاستعمال

ورسلط حيث بعد الاستعمال اذا حقته فان رجح به على المستعمل وبعد
التسلط يقطع حق المصلحة التخيير لوضاه به ولا يثبت لاحد حق الرجوع عليه
ولهذا قلنا في مسئلة ان الصبي المستهلك اذا ضمن لم يرجع على المودع بخلاف ما قال
اللفظ لان ذلك استعمال ولهذا تسلط كفوله احتك كسبه هذا الطعام وسكت ولو
قال ذلك فاكله الصبي لم يضمن ولو استحق وضحه لم يرجع على المبيع لانه انما الره ^{الضمان}
بفعله ومن ضمن بفعله لم يرجع على غيره الا اذا ضمن الغير العمد اما صرعا واما ^{دلاله}
لانه لم يطلب منه الاتلاف لان الامر طلب الفعل وطلب الفعل دليل الالتزام لان ^{الانسان}
يعمل لغيره عملا اذا ضمن له عهد ذلك العمل فيكون الطلب دليل الالتزام بالعمد ^{الا ان}
يقول قوله احفظ كالا ستثنا فيما تناوله مطلق التليم والاستثنا تصرف من المتكلم على
فلم يعتبر لصحة حال مخاطبه او تبوت ولا يثبت عليه بل باستثناية يخرج ما وراء ^{الحفظ}
من هذا التسلط فاذا استهلك الصبي كان متمكنا بغير اذنه ولهذا الاستهلاك بعد ^{البلوغ}
ضمن ولكن ابو حنيفة ومحمد يقولان التسلط بالفعل وهو نقل اليد اليه مطلقا وقوله احفظ ^{كلامه لا يتحقق}
استثنا من الفعل المطلق بل يكون معارضا لذلك الفعل الذي هو تسلط فلا يكون معارضا ^{مطلقا}
صحة فلم يكن مخاطب من هل الالتزام بالعقد وذلك في حق البالغ دون الصبي فبقى التسلط ^{في ضمن}
في حق الصبي والدليل عليه ان الصبي لو ضيع الوديعة بان را انسانا ياخذها او دله على اخذها ^{فلان الصحة}
والبالغ يضمن مثل فعرفنا ان المعارض صحيح في حق البالغ دون الصبي واما اذا تلف بعد البلوغ ^{بعد البلوغ}
كانت موقوفه على اجازة المولى او بلوغه فاذا بلغ صح العقد فصار كالبالغ ولهذا لو ترك الحفظ ^{بعد البلوغ}
ضمن قوله لا تاكل اما ان صح الايداع او لا قلنا صح في حق التسلط دون وجوب الحفظ وبالصحة الاول

فارق ما قبل البلوغ ما بعده وبالوصف الثاني فارق ما يدع وأثبت هذا ^{المالك} ^{الضمان}
لأنه انما يجب حبرا او دفعا للضرر والتسليط دليل الرضي ولان الدليل يقتضي عدم
بالا فلا في المتلف اضر بالمالك علم يتبع بالمال وميت وجب استحقاقه وهو واسع
فكان لا يتقاع زاي على الموجود وضمان العدو ان مقيد بالمثل فكان ينبغي ان لا
يجب الا ان اشرع ورد بالوجوب اذا كان الاتلاف لا عن تسليط نظر المتلف عليه
وسا لها بالعدوان ولا يمكن الحاق هذا به لان الاتلاف في صورته التسليطية كونه
دونية في عدم التسليط ولان التسليط تسبب للاتلاف والاتلاف الصادر عن تسبب ^{المالك}
لا يوجب الضمان كالو وضع في يده ولم يامر به بالحفظ ولا نهاه عن الاتلاف ^{ما اذا}
كان الصبي او العبد ما دون ذلك لان المعارض قد صح في حقها وفي حق المولى لان المادون ^{منازل}
الاتزام بالعقد ولهذا يوافق بضمان التضييع بخلاف البالغ لان المعارض ^{صحيح}
ولانه وان وجد الباع الى الاتلاف والافتقار اليه وجد المانع ^{عنه} وفي هذا الخلاف لو اقترض
او العبد المحجور مالا واستهلكه لان التسليم اليه تسليط وقوله اقترضت معارض لقوله ^{احفظ}
في الوديعه وكذا لو باع من صبي محجورا وعبد محجورا شيئا فاستهلكه لان التسليم ^{تسليط}
وقوله بع معارض فلا يعمل في حق الصبي اصلا ولا في حق العبد مالم يثق ولو اودع ^{بكون}
شيئا فاستهلكه ابنه صغيرا وعنده فعلية ضامه في الحال لان قول الوديعه ^{الاستهلاك}
اذنا لم يرد في عباله في الحفظ والصبي والعبد اذا كان مادونا في الخط يوافق بضمان
فكان وجوب الضمان باعتبار كونه مادونا من جهة المودع فهذا وما لو اذله في بعض ^{الوديعه}
ابتداء سوا اذا عرفنا ههنا لا نقول برجل اودع عبد محجورا النفاق وادعها العبد ^{مثلا}

٢٨
فتملكت يده فلا ضمان على واحد منها قبل العتق عند اي حنيفه وهي اما الاول فلا نه مودع
استهلك الوديعه بدفعها الى الثاني والعبد المحجور اذا استهلك الوديعه لم يضمن ^{قبل العتق}
واما الثاني فلا نه مودع المودع ولم يوجد منه تعدي فلم يجب عليه ضمان عند اي حنيفه ^{عند محجور}
وجب عليه الضمان لكن تقدم التضييع هنا لانه لو ضمه لرجع على الاول لانه استعمل بالفعل ^{عليه}
مولاه فيكون قرار الضمان عليه وليس للمالك تضييع الاول لانه مودع مسلط ولو ضمه لرجع ^{مودع}
وابو يوسف من اصله تضييعهما شيئا في الحال اما الاول فلا نه مودع استهلك الوديعه ^{والثاني}
المودع وعنده يضمن ايهما شيئا فان ضمن الاول لم يكن لمولاه الرجوع على الثاني وان كان غاصبا ^{ضمن الثاني}
لانه لو ضمه لرجع عليه لان عبدا استعمل بالفعل فلم يند الرجوع على ماد كذا وان ^{ضمنه المالك}
رجع مولاه على الاول لانه استعمل عبده بالفعل وتضييعه مفيد فان عتق الاول
بالاجماع لانه لما عتق عمل شرط الحفظ عمل فيض يتركه واذا ضمن الاول لم يرجع ^{على الثاني}
حيث ظهر انه اودع مال نفسه والثاني مودعه ولم يوجد منه تعدي فلم يكن عليه ضمان ^{عتق اوله}
وان عتق الثاني لم يكن للمالك تضييعه عند اي حنيفه لانه مودع المودع فلا يضمن وقال قرار الضمان ^{محرره}
لان مودع المودع عنده ضامن لكن لو ضمه قبل العتق لرجع مولاه على الاول بالاستعمال ^{يكون}
عليه وهذا لا يجوز واذا ضمه بعد العتق لم يرجع على الاول في الحال لانه لم يستعمل ^{الاول}
واذا ضمن الثاني ثم عتق الاول رجع عليه لانه مودعه ولم يوجد منه تفریط ولو اودع ^{الاول}
حرا او مسله بحالها فعند اي حنيفه ليس له مال تضييع الاول لانه مودعه مسلط ^{جهته}
ولا تضييع المحر لانه مودع المودع وعند محجور الاول ويضمن لانه مودع ^{المودع}
ضامن عنده ولا رجوع له على الاول قبل الحريه فكان التضييع مقبدا ويرجع عليه بعد الحريه ^{المودع}

وعند اي يوسف يضمن ايها شافان ضمن العبد رجوع مولاه على المولى ان صار غاصبا
ماله وان ضمن الحر رجوع على العبد بعد الحريم لما قلنا رجلا ودع عبده الثاني او دعها
او عبدا مثل فملكته عنده اما اذا كانا في حرا فليس له تضييع واحد منها اما العبد
اشترط الحفظ عليه لان المولى ان يستعمل عبده في الحفظ الا ترى انه لو امره بحفظ مال
الغير صح فهذا اول كنم يضمنه حيث لا فائدة واما الحر فلا مودع المودع
يضمن الحر لكونه مودع المودع ومتى ضمنه لم يرجع على العبد في الحال لانه غير موافق
بضمان الاقوال في الحال ورجع عليه بعد الحريم وكذا عند اي يوسف واما اذا كان الثاني
عبدا فكذا عند اي حنيفه لان الثاني مودع المودع وعند ما يضمن الثاني لان مودع
عند ما فان قيل وجب ان يضمن الثاني بالغصب لانه لو ضمنه رجوع مولاه على الاول لان
استعمله بالفعل فلم يفد التضييع قبل له مفيد لان الثاني اذا رجع على الاول لا يباخذ منه
لانه لا يباخذ بدل كسب المولى لا بدل كسب العبد ودين العبد لا يتعلق بك المولى وانما
يتعلق بربقته فكان التضييع مفيدا لفرق محمد بين مال المولى والاجنبي اذا كان الثاني عبدا
بان الوديعه اذا كانت مال المولى فلو ضمن المولى العبد الثاني بسبب كونه مودع المودع
اذا ضمن رجوع على الاول بسبب استعماله يصير راضيا بوجوب الضمان على الاول
الوديعه ويجوز ان يحجب الضمان على المجرور برضى مولاه بخلاف ما اذا كان المودع رجلا
لانه يودي الي ايجاب الضمان على المجرور باستهلاك الوديعه بغير رضى مولاه وان لا يجوز
اودع عبدا مجورا الثاني فادعها العبد مثله تناوله فاستهلكها الثاني فلا يسبيل عليه
على الاول ويضمن الثاني هذا قول اي حنيفه لما قلنا وعند اي يوسف يضمن ايها شافان

لان دوح مودع عنده صامر وانما لا يضمن هنا اذا هلك عنده لانه لو ضمنه
رجع على الاول فيكون فرارا لضماني على المودع المسلط وهذا لا يجوز فاذا استهلك
لا يرجع على الاول فيمكن تضييعه وعند اي حنيفه انما لا يضمن مودع المودع اذا
الوديعه عنده اما اذا استهلكها يضمن وادعها المولى لانه لو لم يكن مولاه الرجوع على الاول
باستهلاكه لاستعمال الاول ولو ادعها الثاني عند عبد ثالث ودفع الوديعه اليه
وهلكت عنده والمسلم يحالها ما على قول اي حنيفه فليس له تضييع الاول قبل العتق وان صار
مستهلكا بالدفع الي الثاني لانه مودع مسلط فاذا عتق وضمنه لم يرجع على الثاني لانه
المضمون بادا الضمان فصار كحر اودع ماله عبدا مجورا فاستهلكه بالدفع الي اخره فلا يضمن
ماله يعقق فاذا عتق وضمنه الاول لم يرجع الي الثالث قبل العتق ولا بعده لان الثاني صار كحر
اودع عبدا مجورا ووديعه وهلكت عنده فلا يضمن قبل العتق ولا بعده وليس له ربح المال
تضييع الثالث لانه مودع المودع ولم يتعد فلا يضمن قبل العتق ولا بعده ولرب المال
الثاني وان كان مودع المودع لانه صار مستهلكا بالدفع الي الثالث فيضمن وادعها
لم يرجع مولاه على الاول وان كان مستغلا عبده بالدفع اليه لانه صار مستهلكا
الي الثالث فانقطع حكم الاستعمال ولا يرجع مولى الثاني على الثالث وان صار الثالث غاصبا
ماله لانه لو رجع عليه فاولاه يرجع عليه فياخذ منه عين ما اخذ منه لان الثاني صار مستغلا
وهو غير مستهلك لينقطع حكم الاستعمال فلم يفد التضييع فاذا عتق الثالث رجع مولى الثاني
عليه لانه لو رجع عليه لم يرجع هو عليه بالاستعمال لانه ظاهر انه استعمل الحر فكان الرجوع
فاذا عتق الثاني رجع الثاني لتعديله لانه مودع لكن ماله ام عبدا لم يواخذ بالقول فاذا عتق

جهد يواخذ واما على قولهم فليس له مال تضيئ العبد الاول قبل العتق لانه
مودع مسلط فاذا عتق ضمه واذا ضمه لم يكن له تضيئ الثاني قبل العتق لانه صار محررا
ادفع ماله عبدا فاستهلكه بالدفع الي اخر فلا يضمن قبل العتق وليس الاول تضيئ الثالث
قبل الحرية وان كان مودع مودعه وعنده مودع المودع ضامن فلا
لرجوع على الثاني لكونه مستوعلا له وليس الاول ولا يضمن الثاني قبل الحرية
يكون له ولاية تضيئ من يرجع عليه فاذا عتق الثاني كان الاول تضيئه له
الرجوع على الاول بالاستعمال ولا بالايديع لانه صار مستهلكا بالدفع
ولا يرجع على الثالث ايضا لانه كحر او دعه عبدا مالا فملكه بيده واذا
لرب المال تضيئ الاول قبل الحرية فان شأ من الثاني وان شأ من الثالث اما
الثاني فلا لانه ليس في تضيئه تضيئ الاول الذي هو مودع مسلط من جهة مودعه
يرجع على الاول لانه صار مستهلكا بالدفع الي الثالث واما الثالث فلا مودع
وانه ضامن عنده وليس في تضيئه تضيئ من هو مسلط من جهة لان الثالث تضيئ
على الاول لانه لم يجري بينه وبين الاول سب وله ولاية تضيئ الثاني فكان له ولاية
من يرجع عليه ثم هو لا يرجع على الاول لما قلنا فان اخار رب المال تضيئ الثاني فلا
لمولاه على الاول وان كان مستوعلا لعبد لما ذكرنا انه مستهلك لا على الثالث
عليه لرجوع الثالث عليه بعينه ما اخذ سبب الاستعمال لكنه يرجع على الثالث
ثم اذا عتق الثاني رجع الثالث عليه وان اخار رب المال تضيئ الثالث كان لمولاه الرجوع
بالاستعمال فبعد ذلك يصير الجواب للجواب اذا اخار رب المال تضيئ الثاني واما

في قولهم يوسفان نقول لرب المال تضيئ من شأ منهم فان الثاني او الثالث الجواب
فيه الجواب على قولهم وان ضا الاول فمولاة بخير بين تضيئ الثاني والثالث اما الثاني
غاصبه له وتضيئه مفيد حيث لا رجوع له على الاول حال لانه صار مستهلكا بالدفع
الثالث واما الثالث فلا لانه صار غاصبا ماله وتضيئه مفيد لانه لا رجوع له على الاول
لانه لم يجري بينهما سبب واذا ضا الثاني لم يرجع على الثالث قبل الحرية لانه غير مفيد
ثم الثالث يرجع على الثاني بعد العتق وان ضا الثالث فمولاة يرجع على الثاني
بالاستعمال لانه لا يرجع مولاه على الثالث حتى يفتق لان الرجوع قبل العتق غير مفيد
فاذا عتق الثالث رجع مولاه الثاني عليه ثم اذا عتق الثاني رجع الثالث عليه عبد محرور
ادفع عبدا محمورا مالا فامر العبد مثله بقبض الوديعه فقبضا وضلقت عنده
فلا ضمان على الاول اما عند اي حينه وعنده فلا لو استهلكه لا يضمن فهذا اولى
عند اي يوسف فلان الموجود منه ترك الحفظ حيث امر بقبضها وانه قول الجواب
بالقول قبل الحرية واما الثاني فقد ذكرنا انه يضمن وهو قول اي يوسف ومحمد اما عند
فلان مودع المودع ضامن بكل حال وعند محمد كذلك اذا لم يكن في تضيئه تقرير الضمان على المودع
وليس فيه ذلك هنا لان المودع الاول صار مستوعلا بالقول دون الفعل فلا يواخذ به
يكن للمودع تضيئه واما عند اي حينه لا يضمن الثاني لانه مودع المودع لانه قبض بامر الله
وكل جواب ذكرنا في المحرور في المصطفى مثله وكذا في المعنوه الا في حمله وهو ان العبد يضمن
والصبي والمعتوه لا يضمنان بعد البلوغ والامانة لان العبد من اصل الانبياء بالقول
في حقه عبوانه لم يظهر الترامه في حق المولي نظرا له فاذا زال حق المولي ظهر الترامه في حق المولي

الاول والثاني يثبت للمشتري حق الرد لان القاضي يبين قيام ^{سبب} البيع
وثبت حق الرد له الا ان يدعي الباي رضي المشتري بالعيب او ابراه او علم به وقت العقد
فيكون القول قول المشتري لانه منكر سقوط حق الرد بالرضي العيب بعد جود سبب ^{الان} البيع
البينة على ما ادعي بذلك فيسقط حق الرد وكذا اذا نكل المشتري في الوجه الثالث والرابع
ان العيب كان عنده وقت البيع او التسليم او اقام المشتري البينة على ذلك فذلك لا اذا ادعي الباي
الا كما ذكرنا فان نكل الباي قيام العيب وقت البيع او التسليم وله ان يقيم المشتري بينه كان القول
لان المشتري يدعي الفسخ بسبب عارض والباي ينكر فكان القول قوله لان الاصل اضافة ^{حده}
الي اقرب الاوقات ما امكن ومن ادعي تاريخا سابقا فعليه اثباته ^{المع} بالحق فيكون هذا هو الوجه اذا
وادعي الباي انه رآه وانكر ذلك حيث للقول قوله وان ادعي حيا الفسخ لما ذكرنا انه ادعي ^{الفسخ}
بسبب هو اصل وهو عدم الروية ^{والرؤية} عارض فكان القول قوله في حدود الروية لا ينكر
ثم يثبت حيا الفسخ ضرورة عدم الروية فكان دعوي الفسخ على معني هو منكر حدوثه وهو
هنا حق الفسخ بناء على وجود العيب والعيب عارض والسلامه اصل فكان مدعيه ^{الفسخ} ^{بناعلي}
معني هو مدعي حدوثه وهو العيب عند الباي فكان منكره من كل وجه فكان القول قوله ^{مدعيه}
هنا ويثبت اذا قال الباي بعد استيفاء الثمن وجده زبوا حيث القول قوله وان كان
الفسخ بسبب عارض وهو العيب لانا باي هنا ينكر فبطل حقه ليس يعترف ^{بالعائنه} ^{وهو} ^{بالقول}
وانما يثبت حقه دينيا والجيد غير الردي فكان منكره اقضى اصل حقه بدعوي الزاينه ^{فكان}
اما هنا حق المشتري في المبيع المعيز والمعيذ يعرف بالمعاينه فلم يكن المشتري ينكر قبض
بل كان مدعيه حق الفسخ بسبب عارض والباي ينكر فكان القول قوله واذا كان القول

الباي حلف على البتات لقد باعه وسلمه وما به هذا العيب اما جريان البين
فلان القول قوله فيما يلزمه فيه الخصومه والشئ مما يصح بذله فتجري فيه
البين كما في دعوي الاموال واما البتات فلان البين على فطره وهو التسليم
على الصفة التي اقضاها العقد واما الجمع بين البيع والتسليم فهو المذكور في
الجامع وذكر في الاستحلاف انه يحلف بالله لقد سلمه وما به هذا العيب وذكر
في الاستحلاف عن بشر بن الوليد انه يحلف على الحاصل ماله قبل ان يرد
باسبب الذي ادعاه وجه روايه للجامع انه لو حلف على البيع ووجد تضرر المشتري
لجوز حدود العيب بعده قبل التسليم ولو اقتص على مجرد التسليم تضرر ^{المشتري}
لجوز تاويله تسليما يحكم عقدا آخر من اجاره او اعاره وجد قبل البيع فوجب ^{المشتري}
البيع والتسليم دفعا لتضرر المشتري وجه روايه الاستحلاف ان الوجوب ليهما
شرط حقه وجود العيب وقت البيع والتسليم جميعا وربما حدث بعد البيع ^{قبل}
فاذا جمع بينهما لم تحت لان تحت بقاء العيب بالمبيع في الجانبين والمعلق بالشرطين لم ينزل
الا عند وجودهما فيتضرر المشتري فكان هذا هو الصحيح لكن يجب ان يراعى الاختلاف
حرف لقد سلمته يحكم هذا البيع الذي ادعاه وما به هذا العيب وجه روايه ^{بشر}
ان في القليل على هذا الوجه ضرر الباي لجواز ان المشتري يبراه عن العيب ^{على الوجه} ^{حلف}
نكل فيبقى عليه بالرد وليس للمشتري حق الرد فيحلف على الحاصل نظر من الجانبين ^{فكان}
هذا اصح قال الصدر الشهيد وعلى هذا اعتمادنا في شرح الجامع الصغير ^{شرح}
وعرض في ما ذكر في الجامع لم يكن ليان كيبه البين ليعين حدها وانما كان غرضه

تخليفه على البتات ثم ذكر محمد في المبسوط التخليف على التبت
المشتري وما به هذا العيب وهكذا ذكر الحاكم في المختصر وذكر الخامس على التليغ
باعه وسلم وما به هذا العيب وهكذا ذكر الكرخي هو الصحيح لان التخليف على البتات
على فعل نفسه وهو التليغ دون القبض قال شمس الابه السرخسي والاول اصح
لان البائع ينبغي العيب عند البيع وعند التليغ فلم يبر في تبينه ما لم يكن العيب متقبلا
جميعا والتخليف على الحاصل قول اي حنيفه ومحمد كل ما سائر الدعاوى اما عند اي
التخليف على ظاهر الدعوى لانه انكر دعوى المدعي فيحلف على ما انكر الا اذا اقرض
ثم فيما ذكرنا من العيب الظاهر اذا ادعى البائع رضي المشتري واعلم حلفا المشتري ما علمه
قبلا اشري ولا رضى به بعد ما اشترى ولا عرضته على بيع بعد ما علمت والقضاء
عليه ما سقط حلفه في الرد وهذا العيب من الوجه الذي ادعاه البائع لا يصح
لان في الاسباب المبطله كونه ولا يمكن حصرها فيحلف على هذا الوجه وكذا لو ادعى البائع
ليس بمملوك له الحال يحلفه القاضي على ذلك ولو ان البائع لم يبيع شيئا من ذلك يحلفه القاضي
من غير دعوى في ظاهر الرواية لان حقوق العباد لا تستوزي الا بطلهم وعن اي يوقف
يحلفه نظر البائع وصيانته لقضائه عن القبض والبطان واجمعوا على انه لو ادعى
على الميت اقام البينة ان القاضي يحلفه ما اشترى في تبينه ولا تباهيه وان لم يطلب الورثة او الذي
بل يحلفه وان ابوا لانه يبيع على الميت وهو عاجز عن النظر لنفسه فيقول القاضي حنيفه
انا يحلف المنكر اذا لم يكن للميت بينه حاضر اما اذا كان له بينه حاضر لم يحلفه في الحال
وعندما كان الشهود يجلس للحكم فكذا في مثل المدعي من البتات حقه بالشهادة

اما انه لم يكونوا يجلس للحكم يحلفه قضا المرافعة وتحصيله للقرض باقراره
او تكوله فيوصله اي حنفية الحال فكان له تخليفه وابو حنيفة تمسك بظاهر قوله
عليه السلام المدعي الكمينه فقال لا فقال عليه السلام اذا كان بينه وبين المنيك ان يكون حلفا
حق المدعي بانكاره اذا لم يكن له شهود حضور ولو استخلف القاضي الخصم مع حضور الشهود
كان في ذلك افتضاح العلم عند قيام البينة عليه والرجل والمواه والعبد والتاجر
والمكاتب والصبي الماذون في ذلك سوا واطلاق هذا اللفظ دليل ان الصبي الماذون
يستخلف في الدعاوى لان هذه البينة حق المدعي والصبي والعبد الماذون في حقوق
كلهما بائع وهذا الاستخلاف لرجل النكول الذي هو قايه مقام الاقرار وكل من
اقراره صحيحا استخلف رجلا النكوله وعند اي حنفية وان كان النكول كذلك
لكن البذل المصدق صحيح من المملوك والصبي الماذون وهكذا ذكر شمس الابه السرخسي
في الاقرار وذكر النقيبه ابو الليث في النوازل اذا ادعى على الصبي الماذون دين
لانه لا يحتج في تبينه ولا يلزمه الدين الا باقراره او تبينه قال وهذا قول بصير
قالوا في كتاب الاقرار الصبي الماذون يحلف وبه نأخذ لان المقصود باليمين النكول وهو ينكح
وذكر في واقعات الناطقي عن ابن سماعه عن محمد يحلف ويفضي عليه بالنكول وهو في ذلك
كالبكر وذكر هناك رواية اخرى انه لا يمين عليه قال تصدر الشهيد ويجوز ان يكون المذنب
الاختلاف بناء على ان النكول بذل او اقراره من جعله بذل وهو ابو حنيفة لم يحلفه لانه لا يملك
ومن جعله اقرارا وهو ابو يوسف ومحمد يحلفه لان اقراره جائز الا ان شمس الابه السرخسي يفتي بان
قول اي حنيفه ايضا على ما ذكرنا وذكر في الماذون المروي اذا جهر على عبده بعد ما بلغ مائة

فوجد المشتري المبيع عيبا فطعن فيه العبد لان الرد بالعيب من حرج ^{عنه}
فيرجع الي العاقد وليس للموكل ابطال الحق المشتري فان اقام المشتري البيه ^{عليه}
وان لم يكن له بينه وبينه علي العبد دون الموكل لانه هو الخصم فان حلف ^{بيري} وان نكل
رد عليه بالعيب وكان نكوله كالبينه علي العيب لا كالاقرار لانه لا يعلم ^{البينه}
العيب يقينا فله ان لا يحلف علي شيء لا يعلمه فكان مضطرا في النكول والنكول ^{من المضطر}
كالبينه كالوكيل بالبيع اذا رد عليه المبيع بنكوله حيث يكون رد اعلي الموكل
ويكون كالرد بالبينه ولو اقر العبد بالعيب عند القاضي فان كان لا يثبت ^{مثله}
جاز اقراره لعدم التهمة وخرج العبد من الخصومه وتحوّل الى الموكل ^{العبد}
لانا اقرار المحجور لا يصح وصار كالوكيل بالبيع اذا اقر بالعيب حيث ^{يبيع}
الا ان ثم جاز اقراره علي نفسه ورد عليه لانه ملك المشتري لنفسه فيبطل اقراره ^{وتخرج}
من الخصومه كالوكيل اذا اقر في غير المجلس فان اقام المشتري البيه ^{رد} علي الموكل
وان لم يكن بينه حلف الموكل علي علمه فان نكل رد عليه ونكوله هناك لا قرار ^{تخلو}
نكول العبد والوكيل لان البيه تثبت علي البنات فكان العبد والوكيل معذوران
لانهما مضطران في النكول لان له ان لا يحلف علي شيء لا يعلمه ^{تكنه} فله ان نكوله ^{لما هنا}
بينه الموكل علي العلم فاذا لم يعلم جاز له الحلف فلم يكن معذورا ولا مضطرا ^{النكول}
فصار نكوله كالاقرار لانه متهم في نكوله هذا اذا كان العيب ما يعاين ويتأهده ^{فان كان}
عيبا باطنا لا يعاين ولا يتأهده وانما يعرف باماره كالخبر والدا او يعاين ^{لكن}
لا يتفق علي جميع الناس كالبراره والشيابه اذا كان في موضع لا ينظر اليه الرجال

فني لعجل والشيابه والموضع الذي يطر اليه الرجال فالمقاضي يريه امر اخر ^{بسمه}
عدله والثنتان والثلثه احوط فاذا اخبر من العيب استخفى حتى سماع الدعوى ^{وعند}
المشافي لم يثبت الا بشهادة اربع نسوة وعند بري ليلي بشهادة امرأتين ^{قوله}
المشافي ان كل امرأتين يقومان مقام رجل واحد في الشهاده كايه للمدانيات فتكون ^{الادبع}
فيما يطلع عليه الرجال بوضعه ان حال الرجال اقوي من حالهن فاذا كان لا يجوز ^{الاثبات}
ما يطلع عليه الرجال بشهادة رجل واحد فيشهادة امرأه واحدة او وليا ^{قوله}
من يقول ان هذا خبر وليس بشهادة لان المحريم فيه شرط بالاتفاق قال في الكافي ^{في الحقوق}
شهادته او كافر لم تقبل ولانه لا بد من لفظ الشهاده فيه فعرفنا ان من ^{في الحقوق}
وبه اسند بن ابي ليلى لانه قال المعتمد في الشهادات شيان العدد والذكوره ^{وقد}
تعد اعتبار احدهما وهي الذكوره ولم يتعد اعتبار العدد فبني معتبرا كاي ^{سائر}
الشهادات ولا معنى لقول من يقول ان نظر الواحد اخف من نظر المشي لان المشي ^{والثلاث}
احوط بالاتفاق ولو كان ما ينوله معتبرا لما جاز النظر الا لواحد وحجتنا حديث ^{حديثه}
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اجاز شهادة القابل علي الولاده وقال شهادة النساء ^{حائره}
فيما لا يطلع عليه الرجال والنساء اسم جنس فيدخل فيه ادي ما يشناوله الاسم والمعنى ^{ان}
هذا خبر لا يشترطية قبوله الذكوره ولا العدد كروايه الاخبار وحقيقه ^{ذلك}
ان نظر الرجال الي هذا الموضع غير متعذر ولا ممتنع ولكن نظر الجنس اخف ^{فان}
ان كان يحصل المقصود بشهادة النساء سقط اعتبار الذكوره لهذا المعنى وهو ^{في العدد}
لان نظر الواحد اخف من نظر الجماعة فسقط اعتبار العدد بما سقط اعتبار الذكوره ^{لأن}

لان نظر الامم ليس باخف من نظره ولم ينفذ اعتبار الاسلام لان نظر الامم
من نظر الملوك فاعتبرنا من الشرايط ما امكن اعتباره ولم نعتبر ما لم يكن
اعتباره وعلى هذا الحرف سلم انه شهادة لكن سعي انه سقط اعتبار
بما سقط اعتبار الزكوة وفيه لحاصل ان هذا احد شهادتين الاصلين
الشهادة لمعنى الاثام ومن الاخبار لان صفه الذكورة لم يشترط فوفنا
حفظه على الشهادتين قلنا بسقوط اعتبار العدد لشبهه بالاخبار قلنا
باعتباره احتياطا كفي رواية الاخبار حيث قلنا ان الواحد كفي والشئ
احوط لزيادة الطائفة ولا اعتبار به بالشهادتين شرطنا فيه الحجة
والاسلام ولفظ الشهادة لا اختصاصه لمجلس القاضي فشرطنا فيه لفظ
الشهادة ولم يذكر في الكتاب انه اذا شهد بذلك رجل بان قال فاجابها
فانفق نظري اليها والجواب انه لا يفتنع قبول الشهادة اذا كان عدلا في مثل هذا
والصحيح انه لم يشترط العدد لان شهادة الرجل اقوى من شهادة المرأة فاذا
ثبتت المشهود به بشهادة امراه واحدة فثبتت شهادة رجل واحد وقال بعض
انه وان قال تعدت النظر لقبول شهادته كافي الزنا واستدلوا بقول اي حيف
لا يثبت الا بشهادة رجلين او رجل وامرأتين على الولادة اذا لم يكن حال
ظاهر ولا فراش قائم ولا اثر الزوج بل جعل في مثلها اذا ثبتت العيب
بالحديث الواحد
يحق سماع الدعوى سبل البايع فان اقرب العيب رد عليه وان امكن ان كانت المدة
بالقول قول البايع وعلى المشتري البينة بقيام العيب وقت التسليم وان كانت المدة

فكذلك لم يرد بقول امراه الواحد لان هذه الزيادة يمكن الوقوف عليها من
جهة النساء لم يعتبر قولها فيها واما شهادة امرأتين هل يرد بها قال مشايخنا لرد
قول اي حيف لا وعلى قياس قوله نعم وهو رواية محمد في النوادر حيث قال الشئ
وان كان بعد القبض بنا على ان شهادته حجة فيما لا يطلع عليه الرجال عند اي حيف
يتعدى اي ما يطلع عليه الرجال الا للضرورة ولا ضرورة هنا فلا يظهر العيب
ولهذا لا شهادة القابلة الى الحكم بالاستئذان الا ان عندنا ان شهادته حجة
فلم يحكم بها ما لم يتايد بتويد ذلك نكول البايع فيستخلف حتى اذا انعم نكوله الى شهادتين
فحج البيع وعني يوسف انه يقضي بالرد بقولهن لان شهادتهن فيما لا يطلع عليه الرجال
فيما يطلعون عليه وقاس بالعين اذا ثبتت البكارة بقولهن بعد مضي السنين يعرف
وعن محمد ان كانت المحصنة قبل القبض فحج البيع بقول النساء وان كانت بعد
لان الحاجة الي نقل النكاح من المشتري الى البايع وشهادتهن في ذلك ليس حجة
العقد قبل القبض ضعيف فجاز في حجة ضعيفة بخلاف ما بعد القبض بخلاف
شهادتهن تايد بتويد وهو الاصل وهو رواية عن اي يوسف رواه الخفاف
انه لا يفسخ بقولهن قبل القبض ولا بعده لانه في عقد ولا يثبت بقولهن كالاقرار
وعن اي يوسف انه قال اثبت المحصنة بقولهن ولا رد لان الجميع في ضمان المشتري
شهادتهن وعنه ان العيب اذا كان ما لا يحدث فحج بقولهن لان العيب ثبت بشهادتهن
وقد علمنا ان العيب في يد البايع فالفسخ لا يثبت بقولهن واثر الحكم ثبت بحكم العقد
الحس عن اي حيف انه يرد بشهادة النساء فيما لا يطلع عليه الرجال من ذلك نوع لا يعرف

وفي هذا الوجه يرى القاضي اهل النظر ان يكون الواحد كفي لسامع الدعوى
احوط ولا بد من العدالة والاسلام ثم ينظر ان كانت المدعى عليه عيبا او كانت
فول البايع ولا يرد حتى يثبت المشتري العيب وقت التسليم بالبيعه ان يكون البايع
المدعى لا يتحمل الخسار فيرد بغير واحد ولكن يسأل البايع هل كان عند بيعه فان
رد عليه وان قال لا يرد الا بيبعا وبكول البايع وان شهدا ثانيا وقال العيب
وقال هو ما لا يمكن حرجه وثمة مثل هذه المدعى حكم بالرد بقولها الا ان يدعي البايع
وبه المشتري اذا اشترى جارية ثم ادعى انها عيب خفية فان حلف لم يرد وان نكل
رد بنكوله لانه لا ينظر اليها الرجال ولا النساء فيعتبر الدعوى والانكار يشترط
معرفة فيما عيبه في الحال لكان التعذر وانما يشترط عند الامكان لانه ادعى
ولصدق دعواه علامه فيعتبر وجود علامه كما لو ادعى الارش والقصاص
بقطع اليد حيث يشترط روينه والشروط انما تعتبر بقدر الامكان الا ان يدعي
المنفرد يشترط احضاره الي مجلس القاضي ليشير اليه المدعي والشهود ولا يشترط
العقار وما لا ينقل وكذا لو ادعى العيب بعد موت العبد صير الي الدعوى والانكار
لنقد الرويه ولان ان ينكر العقد من وجه لان الذكر مع الاتي من يني ادم
مختلفان فيعتبر المسمى ولهذا لو اشترى شخصا على انه ذكر اذا هو انثى لم ينعقد
فكان المشتري منكرا انعقاد العقد في هذا المحل الا انه يحلف البايع لان صورة
دعوى العيب والعقد منققد من وجه فترجح منه الدعوى والانكار فيحلف البايع
اما في مسألتنا نوافقا على انعقاد العقد في المشتري يدعي الشح

من ثوره لنفخ الدعوى ونوع من كمال يعرف باماره قابله فيلزم انما يوجد له
في بعض الاحيان كالجوز والسرقة والابق والبول في الفرائض وفي مثل ذلك لا يسأل
البايع ان به هذا العيب كالحال مجرد الدعوى وانما يساله اذا صح دعوى المشتري وانما يصح
اذا ادعى ان هذه العيوب كانت فيه وهو في يد البايع وهي موجودة فيه وهو يدعيها ايضا وفيما
اذا ادعى ان جزيه يد البايع وقد جرت يدي واشتد الجوز في يده بالبيعه كفي لسؤال البايع
عده يني ان يدعي انه كان في يد البايع وقد وجد في يدي الحاله متى ما اذا اختلفت ان كان
في حاله الصغير وفيه في حاله الكبير تصح الدعوى والفرق بين سبب الجوز في الحالتين
فيستدعي العيب لانه اذا نكل قل ما يزول والمعاوده تدل على القيام ولهذا قال في المحامع الصغير
وهذا اللفظ استدل بعض مشايخنا وقالوا اذا جاز عند البايع كان المشتري رده وان لم يصل
لكن الاصح انه لا يرد الا اذا عاوده عنده لان زواله ممكن فلم يكن من ضرره وجوده بقائه
والجامع الكبير ومعني ما قال في الجامع الصغير انه اذا جاز في صفه وزال ثم حدث بعد البلوغ عند
الاول لا تكاد السبب وهو فساد الدماغ وتكاد العيب باقيا سببه اما الاباق في حاله الصغير قلته
من العار والفرار من النكاح والعد وبعد البلوغ في الاعتقاد وسوا الاختيار وكذلك السرقة
غير الاول ثم البول في الفرائض ان بال عند البايع وهو رباعي او خماسي ثم بال عند المشتري في الصغير رده
بعد البلوغ لم يرد وبول في الفرائض قبل ذلك ليس بعيب حتى لو بال عند البايع وهو ثلاثي ثم بال عند
في صفه لم يرد لان العيب ما اوجب نقصا في المالبه وعده التجار عيبا وبول من الصغير
ومن الرباعي بعد عيبا وبول في حاله الصغير لضعفه المتاناه وبعد البلوغ اراة الباطل في المحامع
يحد السبب ما لم يحد السبب لا يثبت العيب فاذا صح دعوى المشتري بان كان المشتري في حاله الصغير

في حاله الصغير اذا كان له حاله الكبر لم يسأل القاضي البايح ماله في المشتري البينه
انه بالوابق عنه فاذا اقام البينه سأل البايح هل كان عندك فان اقر عليه
الا اذا ادعى رضي المشتري والابرا وذكر الصدر الشهيد اذا احتج الدعوي بال
البايح وذكر في الفتاوي الصغير قيام السبب في الحال شرطا صح الدعوي
كحلف البايح للرد بين البينات بدونه اما صحح في حق سوال البايح لانه اذا ادعى
معينا يجب موجوده في يد البايح وهو قائم في الحال قبل القاضي بينته وسأل البايح
بقيامه في الحال ثبت في حق الخصومه وحلف للرد على البينات وان انكر امر المشتري اقامه
على الابق عند البايح بعد بلوغه قبل شرايه ان كان الشري بعد البلوغ وان كان قبله اقام
انه ابق عنه فان اقام رده عليه الا اذا ادعى رضي والابرا وان لم يكن له بينه حلف البايح على
على الوجه الذي ذكرناه لانه على فعله وهو التسليم الذي التزمه وحلف في الجون لانه
جز فطما بينا انه واحد وفي الابق والبول حلف لندباعه وسلم وما ابق ولا باق في المشتري
من مبلغ مبلغ الرجلان لان يكون الشري والرد في حاله الصغير في حلف لندباعه وسلم
وان لم يكن المشتري بينه على العيب للحال واراد استقلا البايح على علمه بقيام الحال
اي يوسف فحذر انه ما بيع ان هذا العبد جزا وسرق وابق او بال عند المشتري فان
عليه وان نكل ثبت العيب في حق الخصومه ويستحلف للرد على البينات ولم يذكر قول اي حنيف
واختلف المتأخر على قوله فتم من قال حلف وانما لم يذكر محمد قوله لانه لم يحفظ
قولها ومنهم من قال لم يحلف وهو الاصح وهذا ذكر في كتاب التوكيد كتاب الاستحلاف
اصلا من ادعى على اخر مالا بالوكالة او الوصاية او الوراثه وهو يكون الوكالة والوصاية والوراثه

لم يستحلف على شيء من ذلك عند اي حنيفه وعند ما يستحلف على العلم ما يعلم
انه وكيل فلان له انه ادعى على البايح معني لواقربه لزمه فاذا انكر حلفه كان سائر
الدعوي لكن حلف على العلم لانه على فعل الغير ولاي حنيفه ان البين شرعت
لا لاثباتها واليمين هنا انشا لخصومه لانه لو نكل لم تنقطع الخصومه بل حلف فيه
ولا كذلك سائر الخصومات والدعوي وما لم يحلف بهنالم تتوجه اليمن على البينات فكان
انشا لخصومه وفولها انه ادعى عليه معني لواقربه لزمه فاذا انكر حلفه قلنا نعم
الدعوي وانما نفع اذا كان خصما لانا من غير خصم لم نسمع وانما يكون خصما اذا ثبت
ولم يثبت وبعض المتأخرين من مشايخنا قالوا لا يشترط عود الجون عند المشتري وذلك
ان ذلك الذي كان قائم فيه الجون بعد انقلاعه يعقب اثره بظهر ذلك في حاله
كما في توجه الخصومه به بخلاف الابق والسرقه والبول لانه لا اثر لما كان بعد من ذلك
فلا بد من عوده عند المشتري لتوجه الخصومه ولو اشترى جارية فوجدها لا تحبس
ما لم يدع عيبا ارتفاع الحيزرانه من ااو من الجبل فان ادعاه بسبب الجبل برها
على ما ذكرناه وان ادعى الدايبرها الاطبا لان المرجع في معرفه الجبل الى النساء في معرفه
ومن الناس من قال لا يثبت الجبل بشهادة النساء لان المرأة لا تعرف جبل نفسها طيف
وهو قول لا يوحده لان من النساء تعرف الجبل بعلامه وهو مشهور معروف بينهن وقضي
على البيع فان ادعى على جلاله باعه جاريه فقال لم ابعها قط فاقام المشتري البينه
بها لم يوجبها عيبا فاراد الرد به فاقام البايح البينه انه يرى اليه من كل عيب
بينته للنشأ قصر وذكر لخصاف في ادب القاضي ان هذا قول محمد ما قول اي يوسف كمال الوادي

علي حاله لا انتقال ما كان كعلي شي وليس كعلي شي واذا علي حاله شرعية
فقال دوايد الباع او لا يبيع بيننا او لا يبيع بيننا ثم اقام المدعي والبيع على العقد
او اقام الباع اليه انه رده عليه واقله الباع قلت وجها اخر الرواية ان الباع
لا يبراه عن العيب تغيير لصفه العقد عن اقصا السلامة الي غيره او تغيير صف
لا يتصور فتعذر التوفيق فلم يمتنع من التوفيق من الرجل
قد يقضي حق وقد يقضي باطل فدل على اللطم الا نرى انه يقال قضي حق وقضي باطل او
ذلك على ما راع انه لم يكن عليه ثم قضي ذلك المال فوجد صورته القضا او ابراه من ذلك
في قوله ليس كعلي شي لا يفتضح ولا تكساراتي وكذا في مسلم الباع في قوله لا يبيع
الحال فانه قال لا يبيع بيننا لانك رددت علي فلم يتحقق الشاقص ولا تكذيب الشهود
لم يجر بيننا يبيع يتمكن من عوي للدار مع اصواره على الكلام الاول بان يقول لم
بيننا يبيع ولكن ادي هذه الدار مره ثم بدله فودها علي فلم يتحقق الشاقص
بخلافه علي ما ذكرنا رجل اشترى امه وقبضها ثم ادعا ان لها زوجا فقال الباع
لها عندك زوج وطلقها طلاقا باينا قبل البيع او كان الطلاق رجعي وانقضت
قبل البيع او ماتت عنها ثم جئنا منك فكن به المشتري في الموت والطلاق فالقول مرد
ولا يمين عليه اما القول قوله فلانه لم يقر بالنكاح وقت البيع او التسليم بل انكر ذلك
ولو انكر النكاح اصلا كان القول قوله فاذا انكره وقت البيع او التسليم كان القول قوله
لانه ينكر حق الرد فان قبل ما ثبت النكاح باقراره قبل البيع ثبت وقت البيع لان ما ثبت في البيع
حي يعرف دليل الزوال والنزول لا يثبت بقول الباع وحده فصار كالحال في الزوال

او التسليم ثم ادي زواله حيث لا يصدق قيل له نعم ما ثبت بدوم لكن لا بدليل
فبني وكان الباع محتملا فلا يصح الحكم بحادث والرد حكم حادث لان غير الثابت
لا يثبت بالاحتمال والثابت لا يزول بالاحتمال بخلاف ما لو اقر بالنكاح وقت البيع والتسليم
لانه ما ثبت النكاح في هذه الحالة ثبت العيب عنده وثبت له حق الرد فبالاحتمال لا يزول
وقوله لا يمين عليه يعني ليس الرد بالله ما يبعه وبه هذا العيب لان هذه اليمين واجب
العيب المحال علي ما ذكرنا ولو لم يثبت العيب اما اليمين التي يستلزمها الباع علي العلم بوجه
فعلي الاختلاف الذي ذكرنا وكذا لو كان لها زوج وهو فلان الغايه طلقها ثلثا ليس له
حي حضر الغايه فان حضر وصدق الباع علي الطلاق فكذلك الجواب وكذا لو انكر النكاح
لعدم ثبوت العيب فان اقر بالنكاح وانكر الطلاق فالقول قوله لانهم تصادقوا علي النكاح
ادعي عليه الطلاق وهو ينكر والمشتري الرد لثبوت العيب حق اقرار الباع هنا موقوفا
علي تصديق الغايه ومن المله الاولي لان المقر في المله الاولي مجهول وفي الثانيه معلوم
فصح في الثانيه وتوقف علي التصديق ولم يصح في الاولي فاذا صدق الباع بالرد
وان كان فقد زال بالتصديق فزال العيب وان لم يبع النكاح ونفي العيب فان قيل الباع
اقر بثبوت النكاح لا يبقا به فكان بقاؤه محتملا فوجب ان لا يثبت له حق الرد فيلزم
نعم لكن لا يبطل حق الزوج بالاحتمال فبقي له ولايه الاستمتاع به مع الاحتمال
فهذه المنفعة في حق المقر ببقاؤه الزوج محتملا وتوالت حق المشتري عن منفعة البضع
متيقن فيثبت له حق الرد فان قيل ما اذا كان المقر مجهولا لان بقا النكاح محتمل
وليس لاحد ولايه الاستمتاع ليقوت حق المشتري عن منفعة البضع فان قيل نكاح

الامه هنا ثبت بتصديق المشتري الباي لان الباي وان اقر بانكاح
البيع لم يثبت النكاح في حق المشتري الا بتصديقه فكان ثبوتها عيبا مضافا الى
المشتري فوجب ان لا يتمكن من الرد قيل له يتمكن من الرد لو جبر احدنا ان الاقرار
من الباي والتصديق وجد من المشتري والتصديق يؤكد الاقرار وصفه لانه
بطل الاقرار فبالتصديق وقع الاسر عن البطلان فكان موكدا ولحق بعد اقراره
ثبوتها الى اصل الاقرار لا الى المؤكد الا اني انه لو اقر بطلان امرائيه زمان ما طر
فان كذبته يقع في الحال وبني العده والنفقة والسكنى وان صدقته ثبت الاستناد
لها ولا سكي وحلها التزوج بزوج اخر وحل له التزوج بلحقها الثاني ان المشتري
في التصديق لانه لو لم يصدق الباي لما ثبت العيب ولما علم انها منكوه فلا يثبت على
فكان مضطرا الى التصديق والباي غير مضطرب في الاقرار فيضاف العيب الى الاقرار
دون التصديق فمن علق طلاق امرائه بفعل لا بد لها منه ففعلت في مرضه حيث
فان الاضافه الطلاق اليه ولو قال الباي كان لما زوج بزوج بعثنا ولم ينفق حتى
او مات عنها او قال قبضها ثم طلقها او مات عنها وانكر المشتري فالقول قوله وله
الا ان يقيم الباي اليه على ما ادعي لانه اقر بقبول حق الرد ثم ادعي الزوال فلا يصح
المشتري على ان لم يكن له بينه لانه لم ينفق على الغير فان نكل لم يرد وان حلف رد
لها زوج معروف وهي في يد المشتري فادعي انه الزوج الذي كان عند الباي وقال الباي
كان عندي غيره وطلقها طلاقا باينا او مات عنها فالقول قول الباي لان اقراره
مهم فكان التعيين اليه والذي عين ليس بباي فلا يثبت حق الرد فان قيل انما على

حق الرد للمشتري وان اختلف في الزوج لانها تضاد فاعلى قيام النكاح وقت البيع
سبب للرد كما في المد الاول وكما لو اقر رجل بالف فرفض وقال المرفوض من من سبب
بتصادقهما مع تكذيب كل واحد منهما صاحبه في الحكم قيل له لم يتفق علي ثبوت الباي
لان ما اقر به الباي بطل بتكذيب المشتري وابراه عنه بتكذيبه فزال ذلك العيب
والعيب الذي ادعاه المشتري لم يثبت لتكذيب الباي فلم يتفق علي حق الرد بخلاف
لان ثمة اتفاقا على عيب واحد وقت البيع فكان القول قول مكرز واليه بعد ذلك
و بخلاف الدين لانها التقاضي وحسب الالف في ذمته وان اختلفا في الجهة قال يعقوب
ما لو باع ثوبا من رجل ثم قال بعكس هذا الثوب به خرق فجا المشتري به وبه رخصت
وبه هذا الخرق وقال الباي ليس هو هذا بل هذا حدث عندك ولم يكن بالثوب
لان الظاهر كذبه لان الخرق الموجود في الثوب لا ينعدهم بحيث لم يبق له الله لانه
تخاطا او يرقا وابها كان ظهر اثره فاخا لم يبق في الثوب خرق ظاهر ولا اثر خرق فلم يرد
عرفنا انه الذي اقر به الباي فكان للمشتري رده به اما في حلتنا لادليل على صدق
ونظير مستلما من الثوب لو كان به خرق اخر فقال بعكس هذا به ولم يكن به الاخر
حيث القول قول الباي لان بيانه مطابق لمطلق كلامه لانه اقر بالخرق في الثوب
ما اراد المشتري الرد به فخرج به عن عبده اقراره وفي دعوى المشتري بالخرق الثاني والباي
فيكون القول قوله ولو قال الباي عمة المسلم الاول كان هذا الخرق صغيرا وزاد فيه
ايضا لانه اقر باصل الخرق دون مقداره فالتقدير الذي ادعاه المشتري لم يظهر اقراره
فكان القول قول الباي لانكاره ولو قال بعكس هذا العبد وبه فوجه ثم طلب المشتري رده

فقال الباي قد بوا من تلك الفرحه وهذه غيرهما فالقول قوله لان الفرحه
تزول حيث لا ينبغي لها ان تذهب بعد البرء ولم تكن من ضرره ^{ان} الباي كون هذه الفرحه
التي عيبتها المشتري وجوده عند وكذا ان في الباي نوعان العيوب صدقانه
فقد ذهب وهذا غيره اذا كان ما يبرأ وينتجبه اثره ولو اقرانه باعه وهو
فجابه المشتري وهو اقطع اليد ليس له رده لان اقرار الباي لم يتناول الا بالبرء
يجب زائد ويرجع بنقصان العيب عند البيع الباي لم يبيع وهو كذا استشهد
مسلم الكتاب فقال الا ترى انه لو باع عبدا وقبضه المشتري ومات عنه ثم ادعى
وهو ابيض احدي العيدين وصدقه الباي وقال ذهب ابيض عندك قبل الموت وانكر
المشتري فالقول قوله ويرجع عليه بنصف الثمن لانها اتفاقا على ثبوت حق الرد
وقيام العيب وقت البيع ثم ادعى زواله والتايت لا يزول بالاخلاق والقول قول
ولو قال صدقت وكانت عينه اليمنى نقط وارتفع ابيض قبل الموت وابيضت اليسرى
وقال المشتري كان ابيض باليسرى فالقول قول الباي لان الذي اقره بطلان يذهب
وما ادعاه لا يثبت لانكار الباي وان كان عيبا كذا هذا الزوج وان كان عيبا الا انه
باختلاف الباي والمشتري ولو قال المشتري مات وعيناهم بيضا وان بيضاها كان
فقال الباي كان ابيض باليمنى الا انه زال وابيضت اليسرى فالقول قول المشتري
بنقصان اليمنى لانها اتفاقا على بيع اليمنى بعد العقد ثم ادعى الباي زواله فلا يثبت
فيرجع بنصف الثمن واما اليسرى فلم يثبت عيبها عند البيع والمشتري ادعاه زوال
فيكون القول قوله ولان كل واحد منهما مدعي ومدعى عليه اما الباي فلا بد ان

البياض من اليمنى ويكفر بياض اليسرى والمشتري يدعي بياض اليسرى ويكفر
زوال بياض اليمنى فان اقام الباي اليمنه فلا شيء عليه لانه ظهر زوال البياض من اليمنى
والقول قوله بياض اليسرى وان اقام المشتري اليمنه لا غير رجوع بنقصان
جميعا لانه ظهر بياض اليسرى والقول قوله بياض اليمنى وان اقام اليمنه
المشتري بنقصان اليسرى لان زوال بياض اليمنى ظهر باليمنه وبياض اليسرى
وان لم يكن لها يمينه كما لما ذكرنا ان كل واحد منهما مدعي ومدعى عليه فيكون ذلك
على اربعة اوجه اما ان حلف الباي ونكل المشتري او بالعكس او حلفا او نكلا
الاول لا شيء على الباي لانه لما حلف لم يظهر بياض اليسرى ولما نكل المشتري
بياض اليمنى وفي الوجه الثاني يرجع المشتري بنقصان العيدين لانه لما حلف
زوال بياض اليمنى ولما نكل الباي ظهر بياض اليسرى واما اذا حلفا رجوع المشتري
اليمنى لانه لما حلف الباي لم يظهر بياض اليسرى ولما حلف المشتري لم يظهر زوال بياض
ولم نكل رجوع عليه بنقصان اليسرى لانه لما نكل الباي ظهر بياض اليسرى ولما نكل
ظهر زوال بياض اليمنى ولو كان العبد قايما وعينه اليسرى بيضا وادعى المشتري
والبياضها وقال الباي بعثك واليمنى بيضا فالقول قوله لان ما اقره اليسرى
والقباع ينكر حدوثه في يده ولو كان المشتري ذيو العبد وهو لا يعلم بالعيب ثم ادعى
ادعى انه باعه وهو ابيض احدي العيدين فقال الباي صدقت لكن زال البياض
الاخرى عندك انا وضع المسله في التذييل لانه للمرد كالهلال وذكر الاباق كما لا يمكن النظر
اليه اجروا لصادق منهما الجواب ان القاضي يسأل عن البياض باليمنى العيدين
المشتري

ادعي البايض احدى العييز فكان البايض اليه فان قال هو البايض وقال
كان ما وقد ارتفع فالقول قول المشتري ويرجع بنصف الثمن لانها انما
على العيب والبايع يدعي زواله والمشتري ينكر ان قال هو البايض وقال
البايع كان البايض فالقول قول البايض ولا يرجع المشتري عليه شي لاننا وان قال المشتري
بالعييز جميعا وقال البايض كان بايضا قد ذهب وحده بالآخر فالقول قول المشتري ويرجع
بنصف الثمن لانه لما ادعي البايض بالعييز فقد صدق البايض في اقراره بالعيب وقد
الرد بالتدبير فيرجع عليه بنصف الثمن لان العييز من الادعي نصفه فان حج الجدل
واحدى عييزه صحيحه وقال البايض هو الذي كان ما البايض فالقول قوله مع عييزه ويرجع
على المشتري ما اخذ منه لانه اقر ان العيب كان بلحدى العييز فكان القول قوله البايض
بين ظهور ان المشتري اخذ منه بعد زوال البايض عن الشيء فبايضا كان اخذ بغير حق فيرجع
لانه ظهر صدقه في الزوال عن العييز الذي اقر بالعيب فيها بشهادة الظاهر الا ترى انه لو
ابتدا كان العيب البايض وقد زال فلم يصدق حتى ظهر العبد والبيعي بخلافه كان القول قوله
فكذا اذا بين بغير ظهور العبد ودكره اقرار المبسوط وان ادعي المشتري انه اشتراه به
وهو عيب كحدث مثل هذا البايض واقرانه باعه وبه عيب لم يسه له يلزمه شي لان
بدعونه عيبا معينا يصير مبريا له عا سواه والبايع لم يقر به وانا اقر بعيبه ينكر
والمنكر فيبر المعين فاذا لم يكن اقراره ملزما بقي دعوى المشتري بالرد بعيبه كذا في البايض
ينكر فكان القول قوله مع عييزه ولو كان البايض ينكر فاقرا احد البايضين وحده الآخر
فرد على المقر نصفه دون الاخر لان كل واحد منهما بايع لنفسه واقرار المقر على

امه وقبضها ثم ادعي ان لها زوجا غاييا واقام البيه على النكاح وعرف ^{الشهود}
الزوج او لم يعرف فوالم تقبل حتى يحضر الزوج لان اثبات النكاح على الغايب ^{قضا}
فلا تقبل من غير خصم ^{عن القاضي ابو حازم} وقال عيبان تقبل لان الحاضر خصم ^{عن القاضي}
لان المشتري ادعي على الحاضر الرد بالعيب بسبب النكاح ولا يمكن اثبات هذا الحق على الحاضر
الا باثبات النكاح على الغايب لان النكاح سببه فكان سبب حقه والحاضر خصم ^{للمشتري}
وهو ارد بالعيب فينصبه خصما في حق سببه فيقوم انكار الحاضر مقام انكار الغايب
لو ادعي المالك على الحاضر بسبب اشري من الغايب وكذا في الكفالة اذا قام الطالب البيه
الغايب الف وان هذا ككل عنه بامر ^{ولم جواب نعم} اذا ادعي على الحاضر حكما مقصودا ^{للمشتري}
اثباته الا باثبات السبب على الغايب لان الحكم تابع للسبب من حيث الوجود لانه بايع ^{بالباع}
من حيث الغرض فاذا انتصب خصما في الحكم المقصود انتصب خصما في حق السبب ^{والرد}
ليس مقصودا بالنكاح وانما هو امر زائد فلم ينتصب الحاضر خصما عن الغايب في حق ^{النكاح}
لان النكاح ليس تتبع لما يدعيه الحاضر من الغرض بخلاف اشري لان ما يتصل ^{ببيع} ما يتصل
بالحاضر لانه سبب المالك وضعا فيصير الغايب مقضيا عليه والنكاح لا يصلح ^{من حقوق}
لما يتعلق بالحاضر لانه عقد مقصود باحكامه والعقد المقصود لا يصلح ^{بالنكاح} يتعلق
اخر بخلاف الكفالة لان انقضا بالدين على الحاضر قضا بالدين على الغايب اما هنا القضا
على الغايب لا يكون قضا بالنكاح على الحاضر لكنه قضا على الحاضر بالرد لا غير ^{للقاضي}
الاتفاق في القذف والشهادة لان القضا بالخبره قضا على الناس كما انه لا ترضى ان القاضي
بعقبة ثم اراد حلال ان يعييم البيه انه عيب لم تقبل ثبته ان هذا قضا على الحاضر ايضا لان النكاح

انما يبعد عينا ويوجب حق الرد باعتبار دوامه والرد لا يدخل تحت الرد
مرهنا في النكاح قال في الاصل ايت تحت الجارية امره الغايبة كانت
وقد ولدته منه ولو اقام البينة على اقراره بالبيع ان لها زوجا معروفا ومجهولا ردت
المشتري ما يعلم ان الزوج طلقها باينا ولا مات عنها لان القضاء يقع على البائع ^{وهو يعلم} اقراره
وهو حكم في حق البينات لا في اقراره فثبت اقراره بالنكاح وفي اقراره بالنكاح اقراره
حق الرد للمشتري فيرد لان الاقرار بالنكاح جميعه حق المقر خاصة والقاضي لا يظفر ^{بالنكاح}
وانما يقضي باقراره به وهو اقراره بقصد علي المقر فيما يلزمه من حكمه الذي يليق به ^{فصل الثاني} وادانها
باب القبض في البيع وغيره والزيادة فيه اصل الباب ان القبض اذا كان استلزاما
نابا لا على عن الادنى ولا ينكس والقبض الذي يجرى القبض للمشتري بحقه الشرع هو الذي
ضمان المقبوض بنفسه وهو الفينة كقبض الغصب فينوب عن قبض الشريحي لو اهلك قبل
وقبل ان يملك منه هلك من مال الشري وكل قبض لا يوجب على الفاعل ضمان المقبوض كقبض الوديع
الضمان لكن لا يوجب ضمان المقبوض بنفسه كقبض الرهن لم يبيع عن قبض الشري لكن ينوب عن قبض
وكذا اكل قبض هو قبض ضمان او قبض امانه ينوب عن قبض المعلن الذي انما ينوب عنه غيره ^{ويضمنه}
اذا كان مثلا او فوقه لانه وجد القبض المحتاج اليه اما لا ينوب عما هو فوقه لانعدام القبض ^{المحتاج}
وقبض الشري قبض مضمون بنفسه كالتبضع في الغصب قولنا قبض نفسه لا شك ^{لشتم}
لا غيره وقولنا مضمون بنفسه لان الموجب الاصل في البيع هو الفينة وقيمتها معاه ونفسه ^{الشقاء}
فحق قولنا مضمون بنفسه اي بقيته وانما قلنا ذلك لان وجوب المساوي عاين للجائين ^{هذا الفهم}
وانما يبادر الي الشئ عند فسخ الشراعي منها شرعا لان وجوب المساوي نظر اليها فاذا امر اخيا على

ان يكون في وجوبه كالتبضع لا العرضها ومقصودنا وهذا كان الوجه في العقد
الحاسد الفينة حكما للصلح لا للقبض ولذا في المقبوض على سبيل التبرع والمقبوض ^{بالحكم الذي}
لجارية البائع فعلم ان الضمان الاصل في البيع الفينة كان الموجب الاصل في النكاح ^{للمثل وانما}
صير اليه المشتري عند صحة التسمية كانهما ولهذا لو اشتري عبد لجارية فقبض العبد ^{وهذا هو}
ثم ماتت الجارية قبل التسليم وجب عليه قيمة العبد وهذا هو ضمان الغصب ^{بمقتضى} وكذا قبض فوقه
اذا كان البيع منقولاً ويؤكد ملكا الرتبة فكل قبض هو مثل او فوقه ينوب عنه وقبض العقد ^{الذي ارجعه}
في ضمان المقبوض فيفيد الملكية فاذا باعه منه فقد وجد عقيب العقد القبض كان البيع ^{ذلك}
قد دخل في ضمانه لان المعنى من القبض هي اليد المتصرفه النافذة من ضمان الي ضمان وقد حقق ^{لنفسه}
بحقنه او لم يكن اما قبض الوديعه او بوجبه ضمان المقبوض ولا يفيده الملكية للمقبوض ولا قبض ولا ^{فانما}
فلا ينوب عنه لكن ينوب عن قبض المبيع لان قبض المبيع لا يوجب ضمان المقبوض فكان هذا القبض ^{ان} الوديعه
يقال بان قبض الموهوب له لنفسه وقبض الوديعه قبض للوديع وقبضه لنفسه ^{فانما} قبض ^{فانما}
عنه لانا نقول قبض الموهوب له ليس لنفسه لانه لا يقبض ملكه لان الغيبه لا ينفيد الملك قبل القبض ^{فانما} ولذا
وارد على ملك الواهب ثم يصير قابضا لنفسه بخلاف البيع لانه ينفيد الملك بنفسه فكان ^{فانما} انتبها
عليه ملكه ولهذا كان للمشتري جبر البائع على التسليم وليس للموهوب جبر الواهب على التسليم ^{فانما}
الزيادات لبيع دار فيها شاع مع المتاع من اجل وسلمها اليه فلم يحول المتاع ^{فانما} في ملك
ثم استحق المتاع فلم يستحق تبضير البائع وليس له تبضير المشتري ولو وجهها من اجل ^{فانما}
حاصلها فالمستحق بالخيار ان تنازع الواهب وان ضمن الموهوب ^{فانما} لان يد بيدنا به ولم
يوجد منه النقل والتحويل اما يد الموهوب له يدنا به لا يد ملك ويد الواهب ^{فانما} على المتاع

كانت يدانها فتحوط الى الموهوب له ملك الصفه ويصير الموهوب ياتقلا
من حيث ~~التقدير~~ ^{تقدير} فيضمن فان قيل الغصب واجب الاعداد وفيه جمل ما قلنا
العدوان قلنا انما صار ناقلا ضرورة عدم الهبة من حيث الظاهر وانتقل اليه
ولنا قبض الرهن لا ينوب عن قبض الشريكة امانه او قبضه من غيره وهو الذي
اذا عرفنا هذا فالجواب رجل غصب جارية او اناضه ووضع في يده ثم لم
فاستراحه بايديها ونقده الثمن واقرقا بالبيع جاز امانة الجارية فلا يملك
ولنا في الاثنا لوجود القبض الذي تستقر عليه صحة التفرق وهو قبضه وان وقع
الاحتياج اليه لنقل العين من طان البائع الى طان المشتري فاذا كانت العين
الاستغناء عن قبضه ثانيا كما لو اشترى ثوبا وهو لا يسهل موضوع على اتمه
يصير قابضه للحال كذا هنا فان ضاع قبل ان يجل اليه للمشتري ضاع من مال
حاله ما اشترى كان قبض النضه قايما فاباخر قبض الشريكة فتم العقد وملك
مال المشتري ولانه لو لم يجعل قابض حكم العقد وجبت القيمة على حكم الغصب
فان البيع الى يده بقي البيع ببقاء البذل كما لو اشترى عبدا قتل قبل القبض في البيع
بقا القيمة على القاتل وخير المشتري لانه تغير عليه شرط العقد وهذا لا يخبر لان
القيمة لو وجبت في دمه ودمته في يده فيصير قابضا وليقطع واذا نفي
العقد بقاء القيمة وسقطت القيمة عنه فصر متوفيا قابضا لبيع فلا يباين
في القول بالانقضاء فان قبل البيع انما على القيمة اذا وجبت القيمة بعد البيع كما في
تلك الصور اما اذا وجبت قبل البيع لاسيما في البيع بقاء ما كان ادباغ المعصوم

من يبيع الغاصب فيقوم مقربه لملكه حتى يصح البيع ثم البيع في يد الغاصب ^{ملك} يجل
البيع وان بقيت القيمة ولذا الوكيل بالبيع بالفاذ اباغ ^{وهذا} بماله وسلم البيع ^{وهذا} رجوع
يدل على حيث ملك بالقيمة ويخبر المالك من ضمن الوكيل والمشتري فان ضمن الوكيل
على المشتري كما يرجع الغاصب في الغاصب منه ولا ينفذ البيع فلما انه انما لا يبيع
القيمة لان القيمة وجبت على الغاصب منذ ادى وقت الغصب فكانت واجبة وقت
وهو دين يكون لملك الدين من غير من عليه الدين وانه لا يجوز ولا ان حصل
من غير قبض لان ما في يده الغاصب ليس في يده اما هنا القيمة وان كانت واجبة
تملك الدين من عليه الدين وانه جازر وهذا حصل القبض لان ختمه في يده ولا يملك
بقي العقد ملكها الغاصب من وقت الغصب ^{فقد} وانه سابق على البيع ولو بقي البيع
ملك الغاصب وهو لم يرض بوزن المالك الى المشتري وهذا لو بقي نفذ على ملك البائع
الجواب عن الوكيل لانه انما رضي بوزن المالك الموكل الى المشتري بدكامله ولو بقي نفذ
العقد عليه وهو لم يرض به وهذا الجواب على تقدير التسليم بثبوت الملك للوكيل من
البيع اما لو قلنا بثبوت له من وقت التسليم لانه هو الموجب للضمان دون البيع لان
الغير لا يوجب الضمان لان ملك الوكيل متاخر عن البيع فكان تنفيذ ذلك العقد ^{على}
تنفيذ ملك متاخر عن البيع وانه لا يجوز وانه لو نفذناه نفذناه بملك متقدم ^{فجوز}
ما اذا قتل العبد بعد البيع لانه اذا اختار تضمين القاتل بعد البيع من وقت وجوده
البائع فكان لقتل واردا على ملكه فلا يكون القيمة مبيعه لامن وجب ولا من وجه
البيع جارية فاراد اباغ ^{فكان} ان يرضى بها ويخبرها حتى يستوفي الثمن لا يمكن لان التسليم ^{حكم} العقد

قد حصل لنا قبض الغصب عن قبض الشري فان قيل وان حصل له قبض برضي الباي
فوجب ان يكون له منها كالمو قبض المشتري قبل نقد الثمن بخلافه قبله لا بل حصل
برضي الباي لانه لما باع من الغاصب مع علمه ان قبض الغصب باي وان يوجب
قبض الشري صار راضيا بهذا القبض فصار كانه سلمها اليه ولو كانت وديعه
في بيته ثم اشتراها ولم يجل اليها حتى هلك هلك من مال الباي ووصولها اليها
حقيقة او القرب منها بحيث يقدر على اخذها اذا مدي اليها وهو معنى الخلية المذكورة
ان القبض هو اليد المتصرفه النافله من ضمان الباي لان قبضه لو دعي لم يلزم
قبض الشري فقد هلك المبيع قبل القبض فاستقص الباي ولو اراد الباي ان يخذها
منه حتى ينقذه الثمن فله ذلك لانه اراد حبس المبيع لاستيفاء الثمن قبل قبض المشتري ولو لم
البايع منزل المشتري قبل ان يعود المشتري الى منزله فاخذها بغير علمه وحسبها لاستيفاء
فله ذلك لان المشتري لم يصرفها بعد فكان له ذلك فان هلك في يد الباي هلك عليه
المبيع ورد الثمن الى المشتري ان كان قبضه والاستفاد ولو لم يخذها الباي من منزله
ولم يبه المشتري عن القبض حتى يرجع المشتري الى منزله فقبضها او صار بحيث يتمكن من
فاراد الباي بعد ذلك اخذها لاستيفاء الثمن لم يكن من ذلك لانه لما باع منه مع علمه ان يتمكن من
القبض ولم يسردها فقد صار راضيا بقبضه لانه فيكون قبضا بسلطه من
من الاسترداد بخلاف ما اذا اخذها من رجوع المشتري الى منزله لان التسليم حينئذ
لم يوجد وان رضي بذلك كالمو اذن له بالقبض نصا في نهائه فيكون هذا قبضا بسلطه الباي
فان هلك بعد ما رجع المشتري الى منزله هلك من ماله لانه هلك بعد القبض وكذا لو

وهي حاضرة في يد المشتري فاراد اخذها لاستيفاء الثمن لم يكن له ذلك قبض
من المشتري لانه لما باع وهي في يده صار راضيا بقبضه وقد قبض حقيقة فيكون
برضي الباي الا ترى انه لو اودعه يصير قابضا بحججه الباي وليس ولاية الاسترداد
لحصول القبض برضاه ولو كانت الوديعة انا فقه وهي في بيته واشترها ونقد
بطل العقد لانه صرف لم يوجب قبض اليد في المجلس ولو باع النقطه من المشتري
حينئذ لانه صرف لم يوجب قبض اليد في المجلس ولو باع النقطه من المشتري
الجواب ما ذكرنا في الوديعة وان لم يثبت فوق قبض بنفس الباي لانه مضمونه عليه كالمحسوب
شيئا فقبضه وجعله في بيته ثم اشتراه الميراث منه جاز الباي ولم يصرف قابضا بنفس
حيث لو هلك قبل ان يخذ يد القبض بطل الباي وسقط الدين ولو وجد القبض بطل الرهن
فله هلك هلك الثمن لان قبض الرهن ماله يوجب قبض الشري لم يصرف المشتري قابضا
لا يوجب لان الرهن كالمو ديع لان عين الرهن امانة وعاليته مضمونه وللمو
بالدين ولو كان عبدا كان كونه على الراهن ولو استحق وصفي الميراث رجع
وبالدين جميعا على الراهن ولو كان قبضه قبض ضمان لم يرجع به على الراهن
كالمغاصب المشتري يلاقي العين دون الما ليه واذا كانت العين امانة لم يثبت قبضا
عن قبض الشري رجلا اشتري ابريق فضة بابه دينار وقبضه ولم ينقد الثمن حتى
فصل الباي لا بعد ان التاخر في المجلس في عقد الصرف وعلى المشتري رد الابريق لقصد
ولو لم يرد الابريق حتى اشترى منه ثانيا بابه او اقل او اكثر والابريق ليس بمضمونا
المن جاز ويصير قابضا بنفس العقد لان الابريق في يده يحكم عقد فاسد فيكون

بالقيمة ولهذا لو هلك ضمن قيمته فاشبه المخصوص فتاب عن قبض المشتري المصحح
ولو اشترى عبدا بالثمن وقبضه وتعدا الثمن ثم تقابلا ولم يقبض البائع العبد حتى يباعه
ثانيا من المشتري جاز ولا يجوز من غير المشتري حتى يقبضه لان الاقاله في حق
المتعاقد من بيع في حق غيره ما ولهذا تجد به حتى المتعده وانما كان كذلك لانما في حق
لفظا تلبيك معنى ولهذا لا يحتاج الى ذكر الثمن لانه حكم يرجع اليها ويبطل الرد على البائع
لانه يرجع اليه غير ما وكذا جاز الاحكام فاعتبر باللفظ في حقها ولو اشتهر على نفسها فلا يكون
البائع بايعا قبل القبض فصح وفي حق الثالث لما كان بيعا كان البائع بايعا قبل القبض
وذكر في الكتاب ان هذا على قياس قول ابي حنيفة واي يوسف ومحمد وذكر الكرخي في عقوده على
قول ابي يوسف اذا تقابلا ثم باع من المشتري او من غيره لم يجز حتى يقبض وجعل الاقاله
وجه وانه على اصل مستقيم لان من اصل جواز الاقاله على الزيادة والتقصان وجعل البائع
ولا يجوز بيع من المشتري ولا من غيره قبل القبض الا في العتار كما في البيع الا ان هذا المشايخ
ما ذكر في الكتاب قالوا انما جعل الاقاله يباع عنده اذا كانت ما كثر من الثمن الاول او باقيل
لشرفه اما عند الاطلاق تكون فحشا بالاجاع ولهذا لم يشترط ذكر الثمن واذا صح البيع الثاني من
فلو لم يقبض المشتري العبد حكم البيع الثاني حتى هلك تنقض البيع الثاني والاقالاه هلك الثمن
لان العبد بعد الاقاله ليس بمشهور بنفسه بل بالثمن لان له حبه بعد الاقاله لا سيفا الثمن
لو هلك بعد الاقاله لا يعود البيع الاول وتجب المثل لا القيمة فصار كما لو هلك فاذ هلك هلك البيع
الثاني قبل القبض فبطل البيع والاقالاه ويعود البيع الاول لان محل الاقاله هلك قبل قبض البائع
والمشتري كالبائع بعد الاقاله تنقض الاقاله كما لو هلك البائع قبل القبض واذا بطلت الاقاله عاد العبد

الي ملك المشتري بطل البيع الثاني ضرورة لانه لما عاد الي ملكه لم يصح شراءه من البائع
فاذا هلك هلك مضمونا بالثمن الاول كما لو هلك بعد الاقاله قبل الشراء الثاني ولو كان
المشتري من قبضه هلك بالثمن الثاني والغرف ان المبيع لما كان مضمونا بغيره وهو
القبض فبطلت الاقاله وبطل الشراء الثاني ضرورة انما اذا تمكن
من البائع قبض ما قال خبيثه ومعنى فبطلت الاقاله وبطل الشراء الثاني ضرورة انما اذا تمكن
المشتري من قبضه تم القبض حكم السري الثاني بتسليط البائع فصار البائع قابضا
الاقاله وتم الشراء فملك مضمونا بالثمن الثاني وهذا لان الاقاله تعني البيع على معنى ان الخصال
مقابل لا بالثمن كالمبيع فاذا تعذر تسليمه بالهلاك سقط تسليم الثمن في مقابلة وهو
الاول هلك بعد التسليم فلهذا هلك الثمن الاول بخلاف ما اذا تمكن من القبض لانه وجد التسليم
حكم العقد الثاني وكذا لو كان الثمن في البيع الاول دنانير او شيئا اخر ما يكال به بغيره
ولو اشترى جارية بفلان وثقايها ثم تقابلا ثم اشترى احدها من صاحبه ما قاله بالثمن
قابضا بنفسه العقد لان المبيع مضمون على المشتري بنفسه وهي قيمته الا ترى انه لو هلك بعد
قبول الشراء الثاني كان مضمونا بالثمن لان احدا العوضين باق فيبقى محل الاقاله فبطلت الاقاله فلم يرد
رد ما كان في يده فاذا عجز لزمه رد قيمته فكان هذا القبض موحا ضان المقبوض بنفسه
كمنهض الفضة فكان هذا هلاكها بعد القبض معنى في البيع الثاني فمكث بالثمن الثاني بخلاف
الاولي ما قلنا وكذا لو كان الثمن الاول عرضا او ميلا او موزونا بغيره لانه لم تبطل الاقاله
العين بالعين بملك احدها فصا ركل واحد منها مضمونا على صاحبه بالقيمة ولو ماتت كان
الاقاله ثم تقابلا صحت الاقاله بالقيمة لان محل الاقاله باق وهي الجارية وقيل احد

الاقالة ولهذا لو وجد بها عيبا ردها واشترى بقيمة الهاكك لم يحل ان يقول
يسلم شري الجارية الجارية الي بايعها حتى اشتراها منه جاز فان مات قبل تجديد العقد
ماتت بالتمن الاول وبطل البيع الثاني والاقالة لان الجارية مضمونة بغيرها وهو قيمتها
لا قيمته نفسها الا ترى انما لو هلكت بطلت الاقالة لغوات محلها واذا بطلت الاقالة لم يبق
الجارية بل تلك مضمونة بقيمة العبد لا بحسبه بها فاذا كانت بغيرها لا ينوب
عن قبض الشري خلافا لما لو تقايلا قبل الغلام ثم هلك الجارية بعد الاقالة لانها هلك
لان الاقالة لم تبطل بها كما بقا العبد ومثل هذا القبض ينوب عن قبض شري وكذا لو كان
هكك بعد الاقالة قبل البيع الثاني لان وقت البيع الثاني الجارية مضمونة بغيرها وهو قيمته
فلم ينب هذا القبض عن قبض الشري فالمحاصل انه نظر الى صفه القبض يوم العقد ان كان
محال لو هلك كل مضمونا بقيه نفسه فهذا القبض ينوب عن قبض البيع وان كان محال
اما انه او مضمونا بغيره لم ينب عن قبض البيع فيملك في البيع الثاني قبل القبض بطل
والاقالة ويظهر حكم البيع الاول وان تقايلا ثم اشتري كل واحد منهما ما في يده من صاحبه
احدهما قبل صاحبه يريد به بعد الشري الثاني مات بايع الثاني لان كل واحد منهما مضمون
بقبضه فاشبه كل واحد من القبض قبض الغصن ينوب عن القبض الذي ينوب عن الثاني
اشار الى ما قلنا في الكتاب حيث قال لان الذي اشتراه لو مات غيره قبل الشري الثاني
انه ينظر الى صفته وقت البيع الثاني رجل اشترى جارية بالف على ان الخيار ثلثه بايع
ثم اتى بغيره ثلاث وترا دا العقد وليست الجارية بخيرتها ثم اشتراها المشتري من البايع المشتري
جاز ولا شك فيه لانه شري المفسوخ لا شري المبيع لان الرد خيار الشرط فصح مطلق فان لم يجد

9 عهده
بضا حتى ماتت بالتمن الاول لان المبيع مضمون على المشتري بغيره وهو التم فلا
ينوب عن القبض المحتاج اليه في البيع الثاني فينتقض البيع لغوات القبض فيملك بالتمن
ولو كان الخيار للبايع والمسلم محالها صار قابضا بنفس العقد ونوبت على ملكه بايع الثاني لان
خيار البايع منع خروج المبيع من ملكه والمبيع مضمون على المشتري بغيره وهو التم فلا
والرد خيار الرويه والعيب يقضا او بغيره فضا خيار المشتري لان هذا الخيار يثبت
منع رولا ملك البايع ولهذا لو هلك في يده بعد الرد قبل التسليم بطل الرد وعاد البيع ولو
تزوج امرأه على عبد وسلم اليها ثم قبلت من زوجها حتى فسد النكاح او طلقها قبل
ثم اشترت من زوجها جاز وصارت قابضة بنفس العقد لانه مضمون في يدها بالقيمة وهذا
لو هلك وجبت اليه بقا الموجب للرد والعجز عنه رجلا اشترى بريق فضد ما به دينار بغير
ثم تقايلا ولم يتقابضا حتى امتدقا بطلت الاقالة وعاد البيع الاول لان الاقالة بيع جديد
المتعاقدين على ما ذكرنا ودوجب القبض حق عليهما للشرع بدليل انهما لو اشترى اشترى
لم يجوز وبطل الصرف فعلم ان الاقالة في حق القبض كالمبيع الجديد فلا بد من قبض جديد وعنده
قبض جديد لان الاقالة عنه فصح من كل وجه ولهذا لا يتجرى حتى اشفعه عنه والاقالة
الرويه والشرط وان كان كلاهما عرضا متعينا العقد لان المعنى بينهما وهو الصرف فلو اشترى
ولم يتقابضا ولم يغترقا حتى تباعا ثانيا جاز ولم يجعل الاقالة في حق البيع الثاني كبيع
لو جعلت كبيع جديد لم يجوز البيع الثاني كما لو اشترى شيئا ثم باعه من باعه او من غيره قبل القبض
قبل وجبان لا يجوز البيع الثاني لان الاقالة لما جعلت كالصرف ابتداء في حق الشرع حتى
القبض لم يجوز بيعه قبله لم يجوز لانه استبدل بل لكونه تقريبا قبض بدل الصرف والقبض واجب

فان قيل هنا ايضا وجب ان لا يجوز لا لعين الاستبدال بل لغيره وهو تنويع القبض
لان القبض في الاقاله واجب كماله تقابلا ثم تفرق من غير قبض قيل له انه انما يجوز
لان القبض في وجه واحد بوجه ما لا حقيقة ولا معنى والقبض شرط فاذا لم يجز لا يجوز
اما هنا بالاستبدال وجد القبض في لان الاستبدال لا ينافي القبض المستحق بل هو
انما ينافيه من جهة دون وجه لان كل مستبدل عن شيء قابض ذلك الشيء معنى باعتبار
وصاحبها قبض بتسليط صار هو قابضا معنى والاقاد لعقد الصرف معنى وليس
حقيقته فيكون بوجود القبض معنى فيها هو قاصد الصرفية ترتيبا الحكم على وفق
اذا انظارا وجد عقد الصرف حقيقة فيشترط وجود القبض حقيقة ولم يكن
القبض الناقص لان القبض في عقد الصرف حتى لو تغير الاقاله كبيع جديد يفتق
للتغير والقبض في البيع الثاني ليس من حقوق له فلهذا الامر ان يجوز بيع المبيع قبل
وجوز بيع العقار قبل القبض في قول ابي حنيفة واي يوجب وكذا بيع بدل الخلع وبدل
عند عدم العود يجوز بيعه قبل القبض ويجوز الاستبدال بالثمن قبل القبض فيمن ان حكم
اكثر من حكم البيع قبل القبض اذا صرف قبل القبض لا يجوز في موضع ما والبيع قبل
يجوز في كثير من المواضع فلا يلزم من اشتراط القبض على جواز البيع فان هلك بعد
الثاني قبل التقاضي بطل الشراء الثاني والاقاد وهلك على الصرف الاول وكذا لو هلك
لكن لم يتقابض حتى افترقا عاذا الامر على البيع الاول وبطل البيع الثاني والاقاد لان
القبض لا ينوب عن قبض الشراء الا في امره لو هلك احد المبيعين انتقلت الاقاله الى المبيع
فكان مضوبا لغيره وهو الشراء فلم يبق قبض الشراء قال في الكافي لا يشبه الصرف ما سواه ويريد

فان لا يشبه الاقاله فيما سوى الصرف الاقاله في الصرف لان القبض في الاقاله
الصرف واجب حتى لو افترقا قبل القبض بطلت الاقاله والقبض في الاقاله في سائر
البياعات غير واجب اعتبارها بالبيع رجل اشترى بربى فضة ما به دينار لم يجز
يبيعه حتى يقبضه لانه استبدال بدل الصرف قبل القبض وانه حرام او بيع المبيع
المنقول قبل القبض وانه منه في خلاف بيع البايع من المشتري بعد الاقاله ليست
فلم يكن بيع المبيع على ما ذكرنا ولو انما تقابضا ثم زاد المشتري في الثمن عودنا به وقبضا
قبل الافتراق طار بريد به قبل افتراقها عن مجلس الزيادة وان لم يكن الا بربى
لان الزيادة لما صححت التمسك باصل العقد وصارت من جملة الثمن فصار القبض واجبا
الا انه يمكن بالقبض في الحال لانه صار من جملة الثمن في الحال ولا يقال استندت كونه ثلثا
العقد فبين انه في ذلك العقد وقع الافتراق عن غير قبض فوجب ان يفيد العقد في
لان الاستناد انما يظهر في حق حكم يقبل الاستناد ووجوب القبض لا يقبل الاستناد
انما كان لقوات القبض المستحق بالعقد وبالزيادة لم يظهر وجوب قبض الزيادة
فلم يظهر المفرد وقت العقد فكان وجوب القبض مقصودا على وقت الزيادة وقبض
موجود قبل ذلك فاذا وجد قبض الزيادة في مجلس وجوبها صح والافسد ولم يشترط
تجديد قبض لا يربى لان الزيادة تغير العقد من وصف الى وصف فلم يفسخ اصل العقد
لانه لو انفسخ العقد الاول لم يكن المشروط زيادة اذ الزيادة على الشيء انما تتصور
اصل ذلك الشيء اذا لم يفسخ العقد من الاول لم يشترط قبض المبدلين ثانيا بعد حرمها وصف
بحكم العقد الاول وبهذه المسألة تبين ان الصحيح من العقد في زيادة الثمن والمشتري

العقد لا يفسخ العقد الاول وانشا عقدا آخر ولهذا صحت الزيادة في حال إمكان
النسخ بالزيادة المولدة من البيع واخذار شها وعرفه وصحة الزيادة في المهرج
ان النكاح لا يقبل النسخ وصحة الزيادة من الاجنبي وهو لا يقدر على فسخ عقده لانها
ولوله يرد شيئا لكنها جدد البيع بحسين دينار او باقل او اكثر بعد الافتراق جاز
ان جدد المشتري قبض الابن قبل الافتراق والبايع فخر الشراء لما اقدم على
ولا صحة له مع قيام الاول فيفسخ الاول ويتقضى القبض فيحتاج الى قبض
والقبض الموجود لا ينوب عنه لانه مضمون بغيره لا بغيره نفسه ومثل هذا القبض
عن قبض المشتري فيبطل العقد الثاني بالافتراق جل رسل علامه في حاجه باعه
صغير جاز لان العبد في يده وطاعته فكان مقدورا لتسليم فسخ البيع وهذا استحسان
قول علمائنا الثلث والقياس لا يجوز وهو قول زفر لان الواحدة المعاوضة بالمال
عاقدا من الجاهلين لان حقوق العقد ترجع الى العاقد فيصير الواحد مطالبا ومطالبا
مستريدا ومستنقصا فيؤدي الى الاستحالة ولهذا لو وكل الاب وكلا ذلك ففعل
وعندنا شافعي يجوز بيعه من ولده ولا يجوز شراؤه من ولده وحكي عن علي النخاشي
انه قال
هذا ليس بيع في الحقيقة بل هو قربان مال ايتيم بالتي هي احسن لان الظاهر انه ينظر لولده
فوق نظره لنفسه فكان قربان ماله بالتي هي احسن وانما يبيعا توسعه وحجازا والصحيح
لثبوت احكام البيع من جوارحه والرويه والشفعة وغير ذلك وجه الاستحسان
الاب لكمال شفقة تام مقام شخصين ورايه مقام رايتين فيجعل كانه باع منه وهو الصغير
فحمل الحقوق نحو الابوه والولاية لا يحكم العقد فيكون اطلاقه حق نفسه تاييدي حق

في لو باع كات العمد عليه وفيما اذا باع ماله من اجني لم يلغ كات العمد على
الاب لان ذلك خلاف ما لو وكل وكلا بذلك لان شفقة الوكيل دون شفقة الاب فلا يقوم
في حق الصغير وصورة البيع ان يقول بعت هذا من انسي او يقول اشتريته هذا لنفسي
ولا يحتاج الى قوله قبلت لما ذكرنا ان كلامه قائم مقام كلامي ولان المقبر هو الرضي لا نفس
حتى ينعقد العقد بالتعاطي وقد وجد الرضي وروي الحسن عن ابي حنيفة انه لا يجوز التلخيص
ولده الصغير الا مثل القيمة لانه مته في حق نفسه لانه ربا يوثق نفسه على ولده
فيه سواء لا يخل فيه كما لا يخل من المريض المدين بخلاف ما لو باع مال ولد من اجني لا تعاطي
وروي هشام عن محمد انه يخل منه العبد الفاحش في بيعه من نفسه والصحيح ما ذكره الاجتاز
الرواية انه يخل منه العبد البسيط دون الفاحش لان البسيط انما يخل في بيعه من الاجنبي
عنه فجعل عموما في حقه ايضا لان الظاهر انه لا يضر بولد لمنفعة يسيره تعود ابيه بخلاف
المدينون لانه عجز عن الضرر بحق الخرماء فاستوي فيه البسيط والفاحش واذ احاز البيع
العبد الى الاب حتى مات مات من مال الاب لان الاب لم يقبضه لانه بعد الشري حقيقة لانه
من قبضه حقيقة بعد الشري وذلك القبض الذي كان له قبل الشري لا ينوب عن قبض الشري لان
قبض امانه فلم ينف عن قبض الشري ففعل البيع قبل القبض فيكون على البايع وان حج
صغيرا على حاد وتمكن الاب من قبضه كان للولد لان الاب عليه ولاية ففعل قبضه له الا ترى
اشترى لولد من غيره كان القبول والقبض اليه قلنا اذا باعه لنفسه حتى لو هلك قبل
هلك من مال الاب لان حق القبض له حكم الولاية وقد زالت ولا يثبت بطلان ابيه ففرق بين العقد
اذا اشترى له الاب عبدا من غيره ثم كبر وقبضه الاب صح قبضه والفرق ان القبض هلكه

وحقوق العقد ترجع الى العاقد لان العقد في حق الحقوق واقع للعائد
والقبض العقد فكان له ولاية القبض لانه اصل الحقوق فلا يجوز للمعني ياتي
الولاية الا بتوحي ان الوكيل ملك القبض على الموكل مع فهمه عن القبض لكونه اصلا فيه
لم تنعدم الولاية لان عدم البلوغ اصيل مستلزم كين العقد في حق الصور واقعا
له لان المملك هو الاب فلا يجوز ان ثبت له على نفسه حقا فكانت الحقوق ثابتة
على الاب لان الاب يستوفيها بحكم النيابة عنه لعجزه فاذا بلغ وصار من اهل السيطر
بطلت النيابة واذا صح بيعه قبض الثمن من مال الصبي واشتد انه قبض
التم والاشهاد احتياطا وليس بشرط وهكذا ذكرهم انه يشهد انه باع هذا العبد
وانه ليس بشرط لكن الاحتياط فيه كيلا يدعي بعض الورثة بعد موته انه ملك الاب
وفيما اذا اشترى مال ولد لنفسه يشهد انه قبض الثمن من نفسه لولده وقال بعض
الى القاضي حتى ينصب خصما عن الصبي فيقبض من الاب ثم يدفع اليه فيقبض بطريق
الولاية وذكره الهادي ان الثمن يلزم الاب ولا يبرأ منه حتى ينصب القاضي وكذا
فيقبض من الاب ثم يأمره القاضي برده الى الاب فلو وهب الاب الغلام الذي ارسله
لابنه ولم يرجع حتى ملك الاب كان العبد لابن الاب صار قابضه حكم الله
قبض الاول نابع عن قبض الولد لانه من جنس ما يقتدر عليه فهو الله فينوب عنه
كقبض لوديعه قال محمد في الاصل وكل شيء يهبه من اب الصبي واشتد عليه وكان ذلك
التي معلما في وجاير والتخفيف فيه والاشهاد عليه لاعلام ما وهبه والاشهاد
ليس بشرط بل الله يتم بالاعلام الا انه ذكر الاشهاد احتياطا لخبر المخرج من الورثة

بعده وانه او عن محجوده بعد ادراك الولد لما اذا اتفقوا على ذلك فلهما بعد
الاشهاد وكذا ان كان الولد في عيال امه لان لها عليه نوع ولاية الاتري بالخطه
ماله وهذا القدر من الولاية كاف لقبض الهبة وان كان الولد في عيال امه فوهبت
عبد واشتد عليه وابوه ميت ولا وصي له صحت الهبة وقبض الام لقبض الاب كان جيا
لان في القبض معنى الاحراز كالخفظ واللام ولاية الخفظ فكانت في قبض الهبة كالاب
وكذا ان كان في عيال العم فالعم يقبض له وان كان له اخ او لم فالعم يقبض له ايضا لانه
مع الاخ في ولاية الخفظ فكان ذلك محض منفعه له وبسبب القرابة القريبة تثبت هذه الولاية
وقرابة العم كقرابة الاخ ثم ما ثبت من قرابة العم بكونه في عياله ولو باع عبد له ابنا
من ابن له صغير لا يجوز ولو وهبه له جاز لان العبد ليس في يد حقيقته لانه غير
من اخذه ولكنه في يده حقا مادام في دار الاسلام لان اهل الدار يحفظونه له فكانت
ثابته عليه حكما بواسطة اهل الدار واليد المحيية تشبه يد الوديع والامانة وذلك
كاف لله الهبة وغيره كان البيع لانه اما يصح بيع مقدور التسليم وكذا الهبة في كانت
اليده القايمة للمحال نصالح للهبة كان مقدور التسليم في حق الموهوب له فصحيح ولا يلحق
قبضه في البيع ولم يكن مقدور التسليم في حق المشتري وان كان يخرجه ولان الهبة وردت في
وانما استدلل بهذا الفصل لبيان القرينة بين القبض في هذا الخلاف ما اذا كان في يد مودعه
حيث يصح البيع والهبة جميعا من هبة في حجره ومن الاجبي وان كان في يده حكما لانه قادر على
بواسطة اتقياد ذي اليد ثم هل ينوب القبض الحكم عن القبض الذي يقتدر اليه العقد في البيع لا وفي
الهبة ينوب واد او هب لوديع من المودع وفي غير حاضر صار قابضا جنس الهبة في ثوب مات الواهب

مع الولاية

قبل رجوع الوهب لعمالي منزله هو اخوه من ورثته الوهب بخلاف البيع ^{في ما ذكرنا}
ولو وهب من ابن صغير له يبيع ان يبيع وتتم الهبة بعد الحكم لما ذكرنا في الابن وهب
اهل الدار ولو باع صح ولم يصر قابضا بنفس البيع ما لم يقبضه حقيقا او يتكفل من قبض
رجل وهب لابنه الكبير عيدا وهو في عياله ولم يسلم اليه اول وجهه فخرج الهبة الا ان يكون
اي ليل لا يقول من عياله تحت يده فيقوم قبضه لهم مقام قبضهم كالزوج من ابنه الصغير
ان الصغير اذا كان في عياله اجني فوهبه هو له او غيره وقبضه من يعوله في الهبة ولا يملكها
سويانه يعوله لكان نقول لا ولاية له على ولد ما باع ولا على زوجته في احوال النكاح وقبض
الهبة ليس من حقوق النكاح في شيء فكان كالاجنبي ولانه متبرع في الاتفاق على ولد البائع ^{كان في}
اذا تبرع بالاتفاق على مسكين وعاله حيث لا يورث قبضه من جهة اتمام الهبة ^{فلا يملك}
الصغير لانه وليه وهكذا نزل فيمن يعوله فيما ناب عنه قبضه له اذا لم يكن للغير ولو وهبها
فلا حاجة الي قبض من يعوله عند ذلك اذا كان الصغير في عياله اجني وله ابر وجدته ^{في قبض}
في تمام الهبة وهذا استقصان اما التبرع لانه لا يورث قبضه ايضا وان لم يكن له ولاية لا ولاية
وهو متبرع في تربته والاتفاق عليه فكان كسائر الاجانب فيما يبيعه على الولاية اما الصغيرة
بما زوجها فهو يقبض لها الهبة لانه يعولها وان كان لها اب لانه اقام الزوج مقام سائر
وحفظ ما لها اذا رقي الي بيته وقبض الهبة لانه لا يخط فيقوم الزوج فيه مقام الاب ^{في حفظها}
ولده الصغير الى من يعوله لانه لا يبيته الاستقلال فلا يقوم فيه مقام الاب ^{في النكاح}
البيعي يصير هو احق من الاب وان كانت له تركة اليه لم يورثها لانه لم يقبضها الهبة ^{في قبض}
الجدة الاخ مع حضرة الاب لعدم الولاية لها مع الاب ^{في قبض}

البايع ^{في قبض}
الزيادة في البيع والاقالة في ذلك وما يرجع به قبل وما لا يرجع اصل البائع
الزيادة في الثمن والمن جازية وتلتحق باصل العقد ^{في قبض} فاحذ قسطا من البيع لكن
يجوز اذا كان المعقود عليه قابلا للعقد لانه الزيادة في العقد والتخايفات تقتضي قيام
العقد والعقد لا يبيد دون المعقود ويجب ان يكون في الحال قابلا للعقد لانه اذا لم يكن
قابلا للعقد لا يكون قابلا للتغيير الاول وهذا عندنا وعند من فرق الشافعي ^{في قبض}
لانتم الا بالتسليم ويستوي كونها من العاقلة او من اجني وكذا الخط عندنا ^{في قبض}
ويجعل كانه عند علي الباقي فيثبت في حق الشئع والملا وعندنا هو براه مبتداه ^{في قبض}
حواضه خاصه لان الثمن لا يستحق بالعقد لا عوضا عن البيع جبره فيكون جميع البيع ملك
للمتبرع ملكه فيه باق ما بقي العقد ومع بقا ملكه لا يجوز الزيادة عوضا لانه يلزم
عن ملك نفسه فلا يجوز كالمودع يشتري الموديعه من المودع او الموصوف منه من القاصب
وهذا في حق الاجني اقله لانه لا يملك شيئا من البيع فكيف يكتسب الثمن في مقابلة ما لا يملكه
ولا يمكن اثبات الزيادة من وقت العقد لان البيع لو كان هالكه الحال او كانت جارية ^{في قبض}
او دبرها او استولدها لم تثبت الزيادة في الثمن وكذا الزيادة في المهر حيث لا يقصد ^{في قبض}
قبول الدخول ولو التحقت كان حكمها حكم المهر واذا ثبتت هذه الزيادة ثبت ^{في قبض}
لان الثمن كله صار مستحقا بالعقد فلم يخرج البعض عن كونه ثما الا بالفسخ ^{في قبض}
والفسخ لا يكون في احد العوضين دون الاخر مع ان الثمن معقود به ونسخ العقد ^{في قبض}
عليه دون المعقود به بدليل الاقالة دل عليه ان خط الكل براه مبتداه ^{في قبض}
في حق الشئع وانوي فكذا خط البعض ولنا انها غير العقد ^{في قبض}

مشروع فيصح ويجعل كالمذكور في اصل العقد لو كان البيع بالخيار لها فاسقطه
او بغير خيار فشرطه لها او لاحد مما وبيان الوصف بها جعله لا على الزيادة
او العقد راجع والراجح طلاقا وخاسر بالخط وهذا وصف مشروع في البيع وتأثيره
ان العقد قائم بينهما بل كان التصرف فيه رفعا وانما يملك التصرف فيه بالتغيير
او وصفان التصرف في وصف الشيء هو من التصرف في اصله فاذا كانا باقيا فاما المكان
التصرف في اصل العقد في وصفه اولى وقوله يلتزم العوض عن ملك قلنا قيام
العقد بقيام المعقود عليه والمعقود عليه قائم في يد المشتري على وجه يجوز الاحتياض
عنه فيجوز منه التزام العوض في مقابلة ابطاله لان الانسان انما لا يلتزم العوض
له اصلا ومقصودا اما رجا فقد يلتزم لان الارباح في حكم العسل ولها الوصل
من التبرير اعتراف من التملك ولا نه يبيع والعوض في مقابلة الاصل دون البيع الا ان
اطراف البيع والتجيز يستحق بالمعاوضة تبعا ولا يتأهل بها شيء من التملك العوض
الاصل يعني عن اعتبار العوض في مقابلة البيع قلنا الزيادة الا ان البيع بالخيار اذا اولئك
دخل ولاها في البيع واخذ فسطا من التملك فلما جاز التغيير ولحق الزيادة بغير شرط
من طريق الحكم فلان يجوز مع التراضي اولى وبعد هذا المعقود عليه قد روي في غيره
رواية الاصول عن اي حيفه ان الزيادة تنفع كما يصح الخط بطريق التغيير لاصل العقد
وفي ظاهره لا يثبت الزيادة لان المعقود عليه لم يبق على وجه يجوز الاحتياض عنه لانه لا بد
لابتائ الزيادة عوضا من اضرار الحال ثم الاستناد الى وقت العقد وقد تقدم انما يتأخر
فلا يظهر فيها حكم الاستناد كما قلنا في البيع الموقوف انه لا بد من قيام المعقود عليه

عند الاجازة ليشهد الملك مستند الى وقت العقد والاتفاق في البيع بشرط
خيار البيع وعلى هذا لو كان الزيادة من الاجنبي وضمتها لانه التزاما عوضا
والا التزام صحيح فيه وان لم يملك في مقابلة شيئا لو خالف امرائه مع اجنبي على
مال وضمت الاجنبي او صلح اجنبي من الدين له الدم على مال وضمت صحيح الصلح وان لم يملك
المستزم في مقابلة شيئا والدليل عليه ان الموهوب له لو عوض الوهب حاز ملكه وان
عاهر ملكه على هذا الخط الا ان الخط اخراج قدر المخطوط من ان يكون ثنائيا للشرط
التم دون المعقود عليه والتمن باق فيثبت الخط على سبيل الاتفاق باصل العقد وقد تقدم
لوصف العقد وليس بمتاح حي يقال الفسخ في التملك لا يكون والدليل على الخط بسبب العقد
على احد قولي الشافعي لانه ثبت ملحقا وكذا الزيادة في الميسر عنه صحيح ومنه في بيان
مع زفر بعد الامتياز ومعنا قبله بخلاف خط البيع لانه غير معر لوصف العقد لان
لا يكون معويا ببيع التملك ولو التحق باصل العقد اما ان يفسد العقد لانه يبقى بقاءا
وقد علمنا انهم لم يقصدوا ذلك او يصير ذلك للعقد هبة وقد كان قصد ما لا يمتنع
الحب بخلاف الشفع لانه لغو حقه بالاخذ بالتمن الاول فلا تنفع الزيادة في حقه
عليه الا انهما لو جعلا العقد بالتمن من التملك الاول اجاز في حقه ولم يطلح الشفع
اذا عرفنا هذا فالجهد رجلا شترى عبدا بالف وقبضه ثم باعه من اخر بثلثا به
وقبضه ثم زاد المشتري لاحرا بربعه في التملك حين ذهاب راضية الزيادة فليقيا المعقود
حقيقه والحق باصل العقد كانه باعه ابدأ بثلثا به وخين دسار وليس للمشتري ان يسترد
عن تسليم الزيادة لانها لم تكن ثنائيا لاصل فلو وجد بالعبد عيبا ورد به فاعلم ان

الاصل والزيادة لما ذكرنا ان الكل صار مقابلا بالبيع وان لم تكن المقابلة في قدر الزيادة
 حقيقة في ابتداء العقلان الفضل في الترتيب استغنى عن المقابلة حقيقة لكن متى صدر الزيادة
 من وصف في وصف على ما ذكرنا والاوصاف لا تستقل بنفسها بل هي تابعة للوصف
 هو العقد الموجود وقت التكميل حقيقة لانه عبارة عن كلام العاقدين في وصف الاعتبار
 من اوصاف يثبت من ذلك الوقت كما قصد في باب الاقرار وهذا هو معنى الاستتار في
 الزيادة فيثبت حكم الرد فيها العقد ويرد البايع الثاني على البايع الاول ان كان العيب في الثاني
 او اثبت انه كان عنده او ابي العين لان البيع جمع اليها بيعه بنفسه فكان في كل من الكل ان يرد
 ولو لم يرد في الترتيب شيئا ولكنها جدد البيع باقل من الترتيب الاول او بالكره ثم رده بعيب
 الثاني ان يرد على البايع الاول سوا كان حدث مثلا او لا واقام البينة انه كان عنده ولا يرجع
 ايضا لان اقامتها على البيع الثاني لما تضمن في العقد الاول اقضاء اركانها تاليا للبيع والبايع
 نصا ثم اشترى المشتري منه ثانيا ولو كان كذلك لم يرد على البايع لان الاقامة بيع جديد في غير ما
 الاول غير ما صار في حقه كان البايع الثاني اشترى من المشتري الثاني ثم باعه منه ثم رد عليه بالعيب
 كان كذلك لم يكن له الرد على البايع لانه لم يرد اليه فتم ملكه وحق الرد ثابت له على البايع الاول
 الاول دون بيع اخر لما عرفت ان اختلاف الاسباب كاختلاف الحيان كان كعين اخرى ملك
 خلافا لما لو زاد لان الزيادة لا تنسخ البيع الاول اقضاء دارد على البايع بالعيب الاول
 فكان له الرد على البايع كما لو لم يوجد الزيادة وذلك المسألة الاولى ان الزيادة لم توجب نسخ
 لما ذكرنا في الباب الاول ولو اشترى الثاني نأده عرضا في المسألة الاولى وقيمة حسن دينار
 البيع بد ابتداء فصح الزيادة وصار كأنه اشترى بالمال في العرض ولو وجد العيب في الاول بقاء العقد
 والعرض له ان يرد على البايع كما ذكرنا في الدرهم ولو هلك العرض في الثاني قبل التسليم

فانما يرد على البايع
 فانما يرد على البايع
 فانما يرد على البايع

انتقص البيع في حقه العرض وهو انك العبد لان الزيادة المسروطة التخصيص
 العقد وجب التخصيص صارت اوصافا كأنه اشترى للعبد ابتداء ما يده وعرض قيمته
 وهكذا العرض قبل التسليم فينتقص البيع بقدره فان وجد المشتري بالعبد عيبا ورد
 وهو الشان بقضائه الثاني على الاول ان كان العيب عنه لان كل العبد عاد اليه ان يرد
 بانقضاء البيع بهلاك العرض وبعضه حكم الرد بقضاء ولو رد الثلثين عليه بغير
 منه شيئا على البايع لان الثلث كما هو قسح لكن امتنع الرد فيه لتفريق الصفقة
 واستنع الرد في الثلثين لانه عقد جديد في حق الاول وكذا لو تقايلا العتق في
 قبل هلاك العرض او بعده ولم يرد شيئا وتقايلا في البعض ثم رد الباقي عليه بعيب
 ان يرد على البايع الاول لان الاقالة في حق الثالث بيع جديد فصار كأنه اشترى
 اشترى من المشتري الثاني بعض العبد ثم باعه منه ثانيا ثم وجد به عيبا فرد الثاني
 رجل اشترى جارية بالف وتقايضا ثم اعتقها او دبرها او كانت لها اولاد ثم
 باعها او وهبها او تصدق بها او ماتت او قتل في يده ثم زاد المشتري في الترتيب
 لما ذكرنا ان الزيادة تصرف في العقد بالتغيير واعتد قيام العتق وقيامه بقيام
 ومحل ما يكون قابلا لحكم العقد فادام محل حكم العقد قابلا للعقد قائم ببقاء حكمه
 وفي هذه الصور لم يبق محل حكم العقد في بعضها لانعدام الملك في بعضها قد اخل وان
 الزيادة معيرة فبطلت وروي ابو يوسف عن اي حينة صح الزيادة بعد الهلاك لان حكم العقد
 كان للمعتود عليه هلكا الا انما لم يطلع على عيب كان له ان يرجع بنفسه وكذا لو حط من
 ان يرد على البايع المعتود عليه جاز فكلما الزيادة والجامع ان الخطا خارج بعض الترتيب

كان للمعتود عليه هلكا الا انما لم يطلع على عيب كان له ان يرجع بنفسه وكذا لو حط من

وكذا قال ابو حنيفة على هذه الرواية اذا زاد في المهر بعد موتها جاز وجه ظاهر
انها جعلت المشروط زايده فيجب ان يكون المعقود عليه حال يتصور حدوث الزيادة
فيه حقيقة حتى يفسد ان علي جعل المشروط زايده بصنعها وهذا انما يكون طلقا
للمعقود عليه اما الخط اسقاط الثمن فيستدعي قيام الثمن وهو قايما الا انه اذا كان البيع
قايما التحق باجل العقد وان لم يكن اقصر لانه صحيح ملحقا وغير ملحق الا ترى ان
التمس صحيح ولا يلحق وليس في هلاك المعقود عليه التزم عدم الاتحاق بخلاف
لانها لا تضع الا ملحقه فان قيل حدوث الزيادة منه بعد البيع متصور فلا يصح
الزيادة وهذه رواية عن محمد في البيع والهبة والصدقة لان المعقود عليه قابل للملك
العقد قايما قيل له لان المعقود عليه وهو العين تبدل حكما بتبدل الملك فلا يتصور
الزيادة من المعقود عليه الاول لان المعقود عليه ملك لا ملك العين ولو كانت الجارية
بعينها ولكن قطع رجل يدها ثم زاد في الثمن صح الزيادة لان المعقود عليه قايما وهو عين
وهي محل لا تبدل العقد انما حال يتصور حدوث الزيادة منه لو دلل على ان شرط
لا يوجب فتح العقد حيث جاز شرط الزيادة في حال لا يتصور فتح العقد بالارث وكذا
اذا جرها او اعارها لان المعقود عليه قايما حقيقة وحكما الا ترى انه يسئل من يارثها
المستفاد بالبيع وهذا الوبا عن المتاجر او الميراث او اعتقها جاز وحدث الزيادة
حقيقة ملكه بالعقد الاول لان الملك لم يتبدل حتى تغير العين بتبدله حكما بخلاف البيع
فقال الا ترى ان هذا بيننا وبيننا بعد ان تم اسما والخرقة قايمة بعينها ثم زاد الثمن
لم يجر خروج المحل من ان يكون قابلا لحكم العقد لا حكم العقد هو الاختصاص ثم

ذلك عند العوارض ولو حط بعض الثمن جاز لانه تصرف فيه باستقاط البعض
قال الكوفي الزيادة في البيع من البايع او المشتري جائزه اذا كانت مما لو استوف
العقد عليها وعلى المريد فيه وانما شرط ذلك لاحد امرين اما لانه ذكر اجماعهم والزيادة
للتفق عليها بهذا الصنف فاما على قول ابي حنيفة لا يحتاج اليه هذا الشرط لان الزيادة
الفاسدة تلحق بالعقد عنده وتفسد الزيادة بعد هلاك المعقود عليه تلحق
او شرط ذلك للزوم الزيادة لا للمحوقها لان الزيادة الصحيحة تلحق وتلزم والقاسد
تلحق عنده ولا تلزم لان العقد عنده يبطل قاله سوا كان ذلك قبل القبض او بعده
لانا المعقود عليه في ملكها في الحاضر وهو المجرور قال وتفسيره اذا كان البيع عبدي
فرااد المشتري بابه جاز وانقسمت على قيمتها وكان الثمن الف مائة وكذا لو سمي لكل عبد ثلثا
ولو زاد في العشرة واحدا انقسمت على قدر الثمن لانه اذا زاد في العبد مائة فقد جعلها
بدل اعنائه وابدل عن اثنين المختلفين يتقسم على قيمتهما كاصل الثمن وكذا اذا حصل الثمن
بدل مطلق نصارت كالاصل اذا كان مطلقا اما اذا زاد في العشرة واحدا فقد اتبع
فتقسم على قدر الا ترى انها لو قسمت على القيمة لصارت في احدها اقل من واحد في
وفي الاخر اكثر قال ابو يوسف فان اشترى عبدا بدينار واهبته واحدا بالدينار
كان الخط نصفين فالخط كالف للزيادة لان الخط لا يكون الا من الثمن فلا يتبع القيمة
حط من ثمنها مائة فقد اخلها في الاطلاق على وجه واحد ففساها قال ابو يوسف
واذا اشترى عبدا بدينار واهبته مائة ففساها على وجه واحد ففساها قال ابو يوسف
وايضا يوسف ما على اصل اي حيف فلما بينا ان هلاك المعقود عليه لا يمنع الزيادة على وائنه

فذلك هلاك بعضه واما ابو يوسف في القايضة بعد هلاك احدهما
العقد قائم ولهذا جازت الاقالة لبقا ما تعين بالاعتدال جازت الريادة كما قبل هلاك
قار اذا مات للتعاقدان جازت الريادة من ورثتهما لان الوارث قائم مقام المورث في حقوق
ولهذا يرد الباع يد عليه ويقابل قال محمد اذا اشترى جارية وقبضها وماتت
الباع المشتري جارية اخرى في الزيادة جازته وان زاد المشتري الباع لم يجز فان سلمها
فلا يبردها لان زيادته الباع عوض عن التي وحكم التزاييم جازت الريادة في مقابلته
وزيادته المشتري عوض عن المبيع والمبيع هالك فلا يجوز بدها عنه باب الغصب الذي يلزم

القبض في البيع والبيع وما لا يلزم فيه المضمون من ذلك الامانة اصل الباب ما ذكرنا
ان القبض اذا كانا تساويا واذا تفايرتا انما اعلى عن الادنى ولا ينوب الادنى عن الاعلى
الامانة لا تنوب عن قبض البيع وتنوب عن قبض الامانة لان الحاجة الى القبض لنفسه
يفيد الملك بنفسه فيقع القبض حكم الاستحسان في ابتداء الامانة في غيره وفيه شبهة
تقع للواهب لانها لا تفيد الملك بنفسها فيقع القبض ولا للواهب في نفسه في
ويد الامانة نص في ذلك لا اعرفنا هذا قال محمد حل غصب عبد ثم امر جلال

له من الغصب منه فاشتره جاز وصار الغاصب قابضا بنفسه الشريحي لو هلك
في يده قبل ان يجد قبضا هلك من ماله كما لو اشتره بنفسه لان قبض الغصب ينوب
وقبض الموكل كقبض الوكيل حتى تأكد عليه التمس بقبضه وخرج عن ضمان الباع وان لم
المطالبة بالسليم فان قبل القبض وجد من الموكل وهو حق الوكيل فوجبا لا يبرأ
الاثر بان المالك لو دفع ركوه اليه الى الفقر لان الساعي احد هاتهما تأييدا وان دفع الى المفق

حقه في القبض قبل له نعم القبض حق الوكيل لكنه انما يقبضه للموكل لا لنفسه
فاذا قبضه الموكل فقد قبض حقه ولا ضرر فيه على الوكيل فصح قصر المالك
مخلاف الركوة لانها وان كانت حق الفقرا لكن فيها حق الساعي ايضا فلم يملك ابطال
فان قيل هنا ايضا ابطال حق الوكيل لان له حق الحبس حتى يقبض التمس من الموكل
لما عرفنا الوكيل مع الموكل كالباع مع المشتري ولو جعلناه قابضا وصح قبضه
له حق الاستدراة للحبس فيبطل حقه قلنا نعم لكنه رضي بطلان حقه لانه
اقدام على الشري مع علمه ان الموكل يصير قابضا بمجرد الشري فقد رضي بطلان حقه
دلالة ولو رضي بطلان حقه ضحيا بان سلم اليه المبيع او امر الباع بتسليمه اليه فقتله
وبطل حقه كذا هنا ويرجع الغصب منه بالتمس على الوكيل لان حقوق العقد ترجع
الى العاقد ويرجع الوكيل على الغاصب لانه وكيل ولو ان اجنبا امر الغاصب ان يشتره
ففعلا جاز وصار قابضا بنفسه العقد حتى لو هلك قبل قبض الامر هلك من مال
لان حق القبض للوكيل وقد صار قابضا بنفسه الشري ووجب التمس للباع على الوكيل
ويرجع به على الموكل وله حبس المبيع عن الموكل لاستيفاء التمس فاذا تقدم من ماله ربح
على الموكل ولو هلك في يده قبل حبه هلك من مال الموكل وله الرجوع عليه بالتمس لانه
القبض عام له لانه يتم به ملكه فيكون الهلاك في يده كالهلاك في يد الموكل وعند رخص
الحبس لان الموكل صار قابضا بنفسه الوكيل بدليل ان هلاكه في يده كالهلاك في يد الموكل فكان
حقيقته دفعه الى الوكيل لمعينين احدهما ان المقبوض امانة في يد الوكيل والتمس دين له على
والا يبرأ ليرتبه حبس الامانة لاستيفاء دينه على مالكها الساعي ان الوكيل قبضه مع علمه ان الموكل يصير

فكان راضيا بقض الموكل وصار كالموكل لو سلم اليه ثم اراد استرداده او كبايع سلم السلعة
الي المشتري ثم اراد استردادها لاستيفائها ثم ولنا ان ملك المبيع بعقد بائع الموكل
يبدل استوجبه على الموكل حالا فكان له حبس العين كالبائع مع المشتري لان الموكل
كالبائع مع المشتري ما لان الموكل يتلقى الملك من الوكيل بعوض او بعقد الوكيل بعوض
لو اختلفا في الشرع خالفا ولو وجد الموكل به عيبا رده على الوكيل قوله بان الموكل صار قابضا
الوكيل فيه طريقا ان احدهما ان قبض الوكيل منزه عن جواز ان يكون التتيميم مقصود الوكيل
يكون لاجبا حتى نفسه وانما يتميز احداهما عن الآخر بحسبه فكان الامر فيه موهوبا ابتداء ان لم
عرفنا كان كما يملأه وان حبسه عرفنا انه كان عاملا لنفسه وان الموكل لم يصرف قابضا قبض
ان هذا قبض لا يمكن التميز عنه لان الوكيل لا يتوصل الي الحبس ما لم يقبضه ولا يمكن ان يقبض على
يصير الموكل به قابضا وما لا يمكن التميز عنه فهو عفو فلم ينفذ به حقه في الحبس لان سقوط
باعتبار رضاه بتسليمه ولا يتحقق منه الرضي فيما لا يطري له الي التميز عنه وهذا الاختلاف
في حبس المصانع الثوب بالجره رجل رهن عبدا ثم وهبه الراهن من الموهوب وقيل جاز
قابضا بنفسه الهبة وبطل الرهن والموت من الرجوع على الراهن يدب له لان قبض الرهن
الهبة لان قبض الرهن امانة او قبض ضمان بخيره وقبض الهبة قبض امانة فكان قبض الرهن
الهبة او فوقه فينوب عنه وبطل الرهن حتى لو هلك لم يسقط الدين فان قبض الرهن امانة
فلا يرتفع بالغول لان سبب وجوب الضمان للقبض وانما باق الامر بانها لو تقاضا الرهن لم يبطل
الضمان والامر بان لو قضى الدين وابراه منه لم يبطل ولو اعطاه رهنا آخر كان الاول في التميز
عن كون رهنا لا يبطل الضمان قلنا مع الا انه اختلف جملته في القبض والقبض كالا

كما في الوكيل ان قبضه قبض امانة وبالحبس يصير مضمونا مع اتخاذ القبض
وكذا المودع والمستعير يصير مضمونا مع اتخاذ القبض حقيقة بخلاف ما لو قضى الدين
لانه لم تختلف الجملته قبض الدين قبض استيفاء فظهر انه استوفى الدين مرتين وفي الابرار
يبطل الرهن استحسانا ولا يبطل قياسا لانعدام جملته قبض اخر وكذا اذا اعطاه
اخر لم تختلف جملته القبض رجل اشترى عبدا بالقبض فباعه ثانيا لا والعبد غايك
البائع وهب من المشتري وقبل المشتري جاز ولا تكون الهبة نقضا للامانة وينوب قبض
عن قبض الهبة لان المبيع بعد الاقالة في يد المشتري مضمون بخيره وهو الثمن ولهذا لو هلك
الاقالة وعاد البيع فكان فوق قبض الهبة فينوب عنه ويرجع المشتري على البائع بالثمن فرق
بين هذا وبين المشتري اذا وهب العبد عن البائع قبل القبض وقبله البائع حيث الهبة تقضى
وهنا ليست بنقض للاقالة والفرق ان هنا احسن العمل بحقيقة الهبة والاقالة لان الاقالة
فكان العايد اليه قديم ملكه ولو باعه منه جاز فكذا الهبة فلا ضرورة الي جعل الهبة كالبائع
اما في البيع لم يمكن العمل بحقيقة الهبة لان المشتري ممنوع عن تملك المبيع المنقول من البائع
قبل القبض الا ترى انه لو باعه منه لا يجوز فكذا الهبة واذا تعدر العمل بحقيقة الهبة
الحاجة الي جعلها مجازا وبين الهبة والاقالة مناسبة وموافقة في المعنى فجعلت مجازا عن
الامر بان الرجل يقول في الدعاء قلني عتري وهبني ديني وهذا لان لفظ الهبة جاز استعمال
الامر بانه يقال وهب الدين من فلان تعني الاسقاط ولو قال لامرأة وهبتك لا هبتك او
لكنفسك يكون اسقاطا لملك النكاح والعين فكانت الهبة مجازا عن الاقالة تعذر العمل بالحقيقة ولا يبطل
هبة المبيع من البائع قبل القبض وينوب عنه لان الهبة لا تنقح وتكون امانة ولو باعه منه لا يصح

البيع الاول والفرق ما ذكرنا انه تغذر العمل بحقيقة البيع في جعل مجازا عن الامور لان
قبض البايع لا يقوم مقام قبض المشتري ولا يصح نايبا عنه في القبض لانه عامل لنفسه
في براه نفسه من ضمان البيع فلا تنفع البيع في جعل مجازا اما البيع فلا يصح قبل القبض
لا سقطا لحقوقه وانما اوضح للتأنيك فاذا لم يقع به الملك لم يتعلق به حكم ولا في اللفظ
وقع في البيع فاسد لانه منهى عنه فلا يتكلف تصحيحه اما فساد البيع لم يكن من حيث
اللفظ لانه لم يرد النبي عنه فصح اللفظ ونصح به كلام العاقل واجبا من العمل
تجازه عند تغذر العمل بحقيقته فان قيل امكن العمل بحقيقة البيع لانه لو وهب من اجني
وامره بالقبض جاز فاذا اوهب من البايع مع علمه انه لا يجوز الا بالقبض صار موكلا
للبايع بالقبض فجاز قلنا البايع لا يصح نايبا عن المشتري في القبض لانه عامل لنفسه
نفسه عن ضمان البيع واذا لم يصح نايبا عنه لم يوجد قبض المشتري فلم يوجد قبض
فلم ينصح الله اما الاجنبي يصح نايبا عن المشتري في قبض البيع فيقبض للبيع للمشتري
حكم البيع ثم يصير قابضا لنفسه حكم الله فحصل قبض الله بعد قبض المشتري فصح العمل
استناجر البايع المشتري على ان يعمل في البيع فلا ينقصه او امره بذلك نحو قطع الثوب
اذا كان ينقصه ففعل فانه يصير قابضا ويجب الاجر هكذا البيع اوله ملك لان هذا العمل
مؤثر في العين فكان فعلا بامر المشتري كفعله بنفسه بخلاف القبض لا يثبت في البيع
عيانية حتى لو كان فعلا لا يثبت في العين بان امره بالقبض من مكان الى مكان ففعل لم يصير قابضا
واما وجوب الاجر فلا يملك ما صار قابضا حكما صار بذلك القبض مستوفيا للعمل فيجب
فان كان فعلا لا يصير به قابضا يجب الاجر ايضا وكان ينبغي ان لا يجب لان البيع ملك

فهذا القبض فلا يجب بدله الا ان المراد المنافع التي لا تقتضي التسليم لاحد في الملك
مثل الخبز فيجب الاجر لان التسليم فيها لا يعتبر هذا اذا باع من البايع او وهب منه
اما اذا باع من غيره لم يعتبر عندنا في المنقول وقال مالك لا يجوز في الطعام ويجوز
لان النبي عليه السلام صلى الله عليه وسلم لما روي عنه عليه السلام في بيع الطعام قبل القبض
وذلك دليل على ان الحكم فيها عدل بخلافه والا فليس لهذا التخصيص فائدة وحكما
عن النبي عليه السلام انه نهى عن بيع ما لم يقبض وقال عليه السلام لا تبايعن اسيد حين يغتسل اليه
قاضيا واميرا سراي اهل بيت الله وانهم عن ابيهم عن بيع ما لم يقبضوا وكل ما
فيما لا يقبل ثم خصيص النبي بالذكر عندنا لا بد وعلي ان الحكم فيها عدل بخلافه قال نفع
نظروا فيمن انفسهم وذلك لا يدل على حواز الظاهر في غير الاشهر الحرم كيف راوي
هذا الحديث بن عباس وقال بعد روايته كنت احسب كل شيء مثله ولا تبايعن احد من المسلمين
ايحل ما روينا على عمومهم وما رواه علي بن ابي حمزة والكلام في هذه المسألة يقتضي على
وهو ان عند مالك فيما سوي الطعام لا يبطل بهلاك المعقود عليه قبل القبض وعندنا
يبطل لقوات المستحق كاي الطعام ولو تم الغر في الملك المطلق للمنفرد
يجوز قلنا نعم قبل القبض ولو عجزه عن تسليم للمتعامل من البايع اياه بحقه
على ان هلاكه يوجب انفساخ البيع وسقوط الثمن ما روي ان النبي عليه السلام نهى عن بيع النار
حي تزهر وقال رايتان منع الله المنة من ليحل احكم مال اخيه فهذا يدل على
ان الهلاك في يده يسقط الثمن ولانه لو باع في البيع لا تخلوا اما ان يسقط الثمن او يحجب الثمن
على البايع ولا يجب اتيه لا يجوز لانها لو وجبت لوجب عليه تسليمها بعند البيع وما وجب

تسليمه بعقد البيع فهو بيع والقيمة لا يجوز ان تكون مبيعة في الذمة عنان ما
 اذا استهلك اجني حيث لم يلزمه قيمته بعقد البيع الا ترى انه تلزمه القيمة وان لم
 يوجد بيع اصلا وهنالك لم يوجد بيع لا تلزمه القيمة وهذا خلاف ما في الترتيب
 علي عين هلك في يده حيث يجب عليه قيمتها حكم العقد لان ما وجب تسليمه حكم العقد
 فهو هو والقيمة يجوز ان تكون مبرأة الذمة والاجارة فيه كالباع اما القيمة الصلبة
 قبل القبض لم يصح عند اي يوسف وقد عرفت كل تصرف في بيع الا بالقبض فذلك جائز
 اذا سلط علي قبضه فقبضه لان تمام هذا العقد لا يكون الا بالقبض والمانع زائل عند ذلك
 بخلاف البيع والاجارة لان ملزم بنفسه كسبه الدين من غير من عليه الدين حيث يجوز
 سلطه علي قبضه بخلاف البيع وابو يوسف يقول في البيع اسرع نفوذ من الاجارة دليل
 ان الشيوع يمنع تمام الهبة دون البيع والبيع يصح من لا يبيع منه الهبة ثم يبيع قبل
 القبض لا يجوز لانه تملك العين لم ملكها في حال قيام الغرض في ملكه فالعقد لا يملك
 استدعا المالك اخوي من البيع ثم البيع قبل القبض ليس محل التملك من غيره الا ترى
 ان خلا بقاء البيع فيه وان اجازة الباع فكان هذا كعين غير مملوكة اصلا كالطير
 ولا يجوز ذلك فيه لكتاب البيع والهبة فكذا هذا وذكر في المادون ان العبد المادون
 باع جاريه بسلام حتى وهبه للمشتري وقبله كانت اقاله والهبة كناية عن اقاله
 يقبل فالهبة باطله والبيع محاله ولو ان مشتري الجارية وهبها لغيره او من مولاة قبل
 القبض قبلها الموهوب له فان لم يكن علي العبد دين كانت اقاله لانه اذا لم يكن عليه دين
 فالهبة له ولمولاة سواء ان كان علي دين فان من العبد كانت اقاله وان وهب من المولي
 وهبها

وقبضها جاز ولا ينتقض البيع ويلخذ المادون الغلام لان المولي ممنوع ما يري
 العبد اذا كان عليه دين رجل استري عبدا علي انه بالخيار ونفا بضاعة
 نفاسحا وليس العبد بخضعة فلهما فولهبة الباع من المشتري جاز لان الهبة بعد اقاله
 لما جازت باعتبار ان اقاله فصح في خضعتها مع انها بيع جديد فيحق ان قال
 يجوز ههنا مع الودع بالخيار الذي هو فصح في حق الكل كان اولي فان مات العبد قبل
 ان تحدث قبضات علي حكم الهبة ويرجع علي الباع بالثمن لان قبض الشري ينوب عن قبض
 الهبة فيكون قد هلك بعد حصول القبض وكذا في الرد بخلاف الروية والشرط لانه
 حق الكل وكذا لو كان الخيار للباع لانه مضمون في يده بالقيمة وهذا القبض ينوب
 الشري فلان ينوب عن قبض الهبة كان اولي رجل استودع رجلا عبدا ثم رجع
 لان قبض الامانة ينوب عن قبض الامانة وكذا لو كانت عاربه او بضاعة وان ابق العبد
 يد المودع ثم وهبه منه جاز وان لم يجد قبضا لان العبد في يده لان لم ينزل عنه
 لقيام يده اهل الدار مقام يده لانه لم يخلفه يد اخري ولا يد للعبد علي نفسه الا ان
 يد المودع بواسطة قيام يد المستودع حتي لو وهبه من يده في حجره جاز من غير
 ينوب هذا القبض عن قبض الهبة ولو وهبه من البيت بعد ما ابق وقبل المستودع
 العبد في يده حكما لادراكنا وهذا القبض ينوب عن قبض الهبة ولو عصب رجل من
 وادي رقبته فولهبة المولي من المستودع وقبل لم يملك العبد حتي يقبض من
 لان الهبة لا تتم بدون القبض ولا قبض من المودع لروايل يده باعتراض يد اخري يملك
 بخلاف الاباق لان يد الغاصب قطع لانه يحفظ لنفسه بخلاف يد اهل الدار لانهم

وذكر في رهن الجور
 لو رهن المودع لا
 يصرفه فبما ولو
 ونفقه بغير فاسقا
 لان قبض المودع
 فقبض المودع هو
 الرهن المودع من
 لا يفسد بغير
 لان مضمون بغير

الغاصب
 من يده
 عليها
 يملك
 يحفظونه

لحدوث عيب فيه ولو قال المشتري لا اعطيك الخ وارجع عليك النقصان
هل ذلك له بذكره هنا وذكره في موضع اخر انه ليس له ذلك كما اذا قطع الثوب
حتى وجده عيبا او تعيبه ثم وجده عيبا قدما شراي اشتري من بزازي
خرا وتقا بضاع اسلام ثم وجد الخمر عيار رج بنقصانه وليس له رده ولا البايع
لما ذكرنا ان الرذيليكه وملك المسلم ممنوع عنه ولان في الخمر واخذ الثمن اعزها
والمسلم ما مورباها تنها فلا بد لو كان يرجع بالنقصان لاستناع الرده فبالشرع
كما ذكرنا فان لم يرجع حتى صار خلا رج بالنقصان والبايع اخذ الثمن لما قلنا في
الاولي ولو زاد المشتري البايع في الثمن بعد ما صارت حلاله في المسلمين جميعا صحت
لانه زاد في الثمن حال قيام المعفو حقيقة وحكا الا انه تغير وصفه لا اصله
تختلف سبب الملك حتى ينفذ الملك لا تترك لانه لو باعه بعد ما صار خلا رج
الزيادة ولو زاد قبل تخللها لا يجوز لانعدام محليه العقد الفسخ وقت الزيادة
فصار كالمهلك ولانه لو صحت الزيادة كانت زيادة في ثمن الخمر فاشبه بملكها بالثمن
ومن اشتري من ذي خمر او شرط لنفسه الخيار وقضاه اسم احد ما سقط حاره
لان خيار المشتري لا يمنع دخول المبيع في ملكه فصار ملكا له فلا بد بعد اسلامه
المبيع وعند اي حين يبطل المبيع لان خيار المشتري يمنع دخول المبيع في ملكه فلا بد
ما انكاه فلول يبطل المبيع تملكها عند سقوط الخيار بحكم العقد بعد اسلامه
ولو كان الخيار للبايع واسما او اسم البايع يبطل المبيع لان الخمر على ملك البايع وبالعقار
الي ملك المشتري ولا يجوز للمسلم نقل الخمر الى ملك احد ولو لم يسل البايع واسم المشتري

ادان الخيار للبايع فالبيع ثم من جهة المشتري بطلان ان لا يملك فسخه وانما يفتقده
على البايع والبايع ذي في جميعه نقل الملك فلو فسخ فينتقل لجازته فيصير المشتري
قبلا لاسلام حكما ولو لم يتقاضا حتى اسلم من له الخيار يبطل المبيع لان البيع لو كان تاما
وانقل بطلانه طرعا على العقد قبل القبض ما اوجب كونه فاذ كان فيه خيار اولى
وذكر في الكرخي وقال ابو يوسف فيمن اشترى عصيرا بشرط الخيار لنفسه ثم صار خمر
قبل مضي الثلث فقد رده وعليه الثمن لان هذا عيب حصل في المبيع في مدة الخيار فيسقط
حق الفسخ ولو كان الخيار للبايع روي بشرع عن اي يوسف ان البايع على خياره فان سكت
حتى مضى وقت الخيار جازا البيع قال بشر ثم قال بعد ذلك استقر البيع وعلى المشتري
مثل وجه قوله الاول ان الخيار اذا كان للبايع فحدث العيب لا يبطل خياره
ان تغير العصير لا يفسد البيع وانما يجري مجرى العيب كما لو اشترى المسلم
الخمر قبل القبض في خياره بحاله وجه الرواية الثانية ان المبيع على ملكه وانما
ينتقل الملك اليه بالخيار والمسلم ممنوع عن نقل الملك في الخمر ولو كان الخيار للبايع
وصار خمر في يد المشتري ولم يختصم حتى صار خلا فاختار البايع لزوم البيع
ورضي المشتري جاز ولزم والمشتري عنهم انه لا يحتاج الي رضي المشتري لان تغير
العصير الي الخمر لا يبطل العقد على الرواية الظاهرة فاذا صار خلا بعد الخمر
جاز نقل الملك في الرواية عن اي يوسف ولا يحتاج الي رضي المشتري لان
البيع حدث في المبيع في زمانه رجلا استري عبيد بالف وقبضه اجمعا الف وقبضه لآخر
فما به فراديه الذي قيمته خمسمائة حتى بلغت الف الف ثم زاد المشتري في الثمن ما به

فثبت الزيادة على قيمة العبد بنوع العقد ثلاثا لكان الزيادة تسمى
صحتها بناء على العقد الاول وقت العقد على ما ذكرنا فصار كالفصل
اذا انصرف المالك الى المالك حيث ينقسم الثمن عليها اثلاثا لكان
فان وجد الذي راد قيمته عيارا به بثك الثمن وثلاث الزيادة لان الزيادة ما
باصل العقد صار كانه اشتراكا بالفو حسمه وقيمة احد المالكين والآخر حسمه
بالآخر عيارا به بثلي الثمن وثلاث الزيادة ولو لم يرد في الثمن شيئا ولم يرد في العبد
حي مات احدهما ثم زاد المشتري في الثمن حسمه صحة الزيادة في المبيع
وتفسيره انه تنقسم الزيادة على فيه العبد بنوع العقد فان كانت الاثلاث ان كانت
الميت حسمه وفيه المبيع بطل من الزيادة ثلثها وصح ثلثها ولو كانت
الميت الف والمبيع حسمه بطل من الزيادة ثلثها وصح ثلثها ولو كانت
الزيادة انقسمت عليها كذا لو كانا يبيعان فزيد لم ينع اصلا فاذ كان احدهما
حي والآخر ميتا يعطي لكل واحد منهما حكم نفسه وكان ينبغي ان لا يصح الزيادة
لضمه الى الميت لانها استندت الى وقت العقد فصار كالوجه بينهما البيع والحي
هي في الثمن يعني البيع حتى اشترط لصحتها من محلي البيع ما يشترط لا يتبدل
نقول فساد البيع في المبيع عند ضمه الى الميت لاحد من المالكين لانه
محصنة من الثمن لو قسم عليه وعلى الميت ابتدا لان الميت ليس بداخل في العقد او
الشرط الفاسد لانه جعل في العقد الميت شرط وهذا ان المتبايعين لا يتبايعان
لما ذكرنا ان الزيادة لا تقتصر على الحال بل تستند الى وقت العقد ثم تنقسم

في المحل الذي لم يبعد دخول الميت تحت الاحباب فتكون في حاله البقاء لا تضر
كما لو جمع بين عبد ومدير او اشترى عبد بن ثم هلك احدهما قبل القبض والشرط الفاسد
ايضا باعتبار طريق التبيين ان كان يدخل من طريق الافتراض وكل مستند بغير وجه
فصار هذا منزها في كونه شرطا فاسدا في العقد فلا يثبت الفساد بالشك فان قيل
وجبان نصح الزيادة كلها بازا عند اي حيفه نصحيحا للتصرف ولو تزوج امرأتين ^{كما} واحدهما
لا تحل له كانت الاقل كلها بازا من محل نصحيحا للتصرف قبله من مشاخصنا من قال المذكور
في الكتاب قولهما ومنهم من قال هو قول الكل وهو الصحيح لان الزيادة تصرف صحيح بناء على
العقد لا ابتدا لان البيع لا ينعقد بلفظ الزيادة وما يجوز بناء على العقد لا ابتدا يصح في المبيع
بالمقصود من الثمن لا يبيع الثمن كالاقله والاجاز ما اذا وجدت بعدها لكان احد العبد
وهذا لان المحرمه ليست بداخل تحت الاحباب اصلا فحاز ان لا تزاح القابل منها بحكم
في الانقسام اما هنا المزاحمة مما تحقق في الانقسام لما ذكرنا ان الانقسام من حكم الزيادة
التبيين والاحباب كان متساويين فاستقانا الانقسام ثم خرج الميت منها بقسمة
ولو لم يمت احدهما ولكن المشتري اعق احداهما او دبر او كاتبه وبيع او وجد ما منع صحة الزيادة
عليما ذكرنا فهو كالموت لان محلي الزيادة لم يبق لانعدام محلي البيع وانعدم شرط صحة
الصرف ولو ابتاع قلب فضه وزنه عشرة وعشرة وثقاه بضاعته زاده في الثمن دراهم او سله اليه
عند اي حيفه وعندهما الزيادة باطله والعقد صحيح وكذا لو شرط بعد العقد لاحد ما جاز
فسد العقد عنده وعندهما الشرط باطل والعقد صحيح وكذا اذا شرط فيه شرطا فاسدا بعد العقد الافتراض
العقد عنده وفسد العقد وعندهما الشرط باطل ولو حط عنه ما وقبل وقبضه بعد ما افترا او قبل

فسد البيع عند اي حينه وعند اي يوسف الخط باطل ويرد الدرهم عليه
صحيح وعند هذا العقد صحيح والخط كالمبتداه فله ان يمتنع منه من يسل
لما ان الزايده والشرط تنبع في العقد ولا يجوز ان يكون التبع في مطلق المصل
ولانه اثبات الزايده والشرط ابطاله لان صحة العقد فاذا اثبتا
ذلك على سبيل الاتفاق باصل العقد بطل العقد وبطلانه تبطل الزايده والشرط
فيكون هذا استقلالاً لا يفتيد و**ابو حنيفة** يقول المعنى الذي لا جله التعلق
الصحيح والزايده باصل العقد وجودها وذلك للمعنى انما قصد تغيير وصف
العقد جعل الخاسر راجحاً واللامع ضيراً لان التصرف في هذا العقد انما
تري انما كان نسخاً وابقاه فيلزم ان يغير وصفه لان وصف الشيء قد يفسد
الاصل وهذا المعنى موجود هنا لانها غير وصف العقد من الخواص
واليها ذلك فاقع الاتفاق بعد العقد جعل المذكور في اصل العقد ولو ذكر
2 اصل العقد ثبت وان فسد به العقد فكذا اذا ذكر بعد الاتري اذا احتسار فيه
اذا ذهب بدل الصرف قبل القبض من صاحبه وقبل فسد العقد بالطريق الذي
قلنا فكذا اذا اراد في بدل الصرف ويحرق بين الخط والزايده فقال في الخط
بابقا العقد الاول مع تصحيح الخط مع اسكان جعل ذلك فيه مبتداه فصرنا اليه
ثوباً بعد فخط البايع الثمن عن المشتري قبل القبض وبعد حيث يصح بطريق المبتداه
ويجعل البيع صحيحاً بخلاف الزايده لانه لا وجه الي ذلك فصرنا الي الغايه الزايده
العقد الاول لكن هذا ليس صحيح لان خط جميع الثمن يتعد الحاقه باصل العقد لا يخرج

١ العقد عن كونه بيعاً ويصير هبه ولم يقصد المطلق ان ذلك باصل السبب ففعلنا هبه
وهنا لو ثبت خط البعض على سبيل الاتفاق لم يخرج به العقد من ان يكون صحيحاً
باشراه وانما فسد به العقد والثامن من جنس الجائز الا تزيان الوكيل لا يضمن
بالفساد والوكيل بالبيع اذا ذهب كان ضامناً بوضع الفرقان الخط لا يخرج البعض من العقد
اولاد حال الرخصه والانسان لا يصير معنوا بيع الثمن فعرنا انه فصل
جميع الثمن البراء المبتداه ففعلناه هبه لذلك وهو يصير معنوا بفساد الثمن عقد
الصرف كما يصير معنوا في عند بايع فيكون الخط لا دخال الرخصه فيه فلهذا
باصل العقد لانه يشترط قبول الآخر هنا بخلاف الخط في سائر البيوع لان صحه
هذا الخط افساد العقد ولا ينفرد احدهما بالافساد وثمة في تصحيح الخط اسقاط
ذلك الثمن من الثمن والاستقاط يعم المسقط ولو اشترى ثوباً فضه وثوباً بعشرين
ووزن القلب عشرة وثقابضاً ثم خط عنه درهمين منها كان نصف الخط في الثوب وانتقص
البيع في القلب عند اي حينه لانه ثبت الخط فيها لكونه نصراً على ذلك بقوله
عند درهمين منها ففسد العقد في القلب حيث قول باقل من وزنه لكن هذا فساد
فلم يفسد به الثوب بخلاف المقترون العقد بخلاف الاول لان الخط ثمة لما ثبت على
الاتفاق ظهر الفضل الحالي عن المقابل في الكل ولهذا انما ظهر الفضل الحالي عن المقابل
في القلب دون الثوب ولو كان المبيع سيفاً لايه وحليته درهمين فخط من ثمنه درهم آخر
ذلك وجعلت الخط على غير الفضل لا الخط يلحق باصل العقد ويخرج المحطوط مع القلب
عن كونه ثمناً فكان البيع كأنه ابتداء بتسعه وتسعين بخلاف الاول لان الثوب

شيئا مختلفا ن قد حط من ثمنها والسيف مع الخلية كشيء واحد وقد
الخط من ثمنه فلو جعلنا ذلك من حصه السيف خاصه لم يكن فيه شيء رافع
عليه المتصرف **وخلاف** ما اذا اشترى سيفا محلي عايه وحليته خنوق نقابا
ثم باعه **مراحمه** بريح عشرين او بريح ده يارده او بريح ثوب بعينه ^{او بوجه}
حيث لم يجر لان الخلية حصه من الرخ والخسران فيكون في مقابلتها ^{او بوجه} اكثر من ثمنها
او اقل وذلك ربه وبفساد العقد في الخلية يفسد في السيف لان ^{الرخ} جعل
في مقابله السيف دون الخلية تغييرا منصرفا على المتصرف رجل اشترى شاه ^{او بوجه}
ثم زاد في الثمن جاز ولو ماتت ثم زاد لم يجر والفرق ان الشاه بعد النزع قابله ^{او بوجه} سيدة
من كل وجه ومعنى من وجه وبها زانها قايمه ان قيل التي يتاح صورته ^{او بوجه} وعنه
التركيب الخاص وانه قايم واكثر معانيها بعد النزع قايمه ^{او بوجه} ولهذا في الاسم كان
حق المالك في الغصب اذا كانت قايمه صورته وتسميته من كل وجه ومعنى من ^{او بوجه} كان
جانب القيام راجحا واعتبار الراجح اذ في مكان المعنود على قايمه ^{او بوجه} الغصب
واما بعد الموت هلكت معني من وجه وان كانت قايمه اسما وصوره من كل ^{او بوجه} وجه
فتخرج جانب الهلاك ولانها بعد النزع محل للفسخ والبيع الا ترى انه لو ^{او بوجه} جرد
سما عيبا ورضي البايع باخذها كان له ذلك فيكون النزع كعيب ^{او بوجه} حذو وانه
فمنحه الزايله اما الموت خرج عن محليه البيع والفسخ فلا يقع ^{او بوجه} الزايله
رجل اشترى ثوبا وخاطه قيصا ثم زاد جاز وكذا لو اشترى حديد ^{او بوجه} حمله
لان الحديد الثوب قايم تسميته وصوره من كل وجه ومعنى من ^{او بوجه} كان

ان القيام راجحا وان انقطع خيار البايع في القبول بالرد بالعيب ^{او بوجه} وحق المعصوم
في الغصب لا يبيح الزيادة ^{او بوجه} ثم فقام المرنه ^{او بوجه} خلا للبيع وانه قايم وامتناع الرد بالعيب
لم يكن لتبديل الاسم والمحليه وانما كان لعدم تصور الرد لان الخياطه لم يرد عليها العقد
فلا يرد عليها الفسخ وتعذر رد الاصل بدون هذا الوصف ^{او بوجه} لا تزيان المبيع لو ولت
ثم زاد في الثمن جاز ولا يتكمن من ردها لكان الولد وانما ينقطع حق المالك في الغصب ^{او بوجه} لحدث
صنع متقومه ترجحا لحق الغاصب على حق المعصوم منه لانه نعدامه وهذا لان
الزيادة اسهل من حكم الفسخ الا ترى انه يجوز الزيادة بعد اهلاكه في احدي ^{او بوجه} الزوا
عن اي صنفه وبعد حدوث الزيادة ولا يجوز الفسخ بعده فتي امكن تصحيح ^{او بوجه} الزيادة
وهنا امكن له في الاسم والمعني في الثوب وكذا في الحديد الا ترى انه لو قال بعت منك ^{او بوجه} الثوب
الذي في هذا السفطا والحديد الذي في هذا الصندوق فاذا فيه ثوب بخيط او سيف ^{او بوجه} مضروب
جاز ولو اشترى خطه فخطها ثم زاد في الثمن لم يجر وكذا لو اشترى عزلا ففسخ ^{او بوجه} ثوبا ثم زاد
لان الخطه والغزل غير قايم اسما وصوره ومعنى من كل وجه فكان جالب الزوال راجحا ^{او بوجه} الا ترى
انه لو قال بعت منك الغزل الذي في هذا الجراب والخطه الذي في هذا الجولق فاذا فيه ^{او بوجه} دقيق
او ثوب لم يجر العقد ولان في الخياطه والسيف المبيع محل للفسخ لانه لو فسخ الخياطه ^{او بوجه} او كسر
كان له ان يرد بالعيب يرضي البايع بخلاف الغزل والخطه لانه لا يتصور عوده الى الحالة الاولى
رجل غصب عزلا ففسخه لم يكن لصاحب الغزل على الثوب سبيل لانه استهلكه من وجه واحد ^{او بوجه} في
صنع متقومه وانه كاف في انقطاع حق المالك وكذا لو غصب كتابا فعزله وفسخه او قطن ^{او بوجه} اوقطن
الثوب غير الغزل صورته ومعنى اما الصورة فظاهر ولقد تبدل الاسم ومن حيث المعني والحكم ^{او بوجه} كان

الفطن والغزل موزون وهو رويبه والثوب مندروع وليس برويبه
 النسيج لا يتصور اعادته الى المالك الاولي واذا ثبتت المغايرة فمن ^{كان}
 الثاني انعدام الاول لاستحالة كون الشيء الواحد شيئين ^{هنا} هذا حادث بعزل الغصب
 مملوكا له والاول صار مستهلكا بغير فضنه اما اذا غزل الفطن فالصحيح ^{انه ينقطع}
 حق المالك اشار اليه في كتاب الدعوي ومن احبنا من فرق فقال الفطن عزلا ^{حقوق}
 دقيقه يبدو ذلك لمن انعم النظر ويتحقق ذلك في الاربع والعشرين ^{بها} احداثا مجاوره
 وليس بتوكيب وباحداث المجاوره لم تتبدل العين ولهذا بقي موروثا بحريه ^{في} الموروث
 كما كان قبل خلاف النسيج ولو غصب شاه قد عجزا فلصاحبها اخذها ^{لان} استهلكها
 من وجه الحق فيحدث فيها صنعه متقومه فلا ينقطع حق المالك ^{لان} امتناع الزيادة
 لان امتناع الزيادة يعتمد الهلاك من كل وجه اما خفيه واما تقديره وانقطاع ^{حق} المالك
 يعتمد الاستهلاك مع احداث صنعه متقومه فعلى هذا اذا اشترى شاه وذبحها وشواها
 ثم زاد في ثيابها ينبغي ان يحرق كالثوب اذا خاط والحديد اذا حرقه سينا وان انقطع ^{حق} المالك
 في الغصب به هكذا ذكره الصمد الشهيد ولو قطع لحم الشاه اربا ربا ثم زاد قالوا ^{بها}
 لانه صار مستهلكا ولهذا زال اسم وعليه قياس ما تقدم من المسائل فيجب ان يحرق ^{لها}
 البع والفسخ لانه كالغيب والنقصان يجهده ذبح الشاه فيغير المالك ^{بها} نصيبه
 لانه استهلاك من وجه لانه فوت عليه بعض ما كان مقصودا من الشراء ^{وان} وليس
 اخذها من وجه سلوخر كانت اول تكفي وضنه النقصان وروي الحسن عن ابي حنبله ^{انه}
 لاضمان عليه لان الذبح والسلم في الشاه زياده ولهذا يبذل في مقابلة العرض ^{لكن}

من كرم ظاهر المروا به اصح لانه زياده من حيث التقريب الى الاستماع ^{بال} الم
 لانه نقصان بغيره سائر الاغراض من الحيوان ولا جرم تبطل الجوار ^{فكان}
 هذا والقطع في الثوب سواء قبض النقصان ان شاؤا واما الدابة اذا غصبها
 وقطع يديها او رجلها فلم ان يقبض الغاصب قيمتها بخلاف الموروث ^{الذي}
 المقصوب عبدا او جارية فنقطع يده او رجله حيث ياخذ مع الارش
 لان الايدي ينقطع طرفه من لم يصر مستهلكا بقاياه صالحا لعامة ما كان ^{مملوكا}
 له من قبل والذات يصير مستهلكا بقطع طرف منها حيث لم يتفجع بها ^{اما}
 هو المقصود كالحمل والركوب ولهذا كان المالك تركها واخذ قيمتها
 وكذا لو كانت بقرة او جزورا فهو كذبح الشاه وله علم ^{بالبيع} بالبيع والغصب
 في ضمان النية مما لا يجب فيه الملك اصل ابواب كل تصرف له مجزئ ^{وقوعه}
 بتوقف على اجارته وما لا فلا وكل تصرف صحيح الاذن من المالك ابتداء ^{الاجازة}
 منه انما لان الاجازة انما كالاذن ابتداء وقد ذكرنا هذا في الايمان ^{والتكاح}
 ثم العقد للوقوف اذا حققت الاجازة نفذ لمن توقف له ان توقف ^{وان} لغيره
 توقف للمباشرة فله كالمواري اذا باع العبد المهرز والمادون توقف ^{على} الاجازة
 المهرز والغرماء وعندنا لا جازة ينفذ للمولى والعبد اذا تزوج بغير ^{مولا} اذن
 توقف على اذنه المولى فلما جاز ينفذ للعبد والنصوي اذا باع توقف ^{على} الاجازة
 المالك ولو اجاز ينفذ للمالك اذا عرفنا هذا قال محمد رجل غصب عبدا واحدا
 من الغصب منه جارية فتبايعا العبد المجاريه وتقابضا فاجاز المولى ^{لحم}

لان الاجازة لم تلاق عقدا موقوفا لان كل واحد منهما باع ملكا المعصوم
رفقه ونصرفا فلونفد لعقده وماله الاثري نحلوا وكلاهما في هذا البيع
لم يجز قلنا اذا اجاز ولو كان العلام لواحد الجارية لآخر والمسلمة حالها اجاز
جانبا لهما ولو اذناهما ابتد اجاز لانه مفيد قلنا اذا اجاز في الاستماع ببيع الملك
في الغلام والجارية للخاصين فيكون الغلام لغاصب الجارية والجارية لغاصب
الغلام ويجب على كل واحد منهما قيمة ما غصب لان هذا عقد استعمل على الوفاق
لان في بيع المتمايز كل واحد منهما مبيع من وجه من وجه وهذا البيع
العقد بلاك احدهما قبل القبض ونصح الاقاله بعد هلاك احدهما ويتوقف
على الاجازة والشري لا يتوقف لاداءه فاذ اعطى العاقلة قد وجد لانه حر كلف
فكان الاصل وقع تصرفه له لا لغيره الا بعد التغير واذا انفق الشري على الغاصب
صار قاضيا مالزمه بالشري من مال غيره فيتوقف القضاء على اجازة المالك
اجازة عكس الاجازة في القضا لانه موقوف لاية الشري لانه نافذ فصار كل واحد
مستقرا مالزمه بالشري ويصير المالك الاجازة مفرضا فيض من كل واحد
للمالك ما اقرضه كالوكان المعصوم رابع واشتري ما جارية واجاز المالك
الا ان العبد والجارية ليسا من ذوات الامثال فيضنان القيمة فان قيل المالك
سعا من وجه شري من وجه كان كل واحد منهما من وجه متما من وجه فوجبت
ان العبد من الجارية ان كان شري الجارية يفتقر على الغاصب وتكون الجارية لمن
حيث ان العبد ممن كان يبيع العبد وتكون الجارية للمالك العبد وتكون الجارية

ان كان جعل الجارية للغاصب او لي من جعلها للمالك قيل له انما صار الشري
اولي بالعمل من البيع لاننا ميني علنا بالبيع يتعطل العمل بالشري من كل وجه
لانه نصيب الجارية للمعصوم منه ولا يحصل للغاصب شي منها وهي علنا
بالشري لا يتعطل العمل بالبيع اصلا في حقه لان الجارية نصيب للغاصب
بلمزمه ونصرفها والعلم بالبيع ان يورث العبد عن ملك المعصوم منه بعض
محصوله فكان فيما قلنا عملا لموجب الشري من كل وجه وعلا بالبيع هو
فكان علنا بالشري وفيما قال عمل بالبيع وترك العمل بالشري اصلا فكان
جهده الشري اولي ليكون علنا بالشري فان قيل العبد لو صار لغاصبه
من قبل مال كحي صار من جهه الغاصب للغاصب الثاني اما ان صار بالشري
بالاقرض لا وجه الي الا ~~الاول~~ لان الشري بالقيمة لا يجوز ولا وجه ~~الي الثاني~~
لان اقرض الحيوان لا يجوز قيل له شري العبد بقيمة او اقرض الحيوان انما لا
مقصودا اما يجوز حكما لغيره وهذا جاز حكما لغيره وهو نفاذ الشري على
الاثري انه لو تزوج امراه على عبد الغير واجاز المالك يجوز ويجب القيمة
ويصير العبد للزوج بالقيمة اما يحجه البيع او يحجه الاقرض حكما لصحة النكاح
وبتواتر الملك لهما في المهر وكمن تصرف صح ضمنا لغيره وان كان لا يصح
كقول الوكيل وكالمشروط له الخيار اذا نقض العقد بغير حصر صاحبه لم يجوز
عند اي حنيف ومحمد واحدي الروايتين عن اي يوسف ولو اعتق او باع انتقص البيع
ضمنا لنفاذ البيع فان قيل يمكن تصحيح العقدية المدة الاولى ايضا بهذا الطريق

وهو ان يصير مقرضا لكل واحد منها ما غصبه فيجوز البيع ووجه
كل واحد منها فيه ما غصب قبله انما جعل هكذا اذا كان الكلام في
وهذا الكلام في مخرجه صحيح ولهذا لو كان بالاذن يجوز لانه مفيد واذا
كان لما لك واحد كان الكلام في مخرجه فاسدا لانه قابل ملكه فلا يجب
لصاحب الاذن في الابتداء وبين الاجازة في الانتهاء ان المالكين لو اذناهما
بالمقايضة وفعل كان العبد لما للجارية والجارية لما للعبد وهناك واحد
لمشتريه والفرق ان العقد اذا صدر عن الاذن نفذ بنفسه ولم يتوقف فنفذ
الامر لا يوجد نفاذا عليه اما هذا العقد صدر من غير اذن فينفذ فيما وجد
ويتوقف فيما لم يجد وثمة لم يكن القول بالتوقف لينفذ على الامر لوجود الاذن
ولم يكن القول بالتوقف لينفذ على المباشرة لانه لو نفذ يكون موافقا لامر ولو توقف
كان مخالفا فنقد على الامر ضرورة رجل غصب ما به دينار وغصب اخر من المعصوم
الفرد ثم قبايع الغاصب بالدرهم بالدينارين وقبايعا واقترا فبلغ المعصوم ذلك
فاجاز جاز وكل واحد منها الغاصب الاخر ويرجع المعصوم منه على كل واحد منها
مثل ما غصب فرق بين هذا وبين المثل الاول ان ثمة البيع تعلق باعيانها فاذا
لواحد رقبته وتصرفا لم يفد والبيع في الدرهم والدينارين لم يتعلق باعيانها بل بالمال
دينارين النعم ولهذا لو هلك المثل الثاني لم يفسخ العقد واذا لم يتعلق العقد
ايديهما لم يكن واردا على عين مال واحد فلم يكن الكلام في مخرجه فاسدا فينفذ
قالوا وهذا هو الحق ان يخرج من البيع من يضيف الى الدرهم تعلق بعينها النفاذا

من يبيع شيئا وهو ناص على ان البيع لم يقع على الدرهم بعينها وعلى
الدينارين باعيانها وان سبهاها في البيع باعيانها لم ينظر ان كانت الاجازة بعد
نفذ وانقطع حق من المتقود ويصير كل واحد منها ما غصب لان الاجازة تنصرف
الى التذ فيصير كل واحد منها مستقرضا ما غصب فيقضي مثله ان اجاز قبل
فنفذ بعد الاجازة لا تعلق الاجازة لانه لا تنصرف الى العقد وانما تنصرف
ولم يوجد واذا لم تعلق الاجازة فلم يخصص منه ان يسترد ذلك ولم ينقطع حقه عن
العين لان الاجازة لم تؤثر في وجودها كعدمها فكان له الخيار ان شاء
ونفذ العقد بينهما لانه ملكا للمتقود وان شاء استرد قالوا استرد قبل التفرق لم
يجب بدله لانه لم يتعين فان نقد بدله في المجلس لم يبطل العقد وان افترا
النقد يبطل وان نقد بعد التفرق يبطل الصرف لا تقاض القبض لا استحقاق
وكذا لو هلك فضة قال في الكتاب والفلس كالدرهم والدينارين لا يملك
عنده جميعا الا عند اي حيف واي يوسف في مسلم وهي ما اذا باع فلما بعينه بغير
حيث لم يغير ثمنه في هذه الحالة عند ما جاز البيع اما بيع فلما بغير عينه بغير
اعيانها لم يجز لان الفلس الراحم امثال متساوية فطوعا لا اصطلاحا
سقوط قيمه الجوده بينهما فيكون حدهما فضلا طاعيا عن العوض مشروطا في
وهو الربوا بعينه وان باع فلما بعينه بغير اعيانها لم يجز ايضا لانه
وامسك الفلس المعين وطالب بفلس اخر او سلم اليه الفلس المعين ثم قبض منه بعينه
مع فلس اخر لا استحقاقه فلسين في ذاته فيكون الفلس الاخر فضلا طاعيا عن العوض

والمال باع فلسين باعيا فلان لو جاز لقبض المشتري
الفلسين ودفع الي البائع احدهما كان ما استوجب دفعه فيقبض
اما اذا باع فلسا بعينه بفلسين باعيا فلان جاز عندنا جوزه وان لم يجر
لا يجوز وهذا بناء على ان الفلوس لا تتعين بالتعيين ما دام في راحة عند
وعندما تتعين اذا قولت بحسبها حتى لو هلك احدهما قبل قبض العقد
وليس له ان يعطي غيرهما المحرر ان الفلوس المراجعة ثلث الاثمان لا تتعين بالتعيين
كالدرهم والدنانير الا ترى انه لو قولت بخلاف حسبها لا تتعين حتى لو اشترى
بفلوس معينة شيئا وهلك لا يبطل العقد ويجوز ان يستبدلها وهذا
لو اشترى ربا بفلوس معينة لم تتعين فكذا اذا قولت بحسبها لان ما تتعين
بالتعيين فالجنس وغير الجنس في سوا الكلي والمفروق وما لا يتعين بالتعيين
فالجنس وغير الجنس فيه سوا الدرهم والدنانير اقضي في الباب انما لا يتبين
لخصيصه دون التثنية وتبينها ما اصطلاح الناس الا ان الاول لا يوجب
وصف التثنية والثاني لا يبطل الا باصطلاح الكل كما لا يثبت الا باصطلاح الكل
بدليل انه بقيت العديده ولو بطل وصف التثنية لما بقيت العديده لانها
التثنية وبطل وصف التثنية مع بقا العديده لا يقع الاختراع عن
لانها مع جنس متفاضلا ولها ان الفلوس عديده والعديده لا يتعين
بالتعيين فيجوز بيع الواحد الاثر كالجوزه بالجوزتين وتحقيقه ان وصف
ليست بصفة لازمة ولا هي ثابتة باصل الخلقة بل بعارض اصطلاح الناس

ولا يخاف ان قصد تصحيح العقد ولا وجه لتصحيحه الا بان تتعين الفلوس
من ان تكون راجعة مثلية حتمها فيكون كانها عرضا عن ذلك الاصطلاح
وهذا الوصف ثبت في حقه باصطلاحه دون اصطلاح غيره لا ثبت دون
ولا ولاية لغيره عليه فيبطل ايضا باصطلاحه ولهذا تروج في بعض الاوقات
البعض وفي بعض المواضع دون البعض خلاف الذهب والفضة وخلاف ما اذا
قول بخلاف جنسه لانه لا حاجة الي ابطال وصف التثنية وبيان انما عديده
العديدي ما باع عددا باصطلاح الناس والفلوس كذلك في اصطلاحها
التثنية والعديده في الفلوس وهذه المنافع اعراضا عن اعتبار وصف التثنية فيها
ولم يعرض عن اعتبار وصف العديده وليس من ضرورة خروجها عن التثنية
خروجها عن وصف العديده كالجوز والبيضة هو عديدي وليس شيئا فكذلك اذا صار
لله الصفة باتفاقها لان تصحيح العقد فيه واذا ثبت الوصف فلو لم يتبين
العديديات فلم يظهر الفصل فلم يفسد العقد واما السلم في الفلوس عددا يجوز عندنا
صف التثنية وكذا عند محمد لانه اطلق ولم يذكر الخلاف لانها لما اقر ما على السلم وهو
بحال مع بقا وصف التثنية كان ذلك باطلا لها فتبطل بخلاف البيع لان اقرارها على
لا يكون باطلا لها لان بيع الاثمان جائز ومع بقا وصف التثنية لا يجوز بيع الواحد بالاضمين
وروي ابو الليث الخوارزمي عنه انه لا يجوز لانها ما دامت راجعة في اثنان فلم يجز فيهما
كالذهب والفضة وبعد التسليم قطع صفه موزونه فلم يجز السلم فيها عددا كذا ذكر
لما ذكرنا انها عرضا عن وصف التثنية ولم يعرض عن كونها عديده رجلا عصب جاز في ذلك

ما به دينار فاشترى غاصب الدناير الجارية من غاصبها بالدناير وقام
فلما جاز المالك البيع وقد ملك الدناير في يد الباي قبل الاجازة او
جاز البيع واجازته في الجارية اجازة للعقد فجاء الدناير اجازة للنقد ويرجع
غاصب الدناير مثلها ولا يرجع على غاصب الجارية بشي ما الجواز فلان الاجازة
لاقت عقدا موقفا لا يبيع لا يتعلق بعين الدناير بل مثلها غاصب الدناير
مشتريا الجارية لنفسه بدناير موصوفة في ذمته ثم نقد من ماله وهذا العقد
ولقد لو اذن له في هذا البيع بان قال له بيع جاري في هذه الدناير جاز لانه يكون
بيعها مثل المعصوب ومتى نفذ البيع نفذ القضا من الدناير اما لان كان البيع
موقفا على الاجازة فاذا نفذ البيع بالاجازة نفذ القضا لانه من حقوق
اولا في حق الجارية اجازة للعقد وفي حق الدناير اجازة للنقد فصار مقضا
له ما غصب منه فيرجع عليه مثله واما عدم الرجوع على غاصب الجارية وان غصب
وهلك الثمرة بده فلان الاجازة في الانتها كالاذن في الابتداء فظهر انه حين يبيع
فلم يضمن الجارية وقبض الثمن بحكم الوكالة فيكون حائما في يده فلا يضمن الهلاك
غصب جارية وباعها بالف وتقابضا فذلك الثمن في يده ثم اجاز المالك البيع
وكان هلاك الثمن من مال الامر لان اجازته البيع اجازة للقبض هذا اذا كانت
بعد نقد الدناير ولو لم ينقد مشتري الجارية الدناير التي غصبها حتى اجاز المالك
نقدها ملك في يد الباي والمالك المختار ان يراجع مثلها على المشتري المشتري
على الباي لان المشتري غاصب الباي غاصب الغاصب لانه قبض الدناير التي

عنه الغصب غير اذن المالك لان المالك باجازه البيع اذن له بقبض الثمن وما
بمن الدناير ليس من وانا يصير قضا عن الثمن باجازه المعصوب ولم يرجع فيها للعقد
الاجازة انما تلحق الموقوف وذلك بعد وجوده لا قبل وجوده ولان اجازة المالك المشتري
تعلق به ولا تعلق للعقد هذه الدناير لما ذكرنا ان البيع تعلق مثلها لا يضمن فان ضمن
على الباي وبطل عن الثمن وان ضمن الباي رجع مثلها على المشتري لان المختار تضمن المشتري
ملك الدناير من وقت الغصب فظهر انه حين نقده كانت الدناير ملكه فظهر ان ما قبضه من ذلك
وانه هلك بده وهو وكيل الباي والثمن في هلك في يد الوكيل كان الهلاك على الموكل وبطل الثمن
هنا ولا سبيل للبايع على المشتري لو صود الثمن اليه متى اختار تضمين الباي والدناير في الجارية
البايع لم يسلم له فكان للبايع ان يرجع بذلك على المشتري ومتى جرح واحد ابلغ له ولا يكون من الدناير
فيما حتى طعن عيسى بن ابا ن وقال ينبغي ان يكون لمولي الجارية اخذها من الباي لان ما قبض من
من المشتري اول مرة لم يكن ثمنا لا قبل تضمين مولي الجارية الباي ولا بعده فكان الثمن هذا الذي اخذه
المشتري ثانيا فكان لمولي اخذه منه ولان قبض الباي استقص وصار كانه لم يكن فاذا قبض ثانيا
فهذا ابتدا قبض فيكون ملك الجارية لاسلامه ما يقابل المشتري وهذا لانه لم يصر ملكا للمشتري
فلما قبض الباي قابضا الثمن فصار كانه لم يقبض فياخذ المالك الجواب ان ما قبض الباي اول مرة
بعد تضمين مولي الجارية لانه ان لم يكن ملكا للمشتري حين قبضه الباي قبل تضمين الباي فبضم الباي صار ملكا
للمشتري من وقت الغصب فان قبض الباي غاصب الغاصب لانه قابض لنفسه والغاصب الاول لا يملك
بتضمين غاصب الغاصب وان كان الاول ملكا بتضمين مودع الغاصب قبل له نعم لكن الباي هناك مودع الغاصب
والغاصب ملكا المضمون بتضمين مودعه فبين ان ملك المضمون وهو ما نقد اول الباي وعند الاجازة

تبيين ما يقصه البائع على المان لانه صار كالموكل من

في حقوق العقد فبين انه كان ثنائيا كالموكل في اختيار تصميته ابتداء وان كان
بغير حق والذراخه ثانيا حقه وهو من جنس جوارح البائع في اخذ حقه
سلم له وصار كمن وكل جلايه بيع جارتيه فباعها ثمانية دنانير ثم ان المشتري
من البائع مائة دينار ونقدتها للموكل فملكته في يده حيث تملك المان وادان
على المشتري كما جل القرض كانت الدنانير للموكل كذاها ولد له اعلم

باب من اختلف في المراهجه ورأس المال اصل الباي بالمتعاقدين اذا اختلفا

في صفه العقد والقول من شمله الظاهر لانه تسكن نوع من دليل الصدق فكان
اقرب الي الصدق فيكون اولي الان يقيم الاخر اليه او تقول من تسكن ظاهر ثابته
الاصل او ما عرف ثبوته كان القول قوله ومن ادعي خلاف ما عرف ثبوته فعليه

لان الاول يكرز واوله والقول قول المسكر والثاني يدعي فعليه اليه بالنص

اخر ان من باع شيئين مراحمه انقسم الزرع والتمر على قدر رأس المال في البيع الاول
اليقينه وقت البيع الثاني لان المراهجه بيع بالثمن الاول وزيادة ولهذا لا يشترط

التمر في البيع الثاني ويكتفي بقوله بعثك برح درهم او برح احد عشر فلولم يكن الثمن الاول

من ذوات الامثال لما جاز البيع من ليس في يده الثمر العجزة عن تسليمه ولو كان في

وباع برح درهم لزمه تسليمه ودرهم ولو باع برح درهم لزمه تسليمه ولو كان الثمن الاول

في العقد الاول وعشره ولا يكن معرفه عشره الا باليقينه وهو قوله ولو اشترى
ونقد الدنانير فعلى المشتري الثاني الدرهم وما شرط من الزرع ولو اشترى ثوبا بعشره

بفعل بعثك هذا الثوب برح درهم لزمه عشره ربوف ودرهم نقد البلد

لان بيع ثوب رأس المال فلا يتغير بنقد البلد وذكر الدرهم مطلقا في العقد فيصرف

البلد وان نسب الزرع اليه رأس المال بان قال بعثك برح درهم يارده او بعثه احد عشر

من جنس الثمن لانه جله حروا منه فكان على صفته فاذا كان الثمن الثاني يباع على الثمن الاول

فاذا اشترى ثوبا بعشره واخر بعشره ايضا وفيه احدا عشره وفيه الاخر

وباعها مراحمه على عشرين برح عشره قسم الثمن في الزرع عليها نصا كانه

قاد بعثك كل ثوب بما كان رأس ماله وما محصه من برح عشره وان اشترى بها صفته

واحدة قسم الثاني والزرع على قدر اليقينه لان الثمن الاول كذلك اذا عرفنا هذا قال

محمد رجل اشترى ثوبا بعشره قيمته عشره وودع اليه رجل ثوبا اشترى به

وقيمته عشرون وامره ان يسجده مع ثوبه فباعها برح عشره وقال للمشتري

قاما على عشرين وابيعهما برح عشره فاشترى ما على ذلك ثوبا بضاعه

المشتري ثوبا الامر عيبا واراد رده فان نضادا فانها قاما على عشرين

مفرقين رده ورجع عليه خمسة عشر لان الثمن الثاني في المراهجه انقسم على رأس المال فلا

باليقينه وان اختلفا فقال البائع ثمن كل واحد منهما عشره لان الامر اشترى ثوبه

وانا اشتريت ثوبي بعشره صفته واحدة وانقسم الثمن في البيع الثاني عليها

بارا كل ثوب خمسة عشر رأس المال وخمسه برح وقال المشتري بل الثوبان

اشتريتهما صفته واحدة بعشرين وانقسم الثمن في البيع الثاني على قدر قيمتهما

رأس مال الثوب الرفع ثلثة عشر وثلث ورأس مال الثوب الاخر ستة وثلثان

الظاهر ما ينعقد بالحجة وإذا انعدم الظاهر ثبت الحاجة إلى ما
ما يدعيه وهو أكثر اثباتا فكان قبولها أولى بخلاف الخارج مع
أما البينة لأن بينة الخارج لا ينعقد الظاهر الذي باعتبار جعل
قول ذي اليد وهي اليد لأنه امر حقيقي لا ينعقد بالبينة وإذا ثبت الدليل
تحتاج إلى إثباته بالبينة فلا تقبل بينة هذا إذا وجد ثبوت الأمر عيانا
فلو لم يجد ثبوت عيانا ولكن وجد ثبوت لما مورعيا وأختلفا على هذا الوجه
لم يكن لها بينة فالقول قول المشتري لما قلنا فإن حلفه بذلك لا ينعقد
خمس بغيرها للمشتري فيقال له إن شئت فصدقه وخذ وإن شئت فذع لأن الأقرار
في حق المفزله ولا يتصدق البائع بهذه الخمسة وإن أقام البينة قبلت بينة
ويقال للمشتري قد أقر لك بخمس فإن شئت فخذها وإن شئت فذع جعل القول
وجعل البينة بينه البائع ونص على هذا اللفظ في الأصل وقال القول قول المشتري
بينه البائع لأنها أكثر اثباتا طعن نصيب بن سلام البجلي وقال لا معنى لجعل القول
والبينة بينه البائع أما الأول فلأن القول إنما يجعل قول أحد المتنازعين
لها بينة إذا تحققت بينة الدعوي والآنكار كما في سلم أول الباب وهذا
الدعوي والآنكار لأن المشتري يريد هذا الثوب الذي قيمته عشرة ادعى على البائع
أقر له خمسة عشر فقد أقر له بأدعيه وزيادة فلم يتحقق الدعوي والآنكار
الثاني فلأن بينة البائع غير مقبولة لأنها لا تثبت حقا لنفسه قبل الشراء
وإنما تثبت في تاني الحال إذا وجد المشتري بالثوب الأجر عيانا حيث يرد

قبلت بينة البائع وتلك الحادثة لم تثبت بعد فلم تقبل البينة والجواب أن معنى
ما أقر به أن القول قول المشتري يعني لو كان موضوعا لتحقيق بينه الدعوي
لأنه يتكسب ما هو الأصل وهو علم زيادة الصفقة وزيادة التسمية
وفي قول محمد أن البينة بينه البائع معناه لو كان موضوعا للبينة فيه مساع
لأنما تثبت زيادة صفقة وزيادة تسمية والدليل على صحة هذا القول
أنه لم يغير الجواب بعدما أقام البينة بل بقي الجواب كما كان قبل إقامة
ولأن في قبول البينة قايده وهو الاحتراز عن غرامه ثوب الأقرار الثاني
حي لو رد ثوب الأمر بعد ذلك رد عليه خمسة عشر ولو لم تقبل بينة رد عليه
ورجع هو على الأمر خمسة عشر وغرم خمسة على ما ذكرنا في قول
بينة اثبات زيادة وفيه قايده قبلت لأن البينة كانت تقبل لتأييده بحجة
تقبل لتأييده موخره منتظره كالومات المديون مطلقا فقام رب الدين
على الوارث أو الوصي قبلت وقضي بها لأن الحاجة إلى إثبات الدين لا إلى إثبات
حي لو ظهر له حال تمكن من استيفائه ثم قوله رد المشتري هذا الثوب
إذا لم يكن لها بينة لأن المشتري ادعى على البائع عشرة وهو مقر له خمسة عشر
فقد تصادق على عشرة ويقال له إن البائع قد أقر لك بخمس لأن شئت فصدقه
وخذ فإن قيل كيف يأخذ المشتري إذا أقر بما قال البائع وقد ذكر البائع
بمقره الخمسة ومن أقر بخمسة بمال وكذبه المقر له ثم عاد إلى تصديقه لم يكن له
قوله هذا هكذا إذا لم يكن المقر مصرعا على إقراره أما إذا كان قوله أخذه وجعل كاشفا للأقرار

بعد التذليل والبيع هنا مصر على الاقرار وقوله لا يتصدق ولا يصدق
حكمها لفظه او يحكم انها ربح ما لم يضمن ولم يوجد ذلك هنا لانه ^{في حق} ^{الصدق}
يجب الايجال اليه التصديق فان كان المشتري هو الذي ادعا تعدد
وادعا البيع اتحادها وانه اسرها بعشرين على المسلم الاولي ^{عكس} واتقاعا على ان
قاله فاما على انه اسرها بعشرين فالقول قول الباي لما ذكرنا من العلم
في جانب المشتري في المسلم الاولي ان وجد بثوب الامر عيارده بثلاث الثمن
لان المشتري يدعي عليه خمسة عشر والبايع يقول بعثه فكان القول قول الباي
يكرر زياده خمسة وان اقاما البينة فينبه المشتري ان لا يثبت زياده ^{خمس}
وزياده خمسة وزياده تسعة وان وجد بثوب الامر عيارده على الباي واحد
وقيل للمشتري قد اقر لك بثلاثي الثمن فيك خمسة فان ثبت صدقه وخذ وان ثبت
نزع كما قلنا في المسلم الاولي فان اقاما البينة فلك الجواب فيقال للمشتري قد اقر لك
الثمن وذلك عترونا لما ذكرنا ولم يذكر في هذا الفصل ان البينة بينه الباي لا يثبت
زياده خمسة في من الردود لانه لا يثبت حقا لنفسه ليقين انه اراد ما ذكر
في الفصل الاول ان البينة بينه الباي ما ذكرنا من ذكرنا من التاويل بان الاحتقاق
في البيع الذي يرجع بالثمن والذي لا يرجع اصل الباب ان البيع متى استحق
على المشتري بالبينة لا من جهة بان وقع الاحتقاق على ملك الباي رجح
المشتري بالثمن على الباي لان الملك لم يسلم له من جهة الباي فلم يسلم الثمن للبايع
ومتى وقع على ملك المشتري مقصورا لا يرجع لانه لم يبين انه لم يسلم له

من قبل الباي وانما يعرف ذلك بان اعترض في العين بعد الشراء يعني وجب
ايضا الملك في المعصوب اذا وجد من الغاصب واستحق باسمه الحادث فعلم
ان الاحتقاق مقصور على هذا العارض ولا يتعدى الى ملك الباي لان عدم
هذا الاسم في ملكه ولهذا لو استحق على لا يبرأ عن الضمان لان عدم الاستحقاق
فيما عصب فلم يسلم له الملك له من جهة المعصوب منه وان لم يقترض معنى
ابطال الملك في الغصب يرجع الباي لعدم سلامه المبيع له وفي الغصب ^{يسترد}
من المعصوب منه ما ادي من الضمان او يسقط الضمان عنه ان لم يود لانه لم يملك
من جهته فلم يسلم له ضمانه وحرر احران الشهادة مطلق الملك شانه له بالملك
الاصل ما امكن فان لم يكن جعلت ملك حادث من جهة المدعي عليه لان مطلق
ينصرف الى الكامل ايا ما امكن والملك الكامل ما يكون مملوكا له من الاصل لا يكون
مملوكا له في الحال وفيما مضى فاما الملك بسبب حادث من جهة غيره اذا ثبت ان العين
له في الحال كانت مملوكه لغيره فيما مضى وكان كالماضي تقابله الاول والمطلق ينصرف
الى الكامل ايا ما امكن واذا لم يكن جعل شهادته بالملك الحادث من جهة المدعي عليه
لانه احتمل هذا الحمل عليه كي لا يقطع العمل بالشهادة لانه لو لم يجعل شهادته
من الاصل عند الامكان احتج الى اثبات الزوال من ملك الاصل وانه حادث
البثوث له وانه حادث والاصل عدمه اذا عرفنا هذا قال محمد رجل اشترى ثوبا
بعثه درهم وتقاضا فقطعه قبيحا وخطب استحق من يدعي بان ادعى مدعي ان
القبض فيه واقام البينة وقضى له لم يرجع على الباي بالثمن لان المبيع استحق من يدعي

بأمر حادث من جهة لان الشهادة بالملك المطلق لا تكون شهادة
 الاصل اذا امكن وهذا يمكن لانه لو كان كذلك لا يمكن المدعي من ان يقطع
 والحياد ما تقطع ملكه عن العير فتكون هذه شهادة بالملك بسبب وجوه
 المدعى عليه او حادث بعد الشراء فلم يمنع سلامة البيع له فلا يرجع بالتقاضي ^{اشترى}
 حظه فحظها واستحق دقيقتها لان الطعن بسبب لقطع ملك المشتري لو كان ثابتا قبل
 ان الاستحقاق سبب حادث بعد الطعن وكذا لو عصب من رجل ثوبا وقطعه ^{فيها}
 وخاط فاستحق القيص رجح المصوب منه بقيمة الثوب على الغاصب لان هذا اذا
 ملك حادث من جهة المدعى عليه فلم يظهر ان الغاصب لم يصب ملكه وقد عجز عن الرد ^{عصب}
 حظه فحظها فاستحق دقيقتها رجح المصوب منه عليه مثل الحظ لان الاستحقاق ^{سبب}
 حادث بعد الطعن اذ لو كان سبب قبل لبطالة هذا العارض ولو اشترى ساه قدحها
 وشواها ثم استحق الثوب لم يرجح المشتري على البايع بالثمن لان الشيء يقطع ^{الملك}
 كالطعن ولو كان هذا في الغصب لم يسطر حق المالك عن الضامن لما قلنا وهذا بناء على
 ان الغاصب اذا طعن الحظ انقطع حق المالك والدقيق للغاصب وعليه مثلها المالك ^{شوي}
 هذا عن يوسف روايتان احدى ان حق المصوب منه لا ينقطع عن الدقيق لا على ^{معنى}
 انه يمكن من اخذه ولكنه يباع ويشترى له بثمنه حظه مثل حظه وان مات الغاصب ^{فالمقصود}
 احق به من بايعه الا انه اراد ملكه ويذهب بسبب له بوضعه ولو زال ملكه ^{بغير رضى}
 كالباع لم يقطع حظه اذ ازيلت يده بغير رضاه بان قبض المشتري للبيع ^{البائع}
 فمساوي والرواية الاخرى بان ملكه لا يزول بل بالخيار ان ترك الدقيق وصته حظه مثل

وان تاخذ الدقيق ولم يضمنه شيئا قال استحسن ذلك واختلف فيه ابا حنيفة
 لا يقطع ان ياتي بفلس اي كحظه لانه في طعن من قبل الدقيق لا يضمن
 الصغير فلا يتوصل صاحب الحظ اليه وهذا قول الشافعي ايضا الا ان الغاصب ^{يأخذ}
 الدقيق ويضمنه النقصان ان كان لان من اصله يضمن النقصان مع اخذ العين ^{في الاموال}
 الربوي وعندي يوسف لا يجوز ذلك كذا هنا وعلى هذا الخلاف اذا بد الحظ
 حتى صارت زرعها في الخارج للغاصب وعنده المالك وعلى هذا اذا عصب ^{بضم}
 وحضنها تحت الدجاجة حتى صارت فرخا وكذا اذا عصب ثوبا وخاطه قيصا
 او شاه او لحافا شواه وجه قوله ان الدقيق عين متفرع من اصل مملوك له
 فيكون له كقبل الطعن وكذا اذا هبت الريح فالقمة في الطاحونة وصار دقيقتا
 وهذا لان عمل الطحن في تفريق الاجزالية احداث مالم يكن وتفريق الاجزالية لا يبدل
 العين كقطع الثوب فيخرج الشاه وسطحها والتاريخ في الشاه وان كان متفرعا
 فهو متفرع من عين مملوك له فيكون له لان ملكا لاصل عليه ملك الفرع كالولد
 والتم والدقيق من جنس الحظ ولهذا يجري الرسوب بينهما ولا يجري الا باعتبار ^{المجانسة}
 لان الملك حكم حادث فلا بد له من سبب حادث والحادث هنا العصب ^{والطعن}
 واحد منها لا يصلح سببا لان الغصب عدوان والمالك نعم فلم ينل بالعدوان
 للمدعى عليه والمطلوب شرعا والعدوان ممنوع عنه والممنوع لا يصلح ^{سببا}
 لحكم مطلوب لان بينهما مناقضة واستدل محمد فاملا الكيسا بما وجد في ^{عليه السلام}
 اي حنيفة بالحديث الذي رواه ابو حنيفة عن علي بن كليب الحنفي عن ابي بردة

كان ضيافة رجل لا صار فقدم اليه شاه مصليه صاحب اسمه
 يلو كما ولا يسيغها فقال عليه السلام انها خير لي مما دعت خير حتى قال لا
 اخي فلو كانت اعز منها لم ينفس علي ما وسار ضيه ما هو خير منها اذا رجع فقال
 اطعموها الاساري قال محمد بن الحسين فامر بالتصدق بها بيان منه ان الغائب
 ملكها لان ملك الغير حفظ عليه عينه ان امكن وقتنه بعد البيع اذا تعدر حفظ
 ولما امر النبي عليه السلام بالتصدق بما دل انه ملكها والتقي فيه ان الدقيق غير الخطه وهو
 الخطه فلا يلزمه الدقيق **كل** الخطه لم يلزمه عدد دقيق وبيان للمغايرة انهما غير ان
 اسما وهييه وحكما ومقصودا وكذا يتعدى رد الدقيق اليه لصفه الخطه وتحتية
 من المخلوقات تعرف بصورها ومعانيها فتبدل الهييه والاسم دليل على المغايرة
 وتبدل الحكم والمقصود **دليل** على المغايرة معني والتغير الذي في وسع العباد ليس الا هذا
 وبيان للمغايرة لو اسلم في خطه ليس له ان ياخذ فيقا ولا يجوز بيع احدهما بالآخر
 وبيان للمغايرة في المقصود ان المقصود من الخطه اتخاذ المهرية والزراعه
 والتغلب ليس بمقصود لان المقصود من العين ما يتاي منها حال قيامها والتغلب
 من الدقيق والدقيق يتخذ من الخطه وادانته المغايرة في ضرورة ثبوت الثاني
 الاول لا يخالف ان يكون الشيء الواحد شيئين واذا انعدم الاول بفعلة صار صامنا بالملك
 فيكون الدقيق حادثا من ملكه فيكون ملكا له ويجعل حادثا بفعلة وفعلة سبب
 لان الكسبه لثبوت الملك في المكسور لكن في الدقيق والخطه شبهه المجانسه من حيث
 وهو ان عمل الطن صورته تغري في الاجر افامكن ان نجعل الخطه دقيقا وباب الدقيق

١٢٢

الاحتياط فليقل سببه المجانسه من هذا الوجه بحكم الربو اعلا في
 القطع في الثوب والذبح في الشاه لان القطع والذبح لا يزيل اسم العين ولهذا
 لو حلف بجعل من هذا قبا وسرا ولا يجعله قائم جعله سرا ولا يحل تحت يمين
 ثوبا عرفا وهناك شاه مدسوحه وشاحيه فثبتت مملوكه لصاحبها مع السلب والتأريب
 بعد ذلك لم يفت ما هو المقصود بالذبح بل يحقق ذلك فلم يكن دليل بتدلي العين
 فلهذا كان لصاحبها اخذها فلا نسلم انه تفرع عن اصل مملوكه بل فرقت
 فتكون ملكا للمفرع والمولود لها كسبه بخلاف ما اذا جيب الرجحانه لم يوجد
 الفعل والكسبه او تقول ان الدقيق غير الخطه فقضية ان يقطع حقه الا انه
 لم يوجد فعل صالح يضاف اليه لعدم فعل اختاري والدقيق اجزا خطه
 مملوكه له فكان هو او لي به من ساير الناس وقوله الغصب عدوان قلنا
 من كل وجه لا نسلم ولين كان فلم لا يصلح سببا للملك ولا نجعل الضمان سببا
 تخفيفا للمعادله او لكيلا يجتمع البطل والمبطل في ملك واحد الامر بان لا
 بقوس الغير سبب للملك والاحتشاش بالام مقصوبه سبب للملك وان كان عدوانا
 والمعني فيه ان المصلح لا يصلح ان يكون ممنوعا عنها اذا كان السبب متحلا
 اذا كانت الاسباب متعدده جاز ان يكون المحذور سببا للملك الا ان
 اذا كانت متعدده اذا حصلها بسبب مشروع حصلت الاحكام على وجه طلبت
 منها فيكون موافقا للطريق والحكم واذا حصلها بطريق محذور حصل الحكم
 في الطريق موافقا للحكم كراهه الاصطبار والاضطراب بقول العبد والصوره الاخره

والطلاق بحالة الحيض والظهور الذي جامعها فيه فانه يخرج من محرم
ويقع الطلاق فكان مخالفا في الطريق موافقا في الحكم كذا هذا ^{راشدي}
شاه ودعها وسلمها وادعي رجل ان الشاه وقضي له رجوع ^{عليه} على الداع
بالثمن وكذا لو اقام البينة ان الجلد والراس والاطراف والعمى ملكه وانزعها
رجع على البايح بالثمن لانه استحق المبيع من ثمنه من حيث هو اما الاحتقاق
فلان المبيع الشاه وهي قائمه بعد النزع والسخ لما امر ان طالب النيام ^{راج}
ولهذا لو زاد في الثمن صحيح ولا ينقطع حق المالك في الغصب واما لاسبب من جهة
فلا انها استحققت من الاصل لانه لم يحدث فيها ما ينقطع حقه عنها ولو غصبها
ودعها فاقام رجل البينة على ما وصفنا لم يكن المصوب منه الرجوع على
الغاصب لانه امكن ان يحل هذا قضا بالملك من قبيل انهم يغصب ملكه وكذا
لو اشترى ثوبا وقطعه ولم يخطه واستحقه رجل مخطوعا لانه استحق المبيع
من يده بالبينة لاسبب حادث من جهة المشتري لما ذكرنا في الشاه بعد النزع ^{الملك}
وكذا لو غصب ثوبا ولم يخطه فاستحق من يده بري عن الضمان ولو اشترى ثوبا فحواه
ثم استحق مثواه لم يرجع بالثمن لانه استحق من يده بسبب حادث من جهة ^{القضا}
بالمالك من الاصل هنا غير ممكن لانه احدث فيه ما ينقطع حقه وهو الضمان ^{المشترى}
هذا اذا اقام البينة ان المبيع له وان هذا الثوب له فاما اذا اقام ان المبيع كان له
يشترى والثوب كان له قبل ان يخطه او كانت الخطه له قبل ان يخطه ^{المشتري}
التيه او المثل رجوع المشتري على البايح بالثمن لان القضا بالملك هنا قضا

نه ممكن لانه لا يخط العير منه وانما يخط بدله فقد استحق بدله المبيع
بامر حادث واستحقاق البدل كاستحقاق الاصل وكذا لو كان غصبها ^{منه}
هذه الوجه واستحق بالبينة على هذا الوجه وضمنه لم يضمن الغصب ^{المقصود}
شبه لانه استحقه من الاصل فبين انه لم يغصب ماله ولان الضمان انما
يجب للمصوب منه لملكه عليه وهو ملك على المشتري اذا الضمان اليه
رجل اشترى شاه ودعها فاستحق رجل المبيع واستحق آخر الجلد ^{وغيرها}
الراس واخر الاطراف لم يرجع المشتري على البايح بالثمن فرق بين هذا
كان المدي لهذه الاشياء واحد والفرق ان المدي متى كان واحدا امكن القضا
بالمالك من الاصل لان الواحد يجوز ان يستحق هذه الاشياء من الشاه وهي حبه
وكذا لو اشترى ثوبا فخطه فاقام رجل البينة على ان البدل
له واخران الدخريين له واخران الكمين له وقضي لهم لم يرجع المشتري ^{على البايح}
بشيء ولو كان المدي واحدا رجوع والفرق ما ذكرنا انه لا يجوز ان يستحق ^{هذه}
الاشياء من الثوب قبل القطع لانه لا يجوز ان يكون طرفا من الثوب لواحد يعينه
وطرفا اخر منه لآخر فكان الاحتقاق بعد القطع استشهد محمد لهذا
تسلسل ذكرها بعد هذا الامر بان رجلا لو اشترى شاه ودعها وسلمها فاقام ^{رجل}
البينة ان الراس له واخران اللحم له واخران الجلد له واقام ذو اليد ان الشاه
له ودعها وسلمها فبينه دي البدولي ولو اقام رجل البينة ان اللحم والراس ^{الجلد}
له واقام ذو اليد ان الشاه له ودعها وسلمها فبينه بينه المدي متى كان

واحد كان مديبا مطلقا لان الواحد يجوز ان يسمي مطلقا
من الشاه وفي حقه فكان هذا خارجا من اجماع ذي البدين مطلقا
وقد اقاما البيئه فكانت بينه الخارج اوي اما اذا كان لدعي متعدي كان
كل واحد منهم مثبتا الملك في الدعابه بعد الذبح وذو البدين ثبت ملكا
مطلقا والشاه حبه فصار كأنهم ارجوا جميعا وتاريخ ذي البدين سبق
فكانت بيئته اوي وكذا في الثوب وذكر في المبسوط في الدعوي شاه مستوفى
في يد رجل وجلدها ورأسها وسقطها في يد اخر اقام ذو البدين ان
الشاه وجلده والرأس والسقطه واقام الاخر البيئه ان ذلك له قضي كل
واحد منهما بما في يده صاحبه لان كل واحد منهما اثبت الملك المطلق فيما في يده
وبينه الخارج في ذلك تفرع ولو اقام كل واحد منهما البيئه ان الشاه له يحت
عنده في ملكه فذبحها وسحقها وان رأسها وجلده وسقطها له قضي لا غيرها
لانما ثبت بيئته الشاه فيها فاستحق القضاء بوليها الملك فيها وجلدها
وارأسها وسقطها يتبعها فلهذا قضينا بالملك له ولو عصب طبعه فاضت
عنده فالبيضاء للمالك كالأول لتولدها من ملكه ولو باضت بيضتين فخصت
أحدهما بنفسها فخرج منها فرخ وحضنها الغاصب علي الاخرى فخرج منها فرخ
فالفرخ الأول للمالك مع الدجاجة والثاني للغاصب لان ما حصل بفعله
وما حصل بفعل الدجاجة من غير صنع الغاصب للمالك الاصل نحو ما ذكرناه في
غاصب الحظمة اذا زرعا كان الزرع له ولو هببت الزرع فالميتا في الأرض

من كان مملوكا للمالك من فكان مملوكا للمالك بفعله
ولان ما حضنها الغاصب صار مملوكا له بالضان حيث صار مستملا
فيكون ضامنا لملكه وصار مملوكا له بالضان لان الفرخ تولد من ملكه فاما ما حضرت
عليه الدجاجة بنفسها من غير صنع الغاصب لم يكن مضونا عليه فلا يملكه ففي
ذلك الفرخ مملوكا للمالك الاصل ولعله اعلم باب من نقض البيع الذي يكون من الرعي
بعد الموت وعلى الميت دين ما يكون من الميت في مرضه اصل الباب ان المريض حق البايع
في مرض الموت او وصيه لا يملك ايتار بعض الغرما علي البعض لما فيه من لا يصح
لان حق الكل نعلق بحاله باول مرضه علي السوال عدم الاولويه الا ان فعل المريض
اصلا لان تصرفه صادق ومجلا مشغولا حق الغير ويصير ضامنا وفعله
يصح في الحال عدم علمنا بالتشغل وقت التصرف فيصح لقيام المطلق وهو الملك
ثم اذا مات ظهر ان تصرفه صادق فحقهم فينقض ان كان قابلا للمنفعة وقد ذكرناه
في الاقرار وملاك البيع لان فيه ابطال حق الغرما عن الصورة دون المعنى
غير متعلق بالصورة لان حقهم في استيفاد يومهم وذلك كما حصل بالمعنى وحيث احس
ان الرد بالعيب بعد القبض بغير قضا والا قاله فسخ فيحقها بيع جديد حق
علي ما ذكرناه والرد بقضا فسخ في حق الكل لان ولايته عامه فيظهر في حق الكل ولاه
لا يملك البيع بخلاف المتعاقدين اذا عرفنا هذا قال محمد رجل اشترى عبدا بالف
ولم يقيد الثمن ولا مال له سوي العبد عليه الف في سوي الثمن واوصى الى رجل ثم مات فان
كان قبض العبد بغير اخذ البايع فالبائع احق بالعبد من سائر الغرما ولم كان له

ولا يه الا ستراديه لقال فكن جردونه وهذا لان البايع من جنس
التم وهو حق متأكد لا يتكسر المشتري من ابطاله ولهذا يسري الي الاول
لان حق البايع كان في ملكه الرقبه واليد وبالباع اسقط ملكه عن الرقبه في حقه
في اليد وهو كالمهرهون اذا اخذه الراهن بغير اذن المرتهن حيث اخذ
ولو مات والعين في يد الراهن يسترد ويكون هو احق به وبثمنه من سائر العرا
وان قبضه باذنه لم احق به وبباع ويقسم ثمنه بين العرا والبايع ^{منها} وهذا
عندنا وقال الشافعي اذا افلس المشتري فللبايع فسخ البيع وهو احق بالمبيع ^{ان كان}
سلمه فسخ العقد واعاده الي ملكه حديث اي هريره رضي الله عن النبي عليه السلام قال
افلس بالتم فوجد حله مناعه عنده بعينه فهو احق به والمعني فيه ان البيع ^{عند}
مطلقة يقتضي التسويه بين المعاقدين ثم لو تعذر حل المشتري فبالمبيع بالابق
حق الفسخ فلما اذا تعذر حل البايع قبض الثمن بالافلاس وكان للمايبع في الاقب
حكما فكذا الدين في ذمه المفلس كالناوي حكاه لاسناد طريق الوصول اليه ولا فرق ^{في حق الدين}
والتم الامر حيث ان الثمن دين والمبيع ^{عنه} وكان تعذر قبض العين يثبت الفسخ فلما تعذر
الاثر بان المسلم فيه دين واذا تعذر قبضه بانقطاعه ثبت لزوم السلم الفسخ فلما ثبت
سوي ان الثمن معقود به والمسلم فيه معقود عليه لكن حق الفسخ يثبت بتعذر المعقود به
بتعذر المعقود عليه الاثر بان المكاتب اذا عجز عن اداء بدل الكتابه تمكن المولى من فسخ ^{الكتاب}
وبدله كتابه معقود به كالتم والدليل عليه ان هلاك الثمن قبل القبض يوجب الفسخ بهلاك
لان من اشترى شيئا بفلس وانجه فاذا اكسدت فقد هلك الثمن وانفق العقد

ويستعص بعد بلاكه اذا تعذر قبضه به ^{التم} كالمبيع
و لو تعذر وان كان دوعسره فنظره الي مبسر وجن افلس المشتري
استحق النظره شرعا ولو اطل البايع لم يكن ان يفسخ العقد قبل مضي
الاجل فاذا صار منظر من حله الشرع لم يتمكن البايع من الفسخ واما الخد
فقد ذكره الجصاص باسناد ان النبي عليه السلام قال ايما رجل افلس فوجد حله
عند مناعه فهو ماله بين عرمايه او قال فهو اسوه عرمايه وتأويل الروايه
الاخرى ان المشتري كان قبضه بغير اذن البايع او مع شرط الخيار للبايع ^{يقول}
ولمعي فيه انه لم يتغير حل البايع شرط عقده فلا يتمكن من الفسخ كما لو كان
للمشتري ملبا وبيا نه ان موجب العقد ملك الثمن لان الثمن يجب بالعقد وملكه
وانما يملك بالعقد دين في الذمه وبقا الدين بمقتضى الذمه بعد الانلاس
علي ما كانت قبله خلاصا لوجوب الدين فيها فاما حق الاستيفاء ثابت ^{للبايع}
بسبب ملكه لاحكم العقد الا ترى انه يجوز اسقاطه بالاستبدال كالمبيع ^{عنه}
كان او دينا عرفنا ان حق قبض الثمن له حكم الملك لان يكون موجبا العقد فتعذره
لا يتغير شرط العقد والدليل عليه ان قدر المشتري على تسليم الثمن عند العقد ^{ليس شرط}
لجواز العقد ولو كان تسليمه مستحق بالعقد لكانت القدرة على تسليمه شرط لجواز
كالمبيع لانه اذا كان عينا لا يجوز العقد الا ان يكون مقدورا للتسليم وان كان دينا
كالمسلم لم يجز الا على وجه ثبتت القدرة على تسليمه للعاقلة وهو الاجل والمجاز
للمشتري الشري في الدسم حالا وان تكن في ملكه عرفنا ان وجوب تسليم الثمن ليس ^{بحكم}

العقد وهذا سر مستد في الملة ابتداء لان العجز عن تسليم
لا يكون اقوى العجز عن تسليم اذا اقترن بالعقد والمفسر اذا
والبايع يعلم انه مفسر صحيح العقد ولزم فاذا لم يرتفع اللزوم بالانكاس
الطاري كان اولى بخلاف البيع لان ابتداء العقد منه مع العجز عن تسليم
لاباق العبد لا يجوز وان رضي به المشتري فكذا اذا طرأ العجز ثبوت المشتري
حق الفسخ فان قيل كيف يستقيم هذا عندكم اول السليمين على المشتري فلو لم
يكن تسليم الثمن مستحقا بالعقد لم يتأخر حقه في قبض المبيع الى ان يؤدي
قلنا وجوب اول التسليمين على التحقيق معنى التسوية بينهما لان ذلك موجب
على ما عرفنا من عقد التملك يقتضي التسوية بين المتعاقدين في الملك وقد حصل
الملك لكل واحد منهما بالعقد لان الملك في العين اكمل منه في الدين فعلى المشتري
اولا ليتقوى به ملكه البايع فكان ذلك من حكم الملك دون موجبات العقد
ولكن سلمنا انه من حكم العقد دون اقتضا التسوية لكن هذا المعنى قد تقدم
البايع للمبيع طوعا قسرا كما لو انعدم بالتجديد في الثمن فلم يبق له بعد ذلك
حق الفسخ وان تعذر عليه استيفاء الثمن وهذا بخلاف الفلوس اذا كانت
العقد منه تغيير لان موجب العقد فلوس هي ثمن ويجوز انكاسه في ذمته
منه الصفه اما بعد الانكاس في ذمته باق لميلوكا للبايع حسب ما ملك
بالعقد بخلاف الكتابه لانه بعجزه تغير موجب العقد لان موجب العقد
المولى البذل عند طول الاجل ولا يملكه الا بالقبض لان الملك يثبت

لامه لا يستوجب على عبده ديناً ولهذا لو قل له اسلم هذا الكتابه لم يجر
ولهذا بالانكاس نفسه واذا لم يكن ذلك بنا حقيقة قلنا الملك لم يملك
يثبت بالقبض فاذا عجز عن الاداء فقد تغير ما هو شرط العقد وجبه
فلما تمكن من فسخه اما هنا بالانكاس لم يتغير ملكه الجايح عن الثمن وانه
ملوكه دينية ذمه المشتري ولا نسلم ان الدين في ذمه المفسر تادي لان
اذا كان مقرا بالدين فهو قائم حقيقه وحكما منسكاً كان او ملياً ولهذا قال
ابو حنيفة تجب الزكوة على رب الدين اذا قبض ما مضى فاذا لم يتغير
موجب العقد لم يتمكن من فسخه فلو وجد الوصي بالعبد عيباً فله رد لانه
قائم مقام للوصي فلو رده وقبله البايع بغير قضا جاز لانه لو باعه جاز
فكذا الرد وحق الغريم الاخر لم يتعلق بالعين لكن بالمالية وبالرد لم تفت
فلو حضر الغريم الاخر لم يكن له نقض ما صنع الوصي ويرجع الوصي على البايع
بنصف الثمن ويدفع الى الغريم اما عدم ولايه القبض لان الرد بتراضها
بعد القبض وان كان فسخاً في حقه فهو بيع جديد في حق ثالث والغريم ثالث
وليس للغريم نقض بيع الوصي لانه ليس فيه ابطال حقه واما رجوع الوصي على
بنصف الثمن فلان الرد من الوصي صار بيعاً في حق الغريم ولو باع كان كذلك لانه لم
يصرف جميع الثمن قاصداً بدين البايع على الميت لانه لو صار قاصداً لكان الوصي موثراً
بعض الغرماء على البعض لانه رب اخر الدينين ورب اخر الدينين يكون قاضياً
وليس للوصي هذه الولاية فلو اراد الغريم تغيير الوصي بنصف قيمه العبد باعتباره

انه ما ارد صار قاضيا دين البايع بالمقاصد فيصير موثرا له على غيره
ولم يرد ذلك لان من جدد الوصي ان يقر ليس غرضه الا ان يار بل غرضه ان ياجز
الميت وانما وقعت المقاصد لا يصنع فلا يصح فرق بين هذا وبين
اذا باع العبد من اجني الف وبض الثمن ودفعه الى البايع بدنه ثم جاز
الغريم الاخر حيث له الخيار ان شاخص الوصي نصف ما دفع وان شارك
القابض فيما قبض والفرق ان الوصي لما قبض الثمن من الاجني فقد تعلق حق
كل واحد من الغريمين بثمن المقبوض فلما دفع جميع المقبوض الى البايع
دفع حق الغريم الاخر وهو النصف بغير اذنه وللغريم الثاني ان يضمن
اما هنا بالرد وان دفع نصف العبد الذي يعلو به حق الغريم الاخر الى البايع
دفع حكم البيع ونسليم حق الاخر الى غيره حكم البيع لم يوجب انشا على الوصي
لو باع من اجني لان البيع وسيله الى ايقاضه فلم يصلح سببا للضمان بخلاف دفع
الثمن قالوا وهي الخيلة للوصي اذا اراد قضا الدين الواجب على الميت وخاف ظهور
اخر فاسيل ان يبيع من الغرما شيئا مما لهم من الدين حتى اذا ظهر دين اخر لا يصير
وقيل يودع شيئا من جنس الدين عند الغريم ثم يقول للورثة خصوه انتهى واسترداها
وكذا اذا علم الوصي بالدين على الميت ولا يضمن للغريم واذا ثبت هذا في الرد بالعيب قلنا
في الاقاله من الوصي لان الاقاله منه جائزه وهي بيع جديد في حق الغريم الاخر
كالرد بالعيب ولا يحل البايع في نقض الاقاله لتغير شرط عقد وهو المقاصد لان المقاصد
ليست بحكم اصلي في البياعات لكن الحكم الاصلي هو دفع الثمن فلا يسقط غرض الثمن

الا بغير حقه ولا حاجه الي نقضه وهذا لم يتغير بها وان تغير الحكم
لم يكن ليا فتغيره لا يوجب الخيار ولو لم يقبل البايع وخاص الوصي الى القاضي
القاضي يدين له بغير رد القاضيه علمه ولكن يبيعه ويقسم الثمن بين البايع والغرماء
على قدر حقوقهم لان الرد بالقضا في حق الكلاله لا يمكن جعله بيعا حق
الثالث لان الرد حصل بغير تراضيهما واذا كان فسحا عاديا الى ملك البايع في
فسا كان له لم يبيع ولهذا لم تجدد به حق الشفعه ولو لم يبيع لم يتعلق به حق الغريم
الاخر فيؤدي الى ابطال حقه ولا يرجع الوصي على البايع بالنقصان لان امتناع
الرد لم يغي من حقه المشتري وهو قيام الدين عليه فامتنع الرجوع بالنقصان
باعه ولانه لا يضمن النقصان الا اذا امتنع من القبول ولم يوجد اقصى ما في الباب
ان يخرج عن الرد ابطال حق الميت في نقصان العيب الا ان هذا اوله لانه اقل ضررا
لانه اذا لم يرد يبيع فيصير الى كل واحد من الغريمين نصف الثمن وفي هذا الميت
فلم يطل حق احد اصلا ولو رد بطل حق الاخر في دينه اصلا فكان هذا اقل
هذا اذا علم القاضي بدين الغريم الاخر اما اذا لم يعلم رده على البايع بالعيب ويطل
الثمن لان الموجب للرد قايح وهو العيب ودين اخر غير ظاهر عنده وانه موهوم فلا
يجوز تاخير حق ظاهر موهوم كما في قسمه الميراث بين الورثه والتركه بين الغرماء
ولانه لو لم يرد لوهم الدين لم يقض دين غريم اخر لوهم غريم اخر فيؤدي الى ديون لا تقضي
غرماء الموتي اصلا ثم اذا رد وخص غريم اخر واقام الميت على دينه لم ينقض الرد لان رد الوصي
وقتي امكن تنفيذ القضا نفذ وقد امكن ان جعل كايبيع منه والقاضي ولا يبيع

انه ما رد صار قاضيا دين المبيع بالمقاصد فيصير موثرا له في غير
وليه ذلك لان من جملة الوصي ان يقر ليس غرض الاثارة بل فريضة جاحق
الميت وانما وقعت المقاصد لا بصنع ولا بغير فرق بين هذا وبين
انما باع العبد من اجني الف وفضل الثمن ودفعه الى المبيع بدنه ثم جاحق
الغريم الاخر حيث له الخيار ان شاخص الوصي نصف ما دفع وان شاخص
القاضي في قبض والفرق ان الوصي لا قبض الثمن من الاجني فقد علق
كل واحد من الغريبتين الثمن للمقبوض فالا فاع جميع المقبوض الى المبيع
دفع حق الغريم الاخر وهو النصف بغير اذنه والحق في انجاها انما
اما هنا بالرد وان دفع نصف العبد الذي يعلوه حق الغريم الاخر الى المبيع
دفع حكم البيع وانسلم حق الاخر الى غيره حكم البيع لم يوجب الفاء على الوصي
لو باع من اجني لان البيع وسيله الى ايفاء حقه فلم يصلح سبب اللصان بخلاف دفع
الثمن قالوا وهي الجدة الوصي اذا اراد قضاء الدين الواجب على الميت وخاف ظهور
اخر فاسهل ان يبيع من الغرماء شيئا بما لهم من الدين حتى اذا ظهر دين اخر لا يصير
وقيل يودع شيئا من جنس الدين عند الغريم ثم يقول للورثة خذوه استردادها
وكذا اذا علم الوصي بالدين على الميت ولا يبيع للغريم واذا ثبتت ههنا في الرد بالعيب
في الاقال من الوصي لان الاقال منه جائزه وهي بيع جديد في حق الغريم الاخر
كالرد بالعيب ولا يحرم المبيع في نقض الاقال لتغير شرط عقد وهو المقاصد
ليست حكم اصلي في البياعات لكن الحكم الاصلي هو دفع الثمن فلا يقطع عن الثمن

الا بغير حقه ولا حاجة الى نقضه وهذا لم يتغير بها وان تغير الحكم
لم يكن حيا فتغيره لا يوجب الخيار ولو لم يقبل المبيع وخاص الوصي الى القاضي
القاضي بين اخر له رد القاضي عليه ولكن يبيعه ويقسم الثمن بين المبيع والغرماء
على قدر حقوقهم لان الرد بالقضاء في حق الكل لانه لا يمكن جعل بيعه
الثالث لان الرد حصل بغير تراضيها واذا كان فسخا عاد الى ملك المبيع في المستقبل
فصار كانه لم يبيع ولهذا لم تجدد به حق الشفعة ولو لم يبيع لم يتعلق به حق الغريم
الاخر فيودي الى ابطال حقه ولا يرجع الوصي على المبيع بالنقصان لان امتناع
الرد لم يغي من جملة المشتري وهو قيام الدين عليه فامتنع الرجوع بالنقصان
باعه ولانه لا يضر بالنقصان الا اذا امتنع من القبول ولم يوجد قصي ما في الباب
ان يخرج عن الرد ابطال حق الميت في نقصان العيب الا ان هذا اوله لانه اقل ضررا
لانه اذا لم يرد يبيع فيصلي كل واحد من الغريبتين نصف الثمن وفي هذا دفع
فلم يطل احد اصلا ولو رد بطل حق الاخر في دينه اصلا فكان هذا اقل
هذا اذا علم القاضي بين الغريم الاخر اما اذا لم يعلم رده على المبيع بالعيب وبطل
الثمن لان الموجب للرد قيام وهو العيب ودين اخر غير ظاهر عنه وانه هو هو
بحر تأخير حق ظاهر هو هو كما في قسم الميراث بين الورثة والتزك بين الغرماء
ولانه لو لم يرد لودع الدين لم يقض دين غريم اخر لو هو غريم اخر فيودي الى ان لا يقضي
غرماء الموتى اصلا ثم اذا رد وحضر غريم اخر واقام اليتم عليه لم يقض الرد لان قوله
ومتى امكن تنفيذ القضا نفذ وقد امكن ان جعل كالمبيع منه وللقاضي ولاية البيع

لقضا الدين و يا مربي البايع بدفع نصف الثمن الى الغريم لما ذكرنا انه صواب
لدينه بالتقصه وهو الغريم الاخر والا انه تجبره على ذلك ^{بالحال}
ان شادفع الى الغريم نصف الثمن وان شادفع الرد فيباع له بالان لم يطهر
احترت في صحة هذا الرد من القاضي بحكم الفسخ لما فيه من ابطال حق الغريم
الاخر فجعل بيعا لما ذكرنا وقد وجد منه معنى البيع وهو التملك والملك
الا ان البايع مضطرا لانه حصل بغير رضا كان كالمكره على الشري فكان له
الخيار بخلاف ما لو كان بالتراضي على ما ذكرنا ولان القاضي انما الزمه الرد على تقدير
يلزمه غرامه فاذا لم يملكه ان لا يرضى كالمكره اذا باع بالمحاباه واقرا استيفا
ولم تجز الورثة ولم يجد قوه في الاقرار بالا استيفاء حيث خيرا لمشتري لانه انما يرضى
على تقدير ان لا يلزمه غريم فاذا لم يملكه ان لا يرضى بخلاف ما اذا كان الرد من الذي
لان ذلك وقع بيها وليس الحكم الاصيل في البيع سقوط الدين لان ثمه رضي بقض
لظهور الدين والدين هنا ليس بظاهر فلا يكن راضيا ولو كان العبدية يد البايع
اقل من الثمن الاول او اكثر مما يتعين للناس فيه او مثل الثمن الاول ثم حضر الغريم
واقام البينه على دينه اخذ نصف الثمن من البايع ولا خيار للبائع لانه حدث في العبد
الفسخ والاثبات له مجرد خيار فيسقط الخيار الى الربيه والمشرط ولزمه رد العبد
شيئا وهو مكره ثم مات العبد في يده بطل الخيار بخلاف خيار العبدية لان
البايع شيل الخيار ان يرجع بيمينه ما اخبر عنه وهذا جاز الصلح عن العيب على يد البايع
عن خيار الربيه وغيره ولو صلح عن العيب على دار وحت الشفعة فعمله متعارف

من مربي البايع اعزيم نصف قيمته ليس له ذلك لانه احد به وجه الفسخ هو
يد مربي ما دار عليه العقد وحق الميت فحق العبد كالباع مثل الثمن الاول
فان قيل وجب ان يكون له ذلك لما ذكرنا ان المكره على الشري والمكره على الشري اذا
هذه البيع في يد كان عليه قيمته قيل له هو مكره من وجه دون وجه مكره من حيث
ان الرد كان بغير رضاه مختار من حيث ان الرد كان سبب من حيث وهو تملك العيب
مع علمه ان المشتري لو اطلع عليه رده فيجب العمل بها فعملنا بجبهه الاكراه مادام
العبد قابلا حتى التناهي الفسخ ونجبه الاختيار اذا حدث في البيع ما منع من
عمله بالدين وانما يبيع الرد من القاضي اذا كان بين قيمته والثمن الاول تفاوت
اما اذا كان الثمن اقل من القيمة يعني فاحسن ينبغي ان يرضى البايع نصف قيمة العبد
ما بلغت لان رد القاضي بالثمن الاول يبين انه لم يرضى بقي حق الغريم متعلقا
العبد وقد تلف عند البايع فيرضى نصف قيمته له ليستنوي في استيفاء حقه
لو اعتق البايع قبل حضور الغريم الاخر او دبره او كانت جاريه فاستنويها
عنه عيب فجاء غريمه لمعني من المعاني لان هذه المعاني تمنع الفسخ كالهلاك ^{او حدث}
اشترى عبدا بالف في صحة وقبضه ولم ينقد الثمن ثم مرض وعليه دين لآخر الف فوجد
بالعبد عيبا فرد به على البايع فقبضه بغير فضا او اقاله وقيمة مثل الثمن فان را
من مرضه جاز جمع ما صنع لانه لما برأه من مرضه لم يكن مرض الموت فكان هو
والصحيح سوا ولهذا تنفذ تبرعائه ولا تنقضي اذا صح لم يكن للغريم الاخر على
على البايع سبيل اذ مات من مرضه ذلك جاز ان لا اقاله والرد وغرم البايع نصف الثمن

والاخبار له لان المريض مرض الموت ملك ماله ولا يملك ايثار بعض الورث
علي البعض كالوصي فكما ان الجوار فيه ما ذكرناه الوصي ولو خاص به من المريض
الي القاضي رد القاضي العبد علي البايح علم بدين اخر او لم يعلم فرق بين هذا وبين
مخوضه الوصي اذا علم القاضي بالدين ان رد مخصوصه المريض ليس فيه ابطال
الغريم لان حقه لم يتعلق بخاله بعد لانه انما يتعلق بماله علي تقدير انه مرض الموت
الحال لم يعرف كونه مرض الموت ولهذا نفذت جميع تصرفاته في الحال وهذا لان حق
الرد له عاجل وحق الغريم الاخر ابطال والعاجل لا يبطل بالاجل الموهوم فاما الرد
الوصي فيه ابطال حق الغريم الاخر لان حقه يتعلق بماله الميت لانه ثبت في ذمته وانما يتعلق
الي التركة ثم اذا ارد القاضي في مستأنف ما مات المريض فالبايح بالخيار ان شاء ان يبيع
نصف التركة وان شاء ان يبيع الباقي لانه لما مات ظهر ان المرض مرض الموت
حق الغريم يتعلق بماله وقت رد القاضي فصار رد القاضي مخصوصه الوصي لا الم
بدين اخر ثم علم جرح البايح كذا هاتم الرد انما يبيع اذا كانت قيمته مثل التركة او اقل
اما اذا كانت اكثر لم يبيع وهذا التقسيم اذا كان المريض بغير قضا لا يكون
واقاله المريض مرض الموت انما يبيع اذا لم يكن فيها محاباه اذا كان علي دين مستغرق
ولا يبيع عن الغبن البسيط كالمعسر واذا كان الرد من القاضي عفي عن البسيط كاقاله الامير
في التركة المستغرقة بالدين لان القاضي والوصي ما موران بالتصرف فيهم وفي المتعارف
ولا يكلفان ماله في وسعهما والاحتراز عن الغبن البسيط ليس في وسعهما اما المريض
بل تصرفه بحكم المالك ماله وهو موهوم بحق الغير فصح بشرط عدم الاضرار بالغير

رب المالك ماله المضاربة مع تصرف المضارب وقد حرر هذه المسألة مع نظايرها
في كتابه كذا ما اذا كانت القيمة الترخي لا يبيع الرد فيوجد العبد من وبيع وبيع
الغريم من الغرماء ولو قال البايح انا اعزم نصف التركة لم يقبل منه لان الرد وقع فاسدا
فيصح كالبايح الفاسد وان قال المشتري انا ارضي به ولان التصرف وقع في صحته
يكون مثل التركة الاولى لا تختم الزيادة ولا وجه الي امضائه لاجل المحاباه فينتقض
بذلك بيع المريض بالغبن اذا قال المشتري انا اكمل القيمة لان الزيادة في البيع جائزه
بمختلف بيع المريض بالغبن اذا قال المشتري انا اكمل القيمة لان الزيادة في البيع جائزه
جبر حق الورثة والغرماء والله اعلم باب من الاستحقاق في البيع اصل الباب
في الدعوي لان البين مني فانت علي الخصم المحاضر فليك والاملا لانهما شرعت لقطع
ولا يتاخر ذلك الا في موضع الخصومه والخصم من يكون المدعي في يده ويدعي لنفسه
هو اولى وليس له وحرف اخر ان القبض في عقد الصرف شرط لبقاء العقد على الصحة
الصحة لقوله عليه السلام لا يبرع عبيد ولا باس اذا افرقتما وليس ينبغي ان يملكه بالتبليغ
لوجود القبض قبل الافتراق وكان ينبغي ان يشترط مفرونا بالعقد لان هذا العقد
باسم فيختص بحكم يقتضيه ذلك الاسم كالسلم وليس ذلك صرف ما في ملك كل واحد منهما
صاحبه لان البديل من الجاهلين وجب ابتداء العقد لا يكون مملوكا لكل واحد منهما
ولان ذلك ثابت في سائر البيوع فعرفنا ان ذلك في صرف ماله في يد كل واحد منهما
اليد صاحبه ولم يبيع به لوجوب التبليغ مطلقا لانه اسم لسائر البيوع فعرفنا انه انما يبيع
لاستحقاق قبض البديلين في المجلس ولانه مبادله التركة بالتقديرات والتمسك بالعقد في ذلك الزمان
والدين بالدين حرام لنهيه علم انما هو الحال بالكلية فيما حصل به التبعين وهو القبض

الخيار لشترى من ماله شريك في البرقي لانه رضي
الاخر مع علم البائع ان يخط نصف البرقي من ماله ويصير شريك في ماله
ظهر ان نصف البرقي كان للبائع ونصفه لغيره فكان البيع في النصف باطلا
وفي النصف موقوفاً لما قبض الدينار صار قابضاً عن النصف لان في الموقوف
الي فضل من قبل الافتراق اذا كان العقد موقوفاً كالحق اذا كان العقد
الامر في النصف اذا باع امر في ماله وقبض النصف افتراقاً ثم اجاز المالك
ولو افتراقاً عن غير قبض ثم اجاز له جزء وان قبض في مجلس الاجازة فالحاق قبض
الدينارين كان المقبوض من النصفين وكل ما في غير المقبوض فاما استحق نصفه
فقد ابطال البيع نصيبه في مقدار ما توقف في مقدار ما بطل بالافتراق
ربح البرقي وبقي نصيب البائع وقد فسد في نصفه بالافتراق فوجب له رد ماله
البائع نصف الدينار لانه باع النصيب المستحق ولو اشترى عبد اصفه واحده نصفه
ونصفه ماله الى العطا وقبض العبد فهو على ما ذكرنا في البرقي فان قبل المفسد
مقارن للعقد وهو جهالة الاجل فوجب ان يفسد في الكل عند اي حيفه قيل لا الفساد
مختلف فيه وليس فيه نص موجب للفساد وعندنا بطله رضي الله عنها البيع جائز
براي ليل والماله حال لان العقد ماله يكن صلي الاجل الذي ذكره فذكره لغو
رضي عنها نقول وقت خروج العطا معلوم بالعرف ولا يتأخر الخروج عن الانذار
بيعاً باجل معلوم وعندنا بطله رضي الله عنها البيع فاسد وهو من جهالة العطا
العباد وقد تقدم وقد يتأخر حسب ما يبدون لهم لان هذا فساد طاري من جهالة

جهالة الاجل وانه غير متحقق في الحال ماله بائنه وقت العطا لانه لو اسقط الاجل قبل
العصا جاز فلم يكن فاسداً مطلقاً فلا يؤثر في فساد ماله لانه لو اشترى شريكاً في ماله
غير معتبره ولانه اذا كان طارياً من هذا الوجه ومن حيث سبب جهالة العطا
للعقد علمنا بهما فقلنا بفساد العقد في النصف الذي شرط فيه لم نقل بفساده في النصف
وهو كشرى عبد بانه وقبضه ولم يقدر النصف حتى يبيع مع عبد آخر فحمايه جاز في دينار
وفسد بيع العبد الذي اشترى مطلقاً وذكر الكوفي انه اذا باع جارية في حلقها طوق
الي شهر فابيع فاسد في الكل عند اي حيفه وروي عن ستم عن محمد بن ابي يوسف
مثل قول اي حيفه وقال ابو يوسف انه لا اختلاف بين هاهنا العلم في ذلك جعل الكوفي
في هذه المسئلة على جوعه في جميع المسائل وذكر من سمع عن اي يوسف في بيعه في غير
في المجلس خمسة وبعد عشرة ايام خسه بطل السليم في البيع ولم يحكم خلافاً وكان ابو بكر الرازي
ان يبرق بينهما لان السامح في الفضه بالنص والاجماع فما زان يقول ابو يوسف ان
نصر واجماع فساد الصفقة لانه دليل مقطوع به بخلاف خبر الواحد فاذا قابل الاختلاف
وحكي محمد بن اي حيفه فمن باع اثنين احدهما لم يقبضهما من بايعهما ان يبيع جارية التي في يده ففسد
والامه وقال الحسن عن زفر البيع باطل فيها لان بيع ماله يقبض منصوص على تحريمه فلهذا كالا
في البيع كمنزول التسمية مع المذبوحه ولاي حيفه ان الرق المعقود عليه موجود فيها فاسد
والمدريد ذكر ابو الحسن في الجاهل فيمن اشترى عبداً فحمايه نقد وخمايه لعل السان بطل البيع
لان هذا فساد في النصف وما فسد من النصف لا يختص بجزء من البيع دون جزء لان كل جزء من النصف
فاذا لم يختص بجزء من النصف ففسد الجميع وعلى هذا قالوا اذا اشترى عبداً فحمايه نقد وخمايه لعل السان

لانه شرط فاسد المثل رجل اودع رجلا نصف عبده بـ ^ع ^ع
وغاب البايع فادى رجل على المشتري نصف العبد واقام البينة واقام ^ع
المشتري اوديعه فلا خصومه بينهما حتى حضر البايع لان المستحق لما اقام ^ع
على النصف صار لشريك ظاهر في العبد ولو كانت شركة ظاهرة في العبد ^ع
الغايبة نصفه انصرف البيع الى نصيبه لا نصف شايح من المصدق لما قلنا فكل ^ع
خفيه وقت البيع ثم ظهرت بعد ذلك واذا انصرف البيع الى المملوك كان الاحتقاق ^ع
على النصف الذي لم يبع والمشتري ليس خصم فيه لانه مودع هذا اذا كان البايع والمودع ^ع
واحدا اما اذا كان المودع غيره وغاب البايع والمودع ^ع المستحق ^ع
وهو نصف ما اشتراه المشتري ولم يقضي في الباقي متى حضر المودع فيكون خصما ^ع
المستحق وباخذ المستحق منه العبد ويرجى المشتري على البايع بنصف المثل ^ع
لو كانا حاضرا والعبد في ايدهما وهما يدعيان العبد لانهما قضي المستحق ^ع
واحد منهما وكان الاحتقاق واردا عليها فكل اذا كانا غايير ^ع ^ع
على نصيب كل واحد منهما فنقول ما كان واردا على المبيع فالبيعة في قامت على خصم ^ع
وما كان واردا على الموديع فالبيعة في قامت على خصم ^ع ^ع
تبين انه للعبد شريك ثالث وله النصف والبايع والمودع كل واحد منهما الربع ^ع
للبايع ربع العبد فاذا باع النصف انصرف البيع الى ربع هو ملكه وانصرف البايع ^ع
الى ربع هو ملكه فللمستحق وجه خاص في ربع العبد دون الربع الاخر فيقضي له بالربع ^ع
وتوقف الخصومة في الربع الاخر الى ان يحضر المودع بخلاف ما اذا كان المودع ^ع

لانه تبين انه شريك وله النصف والبايع النصف فانصرف البيع الى النصف ^ع
والوديع الى النصف الاخر وهذا لان ثمة انما صرفنا بيعه الى النصف الذي هو مملوك ^ع
لتصحيحا تصرفه وتحسينا للظن به وهناك يمكن ذلك لان بيعه وقع في ملك ^ع
لا كما لم قاله في الكتاب اذا حضر المودع اخذ المودع نصف العبد اراد به تمام النصف ^ع
لاجتمع النصف المودع لانه يصير اخذ ثلثة ارباع العبد هو اذ في النصف ^ع
عن محمد في المسلم الاولي انه يقضي له بالربع ايضا لانه استحق النصف شايح ^ع
ان رجلا اشترى نصف عبدا فاسد وقبض ثم اشترى النصف بعاصم ^ع
استحق نصف العبد انصرف الاحتقاق الى السبع الصحيح لانه لو لم يبع النصف ^ع
حي استحق نصف العبد كان الاحتقاق واردا على غير المبيع فكان المبيع ^ع
غير مستحق كما لو كان البيع صحيحا لانا انما صرفنا بيعه الى ما هو ملكه ^ع
للمظن به ولم يقض يدفع مال الغير لا غيره وانه موجود هنا فاذا باع بعد ^ع
بيع عاصم لم يبق لحسن الظن به وجه حيث ظهر الاحتقاق فصرفنا الاحتقاق ^ع
المبيع بعاصم فان حضر البايع اخذ منه النصف الاول وهو المبيع بعاصم ^ع
فيستردده بحكم فساد البيع ويسترد المشتري نصف الثمن بحكم الاحتقاق ^ع
وكذا لو كان الاول صحيحا والثاني فاسدا فالمستحق هو الثاني ولا ينظر الى ^ع
وانما ينظر الى الاول والثاني وكذا لو كانا صحيحين او فاسدين وتظهر فائدة ذلك ^ع
عند اختلاف التبيين او القيمة عند القبض ولو كانا جميعا والاخر ^ع
لم يكن بين المشتري والمستحق خصومة حتى يحضر البايع قال في الكتاب لان وقع على ما كان البايع ^ع
المبيع ^ع

يوجب ان لا يتحقق بره على ما كان ذلك الباع والنصف الاخر لم يثبت عليه
 فلا يمكن من المشتري المتفق خصوصه بخلاف ما لو اشترى خمر او خنزير ^{فخصه}
 انفق الروايات وانفق المشايخ لان المشتري بالميتة او بالدم لا يملك كذا اذا كان حرا
 وهل يكون مضمونا على المشتري بالقبض فيه اخلاف المشايخ قال القاضي ابو عبد الله ^{انما يكون}
 وكذا روي عن جماعة عن محمد قالوا والمواد الميتة اشترى اليه بعض مساييل كتاب المالكون
 بعضهم هو اما في يده وكذا روي الحسن عن ابي حنيفة قالوا وقد نص محمد عليه في البيوع ^{القول}
 محمد بن مسلم هو اما في عندي حنيفة حمون عندهما وقاس على مساييل المتابع الصعيدي
 مدبر ابني معلوم وقبضه المشتري وهل في يده فلا ضمان عليه عند ابي حنيفة ^{وعلى القائل}
 وروي للعلي عن ابي حنيفة انه يضمن قيمه المدبر بالاجماع وانما الخلاف في ام الولد وصح
 هذه الرواية وذكر شمس الابهة للعلوي والسرخي ان الصحيح ما ذكره الشيخ في كتاب
 لانه لا يكون اسوا حال من المقبوض على سبوم الشري في ذكر شيخ الاسلام خواهر عن مالك
 لما دون في باع حجر للمالكون الماذون اذا باع بالميتة او بالدم فهو ماذون لانه لم يزل
 الباع ولو بيع بالخمر او الخنزير فهو ماذون ما لم يقبض وبعده يجوز ^{بالصواب}
 باب سبع المكمل فيما بين يدي الكيلين اصل الباب ان من اشترى املا مقدرا ^{بشرط الكيل}
 لم يحزله ان يتصرف فيه حتى يكيله ثانيا بالنص والمعنى اما النص فاروي عن ^{عليه السلام انه نهى عن}
 بيع الطعام حتى يجري فيه صاعان صاعا صاعا للمعني والمعني فيه ان الكيل فيما اشترى ^{بما كيله}
 من تمام القبض لان الكيل ما يعين المعقود عليه من وجهه لان المعقود عليه مقلد معلوم ^{وهذا هو الزاد}
 لم يسلم له ولو نقص خط عنه بقدر من الثمن والمقدر لا يصير معلوما حينا الا بالكيل فكان

كيل من تمام القبض واصل القبض في المنقول شرط الجواز تصرف المشتري فكذا
 البع من تمامه اليه هو الاشارة محمد بن حنيفة قال لا يباع قبل ان يقبضه اراد به تمام
 القبض وهذا لان الكيل يزاد عادة تارة وينقص اخرى فاذا زاد يجب عليه
 رد الزيادة ولو جازا تصرف قبل الكيل ربا يصير بايعا او اكلاما غير
 وهذا معنى النبي وكذا الموزون بخلاف ما اذا اشترى مجازفة لان الكيل ملك فكذا
 بالقبض كما يروى المنقول بخلاف ما اذا اشترى شيئا بخطه في الذمة وقبض ^{الباع}
 الخطه وتصرف فيها حيث يحول لان اصل القبض ليس بشرط الجواز تصرف فيما ^{في الذمة}
 ثمتا فكذا ما كان من تمامه الا ان يري انه لو باع من المشتري قبل القبض جاز بخلاف ما
 لم يرا ثا وصبه او غير ذلك لان سب وجوب الكيل التملك بشرط الكيل ولم يوجد
 المذروعات اذا اشترى على انه عشرة ادرع وقبضه جاز تصرفه فيه قبل الذمة ^{لان الذمة}
 صفة فلكل المشتري الثوب المثار اليه ولهذا لو ذرعه فازداد لم يلزمه رد الزيادة
 انقص لا يرجع بشي فكما ان الزيادة مبيعة تبعا لاصل فلم يحتلط المبيع ^{بغير البيع}
 واما المعدودات اذا اشترى بشرط العدد فعن ابي حنيفة انه لا يجوز بيعه قبل
 وهو اختيار الكرخي وعنه الجواز وهو قول ابي يوسف وهو لما انه جاز بيع الواحد
 بالانثري في المذروعات فكذا في المعدودات ولا يجوز في المكيلات فكان محلقا بالمذروعات
 ولا يملك ان يرد عاده العد الامن غلط ولا يبيح حنيفة ان تصرف في الكيل وللوزن ^{كأنه جاز}
 قبل الكيل والوزن لا خلاط المبيع بغير المبيع والاضطاد موجود هنا الا ان يري انه لو اشترى ^{جواز اطلاقه}
 فوجد اكثر لم يملك الزيادة ولو نقص رجع حصته من الثمن فاذا اشترى كذا ^{العلم}

وهو يكتبه فيوقف حتى يعود الى الصديق لان المقرض على اقراره بولائه انما اقره بغير
سبب البيع والبيع لم ينسخ بخود المقرض وحده فكذا ما ثبتت سببه فاذا كان مقرض
وعاد الى تصديقه امكرا اخذ خلاصا لواقفه حال ابتداء وكذا في جاد الى تصديقه حين
حتى الاخذ بالبرص في المقرض لا اقرار يفرض به المقرض لانه لم يتحقق عقد ليتوقف على قول
خلاف ما اذا تضمن النسخ لان الصراحة في المقرض احد ما ينسخ اما المقرض في المقرض
الاخرى انه لو ادعى البيع وانكر المشتري لم ينسخ بخود حتى لو اقام للمدعي البينة في البيع والتصدق
من المقرض لقيام العقد الا ترى انه لو نكل عن البينة ثبت البيع فعند اقراره اولى ولم يذكر في
وهو كون الجارية معروفة هل خلف كل واحد منها على دعوى صاحبه واختلف المتأخر في
خلفان لان المعنى لا يوجب الفصل بين المعروفة والمجهولة وهو كون كل واحد منهما مدعي ومدعى
واستشهد على الكتاب التي ذكرها عقيب هذه المسألة وهو ان المقرض لو ادعى الجارية
ثم خلف المقرض المقرض وهي معروفة انها المقرض حيث خلف كل واحد منها على دعوى صاحبه
المقرض يدعي براه نفسه على ضمان قيمته الجارية لانه لم يضمن قيمتها الا اذ ادعى المقرض بغير
ما به دينار وهو ينكر جري الخلف منهم قال لا يبلغ من البيع خلف المقرض على دعوى المقرض
المقرض على دعوى المقرض وهو الصحيح نص عليه في اخر الجاه لان المقرض يدعي على المقرض
وهو ينكر فلا بد من تخليفه والمقرض يدعي براه نفسه عن الضامن فلا معنى لتخليف المقرض قوله
والاذن قلنا المقصود من دعوى الوكالة والاذن براه نفسه عن الضامن فاذا لم يكن عليه الضامن
معنى لدعوى الوكالة والاذن وفي مسلم الكتاب اذا كانت الجارية معروفة لم يخلف على المقرض
والخلف على دعوى العبد لان العبد على المقرض العتق باذنه الكتاب والمقرض

بغير

اما المقرض لا خلفنا خلف على دعوى المقرض او دعوى المشتري وجه الى الاول
ما قلنا ولا وجه الى الثاني لان المشتري لا يدعي عليه خفا ولو ان البيع لم يبيع ولكن
والجارية مجهولة لم يعلم انها المقرضت الكتاب لانهما تضاد قاعا على حوارها
كان المباشرة او كيلا واذا ادت عتقت يد به ادت الي المقرض وعلى المقرض القيمة المقرض
بالادان الكتاب نفدت منه من حيث الظاهر فتعق عليه والولاء ولا يصدق على المقرض
واما وجوب القيمة على المقرض فلما قلنا في البيع ويكون بدل الكتاب له لما قلنا في البيع ولا يرد محمد
الخالف في مسلم الكتاب في هذا الفصل ويبي ان خلف كل واحد منها على دعوى صاحبه لان المقرض
ومدعى الجارية البيع ولا يذكر اذا ادت الى المقرض هل تعقوا ام لا بل اطلق حرم يتعرض بمجهول النسخ
وذكر في الزيادات مجهول النسخ المشتري عدا وكاتبه ثم المكاتب اشترى امه وكاتبها ثم اقرغ حق
انه عبد لمكاتبته وصدة المكاتبته وكاتبه المكاتب صح اقراره بحق نفسه ويصير عبد لمكاتبته
المكاتبه وتبقى مكاتبته على حالها والمكاتب مكاتب على حاله واذا ثبتت الكاتبتين ادى ونكاحته
الكتاب الى المكاتبه وعق لان بدل الكتاب في ذمة المجهول وهو اقرار بالرق فصار هو
لمكاتبته ولا ضرر على المكاتب في ذلك فيؤدي الى المكاتبه ويعتق وان ادعى المجهول قبل يعتق
واختلفوا فيهم من قال يعتق لانه لو ادى الي قبل الاقرار يعتق فكذا بعده ومنهم من قال لا يعتق والى مال شمس
الحواشي والناهي على السعدي لانه لما ثبتت الكتابات وصح اقراره بالرق صار كانه وكيل في
الحقوق فلم يعتق بالادان اليه وصار كانه ما مجهول على حاله وانما يبطل اقراره فيما يبطل على الغير
ومقصود المكاتبه العتق وهو حاصل في الكاتبتين والفرق بينهما لما اعتبرنا اقراره وصار رقيا فلا بد من اعتبار
في تصرفه فلم ترجع الحقوق اليه وفي مسلمنا لم يترجح الموجب للثابتة في تصرف المقرض فارجع الى العاقل

وجه

ما قلنا

ما قلنا

ما قلنا

ما قلنا

ما قلنا

ما قلنا

ما قلنا

ما قلنا

ما قلنا

ما قلنا

ما قلنا

ما قلنا

ما قلنا

ما قلنا

ما قلنا

ما قلنا

ما قلنا

ما قلنا

ما قلنا

وهو المقرض اذا كانت الجارية مجرورة لا يعرف انها المقرضه فان كانت معروفة
للمقرضه فالما ذكرنا في الفرق فان بكل المقرضه ظهرت الكتابه من قبله فاذا اراد ان يعقبت
وان حلفنا وحلفنا في الكتابه وان اتفق المقرض والمقرضه والجارية على جواز الكتابه
عن الاداء الى من وجب الاداء اليه لا ينالوا ذلك الى المقرضه فهو يقول ان الكتابه لا وكيلا وان
الي المقرضه فهو يقول كنت وكيلا وقبضت الكتابه الى المولى مني بغير الحكايه عن الاداء بطلت
الاثرية انه لو وقع العجز من قبل المولى بطلت فكل اذا وقع من جهة من يودي اليه الاثرية انه لو اشترى
ان البايح كاتبه وحلف البايح بطلت الكتابه لما ذكرنا ذكرنا انها فرق بين الكتابه والبيع في هذا الفصل
البيع فيه وان حلفنا والفرق ان المشتري لم يعجز عن اداء الشئ حيث يودي اليه المقرضه بحاله وليس
لان ما كلاه وكيلا فترجع الحقوق اليه ولذا انفسحت الكتابه عادت الجارية الى المقرضه بغير فسخ
فان قيل كيف تعود الى المقرضه وقد اقرانه باعها من المقرضه بغيره انه تحدد والبيع لم يفسخ
ملك المقرضه زعمه قيل له تاويل ما قال محمد اذا عزم المقرضه على ترك الخصومه في البيع لان
وقد حلف المقرضه انفسخ فتعود اليه ملكه المقرضه الاثرية انها لو حلف انفسخ البيع وهذا ان
فسخ للصد من جانبه لانه ينكر العقد بينهما في الزمان لما في مرضه وتامنا العقد لتمام
دفعها اذا عزم البايح على ترك الخصومه وامساك الجارية فقد ساعد على الفسخ فتم الفسخ بقرائنها
بين عقد بالتعاطي باعتبار الرضي من الحائزين فكذا الفسخ وان كان من كنه الجارية بغير علمها
او استولدها ثم اخلفنا ما في الاعتاق فتقول عتقت الجارية سواء كانت مجرورة او غير مجرورة
لا تقاها على العتق ثم ان كانت مجرورة من المقرضه المقرضه بغيره يدبره بعد ما حلف على كنه الجارية
صاحبه لما ذكرنا في البيع والكتابه لان التعذر لم يكن من جهة المقرضه الاثرية انه لو انكر البيع

ولاها المقرضه سببه وهو العتق بعد من جهة ظاهره فان صدق
فقال لا عنه لا غيره وان كانت معروفة **فان كان له** لان تعذر الاسترداد
من جهة المقرضه الاثرية انه لو لم يبيع البيع كان له اخذها وولاها موقوف لان كل واحد منها
موقوف
فقال لا لها حجه وصلحه بغيره فلا يشتد ولاوه من جهة المقرضه فان هذا الفصل فيكون
حيث يصدق احدهما الاخر كما يشتري اذا ادعى على البايح العتق وانكر البايح عتق وتوقف الولا
وهو حلف كل واحد منهما على دعوى صاحبه في البيع حلف المقرضه على دعوى المقرضه وهو دعوى البيع
وهو حلف المقرضه نظرا لاعتبار الجارية على الولا حلف عليه والافلا واما اذا ادبرها في مبره كحال
لكن ان كانت مجرورة في مبره من جهة المقرضه فيضمن قيمتها وتعق ثبوته وولاها وان كانت معروفة
موقوفه واما ما عتقت اما المقرضه فلا ينافي ان تصادقها على عتق ثبوته لان المقرضه يقول بعتها
وهي مملوكة والمقرضه يقول هي مبره المقرضه لكن لما ادعى انها مبرري عتق ثبوته في ايضاه وهو
فصح تغليفه واما المقرضه فلا ينافي ان تصادقها على عتق ثبوته لان المقرضه يقول بعتها
مبره له والمقرضه يقول عتق ثبوته في ايضاه لان البايح مات فليزعم انها عتقت ثبوته
والولا موقوف الاثرية انه لو اشترى عبد ثم ادعى ان البايح دبره وانكر وحلف فباي مانت عتق مولاوه
واما الاستيلاء فصورته اذا ادعى انه روجها منه واستولدها بالنكاح وقال المقرضه بعتها
فكل المبرر في عتق الثمن اما التوكيل لم يتصور في الاستيلاء ثم الجواب انه صح استيلاء الفطير
تصادق على صح الاستيلاء وثبوت النسب وحرية الولد لان المقرضه يقول استولدا منه
الولد حرا الاصل وهو المولود استولدها بالنكاح وانعلق الولد رقيقا مملوكا المقرضه عبرانه
فصح اقراره ان كانت مجرورة فهي ام ولده ويضمن قيمتها وان كانت معروفة

لا قلنا في التزيين ولا ضمان عليه والمقر له عقرها وضمن الفرض انما كان اقل وجب ما اذا
ولم يفتقر ثبوت المقر له لانها تضاد قاعلي عتقها بعد المقر لان المقر له يقول امه ارمات مولاهما
يقول استولدتها بالتكاح وهي امه المقر له ارمات امه ارمات ولدي عتقها بقوي
بحكم التعليق دون الاستيلاء ولم ينص لقاعلي عتقها ثبوت المقر له لان المقر له يقول استولدتها
وعتق المقر له عتقها بقوي واما المقر له فيقول ام ولد للمقر له ولم تلت ولو ادعي من كانت الجارية يد
انه اودعها اياه وامره ببيعها فباعها من فلان بالمدد رسم وماتت في يده وقال المقر له نعم
كانت في يدك وديعه لكن بعثنا منك ثيابا دينارا ويلي عليك الفتي حلف كل واحد منهما على دعوى
صاحبه لما ذكرنا واذا حلفا ضمن قيمتها المقر له سواء كانت الجارية معروفة للمقر له او مجهولة
اما اذا كانت مجهولة فلما ذكرنا فيما تقدم واما اذا كانت معروفة فلا بد وضع المسئلة هنا
اذا كانت ميتة وجب ان يكون ثبوت المقر له من جهة المقر له الاثر يمانية لو انكر البيع لم يتمكن من حلفها
استردادها لموتها بخلاف ما تقدم لانها قايمة ولو لا دعوة البيع فكن من استردادها
فكان التعذر من جهة المقر له ولان هنا اقرب سبب الضمان وهو تسليط الغير على الوديعة بالبيع
والتمثيل وذلك سبب للضمان في الوديعة ثم ادعي ابراه بالاذن فلم تقبل منه الايبينه فان قيل

افراضا فيما تقدم بسبب الضمان وهو دفع مال الغير بغير اذنه لانه ذكر في الكتاب انه باعها
وسلبها ثم ادعي ما يبريه فوجب ان يضمن فلنا ذكر في غايه الروايات وقبضنا من وهو الصحيح
الا انه قبض عن تسليط وانه موجب للضمان في الوديعة دون غيرها فافسرنا والله اعلم
بالصواب

في المحل الثاني من التحرير في شرح الجامع الكسر
في الفقه شرح سحر الاسلام حال البيع المصنوع
بعد له بر حجة على يد المصنوع الصعيدي المحتاج الى عمر
لله ووجه وكرمه منصور بن ابي بكر بن منصور الحنفى سادس
الرابع والعشرون من ربيع الاول سنة احدى عشر
نيلوه المحل الرابع من ربيع الاول سنة احدى عشر
غير اهل المصنوع الثاني من ربيع الاول سنة احدى عشر
بالدرر من دار المذكر العشر من اهل المصنوع الثاني من ربيع الاول سنة احدى عشر

ملوه ٢ المحل الرابع من ربيع الثاني البيوع باب من يملك في البيع

İSTANBUL MÜFTÜLÜK KÜTÜPHANESİ

KISMI

YAZMA-FIKIH

YENİ KAYIT NO.

119

ESKİ KAYIT NO.

TASNİF NO.

297/511



التحريك في شرح
المجامع الكبير
III

42
3

YAZMA
119
FIKIH

